

جاشية الصباك

على

شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك

ومعه

شرح الشواهد للعيني

تحقيق

طه عبد الرؤف سعد

الجزء الثالث

المكتبة التوفيقية

لإمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم [الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ]

(صِفَةُ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ * مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ) أى تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه ، فإن اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك لأنه إن كان لازما وقصد ثبوت معناه صار منها وانطلق عليه اسمها ، وإن كان متعديا فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه فلا استحسان .

[الصفة المشبهة باسم الفاعل]

أى المتعدى لواحد كما يعلم مما يأتى . (قوله صفة استحسِن إلخ) تعريف بالخاصة فهو رسم^(١) . وأورد عليه صور امتناع الجر الآتية فى قوله : ولا تجر بها إلخ وصور ضعفه فإن الصفة المشبهة فى جميع هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل بها . وأجيب بأن المراد استحسان الجر بنوعها وإن لم يكن بشخصها . وأجيب أيضا عن الثانى بأن المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح ولا استقباح فى الضعيف^(٢) وإن قوبل بالحسن بناء على أن المراد بالحسن خلاف القبيح والضعيف وأما قسم القبيح فلا جر فيه ولو سلم فقد علم جوابه اهـ سم . وقوله : ولو سلم أى أن من القبيح ما هو جر ققى التوضيح أن كاتب الأب بالجر قبيح وهو مبنى على جواز الإضافة فى المثال كما يأتى . (قوله معنى) أى فى المعنى أو من جهة المعنى لا اللفظ كما يأتى فى الشرح . (قوله المشبهة اسم الفاعل) بتصب اسم على المفعولية وجره بالإضافة^(٣) . (قوله عن اسم الفاعل) اعترض بأن المقصود بالتعريف تمييز الصفة المشبهة عما عداها من اسم الفاعل وغيره كما هو شأن سائر التعاريف^(٤) . وأجيب بأن تخصيصه بالذكر لشدة اشتباهها به لاشتراكهما فى كثير من الصيغ والأحوال . (قوله وقصد ثبوت معناه) فإن لم يقصد باللازم الثبوت بل الحدوث فليس صفة مشبهة . سم . (قوله صار منها) قال سم : ظاهره أنه حيثئذ يستحسن جر فاعله ويرد عليه أن صاحب التوضيح صرح بقبح الإضافة فى قولك زيد كاتب الأب والمخلص من ذلك أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز والصحة اهـ . وعندى فى الإيراد والجواب نظر بل كلاهما سهو عما فرض الشارح الكلام فيه وهو اسم فاعل اللازم لأن كتب متعد وبفرض عدم هذا الفرض فما تقدم من أن المراد استحسان الجر بنوعها يخلص من ذلك أيضا فتنبه . (قوله وإن كان متعديا) أى لواحد لما سبق من أن المتعدى لأكثر تمتنع إضافته إلى الفاعل إجماعا . (قوله أن الجمهور على منع ذلك فيه) أى وإن قصد ثبوته ومن القليل من أجاز بشرط قصد الثبوت وأمن اللبس بالإضافة إلى المفعول كالمصنف ومنهم من أجاز بشرط قصد الثبوت وحذف المفعول اقتصارا

(٢) فيكفيه ضعفه .

(٤) بمعنى أن يكون التعريف جامعا متنا .

(١) انظر أنواع التعريف فى كتب المنطق المتخصصة .

(٣) الإضافة إلى المشبهة .

(تنبيهان)*: الأول : إنما قيد الفاعل بالمعنى لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا إلا من جهة المعنى . الثاني : وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل أنها تدل على حدث ومن قام به وأنها تؤنث ، وتثنى وتجمع ولذلك حملت عليه في العمل ، وعاب الشارح التعريف المذكور بأن استحسان الإضافة إلى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها ، لأن العلم به موقوف على العلم بكونها صفة

وعلى الجواز فهو أيضا من الصفة المشبهة على ما ذكره شيخنا والبعس وفيه أنه لا يلزم من التجويز الاستحسان وحيث لا يدخل في تعريف الصفة إلا إذا قالوا بالاستحسان . اللهم إلا أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز أو الاستحسان في الجملة واسم الفاعل يستحسن جر فاعله به في الجملة أى في بعض الصور وذلك إذا كان لازما . (قوله لأنه لا تضاف إلخ) قضية هذا الترجيح أن التقيد لبيان الواقع . سم . (قوله تدل على حدث) أى معنى متعلق بالغير . (قوله وأنها تؤنث) أى بالتاء أى غالبا . وقوله وتجمع أى جمع سلامة لمذكر أى غالبا وإنما قلنا ذلك لأنه لا يقال فى نحو أبيض أبيضة ولا أبيضون ولا فى نحو غضبان غضبانون كما يقال ضاربة وضاربون مع عمل أفعل فعلاء وفعلان فعلى عمل سائر الصفات المشبهة . (قوله وعاب الشارح التعريف إلخ) يعنى أنه عابه بلزوم الدور وتقريره أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها إلى الفاعل واستحسان إضافتها إلى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الشارح بما حاصله منع توقف الاستحسان على العلم بل إنما يتوقف على النظر فى معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حوّل إسنادها عنه إلى ضمير الموصوف لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حيث لا إضافة . (قوله ما صيغ لغير تفضيل إلخ) قال يسّ نقلا عن ابن هشام : فيه نظر لاقتضائه أن نحو زيد حسن صفة مشبهة رفعها معمولها نحو زيد حسن وجهه وهذا يقتضى تسميتها صفة مشبهة فى هذه الحالة . (قوله من فعل لازم) أى من مصدره والتقيد باللزوم مبنى على مذهب الجمهور من منع إجراء اسم فاعل المتعدى لواحد عند قصد ثبوته مجرى حسن الوجه كما مر . (قوله دون إفادة معنى الحدوث) أفاد شيخنا السيد عن التسهيل وشرحه للدامينى أنه إذا قصد حدوث الصفة المشبهة فى الماضى أو الاستقبال حوّلت إلى فاعل ، فنقول فى عفيف وشريف وحسن : عاف وشارف وحاسن أمس أو غدا هـ والظاهر أن الأمر كذلك إذا قصد حدوثها فى الحال كما يدل عليه إطلاق قول المصريح ما نصه : إذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن ، وإذا أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن . قاله الشاطبى وغيره هـ ثم راجعت الدمامينى فرأيت صرح بما استظهرته . (قوله أو إن قوله إلخ) بكسر إن لأنه معطوف على مقول القول

مشبهة ، وعرفها بقوله ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث ، وقد يقال إن العلم باستحسان الإضافة موقوف على المعنى لا على العلم بكونها صفة مشبهة فلا دور^(١) ، أو إن قوله المشبهة اسم الفاعل مبتدأ . وقوله صفة استحسن إلى آخره خبر . وقوله (وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ) إلى آخره عطف عليه لتمام التعريف ، أى ومما تتميز به الصفة المشبهة أيضا عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياسا إلا من فعل لازم كظاهر من طهر وجميل من جمل وحسن من حسن . وأما رحيم وعليم^(٢) ونحوهما فمقصود على السماع بخلافه فإنه يصاغ من اللازم كقائم . ومن المتعدى كضارب . وأنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضى المنقطع والمستقبل بخلافه كما عرفت ، وأنها لا تلزم الجرى على المضارع بخلافه ، بل قد تكون جارية عليه (كَطَاهِرٍ

واعترض بأن الإعراب على الأول كذلك فلا يخلص بمجرد من الإشكال وأجاب البعض بأن مراده أن كلام الناظم من حيز الإخبار والحكم لا التعريف قال : ولا ينافيه قوله بعد ذلك عطف عليه لتمام التعريف لأنه بالنسبة إلى الأول لا الثانى . (قوله وقوله وصوغها إلخ) المتبادر من عبارته أن هذا من تنمة الجواب الثانى والظاهر أنه لا يتوقف عليه وأن العطف أولى فقط وأن الاستئناف جائز . (قوله من لازم) أى من مصدر فعل لازم أصالة أو عروضاً كما فى رحمن ورحيم وعليم فإنها لازمة بالتنزيل أو النقل إلى فعل بالضم . أفاده سم . فقول الشارح : وأما رحيم وعليم ونحوهما فمقصود على السماع لا يتم إلا إذا أريد اللزوم أصالة فقط . (قوله بخلافه) أى اسم الفاعل . (قوله الدائم) فيه إشارة إلى أن المراد بالحاضر فى عبارة المصنف الدائم لا الحال فقط لأن الصفة المشبهة للدوام فلا يعترض على المصنف بأنه ترك قيد الدوام أو يقال هو مأخوذ من قوله كطاهر القلب بجعله قيداً لقوله لحاضر . والمراد بالدوام الثبوت فى الأزمنة الثلاثة^(٣) . قال بسّ نقلاً عن غيره : ودلالة الصفة المشبهة على الدوام عقلية لا وضعية لأنها لما لم تدل على التجدد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل إذ الأصل فى كل ثابت دوامه هـ ويوافقه قول الدمامينى نقلاً عن الرضى^(٤) : كما أن الصفة المشبهة ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للثبوت فى جميع الأزمنة فليس معنى حسن فى الوضع إلا ذو حسن سواء كان فى بعض الأزمنة أو جميعها ولا دليل فى اللفظ على أحد القيدتين لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض كان اللفظ ظاهراً فى الاتصاف بالحسن فى جميع الأزمنة إلا أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو : كان زيد حسناً فقبح أو سيصير حسناً أو هو الآن فقط حسن^(٥) فظهوره فى الاستمرار ليس وضعياً هـ ومنه يؤخذ حمل قول الشارح وأنها لا تكون إلا للمعنى إلخ على حالة الإطلاق هذا . وعبارة الشارح فى شرح قول الناظم وعمل اسم فاعل المعدى إلخ تقتضى أنها وضعية فتدبر . (قوله بخلافه) أى اسم الفاعل فإنه يكون للماضى المنقطع وللحال وللمستقبل كهذا ضارب أمس أو

(١) فلا يتوقف تعريف كل منهما على تعريف الآخر .

(٢) لأن أفعالها متعددة .

(٣) الماضية والحاضرة والمستقبل .

(٤) يراجع هنا شرح الكافية لابن الحاجب .

(٥) فالولاية هنا لفظية .

الْقَلْبِ وضمير البطن ، ومستقيم الحال ، ومعتدل القامة . وقد لا تكون وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن الوجه و(**جَمِيلُ الظَّاهِرِ**) وسبط العظام وأسود الشعر (**وَعَمَلُ** **أَسْمِ فَاعِلٍ الْمُعْدَى**) لواحد (لَهَا) أى ثابت لها (**عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّ**) له فى بابهِ من وجوب الاعتماد على ما ذكر .

(تنبيه): * ليس كونها بمعنى الحال شرطاً فى عملها لأن ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضعت للدلالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال . فعبارته هنا أجود من

الآن أو غدا وقوله كما عرفت أى فى باب إعمال اسم الفاعل عند قول المصنف إن كان عن مضيه بمعزل . (قوله وهو الغالب) وأما قول بعضهم لا تكون إلا غير جارية فمبنى على أن المراد بالجريان إفادة التجدد والحدوث كذا فى شرح الجامع ، لكن الذى فى الجمع^(١) أن الزمخشري وابن الحاجب منعوا موازنتها المضارع وأن نحو ضمير الكشح ومطمئن القلب ومعتدل القامة أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة لأنها صفات مشبهة . (قوله فى المبنية من الثلاثي) خرج المبنية من غيره فإنها لازمة الجرى على المضارع كما فى التسهيل . (قوله كحسن الوجه إلخ) راجع لقوله وقد لا تكون فهو تمثيل لغير الجارية على المضارع أو لقوله فى المبنية من الثلاثي فهو تمثيل لها . (قوله وأسود الشعر) التمثيل به غير صحيح لأن فعله سَوَدَ يسود كعلم يعلم فأسود جار على المضارع وأما أسود الخماسي فالوصف منه مسود لا أسود حتى يصبح تصحيح البعض التمثيل بأنه تمثيل لغير الجارية على مضارعها أى وإن كانت مبنية من غير الثلاثي مع أنه يرده ما مر قريباً عن التسهيل ونقله هو أيضاً وأقره فلا تكن من الغافلين . (قوله وعمل اسم فاعل المعدى لها إلخ) قال ابن هشام : المراد بالعمل عمل النصب على طريقة المفعول به وأما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل هكذا . قال فى النهاية : الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه والمشبّه بالمفعول به . وذكر فى موضع آخر أنها لا تعمل فى المفعول المطلق اهـ يس والمتجه الأول . (قوله ثابت لها) أى صورة فلا يرد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة المشبهة شبيهة بالمفعول به . (قوله على الحد) أى كائناً على الحد فهو حال من ضمير عمل المنتقل إلى الظرف بعد حذف الاستقرار . سم . (قوله من وجوب الاعتماد على ما ذكر) ولو قرنت بأل بناء على الأصح من أنها مع الصفة المشبهة حرف تعريف وترك اشتراط الحال أو الاستقبال لأنه لا يتجه فيها مع كونها للدوام المتضمن للحال والاستقبال وبقي من الشروط ألا تصغر فلو صغرت لم تعمل . ذكره شيخنا وألا توصف . (قوله لأن ذلك من ضرورة وضعها) أى فهو لا يفارقها وإنما يعد شرطاً ما قد يفارق .

(قوله أجود إلخ) أى لأن قوله على الحد الذى قد حدا يمكن تأويله بأن يراد فى الجملة

(١) يقصد جمع الموامض شرح جمع الجوامع .

قوله في الكافية : والاعتماد واقتضاء الحال شرطان في تصحيح ذا الأعمال اهـ (وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَّبٌ) بخلاف اسم الفاعل أيضا ومن ثم صح نصب في نحو زيدا أنا ضاربه وامتنع في نحو وجه الأب زيد حسنه (وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ) أى ويجب في معمولها أن

بخلاف عبارته في الكافية . (قوله وسبق ما تعمل فيه) أى بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريقة المفعول به لأنه الذى تفارق فيه الصفة اسم الفاعل أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان فيهما لأن المرفوع فاعل والمجرور مضاف إليه والفاعل والمضاف إليه لا يتقدمان . قاله يس . (قوله بخلاف اسم الفاعل) أى فإنه يتقدم منصوبه ، قال في الارتشاف : إلا إذا كان بآل أو مجرورا بإضافة أو حرف جر غير زائد نحو : هذا غلام قاتل زيدا ومررت بضارب زيدا ، فإن جر بحرف جر زائد نحو ليس زيد بضارب عمرا جاز التقديم فتقول ليس زيد عمرا بضارب ومنع ذلك المبرد . قاله يس . (قوله ومن ثم إلخ) مراده كما تنادى به عبارته ببيان شئ يترتب على تخالف الصفة واسم الفاعل فيما ذكر أى ومن أجل هذا التخالف صح نصب في نحو : زيدا أنا ضاربه لصحة عمل ضارب المذكور في زيدا لو تفرغ من الضمير لجواز تقدم منصوب اسم الفاعل عليه وإذا صح عمله في زيدا لو تفرغ له صح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما يعمل يفسر العامل وامتنع في نحو وجه الأب زيد حسنه لعدم صحة عمل حسن في وجه لو تفرغ من الضمير لعدم جواز تقدم منصوب الصفة عليها وإذا لم يصح عمله في وجه لو تفرغ له لم يصح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا وليس مراد الشارح ببيان تقدم منصوب اسم الفاعل دون الصفة كما توهمه البعض فقال : كان الأولى حذف الضمير المتصف بالوصف ليكون أوضح في الدلالة .

(قوله وكونه ذا سببية وجب) أى وكون ما تعمل فيه بحق الشبه باسم الفاعل فلا يرد أحسن الزيدان وما قبيح العمران لأن عملها في هذين بما فيها من معنى الفعل وبقي مما يتخالفان فيه أنه يعمل محذوفا ، ولهذا أجازوا أنا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو بإضمار فعل أو وصف متون . وأما العطف على محل المحذوف فممتنع عند من اشترط وجود المحرز ومنعوا مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل وأنه لا تقبح إضافته إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو مررت برجل قاتل أبيه ويقبح مررت برجل حسن وجهه وأنه يفصل منه مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار أبوه عمرا ، ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت أو نصبت ، وأنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة لأن معمولها لما كان سببيا مرتبطا بمقدم أشبه الضمير وهو لا ينعت فكذا ما أشبهه قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة . ورد عليهم بما في الحديث في صفة الدجال « أعور عينه اليمنى »^(١) . وأجيب بأن اليمنى خبر لمحذوف أو مفعول لمحذوف وأنه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط وجود المحرز . ويحتمل أن يكون منه ﴿ وجاعل الليل سكنا والشمس ﴾ [الأنعام : ٩٦] ، ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافا للفراء وأنه إذا حلى هو ومعموله بآل فنصب المعمول أكثر

(١) راجع نص الحديث وتخرجه في كتابنا علامات الساعة .

يكون سببياً : أى متصلاً بضمير الموصوف لفظاً نحو حسن وجهه ، أو معنى نحو حسن الوجه أى منه . وقيل أل خلف عن المضاف إليه . ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل كما عرفت .

(تنبيهات): الأول : قول الشارح إن جواز نحو زيد بك فرج مبطل لعموم قوله إن المعمول لا يكون إلا سببياً مؤخراً مردود لأن المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه ، وعملها فى الظرف ونحو إنما هو لما فيها من معنى الفعل . الثانى : ذكر فى التسهيل أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميراً بارزاً متصلاً كقوله :

[٧٣٦] حَسَنُ الْوَجْهِ طَلَّقَهُ أَنْتَ فِي السَّلْمِ وَفِي الْحَرْبِ كَالْحِمْيَرِ مُكْفَهَرٍ

نحو جاء الضارب الرجل . وإذا حليت الصفة ومعمولها بأل فجر المعمول أكثر نحو جاء الحسن الوجه . كذا فى المغنى والدمامينى عليه . (قوله فى معمولها) أى المنصوب كما عرفت فوجهه والوجه فى مثالى الشارح منصوبان . (قوله أى متصلاً) أى هو أو مكمله كالصلة والوصف ليكون شاملاً لأنواع السببى الآتية وإن لم يشمل المعمول الذى هو ضمير بارز متصل كما يأتى عن التسهيل . (قوله ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل) نحو زيد ضارب عمراً . (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) أى وهو المنصوب على طريق المفعول به كما تقدم لا المرفوع ولا المنصوب على وجه آخر . (قوله ولحوه) أى من الفضلات التى ينصبها القاصر والمتعدى كالحال والتمييز تصريح . (قوله من معنى الفعل) هو الحدث . (قوله ضميراً بارزاً متصلاً) أى ليس منفصلاً مستقلاً بنفسه أعم من أن يتصل بالصفة نحو زيد حسن الوجه جميله أو ينفصل عنها بضمير آخر نحو قريش خير الناس ذرية وكرامهموها . فإن قلت كما أن معمول الصفة يكون ضميراً مستتراً نحو زيد حسن فما الوجه الداعى إلى تخصيص الضمير البارز . قلت وجهه أن المقصود ذكر ما تعمل فيه الصفة من حيث هى صفة مشبهة وعملها فى المستكن من حيث هى صفة لا بقيد كونها مشبهة . ا هـ دمامينى . (قوله طلقه) هذا هو محل الشاهد لأنه أعمل طلق فى الهاء . وأما أنت فمبتدأ مؤخر وحسن الوجه طلقه خبران مقدمان أما جعل البعض أنت فاعل الوصف فلا يتمشى على الصحيح من اشتراط اعتقاد المبتدأ المكتفى بمرفوعه عن الخبر على نفى أو استفهام . وأما جعل العينى الشاهد فى عمل طلق فى أنت فرد بأن المعمول الواجب كونه سببياً ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريق المفعول به كما مر وأنت ليس كذلك بخلاف الهاء لأن ما أضيف إليه الصفة أصله بعد تحويل إسنادها عنه النصب كما مر فى إعمال اسم الفاعل وبأن أنت منفصل لا متصل وطلق الوجه ضد عبوسه . والسلم بالكسر وفتح الصلح . والكالح من الكلوح وهو التكشر فى عبوس . والمكفهر من اكفهر الرجل إذا عبس فهو تأكيد . وقوله فى السلم حال من أنت أو من الضمير المستتر فى الوصف .

[٧٣٦] هو من الخفيف : أى طلق الوجه غير عبوس . وفيه الشاهد حيث عمل حسن الوجه - وهو صفة مشبهة - فى الضمير البارز وهو أنت مع أنه غير سببى وهو المتلبس بضمير صاحب الصفة لفظاً ومعنى ، وأجيب بأن المراد بالسببى ألا يكون أجنبياً فإنها لا تعمل فيه . وأما عملها فى الموصوف فلا إشكال فيه . والسلم بالكسر الصلح . والكالح من الكلوح وهو التكشر فى عبوس . والمكفهر الرجل إذا عبس .

فعلم أن مراده بالسببي ما عدا الأجنبي فإنها لا تعمل فيه . الثالث : يتنوع السببي إلى اثني عشر نوعا فيكون موصولا كقوله :

[٧٣٧] أَسِيلَاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٍ حُصُورُهَا وَثِيرَاتُ مَا آتَتْ عَلَيْهِ الْمَآزِرُ

وموصوفا بشبهه كقوله :

[٧٣٨] أَرْزُورُ أَمْرًا جَمًّا نَوَالٍ أَعْدَهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أَزْمَةَ الدَّهْرِ

والشاهد في جما نوال . ومضافا إلى أحدهما كقوله :

[٧٣٩] فَهَجَّتْهَا قَبْلَ الْأَخْيَارِ مَنَزَلَةً وَالطَّيْبَى كُلِّ مَا آتَتْ بِهِ الْأَرْزُورُ

(قوله يتنوع السببي) يظهر لي أخذنا من الشواهد الآتية أن مراده بالسببي المنصوب السابق حقيقة أو حكما بأن كان مرفوعا صالحا للنصب تشبيها بالمفعول به كما في الشاهد الثاني أو مجرورا صالحا لذلك كما في الأول والثالث فاعرفه . (قوله أسيلات أبدان) أى طويلات أبدان والوثيرات جمع وثيرة بفتح الواو وكسر المثلثة وهى السمينه كما في القاموس أى سمينات الأرداف والأعجاز فهو المراد بما التفت عليه المآزر وقول العينى أى وطيات الأرداف والأعجاز لا يناسب المقام . وإنما كان ما التفت إلخ سببيا لأن الأصل المآزر منهن أو مآزرهن بالضمير العائد إلى الموصوف وعائد الموصوف الضمير المجرور بعلى . وبحث في الاستشهاد بالبيت بأنه يحتمل أن تكون ما موصوفة بمعنى شيء فيكون من النوع الثانى .

(قوله يشبهه) أى الموصول فى كون صفته جملة كصلة الموصول . (قوله جما) أى كثيرا ونوال أى عطاء فاعله وجملة أعدده صفة نوال والضمير البارز فيها لنوال ، والمستتر لأمر أو لم يبرز لأمن اللبس . وأمه بمعنى قصده ومستكفيا حال من فاعل أم . والأزمة بفتح الهمزة وسكون الزاى الشدة وما فى العينى مما يخالف ما قلنا غير ظاهر . (قوله فهجتها) أى الناقه من عجت البعير أعوجه عوجا ومعاجا أى عطفت رأسه بالزمام . قبل الأخيار أى جهتهم . منزلة تمييز . الثالث بفوقية بعد اللام ثم مثلثة أى اختلطت والتفت . وأزر بضميتين جمع الإزار . وهذا كناية عن عفتن وضمير الموصوف محذوف أى الأزر لمن أو أل خلف عنه نظير ما تقدم . وقد يبحث فى

[٧٣٧] قاله عمر بن أبى ربيعة . وصدرة : * أسيلات أبدان دقاق حصورها *

من الطويل . وأسيلات جمع أسيلة وهى الطويلة . والشاهد فى وثيرات ما التفت فإن وثيرات صفة مشبهة أضيفت إلى الموصول . وهو جمع وثيرة بفتح الواو وكسر التاء المثلثة . أراد وطيات الأرداف والأعجاز . وارتفاعه على أنه خبر بعد خبر . وأسيلات خبر مبتدأ محذوف أى من .

[٧٣٨] هو من الطويل . الشاهد فى جما نوال حيث رفع جما نوال مع أنه غير متلبس بضمير صاحب الصفة لفظا وفى المعنى . التقدير جما نواله أى عظيما عطاؤه . وأعدده من الإعداد جملة فى عمل الرفع صفة لنوال كذا قالوا . والأصوب أن يكون صفة لامرأ والضمير المنصوب يرجع إليه . قوله لمن أمه أى قصده ومستكفيا مفعول ثان لأعدده . واللام فى لمن يتعلق به . وأزمة الدهر منصوب بمستكفيا : أى شدته .

[٧٣٩] قاله الفرزدق من قصيدة من البسيط . الفاء للعطف . وعجتها أى الناقه من عجت البعير أعوجه عوجا ومعاجا إذا عطفت رأسه بالزمام . وقبل الأخيار أى نحوهم . ومنزلة تمييز . والشاهد فى والطيبى كل ما التفت ، فإن الطيبى صفة مشبهة مضافة إلى كل الذى هو مضاف إلى موصول . والالتياث الاختلاط والالتفات ، والأزر جمع إزار . وهذا كناية عن توصيفهم بالعفة لأنهم يكونون بالشئ عما يحويه ويشتمل عليه .

ونحو رأيت رجلا دقيقا سنان ربح يطعن به . ومقرونا بأل نحو حسن الوجه ، ومجردا نحو حسن وجه ، ومضافا إلى أحدهما نحو حسن وجه الأب ، وحسن وجه أب ، ومضافا إلى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه ، ومضافا إلى مضاف إلى ضميره نحو حسن وجه أبيه ، ومضافا إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه . ذكره في التسهيل . ومضافا إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها . ذكره في شرح التسهيل . وجعل منه قوله : [٧٤٠] سَبَّيْنِي الْفَتَاةُ الْبُضَّةُ الْمَتَجَرِّدُ الْـ سَلْمَطِيْفَةٌ كَشَحَهُ وَمَا خَلَّتْ أَنْ أُسَبِّي (فَارْفَعْ بِهَا) أى بالصفة المشبهة (وَالصَّبِّ وَجُرَّ مَعَ أَلْ وَذُوْنَ أَلْ مَصْنُوحَاتُ أَلْ

الشاهد باحتمال أن ما نكرة موصوفة لا موصولة . (قوله إلى ضمير مضاف) بإضافة ضمير إلى مضاف أى ضمير عائد إلى مضاف إلخ . (قوله جميلة أنفه) بجر جميلة صفة ثانية لامرأة ورفع أنفه فاعلا لجميلة ونصبه على التشبيه بالفعل به وجره بإضافة جميلة إليه وضمير الموصوف مذكور ضمنا لأن المعنى جميلة أنف وجه جاريتها فعلم ما في كلام البعض وغيره . (قوله ومضافا إلى ضمير معمول صفة أخرى) فيه أن المثال الذى قبله كذلك فهلا اكتفى به إلا أن يخص هذا بكون معمول الصفة الأخرى غير مضاف . (قوله البضة) بفتح الموحدة وتشديد الضاد المعجمة رقيقة الجلد ممتلئة والمتجرد بكسر الراء البدن إذا تجرد عن ثيابه وقول العينى بفتح الراء غير ظاهر وضمير كشحه للمتجرد والكشع ما بين الخاصرة والضلع الخلف . (قوله فارفع بها) اعلم أن الصفة المشبهة الرافعة سببى المنعوت إن صلحت للمذكر والمؤنث لفظا ومعنى بألا يكون وزنها أو معناها مختصا بأحدهما جاز تبعيتها لمثلها في التذكير والتأنيث نحو مررت برجل حسن وجهه وبامرأة حسنة عينها ولما يخالفها فيهما نحو مررت برجل حسنة عينه وبامرأة حسن وجهها لاتقاء القبح اللفظي والمعنى وإلا بأن اختصت بأحدهما لفظا ومعنى كأكرم ورتقاء^(١) ، أو لفظا فقط كآلى أى كبير الآلية ، وعجزاء أى كبيرة العجيزة ، أو معنى فقط كخصى وحائض لم تتبع إلا بما يماثلها على الصحيح ، فلا تقول مررت بامرأة أكرم ابنها ولا برجل رتقاء بنته ، وقس لوجود القبح في اللفظ والمعنى أو في أحدهما . وأجاز الأخفش تبعيتها في الأقسام الثلاثة لما يخالفها أيضا . هذا ملخص ما في التسهيل وشرحه للدماميني . (قوله والنصب وجر) أى بها فحذف معمولها لدلالة الأول . وإنما جاز في النصب والجر إسناد الصفة المشبهة إلى ضمير صاحبها مع كونها مسندة في المعنى إلى سببها لكون تلك الصفة في اللفظ جارية على صاحبها خبرا له أو حالا أو نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في ذاته سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فإنه متصف بالحسن لحسن وجهه أو كانت غيرها نحو زيد أبيض اللحية أى

[٧٤٠] هو من الطويل . البضة بفتح الباء الموحدة وتشديد الضاد المعجمة أى رقيق الجلد ممتلئة . والشاهد في البضة المتجرد اللطيفة كشحه ، فإن الكشع هو ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف مضاف إلى ضمير المتجرد المضاف إليه البضة . ونظيره مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها ، فإن المعمول مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى . وهذا تركيب نادر . يقال فلان حسن المتجرد بفتح والمتجرد والمجرد والمجردة ، كقولك حسن العرية والعبرى وهما بمعنى واحد . قوله وما خلت أى ما ظننت . وإن أسبى مفعول من السبى وهو الأسر .

(١) الأكرم : ضخم الكمر والرق من عيوب المرأة .

وَمَا اتَّصَلَ بِهَا) أى بالصفة المشبهة (مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا * تَجْرُزُ بِهَا مَعَ أَلْ سَمًا) أى اسما (مِنْ أَلْ حَلَا . وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا * لَمْ يَخُلْ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِمًا) أى لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات : الرفع على الفاعلية . قال الفارسي : أو على الإبدال من ضمير

شيخ ، وكثير الإخوان أى متقو بهم ، فيحسن حينئذ أن تجعل صفة سببية كصفة نفسه فيستتر ضميره في صفة سببيه نحو زيد حسن وجها كما يستتر في صفة نفسه نحو زيد حسن فيخرج السببي عن ظاهر الفاعلية إلى النصب أو الجر لأن الصفة ولا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعا على أن يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فإن لم تجر في اللفظ على صاحب السبب نحو زيد وجهه حسن أو جرت عليه لكنها لم تدل على صفة في ذاته نحو زيد أحمر نوره لم يجز استتار ضمير ذى السبب فيها ، فلا يقال زيد أسود فرس غلام الأخ ، وزيد أحمر النور لأنه لا معنى لذلك إلا أنه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور ولم تدل صفة سببية على صفة في ذاته فكيف يضمير في صفة سببية صفة نفسه . فإن قيل أليس الصفة في نحو زيد أحمر نوره تدل على صفة في ذاته وهى كونه صاحب نور قلنا كونه صاحبه مفهوم من كون النور سببيا لزيد لا من صفة السبب قاله الرضى وصرح بمثله فيما أجرى مجرى الصفة المشبهة من اسمى الفاعل والمفعول اللازمين ومنه أخذ السعد قوله في حاشية الكشف عند قوله تعالى : ﴿ بَدِيعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ أن الصفة المشبهة لا تضاف لمرفوعها إلا عند صحة تحملها لضمير صاحبها .

(قوله مع أَل) حال من الضمير المجرور ، ومصحوب تنازعه الثلاثة فأعمل الأخير وأضمر فيما قبله وحذف الضمير لكونه فضلة ، وهو إشارة إلى أحد السببي الاثنى عشر المتقدمة ودخل تحت قوله وما اتصل بها مضافا ثمانية وهى : ما عدا هذا وما عدا الموصول والموصوف والمجرد سواهما كحسن وجه والحسن وجه فإن هذه الثلاثة دخلت تحت قوله أو مجردا أى من أَل والإضافة . (قوله ولا تجرر بها إلخ) استثناء لصور الامتناع . (قوله سَمًا) بثلاث السين وهو منصوب بفتحة مقدرة على أنه كفتى وظاهرة على أنه كيد . (قوله ومن إضافة لتاليها) أى لتالى أَل ولو بواسطة الإضافة لضميره فيشمل الإضافة لضمير تاليها كما في سم . (قوله وما لم يخل) أى من أَل والإضافة لتاليها فهو بالجواز أى جواز الجر وسما أى علم وذلك ثلاث صور تضم إلى صور الرفع والنصب مع تعريف الصفة بأَل أو تنكيرها وصور الجر مع تنكير الصفة فيحصل ثلاث وستون صورة مفهومة من مقوله فارفع بها إلى قوله ومن إضافة لتاليها . وأما قوله وما لم يخل إلخ فتأكيد لما قبله لعلمه منه .

(قوله الرفع على الفاعلية) قد يتعين كما مررت بامرأة حسن الوجه لأن الصفة لو تحملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء ، وقد يتعين عدمه كما في مررت بامرأة حسنة الوجه لأن الوجه لو كان فاعلا لرجب تذكر الوصف وقد يجوز الأمران كما في نحو مررت برجل حسن الوجه .

مستتر في الصفة والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة والخفض بالإضافة . والصفة مع كل من الثلاثة إما نكرة أو معرفة ، وهذه الستة في أحوال السببي المذكورة في التنبيه الثالث . فتلک اثنان وسبعون صورة ، الممتنع منها : ما لزم منه إضافة ما فيه أل إلى الخالي منها ، ومن الإضافة لتاليها أو لضمير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل . وذلك تسع صور وهي : الحسن وجه ، الحسن وجه أب ، الحسن

(قوله أو على الإبدال من ضمير الصفة)^(١) أي إبدال بعض من كل يعنى حيث أمكن الإبدال لا مطلقا فلا يرد عليه ما حكى من قولهم مررت بامرأة حسن الوجه ومررت بامرأة قويم الأنف لوجود المانع من الإبدال فيما ذكر وهو عدم تأنيث الوصف مع وجوبه عند تحمل الوصف الضمير . فإن قيل على القول بأن العامل في البذل مقدر يلزم عمل الصفة المشبهة محذوفة وهو ممنوع . أجيب بأنه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع . قاله سم . (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي بمفعول اسم الفاعل لشبه الصفة به فيما تقدم وخصوا التشبيه بالمفعول به دون غيره من المفاعيل لأنه الذي يشتهر بالفاعل بخلاف بقية المفاعيل . وكما يسمى هذا مشبها بالمفعول به يسمى المنصوب على التوسع بمحذوف الجار مشبها بالمفعول به . أفاده شارح الجامع . (قوله وعلى التمييز) كان الأولى وعليه أو على التمييز إن كان نكرة لجواز الوجهين فيه حينئذ . (قوله بالإضافة) أي بسببها لما مر . (قوله أو معرفة) أي لا اقترانها بـأل . (قوله في أحوال السببي المذكورة) أي الاثنى عشر . (قوله فتلک اثنان وسبعون صورة) صوابه اثنان لما سيأتى في العدد^(٢) ، ويضم إليها ثلاث صور سيذكرها الشارح قبيل الخاتمة : الأولى أن يكون معمول الصفة ضميرا مجرورا باشرته الصفة المجردة من أل كمررت برجل حسن الوجه جميله . الثانية أن تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من أل نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها . الثالثة أن تتصل به ولكن تكون الصفة بـأل نحو زيد الحسن الوجه الجميله فصارت الصور خمسا وسبعين . والصفة إما مفردة أو مثناة أو مجموعة جمع سلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة ، فإذا ضربت الثماني في خمس وسبعين صارت ستائة . والصفة أيضا إما مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة فإذا ضربت الثلاث في ستائة صارت ألفا وثمانائة . ومعمول الصفة إما مفرد أو مثنى أو مجموع جمع سلامة أو تكسير مذكر أو مؤنث ، فإذا ضربت الثماني في الألف وثمانمائة صارت أربعة عشر ألفا وأربعمائة ، تسقط منها مائة وأربعة وأربعون من صور المعمول الضمير ، لأنه وإن انقسم إلى ضمير أفراد وتثنية وجمع لا يكون مجموعا جمع سلامة ولا جمع تكسير ، فالباقي أربعة عشر ألفا ومائتان وستة وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع ، فيخرج منها الممتنع على ما تقدم . أفاده في التصريح .

(قوله ما لزم منه إلخ) سيأتى قبيل الخاتمة أن محل الامتناع في الصفة المفردة ، أما المثناة والمجموعة على حد المثنى فيجوز إضافتها مع تعريفها بـأل إلى الخالي وتقدم في باب الإضافة أيضا . (قوله وذلك تسع صور) لأنها بقية الاثنى عشر بعد إخراج ما فيه أل والمضاف لتاليها أو لضمير تاليها .

(١) (قول الخشي من ضمير الصفة) كذا في نسخ الحواشي . ولكن عبارة الشرح من ضمير مستتر في الصفة اهـ .

(٢) لأنه يجب تأنيث العدد في التثنية مع التمييز المؤنث .

وجهه ، الحسن وجه أبيه ، الحسن ما تحت نقابه ، الحسن كل ما تحت نقابه الحسن نوال أعده الحسن سنان ربح يطعن به الحسن وجه جاريتها الجميل أنفه ، وليس منه الحسن الوجنة الجميل خالها بجر خالها لإضافته إلى ضمير ما فيه أل وهو الوجنة . نعم هو ضعيف لأن المبرد يمنعه كما عرفت في باب الإضافة ، وما سوى ذلك فجائز كما أشار إليه بقوله : وما لم يخل فهو بالجواز وسما ، أى علم . لكنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قبيح وضعيف وحسن ، فالقبيح رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل المجرد من الضمير والمضاف إلى المجرد منه وذلك ثمان صور هي : الحسن وجه ، الحسن وجه أب ، حسن وجه ، حسن وجه أب ، الحسن الوجه ، الحسن وجه الأب ، حسن الوجه ، حسن وجه الأب . والأربع الأولى أقبح من الثانية لما يرى من أن أل خلف عن الضمير . وإنما جاز ذلك على قبحه لقيام السببية في

(قوله وهي الحسن وجه إلخ) وجه الامتناع في الأولين أن الواجب في الإضافة المعنوية إضافة النكرة إلى المعرفة فلم يجوزوا في الإضافة اللفظية التي هي فرعها أن تكون على عكس أصلها . نقله سم عن الصفوى ، ومراده بالواجب الإضافي أى بالنسبة إلى إضافة المعرفة إلى النكرة فلا ينافى ما مر أن من المعنوية إضافة النكرة إلى النكرة للتخصيص . وهذا أولى مما أول به البعض . ثم قال سم : ووجهه في البقية عدم الفائدة ، والإضافة اللفظية إنما تجوز إذا أفادت تخفيفا أو رفع قبح كما تقدم ولا تخفيف فيما ذكر لسقوط التنوين بأل ولا رفع قبح لوجود الضمير مع المفعول^(١) . (قوله الحسن وجهه) ينبغى أن محل امتناعه إذا كان الموصوف فيه وفي الأمثلة الثلاثة بعده غير محل بأل كزيد وإلا فلا امتناع لأن الصفة حينئذ مضافة لمضاف لضمير ما فيه أل وكذا في المثال الأخير فمحل امتناعه إذا كان الموصوف نحو هند لا نحو امرأة . قاله سم . (قوله وليس منه) أى من الممتنع .

(قوله كما أشار إليه بقوله وما لم يخل إلخ) لو جعل الإشارة بقوله فارفع بها إلى قوله ومن إضافة لتاليها لكان أحسن لعلم قوله وما لم يخل إلخ من الكلام قبله فهو تأكيد لما مر ولاختصاص قوله وما لم يخل إلخ بالجر كما تقدم . وقوله وما سوى ذلك عام في الجر والنصب والرفع بقرينة مقابلته لقوله الممتنع منها ما لزم منه إلخ الواقع هو وقوله : وما سوى ذلك إلخ تفصيلا لقوله فتلك اثنان وسبعون صورة ، إلا أن يدفع الثاني بأن المراد كما أشار إليه بقوله وما لم يخل إلخ مع قوله فارفع بها إلخ . (قوله لكنه ينقسم) استدراك على قوله وما سوى ذلك فجائز دفع به توهم تساوى الصور في الجواز . (قوله فالقبيح رفع الصفة إلخ) أى لما فيه من خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف . (قوله وذلك ثمان صور) لأن المجرد من الضمير معمولا كان أو مضافا إليه المفعول إما محل بأل أو لا فهذه أربع صور تضرب في صورتى الصفة بثمان . (قوله لما يرى) أى في الأربع الثانية وقوله من أن أل خلف عن الضمير أى كما في مذهب الكوفي^(٢) . (قوله لقيام السببية في المعنى) يعلم منه أن القبح بانتفاء السببية في اللفظ .

(١) فلا لزوم اهت حينئذ .

(٢) راجع ما اختلفت فيه البصريون والكوفيون في كتاب الأشباه والنظائر النحوية للإمام السيوطي - من تحقيقنا .

المعنى مقام وجودها في اللفظ لأن معنى حسن وجه له أو منه ودليل الجواز قوله :
 [٧٤١] يَهِيمَةُ مُنِيتُ شَهْمٍ قَلْبٌ مُنْجِدٌ لَا ذِي كَهَامٍ يَنْبُو
 فهو نظير حسن وجه . والمجوز لهذه الصورة مجوز لنظائرها إذ لا فرق . والضعيف
 نصيب الصفة المنكرة المعارف مطلقاً ، وجرها إياها سوى المعارف بأل والمضاف إلى المعارف
 بها ، وجر المقرونة بأل المضاف إلى ضمير المقرون بها ، وذلك خمس عشرة صورة هي :
 حسن الوجه ، حسن وجه الأب ، حسن وجهه ، حسن وجه أبيه ، حسن ما تحت نقابه ،

(قوله ودليل الجواز أى من السماع^(١) . (قوله يهيمه) بضم الموحدة الفارس الذى لا يدري
 من أين يؤتى لشدة بأسه ، وبأوه متعلقة بمنيت بضم الميم وكسر النون مخففة أى ابتليت . شهـم بفتح
 الشين المعجمة قوى القلب ذكـيه . قلب فاعل شهـم . منجد بضم الميم وفتح النون وكسر الجيم مشددة
 آخره ذال معجمة أى مجرب للأمور لا ذى كهـام أى صاحب سيف كهـام بفتح الكاف أى كليل .
 ينبو أى يبعد عن الإصابة . (قوله والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقاً) أى لما فيه من إجراء
 وصف القاصر مجرى وصف المتعدى . كذا في التصريح . قال سم : ومقتضاه أن الصفة المعرفة كذلك
 إلا أن يفرق بأن في المعرفة اعتماداً على أل وإن كانت معرفة على الأصح نظراً إلى القول بأنها موصولة
 ففيها قوة العمل بخلاف المنكرة ، لكن يتناقض هذا فرض الموضح في باب الإضافة ذلك مع تعريف الصفة
 والمعمول اهـ وقد اعترض الشارح في شرح التوضيح على الموضح بأنه كان الأولى له التمثيل بحسن
 الوجه . قال سم : ولما كان الإجراء المذكور دون خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف في القبح
 جعلوا هذا القسم ضعيفاً والذي قبله قبيحاً اهـ وقد أسلفنا في باب الإضافة أن بعض ما عبروا عنه
 هنا بالضعف عبروا عنه هناك بالقبح تساهلاً فلا يتناقض ما هنا جعلهم هناك الإجراء المذكور قبيحاً ،
 وقوله مطلقاً أى سواء كان تعريفها بأل أو بالإضافة ودخل تحت ما ذكره ثمانى صور هي الباقية بعد
 أن تسقط من أنواع السببى النكرة الموصوفة والمضاف إليها والمجرد والمضاف إليه . (قوله وجرها إياه)
 قيل وجه الضعف ما فيه من شبه إضافة الشيء إلى نفسه كما سيذكره الشارح^(٢) وقيل وجهه أن فيه
 زيادة ضمير غير محتاج إليه ولهذا استثنى المعارف بأل والمضاف إلى المعارف بها لأنه لا زيادة فيهما وهذا
 التوجيه أولى لأنه عليه يظهر وجه استثناء الصورتين المذكورتين لا يقال يرد على الوجهين أنهما موجودان
 في الصفة المعرفة كالمعرفة فهلا قالوا بضعف الجر مع الصفة المعرفة بأل أيضاً دون الامتناع ؛ لأننا نقول
 لما وجد معهما في الصفة المعرفة شيء آخر يقتضى امتناع الجر بها معناه فاندفع اعتراض البعض بذلك
 على التوجيه الأول فتأمل . ودخل تحت هذا ست صور هي بقية الثمانى المتقدمة بعد الصورتين اللتين
 استثناهما . (قوله وجر المقرونة إلخ) وجه ضعفه ما تقدم من أن المبرد يمنعه . (قوله وذلك) أى الضعيف

[٧٤١] رجز لم أقف على اسم راجزه . اليهـمة بضم الباء للموحدة الفارس الذى لا يدري من أين يؤتى من شدة بأسه . الباء فيه
 يتعلق بمنيت . أى ابتليت على صيغة المجهول . وشهم بفتح الشين المعجمة وسكون الهاء أى جلد ذكى الفؤاد . وقلب مرفوع به
 وفيه شاهد على جواز حسن وجهه بالرفع وهو ضعيف لعدم رابط في اللفظ بين الصفة وموصوفها . ومنجد بالذال المعجمة أى
 مجرب حنكته الأمور . ويقال سيف كهـام أى كليل . وينبو من نبا الشيء أى تباعد وتجاوى .

(١) وليس الدليل عقلياً .

(٢) والبحريون لا يميزونه وانظر في ذلك كتاب الأشباه والنظائر النحوية للإمام السيوطى بتحقيقنا .

حسن كل ما تحت نقابه ، حسن وجه جاريتها جميلة أنفه ، حسن الوجنة جميل خالها ، وحسن وجهه ، حسن وجه أبيه ، حسن ما تحت نقابه ، حسن كل ما تحت نقابه ، حسن وجه جاريتها جميلة أنفه ، حسن الوجنة جميل خالها ، والحسن الوجنة الجميل خالها . ويدل للجواز في الأول والثاني قوله :

[٧٤٢] وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنْابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

في رواية نصب الظهر وفي بقية المنصوبات قوله :

[٧٤٣] أُنْعَتْهَا إِيَّيَ مِنْ نُعَاتِهَا كَوْمَ الذَّرَى وَادَقَّةَ سُرَاتِهَا

أو المذكور من النصب والجر . (قوله وحسن وجهه) أعاد الواو هنا وفي قوله والحسن الوجنة إلخ دون غيرهما إشارة في المحل الأول إلى أن ما بعدها أمثلة النوع الثاني وفي المحل الثاني إلى أن ما بعدها مثال النوع الثالث . (قوله في الأول والثاني) أي نصب الصفة المنكرة المعرف بأل ونصبها المضاف إلى المعرف بها . (قوله ونأخذ بعده إلخ) روى نأخذ بالجزم عطفًا على جواب الشرط والرفع استئنافًا والنصب بأن مضمرة كما سيذكره الشارح في شرح قول المصنف والفعل من بعد الجزاء إلخ والضمير في بعده للمدح وهو النعمان بن الحارث الأصغر . وذئاب الشيء بكسر الذال المعجمة عقبه . والأجب المقطوع . والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير . والمعنى تملك بعده بطرف عيش قليل الخير بمنزلة البعير المهزول الذي ذهب سنامه لشدة هزاله . أي نبقى بعده في شدة وسوء حال . وفي أجب الجر صفة لعيش وجره بالكسرة إن أضيف إلى ما بعده وإلا فبالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل والرفع خبرًا لمخدوف والنصب حالا . وروى الظهر بالرفع على الفاعلية والجر على الإضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به . وإنما كان هذا دليلًا للثاني أيضًا لأن المضاف للمحل بأل بمنزلة إذ لا فرق .

(قوله أنعتها) أي أصفها والضمير للنوق وإني إلخ تعليل لما قبله . والنعات جمع ناعت أي واصف وكوم ، منصوب على المدح بضم الكاف بضم كوماء كحمر وحمراء وهي عظيمة السنام . والذرى جمع ذروة بتشليث الذال المعجمة وهي أعلى الشيء والمراد بها هنا السنام . ووادقة صفة لكوم من ودقت

[٧٤٢] قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الوافر يمدح بها النعمان بن الحارث الأصغر أي بعد النعمان . ويروى ونمسك بعده نبقى بعده في شدة وسوء حال ، ونتمسك بطرف عيش قليل الخير ، بمنزلة البعير المهزول الذي ذهب سنامه وانقطع لشدة هزاله . والذئاب بكسر الذال المعجمة عقب كل شيء . وأجب الظهر أي مقطوع السنام . والشاهد فيه حيث يجوز فيه رفع أجب ونصب الظهر مثل حسن الوجه وهو ضعيف . وارتفاع أجب على أنه مبتدأ مخدوف ونصب الظهر على التشبيه بالمفعول أو على التمييز على رأى الكوفية . ويجوز نصب أجب ورفع الظهر : النصب على الحال والرفع به . وجرهما جميعًا : إما جراً لأجب فعلى أنه صفة لعيش ، وأما جر الظهر فعلى الإضافة .

[٧٤٣] قاله عمرو بن لحي - بالحاء المهملة - التيمى . الضمير في أنعتها يرجع إلى النوق . والنعات بضم النون وتشديد العين جمع ناعت . وكوم الذرى نصب على الفتح بضم الكاف جمع كوماء وهي العظيمة السنام . والذي بضم الذال المعجمة جمع ذروة أعلى السنام . والشاهد في وادقة فإنه صفة مشبهة من ودقت السرة إذا دنت من الأرض من السمن نصبت المضاف إلى ضمير الموصوف وعلامة النصب الكسر في سراتها كما في مسلمات . وفيه دليل على جواز زيد حسن وجهه بالنصب .

إذ لا فرق وفي المجرورات سوى الأخير قوله :
 [٧٤٤] أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتًا صَفًّا كَمَيْتَا الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا
 والجر عند سيبويه في هذا النوع من الضرورات . ومنعه المبرد مطلقاً لأنه يشبه إضافة
 الشيء إلى نفسه وأجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح . ففي حديث أم زرع : « صفر
 وشاحها »^(١) وفي حديث الدجال : « أعور عينه اليمنى »^(٢) وفي صفة النبي ﷺ :
 « شثن أصابعه »^(٣) ويدل للأخير قوله : سبتنى الفتاة البضة البيت في رواية جر كشحه .
 وأما الحسن فهو ما عدا ذلك وجملته أربعون صورة ، وهي تنقسم إلى حسن ، وأحسن
 فما كان فيه ضمير واحد أحسن مما فيه ضميران ؛ وقد وضعت لذلك جدولاً تعرف
 السرة إذا دنت من الأرض لفرط السمن . والشاهد فيه لأنه صفة مشبهة على وزن فاعل نصب سراتها بالكسر
 وهو مضاف إلى ضمير الموصوف .

(قوله إذ لا فرق) علة لمحدوف أى وإنما كان دليلاً للجواز في بقية المنصوبات مع أنه ليس فيه إلا نوع من
 تلك البقية لأنه لا فرق . (قوله أقامت على ربعيهما) على بمعنى في والضمير للدمنتين في البيت قبله تثنية دمنة بكسر
 الدال وهي ما بقى من آثار الدار وجارتا صفا فاعل أقامت . وأراد بهما حجرين يوضع عليهما القدر بجانب
 الصفا : أى الجبل وكميتا الأعلى صفة جارتا أى شديدتا حمرة الأعلى : أى الأعلىين فالجمع مستعمل في
 الاثنين . جونتاً مصطلهما صفة ثانية أى مسودتا موضع الاصطلاء بالنار وهو الأسفل . والشاهد فيه حيث جر
 جونتاً وهو صفة مشبهة المضاف إلى ضمير الموصوف ، ومثله بقية المجرورات سوى الأخير إذ لا فرق .
 (قوله في هذا النوع) أى المجرورات سوى الأخير . (قوله مطلقاً) أى في الضرورة والسعة . (قوله يشبه
 إضافة الشيء إلى نفسه) أى لأن الوصف عين مرفوعة في المعنى . وإنما قال يشبه لأنه لم يضاف إليه إلا بعد تحويل
 الإسناد عنه كما مر . (قوله صفر وشاحها) بكسر الصاد المهملة والمعنى أنها ضامرة البطن فكأن وشاحها خال .
 والشاح شيء مرصع بالجواهر يجعله المرأة من نساء الملوك بين عاتقها وكشحتها وفي رواية صفر ردائها . (قوله
 أعور عينه اليمنى) هذه رواية . وفي رواية أخرى : أعور عينه اليسرى وكلتاها صحيحة . قال ابن عبد البر :
 رواية اليمنى أصح إسناداً ولا يظهر الجمع بينهما . (قوله شثن أصابعه) بفتح الشين المعجمة وسكون المثناة
 [٧٤٤] قبله :

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرُجَ الرُّكْبُ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلَاهُمَا

فالهما الشماخ من قصيدة من الطويل . الهزمة للاستفهام ، ومن للتعليل . والدمنة بكسر الدال ما بقى من آثار الدار . بمعنى
 عليهما . والباء في بحقل الرخامى بمعنى في ، وعمله النصب على الحال . والحقل بفتح الحاء المهملة وسكون القاف وهو في الأصل
 الزرع إذا تشعب ورقه قبل أن يغلف سوقه . والحقل أيضاً القراح الطيب الواحدة حقلة . والقراح الذى لا يشوبه شيء . والرخامى
 بضم الراء وتخفيف الحاء المعجمة شجر مثل الضال . والمراد بحقل الرخامى ههنا موضع . وقد عفا طلالهما حال من الدمنتين :
 أى اندرس آثارهما وعلى بمعنى في . وجارتا صفا كلام إضافي فاعل أقامت . وأراد بهما الأثنتين . والصفاء الجبل . وكميتا الأعلى
 صفة جارتا : أى شديدتا الحمرة . وجونتاً مصطلهما أى أسافلها مسودة . والمصطل بالضم موضع النار . والشاهد فيه فإن جونتاً
 صفة مشبهة من جان يجون ، أضيفت إلى ما أضيف إلى ضمير موصوفهما أعنى مصطلهما . وضمير مصطلهما يعود إلى جارتا فهى
 حيث مثل مررت برجل حسن وجهه بالإضافة . والمبرد يمنعه مطلقاً . وسيبويه يخصه . وأجازه الكوفية في السعة وهو الصحيح .
 (١) راجع الحديث في فتح الباري شرح صحيح البخارى - من تحقيقنا - كتاب النكاح وراجع لنا فهرسه المسماة مفاتيح القارىء لأبواب فتح الباري .
 (٢) راجع لنا كتاب علامات الساعة .
 (٣) راجع لنا شرح كتاب الشمائل المحمدية للترمذى .

منه أمثله وأحكامه على التفصيل المذكور بسهولة ، مشيراً إلى ما لبعضها من دليل بإشارة هندية ، وإن كان كثيراً أشرت إلى كثرته بكاف عربية . جامعاً في ذلك

أى غليظها . (قوله فما كان فيه ضمير واحد) كالحسن وجهه بالرفع أحسن مما فيه ضميران كالحسن وجهه بالنصب فإن فيه مع الهاء ضميراً مستتراً هو فاعل الحسن ووجه الأحسنية السلامة من زيادة ضمير غير محتاج إليه . (قوله لذلك) أى للمذكور من صور الصفة المشبهة . (قوله وأحكامه) أى من امتناع وأقبحية وقبح وضعف وحسن وأحسنية .

(قوله بإشارة هندية) أى فوق حكم ذلك البعض وفوق الدليل كالإشارة بصوره الثانى التى فوق قوله بهيمة إلخ وفوق أقبح الذى هو حكم رفع حسن وجه وحسنه وجه أب إلى أن قوله بهيمة إلخ شاهد رفعهما ولو وضع أيضاً هذه الإشارة فوق قبيح الذى هو حكم رفع حسن الوجه وحسن وجه الأب وفوق قبيح الذى هو حكم رفع الحسن وجهه وجه الأب وفوق أقبح الذى هو حكم رفع الحسن وجهه وجه أب لكان أحسن ، لأن فيه تنبيهاً على أن قوله بهيمة إلخ شاهد الرفع فى الصور الثانى كما مر فى الشرح . وكان الموافق لما مر فى الشرح أيضاً أن يشير إلى شاهد بقية صور النصب الضعيفة وهو قوله أنعتها إلخ ، وإلى شاهد صور الجر الضعيفة سوى آخرها وهو قوله أقامت على ربيعها إلخ . واعلم أن الشارح أشار على ما فى كثير من النسخ الصحيحة عشر إشارات إلى عشرة شواهد كل شاهد لحكم صورتين إلا الشاهد فى الإشارة السابعة فلحكم صورة واحدة لعدم ذكره صورة تناسبها لكن النسخ مختلفة فى الرقوم المشار بها . الإشارة الأولى فوق أحسن حكم جر حسن وجه حسن وجه أب إلى شاهد جرهما وهو قوله :

لا حق بطنى بقرى سمين لا خطل الرجع ولا قرُون

ولم أر من تكلم على هذا البيت ونحن نتكلم عليه بما تيسر فنقول معنى لاحق بطن ضامر بطن قال فى القاموس : لاحق كسمع ضمير وهو صفة لفرس فيما يظهر وفيه الشاهد وقوله بقرى بفتح القاف كفتى أى ظهر والباء بمعنى مع . وقوله لا خطل الرجع بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء وفتح الراء وسكون الجيم : أى لا مضطرب الخطو ملتويه ، وهو صفة أخرى للفرس المدوح ، والقرون بالقاف والراء كصبور الدابة التى تعرق سريعاً ، أو تقع حوافر رجله موقع يديه . ولا حق إن كان بالجر فلا إشكال وإن كان بالرفع احتيج إلى قراءة سمين بالرفع على أنه نعت مقطوع لقرى ليتفق الشطران فى الحركة . وفى نسخ الاستشهاد أيضاً قوله :

ولا سئى زى إذا ما تلبسوا إلى حاجة يوماً مخيسة بُزلاً

الشاهد فى سئى . والزى بكسر الزاى الهيئة . وقوله إلى حاجة أى لأجل حاجة . ومخيسة منصوب ، بتلبسوا بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وتشديد التحتية مفتوحة وسين مهملة أى مذلة صفة فى الأصل لبزلاً ، فلما قدم عليه أعرب حالاً . والبزل بضم الموحدة وسكون الزاى جمع بازل وهو البعير الذى انشق نابه ذكرراً كان أو أنثى . الإشارة الثانية : فوق ضعيف حكم نصب حسن

الوجه ، حسن وجه الأب إلى شاهد نصبيهما وهو قوله أجب الظهر إلخ على رواية نصب الظهر . وقد تقدم . هذا هو الموافق لما مر في الشرح من الاختصار على جعله دليل نصبيهما . وأما جعله شاهدا لهما في الأحوال الثلاثة كما فعل البعض تبعاً لما يأتي في آخر طريقة معرفة الجدول . ووجد في عدة نسخ من رسم صورة ستة فوق أحسن حكم جر حسن الوجه حسن وجه الأب ، وصورة خمسة فوق ضعيف حكم نصبيهما ، وصورة أربعة فوق قبيح حكم رفعهما ، ورسم الصور الثلاث فوق أجب الظهر إلخ تنبيهاً على أنه شاهد في حكم جواز أحوالهما الثلاث فلا يوافق صنيع الشارح سابقاً . الإشارة الثالثة : فوق أحسن حكم نصب حسن وجهها ، حسن وجه الأب إلى شاهد نصبيهما وهو قوله :

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةٌ عَجْزَاءُ مُدْبِرَةٌ مَمْخُوطَةٌ جُدَلْتُ شَنْبَاءُ أُنْيَابَا

أى هى هيفاء أى ضامرة كما فى العينى ، ومقبلة حال من الضمير فى هيفاء . وقول العينى ذو الحال محذوف أى إذا كانت مقبلة وكان تامة تكلف لا حاجة إليه . والعجزاء كبيرة العجز . ومدبرة حال من الضمير فى عجزاء . ممخوطة أى موشومة بالخط بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وهو ما يوشم به . وجدلت بضم الجيم وكسر الدال المهملة مبنى للمجهول من قولهم جارية مجدولة الخلق أى حسنته . والشاهد فى شنباء أنيابا من الشنب وهو رقة الأسنان وصفاءها . الإشارة الرابعة : فوق أقبح حكم رفع حسن وجه حسن وجه أب إلى شاهد رفعهما وهو قوله ببهمه إلخ وقد تقدم . الإشارة الخامسة : فوق أحسن حكم رفع حسن وجهه ، حسن وجه أبيه إلى شاهد رفعهما وهو قوله :

ثُعَيْرَا أُنَا قَلِيلٌ عِدَادُكَا فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلٌ

الإشارة السادسة : فوق أحسن حكم رفع حسن أنوال عده ، حسن سنان ربح يطعن به إلى شاهد رفعهما وهو قوله أزور امرأ إلخ وقد تقدم . الإشارة السابعة : فوق ضعيف حكم جر الحسن الوجنة الجميل خالها إلى شاهد جره وهو قوله سبتنى الفتاة إلخ . وقد تقدم . الإشارة الثامنة : فوق أحسن حكم نصب الحسن الوجه ، الحسن وجه الأب إلى شاهد نصبيهما وهو قوله :

فَمَا قَوْمِي بِثُعْلَبَةٍ بَن سَفِيدٍ وَلَا بِفَزَارَةِ الشَّعْرِ الرَّقَابَا

وثعلبة وفزارة قبيلتان . والشعر بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة جمع أشعر وهو كثير الشعر . وفى نسخ الاستشهاد أيضاً بقوله :

* لقد علم الأيقاظ أخفية الكرى *

والشاهد فى نصب أخفية بالأيقاظ على التشبيه بالمفعول به . والأيقاظ جمع يقظ أى متيقظ . والأخفية بخاء معجمة ففاء فتحتية جمع خفى وأراد بها أجفان العيون . والكرى النوم . الإشارة التاسعة : فوق أحسن حكم نصب الحسن وجهها الحسن وجه أب إلى شاهد نصبيهما وهو :

* الحزن بابا والعقور كلبا *

بين كل متناسبين بإشارة واحدة . وهو هذا :

- [٧٤٥] (١) لَا حَقَّ يَطْنُ بِقَرَى سَمِينٍ لَا حَطِلَ الرَّجْعِ وَلَا قُرُونِ
 [٧٤٦] (٢) أَجَبَ الظُّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ
 [٧٤٧] (٣) هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةٌ مَخْوْطَةٌ جُدَلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابَا
 [٧٤٨] (٤) بِيَهْمَةٍ مُنِيَتْ شَهْمٌ قَلْبُ
 (٥) تُعَيِّرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عِدَادُنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلٌ
 [٧٤٩] (٦) أَزُورُ امْرَأَةً جَمًّا نَوَالٍ أَعْدَهُ

والحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى ضد السهل وهو ذم لشخص بأن بابه مغلق دون الأضياف وكلبه عقور . الإشارة العاشرة : فوق أحسن حكم رفع الحسن ما تحت نقابه ، الحسن كل ما تحت نقابه إلى شاهد رفعهما وهو :

* فاقصد بزيد العزيز من قصده *

ويرد عليه أن من يحتمل غير الرفع ، إلا أن يقال الظاهر حمل الكلام على الأولى حيث لا مانع منه فاعرف ذلك فقد أهمل أرباب الحواشي ضبط إشارات الجدول وشرح شواهد فوقع فيه خبط كثير . (قوله بكاف عريية) أى مجرورة لا معلقة . والنسخ مختلفة في مواضع هذه الكاف اختلافا لا وثوق معه . (قوله جامعا في ذلك) أى فى الدليلين بين كل متناسبين أى قسمين متناسبين كحسن الوجه وحسن وجه الأب ولا يرد عليه إفراده الحسن الوجنة الجميل خالها بالإشارة إلى دليل يخصه لأن إفراده [٧٤٥] قاله أبو زيد حرمة الطائى من البسيط : أى هى هيفاء ضامرة . ومقبلة حال . وذو الحال محذوف . أى إذا كانت مقبلة . وكان تامة وكذا الكلام فى عجزاء مدبرة ، وهو بالزاى عظيمة العجز ، مخطوطة خبر بعد خبر . ومبتدؤه محذوف أى موشومة بالخط بالكسر الذى يوشم به . وجدلت مجهول صفة مخطوطة من قولهم جارية مجدولة الخلق أى حسنة الجدل . من جدلت الحبل فتلته . والشاهد فى شنباء أنيابا فإن شنباء صفة مشبهة . أى بينة الشنب وهو حدة الأسنان وعذوبتها ، نصبت أنيابا مجردة عن آل وفيه دليل على جواز حسن وجهها وهذا تمييز لأنه نكرة فإذا كان معرفة يجوز الوجهان التمييز والتشبيه بالمفعول . [٧٤٦] قاله الحارث بن ظالم من قصيدة من الوافر قالها حين هرب من النعمان بن المنذر فلقح بقريش . الفاء للعطف وما بمعنى ليس والباء فى بتعلبة زائدة . والشاهد فى الشعر الرقابا فإنه مثل الحسن الوجه بنصب الوجه لأن الشعر جمع أشعر كثير شعر الجسد صفة مشبهة نصب الرقابا وهو معرف بآل .

[٧٤٧] قاله رؤبة ، وقبله : فذاك وخم لا يبالى السبا . يذم به إنسانا بأن بابه مغلق دون الأضياف وأن كلبه عقور . والشاهد أن الحزن والعقور صفتان مشبهتان . وقد نصبتا بابا وكلبا وهما عاريان عن الألف واللام والإضافة وهو نظير الحسن وجهها . قد وضعنا فى جدولنا بدل الستة واحدا ، وبدل الخمسة اثنين ، وجعلنا موضع الأربعة فوق قبيح خاليا . وجعلنا الأربعة فوق أقبح الذى كان عليه صورة ثمانية فى بعض النسخ ، وذلك لموافقة تعدد الإشارات فى المحشى على ترتيب الأعداد وقد وضع هذا الجدول أحد تلاميذة المصنف .

[٧٤٨] الرجز بلا نسبة فى الدرر ٢٨٤/٥ والمقاصد النحوية ٥٧٧/٣ ؛ ومع الهوامع ٩٩/٢ .

[٧٤٩] عجزه :

لن أمة مستكفيا أزيمة الدفر

والبيت من الطويل ، وهو بلا نسبة فى شرح التصريح ٨٦/٢ والمقاصد النحوية ٦٣١/٣ .

- [٧٥٠] (٧) سَبَتْنِي الْفَتَاةُ الْبُضَّةُ الْمُتَجَرِّدُ اللَّطِيفَةُ كَشَحُهُ
 [٧٥١] (٨) لَمَّا قَوْمِي بِشَعْلَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرَّقَابَا
 [٧٥٢] (٩) الْحَزْنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبًا
 (١٠) فاقصِدْ بزييد العزيز من قصدة

طريقة معرفة هذا الجدول أن تضع الورقة التي هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبيات الصفة المعرفة بأل مما يليك ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة ، فإذا فرغت منها تنظر إلى أبيات المعرفة بأل وقد جعل في رأس أبيات النوعين خمس بيوت مكتوب، في أول بيت منها الجر وفي الثاني النصب وفي الثالث الرفع وفي الرابع السبب وفي الخامس الصفة ، ووصل كل بيت من هذه الأبيات باثني عشر مربعا ، فالمربعات الموصولة

بذلك لعدم ذكره قسما يناسبه كما مر فتدبر . (قوله طريقة معرفة إلخ) الظاهر أن هذا ليس من كلام الشارح بل لبعض الطلبة وأن الشارح رسم الجدول عقب قوله وهو هذا ويرشحه عدم وجود هذه الزيادة في بعض النسخ وقوله في آخرها وقوله جامعا إلخ . (قوله مما يليك) أي بحيث تكون تحت أبيات الصفة المنكرة .

(قوله ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة) أي لتكون جارية على عادة القراءة في الورق مثلا من البداية بالأعلى . (قوله في رأس أبيات النوعين) أي أبيات كل من النوعين الصفة المنكرة والصفة المعرفة بأل وإلا فالجمل في رأس أبيات مجموعهما بيوت عشرة لا خمسة . (قوله باثني عشر مربعا) هذا على ما في نسخ وفي أخرى تقليل المربعات المقابلة للجر والنصب والرفع في النوعين بحسب اجتماع بعض صور كل من الثلاثة في حكم كاجتماع حسن الوجه ، وحسن وجه الأب ، وحسن وجه ، وحسن وجه أب ، في أحسنية الجر فوضع لحكم الأربعة بيتا واحدا . وكاجتماع الأولين في ضعف النصب وفي قبح الرفع فوضع لحكمهما بيتا واحدا وقس على ذلك وهو وضع حسن أيضا وأحسن منه تقليلها بحسب الاجتماع في الشاهد إن كان وفي الحكم إن لم يكن . والمربع سطح أحاط به أربع خطوط ولذلك سمي مربعا . ويحتمل أن

[٧٥٠] تمامه :

سَبَتْنِي الْفَتَاةُ الْبُضَّةُ الْمُتَجَرِّدُ السَّطِيفَةُ كَشَحُهُ وَمَا خَلَّتْ أَنْ أَسْتَبِي

والبيت من الطويل وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٦٢٣/٣ .

[٧٥١] البيت من الوافر ، وهو لحارث بن ظالم في الأغاني ١١٩/١١ ؛ والإنصاف ص ١٣٣ ؛ وشرح أبيات سيويه ٢٥٨/١ ؛ وشرح اختيارات المفضل ١٣٣٥/٣ ؛ والكتاب ٢٠١/١ ، والمقاصد النحوية ٦٠٩/٣ ، والمقتضب ١٦١/٤ ؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٩٧/٧ ؛ وشرح المفصل ٨٩/٦ .

[٧٥٢] الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٥ ؛ وخزانة الأدب ٢٢٧/٨ ؛ والكتاب ٢٠٠/١ ؛ والمقاصد النحوية ٦١٧/٣ ؛ والمقتضب ١٦٢/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٨٠/٣ ؛ وشرح أبيات سيويه ٣٠٤/١ .

بالأخيرين منها الصفة ومعمولها السببي المنقسم إلى اثني عشر قسما كما تقدم ، والمربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم المعمول السببي الذي في مربعاته كلها وكذلك في بيت النصب وبيت الرفع فما قابله منها ممتنع فهو ممتنع وما قابله حسن فهو حسن وهكذا . ثم ما يحرس هذه الأحكام إشارة هندية : فانظر في الشواهد المكتوبة حول الجدول فما وجدت عليه تلك الإشارة فهو شاهد ذلك الحكم . وقوله جامعا بين كل متناسبين إلخ أى كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الأب بصوره : ستة في الجر وخمسة في النصب وأربعة في الرفع .

(تنبيهان): الأول : تقدم أن معمول الصفة يكون ضميرا وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من أل نحو : مررت برجل حسن الوجه جميله ، ونصب إن فصلت أو قرنت بأل فالأول نحو : « هم أحسن وجوها وأنضر عموما » . والثاني : نحو الحسن الوجه الجميلة . الثاني : إنما تأتي مسائل امتناع بالإضافة مع الصفة المفردة كما رأيت . فإن كانت الصفة مثناة أو مجموعة على حد المثني جازت إضافتها مطلقا كما سبق في باب

تسميته بذلك لاحتوائه على زوايا أربع قائمة إن استقامت الخطوط الأربعة لتساوى الزوايا حيثئذ والزوايا المتساوية قوائم وعلى زوايا أربع بعضها وهو مصغر حاد وبعضها وهو ما كبر منفرج إن لم يستقم جميعها ، وقول البعض لاحتوائه على زوايا أربع منفرجة إن استقامت الخطوط خطأ فاحش كما لا يخفى على من له أدنى إلمام بفن الهندسة . (قوله بالأخيرين) أى البيتين الأخيرين المكتوب في أحدهما لفظ السببي وفي الآخر لفظ الصفة . والضمير في منها يرجع إلى قوله خمس بيوت . (قوله حكم المعمول السببي) أى حكم جره وقوله الذى في مربعاته صفة للمعمول السببي والضمير يرجع إليه . (قوله فما قابله منها) الضمير في منها لأحكام السببي أى أحكام إعرابه المطلوب والجار والمجرور حال من ممتنع . والمعنى أن السببي الذى قابله من أحكام إعراب السببي المطلوب من جر أو نصب أو رفع ممتنع فهو ممتنع إلخ .

(قوله ثم ما يحرس إلخ) أتى به مع علمه من قوله مشيرا إلخ توطئة لما بعده ، وقوله هذه الأحكام أى بعضها . (قوله بصوره : ستة في الجر وخمسة في النصب وأربعة في الرفع) هذا على ما في عدة نسخ وهو لا يناسب ما مر في الشارح كما تقدم . (قوله وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من أل) جواز في التسهيل وفاقا للكسائى مع المباشرة والخلو من أل أن تعمل الصفة في الضمير النصب على التشبيه بالمفعول به فعلى هذا الجر غالب لا لازم كما قاله الدمامينى . قال : ويظهر الفرق بين قصد الإضافة وعدم قصدها في مثل مررت برجل أحمر الوجه لا أصفره بكسر الراء عند قصد الإضافة وفتحها عند عدم قصدها . (قوله وأنضرهموها) من النظرة وهى الوضاعة والبهجة . وفيه أن ما ذكر صيغة تفضيل لا صفة مشبهة ، فكان ينبغى أن يقول كغيره ، قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها . (قوله الجميلة) كون الضمير في محل نصب مذهب سيئويه . ومذهب الفراء أنه في محل جر قاله السيوطي أى لأنه يجوز إضافة الصفة المحلاة بأل إلى كل معرفة (قوله مطلقا) أى سواء كانت الصفة بأل أو لا

الإضافة ا هـ .

(خاتمة)*: قال فى الكافية :

وَضُمِّنَ الْجَامِدُ مَعْنَى الْوَصْفِ وَأَسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَهُ بِضَعْفٍ

كَأَنَّ غَرِبَالَ الْإِهَابِ وَكَذَا فَرَاشَةُ الْحِلْمِ فَرَاغَ الْمَأْخِذِ

أى من تضمين الجامد معنى المشتق وإعطائه حكم الصفة المشبهة قوله :

[٧٥٣] فَرَاشَةُ الْحِلْمِ فِرْعَوْنُ الْعَذَابِ وَإِنْ تَطَلَّبَ لِدَاءِهِ فَكَلَبَ دَوْلَهُ كَلَبٌ

وقوله :

[٧٥٤] فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهْرُ الْمَفْدَى لِأَبْتِ وَأَلَّتْ غَرِبَالَ الْإِهَابِ

ضمن فراشة الحلم معنى طائش . وفرعون معنى أليم ، وغربال معنى مثقب ،

فأجريت مجراها فى الإضافة إلى ما هو فاعل فى المعنى ولو رفع بها أو نصب جاز . والله أعلم .

[التعجب]

(بِأَفْعَلٍ أَنْطَقَ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَا * أَوْ جِئْتُ بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ بَيِّنًا) أى يدل على

وسواء كان المضاف إليه خالياً من أل ومن الإضافة لتاليها ولضمير تاليها أولاً ، وذلك لحصول فائدة الإضافة من التخفيف بحذف النون . (قوله فراشة الحلم) بفتح الفاء . (قوله أى من تضمين الجامد إلخ) بيان لقوله كأنى غربال إلخ . (قوله وإعطائه حكم الصفة المشبهة) أى من رفع السبب ونصبه وجره وجعله أبو حيان سماعياً . (قوله والمهر المفدى) بفتح الفاء والبدال المهملة المشددة أى القوى الجرى لأبت أى رجعت وأنت غربال الإهاب أى مثقب الجلد من وقع الأسنة .

[التعجب]

اعلم أنه لا يتعجب من صفاته تعالى قياساً ، فلا يقال ما أعلم الله لأنها لا تقبل الزيادة . وشذ قول العرب : ما أعظم الله وما أقدره وما أجله . نقله الشيخ يحيى عن ابن عقيل ، والسيوطى عن أبى حيان ثم قال السيوطى : والمختار وفاقاً للسبكى وجماعة كابن السراج وابن الأنبارى والصيمرى جوازه . ومعنى ما أعظم الله أنه تعالى فى غاية العظمة وأن عظمتها مما تحار فيه العقول ، والقصد الثناء عليه بذلك ا هـ باختصار وسيأتى عن الرضى ما يؤيد الجواز . ثم رأيت

[٧٥٣] البيت من البسيط ، وهو للضحاك بن سعد .

[٧٥٤] البيت من الوافر ، وهو لمنذر بن حسان .

التعجب ، وهو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بألفاظ كثيرة نحو : ﴿ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ﴾ [البقرة : ٢٨] ، سبحانه الله المؤمن لا ينجس^(١) . لله دره فارسا . لله أنت .

* يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ * [٧٥٥]

ابن حجر الهيتمي بعد أن نقل في كتابه الإعلام إفتاء السبكي بالجواز ساق كلام ابن الأنباري ، وملخصه : اعترض الكوفيون على البصريين في قولهم إن ما أفعله فعل بأنه يلزمهم أن يكون معنى ما أعظم الله شيء أعظمه والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل ، فأجابوا بأن معنى ما أعظم الله شيء وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما ، والشئ إما من يعظمه من عباده أو ما يدل على عظمته من مصنوعاته أو ذاته تعالى أى أنه أعظم لذاته لا لشيء جعله عظيما . وقيل هو إخبار بأنه في غاية العظمة اهـ . ثم ذكر ابن حجر أنه على القول الأول بأوجه الثلاثة باق على حقيقته من التعجب وعلى الثاني مجاز في الإخبار اهـ . ويكفى في وجود شرط قبول الزيادة هنا أن مطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق العظمة مثلا مما يقبل الزيادة وإن لم يقبلها خصوص علمه تعالى وقدرته وعظمته فتأمل . ولا يجوز على الله تعالى لأنه إنما يكون عند خفاء السبب وهو تعالى لا يخفى عليه خافية وأما التعجب الوارد في القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه نحو : ﴿ فما أصبرهم على النار ﴾ أفاده الدماميني وغيره . (قوله تعجبا) أى لأجل التعجب أو متعجبا أو في وقت التعجب . (قوله أى يدل على التعجب إلخ) لم يتحمل المتن جميع ذلك حتى يكون تفسيراً له فكان الظاهر أى يتعجب بصيغتين مبوب لهما في كتب النحاة وقد يتعجب بغيرهما نحو : ﴿ كيف تكفرون ﴾ إلخ . (قوله وهو استعظام) وعرفه الدماميني بأنه انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه . ومن ثم قيل إذا ظهر السبب بطل التعجب . (قوله فعل فاعل) يعنى صفة موصوف وإن لم يكن له فيه اختيار فدخل نحو ما أحسن زيدا فاندفع اعتراض البعض كغيره . (قوله ظاهر المزية) أى بسبب زيادة فيه خفى سببها فلا يتعجب مما لا زيادة فيه ولا مما ظهر سببه .

(قوله نحو كيف تكفرون بالله) أى أتعجب من كفركم بالله فاستعملت كيف في التعجب مجازا عما وضعت له من الاستفهام عن الأحوال . وكذا استعمال سبحانه الله والله دره فارسا ، والله أنت ، وما أنت جارة ، في التعجب ، فإنه مجاز عن الإخبار بالتنزه ويكون دره منسوباً لله ويكون المخاطب منسوباً لله وعن الاستفهام عن جوارها إن كانت ما استفهامية أو عن نفى جوارها إن كانت نافية أى لست جارة بل أعظم منها . (قوله سبحانه الله إلخ) قال البعض انظر هل المتعجب منه مضمون الجملة بعده أو حال المخاطب اهـ والأظهر أنه حال المخاطب المتوهم نجاسة المؤمن إذ عدم نجاسته غير خفى السبب . ثم رأيت في شروح البخاري التصريح به . (قوله لله أنت) أى في جميع الكمالات كما يدل عليه حذف جهة التعجب فهو أبلغ من نحو لله درك

[٧٥٥] قاله الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة طويلة من الكامل الجزء المرفل المصدع . ويا جارتا منادى منصوب لأنه مضاف إذ أصله يا جارتى كما تقول يا غلامى ثم يا غلاما . وما نافية ، وأنت مبتدأ ، وجارة خبره . وفيه الشاهد حيث يدل على التعجب إذ التقدير عظمت من جارة .

(١) أى لا حياء ولا ميتا .

وقوله :

[٧٥٦] * وَاهَا لِسَلَمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا * (١)

والمببوب له في كتب العربية صيغتان : ما أفعله وأفعل به لاطرادهما فيه . فأما الصيغة الأولى فما فيها اسم إجماعاً لأن في أفعل ضميراً يعود عليها . وأجمعوا على أنها مبتدأ لأنها مجردة للإسناد إليها . ثم اختلفوا فقال سيبويه : هي نكرة تامة بمعنى شيء . وابتدى بها لتضمنها معنى التعجب وما بعدها خبر فموضعه رفع . وقال الفراء وابن درستويه هي استفهامية ونقله في شرح التشهيل عن الكوفيين . وقال الأخفش هي معرفة ناقصة بمعنى

فارسا . (قوله يا جارتا ما أنت جاره) شطر بيت من مجزوء الكامل ، المرفل فجاره بالوقف على هاء التانيث وإن كان منصوباً على التمييز أو الحال إن كانت ما استفهامية أو الخبرية إن كانت نافية حجازية ، ومرفوعاً إن كانت نافية تيمية ، وجارتا منصوب لأنه مضاف إلى الألف المنقلبة عن ياء المتكلم . (قوله واهَا) اسم فعل بمعنى أعجب . (قوله لاطرادهما) أي كثرة استعمالهما فيه لوضعهما له بخلاف ما مر كذا قالوا ، وأورد عليه البعض أنه غير ظاهر في واهَا ولك رده بأن وضع واهَا للفظ الفعل الدال على التعجب لا للتعجب بناء على الراجح من أن مسميات أسماء الأفعال ألفاظ الأفعال . (قوله ضميراً يعود عليها) أي والضمير لا يعود إلا على الأسماء . (قوله على أنها مبتدأ) أي واجب التقديم لأنها في كلام جرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة . دمايني . (قوله نكرة تامة) أي غير موصوفة بالجملة بعدها وذلك لأن التعجب إنما يكون فيما خفى سببه فيناسبه التنكير . (قوله لتضمنها معنى التعجب) أي المناسب له قصد الإبهام لاقتضاء التعجب خفاء السبب والإبهام يناسب الخفاء . والمراد بتضمنها معنى التعجب أن لها دخلاً في إفادته فلا ينافي أن الموضوع للتعجب الجملة بتمامها . وقيل المستور تقدير التخصيص والمعنى شيء عظيم . (قوله وما بعدها خبر) لكن ليس المقصود بالتركيب في هذه الحالة الإخبار بل إنشاء التعجب وكذا يقال فيما يأتي . قال الرضي : معنى ما أحسن زيدا في الأصل شيء من الأشياء جعل زيدا حسناً ، ثم نقل إلى إنشاء التعجب وأصحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب من شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما قدر الله وما أعمله (قوله هي استفهامية) أي

[٧٥٦] مر ذكر الخلاف في قوله في شواهد العرب والمبنى . والشاهد في واهَا فإنه كلمة التعجب إذا تعجب من طيب شيء يقول واهَا له ما أطيبه ، وهو اسم لأعجب ، واللام في الليل للتعجب مكسورة للفرق بينها وبين لام الاستفائة .

(١) صديريت وعجزه * هي المني لرا أنا نلهاها *

الذى وما بعدها صلة فلا موضع له أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحله رفع ، وعلى هذين فالخبر محذوف وجوبا أى شئ عظيم . واختلفوا فى أفعل : فقال البصريون والكسائي فعل للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو : ما أفقرنى إلى رحمة الله ، ففتحته بناء كالفتحة فى زيد ضرب عمرا وما بعده مفعول به . وقال بقية الكوفيين اسم لمجيئه مصغرا فى قوله :

* يَا مَا أَمِيلُحْ غَزَلَانَا شَدْنُ لَنَا *

[٧٥٧]

مشوبة بتعجب كما ذكره المصنف فى شرح التسهيل ، وقال الدمامينى : استفهامية أى فى الأصل ثم نقلت إلى إنشاء التعجب قال : وهذا القول أقوى من جهة المعنى لأن شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه . وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو : ﴿ ما لى لا أرى الهدهد ﴾ [التمل : ٢٠] اهـ وما بعدها هو الخبر . (قوله عن الكوفيين) قال فى التصريح : وهو موافق لقولهم باسمية أفعل بفتح العين فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو : ﴿ ما أصحاب اليمين ﴾ [الواقعة : ٢٧] . (قوله هى معرفة ناقصة) لاحتياجها فى إفهام المراد إلى الصلة .

(قوله أى شئ عظيم) ليس ذكر شئ ضروريا . (قوله للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية) قال الدمامينى نقلا عن المصنف : لا يرد على ذلك عليكنى ورويدنى لأنه يقال عليك بى ورويد بى فلا يلزمان نون الوقاية بخلاف ما أفقرنى اهـ قال البعض : وقد يقال هو ظاهر فى الثانى لا الأول لأن عليكنى بمعنى الزمنى وعليك بى بمعنى استمسك بى كما ذكروه فهو تركيب آخر اهـ ولك دفعه بأن مراد الجيب أن عليك له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون بخلاف فعل التعجب فإنه ليس له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون مع أن المعروف أن عليك مطلقا بمعنى الزم إلا أنه قد يضمن معنى استمسك فيتعدى بالباء . (قوله وما بعده مفعول به) لهذا المفعول أحكام خالف فيها أصل المفاعيل منها أنه لا يحذف إلا للدليل ولا يتقدم على عامله ولا يحال بينهما إلا بالظرف على الصحيح ولا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة كما سيذكر الشارح هذا الحكم والمصنف البقية . (قوله لمجيئه مصغرا) أجاب البصريون بأنه شاذ . (قوله شدن) من شدن الظبى بالشين المعجمة والبدال المهملة أى قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه . ولنا صفة ثانية لغزلانا وتمام البيت :

* من هَوْلَانِ كُن الضال والسمر *

[٧٥٧] قاله العرجى . مر الكلام فيه مستوفى فى شواهد اسم الإشارة . والشاهد فى أميلح فإن الكوفية استدلت به على أن صيغة ما أفعله فى التعجب اسم لأنه صغر ههنا والتصغير لا يكون إلا فى الأسماء وأجيب بأنه شاذ .

ففتحته إعراب كافتحة في زيد عندك ، وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضى عندهم نصبه ، وأحسن إنما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما ، وزيد عندهم مشبه بالمفعول به . وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فعلية أفعل ثم اختلفوا فقال البصريون لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر وهو في الأصل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا . كأغد البعير إذا صار ذا غدة ، ثم غيرت الصيغة فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به كامرر بزيد ، ولذلك التزمت ، بخلافها في نحو كفى بالله شهيداً فيجوز تركها ، كقوله :

والضال بضاد معجمة فألف فلام مخففة شجر السدر البرى الواحدة ضالة . والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر الطلح بجاء مهملة كما في كتب اللغة لا بالعين كما حرفة البعض الواحدة سمرة ويجمع أيضا على سمرات . (قوله ففتحته إعراب) نقل عن بعض الكوفيين أن فتحته بنائية لتضمنه التعجب الذى هو معنى حقه أن يؤدي بالحرف . ورد بأن المؤدى لمعنى التعجب الجملة بتامها لا أفعل وحيث فقول الشارح بقية الكوفيين أى غالب بقيتهم . (قوله وذلك) أى كون فتحته فتحة إعراب مع كونه خبرا . (قوله تقتضى عندهم نصبه) فعامل النصب عندهم المخالفة . (قوله وأحسن إنما هو إلخ) بيان للمخالفة هنا وفيه تنبيه على أن مخالفة الخبر للمبتدأ كونه ليس وصفا للمبتدأ في المعنى كما في زيد عندك وما أحسن زيدا . ومقتضاه النصب عندهم في نحو زيد أفضل أبا ، وفسرها في التصريح بأن يكون الخبر بحيث لا يحمل على المبتدأ لا حقيقة ولا حكما . (قوله وصف لزيد لا لضمير ما) فيه إشارة إلى أن معنى أحسن عندهم فائق في الحسن لا صير زيدا حسنا كما هو على مذهب البصريين إذ التصيير صفة لضمير ما لا لزيد فتأمل . (قوله مشبه بالمفعول به) لوقوعه بعدما يشبه الفعل في الصورة . (قوله على فعلية أفعل) أى فيها فحصل الربط . وإنما أجمعوا على فعلية أفعل لأن صيغته لا تكون إلا لفعل وأما أصبع فنادر . قاله المصريح . (قوله لفظه لفظ الأمر) على هذا هو مبنى على السكون أو حذف حرف العلة كالأمر نظرا لصورته أو على فتحة مقدرة منع من ظهورها مجيء على صورة الأمر نظرا للمعنى . (قوله ومعناه الخبر) أى في الأصل وإلا فالجملة بتامها نقلت إلى إنشاء التعجب أو مراده بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الإنشاء غير الطلب . (قوله وهو في الأصل ماض إلخ) فأصل أحسن بزيد أحسن زيد أى صار ذا حسن فهمزته للصيرورة . (قوله ثم غيرت الصيغة) أى عند نقلها إلى إنشاء التعجب ليوافق اللفظ في التغيير تغيير المعنى من الاخبار إلى الإنشاء هذا ما ظهر لى .

[٧٥٨] * كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا *

وإنما تحذف مع أن وأن كقوله :

[٧٥٩] * وَأُحِبُّ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدِّمًا *

لاطراد حذف الجار معهما كما عرف . وقال الفراء والزجاج والزنجشري وابن كيسان وخروف^(١) : لفظه ومعناه الأمر وفيه ضمير والباء للتعدي . ثم قال ابن كيسان الضمير للحسن . وقال غيره للمخاطب ، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جرى مجرى المثل (وَقِيلُوا أَفَعَلَ

(قوله وإنما تحذف مع أن وأن) الذى فى التصريح نقلا عن الموضح فى الحواشى أنها إنما تحذف مع أن المخففة وأن حذفها مع أن المشددة ممتنع لعدم السماع . ثم قال : فهذا حكم اختصت به أن عن أن ونظيره عسى أن يقوم زيد فلا يقال عسى أنه يقوم .

(قوله والباء للتعدي) أى فموضع مجرورها نصب على المفعولية . قال المصنف : ولو اضطر شاعر إلى حذفها مع غير أن بعد أفعل لزمه أن يرفع على قول البصريين وأن ينصب على قول الفراء وبهذا ظهرت ثمرة الخلاف اهـ دمامينى . هذا وفى الجمع أن الهمزة على قول الفراء ومن وافقه للنقل كهى فى ما أفعل والباء زائدة وكذا قال الدمامينى الهمزة على هذا القول للتعدي والباء زائدة . ثم قال : ويحتمل أن تكون الهمزة عليه للصيرورة والباء للتعدي لا زائدة وأصل أكرم بزيد أكرم زيد أى صار ذا كرم ثم غير الماضى بالأمر وجىء بالباء المعدية التى تُصَيِّرُ الفاعل مفعولا ، وقيل أكرم بزيد فصار المعنى اجعل زيدا صائرا ذا كرم اهـ ملخصا . وبه يعلم تقصير الشارح . وصرح كلام الدمامينى أن المراد بالتعدي التعدي الخاصة التى تعاقب فيها الباء الهمزة ومقتضى قول المعنى فالباء معدية مثلها فى امرر بزيد أن المراد بالتعدي التعدي العامة وأن الباء للإلصاق .

[٧٥٨] قاله سحيم عبد بنى الحسحاس من قصيدة ، أولها من الطويل :

* عُمَيْرَةٌ وَدُغٌ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا *

كفى إلى آخره . وعميرة منصوب بدفع ، وهو اسم محبوبته التى كان يتشبه بها ، وغاديا من الغدو والذهاب . والشاهد فيه ترك دخول الباء على فاعل كفى كما لم يترك فى كفى بالله شهيدا فإن زيادتها غير لازمة ههنا بخلاف باب التعجب . [٧٥٩] صدره :

* وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا *

قاله عباس بن مرداس أحد المؤلفات قلوبهم ، من قصيدة من الطويل . وروى ابن عصفور : وقال أمير المؤمنين . والشاهد فى : وأحب إلينا فإنه صيغة التعجب أى ما أحب إلينا ، وقد فصل فيه بينه وبين معموله بالظرف ، وهو حجة على الأخفش والمبرد فى منعهما ذلك وأصل أن تكون بأن تكون . وألف المقدما للإطلاق .

(١) أى ابن كيسان وابن خروف ونسب ابن وأصافه إلى الاسمين .

أَنْصِبْنَهُ أَي حَتَّى لَمَّا عَرَفْتَ (كَمَا * أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدَقَ بِهِمَا) .
(تَنْبِيْهِه) * : شَرْطُ الْمَنْصُوبِ بَعْدَ أَفْعَلٍ وَالْمَجْرُورِ بَعْدَ أَفْعَلٍ أَنْ يَكُونَ مَخْتَصَا
لِتَحْصِلَ بِهِ الْفَائِدَةُ كَمَا أُرْشِدُ إِلَيْهِ تَمْثِيلُهُ ، فَلَا يَجُوزُ مَا أَحْسَنَ رَجُلًا وَلَا أَحْسَنَ بَرَجُلًا .
انتهى .

(وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبَحْ) مَنْصُوبًا كَانَ أَوْ مَجْرُورًا (إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ
مَعْنَاهُ يَضِيحُ) أَي يَتَضَحُّ فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِهِ :
[٧٦٠] جَزَى اللَّهُ عَنَّا وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رِبْعَةٌ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمًا

(قوله الضمير للحسن) أى المفهوم من أحسن والتقدير أحسن يا حسن يزيد أى دم به
والزمه اهـ تصريح ، ولذلك لزم الضمير صورة واحدة ويرده أنه يقال أحسن يزيد يا عمرو
إذ لا يخاطب شيئا فى حالة واحدة اهـ دماينى . (قوله للمخاطب) فمعنى أحسن يزيد اجعل
يا مخاطب زيدا حسنا أى صفه بالحسن كيف شئت اهـ دماينى . (قوله وإنما التزم إلخ) جواب
سؤال وارد على من قال الضمير للمخاطب . (قوله لما عرفت) أى من أنه مفعول به أو مشبه
بالمفعول به . (قوله كما أوفى إلخ) تمثيل لقوله بأفعل انطق إلخ على اللف والنشر المرتب . (قوله
لتحصل به الفائدة) أى المطلوبة وهى التعجب من حال شخص مخصوص بخلاف نحو ضربت
رجلا فإن المقصود الإخبار بوقوع الضرب على شخص ما .

(قوله وحذف ما منه) أى من حاله والسين والتاء فى استبح زائدتان أو للصيرورة . وشرط
فى التصريح لحذف المتعجب منه منصوبا كان أو مجرورا ولا وجه لاقتصار البعض فى نقل هذا
الشرط عن التصريح على المجرور أن يكون ضميرا . قال البعض : فلا يجوز الحذف فى نحو أحسن
يزيد لعدم الدليل على الحذف ، ولا فى نحو زيد أحسن يزيد لأن الإظهار فى موضع الضمير
فى نحو ذلك لنكتة تفوت بالحذف اهـ وعلى قياس ذلك لا يجوز الحذف فى نحو ما أحسن زيدا
وزيد ما أحسن زيدا . لا يقال المتجه أخذا من التعليل جواز الحذف فى نحو ما أحسن زيدا
وأحسن يزيد إذا كان ثم دليل كما لو قيل ذلك فى مقام الثناء على زيد لأننا نمنع كون المحذوف
فى ذلك اسما ظاهرا ونحكم بأنه ضمير يرجع إلى المثنى عليه فى المقام فتفطن . (قوله معناه يضح)
أورد عليه سم أنه قد يفيد أنه لا يكفى مطلق الفهم بل لابد من الوضوح الذى هو قدر زائد
على مجرد الفهم مع أن الظاهر الذى يدل عليه كلام التوضيح الاكتفاء بمطلق الفهم وفى تعبيره

[٧٦٠] قاله على بن أبى طالب كرم الله وجهه من الطويل والجزء بفضل معترض بين الفاعل والمفعول . والشاهد فى ما أعف وأكرما
فإنهما صيغتان للتعجب أصلهما ما أعفهم وما أكرمهم ، لأن المتعجب منه إذا علم جاز حذفه سواء كان معمول أفعل كما نحن فيه
أو معمول أفعل .

أى ما أعفهم وأكرمهم. والثاني وشرطه أن يكون أفعل معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ذكره في شرح الكافية^(١) نحو ﴿أسمع بهم وأبصر﴾ [مريم: ٣٨] أى بهم. وأما قوله: [٧٦١] **فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْغَنِيَّةَ يَلْقَاهَا حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرُ** أى «به» فشاذ. (تعجبيه) وإنما جاز حذف المجرور بعد أفعل مع كونه فاعلا لأن لزومه للجر كسواء صورة الفضلة فجاز فيه ما يجوز فيها. وذهب قوم منهم الفارسي إلى أنه لم يحذف وأنه استتر في الفعل حين حذفت الباء وردَّ بوجهين: أحدهما لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع، والآخر أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار «كنا» من أكرم بنا (وفي كلا الفعلين) المذكورين (قدما لزما منع تصرف بحكم حتما) ليكون مجيء على طريقة واحدة أدل على ما يراده، بقدر إشارة إلى الجواب بحمل الوضوح على الانفهام. (قوله فشاذ) الأوجه عندى أنه ليس بشاذ وأنه لا يشترط هذا الشرط بل المدار على وجود دليل المحذوف.

(قوله لأن لزومه للجر إلخ) ولما لم يلزم الفاعل في نحو كفى يزيد الجر امتنع حذفه وإن كان في حكم الفضلة بالنسبة للتأنيث إذ لا يقال كفت بهند. (قوله لزوم إبرازه حينئذ) أى حين استتر في الفعل. وأجيب بأن عدم إبرازه لإلحاقه بضمير أفعل في نحو ما أحسن زيدا فكما لم يجمع الضمير في أحسن لم يجمع في أحسن به بجامع اتفاق الفعلين في المعنى أو لكونه في تركيب جرى مجرى المثل الذى لا يغير. (قوله كنا من أكرم بنا) قد يقال لا مانع من أن يلتزم الفارسي امتناع الاستتار في نحو هذا ويخص الاستتار بغيره مما يصح استتاره. أفاده سم. (قوله وفي كلا الفعلين) متعلق بلزم وكذا قدما لأنه نصب على الظرفية أى في الزمن القديم، وكذا بحكم. والباء في بحكم سببية وأراد بالحكم كون المجيء على طريقة واحدة أدل على المراد. فقوله ليكون إلخ بدل أو بيان من قوله بحكم حتما أو تضمنهما معنى التعجب كما قاله سم. (قوله منع تصرف) اعلم أن عدم تصرف الفعل إما بخروجه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبس أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وإن دل على ما ذكر كيدع ويذر فإنه استغنى عن ماضيهما بماضى ترك وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الأمرين.

[٧٦١] قاله عروة بن الورد الملقب بعروة الصعاليك لجمعه إياهم وقيامه بأمرهم، من قصيدة من الطويل. الفاء للترتيب الذكرى، وذلك إشارة إلى الصعلوك في قوله:

وَلِلَّهِ صُغْلُوكُ صَبِيحَةٍ وَجَهَبِهِ كَصَوْنِ شِهَابِ الْمَائِسِ الْمُتَشَوِّرِ
وليس راجعا إلى قوله: * لَحَا اللَّهُ صُغْلُوكًا إِذَا جَنُّ لَيْلُهُ *

وهو مبتدأ والجملة الشرطية خبره. ويلقها جواب الشرط. وحيدا حال من الضمير المنصوب بمعنى محمود. والشاهد في فأجدر فإنه صيغة التعجب على وزن أفعل، ولكن حذف منه المتعجب منه. ولا يسوغ ذلك إلا إذا كان معطوفا كما في ﴿أسمع بهم وأبصر﴾ أى أبصر بهم. وهنا ضرورة أصله فاحذر به. والفاء جواب الشرط.

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب وراجع شرح شواهد في خزنة الأدب.

فالأول في الماضي كتبارك وعسى ، والثاني في الأمر كتعلم بمعنى اعلم . وقيل إن علة جمودهما تضمنهما معنى الحرف الذي كان حقه أن يوضع للتعجب فلم يوضع (وَصِفُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا * قَابِلَ فَضْلٍ ثُمَّ غَيْرِ ذِي آثِفًا . وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَ * وَغَيْرِ سَائِلِكِ سَبِيلَ فُعَلًا) أى لا يبنى هذان الفعلان إلا مما استكمل ثمانية شروط : الأول : أن يكون فعلا فلا يبنيان من الجلف والحمار ، فلا يقال ما أجلفه وما أحمره ، وشذ ما أذرعهما أى ما أخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع . نعم ادعى ابن القطاع^(١) أنه سمع ذرعت المرأة خفت يدها في الغزل ، وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول . الثاني : أن يكون ثلاثيا فلا يبنيان من دحرج وضارب واستخرج إلا أفعل ، فقليل يجوز مطلقا ، وقيل يمتنع مطلقا ، وقيل يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو ما أظلم هذا الليل وما أقفر هذا المكان . وشذ على هذين القولين ما أعطاه

(قوله ليكون مجيئه) أى كلا الفعلين وأفرد الضمير نظرا للفظ كلا . (قوله أدل على ما يراد به) أى من التعجب وإنما كان مجيئه على طريقة واحدة أدل لأن التصرف فيه ونقله من حالة إلى حالة ربما يشعر بزوال المعنى الأول . (قوله من ذي ثلاث) أى من مصدر فعل ذي ثلاث . (قوله صرفا) أى تصرفا تاما لأنه المتبادر عند الإطلاق . فخرج ما لا تصرف له أصلا كنعم وبئس وعسى وليس وماله تصرف ناقص كيدع ويذر . (قوله قابل فضل) أى زيادة وقوله ثم أى يكتفى بمرفوعه . (قوله يضاهي أشهلا) أى في الوزن وكون مؤنثه على فعلاء . (قوله أى لا يبنى إلخ) أخذ الحصر من قيد الاحتراز أعنى قوله من ذي ثلاث إلخ . (قوله أن يكون فعلا) أخذه من كون الأوصاف المذكورة لموصوف مقدر وهو الفعل لأن مجموعها لا يكون إلا له . (قوله فلا يبنيان من الجلف) بكسر الجيم الرجل الجافى . (قوله فلا يقال ما أجلفه) أى لبنائه من غير فعل لكن في القاموس جلف كفرح جلفا وجلافة فأثبت له فعلا وحينئذ يبنى من فعله ما أجلفه . (قوله ما أذرعهما) بالذال المعجمة والعين المهملة . (قوله ذراع) كسحاب وقد يكسر . كذا في القاموس .

(قوله نعم ادعى ابن القطاع إلخ) استدراك على ما قبله المقتضى أنه لم يسمع له فعل وفي بعض النسخ : ابن القبطان بالنون والأول هو الظاهر لأنه الذى من أئمة اللغة . (قوله فلا يبنيان من دحرج إلخ) أى لما يلزم عليه من حذف بعض الأصول في الرباعي المجرد وحذف الزيادة الدالة على معنى مقصود في غيره كالمشاركة والمطاوعة والطلب في ضارب وانطلق واستخرج . قاله المصريح . (قوله إلا أفعل) استثناء من مفهوم قوله أن يكون ثلاثيا فكأنه قال فلا يبنيان من غيره إلا أفعل أو من معطوف محذوف والتقدير من دحرج وضارب واستخرج ونحوها إلا أفعل . (قوله فقليل يجوز مطلقا) هذا رأى سيبويه واختاره المصنف في التسهيل وشرحه . (قوله لغير النقل) أى لغير نقل الفعل من اللزوم إلى التعدى أو من التعدى لواحد إلى التعدى لاثنين أو من

(١) على بن جعفر بن محمد إمام وقته في علم العربية بالديار المصرية له كتاب الأفعال وحواش على الصحاح تولى سنة ٤٣٣ هـ .

للدراهم ، وما أولاه للمعروف . وعلى الثلاثة ما أتقاه وما أملاه القربة . لأنهما من اتقى وامتلات ، وما أخصره لأنه من اختصر . وفيه شذوذ آخر سيأتي . الثالث : أن يكون متصرفا ، فلا بينيان من نعم وبئس . وشذ ما أعساه وأعس به . الرابع : أن يكون معناه قابلا للتفاضل فلا بينيان من فنى ومات . الخامس : أن يكون تاما فلا بينيان من نحو : كان وظل وبات وصار وكاد ، وأما قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها فإن التعجب فيه داخل على أبرد وأدفأ ، وأصبح وأمسى زائدتان . السادس : أن يكون مثبتا فلا بينيان من منفى سواء كان ملازما للنفى نحو ما عاج بالدواء أى ما انتفع به أم غير ملازم كما قام . السابع : ألا يكون اسم فاعله على أفعل فعلاء فلا بينيان من عرج وشهل وخضر

التعدى لاثنين إلى التعدى لثلاثة بأن وضع الفعل على همزة . (قوله نحو ما أظلم هذا الليل) فإن فعل التعجب المذكور وإن كانت همزته للنقل والتعدية كما سيذكره الشارح في الخاتمة مبني من أفعل الذى همزته لغير النقل وكذا يقال في المثال الثانى . (قوله وشذ على هذين القولين إلخ) أما الشذوذ على أول القولين فظاهر . وأما على ثانيهما فلأن همزة في المثالين للنقل من التعدى لواحد إلى التعدى لاثنين ، فإن الأصل عطا زيد الدراهم أى تناولها ، وولى المعروف أى تناوله . (قوله وما أملاه القربة) كذا في نسخ وفي نسخ وما أملاه للقربة وكلاهما فاسد . أما الأول فمن وجهين الأول أن فعل التعجب لا ينصب لفظا إلا مفعولا واحدا . الثانى : أن ما أملاه مصوغ من ملأ الثانى لا من امتلأ الخماسى والذى سيصرح به الشارح أنه من امتلأ الخماسى . وأما الثانى فمن الوجه الثانى فدعوى البعض ظهور ما أملاه للقربة غفلة عن كلام الشارح والذى بخط الشارح ما أملاه القربة وهى الصواب .

(قوله لأنهما من اتقى وامتلات) لم يأخذوهما من تقى بمعنى خاف وملأ بمعنى امتلأ فلا يكونان شاذين لدورهما . أفاده في التصريح . (قوله وشذ ما أعساه وأعس به) تبع في ذلك المصنف حيث قال في شرح التسهيل : وشذ ما أعساه وأعس به بمعنى ما أحقه وأحقق به فبنوه من فعل غير متصرف اهـ وغلطه الدمامينى بأن الفعل الجامد عسى التى هى من أفعال الرجاء وليس قولهم ما أعساه وأعس به من عسى المذكورة كما يتأدى عليه قوله بمعنى ما أحقه وأحقق به . (قوله أن يكون تاما) أى لأنه لو قيل ما أكون زيدا قائما لزم نصب أفعل لشيئين ولا يجوز حذف قائما لامتناع حذف خبر كان ولا جره باللام لامتناع جر الخبر باللام . أفاده الشاطبى . قال في التصريح : وحكى ابن السراج والزجاج عن الكوفيين ما أكون زيدا قائما بناء على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال . (قوله فلا بينيان من منفى) أى لالتباسه بالمثبت . (قوله نحو ما عاج بالدواء) مضارعه يعيج ، واعترض بأنه قد جاء في الإثبات كما في نوادر القالى ، ويجاب بأن ذلك نادر وأما عاج يعوج بمعنى مال يميل فيستعمل في الإثبات . (قوله ألا يكون اسم فاعله على أفعل) أى لمنعهم بناء أفعل التفضيل منه لأنه لو بنى منه أفعل التفضيل لالتبس بالوصف وفعل التعجب كأفعل التفضيل في أمور كثيرة فمنعوا بناءه منه كما منعوا بناء أفعل التفضيل منه كذا علل في شرح التسهيل .

الزرع الثامن : ألا يكون مبنيا للمفعول فلا ينيان من نحو : ضرب وشذ ما أخصره من وجهين ، وبعضهم يستثنى ما كان ملازما لصيغة فعل نحو عنيت بحاجتك وزهى علينا ، فيجيز ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا . قال في التسهيل : وقد ينيان من فعل المفعول إن أمن اللبس .

(تنبيهان) : الأول : بقى شرط تاسع لم يذكره هنا وهو ألا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره ، نحو قال من القائلة فإنهم لا يقولون ما أقيله استغناء بما أكثر قائلته . قال في التسهيل : وقد يغنى في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغنى في غيره أى نحو ترك فإنه أغنى عن ودع . وعد في شرحه من ذلك سكر وقعد وجلس ضدى قام ، وقال من القائلة . وزاد غيره : قام وغضب ونام ومن ذكر السبعة ابن عصفور^(*) . وعد نام فيها غير صحيح لأن سيويه حكى ما أنومه الثانى عد بعضهم من الشروط أن يكون على فعل بالضم أصلا أو تحويلا أى يقدر رده إلى ذلك لأن فعل غريزة فيصير لازما ثم

(قوله ألا يكون مبنيا للمفعول) أى دفعا للبس المبنى من فعل المفعول بالمبنى من فعل الفاعل . (قوله من وجهين) هما كونه من غير ثلاثى وكونه من المبنى للمفعول . (قوله عنيت بحاجتك) كذا في نسخ بإسقاط ما وهى الصواب وفى أخرى ما عنيت بزيادة ما وهى خطأ كما لا يخفى . (قوله فيجيز ما أعناه إلخ) أى لأن اللبس . (قوله إن أمن اللبس) أى بأن كان الفعل ملازما للبناء للمجهول أو غير ملازم وقامت قرينة على أنه مبنى من فعل المفعول فهو أعم من مذهب البعض المتقدم وقصر البعض أمن اللبس على كون الفعل ملازما للبناء للمجهول فيكون مساويا لمذهب بعضهم لا دليل عليه ولا داعى إليه . (قوله لم يذكره هنا) أى وأشار إليه في التسهيل كما نبه عليه الشارح بقوله قال في التسهيل إلخ ولم يذكره هنا لأن الخارج به ألفاظ قليلة جدا^(١) . (قوله سكر إلخ) أى فالمسموع ما أكثر سكره^(٢) لا ما أسكره وكذا ما بعده . (قوله وقعد إلخ) اعترضه الشاطبي وأقره البعض بأن منع بناء فعل التعجب من القيام والقعود والجلوس لفقد شرط قبول الفضل وعندى فيه نظر لأنها تقبل الفضل من حيث طول زمنها .

(قوله أى يقدر رده إلى ذلك) بيان للتحويل . (قوله لأنه فعل غريزة فيصير لازما) المتبادر منه أن الغرض من هذا التحويل صيرورته لازما وقضيته عدم التحويل إذا كان فعل بالفتح أو بالكسر لازما وهو خلاف إطلاق هذا القول مع أنه يرد عليه أيضا أن التحويل لا يتعين طريقا لصيرورة الفعل لازما لحصوله بتنزيله منزلة اللازم بقطع النظر عن مفعوله فاعرفه . (قوله واقعا) أى غير مستقبل . (قوله والصحيح عدم اشتراط ذلك) أى المذكور من كونه على فعل أصلا أو تحويلا وكونه واقعا وكونه دائما أما الأول فلما مر ولأن فعل بالفتح وفعل بالكسر يشاركان فعل بالضم في قبول همزة النقل فتقدير ردهما عند بناء فعل التعجب منهما إلى فعل لا حاجة إليه

(*) سبق التعريف به .

(١) والقليل هنا كالمعذور .

(٢) وأكثر سكره .

تلحقه همزة النقل ، وبعضهم أن يكون واقعا ، وبعضهم أن يكون دائما والصحيح عدم اشتراط ذلك (وَأَشَدُّ أَوْ أَشَدُّ أَوْ شَبَهُمَا * يَخْلُفُ مَا بَعْضُ الشُّرُوطِ عِدَمًا) من الأفعال (وَمَصْدَرُ) الفعل (الْعَادِمِ) بعض الشروط صريحا كان أو مؤولا (بَعْدُ) أى بعد ما أفعل (يَنْتَصِبُ * وَبَعْدُ أَفْعَلُ جَرَّةً بِالْبَاءِ يَجِبُ) فتقول فى التعجب من الزائد على ثلاثة ومما الوصف منه على أفعل : ما أشد أو أعظم دحرجته أو انطلاقه أو حمرة ، أو أشدد أو أعظم بها . وكذا المنفى والمبنى للمفعول إلا أن مصدرهما يكون مؤولا لا صريحا نحو : ما أكثر ألا يقوم ، وما أعظم ما ضرب وأشدد بهما . وأما الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر

ولأن من الأفعال أنواعا رفضت العرب صوغها على فعل بالضم وهى المضاعف والمعتل العين والمعتل اللام فإذا تعجبت من شيء منها لم تقدر رد الصيغة إلى فعل للرفض المذكور . قال الدماميني : ولصاحب المذهب الأول أن يقول لو كانت همزة النقل من غير رد إلى فعل بالضم للزم فى مثل ما أعلم زيدا نقص مفعول لأنه كان يتعدى إلى مفعولين وبعد التعجب يتعدى إلى مفعول واحد ولك أن تقول المفعول الثانى مقدر مجرور بالباء على القاعدة الآتية قبيل الخاتمة أى ما أعلم زيدا بكذا أو أن ما أعلم زيدا مصوغ من علم المنزل منزلة اللازم فتفطن ، وأما الثانى فلجواز ما أحسن ما يكون هذا الطفل وليس بواقع وأما الثالث فلجواز ما أشد لمع البرق وليس بدائم .

(قوله وأشدد أو أشد إِنْ) المتبادر منه أن أشدد وأشد مصوغان من فعل مستكمل للشروط لأن القصد من الإتيان بنحو أشدد وأشد التخلص من صوغ فعل التعجب من فعل لم يستكمل الشروط مع أن أشدد وأشد مصوغان من غير ثلاثى وهو اشتد الخماسى على الظاهر إذ لا يعلم ورود أشد الرباعى فعلا إلا فيما . قال صاحب الصحاح والقاموس : أشد الرجل إذا كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا فى أشد استخراجا بعيد ثم رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه : قوله أو أشدد وأشد إِنْ فعلهما المصوغان منه شدد ثلاثيا كما ذكره الناظم فى شرح العمدة وبهذا يندفع اعتراض ابن عاشر بأنهما من غير ثلاثى مجرد فلم يستكملا الشروط فى أنفسهما فكيف يتوصل بهما إلى غيرهما اهـ . (قوله أو شبيههما) أى كأكثر وأكبر وأعظم . (قوله يَخْلُفُ مَا بَعْضُ الشُّرُوطِ عِدَمًا) أى يَخْلُفُ فعلى التعجب المأخوذ من مما ذكر . قال فى التصريح : ولا يختص التوصل بأشد ونحوه بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما أشد ضرب زيد لعمره اهـ ولا يرد هذا على الناظم لأن مراده يَخْلُفُ وجوبا . (قوله نحو ما أكثر ألا يقوم) اعترضه سم فقال : هلا جاز المصدر الصريح مضافا إليه العدم أو الانتفاء واعترضه زكريا فقال : لا يخفى أن المقصود التعجب من عدم قيامه مثلا فى الزمن الماضى فكيف يقال ذلك وأن للاستقبال . قال سم : وقد يجاب بأن الصيغة صارت للإنشاء وانسلخ عنها معنى الزمان وفيه أن هذا فى صيغة فعل التعجب والاعتراض بغيرها ويظهر أنه يصح أن يتعجب من عدم قيامه فى المستقبل ومن عدم قيامه فى الماضى وأنه يقال فى الثانى ما أكثر أن لم يقم لأن أن مع لم ليست

فمن النوع الأول وإلا فمن الثاني ، تقول ما أشد كونه جميلا أو ما أكثر ما كان محسنا أو أشدد أو أكثر بذلك . وأما الجامد والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما ألبته (*) (وبالنذور آخكم لغير ما ذكر * وَلَا تَقْسِنَ عَلَى الْإِدَى مِنْهُ أَثَرٌ) أى حق ما جاء عن العرب من فعل التعجب مبنيا مما لم يستكمل الشروط أن يحفظ ولا يقاس عليه لندوره ، من ذلك قولهم : ما أخصره من اختصر وهو خماسى مبنى للمفعول ، وقولهم ما أهوجه وما أحقه وما أرعنه وهى من فعل أفعل كأنهم حملوها على ما أجهله . وقولهم ما أعساه وأعس به ، وقولهم أقمن به أى أحقق به بنوه من قولهم هو قمن بكذا أى حقيق به ولا فعل له ، وقالوا ما أجنه وما أولعه من جنّ وولع ، وهما مبيان للمفعول وغير ذلك (وَفِعْلٌ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ * مَعْمُولُهُ) عليه (وَوَصْلُهُ بِهِ أَلَزَمًا . وَفَصْلُهُ) منه (بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ

للاستقبال فتأمل . (قوله فَإِنْ قَلْنَا لَهُ مَصْدَرٌ) أى بناء على أن الفعل الناقص يدل على الحدث وقوله وإلا أى بناء على أنه لا يدل عليه والراجع الأول كما مر في محله . (قوله فلا يتعجب منهما) قال البعض : بقى ما لا فعل له والظاهر أنه لا يتعجب منه أيضا لأنه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد أشد منصوبا أو مجرورا اهـ والمتجه عندى أنه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية أو ما فى معناها فيقال ما أشد حماريته أو ما أشد كونه حمارا فاحفظه .

(قوله وبالنذور إلخ) اعترض بأنه لا حاجة إليه بعد تقريره الشروط ولئن سلم الاحتياج إلى قوله وبالنذور إلخ فهو يغنى عن قوله ولا تقس إلخ إذ معلوم أن النادر لا يقاس عليه . والجواب أنه أتى بالشرط الأول إشارة إلى أن الشروط سمع نادرا تخلفها لدفع توهم أنها لم تتخلف ثم لما كان النادر قد يطلق على القليل الذى يقاس عليه فتكون تلك الشروط شروطا للكثرة . قال : ولا تقس إلخ ذكره الشاطبى . (قوله أثّر) أى نقل . (قوله ما أهوجه) فى القاموس : الهوج محرّكة طول فى حمق وطيش وتسرع ، والهوجاء الناقاة المسرعة كأن بها هوجا . وفيه أيضا حمق ككرم حمقا بالضم وبضميتين وحماقة والحمق واستحمق فهو أحق قليل العقل . وفيه أيضا الأرعن الأهوج فى منطقته والأحق المسترخى وقدر عن مثثة رعونة ورعنا محرّكة ، وذكر صاحب ضياء الحلوم الأهوج فى فعل يفتح العين يفعل بكسرهما فعليه وعلى ما تقدم يتعذر النطق بقول المؤلف وهى من فعل فهو أفعل . اهـ عبد القادر على ابن الناظم^(١) . (قوله كأنهم حملوها على ما أجهله) أى لمناسبتها له فى المعنى وهو بيان للمسوغ فى الجملة . (قوله أقمن به) قال جماعة : مثله ما أجدره بكذا وردّ بأن ابن القطاع ذكر لأجدر فعلا فقال يقال جدر جدارة صار جديرا أى حقيقا . (قوله لن يقدم معمولة عليه) أى لعدم تصرفه . (قوله أو بحرف جر) أو مانعة خلوّ فتجوز الجمع فيجوز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور هذا ما يقتضيه القياس

(*) اختلف لى ألف البتة فقيل هى ألف وصل وجعلها بعضهم قطعا لمعنى القطع والإثبات الذى لى اللفظ .

(١) راجع شرحه لألفية والده - من تحقيقنا - .

جَرَّ متعلقين بفعل التعجب (مُسْتَعْمَلٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرَّ) فلا تقول ما زيدا أحسن ولا يزيد أحسن ، وإن قيل إن يزيد مفعول به . وكذلك . لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدا ، ولا أحسن لولا بخله يزيد . واختلفوا في الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل ، والصحيح الجواز كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب . وقوله :

[٧٦٢] عَظِيمِي مَا أُخْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يَرَى صَبْرًا وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ
وقوله :

[٧٦٣] * وَأُخْرَى إِذَا خَالَتِ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا *

فإن كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما . قال في شرح التسهيل : بلا خلاف فلا يجوز ما أحسن بمعروف آما ، ولا ما أحسن عندك جالسا ولا أحسن في الدار عندك بجالس .

(تنبيهات) : الأول : قال في شرح الكافية : لا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور ، وتبعه الشارح في نفى أصل الخلاف عن غير الظرف والمجرور قال كالحال والمنادى ، لكن قد أجاز

على ما سبق في غير موضع وإن خالفه كلام الدماميني الذي اقتصر عليه شيخنا والبعض . (قوله فلا تقول ما زيدا أحسن) ولا زيدا ما أحسن كما فهم بالأولى . (قوله وإن قيل إن يزيد مفعول به) أى كما هو رأى الفراء ومن وافقه . (قوله واختلفوا في الفصل بالظرف إلخ) عمل الخلاف ما إذا لم يكن في المعمول ضمير يعود على المجرور وإلا تعين الفصل . نقله السيوطى عن أبى حيان . وبهذا يعلم ما في غالب أمثلة الشارح لمحل الخلاف من المؤاخذه . قاله سم . (قوله وأحر إلخ) صدره :

* أَقِيمْ بَدَارَ الْحَرْبِ مَا دَامَ حَرْبُهَا *

والشاهد في إذا حالت فإنه ظرف لأحر فاصل بينه وبين معموله . (قوله ولا أحسن في الدار عندك) كذا في نسخ . وهو يدل على ما قلنا من جواز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور وفي نسخ ولا أحسن في الدار أو عندك . (قوله عن غير الظرف والمجرور) أى عن الفصل بغير الظرف

[٧٦٢] هو من الطويل ، أى يا خليلي . والشاهد فيه أنه فصل بين ما أخرى وبين فاعله وهو أن يرى بالجار والمجرور أى بأن يرى . وصبورا مفعول ثان . وخبر لا التى لنفى الجنس محذوف أى لا سبيل موجود . [٧٦٣] صدره :

* أَقِيمْ بَدَارَ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا *

قاله أوس بن حجر من قصيدة من الطويل . وأنا مستتر في أقيم . أى ما دامت هى حازمة فى الإقامة فأنا أيضا حازم بها ، فإذا تحولت هى فالأولى أن أتحول . والشاهد فى وأحر حيث فصل بينه وبين فاعله - وهو بأن أتحول - بالظرف فأجازه الجرمى ومنعه الأخفش .

الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال نحو : ما أحسن مجردة هنداً . وقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالنداء وذلك كقول عليّ كرم الله وجهه : أعزز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً . قال في شرح التسهيل : وهذا مصحح للفصل بالنداء . وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو : ما أحسن إحساناً زيدا . ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر . وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها نحو : ما أحسن لولا بخله زيدا ، ولا حجة له على ذلك . الثاني : قد سبق في باب كان أنها تزداد كثيراً بين ما وفعل التعجب نحو : ما كان أحسن زيدا . ومنه قوله :

[٧٦٤] مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذَا بِهَذَاكَ مُجْتَبِئًا هَوَى وَعِنَادًا

ونظيره في الكثرة وقوع ما كان بعد فعل التعجب نحو : ما أحسن ما كان زيدا ، فما مصدرية وكان تامة (*) رافعة ما بعدها بالفاعلية ، فإن قصد الاستقبال جيء بـ يكون . الثالث : يجر ما تعلق بفعل التعجب من غير ما ذكر بإلى إن كان فاعلاً نحو : ما أحب زيدا إلى عمرو وإلا فبالباء إن كانا من مفهوم علماً أو جهلاً نحو : ما أعرف زيدا بعمرو وما أجهل خالداً ببيكر ، وباللام إن كانا من متعدد غيره نحو : ما أضرب زيدا لعمرو ، وإن كانا من متعدد بحرف جر فيما كان يتعدى به نحو : ما أغضبني على زيد . ويقال في التعجب من كسا زيد الفقراء الثياب وظن عمرو بشرا صديقاً ، ما أكسى زيدا للفقراء الثياب وما أظن عمرًا لبشر صديقاً وانتصاب الآخر بمدلول عليه بأفعل لا به خلافاً للكوفيين .

والجور . (قوله كقول عليّ إلخ) أي في حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولاً^(١) وهو نثر لا نظم . وقوله : مجدلاً أي مرمياً على الجدالة بالفتح وهي الأرض . (قوله لمنعهم أن يكون له) أي لفعل التعجب مصدر لكونه لإنشاء التعجب فأشبه ما لا مصدر له كنعم وبئس . ا هـ دماميني . (قوله فما مصدرية إلخ) أي وهي ومدخولها في محل نصب مفعول فعل التعجب ، وأجاز بعضهم جعل ما اسماً موصولاً وكان ناقصة ونصب زيد على أنه خبرها وضعفه في المغنى . (قوله فإن قصد الاستقبال جيء بـ يكون) هذا مبني على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط كونه واقعا . (قوله ما تعلق بفعل التعجب) أي ما عمل فيه فعل التعجب وقوله من غير ما ذكر أراد بما ذكر ما تعجب من وصفه منصوباً أو مجروراً ، ويحتمل أنه أراد به الظرف والجور الموصول بهما بين الفعل ومفعوله المتعجب من وصفه ولا مانع من إرادتهما معا . (قوله بإلى إن كان فاعلاً) وإنما يكون ذلك بعد مفهوم حب أو بغض . ا هـ دماميني . (قوله إن كانا من متعدد غيره) أي بنفسه بدليل ما بعد . (قوله نحو ما أضرب زيدا لعمرو) مثله ما أحب زيدا لعمرو فزيد فاعل الحب وعمرو مفعوله بعكس ما أحب زيدا إلى عمرو . (قوله بمدلول عليه

[٧٦٤] قاله عبد الله بن رواحة الأنصاري الصحابي رضي الله عنه يخاطب به النبي ﷺ . والشاهد في زيادة كان ما أسعد . ومن أجابك في محل الرفع لأنه فاعل فعل التعجب . وآخذاً حال من الضمير الذي في أجابك . وكذا مجتبئاً . وهوى مفعوله وعناداً عطفاً عليه .

(*) رافعة للفاعل وليست الناقصة التي ترفع الاسم وت نصب الخبر .

(١) ولله علم من أعلام النبوة يقول صلى الله عليه وسلم لعمار : « تقتلك الفتنة بالآفة » .

(خاتمة)*: همزة أفعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدى في الأصل نحو : ما أظرف زيدا أو الحال نحو : ما أضرب زيدا . وهمزة أفعل للصيرورة . ويجب تصحيح عينهما إن كانا معتليها نحو : ما أطول زيدا وأطول به . ويجب فك أفعل المضعف نحو : أشدد بحمرة زيد . وشد تصغير أفعل مقصورا على السماع كقوله :
 [٧٦٥] يَا مَا أَمِيلَحْ غِزْلَانَا شَدْنُ لَنَا مِنْ هَوْلِيَا كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ
 وطرده ابن كيسان وقاس عليه أفعل نحو : أحيسن بزيد والله أعلم .

بأفعل) أى بفعل مقدر مدلول عليه بأفعل لا بأفعل لما علمت من أنه لا ينصب إلا مفعولا واحدا تقديره في الأول يكسوهم وفي الثاني يظنه . (قوله ما عدم التعدى) أى ما عدم أصله الذى صيغ منه التعدى . (قوله في الأصل) أى قبل التعجب وقوله أو الحال أى في حال التعجب وهو مبنى على أن من شروط التعجب أن يكون الفعل على زنة فعل أصلا أو تحويلا وتقدم ما فيه فالهمزة على - الصحيح من عدم اشتراط ذلك - لتعدية الفعل إلى مفعول كان قبلها فاعلا . (قوله وهمزة أفعل للصيرورة) أى لصيرورة المتعجب من وصفه ذا كذا كأغد البعير^(١) ، والباء زائدة هذا على الصحيح من أنه ماض في المعنى ، وأما عند من جعله أمرا لفظا ومعنى فقد أسلفناه . (قوله ويجب تصحيح عينهما) أى دون لامهما حملا على اسم التفضيل حيث قالوا أقول وأبيع وأدعى وأرمى . (قوله ويجب فك أفعل إلخ) أى كما سيأتى في قوله :

* وفك أفعل في التعجب التزم *

(قوله وشد تصغير أفعل) أى بفتح العين ، وقد تبع الشارح الناظم في جعل تصغير أفعل شاذا وعزو اطراده إلى ابن كيسان فقط والذى في المغنى أن النحويين أجازوا تصغيره بقياس لشبهه بأفعل التفضيل وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة وأراد بالأصل الفعل المصوغ منه ثم قال : ولم يحك ابن مالك اختيار قياسه إلا عن ابن كيسان وليس كذلك . قال أبو بكر بن الأنبارى : ولا يقال إلا لمن صغر سنه . اهـ قال الدمامينى . قال أبو حيان : ما حكاه ابن مالك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيون فإنهم اعتقدوا اسمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه وأما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وإن كان خارجا عن القياس . (قوله مقصورا على السماع) مستغنى عنه بقوله وشد ولم يسمع إلا في أحسن وأملح كما قاله الدمامينى ونقله في المغنى عن الجوهري .

[٧٦٥] راجع التخریج رقم ٧٥٧ .

(١) أى صارت له غدة .

[نِعَمَ وَيُسَّ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا]

(فَعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ * نِعَمَ وَيُسَّ) عند البصريين والكسائي دليل فيها ونعمت^(*)، واسمان عند الكوفيين دليل ما هي بنعم الولد، ونعم السير على يس على العير . وقوله :

[٧٦٦] صَبَّحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بَاكِرٍ يَنْعَمُ طَيْرٌ وَشَبَابٌ فَخِرٌ
وقال الأولون . هو مثل قوله :

[نَعَمَ وَيُسَّ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا]

أى فى المدح والذم كحبذا وساء . واعلم أن لنعم وبس استعمالين : أحدهما : أن يستعملتا متصرفين كسائر الأفعال فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها ، وهما إذ ذاك للإخبار بالنعمة والبؤس ، تقول نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم وبس يباس فهو بائس . الثاني : أن يستعملتا لإنشاء المدح والذم وهما فى هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الأصل فى الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبهتا الحرف ، والكلام عليهما هنا باعتبار هذا الاستعمال وتجرى فيهما على كلا الاستعمالين اللغات الآتية فى الشرح . أفاده الشاطبى . (قوله فعْلَانِ) خير مقدم لنعم وبس . (قوله دليل فيها ونعمت) أى لأن تاء التأنيث الساكنة من خصائص الأفعال وبديل ما حكاه الكسائي من قولهم نعمنا رجلين ونعموا رجالا لأن ضمائر الرفع البارزة المتصلة أيضا من خصائص الأفعال .

(قوله واسمان عند الكوفيين) أى مبنيان على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء وهو من معانى الحروف . وأورد عليه أن المفيد للإنشاء الجملة بتمامها لا نعم وبس فقط . ويجاب بأنهما العمدة فى إفادة الإنشاء . وفى الدمامينى نقلا عن البسيط من قال باسميتهما فما بعدهما مما هو فاعل عندنا ينبغى أن يكون تابعا عندهم لنعم بدلا أو عطف بيان . والمعنى المدح الرجل زيد اهـ قال سم : ويبقى الكلام فى نحو : نعم رجلا زيد ويحتمل أن يقال إن رجلا تمييز عن النسبة التى تضمنها نعم بمعنى المدح أى المدح من جهة الرجولية زيد ، ويحتمل أنه حال ثم قياس . ما ذكر فى نعم الرجل جر الولد فيما استدلوا به من قوله ما هى بنعم الولد^(١) أى ما هى بالمدح الولد ولعلهم يروونه بالجر فإن فرض أنهم يروونه بالرفع فلعله مقطوع عما قبله ، وكذا يقال فى العير من قوله على يس العير اهـ وفى الفارضى من قال باسمية نعم وبس أعربهما مبتدأ وما بعدها خبر ويجوز العكس حكاه أبو حيان فى شرح هذا الكتاب . (قوله باكر) أى سريع .

(*) يقول عليه السلام : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل » .

[٧٦٦] رجز لم يدركه . أى بخير سريع عاجل ، من بكرت إذا أسرعت فى أى وقت كان . والشاهد فى بنعم طير حيث أدخل حرف الجر على نعم ، فلا يدل ذلك على اسمية نعم لأنه على الحكاية وجعلها اسما . والمعنى صبحك بكلمة نعم منسوبة إلى الطائر الميمون ، والأولى أن يحمل على الشذوذ . وهذه الباء بدل من الباء الأولى .

(١) قالوا رجل عندما بشر بأشئ .

* عَمْرُكَ مَا لَيْلَى بِنَامَ صَاحِبَةُ *

[٧٦٧]

وسبب عدم تصرفهما لزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وأصلهما فعل .

(قوله هو مثل قوله إلخ) ضمير هو يرجع إلى المذكور من الشواهد أى إلى مجموعها لأنه لا يأتي في البيت لأنه يمنع منه فيه جر طير بإضافة نعم إليه بل تأويله أنه نزل نعم منزلة خير أى بخير طير فجعل نعم اسماً للخير وأضافها لطير وفتح على الحكاية للفظها قبل عروض الاسمية قاله بعضهم وهو أولى مما ذكره شيخنا والبعض والمثلية في حذف الصفة والموصوف وإقامة المعمول مقامهما هكذا قال شيخنا والبعض وفيه أنه لا حاجة في بنام صاحبه إلى تقدير الصفة والأصل بليل مقول فيه نام صاحبه بل المحتاج إليه تقدير الموصوف فقط لصحة جعل نام صاحبه نفس الصفة فلا تكن أسير التقليد . (قوله لزومهما إنشاء المدح والذم) أى والإنشاء من معاني الحروف ولا تصرف في الحروف والمراد لزومهما في أحد الاستعمالين فلا ينافى أن لهما استعمالاً آخر فارقاً فيه الإنشاء . قال الدماميني : وإنما كان لإنشاء المدح أو الذم لأنك إذا قلت نعم الرجل زيد وبس الرجل عمرو فإنما تنشئ المدح أو الذم وتحديثه بهذا اللفظ وليس المدح أو الذم بوجود خارجاً في أحد الأزمنة مقصود مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبراً بل الموجود خارجاً جودة الشخص أو رداءته والقصد بهذا الكلام مدحه أو ذمه بالجودة أو الرداءة ، فقول الأعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم الولد هى : والله ما هى بنعم الولد ليس تكذيباً له في المدح إذ لا يمكن تكذيبه فيه وإنما هو إخبار بأن الجودة التى حكمت بحصولها خارجاً ليست بحاصلة فهو تكذيب لما تضمنته الإنشاء من الإخبار بحصول الجودة فالتكذيب والتصديق إنما يتسلطان على ما تضمنته ذلك الإنشاء من الخبر لا عليه نفسه وكذا الإنشاء التعجيبى والإنشاء الذى فى كم الخبرية وفى رب هذا معنى كلام ابن الحاجب قال الرضى (١) : وفيه نظر إذ هذا الذى قرره يطرد فى جميع الأخبار لأنك إذا قلت زيد أفضل من عمرو فلا ريب فى كونه خبراً ولا يمكن أن تكذب فى التفضيل ويقال لك إنك لم تفضل بل التكذيب إنما يتعلق بأفضلية زيد ، وكذا إذا قلت زيد قائم هو خير بلا شك ولا يمكن أن تكذب من حيث الإخبار لأنك أوجدته بهذا اللفظ قطعاً بل من حيث القيام فكذا قوله والله ما هى بنعم الولد بيان لكون النعمية أى الجودة المحكوم بثبوتها خارجاً ليست بثابتة وكذا فى التعجب وفى كم ورب انتهى ببعض اختصار .

(قوله على سبيل المبالغة) أى لعموم المدح والذم فيهما وعدم تخصيصهما بمصلحة معينة عند الإطلاق وعدم التقييد بمخصص نحو نعم الرجل زيد بخلاف نعم زيد عالماً ، وكان الأولى أن يقول ويفيدان ذلك على سبيل المبالغة إذ لا دخل لقوله على سبيل المبالغة فى تعليل عدم التصرف كما علم . (قوله وأصلهما فعل) أى بفتح الفاء

[٧٦٧] تمامه :

* وَلَا مُخَالِطَ اللَّيْلِ جَائِئَةٌ *

قاله القناني من الرجز ، فإن حركت الهاء فمن مربع الكامل . وفى رواية الصاغاني هكذا :

عَمْرُكَ مَا زَيْلُ بِنَامَ صَاحِبَةُ وَلَا مُخَالِطَ اللَّيْلِ جَائِئَةٌ
يَرْغَى الثُّجُومَ مُشْرِقًا مَنَاجِيئُ إِنَّ الْقَمِيْرَ غَابَ عَنْهُ حَاجِبَةُ

ثم قال أى ما زيد برجل نام صاحبه . وعمر كقسم بدليل ما روى والله ما ليل مبتدأ خبره مخوف أى قسى أو يمينى . والشاهد فى بنام حيث لا تدل الباء على اسمية نام لأنه مؤول بما ليل مقول فيه نام صاحبه فكذا دخولها على نعم أو بس فى قولهم بنعم الولد وعلى بس العير لا يدل على اسميتها . والليان بفتح اللام وتخفيف الياء آخر الحروف مصدر نحو لين يقال فلان فى ليان من العيش أى لين الجانب .

(١) انظر شرح الكافية .

وقد يردان كذلك أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرها أو بكسرها . وكذلك كل ذى عين حلقية من فَعِل فعلا كان كشهد أو اسما كفخذ . وقد يقال فى بئس بئس (رَافِعَانِ أَسْمَيْنِ) على الفاعلية (مُقَارِنَتِي أَلْ) نحو : ﴿ نعم العبد ﴾ ﴿ وبئس الشراب ﴾ (أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا * قَارَنَهَا كَيْفَ عَقَبَى الْكُرْمَا) ﴿ ولنعم دار المتقين ﴾ [النحل : ٣٠] ، ﴿ وبئس مشوى المتكبرين ﴾ [غافر : ٧٦] ، أو مضافين لمضاف لما قارنها كقوله :
[٧٦٨] * فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرُ مُكَذِّبٍ *

وإنما لم ينبه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثانى . وقد نبه عليه فى التسهيل .
(تنبيهات) : الأول : اشتراط كون الظاهر معرّفاً بأل أو مضافاً إلى المعرف بها ، أو إلى المضاف إلى المعرف بها . وهو الغالب . وأجاز بعضهم أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه أل كقوله :

[٧٦٩] * فَنِعْمَ أَخُو الْهَيْجَا وَنِعْمَ شَبَابُهَا *

وكسر العين وقوله : وقد يردان كذلك إلخ يفيد أن الأوجه الأربعة فيهما إذا استعملتا لإنشاء المدح والذم وبعضهم خصها بحالة تصرفهما وأفصحها كما فى الدمامينى الكسر فالكسر ثم كسر الفاء والعين ثم الفتح فالكسر ثم كسر فسكون . (قوله وكسرها) الوجه إسقاطه لعلمه من قوله وأصلهما فعل لرجوع الضمير إلى نعم وبئس بكسر فسكون . (قوله حلقية) أى مخرجها الحلق وقوله من فعل أى موازن فعل بفتح فكسر والمراد لفظه فيجوز صرفه بتأويل اللفظ ومنع صرفه بتأويل الكلمة . (قوله وقد يقال فى بئس بئس) أى بموحدة مفتوحة فتحية ساكنة مبدلة من الهززة على غير قياس ، كذا فى الجمع ، ثم إن كان الإبدال فى حال الكسر فهو قياسى أو بعد الفتح فهو غير قياسى . (قوله رافعان) أعربه الفارضى خبر مبتدأ محذوف أى وهما رافعان وهو أولى من إعرابه نعت فعلان لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبى وهو المبتدأ كما قاله الشيخ خالد . (قوله على الفاعلية) أى على القول بفعليتهما وأما على القول باسميتهما فقد أسلفناه . (قوله مقارنى أل) أى المعرفة لأنها المنصرفه إليها اللفظ عند الإطلاق فلا يدخل لفظ الجلالة والذى . (قوله غير مكذب) حال من الفاعل والمخصوص بالمدح زهير فى تمام البيت . (قوله وإنما لم ينبه على هذا الثالث) يمكن دخوله فى كلامه بأن يراد بما قارنها ولو بواسطة . (قوله هو الغالب) لا يلتزم مع قوله والصحيح إلخ فكان الأولى أن يقول بدله هو الراجح أو نحوه ووجد فى بعض النسخ الضرب من أول التنبيه إلى الواو من قوله وأجاز وهو مناسب . (قوله ونعم شبابها) كذا بخط الشارح وفى [٧٦٨] تمامه :

* زُهِيرٌ حُسَامٌ مَفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ *

قاله أبو طالب عم النبى - ﷺ - من قصيدة من الطويل . الفاء للعطف . ويروى بالواو . والشاهد فى فنعم ابن أخت القوم ، فإن فاعل نعم فيه مظهر مضاف إلى ما أضيف إليه المعرف بأل . وغير مكذب كلام إضافى حال . وزهير مخصص بالمدح مبتدأ . والجملة مقدما خبره ، وهو اسم رجل . وحسام صفته أى سيف . ومفرد صفته . والحمايل جمع حمالة السيف بالكسر . [٧٦٩] شطر من الطويل أى صاحب الهيجاء أى الحرب وهو كناية عن ملازمة الحرب وشدة مباشرتها . والشاهد فى ونعم شبابها حيث أضيف فاعل نعم إلى ضمير ما فيه أل . والصحيح أن هذا لا يقاس عليه ، وأراد به نار الحرب .

والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته . وأجاز الفراء أن يكون مضافا إلى نكرة كقوله :
 [٧٧٠] نَعَمْ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرُّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَا
 ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج ، وخصه عامة الناس بالضرورة . وزعم
 صاحب البسيط أنه لم يرد نكرة غير مضافة ، وليس كذلك بل ورد ، لكنه أقل من
 المضاف نحو : نعم غلام أنت ونعم تيم . وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف
 إلى علم كقول بعض العبادلة (*) : بئس عبد الله أنا إن كان كذا ، وقوله عليه الصلاة
 والسلام : « نعم عبد الله هذا » وكقوله :

[٧٧١] بِئْسَ قَوْمٌ طَرَقُوا فَقَرَّوْا جَارَهُمْ لَحْمًا وَحِرًّا
 وكان الذى سهل ذلك كونه مضافا فى اللفظ إلى ما فيه أل وإن لم تكن معرفة .
 وأجاز المبرد والفارسي إسناد نعم وبئس إلى الذى نحو نعم الذى آمن زيد كما يسندان إلى
 بعض النسخ : شهابها بالهاء بدل الموحدة الأولى . (قوله والصحيح إلخ) وفرق بين هذا وبين ما أجازته فى باب
 الإضافة من نحو :

* الواهب المائة الهجان وعندها *

بأن عبدها تابع لما فيه أل وقد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع كذا قال البعض ولا يخفى أنه لا ينفع فى نحو :
 * الود أنت المستحقة صفوه *

فالأولى أن يقال باب نعم وبئس لعدم تصرفهما أضيف من باب الإضافة . (قوله فنعم صاحب قوم إلخ) كأن
 الذى سهل ذلك عند الجمهور عطف المضاف إلى المحلى بأل عليه وعثمان هو المخصوص بالمدح . (قوله ما ظاهره)
 أى تركيب ظاهره ، وإنما قال ما ظاهره لإمكان تأويله بجعل الفاعل ضميرا مستترا حذف تفسيره بناء على جواز
 حذف التمييز فى مثل ذلك والعلم بمخصوص بالمدح أو الذم وما بعده بدل أو عطف بيان . (قوله طرّقوا) من الطروق
 وهو الإتيان ليلا فقرأوا جارهم أى فاطعموا ضيفهم لحما وحرأ بفتح الواو وكسر الحاء المهملة أى دبت عليه الوحرة
 [٧٧٠] قاله كثير بن عبد الله المعروف بابن الغريزة أدرك معاوية رضى الله عنه وعزاه صاحب الموعب وأبو حاتم لأوس ابن معراو تمامه :

* وَصَاحِبُ الرُّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَا *

وقبله :

ضَحُّوا بِأَشْمَطَ عُثْوَانَ السُّجُودِ بِهِ يَقْطَعُ اللَّيْلَ نَسِيحًا وَقَرَأَا

من البسيط . وعنوان السجود حال من الضمير الذى فى يقطع . ويجوز جره على النعت لأشمتط وهو الأشيب . والشاهد فى نعم
 صاحب قوم حيث رفع نعم صاحب قوم وهو نكرة مضافة ، وهى لغة قوم من العرب حكاهما الأخفش عنهم أنهم يرفعون بنعم النكرة
 مفردة ومضافة . ولا سلاح لهم فى محل الجر صفة لقوم .

[٧٧١] هو من الرمل . الشاهد فى بئس قوم الله حيث أسند بئس إلى قوم أضيف إلى لفظ الله ، وذلك لا يجوز لأن الشرط أن الفاعل إذا
 كان ظاهرا أن يكون معرفا بأل أو مضافا إلى معرف بأل ، فيحمل على الضرورة ، وقوم مخصوص بالذم مبتدأ ، والجملة مقدما خبره .
 وطرّقوا مجهول صفة لقوم من الطروق وهو الإتيان ليلا . وقرّوا من القرى وهو الضيافة . قوله : وحرأ أصله وحرأ بفتح الواو
 وكسر الحاء المهملة وفى آخره راء فأسكنت الراء للضرورة وهو اللحم الذى دبت عليه الوحرة دابة تشبه القطاية وهى نوع من الوزغ .
 (*) العبادلة عبد الله بن عمر وابن عمر وابن عباس وابن مسعود .

ما فيه أل الجنسية ، ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس ، لأن كل ما كان فاعلا لنعم وبئس وكان فيه أل كان مفسرا للضمير المستتر فيهما إذا نزعته منه ، والذي ليس كذلك قال في شرح التسهيل : ولا ينبغي أن يمنع لأن الذي جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرده الوصف به . الثاني : ذهب الأكثرون إلى أن أل في فاعل نعم وبئس جنسية ثم اختلفوا فقيل حقيقة . فإذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله ممدوح وزيد مندرج تحت الجنس لأنه فرد من أفرادة ولهؤلاء في تقريره قولان : أحدهما أنه لما كان الغرض المبالغة في إثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذي هو منهم إذ الأبلغ في إثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئا على الخصوص . والثاني أنه لما قصدوا المبالغة عدوا المدح إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد فكأنه قيل ممدوح جنسه لأجله وقيل مجازا فإذا قلت نعم الرجل زيد جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح

بفتحات وهي نوع من الوزغ ووقف بالسكون على لغة ربيعة . (قوله وإن لم تكن معرفة) أى لأنها زائدة لازمة وتعريفه بالعلمية . (قوله كما يستندان إلخ) أى بجامع إرادة الجنس في كل . (قوله كان مفسرا) أى تمييزا . (قوله والذي ليس كذلك) أى لأنه لا تنزع منه أل حتى يصلح لكونه مفسرا للضمير . (قوله قال في شرح التسهيل إلخ) باقى عبارة شرح التسهيل على ما في الجمع ومقتضى النظر الصحيح أنه لا يجوز مطلقا ولا يمنع مطلقا بل إذا قصد به الجنس جاز وإذا قصد به العهد منع اهـ وهو إنما يتجه على أن أل في نعم الرجل جنسية لا عهدية .

(قوله ولا ينبغي أن يمنع) أى والكلية السابقة غير مسلمة . (قوله لأن الذى) أى مع صلته جعل بمنزلة الفاعل أى بمنزلة اسم الفاعل المحلى بأل واسم الفاعل المحلى بأل يقع فاعلا لنعم وبئس فكذا ما هو بمنزلة والمراد بكونه بمنزلة أنه مؤول به . (قوله جنسية) أى للجنس في ضمن جميع الأفراد حقيقة أو مجازا كما يدل عليه تقريره الآتى وأل الجنسية بهذا المعنى هي الاستغرافية حقيقة أو مجازا وبها عبر بعضهم . (قوله فقيل حقيقة) أى أنه أريد بمدخلها جميع أفراد الجنس قصدا أو تبعا للممدوح كما يدل عليه ما بعده . وقوله فالجنس كله ممدوح أى قصدا أو تبعا وقوله : وزيد مندرج تحت الجنس أى ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام . واعتراض بأن العموم يؤدي إلى التناقض في نحو : نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وأجيب بأن الشيء قد يمدح ويذم من جهتين مختلفتين ولا تناقض عند اختلاف الجهة . (قوله في تقريره) أى تقرير كونها للجنس حقيقة وقوله أنه أى الحال والشأن^(١) . (قوله جعل المدح للجنس) أى قصدا فجميع أفراد ممدوحة قصدا على هذا القول . (قوله حتى لا يتوهم) أى فلا يتوهم كونه أى المدح طارئا على الخصوص وأن جنسه لا يستحق المدح لنقصه فحتى تفريعية .

(قوله عدوا المدح إلى الجنس) أى جعلوه متجاوزا لخصوص إلى الجنس لا قصدا بل تبعا للمخصوص مبالغة في مدحه . (قوله وقيل مجازا) أى جنسية مجازا ووجهه أن المراد بمدخلها الفرد المعين مدعى أنه جميع الجنس لجمعه ما تفرق في غيره من الكمالات فالمدح لذلك الفرد لا لغيره من الجنس لا قصدا ولا تبعا . (قوله فقيل

(١) أى الضمير للشأن .

زيد . وذهب قوم إلى أنها عهديّة ثم اختلفوا فقبل المعهود ذهني كما إذا قيل اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم وأراد بذلك أن يقع إبهام ثم يأتي بالتفسير بعده تفخيما للأمر وقيل المعهود هو الشخص المدّوح فإذا قلت : زيد نعم الرجل فكأنك قلت زيد نعم هو . واستدل هؤلاء بثبوتيه وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك . وقد أجيب عن ذلك على القول بأنها للاستغراق بأن المعنى أن هذا المخصوص يفضل أفراد هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين أو رجالا رجالا . وعلى القول بأنها للجنس مجازا بأن كل واحد من الشخصين كأنه على حدته جنس فاجتمع جنسان فثنيا . الثالث لا يجوز اتباع

المعهود ذهني أي حقيقة معينة في الذهن باعتبار وجودها في ضمن فرد مبهم كما هو شأن مدخول لام العهد الذهني ثم فسر ذلك الفرد المبهم بزيد مثلا . (قوله ولا معهودا تقدم) أي في الذكر صريحا أو كناية أو في العلم كما هو شأن مدخول لام العهد الخارجي . (قوله تفخيما للأمر) أي مدح ذلك الفرد لأن التفسير بعد الإبهام أمكن في ذهن المخاطب وأوقع في نفسه . (قوله وقيل المعهود هو الشخص المدّوح) أي فتكون أل للعهد الخارجي . (قوله فكأنك قلت زيد نعم هو) أي فيكون الرجل من وضع الظاهر موضع الضمير وأل للعهد الخارجي الذكرى وهذا ظاهر إذا قدم المخصوص كما في مثال الشارح فإذا أخر كما في نعم الرجل زيد فالظاهر أن الأمر كذلك على القول بأن المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله لتقدم المرجع في الرتبة وإن تأخر لفظا بخلافه على القول بأنه مبتدأ حذف خبره أو خبر مبتدأ محذوف فعليهما لا إظهار في مقام الإضمار بل ولا تكون أل للعهد الذكرى حيث اشترط تقدم ذكر مدخولها كما هو قضية كلامهم . وانظر أل حيثنذ لأي أقسام العهد الخارجي .

(قوله واستدل هؤلاء) أي القائلون بأن أل للعهد مطلقا ذهنيا أو خارجيا كما يرشد إليه تعليله . (قوله لم يسغ فيه ذلك) أي لأن الجنس شيء واحد وإن أريد في ضمن جميع أفرادها كما هو مراد القائل بأنها للجنس كما مر . (قوله للاستغراق) أي للجنس في ضمن جميع الأفراد حقيقة بتقريره السابقين . (قوله أن هذا المخصوص) أي المثني أو المجموع يفضل أي يفوق أفراد هذا الجنس أي جنس فاعل نعم المثني أو المجموع وأخذ الفضل من كونه المخصوص بالمدح . (قوله إذا ميزوا) أي فصلوا وقسموا رجلين رجلين أو رجالا رجالا أي حالة كونهم أي أولئك الأفراد رجلين رجلين في المثني أو رجالا رجالا في المجموع . وحاصله أن القائل نعم الرجلان أو الرجال ثني أو جمع أولا ثم عرف بأل الجنسية فهي لجنس الاثنين في ضمن جميع أفرادها التي هي مثنيات ولفظ الجمع الذي في ضمن جميع أفرادها التي هي جموع . وأما قول البعض وما ذكره لا يظهر إلا على القول بأن أفراد المثني والجمع مثنيات وجموع وأما على القول بأن أفرادها آحاد فلا اه ففغلة لأن محل الخلاف إذا لم تكن أل في المثني لجنس الاثنين وفي المجموع لجنس الجمع وإلا كانت أفراد المثني مثنيات وأفراد المجموع جموعا بلا خلاف

فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوى قال فى شرح التسهيل باتفاق وأما التوكيد اللفظى فلا يمتنع وأما النعت فمنعه الجمهور وأجازه أبو الفتح فى قوله :

[٧٧٢] لَعْمَرَى وَمَا عَمَرَى عَلَى بَهَيِّنَ لِبَيْسَ الْفَتَى الْمَدْعُو بِاللَّيْلِ حَاتِمٌ

قال فى شرح التسهيل : وأما النعت فلا ينبغي أن يمنع على الإطلاق بل يمتنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس لأن تخصيصه حيثئذ مناف لذلك القصد وأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الفضائل فلا مانع من نعته حيثئذ لإمكان أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت . وعلى هذا يحمل قول الشاعر :

[٧٧٣] نَعَمْ الْفَتَى الْمَرُئِي أَنْتَ إِذَا هُمْ *

للقطع بوجوب صدق المفهوم على أفراده ومفهوم الاثنين والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فردا لهما . فعوض بنواجذك على هذا التحقيق . (قوله بتوكيد معنوى) أى فلا يقال نعم الرجل كلهم أو أنفسهم زيد ولا كله أو نفسه زيد لأن الأول منافر للفظ والثانى منافر للمعنى . ولا يقاس الأول على قولهم الدينار الصفر والدرهم البيض لشذوذه وأيضا ليس المقام مقام تحقيق الإحاطة بالجنس فلا يشذ منه أحد حتى يؤتى بكل ولا رفع احتمال إرادة جنس آخر ملابس للجنس المذكور حتى يؤتى بالنفس كذا قال الدمامينى . قال سم : وهو لا يتأتى فى المثنى والجمع اهـ . قال فى الجمع : قال أبو حيان : ومن يرى أن آل عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد . (قوله فلا يمتنع) لأن إعادة اللفظ خشية نحو سهو السامع عنه لا محذور فيه . (قوله فمنعه الجمهور) أى لأنه إن أفرد خولف المعنى وإن جمع خولف اللفظ قاله الدمامينى . وقال الفارضى : لأن النعت يخصصه ويقلل شياعه فينافى المقصود منه وهو الجنس فى ضمن جميع الأفراد حقيقة أو مجازا كما هو المشهور فيه . (قوله لذلك القصد) أى قصد الجنس على الوجه المتقدم . (قوله وأما إذا تؤول) أى الفاعل بالجامع لأكمل الفضائل أى بأن أريد الاستغراق مجازا ومثل ذلك ما إذا أريد الجنس حقيقة ولم يقصد بالنعت التخصيص بل الكشف والإيضاح كما استفيد من مفهوم قوله سابقا إذا قصد به التخصيص ومثله أيضا ما إذا أريد العهد . (قوله لإمكان أن يراد بالنعت إلخ) بأن يراد بالنعت الجامع لكمالات جنس هذا النعت . (قوله المرى) بضم الميم وتشديد الراء نسبة إلى مرة أحد أجداده وتمام البيت :

[٧٧٢] قاله يزيد بن فنانة العلوى . وصدده :

* لَعْمَرَى وَمَا عَمَرَى عَلَى بَهَيِّنَ *

من أبيات من الطويل . لعمرى أى قسمى وقد تكرر بنحوه . والشاهد فى إدخال لام القسم على بئس الدالة على فعلية أفعال المدح والذم . وحاتم مخصوص بالذم مبتدأ والجملة مقدما خبره . [٧٧٣] قاله زهير بن أبى سلمى . وتماه :

* حَضَرُوا لَدَى الْحَجَرَاتِ لَأَرَّ الْمَوْقِدِ *

من قصيدة من الكامل يمدح بها سنان بن أبى حارثة المرى والشاهد فى المرى فإنه صفة للفتى الذى هو فاعل نعم ، فهذا حكم فيه خلاف فالجمهور على منع نعته خلافا لأبى الفتح ، وحمله أبو على وابن السراج على البذل ولا حجة لهما . وقوله أنت مخصوص بالمدح مبتدأ وإذا للمفاجأة وهم مبتدأ ، وحضروا خبره ، والحجرات جمع حجرة بفتحيتين وهى شدة الشتاء .

وحمل أبو علي وابن السراج مثل هذا على البدل وأبيا النعت ولا حجة لهما اهـ
وأما البدل والعطف فظاهر سكوته في شرح التسهيل عنهما جوازهما وينبغي ألا يجوز منهما
إلا ما تباشره نعم (وَيُوقَعَانِ) أيضا على الفاعلية (مُضْمَرًا) مبهما (يُفْسِّرُهُ * مُمَيِّزٌ كَنِعَمَ
قَوْمًا مَعَشْرَةً) وقوله :

[٧٧٤] نِعَمَ امْرَأً هَرِمَ لَمْ تَغُرْ نَائِيَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرًا
وقوله :

[٧٧٥] لَنِعَمَ مَوْلَا الْمَوْلَى إِذَا حُدِرَتْ بِأَسَاءِ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتَيْلَاءِ ذِي الْإِخْنِ
وقوله :

[٧٧٦] نِعَمَ امْرَأَيْنِ حَاتِمٍ وَكَغَبٍ كَلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبُ

* حضروا لدى الحجرات نار الموقد *

والحجرات جمع حجرة بفتحيتين وهي شدة الشتاء . (قوله إلا ما تباشره نعم) أى ما يصلح لمباشرتها
وهو المعروف بأل والمضاف إلى المعروف بها ولو بواسطة وقد جزم بالجواز بهذا القيد السيوطى قال البعض
تبعا لشيخنا : وقد يقال الذى ينبغى الجواز مطلقا ويغفر فى التابع ما لا يغفر فى المتبوع اهـ وأنت إذا
تذكرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من أن اغتفارهم فى التابع ما لا يغفر فى المتبوع ليس أصلا مطردا
فى كل موضع ولذلك يقولون قد يغفر إلخ هان عليك هذا البحث . (قوله مضمرًا مبهما) تقدم أن هذا
من المواضع السبعة التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة . قال الفارضى : وندر جره بالباء أى
الزائدة نحو نعم بهم قوما . (قوله يفسره ميمز) فإذا قلت زيد نعم رجلا لم يعد الضمير على زيد بل على
رجلا . دماينى . (قوله ميمز) يجوز وصف هذا المميز نحو : نعم رجلا صالحا زيد وكذا فصله خلافا لابن
أبى الربيع نحو : ﴿ بئس للظالمين بدلا ﴾ مع . (قوله كنعم قوما معشره) ينبغى إذا جرينا على أن معشره
مبتدأ خبره الجملة أن يكون الرابط عموم الضمير للمبتدأ على أن المراد بالضمير الجنس أو إعادة المبتدأ بمعناه
على أن المراد به الشخص فعلم ما فى كلام البعض تبعا لسم من الخفاء والقصور . (قوله نعم امرأة هرم) بفتح الهاء
وكسر الراء لم تعر مضارع عرا يعرو بمعنى عرض والوزر الملجأ . (قوله لنعم مولا) أى ملجأ وقوله حذرت
بالبناء للمجهول أى خيفت . والإحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع إحنة بكسر الهمزة وسكون الحاء
وهى الحقد . (قوله كلاهما غيث وسيف عضب) أى قاطع وفيه لف ونشر مرتب . (قوله تقول عرسى إلخ)

[٧٧٤] البيت من البسيط ، وهو لزهر بن أبى سلمى .

[٧٧٥] البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة فى شرح أبى عقيل .

[٧٧٦] هو من البسيط واللام للتأكيد . الشاهد فيه أن فاعل نعم مستتر فيه مفسر بالتمييز وهو قوله مولا تقديره لنعم المثل مولا
المولى : أى ملجأ . والمولى مخصوص بالمدح مبتدأ ، والجملة مقدا خبره . وإذا ظرف . والبأساء الشدة . والبغى الظلم . والإحن
بكسر الهمزة جمع إحنة وهى الحقد .

ونحو : ﴿ بَشَّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ [الكهف : ٥٠] . وقوله :
 [٧٧٧] تَقُولُ عِرْسِي وَفَى لِي فِي عَوْمَرَةٍ بَشَّ امْرَأً وَإِنِّي بَشَّ الْمَرَّةَ
 ففى كل من نعم وبش ضمير هو الفاعل . ولهذا الضمير أحكام : الأول أنه لا
 يبرز في تثنية ولا جمع استغناء بتثنية تمييزه وجمعه ، وأجاز ذلك قوم من الكوفيين وحكاه
 الكسائي عن العرب ، ومنه قول بعضهم : مررت بقوم نعموا قوما وهذا نادر . الثاني
 أنه لا يتبع . وأما نحو : نعم هم قوما أنتم فشاذ . الثالث أنه إذا فسر بمؤنث لحقته تاء
 التأنيث نحو : نعمت امرأة هند هكذا مثله في شرح التسهيل . وقال ابن أبي الربيع^(١) :
 لا تلحق وإنما يقال نعم امرأة هند استغناء بتأنيث المفسر . ونص الخطاب^(٢) على جواز
 الأمرين . ويؤيد الأول قوله « فيها ونعمت » . الرابع ذهب القائلون بأن فاعل نعم الظاهر
 يراد به الشخص إلى أن المضمّر كذلك . وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس فذهب
 أكثرهم إلى أن المضمّر كذلك .

وذهب بعضهم إلى أن المضمّر للشخص قال لأن المضمّر على التفسير لا يكون في

عرس الرجل بالكسر امرأته ، ولي بمعنى معنى ، والعومرة الصخب واختلاط الأصوات . (قوله أنه لا يبرز) بل
 هو واجب الاستتار في الأحوال كلها كما أرشد إلى ذلك تمثيله ونذر إبرازه مجرورا بالباء كما مر عن الفارسي .
 (قوله أنه لا يتبع) أى بشىء من التوابع لقوة شبهه بالحرف يتوقف انفهامه لفظا ومعنى على التمييز بعده
 بخلاف الضمير العائد على ما قبله . قاله يس . (قوله نعم هم) الشاهد في هم فإنه توكيد للمضمير المستتر وأما
 أنتم فالخصوص . (قوله لحقته تاء التأنيث) أى لحقت فعله وجوبا بقرينة مقابله بالقول الثالث . (قوله لا تلحق)
 أى يمتنع ذلك بقرينة مقابله بالقول الثالث . (قوله ويؤيد الأول) أى القول بوجوب اللحق واعتراض بأن التمييز
 غير مذکور كما هو محل الخلاف ولك أن تقول المقدّر كالمذكور وبأنه إنما يؤيد الأول بالنسبة إلى الثاني لا الثالث .
 (قوله يراد به الشخص) أى المعبود خارجا وقوله إلى أن المضمّر كذلك أى يراد به الشخص بأن يجعل راجعا
 إلى التمييز المراد به الشخص . (قوله فذهب أكثرهم إلى أن المضمّر كذلك) أى يراد به الجنس في ضمن جميع
 الأفراد بأن يجعل راجعا إلى التمييز المراد به الجنس لكونه على نية أل الجنسية إذ الأصل نعم الرجل فاندفع الاعتراض
 بأن مرجع الضمير التمييز وهو نكرة في سياق الإثبات فلا يعم والضمير كمرجعه فمن أين العموم وسكت عن
 الضمير على القول بأن الظاهر يراد به المعبود الذهني وفي سم على المختصر أنه كظاهر حيثشذ أيضا .

(قوله وذهب بعضهم إلى أن المضمّر للشخص) هذا مقابل قوله فذهب أكثرهم فضمير بعضهم راجع إلى

[٧٧٧] رجز لم أقف على اسم راجزه . وعرس الرجل بالكسر امرأته . والعومرة الصخب والجلبة . والواو في وهى للحال ولي
 بمعنى معنى . وبش امراً مقول القول . وفيه الشاهد حيث أضمر الفاعل فيه وفسرته النكرة المنصوبة على التمييز . قوله بش المرأة
 خبر إن وفيه ثلاثة أشياء : تذكير الفعل المسند إلى المؤنث أى بشت المرأة . وتقديم المخصوص بالذم على بش لدخول الناسخ عليه .
 وتخفيف الهمزة من المرأة إذ قال « المرء » .

(١) سبق التعريف به .

(٢) خطاب بن يوسف القرطبي من محققى النحاة له كتاب (الترشيح) مات بعد الحسين والأربعمائة .

كلام العرب إلا شخصا . ومفسر هذا الضمير شروط : الأول : أن يكون مؤخرًا عنه فلا يجوز تقديمه على نعم وبشر . الثاني : أن يتقدم على المخصوص فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين ، وأما قولهم نعم زيد رجلا فنادر . الثالث : أن يكون مطابقا للمخصوص في الأفراد وضديه^(١) والتذكير وضده^(٢) . الرابع : أن يكون قابلا لأل فلا يفسر بمثل وغير أى وأفعل التفضيل لأنه خلف من فاعل مقرون بأل فاشترط صلاحيته لها . الخامس : أن يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجز لأن الشمس مفرد في الوجود ، فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم لجاز . ذكره ابن عصفور وفيه نظر . السادس : لزوم ذكره كما نص عليه سيويه ، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وإن فهم المعنى ونص بعض المغاربة على شذوذ فيها ونعمت^(٣) . وقال في التسهيل : لازم غالبا استظهارا على نحو فيها ونعمت . ومن أجاز حذفه ابن عصفور .

(تنبيهه) : ما ذكر من أن فاعل نعم يكون ضميرا مستترا فيها هو مذهب الجمهور ، وذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة عنده منصوبة على الحال ، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال نعم زيد رجلا . وذهب الفراء

القائلين بأن الظاهر يراد به الجنس وبهذا يعرف ما في كلام البعض من الخلل . (قوله على التفسير) أى مع التفسير . (قوله لا يكون في كلام العرب إلا شخصا) قد يمنع بأن الضمير كمفسره شخصا وغيره فتدبر . (قوله ومفسر هذا الضمير) خرج مفسر الظاهر فلا يعتبر فيه جميع هذه الشروط إذ يجوز تأخيره عن المخصوص كقوله * بنس الفحل فحلهم فحلا *^(٤) . (قوله أن يكون قابلا لأل) أى أو حالا محل ما يقبلها فلا يرد فنعمما هى على القول بأن ما تميز لأنها وإن لم تقبل أل حالة محل ما يقبلها . أفاده زكريا . (قوله وأفعل التفضيل) لعل مراده المضاف والمقرون بمن لأن غيرهما يقبل أل فيجوز نعم أحسن زيد . (قوله نكرة عامة) أى متكررة الأفراد كما يفيد كلامه فلا يرد أن النكرة في سياق الإثبات لا تعم وتقدم جواب آخر . (قوله فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم لجاز) أى لأنك لما اعتبرت تعدد الشمس بتعدد الأيام كان شمسا في كلامك نكرة عامة لكل شمس يوم . (قوله وفيه نظر) وجهة النظر بأن علة المنع موجودة في هذه الصورة أيضا وهو مدفوع باعتبار التعدد بتعدد الأيام وبهذا يستغنى عما أطال به البعض . (قوله وصحح بعضهم إلخ) تقوية لما قبله .

(قوله وإن فهم المعنى) أى كما في الحديث وقوله استظهارا يعنى اعتادا وقوله فيها ونعمت أى فبالطريقة المحمدية من الوضوء أخذ ونعمت طريقة الوضوء هذا هو الصواب . وقول البعض في تقرير الحديث : ونعمت الطريقة الوضوء غير مناسب لما نحن فيه بل غير صحيح لأنه يلزم عليه حذف الفاعل فتنبه . (قوله وذهب الكسائي إلخ) الظاهر أنه على مذهب الكسائي والفراء أغنى الفاعل عن المخصوص كما سيأتى نظيره في شرح قول

(١) أى الشبه والجمع .

(٢) أى التأنيث .

(٣) الجملة جزء من حديث شريف فلا شذوذ على الإطلاق فرسول الله ﷺ ألصق من نطق بالعربية .

(٤) صدر بيت وعجزه : * وأهم زلاء منطبق * .

إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تميزاً منقولاً .
والأصل في قولك : نعم رجلاً زيد نعم الرجل زيد ثم نقل الفعل إلى الاسم الممدوح فقول
نعم رجلاً زيد ، ويقبح عنده تأخيرها لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته . والصحيح
ما ذهب إليه الجمهور لوجهين : أحدهما قولهم نعم رجلاً أنت وبئس رجلاً هو فلو كان
فاعلاً لاتصل بالفعل . الثاني قولهم نعم رجلاً كان زيد فأعملوا فيه الناسخ (وَجَمْعُ تَمْيِيزِ
وَفَاعِلِ ظَهَرَ * فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ) أى عن النحاة (قَدْ أَشْتَهَرَ) فأجازه المبرد وابن السراج
والفارسي والناظم وولده ، وهو الصحيح لوروده نظماً ونثراً فمن النظم قوله :
[٧٧٨] نَعَمْ أَلْفَتَا فِتَاةً هِنْدُ لَوْ بَدَلْتُ رَدَّ الشَّجِيَّةَ لُطْقًا أَوْ بِإِيْمَاءٍ
وقوله :

[٧٧٩] وَالتَّغْلِييُونَ بِشَسِ الْفَحْلِ فَحْلُهُمْ فَحَلًا وَأُمُّهُمْ زَلَاءُ مِنْطِيقُ

المصنف وما ميز وقيل فاعل إلخ . (قوله ويجوز عنده أن تأخر) أى لأن الأصل في الحال أن تأخر عن صاحبها
(قوله منقولاً) أى محولاً عن الفاعل كما يدل عليه ما بعده وقوله ثم نقل الفعل أى حول إسناده عنه إلى الاسم
الممدوح ونصب تميزاً . (قوله لوجهين) زيد ثالث وهو قولهم إختوتك نعم رجلاً والفاعل لا يتقدم وفيه نظر
وإن أقره البعض وغيره لأن الكسائي والفراء من الكوفيين وهم يجوزون تقديم الفاعل فلا ينهض هذا الوجه
عليهما . (قوله لاتصل بالفعل) أى بارزاً في المثال الأول ومستترا في المثال الثاني . فإطلاق البعض استتاره
ليس في محله . (قوله قولهم نعم رجلاً كان زيد) قد يناقش باحتمال زيادة كان إلا أن يقال الأصل عدم الزيادة .
(قوله فأعملوا فيه الناسخ) أى والناسخ لا يدخل على الفاعل بل على المبتدأ . (قوله نطقاً) أى بنطق بدليل
أو بإيماء . (قوله والتغلييون) نسبة إلى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام ولكن اللام في
المنسوب مفتوحة لاستثقال كسرتين مع ياء النسبة ، وقد تكسر . نقله شيخ الإسلام عن الجوهري . والتغلييون
قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الأخطل . وأراد بالفحل الأب ، والزلاء بفتح الزاى وتشديد اللام
المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الألية ، والمنطيق صيغة مبالغة من النطق يستوى فيها المذكر والمؤنث ومعناه البليغ ،
لكن المراد به هنا المرأة التي تتأزر بما تعظم به عجيزتها قاله العيني وغيره . وعبارة القاموس المنطيق البليغ والمرأة
التأزر بحشية تعظم بها عجيزتها . وكان الثاني مأخوذاً من النطاق وهو شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل

[٧٧٨] هو من البسيط . والشاهد فيه أنه جمع فيه بين التميز وهو فتاة والفاعل الظاهر كما في البيت السابق . وأجاز ذلك المبرد وأبو
على وشيخه أبو بكر بن السراج محتجين به وبأمثاله . وغيرهم حملوه على الضرورة ولم يستحسنوه في النثر . قوله هند مخصوص
بالمذح مبتدأ ، ونطقاً تميز ، وأو بإيماء عطف عليه .

[٧٧٩] قاله جرير يهجو الأخطل من البسيط . والتغلييون مبتدأ جمع تغلبي نسبة إلى بني تغلب : قوم من نصارى العرب بقرب
الروم . والأخطل منهم . وفحلهم مخصوص بالدم مبتدأ ، والجملة مقدما خبره والكل خبر للمبتدأ الأول . والشاهد في فحلاً حيث
جمع بينه وهو تميز وبين الفاعل الظاهر للتأكيد . وقيل حال مؤكدة . والزلاء بفتح الزاى وتشديد اللام ممدودة وهي اللاصقة العجز
خفيفة الإلية . ومنطيق بكسر الميم صيغة مبالغة يستوى فيها المذكر والمؤنث وهو البليغ ولكن المراد ههنا المرأة التي تتأزر بحشية تعظم
بها عجيزتها .

وقوله :

[٧٨٠] * فَنَعَمْ أَلْزَادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا *

ومن النثر ما حكى من كلامهم : نعم القتل قتيلا أصلح بين بكر وتغلب . وقد جاء التمييز حيث لا إبهام يرفعه مجرد التوكيد كقوله :

[٧٨١] وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَذْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

ومنه سيبويه والسيرا في مطلقا وتأولا ما سمع . وقيل إن أفاد معنى زائداً جاز وإلا

فلا كقوله :

[٧٨٢] * فَنَعَمْ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي *

وقوله :

[٧٨٣] * وَقَائِلَةٌ نَعَمْ أَلْفَتِي أَنْتَ مِنْ قَتَى *

الأعلى على الأسفل إلى الأرض والأسفل ينجر في الأرض . (قوله ومن النثر ما حكى) في بعض النسخ إسقاط ما وليس بصواب . (قوله وقد جاء التمييز إلخ) جواب عما يقال التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع الفاعل الظاهر . (قوله وتأولا ما سمع) أى يجعل فتاة وفحلا وزادا وعتيلا أحوالا مؤكدة أو زادا مفعولا به لتزود أول البيت . (قوله إن أفاد معنى زائداً) أى بنفسه كالمثال الثانى أو بتابعه كالمثالين الأول والثالث . (قوله كقوله فتعم المرء إلخ) مثال لما أفاد معنى زائداً وهو كونه تهامياً فكان الأولى للشارح أن يؤخر قوله وإلا فلا عن الأئمة . وتهامى نسبة إلى

[٧٨٠] صدره :

* تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ لَيْسًا *

قاله جرير من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . ومثل نصب على أنه صفة لمصدر محذوف : أى تزود زادا مثل زاد . والشاهد في فنعم الزاد حيث جمع فيه بين الفاعل الظاهر والنكرة المفسرة تأكيداً . وزاد أبوك مخصوص بالمدح مبتدأ . والجملة مقدما خبره .

[٧٨١] قاله أبو طالب عم النبي ﷺ من الكامل . واحتج به الشيعة على إسلام أبى طالب . الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد للتحقيق ، والباء زائدة . والشاهد في ديناً فإنه تمييز مؤكد . وقد استشهد به على كون فحلا في البيت السابق تمييزاً مؤكداً .

[٧٨٢] قاله أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب وهى أمه . وصدره :

* تَخَيَّرَهُ فَلَسَمَ يَغْدِلُ بَرَاءً *

من الوافر ذكر مستوفى في شواهد التمييز . والشاهد في من رجل فإن من فيه ليس للتمييز وإنما هى للتبعيض فكأنه قال : ونعم المرء الذى هو بعض الحى التهامى أى جزء منه . والأشياء المتوعدة في الإبهام لا تقع تمييزاً نعم وبش إلا أن تخصص بالوصف خلافاً لأبى موسى .

[٧٨٣] قاله الكروى بن الحصن . وتماه :

* إِذَا الْمَرْضِعُ الْفَوْجَاءُ جَالٍ بِرَيْمِهَا *

من الطويل . والمرضع المرأة التى ترضع على تأويل ذات إرضاع . وجال من الجولان . والبريم بفتح الباء الموحدة هو الحبل المفتول فيه لولان تشد به المرأة وسطها . وجولان بريمها كناية عن هزالها . قوله : وقائلة أى رب امرأة قائلة . والشاهد في من فتى حيث جمع فيه بين التمييز والفاعل الظاهر وهو الفتى . وأنت مخصوص بالمدح مبتدأ والجملة مقدما خبره .

أى من متفت أى كريم . وفى الأثر : « نعم المرء من رجل لم يظاً لنا فراشا ولم يفتش لنا كنفنا منذ أتانا »^(١) وصححه ابن عصفور (وما) فى موضع نصب (مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلٌ) فهى فى موضع رفع وقيل إنها المخصوص وقيل كافة (فِي نَحْوِ نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاعِلُ) « بئس ما اشتروا به أنفسهم » [البقرة : ٩٠] ، فأما القائلون بأنها فى موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال : الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الأخفش والزجاجى والفارسي فى أحد قوليه والزحشرى وكثير من المتأخرين . والثانى : أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أى شىء . والثالث : أنها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة محذوفة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائى . وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال : الأول : أنها اسم معرفة تام أى غير مفتقر إلى صلة والفعل صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشىء شىء فعلت . وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله فى التسهيل عن سيويه

تهامة بكسر الفوقية وهى ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفى النسبة إليها الكسر مع تشديد الياء والفتح مع تخفيفها كيما كما بينا ذلك فى باب التمييز . (قوله من متفت) قال سم : قد يقال هو بهذا المعنى ليس مما نحن فيه بل هو مبين للفاعل اهـ وتعقبه البعض فقال : هذا يقتضى المبانيّة فى كل ما أفاد معنى زائدا كما لا يخفى ولا يخفى ما فيه اهـ وهو فاسد لأنه لا يأتى فيما أفاد معنى زائدا بتابعه فاعرفه . (قوله كنفنا) أى ستر . (قوله وما مُمَيِّزٌ إلخ) أورد عليه بناء على القولين الأخيرين من أقوال كون ما تميزا أن ما مساوية للضمير فى الإبهام فكيف تكون مميزة له . وأجيب بأن المراد منها شىء له عظمة أو حقارة أو نحوهما بحسب المقام فتكون أحص منه مع أن التمييز قد يكون للتأكيد والفاعل على أنها ميمز للضمير المستتر فى نعم وبئس وسكت عن من وهى مثل ما إلا أنها لا تكون معرفة تامة بل هى إما موصولة أو نكرة تامة أو موصوفة كقوله :

★ ونعم من هو فى سر وإعلان ★

وتقدم الكلام على ذلك فى الموصول . (قوله فى نحو نعم ما يقول الفاضل) أى من كل تركيب وقع فيه بعد نعم أو بئس ما فجملة فعلية . (قوله أنها تمييز) فيه أنه مشترك بين الأقوال الثلاثة فكان الظاهر أن يقول والثالث كالثنائى إلا أن المخصوص ما أخرى اهـ . (قوله لما الموصولة المحذوفة) أظهر فى محل الإضمار للإيضاح . (قوله والفعل صفة لمخصوص محذوف) أورد عليه وعلى ثانى أقوال كون ما تميزا لزوم حذف الموصوف بالجملة مع أنه ليس بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى وسيأتى أنه ضرورة . (قوله والتقدير نعم الشىء شىء فعلت) بوصف المخصوص بجملة فعلت تخصص عن الفاعل

(١) زوجة أحد الصحابة - رضى الله عنهما - كناية عن أن زوجها لا سترافه لى عبادة ربه لا يعطيها حقها كزوجة لهر صام نهارا قائم ليلا وقيل هى زوجة عبد الله بن عمرو .

والكسائي . والثاني : أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي .
والثالث : أنها موصولة والفعل صلتها وهي فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ، ونقله
في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي . والرابع : أنها مصدرية ولا حذف والتقدير نعم
فعلك وإن كان لا يحسن في الكلام نعم فعلك حتى يقال نعم الفعل فعلك كما تقول أظن
أن تقوم ولا تقول أظن قيامك . والخامس : أنها نكرة موصوفة في موضع رفع والمخصوص
محذوف وأما القائلون بأنها المخصوص فقالوا إنها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة
هي التمييز والأصل نعم ما ما صنعت والتقدير نعم شيئا الذي صنعت هذا قول الفراء وأما
القائلون بأنها كافة فقالوا إنها كفت نعم كما كفت قلّ وطال فتصير تدخل على الجملة
الفعلية .

(تنبيهات):* الأول : في ما إذا وليها اسم نحو : ﴿ فنعمما هي ﴾ [البقرة :
٢٧١] ، ثلاثة أقوال : أحدها : أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز والفاعل مضمّر
والمرفوع بعدها هو المخصوص . وثانيها : أنها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر مذهب
سيبويه . ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء . وثالثها : أن ما مركبة

المراد به الجنس فقد وجد شرط كون المخصوص أخص من الفاعل لا أعم ولا مساويا كما في الجمع^(١) لكنه لا يأتي
على القول بأن أل للعهد الخارجي لمساواة المخصوص للفاعل على هذا القول ولكن لا ضرر حيث أن اشتراط
ما ذكر إنما هو على القول بأن أل للجنس فيما يظهر فتأمل . (قوله أنها مصدرية) فيه أن الفاعل على هذا مجموع
ما فعلت لا ما فقط مع أن الكلام في أقوال القائلين بأن الفاعل ما ، ولك دفعه بأن معنى قول الشارح سابقا وأما
القائلون بأنها الفاعل أي ما فقط أو مع ما بعدها واقتصر البعض على إيراد الاعتراض مدعيا أن الفاعل على هذا
القول هو المصدر المنسبك وفيه ما علم من تقريرنا . (قوله ولا حذف) فيكون هذا المؤول سد مسد الفاعل
والمخصوص . (قوله وإن كان لا يحسن إلخ) أي لعدم وجود شرط فاعل نعم . (قوله فقالوا إنها موصولة) أي
والفعل صلتها .

(قوله وأما القائلون بأنها كافة) بهذا صارت الأقوال تفصيلا في ما المتلوة بجملة فعلية عشرة . (قوله كفت
نعم) لأن نعم وبئس لعدم تصرفهما أشباه الحرف فجاز أن يكفا بما كما يكف الحرف بما نحو ربما . (قوله في ما
إذا وليها إلخ) قد يقال هذا مندرج في كلام المصنف بأن يراد بنحو « نعم ما يقول الفاضل » كل تركيب وقعت
فيه ما بعد نعم متلوة بشيء اسما كان أو جملة فعلية فإن لم يلها اسم ولا غيره نحو دقته دقا نعم فقل ما معرفة
تامة فاعل وقيل نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر وعليهما فالمخصوص محذوف ويمكن دخول هذا أيضا في كلام
المصنف بأن يراد بنحو المثال كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم مطلقا . (قوله وهي الفاعل) أي والاسم المرفوع
بعدها هو المخصوص وسكت عنه لعلمه مما قبله والتقدير في الآية فنعم الشيء هي أي الصدقات أي إبدائها لأن
الكلام فيه فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانفصل وارتفع . (قوله وابن السراج والفارسي) نقل في
التسهيل عنهما أنها موصولة والتقدير فنعم التي هي مفعولة لكم أي الفعلة التي فعلتموها من إبداء الصدقات ،

(١) مع الموامع شرح جمع الجوامع .

مع الفعل ولا موضع لها من الإعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم وأجازه الفراء . الثاني : الظاهر أنه إنما أراد الأول من الثلاثة والأول من الخمسة لاقتصاره عليهما في شرح الكافية^(١) . الثالث : ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذي بدأ به وهو أن ما مميز وكذا عبارته في الكافية . وذهب في التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل ونقله عن سيبويه والكسائي (وَيُذَكَّرُ الْمَخْصُوصُ) بالمدح أو الذم (بَعْدُ) أى بعد فاعل نعم وبئس نحو : نعم الرجل أبو بكر وبئس الرجل أبو لهب ، وفي إعرابه حيثئذ ثلاثة أوجه : أن يكون (مُبْتَدَأً) والجملة قبله خبر (أَوْ) يكون (خَبَرٌ أَسْمٍ) مبتدأ محذوف (لَيْسَ يَنْبُدُّ أُبْدَأً) أو مبتدأ خبره محذوف وجوبا والأول هو الصحيح ومذهب سيبويه . قال ابن الباذش^(٢) : لا يميز سيبويه أن يكون المختص بالمدح أو الذم إلا مبتدأ وأجاز الثاني جماعة منهم السيرافي وأبو علي والصيمري . وذكر في شرح التسهيل أن سيبويه أجازه وأجاز الثالث

فلهما قولان في المسألة ومن هذا يعلم أن الأقوال أربعة لا ثلاثة . (قوله أن ما مركبة مع الفعل) أى كتركيب حب مع ذا على القول به كما سيأتى . (قوله والمرفوع بعدها هو الفاعل) سكت عن المخصوص فيحتمل أنه محذوف أو أغنى عنه الفاعل على قياس ما سبق . (قوله من الثلاثة) أى أقوال التمييز وقوله من الخمسة أى أقوال الفاعلية . (قوله وذهب في التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل) هذا عين الأول من الخمسة فلو قال إلى أول الخمسة لكان أخصر وقوله ونقله عن سيبويه والكسائي مكرر مع قوله سابقاً ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي . (قوله ويذكر المخصوص) هو المخصوص بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس وسمى مخصوصاً لأنه ذكر جنسه ثم خص شخصه . يس .

(قوله بعد) أى وجوباً على ظاهر عبارته هنا وفي الكافية وغالباً على ما ذكره في التسهيل وجرى عليه في التوضيح وهو المتجه الذى ينبغي أن تحمل عليه عبارته هنا وفي الكافية عملاً بما قرره من حمل الظاهر على الصريح . (قوله حيثئذ) أى حين إذ ذكر بعد . (قوله والجملة قبله خبر) والرباط عموم الفاعل أو إعادة المبتدأ بمعناه كما مر . (قوله أو خبر اسم إلخ) والتقدير الممدوح زيد . وقوله أو مبتدأ إلخ والتقدير زيد الممدوح . (قوله والأول هو الصحيح) أى لسلامته من التقدير . ومما أورد على قول الإبدال وقول البعض لسلامته من مخالفة الأصل يرد عليه أن تقديم الخبر على المبتدأ خلاف الأصل أيضاً . قال الدماميني : ورجح ابن الحاجب في شرح المفصل . الوجه الثاني بأنه ليس فيه مما هو خلاف الأصل إلا حذف المبتدأ وهو كثير شائع . وأما الوجه الأول فإن فيه تقديم الخبر الذى هو جملة على المبتدأ وخلو الخبر المذكور من عائد إلى المبتدأ ووقوع الظاهر موقع المضمر وبأن الإبهام والتفسير على الوجه الثانى تحقيقى وعلى الأول تقديرى اهـ . (قوله قال ابن الباذش) هذا تأييد لقوله ومذهب سيبويه فقوله إلا مبتدأ أى خبره الجملة قبله بقرينة أن الكلام فى القول الأول وأن قول ابن الباذش تأييد لكون القول الأول مذهب سيبويه فقوله البعض أو محذوف الخبر وجوباً غير ملائم للسياق . (قوله وهو

(١) راجع شرح الكافية لابن الحاجب وشواهد في خزنة الأدب .

(٢) سبق التعريف به .

قوم منهم ابن عصفور . قال في شرح التسهيل : وهو غير صحيح لأن هذا الحذف لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه إلا ومحل مشغول بشيء يسد مسده . وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بدل من الفاعل ورد بأنه لازم وليس البدل بلازم ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم (وَأَنْ يُقَدِّمَ مُشْعِرَ بِهِ) أى بالمخصوص (كَفَى) عن ذكره (كَالْعِلْمِ نَعَمْ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى) فالعلم مبتدأ قولاً واحداً والجملة بعده خبره ، ويجوز دخول الناسخ عليه نحو : ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعَمْ الْعَبْدُ﴾ [ص : ٤٤] . وقوله : [٧٨٤]

غير صحيح) من هذا يمتنع أن يجعل قوله مبتدأ شاملاً له لكونه غير صحيح عنده ولذلك زاده الشارح بعد ولم يجعله من مصدوق كلام المصنف . (قوله بشيء يسد مسده) أى كحال وجواب قسم وغير ذلك مما تقدم في باب المبتدأ وهنا لم يشتغل المحل بشيء يسد مسد الخبر . (قوله بدل من الفاعل) قال البعض : أى بدل اشتغال لأنه خاص والرجل عام كما في الجمع اهـ وهو إنما يظهر على جعل الـ جنسية لا عهدية وإلا كان بدل كل من كل .

(قوله وليس البدل بلازم) قال يس : قد يقال لا مانع من كونه لازماً لكونه مقصوداً وكونه تابعاً لا يقدح في اللزوم كتاب مجرور رب . (قوله ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم) أى قد لا يصلح فلا ينافى أنه قد يصلح نحو نعم الرجل غلام الأمير . قال يس : وأقره شيخنا والبعض يمكن أن يقال قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع . قال في الارتشاف : قد يجوز في الاسم إذا وقع بدلاً مالا يجوز فيه إذا ولى العامل فإنهم حملوا إنك أنت قائم على البدل وإن كان لا يجوز إن أنت اهـ والتعبير بقـد يفيد الجواب . (قوله وأن يقدم مشعر به) أى لفظ مشعر بمعنى المخصوص أى دال عليه سواء صلح لأن يكون المخصوص نفسه لو أخر كما في مثال المتن أو لا نحو : ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾ [ص : ٤٤] ، هذا هو المناسب لصنيع الشارح . وقوله كفى أى عن ذكر المخصوص ولم يكن مخصوصاً وإن صلح لكونه مخصوصاً لو أخر هذا ظاهر عبارته الذى جراه الشارح وسيأتى فيه وجه آخر . (قوله فالعلم مبتدأ قولاً واحداً) المقصود نفى الخلاف المتقدم الذى في المخصوص المؤخر بعنوان كونه مخصوصاً مؤخراً فلا ينافى جواز نصبه على المفعولية المحذوف أى الزم العلم ورفع خبر المحذوف جوازاً أى الممدوح العلم أو مبتدأ خبره محذوف جوازاً أى العلم ممدوح ففهم أن ما أسلفناه من كون مثال المصنف من تقديم ما يصلح لأن يكون مخصوصاً لو أخر ليس على جميع الأوجه في العلم وكلام البعض في هذه القولة والتى قبلها لا يخلو عن شيء كما يعلم من تقريرنا وكان الأحسن تأخير قوله والجملة بعده خبره عن قوله قولاً واحداً ليرجع إليهما .

[٧٨٤] قاله أبو دهب الجنى من أبيات من الكامل . والدى بفتح النون الكرم والسخاء . والشاهد في جواز دخول إن على المخصوص بالمدح وتقديمه . وقال ابن مالك : يجوز إدخال النواسخ على المخصوص ، فإذا دخل يجوز تقديمه وتأخيرها إلا إن فإنها يجب تقديمها كقوله إن ابن عبد الله إلى آخره .

وقوله :

[٧٨٥] إذا أَرَسَلُوْنِي عِنْدَ تَعْدِيْرِ حَاجَةٍ أُمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نِعَمَ الْمُمَارِسِ
(تنبيهان) : الأول : توهم عبارته هنا وفي الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص
وأن المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به وهو خلاف ما صرح به في التسهيل . الثاني :
حق المخصوص أمران : أن يكون مختصا أو أن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفا بالمدح
بعد نعم وبالذم بعد بئس ، فإن باينه أول نحو : ﴿ بئس مثل القوم الذين كذبوا ﴾
[الجمعة : ٥] ، أي مثل الذين كذبوا هـ (وَأَجْعَلْ كَيْفَ شِئْنٍ) معنى وحكما (سَاءَ) تقول

(قوله عند تعدير حاجة) بعين مهملة فذال معجمة كما بخط الشارح أي تعذرها أمارس فيها أي
أتحيل في قضائها . (قوله توهم عبارته) أي حيث قال ويذكر المخصوص بعد ثم قال وأن يقدم مشعر
به كفى ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لأن يكون مخصصا إذا أخر وإنما قال توهم لاحتمال أن المراد
بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالبا وبقوله وأن يقدم مشعر به كفى وأن يقدم لفظ مشعر بمعنى
المخصوص كفى عن ذكر المخصوص مؤخرا مع كون المقدم مخصصا إن صلح لأن يكون مخصصا
إذا أخر وغير مخصص إن لم يصلح وقد جرى على هذا التفصيل صاحب التوضيح وظاهر عبارته
هنا وفي الكافية أن المقدم مشعر بالمخصوص لا نفسه مطلقا كما مر وظاهر التسهيل أن المتقدم نفس
المخصوص مطلقا . قاله شيخنا . (قوله وهو خلاف ما صرح به في التسهيل) أي من أن المخصوص
قد يذكر قبل نعم وبئس . (قوله أن يكون مختصا) أي بأن يقع معرفة أو نكرة موصوفة أو مضافة
لأن شرطه أن يكون أحص من الفاعل كما مر مع ما فيه فتنبه . (قوله للإخبار به عن الفاعل) ومفسر
الفاعل كالفاعل فيتناول ما ذكر من الضابط نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو . سم .

(قوله موصوفا) حال من قوله الفاعل وذلك كقولك في نعم الرجل زيد الرجل المدحوح زيد
وفي بئس الولد العاق أباه الولد المذموم العاق أباه وقول البعض حال من فاعل يصلح سهو كما يدل
عليه بقية كلامه . واعلم أنه إذا كان المخصوص مؤنثا جاز تذكير الفعل وتأنيثه وإن كان الفاعل مذكرا
تقول نعم الثواب الجنة ونعمت والتذكير أجود كذا في التسهيل وشرحه للدماميني . (قوله فإن باينه)
أي في المعنى أول أي بتقدير مضاف في الثاني كما يؤخذ من الشرح . (قوله معنى وحكما) أي في
أصل المعنى وهو الذم فلا يرد أنها تفيد مع ذلك معنى التعجب وفي الأحكام الثابتة لبئس قيل المناسب
حذف المعنى لأن مماثلتها لها في المعنى لا تحتاج إلى الجعل . ورد بأن المراد بالمعنى إنشاء الذم العام
وهو بالجعل لا معناها الأصلي قبل الجعل . (قوله وساءت مرتفقا) أي مكانا أي نار مرتفق ليوجد

[٧٨٥] قاله يزيد بن الطثيرة من الطويل . أي عند تعذر الحاجة وتعسرها . والشاهد في كنت نعم الممارس حيث دخل كان الذي
من نواسخ المبتدأ على المخصوص بالمدح وقدم على نعم . وقال ابن مالك : إذا دخل الناسخ على المخصوص يجوز تقديمه على نعم ثم
أنشد البيت المذكور . والضمير في كنت هو المخصوص بالمدح .

ساء الرجل أبو جهل ، وساء حطب النار أبو لهب ، وفي التنزيل : ﴿ وساءت مرتفقاً ﴾ [الكهف : ٢٩] ، و﴿ ساء ما يحكمون ﴾ [الأنعام : ١٣٦] ، (وَأَجْعَلْ فَعَلًا) بضم العين (مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَيْفَ) وبس (مُسَجَّلًا) أى مطلقا . يقال أسجلت الشيء إذا أمكنت من الانتفاع به ، مطلقا أى يكون له مالهما من عدم التصرف وإفادة المدح أو الذم واقتضاء فاعل كفاعلهما فيكون ظاهرا مصاحبا لأل ، أو مضافا إلى مصاحبها أو ضميرا مفسرا بتميز ، وسواء فى ذلك ما هو على فعل أصالة نحو ظرف الرجل زيد وخبث غلام القوم عمرو ، وما حول إليه نحو ضرب رجلا زيد وفهم رجلا خالد .

(تنبيهات):* الأول : من هذا النوع ساء فإن أصله سوا بالفتح فحول إلى فعل بالضم فصار قاصرا ، ثم ضمن معنى بس فصار جامدا قاصرا محكما له بما ذكرنا ، وإنما

شرط التميز من كونه عين المميز . (قوله واجعل فعلا) يدخل فيه كما قاله سم حب مع غير ذا فيثبت له جميع ما ثبت لنعم من الأحكام ومنه الجمع بين الظاهر والتميز على القول بجوازه وهو الصحيح والإسناد إلى الضمير وغيره . (قوله من ذى ثلاثة) أى حالة كون فعل كائنا من فعل ذى ثلاثة أحرف وليس المراد محولا من ذى ثلاثة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن عبارة المصنف ظاهرة في المحول عن فعل بالفتح أو الكسر . (قوله كنعم) أى كباب نعم فيدخل بس فهو من حذف المضاف أو من باب الاكتفاء . سم . (قوله مسجلا) إما صفة مفعول مطلق لاجعل أى جعل مطلقا أى فى جميع الأحكام وعلى هذا حل الشارح وهو أقرب وإما حال من فعل أى حالة كونه مطلقا عن التقيد بضم العين أصالة . وما فى كلام البعض مما يخلف ذلك غير ظاهر . (قوله من عدم التصرف إلخ) ومن إجراء الخلاف فى الجمع بين التميز والفاعل الظاهر وأن ما فى نحو : ﴿ ساء ما يحكمون ﴾ [الأنعام : ١٣٦] والنحل : ٥٩ والعنكبوت : ٤ والجاثية : ٢١ ، ميز أو فاعل وجواز كون المخصوص مبتدأ أو خبرا وأنه يكفى عن ذكره تقدم ما يشعر به . زكريا .

(قوله وإفادة المدح أو الذم) أى إفادة إنشائهما كما مر وما يفيد فعل غير ساء من مدح أو ذم ليس عاما كما ستعرفه فقول البعض وإفادة المدح أو الذم أى العام فاسد وقد صرح بعد ذلك بما قلناه فتنبه . وقوله واقتضاه فاعل أى ومخصوص . (قوله أو مضافا إلى مصاحبها) أى ولو بواسطة فدخل المضاف إلى المضاف إلى مصاحبها . (قوله ما هو على فعل أصالة) قد يقال إن التحويل جار فيما ذكر تقديره كما قالوه فى نحو : فلك وهجان فتكون حركته غير حركته الأصلية اهـ دنوشرى . وقد يدفع بأن الأصل عدم التقدير . (قوله وما حول إليه) ثم إن كان معتل العين بقى قلبها ألفا نحو : قال الرجل زيد وباع الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو وقلبت الياء واو نحو غزو ورمو وقيل يقر على حاله فيقال غزا ورمى . مع . (قوله ثم ضمن) أى بعد تحويله وصيرورته قاصرا معنى بس أى إنشاء الذم العام فكان الأولى أن يقول فصار جامدا ويحذف قولها قاصرا فرارا من التكرار ودفعه بأن إعادة قاصر الدفع

أفرده بالذكر لحفاء التحويل فيه . الثاني : إنما يصاغ فعل من الثلاثي لقصد المدح أو الذم بشرط أن يكون صالحاً للتعجب منه مضمناً معناه نص على ذلك ابن عصفور وحكاة عن الأنخفش . الثالث : يجوز في فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن أل وإضماره على وفق ما قبله نحو :

[٧٨٦] حَبَّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ

وفهم زيد ، والزيدون كرموا رجالاً نظراً لما فيه من معنى التعجب . الرابع : مثل في شرح الكافية وشرح التسهيل وتبعه ولده في شرحه بعلم الرجل . وذكر ابن عصفور

توهم تعديه بعد التضمن ردّ بأن هذا لا يتوهم مع التحويل إلى فعل بالضم لأنها لازمة للزوم . (قوله بما ذكرنا) أى من كونه كبش في أحكامه . (قوله لحفاء التحويل فيه) أى بسبب الإعلال وأورد عليه أنه يقتضى ذكر نحو زان وشان لوجود العلة المذكورة فالأولى أن يقال إنما أفرده لأنه للذم العام فهو أشبه ببش بخلاف نحو جهل فإن الذم فيه خاص ولكثرة استعماله بخلاف غيره . قاله الدماميني . (قوله صالحاً للتعجب) بأن يستوفى شروطه المارة^(١) .

(قوله يجوز في فاعل فعل إلخ) يؤخذ من هذا أن قوله سابقاً واقتضاء فاعل كفاعلهما إلخ ليس على سبيل الوجوب بل الأولوية . ثم رأيت شيخنا السيد كتب على قوله واقتضاء فاعل كفاعلهما ما نصه : هذا لا ينافى ما بعد لأن ما بعد على الصحيح وهذا على غيره مجازة لظاهر النظم اهـ ويؤخذ أيضاً كما قاله سم من تعبيره بالجواز كغيره جواز إضممار فاعل فعل المذكور مفرداً مذكراً دائماً كفاعل نعم نحو كرم رجلاً زيداً أو رجلين الزيدان أو رجالاً الزيدون وكلامه في غير ساء وإن كانت على وزن فعل لأنها ملازمة لأحكام بش لا تفارقها كما استظهره الدماميني قال : وهذا إن تحقق كان وجهها آخر لإفراد ساء بالذكر . (قوله حب بالزور إلخ) أصل حب حبيب نقلت حركة الباء إلى الحاء بعد سلب حركتها وأدغم . والزور بالفتح الزائر يستوى فيه المفرد وغيره . وصفحة كل شيء جانبه . واللام بكسر اللام جمع لمة بكسرها أيضاً الشعر المجاوز شحمة الأذن فإذا بلغ المنكب سمي جمّة بضم الجيم وإذا لم يبلغ شحمة الأذن سمي وفرة . (قوله نظراً لما فيه من معنى التعجب) راجع لكل من الثلاثة قبله فجاز الجر بالباء حملاً على أحسن يزيد ، وجاز الاستغناء عن أل حملاً على ما أحسن زيداً وجاز إضمماره على وفق ما قبله حملاً على قولك الزيدان ما أكرمهما والزيدون ما أكرمهم .

[٧٨٦] قاله الطرماح ونماه :

* مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ *

من المديد . والشاهد في حب بالزور حيث زيدت فيه الباء وأدغم فيه إحدى الباءين في الأخرى ، إذ أصله حب الزور بفتح الزاي بمعنى الزائر . يقال رجل زور وقوم زور . وصفحة كل شيء جانبه . واللام بالكسر جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهو الشعر يجاوز شحمة الأذن ، فإذا بلغت المنكبين فهي جمّة .

(١) أن يكون ثلاثياً تاماً مثبتاً مبنياً للفاعل ليس الوصف منه على الفعل الذي مؤنثه فعلاء قابلاً للتفاوت .

أن العرب شذت في ثلاثة ألفاظ فلم تحولها إلى فعل بل استعملتها استعمال نعم وبش من غير تحويل وهي علم وجهل وسمع انتهى (وَمِثْلُ نَعَمْ) في المعنى حب من (حَبًّا) وتزيد عليها بأنها تشعر بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس . قال في شرح التسهيل . والصحيح أن حب فعل يقصد به المحبة والمدح ، وجعل فاعله ذا ليدل على الحضور في القلب ، وقد أشار إلى ذلك بقوله (أَلْفَاعِلُ ذَا) أى فاعل حب هو لفظ ذا على المختار . وظاهر مذهب سيبويه قال ابن خروف بعد أن مثل بحبذا زيد حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ وخبره حبذا هذا قول سيبويه وأخطأ عليه من زعم غير ذلك .

(تنبيهه)*: في قوله الفاعل ذا تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ، ولهم فيه مذهبان : قيل غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل ، وقيل غلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبر وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ونسبه إلى سيبويه . وأجاز بعضهم كون حبذا

(قوله وذكر ابن عصفور إلخ) في كلام السيوطي أن الذى شذ في هذه الثلاثة بعض العرب لا جميعهم وأن منهم من يحولها وحينئذ يكون التثنية بعلم الرجل صحيحا فاعرفه . (قوله في المعنى) أى إنشاء المدح العام أى وفي الفعلية على الأصح والمضى والنقل إلى الإنشاء والجمود وتفارقها في أنها لا يجوز في لفظها إلا هيئة واحدة وفي جواز دخول لا عليها ودخول يا عليها من غير شذوذ بخلاف نعم وإن احتيج إلى التأويل في المحلين هـ يس . (قوله حب من حبذا) أشار به إلى أن في عبارة المصنف مسامحة لأن المماثل لنعم حب فقط لا حبذا وإنما ارتكبتها اتكالا على وضوح الحال بقوله الفاعل ذا وأما قول البعض تبعا لشيخنا إنما ارتكبتها إشارة إلى أن مماثلتها نعم إذا اتصلت بهذا فبرده أنها تماثل نعم في نحو حب رجلا زيد مما قصد به إنشاء المدح والتعجب وإن لم تتصل ذا بحب كما مر فتدبر . (قوله وقريب من النفس) مفاده استفادة القرب من حب لاستلزام الحب له وهذا لا ينافي استفادته من ذا أيضا حتى يعارض ما سينقله عن شرح التسهيل . (قوله على الحضور) أى حضور معناه لكونه محبوبا . (قوله الفاعل ذا) هو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فإذا وقع بعده اسم فهو مخصوص لا تابع لاسم الإشارة . سم . (قوله وزيد مبتدأ) أى لأنه المخصوص كما علمت والرباط ذا أو العموم إن أريد به الجنس . سم . (قوله هذا) أى ما ذكر من أن حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ خبره مبتدأ .

(قوله وأخطأ عليه) عداه بعلی لتضمنه معنى كذب هكذا قال البعض وفيه من إساءة الأدب مع ابن عصفور ما لا يخفى فالذى ينبغى أنه ضمنه معنى جار مثلا وقوله من زعم هو ابن عصفور كما سيأتى في الشرح . (قوله فصار الجميع فعلا) ضعف بأنه يلزم عليه تغليب أضعف الجزئين وبأن تركيب فعل من فعل واسم لا نظير له . (قوله فصار الجميع اسما) أى بمنزلة قولك المحبوب ا هـ دماينى . وضعف بأن حبذا لو كان اسما لوجب تكرار لا إن أهملت لا نحو لا حبذا زيد ولا عمرو وعمل لا في معرفة إن أعملت عمل إن أو ليس وبقي وجه آخر وهو كون حب فعلا والاسم الظاهر فاعله وذا ملغاة . (قوله وأجاز بعضهم) أى بعض القائلين بأن حبذا اسم .

خبرا مقدما (وإن تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لَا حَبْدًا) زيد فهي بمعنى بشس . ومنه قوله :
 [٧٨٧] أَلَا حَبْدًا أَهْلُ الْمَلَا غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَيِّ فَلَا حَبْدًا هِيََا
 (وَأَوَّلُ ذَا الْمَخْصُوصِ) أى اجعل المخصوص^(١) بالمدح أو الذم تابعا لذا لا يتقدم
 بحال . قال فى شرح التسهيل : أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص
 فى هذا الباب . قال ابن بابشاذ : وسبب ذلك توهم كون المراد من زيد فى حبذا زيد
 حب هذا قال فى شرح التسهيل : وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله
 بل المنع من إجراء حبذا مجرى المثل ، ويجب فى ذا أن يكون بلفظ الإفراد والتذكير (أَيَّا
 كَانَ) المخصوص أى أى شئ كان مذكرا أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا (لَا * تَعْدِلْ
 بِذَا) عن الإفراد والتذكير (فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا) والأمثال لا تغير ، فتقول حبذا زيد وحبذا

(قوله فقل لا حبذا) أورد عليه أن حبذا على الصحيح فعل جامد ولا إنما تدخل على فعل متصرف وأجيب
 بأن الجمود نشأ بعد دخول لا فهي لم تدخل إلا على فعل متصرف وبأن النفي صار غير مقصود بل المقصود
 بلا حبذا إثبات الذم وبالثانى يجاب عن الاعتراض على الأول بأن لا إذا دخلت على فعل متصرف غير دعائى
 وجب تكرارها ويجاب أيضا عنه بأنه لما نقل إلى الإنشاء أشبه الفعل الدعائى .

(قوله وأول ذا المخصوص) ذا مفعول ثان مقدم والمخصوص مفعول أول مؤخر أى اجعل المخصوص
 واليا ذا وما فى إعراب الشيخ خالد من عكس ذلك غير ظاهر . (قوله لا يتقدم بحال) أى لا على ذا ولا
 على حب . (قوله وسبب ذلك) أى امتناع التقديم . (قوله توهم كون المراد إلخ) أى فيكون فى حب ضمير
 هو الفاعل عائد على زيد وذا مفعول فيكون مدلول اسم الإشارة غير زيد مع أنه ليس بمراد . (قوله وتوهم
 هذا بعيد) وأيضا هو موجود مع التأخير أيضا وإن كان أقوى مع التقديم قيل وإنما كان هذا التوهم بعيدا
 لاشتراك التركيب فى غير هذا المعنى وفيه أن التركيب المشتهر حبذا زيد لا زيد حبذا . (قوله أيا كان) أيا
 اسم شرط نصب بشرطه وهو كان على حد ﴿ أيا ما تدعوا ﴾ [الإسراء : ١١٠] ، وجملة لا تعدل بذا
 جواب الشرط على حذف فاء الجزاء وقوله فهو إلخ تعليل للنهى عن العدول ، وعلل مع أن التعليل ليس من
 وظائف المتون إشارة إلى رد توجيه ابن كيسان الآتى فى الشرح أو هو جواب الشرط وجملة لا تعدل بذا
 معترضة والباء فى بذا إما على بابها وعليه جرى الشارح حيث قال عن الإفراد والتذكير أو بمعنى عن أى لا
 تعدل عن لفظ ذا إلى غيره وضمير فهو يرجع إلى ذا بتقدير مضاف أى تركيبه أى التركيب المشتمل عليه .
 (قوله يضاهي المثالا) أى فى كثرة الاستعمال . وقوله والأمثال لا تغير أى فكذا ما شابهها . (قوله لأنه إشارة
 إلخ) وقال الفارسي لأن المراد منه الجنس . مع .

[٧٨٧] قالته كنزة أم شملة بن برد فى مية صاحبة ذى الرمة من قصيدة من الطويل . وألا للتنبيه . وحبذا فعل المدح . وأهل الملا
 كلام إضافي مخصوص بالمدح مبتدأ ، والجملة مقدما خبره . وغير نصب على الاستثناء . ومى ترخيم مية^(١) . والشاهد فى فلا حبذا
 هيا حيث صار حبذا ههنا للدم بدخول حرف لا عليها . وهيا كناية عن مية . والألف فيه للإشباع للقافية .

(١) علة من يميز الترخيم ل غير المنادى .

الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات ، ولا يجوز حب ذان الزيدان ولا حب هؤلاء الزيدون ولا حب ذى هند ولا حب تان الهندان ولا حب أولاء الهندات . قال ابن كيسان : إنما لم يختلف ذا لأنه إشارة أبدًا إلى مذكر محذوف والتقدير في حبذا هند حبذا حُسن هند وكذا باقى الأمثلة . ورد بأنه دعوى بلا بينة .

(تنبيهات): الأول : إنما يحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول من جعل ذا فاعلا ، وأما على القول بالتركيب فلا . الثاني : لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد حبذا وأجاز في التسهيل أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره وأن يكون خبر مبتدأ واجب الحذف وإنما لم يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين في مخصص نعم هذا على القول بأن ذا فاعل وأما على القول بالتركيب فقد تقدم إعرابه . الثالث : يحذف المخصص في هذا الباب للعلم به كما في باب نعم كقوله :

[٧٨٨] أَلَا حَبْدًا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَرُبَّمَا مَنَحْتُ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ

أى ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا الحياء ، وسأذكر ما يفارق فيه مخصص حبذا مخصص نعم آخر اهـ . (وَمَا سِوَى ذَا أَرْفَعُ بِحَبِّ أَوْ فَجُرْ * بِالْبَاءِ) نحو حب زيد رجلاً

(قوله إلى مذكر محذوف) أى مضاف إلى المخصص . (قوله ورد) أى هذا التوجيه بأنه دعوى بلا بينة أى دليل لعدم ظهور هذا المقدر فى شيء من كلام العرب فالصحيح ما مر من أنه إنما لم يختلف لشبهه بالأمثال . (قوله وأما على القول بالتركيب فلا) أى لأن المجموع فعل أو اسم مبتدأ وذا ليس إشارة إلى شيء حتى يعتبر فيه المطابقة . نعم يرد أن المطابقة واجبة بين المبتدأ والخبر وهما حبذا والزيدان مثلاً ولم توجد فيحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما على القول بتركيب حبذا وجعل المجموع اسماً بأنه مراعاة لمعنى كل من الزيدين مثلاً فتأمل . (قوله خبر مبتدأ واجب الحذف) أى أو مبتدأ محذوف الخبر وجوباً على قياس ما تقدم . وذهب بعض إلى أنه بدل وبعض آخر إلى أنه عطف بيان ، ويردهما أنه يلزم عليهما وجوب ذكر التابع ، ويرد البديل أنه لا يحمل محل الأول ، ويرد البيان وروده نكرة اهـ دمايينى ، وفى رد البديل ما تقدم . (قوله لولا الحياء) جواب لولا محذوف أى لولا الحياء يمنعنى لذكرتهن . وقوله منحت أى أعطيت الهوى أى هواى ما ليس بالمتقارب أى القريب أى ما لا طمع فيه .

(قوله أو فجر بالباء) أى على قلة بخلاف فاعل نعم فإن جره بالباء ممتنع وفاعل فعل فإن جره بالباء كثير والفاء زائدة لا عاطفة حتى يستشكل بدخول عاطف على عاطف . (قوله نحو حب زيد

[٧٨٨] قاله المزار بن همام الطائى من أبيات من الطويل والشاهد فيه حذف المخصص بالمدح لأن تقديره ألا حبذا حالى معك . وقيل تقديره ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا أن أستحيى أن أذكرهن . والحياء مبتدأ خبره محذوف أى يمنعنى . ومنحت أعطيت بناء التكلم ما ليس بالقريب . ويروى من ليس بالمتقارب : أى ربما أحييت من لا ينصفنى ولا مطمع فيه .

وحب به رجلا (وَدُونْ ذَا الْضِمَامِ الْحَا) من حب بالنقل من حركة العين (كُثْر) وينشد بالوجهين قوله :

[٧٨٩] * وَحَبُّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ *

أما مع ذا فيجب فتح الحاء .

(تنبيهان) : الأول : قال في شرح الكافية وهذا التحويل مطرد في كل فعل مقصود به المدح . وقال في التسهيل : وكذا في كل فعل حلقى الفاء مرادا به مدح أو

رجلا) قال البعض تبعا لسم : هذا صريح في أن فاعل حب يكون علما وليس كذلك بل يجب أن يكون اسم جنس محلى بأل أو مضافا إلى المحلى بها أو ضميرا مفسرا بتميز أو لفظ ما أو من كما صرح به الشاطبي كفاعل نعم اهـ وما نقله عن تصريح الشاطبي وإن تبادر من عموم قول المصنف : واجعل فعلا :

* من ذى ثلاثة كنعم مسجلا *

مخالف لقول الشارح سابقا يجوز في فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن أل وإضماره على وفق ما قبله ثم مثل للاستغناء عن أل بنحو فهم زيد ثم قال نظرا لما فيه من معنى التعجب اهـ فتمثيل الشارح بنحو حب زيد رجلا موافق لما أسلفه سابقا . (قوله ودون ذا) حال من محذوف للعلم به أى انضمام الحاء من حب حالة كونها دون ذا كثر . وقوله بالنقل أى بسببه متعلق بانضمام . وقوله من حركة العين المناسب حذف حركة وهذا صريح في أن أصل حب حب بضم العين أى صار حبيا وبه صرح غيره أيضا . (قوله وحب بها إلخ) صدره :

* فقلت اقلوها عنكم بمزاجها *

الضمير للخمر ومزاجها الماء وقتلها به إضعاف حديثها ولهذا عداه بمن . ومقتولة أى ممزوجة منصوب على الحال أو التمييز . (قوله فيجب فتح الحاء) أى إن جعلنا كالكلمة الواحدة كما في التوضيح . قال المصريح : فإن جعلنا باقتين على أصلهما جاز الوجهان . (قوله وهذا التحويل) أى نقل حركة العين إلى الفاء . (قوله في كل فعل مقصود به المدح) ظاهره سواء كان حلقى الفاء كحسن أولا كضرب وبه صرح في الارتشاف وإن نظر إلى كلامه في التسهيل قيد بحلقى الفاء .

[٧٨٩] صدره :

* فقلت اقلوها عنكم بمزاجها *

قاله الأخطل من قصيدة من الطويل . الفاء للعطف . واقلوها أى الخمر من قولهم قتلت الشراب إذا مزجته بالماء . والشاهد في وحب بها فإنه بضم الحاء للمدح . وجاء فاعلها بالباء الزائدة فإن بها في موضع الرفع بحب . ومقتولة - ممزوجة - نصب على التمييز .

تعجب . الثاني : قوله كثر لا يدل على أنه أكثر من الفتح . قال الشارح : وأكثر ما تجيء حب مع غير ذا مضمومة الحاء ، وقد لا تضم حاؤها كقوله :
 * فَحَبِّدَا رَبُّنَا وَحَبِّ دِينِنَا * [٧٩٠]

ا هـ .

(خاتمة)*: يفارق مخصص حبذا مخصص نعم من أوجه : الأول أن مخصص حبذا لا يتقدم بخلاف مخصص نعم وقد سبق بيانه . الثاني أنه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصص نعم . الثالث أن إعرابه خبر مبتدأ محذوف أسهل منه في باب نعم لأن ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه وهي لا تدخل عليه هنا قاله في شرح التسهيل . الرابع أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده نحو : حبذا رجلا زيد ، وحبذا زيد رجلا . قال في شرح التسهيل : وكلاهما سهل يسير واستعماله كثير إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر وذلك بخلاف المخصص بنعم فإن تأخير التمييز عنه نادر كما سبق . والله أعلم .

(قوله مدح أو تعجب) لا معنى لتخصيص المصنف المدح بالذكر لمساواة الذم له في الحكم . ثم الصواب أن لو اكتفى بقوله تعجب عن ذكر المدح والذم لأنه نص فيما مضى على أن فعل الجارى مجرى نعم وبئس مضمن معنى التعجب وإنما ترك المصنف النص على جواز التسكين من غير نقل لأن هذا الحكم ثابت لفعل بضم العين مطلقا تضمن تعجبا أو لم يتضمنه بل فعلا كان أو اسما . دمايني . (قوله لا يدل على أنه أكثر من الفتح) قال سم : قد يقال بل يدل لأن المراد أكثر بالنسبة إلى الفتح فيفيد أنه أكثر منه . (قوله فحبذا ربنا وحب دينا) من كلامه ﷺ حين نزل في الخندق . والشاهد في حب دينا . (قوله وقد سبق بيانه) أى بكون المصنف صرح بتقديمه في التسهيل وإن كانت عبارته هنا وفي الكافية توهم منع تقديم مخصص نعم . (قوله أنه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصص نعم) فإنها تعمل فيه نحو : نعم رجلا كان زيد . (قوله نشأ من دخول نواسخ الابتداء) أى لأنها لا تدخل إلا على المبتدأ . (قوله يجوز ذكر التمييز إلخ) مثل التمييز الحال كما في التسهيل نحو : حبذا مبذولا المال وحبذا المال مبذولا إذا قصد الحال دون التمييز . (قوله إلا أن تقديم التمييز أولى) أى لأكثرية فقوله وأكثر عطف علة على معلوم ولعدم الفصل بين التمييز ومميزه ومن هنا يعلم أن المراد بإيلاء المخصص لذا إيقاعه بعده وإن لم يتصل به فالمقصود نفى تقدمه على حبذا لا نفى الفصل بينه وبين ذا . والفرق بين هذا وباب نعم أن الضمير أحوج للتمييز من الإشارة فجعل تاليا للضمير . ذكره سم . وقوله نادر أى شاذ .

[٧٩٠] قبله :

بِسْمِ اللَّهِ وَبِهِ يَدِينَا وَلَوْ عَبْدُنَا غَيْرُهُ شَقِينَا فَحَبِّدَا ... الخ
 قاله عبد الله بن ربيعة الأنصاري الصحابي رضي الله عنه . أى ابتدئ باسم الله . وقوله وبه يدينا بكسر الدال . أى ابتدأنا ، تأكيداً للأولى . والشاهد في وحب دينا حيث جاء حب للمدح مفتوحة الحاء مع غير ذا . والتقدير حبت عبادته . وذكر ضميرها لتأولها بالدين . وكان الأصل ضم حائه ، وفتحت هنا وهي لغة . وربا وديننا منصوبان على التمييز .

[أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ]

هو اسم لدخول علامات الأسماء عليه . وهو ممتنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل ، ولا ينصرف عن صيغة أفعل إلا أن الهمزة حذفت في الأكثر من خير وشر لكثرة الاستعمال . وقد يعامل معاملتهما في ذلك أحب كقوله :

[٧٩١] * وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مِئَعًا *

وقد يستعمل خير وشر على الأصل كقراءة بعضهم : ﴿ من الكذاب الأشر ﴾ [القمر : ٢٦] ، ونحو :

[أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ]

قيل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيرا وشرأ لأنهما ليسا على زنة أفعل وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو أجهل وأبخل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل . ويدفع الأول بأن قوله أفعل أى لفظا أو تقديرا وخير وشر من الثانى ويدفع الثانى بأن المراد بالفضل الزيادة مطلقا فى كمال أو نقص . (قوله للزوم الوصفية ووزن الفعل) اعترضه البعض بأنه كان أولى حذف لزوم لأن المقتضى لمنع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولا دخل للزوم فى اقتضاء منع الصرف ، ولك دفعه بأن إضافة لزوم إلى الوصفية من إضافة الصفة إلى الموصوف أى للوصفية اللازمة أى الأصلية لأن الوصفية العارضة لا تمنع الصرف كما يأتى فى قول المصنف :

* وَالْفَيْنِ عَارِضُ الْوَصْفِيهِ *

إلخ فاعرفه . (قوله ولا ينصرف) أى لفظا وتقديرا وقوله إلا أن الهمزة إلخ أى فخير وشر انصرفا عن صيغة أفعل لفظا لا تقديرا . فقول البعض أى لفظا أو تقديرا فيه ما فيه .

(قوله حذفت فى الأكثر من خير وشر) أى فى التفضيل أما فى التعجب فالغالب ما أخيره وما أشره ونذر ما أخيره وما شره . دماينى . (قوله لكثرة الاستعمال) أى فهما شاذان قياسا لا استعمالا وفيهما شذوذ من جهة أخرى وهى كونهما لا فعل لهما . (قوله فى ذلك) أى فى حذف الهمزة لا فى كثرة الاستعمال كما يؤخذ من تعبيره بقدر . (قوله من الكذاب الأشر) بفتح

[٧٩١] صدره :

* وَزَادَ كَلَّفًا بِالْحَبِّ مَا مَنَعَتْ *

والبيت من البسيط ، وهو للأحوص فى ديوانه ص ١٥٣ ، والأغاني ٣٠١/٤ ، وتذكرة النحاة ص ٤٨ ، ٦٠٤ ، والحماسة الشجرية ٥٢١/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٧٠ ، والعقد الفريد ٣٠٦/٣ ، وهو لمجنون ليل فى ديوانه ص ١٥٨ ، وبلا نسبة فى الدرر ٢٦٦/٦ ، وعيون الأخبار ٥/٢ ، ولسان العرب ٢٩٢/١ (حب) ، ونوادير ألى زيد ص ٢٧ ، ومع المراجع ١٦٦/٢ .

* بِلَالٌ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ *

[٧٩٢]

(صُغِ مِنْ) كل (مَصْوَغٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ) اسما موازنا (أَفْعَلٌ لِلتَّفْضِيلِ) قياسا مطردا نحو : هو أَضْرَبُ وَأَعْلَمُ وَأَفْضَلُ كما يقال ما أَضْرِبُهُ وَأَعْلَمُهُ وَأَفْضَلُهُ (وَأَبٌ) هنا (أَلَلْدُ أَبِي) هناك لكونه لم يستكمل الشروط المذكورة ثمة وشذ بناؤه من وصف لا فعل له كهو أَقْمَنُ به أى أَحَقُّ ، وَأَلْصُ مِنْ شِظَاظٍ . هكذا قال الناظم وابن السراج . لكن حكى ابن القطاع^(١) لَصَصَ بِالْفَتْحِ إِذَا اسْتَرَّ . ومنه اللَّصُّ بِثَلَاثِ اللَّامِ^(٢) . وحكى غيره لَصَصَهُ إِذَا أَخَذَهُ بِخَفِيَةٍ . ومما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أَخْصَرُ مِنْ غَيْرِهِ ، وفي أفعال المذاهب الثلاثة . وسمع هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف وهذا المكان أَقْفَرُ مِنْ غَيْرِهِ ومن فعل المفعول

الشين وتشديد الراء . (قوله ونحو بلال خير الناس وابن الأخير) شطر بيت من الرجز بدليل قول الفارضى نحو قول الشاعر بلال إنَّه وبِلالٍ يَمْنَعُ الصَّرْفَ لِلضَّرُورَةِ^(٣) . (قوله من كل مصوغ منه) أخذ الكلية من مقام البيان لا من النكرة لأنها في سياق الإثبات لا تدل على العموم ومنه نائب فاعل مصوغ . (قوله نحو هو أَضْرَبُ) عدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق في المصوغ منه بين مفتوح العين ومكسورها ومضمومها . (قوله لكونه إنَّه) علة لأب أو أبى وقوله ثمة أنسب بالثاني خلافا للبعض .

(قوله وَأَلْصُ مِنْ شِظَاظٍ) بكسر الشين المعجمة وظاءين معجمتين اسم رجل من ضبة كان لصا . زكريا . (قوله ومما زاد) أى وشذ بناؤه مما زاد . (قوله كهذا الكلام أَخْصَرُ مِنْ غَيْرِهِ) أى لصوغه من اختصر . وفيه شذوذ من جهة أخرى وهى صوغه من المبني للمجهول . (قوله وفى أفعال) أى وفى بناء أفعال التفضيل من أفعال المذاهب الثلاثة المتقدمة فى التعجب : الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجواز إن كانت الهمزة لغير النقل والمنع إن كانت للنقل . (قوله وسمع إنَّه) المثالان الأولان شاذان على القول بالمنع مطلقا وعلى القول بالتفضيل قياسيان على القول بالجواز مطلقا والمثال الثالث شاذ على القول بالمنع مطلقا قياسى على غيره . والقفر : مكان لا نبات فيه ولا ماء .

(قوله كهو أَزْهَى مِنْ دِيكَ) حكى ابن دريد بناء فعله للفاعل ولا شذوذ عليه ا هـ تصریح إلا أن يقال المتبادر صوغ أَزْهَى مِنْ الْمَبْنِىِّ للمفعول لكثرة وندور المبني للفاعل كما تقدم نظير ذلك فى التعجب عن التصريح . قال زكريا : وخص الديك بالذكر لأنه ينظر إلى حسن ألوانه ويعجب بنفسه^(٤) . (قوله وَأَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ) إنما كان مصوغا من المبني للمفعول لأن المراد أنها أكثر مشغولية لأنها أكثر شغلا لغيرها وإن كان يصاغ من المبني للفاعل إذا ناسب المقام ومن مجيء فعله مبني للفاعل ﴿ شَغَلْتَنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ [الفتح : ١١] ،

[٧٩٢] الرجز بلا نسبة فى الدرر ٢٦٥/٦ ؛ وشرح التصريح ١٠١/٢ ؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٧٠ ؛ وجمع الموامع

١٦٦/٢ .

(١) سبق التعريف به .

(٢) أى بالفتح والضم والكسر .

(٣) أى للضرورة الشعرية وإلا لو نَوَّه لانكسر الوزن .

(٤) أيضا الصاوي .

كهو أزهى من ديك ، وأشغل من ذات النحيين ، وأعنى بحاجتك . وفيه ما تقدم عن التسهيل في فعل التعجب (وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلَ * لِمَانِعٍ) من أشد وما جرى مجراه (بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ) عند مانع صوغه من الفعل ، لكن أشد ونحوه في التعجب فعل

فما ذكره ابن الناطم من أن شغل مما لزم البناء للمفعول غير مسلم . والنحيين تثنية نحى بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن . وذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فأتى خوات بن جبير الأنصاري قبل إسلامه فساومها فحلت نحيا فقال لها أمسكيه حتى أنظر إلى غيره ثم حل الآخر وقال لها أمسكيه فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم وشهد بدرا رضى الله تعالى عنه .

(قوله وأعنى بحاجتك) سمع فيه عني كرضى بالبناء للفاعل ولا شذوذ عليه إلا أن يقال ما مر . (قوله وفيه ما تقدم عن التسهيل) أى من أنه قد بينى فعلا التعجب من فعل المفعول إن أمن اللبس وعليه فيبنى منه أفعل التفضيل إن أمن اللبس . (قوله وما به إلخ) يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الإثبات فإن أشد يأتي هناك ولا يأتي هنا لأن المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح والظاهر أنه لا استثناء عند من يجوز تعريف التمييز من الكوفيين على أنه كما قال سم : يتأتى التوصل بنحو أشد إلى التفضيل من المبنى للمفعول الذى لا لبس فيه بالمبنى للفاعل لصحة الإتيان بالمصدر الصريح حينئذ على أنه مصدر المبنى للمفعول وإن كان بصورة مصدر المبنى للفاعل ومن فاقد الإثبات إذا أضيف العدم أو الانتفاء إلى المصدر الصريح كما مر في التعجب . واعلم أن في قول المصنف وما به إلخ تقديم نائب الفاعل على الفعل وهو جائز في الضرورة كتقديم الفاعل بل أولى كما أسلفناه في باب الفاعل بل لا يبعد عندى جواز تقديم نائب الفاعل اختيارا إذا كان ظرفا أو مجرورا لعدم علة منع التقديم وهى التباس الجملة الفعلية بالاسمية كما قدمناه في باب نائب الفاعل ومثل ذلك يقال في نحو قوله في باب التصغير :

* وما به لمتهى الجمع وصل *

إلخ فكن على بصيرة . (قوله به إلى التفضيل صِلَ) قال الدمامي : ههنا بحث وهو أن أفعل التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل عليه في أصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه فيلزم في كل صورة توصل فيها بأشد أن تكون الشدة موجودة في الطرفين وزائدة في طرف المفضل وهذا قيد يتخلف باعتبار القصد فإنك قد تقصد اشتراك زيد وعمرو في الاستخراج مثلا لا في شدته وأن استخراج زيد شديد بالنسبة إلى استخراج عمرو لا أشد فكيف يتأتى التوصل في مثل ذلك بأشد مع دلالة على خلاف المقصود هـ . (قوله لكن أشد إلخ) دفع بالاستدراك توهم تساوى المنصوبين بعد أشد هنا وفي التعجب وإن لم توهمه عبارة المصنف . (قوله وينصب هنا إلخ) أخذه من قول المصنف في باب التمييز :

* والفاعل المعنى انصب بأفعلا *

وهنا اسم وينصب هنا مصدر الفعل المتوصل إليه تمييزا فتقول زيد أشد استخراجا من عمرو ، وأقوى بياضا ، وأفجع موتا (وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبْدَا * تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمَنْ إِنَّ جُرْدًا) من أل والإضافة جارة للمفضول . وقد اجتمعا في ﴿أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا﴾ [الكهف : ٢٤] ، أى منك . أما المضاف والمقرون بأل فيمتنع وصلهما بمن .

(تنبيهات):* الأول : اختلف في معنى من هذه ، فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لا ابتداء الغاية وإليه ذهب سيويوه ، لكن أشار إلى أنها تفيد مع ذلك معنى التبعية فقال في هو أفضل من زيد : فضله على بعض ولم يعم . وذهب في شرح التسهيل إلى أنها بمعنى المجاوزة وكأن القائل زيد أفضل من عمرو قال ، جاوز زيد عمرا في الفضل :

إلخ وبهذا يندفع ما يقال الإحالة على باب التعجب توهم جواز نصب المصدر هنا وجره بالباء وأن نصبه على المفعول به وكلاهما غير صحيح . قاله الشاطبي . (قوله وأفجع موتا) فيه أن هذا المثال ليس مما نحن فيه لأن المقصود الإخبار بالزيادة في الفجعة لا في الموت فهو على الأصل . (قوله صله أبدا) أى إن أبقى على أصله من إفادة الزيادة على معين فإن عرى عنها لم يجب وصله بمن لا لفظا ولا تقديرا كما ستعرفه . (قوله تقديرا) أى بأن تحذف مع مجرورها للعلم به فلو لم يعلم لم يجر الحذف وقد يذكر مع العلم نحو : ﴿قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة﴾ [الجمعة : ١١] ، قاله الدماميني .

(قوله فيمتنع وصلهما بمن) أى التى الكلام فيها وهى الجارة للمفضول ووجه الامتناع أن الوصل في الجرد إنما وجب ليعلم المفضول ، وهو مع الإضافة مذكور صريحا ومع أل في حكم المذكور لأن أل إشارة إلى معين تقدم ذكره لفظا أو حكما وتعيينه يشعر بالمفضول ، فعلى هذا لا تكون أل في أفعل التفضيل إلا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضول . أفاده شارح الجامع . (قوله اختلف في معنى من هذه) أى على ثلاثة أقوال : قول المبرد ، وقول سيويوه ، وقول المصنف في شرح التسهيل . (قوله لا ابتداء الغاية) أى المسافة في ارتفاع نحو خير منه أو انحطاط نحو شر منه . (قوله وإليه ذهب سيويوه) الضمير يرجع إلى أنها لا ابتداء الغاية لا بقيد كونه فقط كما يقول المبرد بدليل ما بعد . (قوله معنى التبعية) يؤخذ من قول سيويوه في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم أن المراد بالتبعية كون مجرورها بعضا لا التبعية المتقدم في حروف الجر ، وحيث لا ينهض الوجه الأول من وجهى إبطال التبعية الآتين . (قوله إلى أنها بمعنى المجاوزة) أى مجاوزة الفاضل المفضول بمعنى زيادته عليه في الوصف والمراد أنها تفيد ذلك مع بقية التركيب فسقط الاعتراض بأنها لو كانت للمجاوزة لصح أن تقع موقعها عن على أن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه إذا لم يمنع مانع وهنا منع مانع وهو الاستعمال لأن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلا مِنْ وهذا الجواب الثانى ذكره المصريح والشمى وهو أولى لأن الترام كون المقيد للمجاوزة جملة التركيب مع كونه قابلا للمنع يؤدي إلى عدم حسن

قال ولو كان الابتداء مقصودا لجاز أن يقع بعدها إلى أن قال : ويبتل كونها للتبعيض أمران : أحدهما عدم صلاحية بعض موضعها والآخر كون المجرور بها عاما نحو : الله أعظم من كل عظيم ، والظاهر كما قاله المرادى^(*) ما ذهب إليه الميرد ، وما ورد به الناظم ليس بلازم لأن الانتهاء قد يترك الإخبار به لكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الإخبار به ويكون ذلك أبلغ في التفضيل إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء . الثاني أكثر ما تحذف من ومجرورها إذا كان أفعل خبرا كآية ، ويقال إذا كان حالا كقوله :

★ دَنُوتٌ أَجْمَلٌ مِّنَ الْبِدْرِ ، وَأَوْ صِفَةٌ كَقَوْلِهِ : [٧٩٣]

أي دنوت أجمل من البدر ، أو صفة كقوله : [٧٩٤] تَرُوحِي أَجْدَرَ أَنَّ ثَقِيلِي غَدًا بَجَنِّي بَارِدٍ ظَلِيلِ
أي تروحي وأنى مكانا أجدر من غيره بأن ثقيل فيه . الثالث : قوله صله يقتضى

تقابل الأقوال الثلاثة فالأولى أن المقيد لها من وبقية التركيب قرينة على إرادة المجاوزة من من فتدبر . (قوله كون المجرور بها عاما) أى أنه قد يكون عاما . (قوله من كل عظيم) أوضح منه في العموم : من كل شيء . (قوله والظاهر ما ذهب إليه الميرد) أى من كونها لابتداء الغاية فقط ووجه ظهوره أن من لا تحمل على غير الابتداء إلا إذا منع منه مانع لأنه أشهر معانيها وهنا لا مانع منه فلا حاجة إلى إخراجها عنه . (قوله ليس بلازم) أى في جميع مواقع استعمال من الابتدائية . (قوله لأن الانتهاء قد يترك إلخ) منه يعلم أن المراد بكون المجرور هو المفضل عليه أنه الذى قصد بيان التفضيل عليه وإلا فالمفضل عليه في الواقع قد يكون أكثر من ذلك . وكذا يقال في معنى كون المضاف إليه هو المفضل عليه . أفاده سم . (قوله ويكون ذلك) أى ترك الإخبار بالانتهاء سواء كان تركه لعدم علمه أو لعدم قصد الإخبار به فقول البعض إن قوله ويكون ذلك إلخ راجع للثاني فقط كما هو الظاهر غير ظاهر . (قوله كآية) هى قوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ [الكهف : ٣٤] ، وحمل التمثيل من الآية قوله تعالى : ﴿ وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ [٧٩٣] تمامه :

★ قَطْلٌ فُرَادَى فِى هَوَاكَ مُضَلَّلًا *

هو من الطويل والخطاب للمؤنث . والشاهد في أجمل فإنه أفعل تفضيل حذف منه من لكونه حالا . والتقدير دنوت أجمل من البدر والحال أنا قد خلناك أى ظنناك كاليد . والكاف كاليد مفعولان لخلناك . ومضلا خبر ظل . [٧٩٤] قاله أحيحة بن الجلاح من أبيات مرجزة . وتروحي خطاب للفصيل في قوله : تأبرى يا خيرة الفصيل ، من تروح النبت إذا طال . وقد قالت جماعة من الشراح حتى الأفاضل الذين تصدوا للشرح مثل الكشاف ونحوه إن الخطاب للناقة معناه اصبرى على السير وقت الرواح ولقد وهما وهما قاحشا . والذى حملهم على ذلك عدم وقوفهم على السوابق واللواحق وغرهم لفظ التروح وظنوا أنه لا يستعمل إلا بمعنى الرواح وقت العشى . والشاهد في أجدر فإنه أفعل التفضيل استعماله بغير ذكر من لكونه صفة لمخلوف تقديره طولى يا فصيل بفتح الفاء وكسر السين المهملة وهى صغار النخل وخذى مكانا أجدر من غيره . قوله أن ثقيل أى بأن ثقيل فيه حذف كلمة في فصار ثقيله ثم حذف الماء فصار ثقيل من القيولة وهو النوم في الظهيرة ولكن كنى به عن نموها وزهونها بكونها في جنبي بارد ظليل أى مكان بارد ذى ظل ويموز أن يكون الأصل بارد وظليل فحذف حرف العطف للضرورة^(١) ويكون المراد من البارد للماء ومن الظليل المكان الذى فيه الظل .

(١) أى للضرورة الشعرية .

(*) سبق التعريف به .

أنه لا يفصل بين أفعال وبين من ، وليس على إطلاقه بل يجوز الفصل بينهما بمعمول أفعال وقد فصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله :

[٧٩٥] وَلَفُوكِ أَطِيبُ لَوْ بَدَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةٍ عَلَى خُمْرِ

ولا يجوز بغير ذلك . الرابع إذا بنى أفعال التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينها وبين من الداخلة على المفضول مقدمة أو مؤخرة نحو : زيد أقرب من عمرو من كل خير ، وأقرب من كل خير من عمرو . الخامس قد تقدم أن المضاف والمقرون بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة . فأما قوله :

[٧٩٦] نَحْنُ بَغْرُسُ الْوَدَىٰ أَعْلَمْنَا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ

نقرأ ﴿ . [الكهف : ٣٤] . (قوله أى تروحي وأنى مكانا إلخ) هذا التقدير إنما يناسب ما قاله بعضهم من أن الخطاب للناقة وتروحي بمعنى سري في الرواح أى العشى ولا يناسب ما قاله آخر وصوبه العيني من أن الخطاب لصغار النخيل . وتروحي من تروح النبت إذا طال . وأجدر على تقدير وخذى مكانا أجدر . وقوله بأن تقلى فيه أى تمكثى فيه وقت الظهيرة . وعلى أن الخطاب لصغار النخيل تكون القيولة كناية عن نموها وزهرتها كما في العيني ، بجنبى بارد ظليل أى في مكان بارد ذى ظل .

(قوله وليس على إطلاقه) أى بل في مفهومه تفصيل فلا يعترض . (قوله بمعمول أفعال) كقوله تعالى : ﴿ النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ﴾ . (قوله بلو وما اتصل بها) مثل ذلك الفصل بالنداء ومن صرح بجوازه الدماميني والسيوطي . (قوله لو بدلت لنا) لو للتمنى أو شرطية حذف جوابها أى لأحسنت إلينامثلا . والموهبة نفرة يستنقع فيها الماء ليبرد . وقوله على خمر صفة ماء أى حاصل على خمر . (قوله ولا يجوز بغير ذلك) يرد عليه النداء لما عرفت . (قوله وأقرب من كل خير من عمرو) لا يقال هذا من صور الفصل بمعمول أفعال ففى كلامه تكرار لأننا نقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث تقديم من المعدية على من الجارة للمفضول فلا تكرار . (قوله بمن المذكورة) أى الداخلة على المفضل عليه أما غيرها فلا يمتنع الجمع بينها وبين أل أو الإضافة كقوله :

فَهُمُ الْأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ وَهُمْ الْأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ دَمٍّ

وكقولك زيد أقرب الناس منى . (قوله الودى) يفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الياء جمع ودية وهى النخلة الصغيرة . والجياد جمع جواد وهو الذكر أو الأنثى من الخيل .

[٧٩٥] هو من الكامل . الواو للعطف إن تقدمه شيء واللام للتأكيد وفرك مبتدأ وأطيب خيره وفيه الشاهد حيث فصل بينه وبين من التى هى صلته بكلمة لو والأصل علم الفصل . وموهبة بفتح الميم وسكون الواو وفتح الماء والياء الموحدة وهى نفرة يستنقع فيها الماء ، والجمع مواهب . ويرى على شاهد موضع على خمر .

[٧٩٦] قاله سعد القرقر وهو أصح مما قاله ابن عصفور أنه قيس بن الخطيم الأنصارى . من المنسرح ونحن مبتدأ وأعلمنا خيره . وفيه الشاهد حيث جمع فيه بين الإضافة ومن . وأجيب بأن تقديره أعلم منا والمضاف إليه فى نية المطروح . والودى بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء جمع ودية وهى النخلة الصغيرة . والجياد جمع جواد وهو الذكر والأنثى من الخيل . والسدف بفتح السين المهملة والدال وفى آخره فاء الصبح وإقباله .

وقوله :

* وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى *

[٧٩٧]

فمؤولان . (وإن لم تكوّر يَضَفْ) أفعل التفضيل (أو بجوذا) من أل والإضافة (ألزم تذكيرا وأن يؤحدا) فتقول زيد أفضل رجل وأفضل من عمرو ، وهند أفضل امرأة وأفضل والسد ففتح السين والبدال المهملتين والفاء الصبح . (قوله ولست) بناء الخطاب كما قاله العيني وحصى تميز أى عددا وتما البيت :

* وإنما العزّة للكائس *

أى للفائق فى الكثرة من كثره بالتخفيف إذا غلبه فى الكثرة فقول البعض تبعا للعيني أى الكثير فيه مساهلة . (قوله فمؤولان) مما أول به الأول إلغاء المضاف إليه أو جعل منا متعلقا بمحذوف بدل من أعلمنا أى أعلم منا . ومنع ابن جنى الإضافة وجعل نا مرفوعا مؤكدا للضمير فى أعلم نائبا عن نحن . ومما أول به الثانى جعل أل زائدة أو جعل منهم متعلقا بمحذوف . (قوله ألزم تذكيرا وأن يؤحدا) لأن المجرد أشبه بأفعل فى التعجب وهو لا يتصل به علامة تثنية ولا جمع ولا تأنيث والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد فى التنكير . (قوله زيد أفضل رجل) أصله زيد أفضل من كل رجل فحذف من كل اختصارا وأضيف أفعل إلى رجل ، وجاز كونه مفردا مع كون أفعل بعض ما يضاف إليه فالأصل أن يكون جمعا لفهم المعنى وعدم التباس المراد . ووجب تنكيره لأن القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون إلا نكرة فإن جئت بأل رجعت إلى الجمع وإن جمعت أدخلت أل فإن عطفت على المضاف إلى النكرة مضافا إلى ضميرها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهذه أكرم امرأة وأعقله بتذكير الضمير وإفراده فى المفرد وضده والمذكر وضده على التوهم كأنك قلت من أول الكلام ، فإن أضفت أفعل إلى معرفة ثنيت وجمعت وأنت وهو القياس . وأجاز سيبويه الإفراد تمسكا بقوله :

وَمَيْةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيْدًا وَسَالِفَةُ وَأَحْسَنُهُ قَدْالًا

أى أحسن من ذكر نقله شيخنا عن يسّ وأقره هو والبعض . وظاهره وجوب تذكير الضمير وإفراده فى نحو : هذه أكرم امرأة وأعقله ، وهذان أكرم رجلين وأعقله ، وهكذا والوجه عندى جواز

[٧٩٧] تمامه :

* وَالْمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِسِ *

قاله الأعشى ميمون من الرجز الثاء للخطاب والباء زائدة . والشاهد فى الأكثر منهم حيث جمع فيه بين الألف واللام وكلمة من وذلك ممتنع . لا يقال زيد الأفضل من عمرو . وأجيب بأن من لبيان الجنس أى من بينهم أو التقدير بالأكثر بأكثر منهم والمحذوف بدل من المذكور ، أو أل زائدة ، أو من بمعنى فى أى فيهم . وحصى تميز أى عددا . والكائس بمعنى الكثير .

من دعد ، والزيدان أفضل رجلين وأفضل من بكر ، والزيدون أفضل رجال وأفضل من خالد ، والهندان أفضل امرأتين وأفضل من دعد ، والهندات أفضل نسوة وأفضل من دعد . ولا يجوز المطابقة . ومن ثم قيل في آخر إنه معدول عن آخر . وفي قول ابن هاني :
 * كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا * [٧٩٨]

إنه لحن .

(تنبيه) : يجب في هذا النوع مطابقة المضاف إليه الموصوف كما رأيت .
 وأما ﴿ ولا تكونوا أول كافر به ﴾ [البقرة : ٤١] ، فتقديره أول فريق كافر به (وَيَلُؤُ

المطابقة إن لم تكن واجبة أو أولى فتأمل . (قوله ومن ثم) أى من أجل لزوم الجرد التذكير والإفراد قيل في آخر جمع أخرى مؤنث آخر إنه معدول عن آخر الذى هو المستحق لأن يستعمل لأنه على وزن أفعال التفضيل وبمعناه في الأصل لأن معناه الأصلي أشد تأخرا وإن صار بمعنى مغاير .

(قوله وفي قول ابن هاني) هو أبو نواس الحسن بن هاني . (قوله من فقاقيعها) هي النفاخات التي تملأ الماء أو الخمرة . قال يسي : والمحفوظ في البيت من فواقعها بالواو . (قوله إنه لحن) أى حيث أنث صغرى وكبرى والواجب التذكير وسيأتى تصحيحه في كلام الشارح . (قوله يجب في هذا النوع) قال البعض : أورد عليه قوله تعالى : ﴿ ثم رددناه أسفل سافلين ﴾ [التين : ٥] هـ . أقول : في البيضاوى وحاشيته للشيخ زاده ما ملخصه إن أسفل إما صفة أمكنة محذوفة أى إلى أمكنة أسفل سافلين وهي النار أو أزمنة محذوفة أى إلى أزمنة أسفل سافلين وهي أرذل العمر أو حال أى رددناه أى صرفناه عن أحسن الصور حال كونه أسفل سافلين وهم أصحاب النار وعلى الوجه الثانى يكون الاستثناء بعد منقطعا وعلى الأول والأخير متصلا والمستثنى منه الضمير المنصوب في قوله : ﴿ ثم رددناه ﴾ لأنه في معنى الجمع لرجوعه إلى الإنسان المراد منه الجنس هـ أى والجمع بالياء والنون على الأولين لتغليب العاقل . إذا علمت ذلك علمت أن الإيراد مدفوع وأن الاقتصار عليه قصور وتقصير على أن المنقول عن الشاطبي أنه ذكر أن محل وجوب مطابقة المضاف إليه للموصوف إذا كان المضاف إليه جامدا أما إذا كان مشتقا كما في الآية فلا . والله أعلم . ويجب أيضا كونه من جنسه فلا يقال زيد أفضل امرأة لأن أفعال بعض ما يضاف إليه . (قوله الموصوف) أراد به هنا ما يشمل الموصوف معنى فقط كالمبتدأ فهو أعم من الموصوف في قوله بعد من مبتدأ أو موصوف .

(قوله فتقديره أول فريق كافر به) أى وفريق جمع في المعنى فحصلت المطابقة باعتبار المعنى وأفرد كافر

[٧٩٨] تمامه :

* حَصْبَاءُ ذُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الدُّهَبِ *

قاله أبو علي الحسن بن هاني المعروف بأبي نواس الحكمي من البسيط . والفقايع بفتح الفاء والقاف وبعد الألف قاف مكسورة وفي آخره عين مهملة وهي النفاخات التي ترفع فوق الماء . والحصباء الحصى . الشاهد في صغرى وكبرى فإنه قد قيل إنه لحن لأن اسم التفضيل إذا كان مجردا من أل والإضافة يجب أن يكون مفردا مذكرا دائما فتأنيته لحن واعتذر عنه بأن أفعال العارى إذا تجرد عن معنى التفضيل جاز جمعه فإذا جاز جمعه جاز تأنيته .

أَلْ طَبَّقَ) من مبتدأ أو موصوف نحو زيد الأفضل ، وهند الفضلى ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، والهندان الفضليان ، والهندات الفضليات أو الفضَّل . وكذلك مررت بزيد الأفضل وبهند الفضلى إلى آخره . ولا يؤتى معه بمن كما سبق (وَمَا لِمَعْرِفَةِ * أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ) منقولين (عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ) هما المطابقة وعدمها (هَذَا إِذَا نَوَيْتَ) بأفعل (مَعْنَى مِنْ) أى التفضيل على ما أضيف إليه وحده . فتقول على المطابقة : الزيدان أفضلا القوم ، والزيدون أفضلو القوم وأفاضل القوم ، وهند فضلى النساء ، والهندان فضليا النساء ، والهندات فضل النساء وفضليات النساء . ومنه : ﴿ وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ﴾ [الأنعام : ٢٣] ، وعلى عدم المطابقة الزيدان أفضل القوم ، والزيدون

باعتبار أفراد فريق في اللفظ . (قوله طبق) أى مطابق لأن اقترانه بأل أضعف شبهه بأفعل في التعجب . (قوله والزيدون الأفضلون) أى أو الأفاضل ولو زاده كما فعل في نظيره لكان أحسن . (قوله ذو وجهين) فالمطابقة لمشايبته المحلى بأل في الخلو عن لفظ من وعدم المطابقة لمشايبته المجرد لنية معنى من . (قوله هذا إذا نويت إلخ) ظاهر صنيعة أن قصد التفضيل على المضاف إليه وحده تارة وعلى كل ما سواه تارة أخرى وعدم قصد التفضيل رأسا تارة أخرى يختص بالمضاف إلى معرفة والذي سينقله الشارح في التنبيه الآتى عن المصنف في شرح التسهيل صريح في أن المجرد بدون من قد يعرى عن معنى التفضيل رأسا وأن فيه حيثئذ وجهين لزوم الأفراد والتذكير وهو المشهور والمطابقة ولا يبعد أن يقاس على ذلك ما إذا عرى المضاف إلى النكرة عن معنى التفضيل أو قصد به التفضيل على المضاف إليه وغيره نحو : الأشج والناقص أعدلا بنى مروان ، ونحو : محمد ﷺ أفضل قرشى^(١) فتدبر . (قوله معنى من) أى المعنى الحاصل معها لأن التفضيل ليس نفس معناها وإنما هو مستفاد من أفعل كما علم مما قدمه الشارح . (قوله ومنه) أى من القول الجارى على المطابقة قوله تعالى : ﴿ وكذلك جعلنا ﴾ [الأنعام : ١١٢ ، ١١٣] إلخ قال البعض : فأكابر مفعول أول جعلنا مضاف إلى مجرميها وفي كل قرية المفعول الثانى اهـ ولا يخفى ما يلزم عليه من ضعف المعنى . والأولى عندى على الإضافة تفسير الجعل بالتمكين كما في البيضاوى . ويحتمل أن في كل قرية ظرف لغو متعلق بجعلنا وأكابر مفعول ثان ومجرميها مفعول أول ، أو في كل قرية الثانى ومجرميها بدل وعلى هذين الوجهين جعلنا بمعنى صيرنا ولا إضافة ولا يرد ما سيذكره الشارح من أنه يلزم عليه المطابقة في المجرد وهى ممتنعة لأن الإضافة منوية أى أكابرها . فتأمل . (قوله ومنه) أى من القول الجارى على عدم المطابقة قوله تعالى : ﴿ ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ﴾ [البقرة : ٦٩] فأحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقال أحرصى . (قوله وهذا) أى عدم المطابقة . (قوله فإن قدر) أى ابن السراج دفعا لما يقال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت في أكابر مجرميها . (قوله المطابقة في المجرد) أى وهى ممتنعة كما مر في النظم . فإن قال الإضافة منوية

(١) قوله : أفضل قرشى ، هكذا بالأصل والموافق لما يأتى قريبا في الشرح أفضل قریش .

أفضل القوم وهكذا إلى آخره . ومنه : ﴿ ولتجدنهم أحرص الناس ﴾ [البقرة : ٩٦] ، وهذا هو الغالب ، وابن السراج يوجهه فإن قدر أكبر مفعولا ثانيا ومجرميا مفعولا أول لزمه المطابقة في المجرد . وقد اجتمع الاستعمالان في قوله ﷺ : « ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني منازل يوم القيامة ؟ أحاسنكم أخلاقا » ^(١) (وإن * لم تنو) بأفعل معنى من بأن لم تنو به المفاضلة أصلا أو تنوينا لا على المضاف إليه وحده بل عليه وعلى كل ما سواه (فَهُوَ طَبِيقٌ مَا بِهِ قُرْنٌ) وجهها واحدا كقولهم : الناقص والأشج أعدلا بنى مروان ، أى عادلاهم ، ونحو : محمد ﷺ أفضل قريش ، أى أفضل الناس من بين قريش . وإضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ولذلك جازت إضافة أفعل فيهما إلى ما ليس هو بعضه ، بخلاف المنوى فيه معنى من فإنه لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه ، فلذلك يجوز : يوسف أحسن إخوته إن قصد الأحسن من بينهم ، أو قصد حسنهم ، ويمتنع إن قصد أحسن منهم .

كما مرقع فيما فر منه . (قوله وقد اجتمع الاستعمالان في قوله إلخ) أى حيث أفرد أحب وأقرب وجمع حسن وجعل الزمخشري أحسن من قسم ما قصد فيه الزيادة المطلقة فلذا جمع بخلاف أحب وأقرب فإنهما من قسم ما قصد فيه التفضيل على المضاف إليه وحده فلذا أفرد ، وقوله : أحاسنكم أخلاقا استئناف يبان . (قوله أو تنوينا) بالنصب عطفا على لم تنو وفي بعض النسخ أو تنوها بحذف الياء ولا وجه له . (قوله فهو طبق ما به قرن) من مبتدأ أو موصوف تشبيها بالحلى بأل في الخلو من لفظ من ومعناها . (قوله وجهها واحدا) لا يقال هذا ينافيه ما سينقله الشارح عن شرح التسهيل من أن المشهور في أفعل العارى عن معنى التفضيل التزام الأفراد والتذكير لما ستعرفه من أن ما في شرح التسهيل في المجرد من أل والإضافة دون من . (قوله كقولهم إلخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب . (قوله الناقص والأشج أعدلا بنى مروان) أى عادلاهم لأنه لم يشار كهما أحد من بنى مروان في العدل . والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان وإن سمي بذلك لنقصه أرزاق الجند . والأشج عمر بن عبد العزيز بن مروان سمي بذلك لشجته أصابته بضرب الدابة . (قوله من بين قريش) أى حال كونه من بينهم أى من وسطهم وخيارهم . (قوله لمجرد التخصيص) أى تخصيص الموصوف بأنه من القوم الفلاني مثلا لا لبيان المفضل عليه . سم . (قوله إلى ما) أى مضاف إليه ليس هو أى أفعل بعضه أى المضاف إليه الواقع عليه ما ولجريان الصفة على غير ما هي له أبرز الضمير . (قوله إلا بعض ما أضيف إليه) أى مشمولا لما أضيف إليه بحسب المعنى الوضعي وإن كان غير مشمول له بحسب المراد منه في المقام إذ المراد من المضاف إليه غير الموصوف مما يشاركه في المعنى الوضعي فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه . قاله سم . وفي كلام الدماميني أن الحصر الذي ذكره الشارح مذهب البصريين دون الكوفيين . (قوله فلذلك) أى لكون المنوى فيه معنى من لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه وما لم ينو فيه معنى من لعدم نية المفاضلة أصلا أو نيتها لا على المضاف إليه وحده بل على كل ما سواه لا يجب فيه ذلك . (قوله إن قصد الأحسن من بينهم أو قصد حسنهم) لأن أفعل على هذين الوجهين ليس على معنى من فلا يجب كونه بعض ما أضيف إليه وقوله . ويمتنع إن

(١) وقام الحديث : « الموطئون أكنافا الذين يألفون ويؤلفون » .

(تنبيه): * يرد أفعل التفضيل عاريا عن معنى التفضيل نحو : ﴿ ربكم أعلم

قصد أحسن منهم أى لكون المنوى فيه معنى من يجب أن يكون بعض ما أضيف إليه وأفعل هنا ليس بعض ما أضيف إليه وإلا لزم إضافة الشيء إلى نفسه في إخوته فلو قيل : يوسف أحسن الإخوة صح لتحقيق الشرط لأن يوسف أحد الإخوة .

(قوله يرد أفعل التفضيل إلخ) أعاده مع علمه مما قدمه توطئة للذكر الخلاف فيه وذكر أمثلة له غير ما تقدم وعبرة التسهيل واستعماله أى استعمال أفعل التفضيل عاريا من الإضافة والألف واللام دون من مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل نحو : ﴿ هو أعلم بكم ﴾ [النجم : ٣٢] ، أى عالم أو صفة مشبهة نحو : ﴿ وهو أهون عليه ﴾ [الروم : ٢٧] ، أى هين مطرد عند أبى العباس المبرد لكثرة الوارد منه والأصح قصره على السماع ولزومه الأفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة اهـ مع إيضاح من الدماميني ومنها يؤخذ أن محل الخلاف وجواز المطابقة وتركها هو الجرد من أل والإضافة فلا ينافى ما مر . وحيث كان المناسب للشارح ترك التمثيل بقوله فشركا إلخ لأنه مضاف وأن محل وروده كذلك إذا لم يقترن بمن فالمقترون بمن لا يصح تجريده عن معنى التفضيل أصلا لا قياسا ولا سماعا لأن من هذه هى الجارة للمفضول . قاله الدماميني ولا يرد عليه قولهم في التهكم أنت أعلم من الحمار ولا قولهم العسل أحلى من الخل لحصول المشاركة التقديرية .

وشرح في التسهيل بأن محل عدم تجرد أفعل المقرون بمن في غير التهكم وأن المفضل عليه في التهكم يرد بدون مشاركة المفضل تحقيقا وتقديرا نحو : أنت أعلم من الحمار والأوجه ما قدمناه من تقدير المشاركة في التهكم أيضا . وقال الدماميني أيضا وهنا تنبيهان : الأول قال في الكشف من وجيز كلامهم الصيف أحر من الشتاء أى الصيف أبلغ في حره من الشتاء في برده هذا نصه وعلى هذا يؤول قولهم العسل أحلى من الخل ونحوه . وتحرير هذا الموضع أن يقال لأفعل أربع حالات : إحداها وهى الحالة الأصلية أن يدل على ثلاثة أمور : أحدها اتصاف من هو له بالحدث الذى اشتق منه وبهذا الأمر كان وصفا . والثانى مشاركة مصحوبة له فى تلك الصفة . والثالث تمييز موصوفه على مصحوبه فيها وبكل من هذين الأمرين فارق غيره من الصفات . الحالة الثانية أن يخلع عنه ما امتاز به عن الصفات ويتجرد للمعنى الوصفى . الحالة الثالثة أن تبقى عليه أموره الثلاثة ولكن يخلع عنه قيد الأمر الثانى ويخلفه قيد آخر وذلك أن الأمر الثانى وهو الاشتراك كان مقيدا بتلك الصفة فصار مقيدا بالزيادة ، ألا ترى أن المعنى فى المثال أن للعسل حلاوة وأن تلك الحلاوة زائدة وأن زيادتها أكثر من زيادة حموضة الخل . الحالة الرابعة أن يخلع عنه الأمر الثانى وقيد الأمر الثالث وهو كون الزيادة على مصحوبه فتكون دلالة على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما فى يوسف أحسن إخوته اهـ وقد تمتع دعواه خلع الأمر الثانى عنه فى الحالة الرابعة .

بكم ﴿ [الإسراء : ٥٤] ، ﴿ وهو أهون عليه ﴾ [الروم : ٢٧] .
وقوله :

[٧٩٩] وَإِنْ مَدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

ثم قال : التنبيه الثاني من كلامهم المشهور زيد أعقل من أن يكذب وظاهره مشكل إذ قضيته تفضيل زيد في العقل على الكذب ولا معنى له وقد وجهه في المعنى بتوجيهين : أحدهما : أن يكون الكلام على تأويل أن والفعل بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كما قيل في قوله تعالى : ﴿ وما كان هذا القرآن أن يفترى ﴾ [يونس : ٣٧] ، أن التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان مفترى وفي قوله تعالى : ﴿ ثم يعودون لما قالوا ﴾ [المجادلة : ٣] ، أن التقدير يعودون للقول بمعنى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار^(١) كما هو الموافق لقول جمهور العلماء أن العود الموجب للكفارة هو العود إلى المرأة لا العود إلى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر لكن يضعف هذا الوجه أن التفضيل على الناقص لا فضل فيه . الثاني : أن أفعل ضمن معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله على غيره فمن هذه الجارة للمفضول بل متعلقة بأفعل لتضمنه معنى أبعد والمفضول متروك أبدا في مثل ذلك لقصد التعميم وهذا الثاني وإن أقره فيه أيضا نظر من جهة أن الفعل الذي يسبك هو وما بعده في المثال بالمصدر مسند إلى ضمير المفضل فينبغي عند السبك أن يضاف المصدر إلى هذا الضمير كما تقول في أعجبنى ما صنعت المعنى أعجبنى صنعتك وإذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيلزم مشاركة الناس له في البعد من كذب نفسه وزيادته عليهم في ذلك البعد . وهذا عن مظان التوجيه بمعزل . وقال الرضى : ليس المقصود في نحو قولهم أنا أكبر من الشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول . وأفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك أنا بعيد منه تعلقت بأفعل التفضيل بمعنى متباعد بلا تفضيل اهـ باختصار .

وحاصل كلام الرضى أن أفعل التفضيل فيما ذكر مستعمل في بعض مدلوله دون بعض ويرد^(٢) عليه أيضا أن فيه نسبة نحو قول كذا والكذب إلى المخاطب وقد يدفع هذا تنظير الدمايني في الثاني بأن نسبة ذلك إليه لتوهمه فيه لا لتلبسه به . فافهم . (قوله نحو ربكم أعلم بكم إلخ) إنما أول في هذين الموضعين بما ذكر لأنه لا مشارك لله سبحانه وتعالى في علمه ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته . اهـ دمايني . (قوله وإن مدت الأيدي إلخ) الشاهد في بأعجلهم وأعجل فإنهما بمعنى

[٧٩٩] ذكر مستوفى في شواهد ما ولا وإن المشبهات بليس . والشاهد هنا في بأعجلهم فإن وزنه أفعل ولكنه لغير التفضيل هنا إذ المعنى لم أكن بعجلهم . والأجشع الحريص على الأكل .

(١) الذين يظاهرون من نسايتهم ثم يعودون لما قالوا ... ﴿ .

(٢) (قوله ويرد) لا ورود لما قاله في الفرق بين المصدر الصريح وأن والفعل من أن الأول يفيد الحصول بالفعل دون الثاني .

وقوله :

[٨٠٠] إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا يَتَنَا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

وقوله :

[٨٠١] * فَشَرُّكُمْ مَا لِخَيْرِكُمْمَا الْفِدَاءُ *

وقاسه المبرد . وقال في التسهيل : والأصح قصره على السماع وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيدة القول بورود أفعل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه . قال : ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار ، وقالوا : لا يخلو أفعل التفضيل من التفضيل ، وتأولوا ما استدل

العجل لا في أجشع لأنه كأعور وأجهر كما يؤخذ من قول العيني : الأجشع الحريص على الأكل . لكن قول القاموس : الجشع محرقة أشد الحرص وقد جشع كفرح فهو جشع صريح في أن الوصف منه جشيع بفتح فكسر فيكون أجشع أفعل تفضيل . (قوله سمك السماء) أي رفعها فهو متعد ومصدره سمك ويستعمل لازما بمعنى ارتفع ومصدره سموك والمراد بالبيت الكعبة وسيأتي وجه آخر . والدعائم جمع دعامة بالكسر وهي الأسطوانة . (قوله فشر كما إغ) قبله :

* أتهجوه ولست له بكفاء *

قاله حسان يخاطب به من هجا النبي ﷺ . (قوله وحكى ابن الأنباري إغ) إشارة إلى قول ثالث أن أفعل التفضيل لا يجرى عن معنى التفضيل لا سماعا ولا قياسا . (قوله وتأولوا ما استدل به) أما ﴿ ربكم أعلم بكم ﴾ فلا مانع من جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجوه أي أعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم فالمشاركة في مطلق علم . وأما ﴿ وهو أهون عليه ﴾ فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس الأمر . وأما بأعجلهم وأعجل فلا مانع من جعلهما للتفضيل . وأما أعز وأطول فقال السعد : المراد بالبيت بيت المجد والشرف ، وقوله أعز وأطول أي من دعائم كل بيت وعلى هذا هما للتفضيل :

[٨٠٠] قاله الفرزدق من قصيدة من الكامل . سمك السماء أي رفعها يتعدى ولا يتعدى نحو سمك الشيء ارتفع فمصدر الأول سمك والثاني سموك . وأراد بالبيت الكعبة شرفها الله تعالى . والدعائم جمع دعامة بالكسر الأسطوانة . والشاهد في أعز وأطول حيث لم يقصد بهما تفضيل بل هما بمعنى عزيزة وطويلة .

[٨٠١] صدره :

* أتهجوه ولشت له بئد *

البيت من الوافر ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٧٦ ، وخزانة الأدب ٢٣٢/٩ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ؛ ولسان العرب ٤٢٠/٣ (ندد) ، ٣١٦/٦ (عرش) .

به . قال في شرح التسهيل : والذي سمع منه فالمشهور فيه التزام الأفراد والتذكير . وقد يجمع إذا كان ما هو له جمعا كقوله :

[٨٠٢] إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَيْمُ

قال : وإذا صح جمعه لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث فيكون قول ابن

هاني :

* كَأَنَّ صَغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا *

[٨٠٣]

صحيحا هـ (وإن تكن يتلو من) الجارة (مُسْتَفْهِمًا * فَلَهُمَا) أى لمن ومجرورها المستفهم به (كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا) على أفعال التفضيل لا على جملة الكلام كما فعل المصنف ، إذ يلزم على تمثيله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ولا قائل به (كَمِثْلٍ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ) ومن أيهم أنت أفضل ، ومن كم دراهمك أكثر ، ومن غلام أيهم أنت أفضل لأن الاستفهام

* وَأَمَّا فَشْرُكَمَ خَيْرٌ كَمَا الْفِدَاءُ *

فشّر وخير فيه ليسا أفعال تفضيل بل اسمان كالسهل والصعب لأنهما يردان كذلك . هذا ما ظهر فجعل البعض تأويل ما استدل به بجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لا نفس الأمر وإنما يصح في بعض ما استدل به لا في كله فتدبر . (قوله إذا غاب) أى عدم . وأسود العين اسم جبل ومعنى البيت أنتم لئام أبدا لأن هذا الجبل لا يغيب . (وقوله وإن تكن يتلو من إلخ) بقى ما إذا كان الاستفهام بالهمزة ويتجه أن يقال إن أريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم فتقول أمن زيد أنت أفضل فقد ذكر في علم المعاني أن المسئول عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب التقديم ليكون المسئول عنه قد وليها وإن أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول : آنت أفضل من زيد ليلها المسئول عنه وفاء بالقاعدة المذكورة . سم . (قوله لا على جملة الكلام إلخ) وإنما فعل الشارح مثلما فعله المصنف مجازة لمثال المصنف . لا يقال إذا لم يقدم على الجملة خرج الاستفهام عن الصدارة لأننا نقول صدارته الواجبة له إنما هى بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو أفعال . (قوله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي) لأن المبتدأ ليس من معمولات الخبر ، وقد يقال المختار جواز تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ والخبر في السعة إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، فليكن ما فعله المصنف مثله ، إلا أن يفرق بقوة الخبر الفعلي بخلاف الخبر الذى هو أفعال تفضيل فتأمل . (قوله التقديم نورا وجدا) وفي التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور .

[٨٠١] قاله الفرزدق من الطويل . وأسود العين جبل . ولقد أفحش في الغلط من قال إنه اسم رجل ومنهم الركنى . يقول : أنتم لئام أبدا لأن الجبل لا يغيب . وما أقام أى أسود العين أى مدة إقامته . وكنى به عن عدم إزالة البخل عنهم كما لا يزول أسود العين عن موضعه والشاهد في الأثم فإنه جمع الأم . وإنما يجمع أفعال إذا جرد عن معنى التفضيل وكان عاريا عن أل ومن مؤولا باسم الفاعل كما في قوله تعالى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ أى علم بكم وكذلك الأم بمعنى اللثيم .

[٨٠٢] راجع التخريج رقم ٧٩٨ .

له الصدر (وَلَدَى * إْحْبَارٍ) أى وعند عدم الاستفهام (التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَجِدًا) كقوله :
[٨٠٤] لَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطِيبٌ
وقوله :

[٨٠٥] وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنْ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ وَأَلَّا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلٌ
وقوله :

[٨٠٦] إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَعِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ
(وَرَفَعَةُ الظَّاهِرِ نَزْرٌ) أى أفعال التفضيل يرفع الضمير المستتر فى كل لغة ، ولا يرفع
اسما ظاهرا ولا ضميرا بارزا إلا قليلا . حكى سيويه : مررت برجل أكرم منه أبوه ،
وذلك لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل أنه فى حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى ولا

(قوله أهلا وسهلا) أى أتيت أهلا ومكانا سهلا وقوله جنى النحل أى شبيهه بدليل ما بعده ،
والاستشهاد بالبيت مبنى على أن منه متعلق بأطيب . قال زكريا : ويجوز تعلقه بزودت وحيث لا
شاهد فيه . (قوله ولا عيب فيها) أى فى النساء المذكورة فيما قبله . وقوله غير أن إنخ من تأكيد
المدح بما يشبه الذم . والقطوف بفتح القاف وفى آخره فاء المتقارب الخطا . (قوله ظعينة) هى فى الأصل
الهودج كانت فيه امرأة أو لم تكن ثم سميت المرأة ما دامت فى الهودج ظعينة . وأملح من الملاح وهى
الحسن . (قوله ورفع الظاهر) المراد به المصرح به فيشمل الضمير البارز المنفصل ولهذا أدرجه الشارح
فى حيز تفسير كلام المصنف وإن أفرد فيه بالذكر . (قوله يرفع الضمير المستتر) أى لأن العمل فيه
ضعيف لا يظهر أثره لفظا فلا يحتاج إلى قوة العامل . سم . (قوله إلا قليلا) أى شاذا . (قوله لأنه
ضعيف الشبه باسم الفاعل) أى مع عدم ما يجبر الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه ، فلا
يرد أن الضعف موجود حتى فى مسألة الكحل^(١) . (قوله فى حال تجريده) مثلها حال إضافته إلى
نكرة وخص حالة التجريد بالذكر لأنها الأصل فيه كما سيأتى يعنى فلما ضعف بعدم قبول العلامات

[٨٠٤] قاله الفرزدق من أبيات من الطويل . الفاء للعطف على ما تقدمه . وأهلا وسهلا منصوبان على تقدير أتيت أهلا فاستأنس ،
وأتيت مكانا سهلا . والواو فى وزودت للحال أو بمعنى بل وهكذا روى أيضا . والشاهد فى منه أطيب حيث قدم المجرور بمن على
أفعل التفضيل والحال أنه غير الاستفهام وهو قليل . ويروى أو ما زودت هو أطيب فلا شاهد فيه .

[٨٠٥] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل . الواو للعطف . ولا لنفى الجنس وخبره محذوف . أى لا عيب حاصل فيها
أى فى النساء المذكورة فيما قبله ، وغير نصب على الاستثناء ، والقطوف بفتح القاف وفى آخره فاء وهو المتقارب الخطو . وقد
وقع هذا البيت هكذا فى نسخة ابن الناظم ، وليس كذلك فى ديوان ذى الرمة ، بل فيه هكذا . غير أن سريعها قطوف . والمعنى
عليه . وهذا من تأكيد المدح بما يشبه الذم . والشاهد فى منهن أكسل حيث قدم المجرور بمن على أفعل التفضيل وهو أكسل المرفوع
على الخبرية .

[٨٠٦] قاله جرير من الطويل . وسأيرت من المسأرة . وأسماء اسم امرأة فاعله . وظعينة مفعوله وهى الهودج كانت فيه امرأة
أو لم تكن . ومراده من فى الهودج وأملح أفعل التفضيل من ملح الشئ بالضم ملحا وملوحة وملاحة أى حسن فهو مليح وملاح
بالضم . والشاهد فيه حيث قدمت من مع مجرورها عليه وهو فى غير الاستفهام قليل شاذ .

(١) الآية بعد وهى : ما رأيت رجلا أحسن لى عنه الكحل كعسنه فى عين زيد .

يجمع ، وهذا إذا لم يعاقب فعلا أى لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمعناه (وَمَتَّى * عَاقَبَ فِعْلًا كَثِيرًا) رفعه الظاهر (بَيَّنَّا) وذلك إذا سبقه نفى وكان مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين ، نحو : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد ،

في بعض أحواله انحطت رتبته في جميعها فلم يعمل في الاسم الظاهر إلا بالشروط الآتية . (قوله لا يؤنث إلخ) بهذا فارق الصفة المشبهة فإنها تؤنث وتثنى وتجمع فلهذا عملت في الظاهر كثيرا وإن لم يكن لها فعل بمعناها وهو الثبوت . (قوله إذا لم يعاقب فعلا) جارى فيه الناظم وإلا فالأحسن إسناد المعاقبة إلى الفعل كما يشير إليه قول الشارح أى لم يحسن إلخ فعلم أن قوله أى لم يحسن إلخ تفسير باللازم فتفطن .

(قوله إذا سبقه نفى إلخ) زاد غيره قيداً وهو أن يكون أفعال صفة لاسم جنس ليكون معتمدا عليه ولم يكف النفي كما في اسم الفاعل لأنه لم يقو قوته ولهذا لا ينصب المفعول به بخلاف اسم الفاعل وإنما اشترط سبق النفي ليكون أفعال التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله وذلك لأن النفي إذا دخل على أفعال توجه إلى قيده وهو الزيادة فيزيلها فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيسا إلى حسن كحل عين زيد إما بأن يساويه أو يكون دونه ومقام المدح بأبى المساواة فيرجع المعنى إلى أن حسن الكحل في عين رجل دون حسنه في عين زيد أفاده الجامى ، وأورد عليه أنه لو كان زوال الزيادة بالنفي مجوزا لعمل اسم التفضيل في ظاهر لجاز العمل في نحو : ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه . وأجيب بالفرق بينه وبين مثال الكحل بأن اسم التفضيل في مثال الكحل خالف الأصل وهو تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتا لاتحادهما فيه ذاتا فحصل في معناه التفضيل ضعف يقتضى أنه إذا زال بالنفي لم يبق لأفعال قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله في الظاهر بخلاف نحو : ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فإنه لا ضعف في معناه التفضيل لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا فله قوة اقتضاء حكمه ، وقيل إنما اشترط تقدم النفي ليقوى طلب الموصوف الصفة المقتضى ذلك لقوتها في العمل ، وذلك لأن طلب النكرة للمخصص في الإثبات دون طلبها له في النفي لأنه في الإثبات لزيادة الفائدة وفي النفي لصون الكلام عن كونه كذبا ، فإنك إذا قلت ما رأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص الرجل بأمر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيت من الرجال ، بخلاف رأيت رجلا وفي هذا أيضا ما تقدم إيرادا وجوابا . (قوله وكان مرفوعه أجنبيا) أى غير ملابس لضمير الموصوف بخلاف نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فالمراد نفى كونه سببيا بهذا المعنى ، فلا ينافى اشتراط ابن الحاجب كونه سببيا بمعنى أن للموصوف به تعلقا ما كما في المثال قاله سم . واعترض البعض على الشارح بأن هذا القيد مبستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين ، لما علمت من أن المفضل والمفضل عليه في نحو : ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه مختلفان بالذات ، وفيه أن الاعتراض بإغناء المتأخر عن المتقدم غير ناهض .

(قوله مفضلا على نفسه باعتبارين) كان ينبغي أن يقول باعتبار آخر لأن التفضيل أى الزيادة

فإنه يجوز أن يقال : ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد ، لأن أفعل التفضيل إنما قصر عن رفع الظاهر لأنه ليس له فعل بمعناه . وفي هذا المثال يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه كما رأيت . وأيضا فلو لم يجعل المرفوع فاعلا لوجب كونه مبتدأ فيلزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبي ، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين : أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما رأيت . وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من إما على الاسم الظاهر أو على محله أو على ذى المحل ، فتقول من كحل عين زيد ، أو من عين زيد ،

إما هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما لا يخفى ، إلا أن يجعل فيه اكتفاء والأصل ومنفصولا ، فمعنى المثال أن الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال ، وخرج به نحو : ما رأيت رجلا أحسن كحل عينه من كحل عين زيد لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا ، لأنه اعتبر فيه فردان من أفراد الكل وأوقع التفاضيل بينهما ، بخلاف المثال المشهور فإنه اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة بقيد تارة ومقيدة بآخر تارة أخرى . والظاهر الذي يرمز إليه صنيع الشارح أن هذه الشروط شروط لعمل أفعل التفضيل مطلقا في الظاهر ، لا لعمل أفعل من فقط كما بينه البعض فانظره . (قوله في عينه) حال من الكحل مقدم عليه أو ظرف لغو متعلق بأحسن وفي عين زيد حال من الضمير المجرور بمن . (قوله فإنه يجوز أن يقال إلخ) تعليل لحذف أى وإنما كان هذا المثال مما يعاقب فيه أفعل الفعل لأنه يجوز إلخ . (قوله لأن أفعل التفضيل إلخ) علة لقول المصنف : ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبنا . (قوله لأنه ليس له فعل بمعناه) أى في الزيادة ليعمل عمله ولا يرد عليه أن أفعال الغلبة بمعناه نحو كثرني فكثرت أى غلبته في الكثرة وزدت عليه فيها ، لعدم اطراد الغلبة في كل مادة كما قاله سم ، نعم يرد عليه أن الصفة المشبهة ليس لها فعل بمعناها في الثبوت مع عملها في الظاهر ، وأن أفعل التفضيل المجرد عن معنى التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلالة على الزيادة مع أنه لا يعمل في الظاهر على ما يقتضيه إطلاقاتهم وتعليقهم بما قدمه الشارح في قوله ، وذلك لأنه ضعيف الشبه إلخ ، فلا يتم المطلوب بمجرد هذا التعليل ، بل مع ضميمته التعليل الذي قدمه الشارح فنبه . (قوله يصح أن يقع إلخ) أى بمعونة المقام . (قوله لوجب كونه مبتدأ) أى مخبرا عنه باسم التفضيل .

(قوله فيلزم الفصل) أى ولو تقديرا كما في ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فإن تقديره ما رأيت عينا كعين زيد أحسن فيها الكحل منه في غيرها ، فلو لم يجعل الكحل فاعلا بل جعل مبتدأ لزم الفصل بأجنبي تقديرا ، فلا يقال لزوم الفصل بأجنبي غير مطرد لعدمه في نحو هذا المثال أفاده سم . والأجنبي هنا المبتدأ والمراد بالأجنبي هنا ما ليس من معمولات ذلك العامل لا ما لا تعلق به بوجه ما ، ولم يجعل الكحل مبتدأ مؤخرا عن من فلا يلزم الفصل بأجنبي بأن يقال ما رأيت رجلا أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل فرارا من التزام مخالفة الأصل وهو تقديم مرجع الضمير عليه بلا ضرورة ، ولا مقدما على الوصف بأن يقال ما رأيت رجلا الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد ، فرارا من التزام تقديم غير الأهم وهو الوصف بلا ضرورة ، والتزام مخالفة الأصل وهو النعت

أو من زيد ، فتحذف مضافا أو مضافين وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء نحو : ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل . وقالوا ما أحد أحسن به الجميل من زيد ، والأصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد ، ثم أضيف الجميل إلى زيد للملاسته إياه ثم حذف المضاف الأول ثم الثاني . ومثله قوله عليه الصلاة والسلام « ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم » من أيام العشر . والأصل من محبة الصوم في أيام العشر ، ثم من محبة صوم أيام العشر ، ثم من صوم أيام العشر ، ثم من أيام العشر . وقول الناظم (كَلَنْ قَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ * أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ)^(١) والأصل من ولاية الفضل بالصديق ففعل به ما ذكر .

بالمفرد بلا ضرورة . (قوله فتقول من كحل عين زيد) قد يقال إذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلا على نفسه بل على غيره بالذات ، أما على أن أَل في الكحل عوض عن ضمير الرجل فالتغاير بالذات ظاهر ، وأما على أنها للجنس فلأن الماهية الكلية مغايرة بالذات لقدرها الجزئي ، إلا أن يختار الثاني ، ويقال لما كان الفرد مندرجا تحت الماهية الكلية كان كأنها نفسها والتغاير اعتباري فافهم . (قوله فتحذف مضافا) أي إذا دخلت من على المحل وهو العين أو مضافين أي إذا دخلت من على ذي المحل وهو زيد . (قوله وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء) أي اختيارا وذلك إذا تقدم محل المفضل على أفعال كما في مثال الشارح وكذا إذا تقدم صاحب محل المفضل على أفعال فيما يظهر كما في ما رأيت كزيد أحسن في عينه الكحل فاقتصار البعض على الأول قصور .. ورأى بصيرية على الظاهر والكاف اسمية وأحسن حال من مجرور الكاف على ما قاله البعض ويلزم عليه مجيء الحال من المضاف إليه بدون شرطه أو : كعين وأحسن صفتان لعينا محذوفة ويصح غير ذلك .

(قوله وقالوا إلخ) أي فادخلوا من في اللفظ على غير المفضل عليه وهو ملابسه كما بينه الشارح فهو كقولك ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من عين زيد لكن مدخول من في هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة ، وفي ما أحد أحسن به الجميل من زيد ملابس المفضل عليه لا محله حقيقة ولهذا ذكره الشارح هنا ، ولم يكتف بقوله سابقا ، وقد يحذف الضمير الثاني إلخ فافهم . (قوله من حسن الجميل بزيد) كان عليه إسقاط حسن لأن المقابلة بين الجميل ونفسه باعتبارين . لا يقال الداعي إلى ذكره تعلق بزيد به لأننا نقول على حذفه يكون بزيد حالا من مجرور من كما في نظائره ، ولا حاجة إلى ما نقله شيخنا والبعض عن اللقائي وأقره من التكلف . ومثل ذلك يقال في الحديث ومثال الناظم الآتي . (قوله ما من أيام أحب إلخ) أفعال التفضيل فيه مصوغ من فعل المفعول ففيه شذوذ من هذه الجهة إلا على قول من يجعل الصوغ منه مقيسا عند أمن اللبس وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاثي إن كان من أحب الرباعي فإن كان من حب الثلاثة فلا شذوذ فيه إلا من الجهة الأولى وبهذا يعلم ما في كلام البعض من المؤاخذه . (قوله أولى) فيه شذوذ من جهة أنه لا فضل له لأنه بمعنى أحق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى ، لأن الفعل المستعمل منها ولي بمعنى تولى أو تبع وبهذا يعلم حسن قوله ومتى عاقب فعلا ، ولم يقل فعله ولا الفعل لثلا يخرج مثل هذا . أفاده شيخنا تقلا

(١) هو أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - .

(تنبيهات): الأول : إنما امتنع نحو : رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، ونحو : ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه ، وإن كان أفعَلُ فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لأن المعتبر في اطراد رفع أفعَلُ التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذي بنى منه مفيدا فائدته وهو في هذين المثالين ليس كذلك ، ألا ترى أنك لو قلت : رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد ، أو يحسن في عينه الكحل كحلا في عين زيد بمعنى يفوقه في الحسن فانت الدلالة على التفضيل في الأول وعلى الغريزة في الثاني . وكذا القول في ما رأيت رجلا يحسن أبوه كحسنة إذا أتيت في موضع أحسن بمضارع حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل ، أو قلت ما رأيت رجلا يحسنه أبوه فأتيت موضع أحسن بمضارع حسنة إذا فاقه في الحسن حيث تغير الفعل الذي بنى منه أحسن ففانت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعَلُ التفضيل . ولو رمت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع . الثاني : قال في شرح التسهيل : لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعَلُ إلا بعد نفى ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي كقوله : لا يكن غيرك أحب إليه الخير منه إليك ، وهل في الناس

عن يس . قال البعض : وينازعه قول الشارح الآتي لأن المعتبر في اطراد إلخ هـ أي حيث قيد الفعل بالذي بنى منه أفعَلُ ويندفع بأن القيد مبني على الغالب فتدبر .

(قوله إنما امتنع نحو إلخ) المانع في المثال الأول عدم سبق النفي وفي الثاني عدم كون المرفوع أجنيا . (قوله مفيدا فائدته) أي فائدة أفعَلُ من الدلالة على التفضيل وعلى الغريزة كما يؤخذ مما بعده . (قوله ألا ترى أنك لو قلت إلخ) هذا متعلق بالمثال الأول ، وقوله وكذا القول إلخ متعلق بالمثال الثاني . (قوله كحلا) مفعول يحسن لتضمنه معنى يفوق . (قوله وعلى الغريزة في الثاني) لأن يحسن فيه مضارع حسنة إذا فاقه في الحسن فهو معتد وأفعال الغرائز لازمة . (قوله حيث تفوت الدلالة على التفضيل) أورد عليه سم أن المثال المشهور يصدق لغة بصورتين نقص حسن كحل عين الرجل عن حسن كحل عين زيد وتساويهما والمراد بحسب المقام الأولى لا الثانية كما تقدم ، ومثله ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه لصدقه بنقص حسن الأب ومساواته وإذا عبر بالفعل فيهما صدق التركيب لغة بالأولى وكذا بزيادة حسن كحل عين الرجل وحسن الأب على بعد ، والمقام يعين الأولى فالتركيبان مستويان في المعنى سواء عبر فيهما بأفعَلُ أو بالفعل ، فالحكم بفوات الدلالة على التفضيل في أحدهما دون الآخر تحكم . (قوله على غير هذين الوجهين) يعني بهما كونه مضارع حسن اللازم وكونه مضارع حسنة أي فاقه في الحسن . (قوله منه) أي الحمد وقوله بمحسن حال من مجرور من أي حالة كونه ملابسا لمن ذكر . (قوله أجمعوا إلخ) ينافيه قوله بعد وأجاز بعضهم إلخ ، إلا أن يقال لم يعتد المصنف بمخالفة هذا المجيز ، فحكى الإجماع أو يقال الإجماع في غير المتجرد عن معنى التفضيل كما يؤخذ من تعليل المجيز وكما في

رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن . الثالث : قال في شرح الكافية : أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به ، فإن وجد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعلاً ، نحو : ﴿ الله أعلم حيث يجعل رسالته ﴾ [الأنعام : ١٢٤] ، فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه ، وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم . ومنه قوله :

[٨٠٧] * وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَائِصَا *

وأجاز بعضهم أن يكون أفعلاً هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل اهـ .

(خاتمة) : في تعدية أفعال التفضيل بحروف الجر . قال في شرح الكافية : وجملة القول في ذلك أن أفعلاً التفضيل إذا كان من متعد بنفسه دال على حب أو بغض

شرح الدماميني على المعنى فتدبر . (قوله لا ينصب المفعول به) أى بل يصل إليه بواسطة اللام نحو : هو أوعى للعلم ، فإن كان مما يتعدى لاثنتين نصب الآخر بفعل مقدر نحو : أكنسى للفقراء الثياب أى يكسوهم الثياب قاله الدماميني . قال المصريح : وكذا لا ينصب المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز إلا إذا كان فاعلاً في المعنى نحو : زيد أحسن الناس وجهاً ويجوز نصبه للباقي وقال بعضهم : غلط من قال إن أفعلاً التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى : ﴿ هو أهدى سبيلاً ﴾ [الإسراء : ٨٤] ، وليس تمييزاً لأنه ليس فاعلاً في المعنى .

(قوله لحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه) اعترضه أبو حيان بأنه ضرب من التصرف وحيث لا تتصرف وفي المرادى على التسهيل لم تجيء حيث فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأ اهـ . وفي التسهيل أن تصرفها نادر قال الدماميني : ولو قيل إن المراد يعلم الفضل الذى هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه إبقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها . والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسله لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ولستم كذلك . قال الشمني : بل هو بعيد لما فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلا دليل . (قوله القوائصا) جمع قونس وهو أعلى البيضة وعظم ناقة بين أذنى الفرس كما في القاموس . (قوله لتجرده عن معنى التفضيل) رد بأنه وإن أول بما لا تفضيل فيه لا يلزم كون تعديه كتعديه وخصوصيات الألفاظ لا تنكر . وأجاب الدماميني بأن أصل المتوافقين معنى أن يتوافقا حكماً . (قوله وجملة القول) أى جملة أى مجموعه فهو من الإجمال بمعنى الجمع ضد التفريق ، لا من الإجمال ضد التفصيل والبيان . (قوله دال على حب أو بغض) أى على معانها فيشمل ما كان من مادة الكراهة مثلاً . (قوله وهو أحب إلى الله من غيره)

[٨٠٧] صدره :

* أَكْرَ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ *

والبيت من الطويل ، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه .

عدى باللام إلى ما هو مفعول في المعنى وبإلى إلى ما هو فاعل في المعنى ، نحو : المؤمن أحب لله من نفسه ، وهو أحب إلى الله من غيره وإن كان من متعدد بنفسه ذال على علم عدى بالباء نحو : زيد أعرف بي وأنا أدري به ، وإن كان من متعدد بنفسه غير ما تقدم عدى باللام نحو : هو أطلب للثأر وأنفع للجار ، وإن كان من متعدد بحرف جر عدى به لا بغيره ، نحو : هو أزهد في الدنيا وأسرع إلى الخير وأبعد من الإثم وأحرص على الحمد وأجدر بالحلم وأحيد عن الحنى . ولفعل التعجب من هذا الاستعمال لأفعل التفضيل ، نحو : ما أحب المؤمن لله وما أحبه إلى الله ، وما أعرفه بنفسه وأقطعه للعوائق وأغضه لطرفه وأزهده في الدنيا ، وأسرعه إلى الخير ، وأحرصه عليه ، وأجدره به اهـ وقد سبق بعض ذلك في بابه والله تعالى أعلم .

[النعت]

وَيَتَّبِعُ فِي الْأَعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأُولَى * نَعَتْ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ وتسمى

أى يحب الله المؤمن أكثر من محبته للكافر قال البعض : وظاهره أنه حينئذ مجرد عن معنى التفضيل إذ لا يحب الله تعالى الكافر أصلاً اهـ وفيه أنه ينافيه ما اشتهر وقدمه هو أيضا من أن المقرون بمن لا يتجرد عن معنى التفضيل فالذى ينبغى عندي أنه غير مجرد عن ذلك ، بل فيه معنى التفضيل باعتبار محبة الله تعالى الكافر من حيث كونه مخلوقا له مثلا فتأمل . (قوله وأحيد عن الحنى) بفتح الحاء المعجمة أى أميل عن الزنا . (قوله وقد سبق بعض ذلك في بابه) فيه أنه ذكر جميع هذا التفصيل في أفعل التعجب في بابه لا بعضه فقط ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[النعت]

ويقال له الوصف والصفة وقيل النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب والوصف والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو عالم وفاضل وعلى الثانى يقال صفات الله وأوصافه ولا يقال نعوته والذى فى القاموس أن النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وأن الصفة تطلق مصدرا بمعنى الوصف ، واسما لما قام بالذات كالعلم والسواد . (قوله فى الإعراب) يرد عليه نحو : قام قام زيد ولا لا وعطف النسق إذا لم يكن للمعطوف عليه إعراب كالجملة المستأنفة والجواب أن المراد فى الإعراب وجودا أو عدما فيدخل ما ذكر ويرد أيضا يا زيد الفاضل ويا سعيد كرز بضم الفاضل وكرز إتباعا لضممة زيد وسعيد فإن تبعية الفاضل وكرز لزيد وسعيد فى الضم ليست تبعية فى الإعراب والجواب أن المراد الإعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الإعراب مع أنهما تابعا لزيد وسعيد فى إعراب غير ظاهر ، بل هو محل فى المتبوع وتقديرى فى التابع ، منع من ظهوره حركة الاتباع فعلم أن ضمه التابع ليست

لأجل ذلك التوابع . فالتابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر . فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ والمفعول الثاني وحال المنصوب . وبغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض .

(تنبيهات):* الأول : سيأتى أن التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسم

ضمة إعراب لعدم الرفع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق . ثم المراد الإعراب لفظاً أو تقديراً أو محلاً فيدخل نحو جُحِرَ ضَبَّ خَرِبَ فخرَبَ تابع لجحر ورفع مقدّر ونحو : رحم الله سيويه الذى كان ماهراً في العربية فسيويه والذى متوافقان في الإعراب محلاً .

(فائدة):* الجواز يختص بالجر وبالنعت قليلاً والتوكيد نادراً على ما فى التسهيل والمغنى . وقال الناظم فى العمدة : يجوز فى العطف لكن بالواو خاصة وجعل منه ﴿ وأرجلكم ﴾ فى قراءة الجر وضعفه فى المغنى بأن العاطف يمنع التجاور ، وعلى منع عطف الجوار يكون جر الأرجل للعطف على الرعوس لا تمسح بل لينبه بعطفها على الممسوح على طلب الاقتصاد فى غسلها الذى هو مظنة الإسراف لكونها من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها ، وجيء بالغاية دفعا لتوهم أنها تمسح لأن المسح لم تضرب له غاية فى الشرع كذا فى الكشف ، ويلزم عليه إما استعمال المسح فى حقيقته بالنسبة إلى الرعوس وفى مجازة وهو الغسل الشبيه بالمسح فى قلة الماء بالنسبة إلى الأرجل وصاحب الكشف ممن يمنعه ، وإما جعل العطف من عطف الجمل بتقدير : وامسحوا بأرجلكم ، فكون الأرجل معطوفة على الرعوس على هذا باعتبار صورة اللفظ ، وفى هذا حذف الجار وإبقاء عمله وهو ضعيف ، إلا أن يقال قوة الدلالة عليه بسبق مثله تدفع الضعف . قال شيخنا السيد : قال بعضهم الجبر بالجوار مقيس عند سيويه سماع عند الفراء اهـ وفى الدمامينى أن ابن جنى أنكره وجعل خبر صفة ضب بتقدير مضاف أى خرب جُحِرَ وأن حركة الجوار حركة مناسبة لا حركة إعرابية وأن الحركة الإعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع وعبرة المغنى : أنكر ابن جنى الجر على الجوار وجعل خبر صفة لضب والأصل خبر جحره ، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر ، ويلزمه استتار الضمير مع جريان الصفة على غير ما هى له وهو لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس .

(قوله وعطف) أى بيان أو نسق . **(قوله الحاصل)** أى فى هذا التركيب والمتجدد أى تركيب آخر . **(قوله غير خبر)** حال من ضمير المشارك . **(قوله فخرج بالحاصل والمتجدد)** أى بمجموعهما ولو قال فخرج بقولنا والمتجدد لكان أحسن لأنه المخرج لخبر المبتدأ أى غير الثانى من الخبر المتعدد كما يدل عليه ما بعده . **(قوله حامض إلخ)** مقتضاه أن حامض خبر بعد خبر وهو الموافق لما سبق أن نحو الرمان حلو حامض مما تعدد فيه الخبر لفظاً ولا ينافيه قول بعضهم أنه جزء خبر لأنه ناظر إلى المعنى^(١) . **(قوله أن التوكيد)** أى اللفظى أما المعنوى فمختص بالأسماء كالنعت وعطف البيان ولذلك كانت الأسماء أصلاً فى ذلك . **(قوله لكونها الأصل فى ذلك)** فيكون تقديمها على الفاعل فى عبارته

(١) أى هو مؤنث .

وإنما خص الأسماء بالذكر لكونها الأصل في ذلك . الثاني : في قوله الأول إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه . وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنين

للاهتمام لا للحصر . (قوله إلى منع تقديم التابع إلخ) مثل التابع معموله فلا يجوز هذا طعامك رجل يأكل قال البعض إن المعمول لا يحل إلا حيث يحل عامله اهـ وهو منقوض بنحو زيدا لم أضرب . وجوز الكوفيون تقديم المعمول ووافقهم الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً ﴾ [النساء : ٦٣] ، فجعل في أنفسهم تعلقاً بليغاً .

(فائدة) : يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبي محض كمعمول الوصف نحو : ﴿ ذلك حشر علينا يسير ﴾ [ق : ٤٤] ، ومعمول الموصوف نحو : يعجبنى ضربك زيدا الشديد ، وعامله نحو : ضربت القائم ، ومفسر عامله نحو : ﴿ إن امرؤ هلك ليس له ولد ﴾ [النساء : ١٧٦] ، ومعمول عامل الموصوف نحو : ﴿ سبحان الله عما يصفون عالم الغيب ﴾ [المؤمنون : ٩٢] ، والمبتدأ الذي خبره فيه الموصوف نحو : ﴿ ألى الله شك فاطر السموات والأرض ﴾ [إبراهيم : ١٠] ، والخبر نحو : زيد قائم العاقل ، والقسم نحو : زيد والله العاقل ، وجواب القسم نحو : ﴿ بلى ورنى لتأتينكم عالم الغيب ﴾ [سبأ : ٣] ، والاعتراض نحو : ﴿ وإنه لقسم لو تعلمون عظيم ﴾ [الواقعة : ٧٦] ، والاستثناء نحو : ما جاءني أحد إلا زيدا خير منك ، ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد : ﴿ ولا يحزن ويرضين بما آتينك كلهن ﴾ [الأحزاب : ٥١] ، وبين المعطوف والمعطوف عليه : ﴿ وامسحوا براءوسكم ﴾ [المائدة : ٦] ، فصل به الأيدي والأرجل على قراءة نصب الأرجل ، وبين البدل والمبدل منه : ﴿ قم الليل إلا قليلاً * نصفه ﴾ [المزمل : ٣] ، بخلاف الأجنبي بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال : مررت برجل على فرس عاقل أبيض ، وكذا لا يجوز فصل نعت المبهم ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة من منعوته فلا يقال : ضربت هذا زيدا الرجل ولا الشعرى طلعت العبور . كذا في الجمع . واعتراض الأخير باستغناء الشعرى في قوله تعالى : ﴿ وأنه هو رب الشعرى ﴾ [النجم : ٤٩] ، وما ذكره من أن نصفه بدل من الليل هو أحد أوجه ذكرها البيضاوي وغيره ، والاستثناء عليه من نصفه والضمير في منه وعليه للأقل من النصف كالثلث فيكون التخيير بين الأقل منه كالربع والأكثر منه كالنصف ، ومنها أن الاستثناء من الليل ونصفه بدل من قليلاً فيكون التخيير بين النصف والزائد عليه كالثلثين والناقص عنه كالثلث ، واعتراضه الشهاب القرافي بأنه يقتضى تسمية النصف قليلاً وهي غير معروفة في استعمال اللغة ، واختار أن نصفه بدل من الليل إلا قليلاً ، وأن المراد بالليل الليالي بناء على استغراقية أل وبالقليل منها ليالي الأعذار كالمرض والسفر فأبدل نصفه من الليالي التي لا عذر فيها ، والمعنى قم الليالي التي لا عذر فيها نصفها أى نصف كل منها لكن ذكر الضمير المضاف إليه نصف لكون الليل مفرداً مذكراً في اللفظ وأن المراد بالقليل في قوله : ﴿ أو انقص منه قليلاً * أو زد عليه ﴾ أى قليلاً وهو السدس فخبر ﷺ بين قيام نصف الليل وثلثه وثلثيه . (قوله إذا كان) أى الصفة والتذكير باعتبار المذكور أو النعت وفي بعض النسخ إذا كانت

أو جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين ، فتقول قام زيد العاقلان وعمرو . ومنه قوله :
 [٨٠٨] وَلَسْتُ مُقَرًّا لِلرَّجَالِ ظَلَامَةً أُبَى ذَاكَ عَمَى الْأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا
 وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر في موضعها . الثالث : اختلف في
 العامل في التابع فذهب الجمهور إلى أن العامل فيه هو العامل في المتبوع واختاره الناظم
 وهو ظاهر مذهب سيبويه . الرابع : لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع . قال في التسهيل :
 ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعته ، ثم بعطف البيان ، ثم بالتوكيد ، ثم بالبدل ، ثم بالنسق
 أى فيقال : جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد . الخامس : قدم في التسهيل
 باب التوكيد على باب النعت ، وكذا فعل ابن السراج وأبو على والرخشري وهو حسن
 لأن التوكيد بمعنى الأول والنعت على خلاف معناه ، لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالا

وهى ظاهرة . (قوله ظلامه) قال البعض منصوب بنزع الخافض أى بظلامه اهـ ولا حاجة إليه بل
 الظاهر أنه مفعول به حقيقة أى ولست مبقيا ظلامه لأحد بل أزيلها . قال العيني وتبعه غيره كشيخنا
 والبعض وذاك إشارة إلى المذكور من الظلامه اهـ والأحسن إرجاع الإشارة إلى إقرار الظلامه المفهوم
 من (مقرا) وفتح ياء المتكلم جائز اختيارا إجماعا فقول العيني حركت الياء للضرورة غير صحيح .
 (قوله بشروط تذكر في موضعها) أى عند قوله وحذف متبوع إلخ . (قوله اختلف في العامل في التابع)
 أى غير البدل بقرينة قوله فذهب إلخ لأن مذهب الجمهور في البدل كما في الهمع أن عامله محذوف
 بدليل ظهوره جوازا مع الظاهر ووجوبا مع الضمير نحو : مررت بزيد به ، فإعادة عامل الجر في نحوه
 واجبة وبهذا يعلم ما في كلام الإسقاطى من الخلل ، وزيف الدمامينى الدليل بجعل الجار والمجرور الثانى
 بدلا من الجار والمجرور الأول والعامل ما قبل الجار الأول وهو غير معاد . وأما مذهب غيرهم فهو
 أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه . (قوله فذهب الجمهور) وقيل العامل في النعت والبيان
 والتوكيد التبعية وقيل مقدر وفى النسق مقدر وقيل حرف العطف نيابة كذا فى الدمامينى والهمع .
 قال الدمامينى : فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو
 الأول اهـ ويظهر أن الأمر كذلك على القول بأن العامل التبعية . تأمل .

(قوله ثم عطف البيان) أى ثم يبدأ به بدءا عرفيا أى بالنسبة لما بعده وكذا يقال فيما بعده وكذا
 يقال فيما بعده إلا قوله ثم بالنسق فلا يتأتى فيه البدء العرفى فيقدر له عامل يناسبه أى ثم يؤتى بالنسق
 ولك تقديره فى الكل . (قوله لأن التوكيد بمعنى الأول) أى فهو كالجزم من النعت لدلالة النعت على
 الأول وزيادة الجزء مقدم على الكل وكون التوكيد بمعنى الأول ظاهر فى التوكيد اللفظى وفى

[٨٠٨] هو من الطويل وصدره :

* ولست مقرا للرجال ظلامه *

وذاك إشارة إلى ما ذكر من الظلامه . وعمى فاعل أى امتنع وخاليا أصله وخالى حركت الياء للضرورة . والشاهد فى
 الأكرمان فإنه صفة للعم والخال فقدمهما على أحد الموصوفين . ونحوه : قام زيد العاقلان وعمرو فالجمهور على رده .

من أحواله ، والتوكيد يتضمن حقيقة الأول فقط . وقدم في الكافية النعت كما هنا . وكذا فعل أبو الفتح والزجاجي والجزولي نظرا لما سبق في التنبيه الرابع (فَالْتَعَثُ) في عرف النحاة (تَابِعَ مُتَبِعٌ مَا سَبَقَ) أى مكمل المتبوع (بِوَسْمِهِ) أى بوسم المتبوع أى علامته (أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اَعْتَلَقَ) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع المذكورة ، و متم ما سبق مخرج للبدل والنسق ، وبوسمه أو وسم ما به اعتلق مخرج لعطف البيان والتوكيد لأنهما شاركا النعت في إتمام ما سبق ، لأن الثلاثة تكمل دلالاته وترفع اشتراكه واحتماله ، إلا أن النعت يوصل إلى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت أو في متعلقه ، والتوكيد والبيان ليسا كذلك . والمراد بالمتهم المفيد : ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيح نحو : جاءني زيد التاجر أو التاجر أبوه ، أو تخصيص نحو : جاءني رجل تاجر أو تاجر أبوه ، أو تعميم نحو : يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم ، أو مدح نحو : الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاؤه ، أو ذم نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ﴿ ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها ﴾ [النساء : ٧٥] ، أو ترحم نحو : اللهم أنا عبدك المسكين

المعنوى بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه نظر لزيادته لإفادة الشمول فتأمل . (قوله وحالا من أحواله) هذا في النعت الحقيقي واقتصر عليه لكونه الأصل . (قوله نظرا لما سبق إلخ) أى من كونه يبدأ به عند اجتماع التوابع . (قوله متم ما سبق) أى المقصود منه أصالة إتمام متبوعه أى إيضاحه أو تخصيصه كما سيأتي فلا يرد النعت لغير الإيضاح والتخصيص كالمدح والذم والتأكيد لأن هذا أمر عارض ومنه النعت الكاشف إذا خوطب به العالم بحقيقة المنعوت وسيدفع الشارح الإيراد بوجه آخر . وبجث في التعريف بأنه غير مانع لشموله لقولهم يا هذا ذا الجملة مع أنه عطف بيان عند سيويه كما سيأتي ، والمراد ما سبق ولو تقديرا ليشمل المنعوت المحذوف . (قوله بوسمه) الباء سببية والوسم يطلق بمعنى العلامة وجرى على هذا الشارح وعليه يقدر مضاف أى بإفهام وسمه . ويطلق بالمعنى المصدرى وهو الوسم بالسمة وهى العلامة ولا تقدير على هذا . ومعنى العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالاته على معنى في متبوعه أو في سببى متبوعه ، والمراد الدلالة التضمنية فلا يرد « علمه » من قولنا نفعى زيد علمه لأن دلالة لفظ علم على المعنى الذى في زيد مطابقة لا تضمنية .

(قوله مخرج للبدل والنسق) لأنها لا يتيان متبوعهما لا بإيضاح ولا تخصيص أى لم يقصد بهما ذلك أصالة فلا ينافى عروض الإيضاح للبدل بل ولعطف النسق في بعض الصور . (قوله أو في متعلقه) بكسر اللام أى ما تعلق به وهو السببى . (قوله ليسا كذلك) لأن البيان عين الأول وكذا التوكيد اللفظى والمعنوى بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه ما تقدم . (قوله من توضيح) المراد به رفع الاشتراك اللفظى في المعارف وبالتخصيص تقليل الاشتراك المعنوى في النكرات فالنعت في الأول جار مجرى بيان المجمل وفي الثانى جار مجرى تقييد المطلق . أفاده في التصريح : (قوله أو تعميم) مجيء

المنكسر قلبه، أو تأكيد نحو: أمس الدابر المنقضى أمدّه لا يعود، أو إبهام نحو: تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة نافع ثوابها أو شائع احتسابها، أو تفصيل نحو: مررت برجلين عربى وعجمى كريم أبواهما لئيم أحدهما. ويسمى الأول من هذه الأمثلة نعتا حقيقيا والثانى سببيا (فَلْيُغَطِّ) النعت مطلقا (فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا) أى الذى (لِمَا ثَلَا) وهو المنعوت (كَأَمْرُزْ بِقَوْمٍ كَرَمًا) ويقوم كرماء آباؤهم، وبالقوم الكرماء وبالقوم الكرماء آباؤهم .

(تفسيحات):* الأول : ما ذكره من وجوب التبعية فى التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور . وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة ، وجعل الأوليان صفة لآخران فى قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَانِ ﴾ [المائدة : ١٠٧] ، وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة ، وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقوله :

[٨٠٩] أَيُّثُ كَأَنَّى سَاوَرْتَنِي ضَيْلَةً مِّنَ الرُّقْشِ فِي أُتْيَابِهَا أَلْسُمُ نَاقِعُ

النعت للتعميم وما بعده مجاز لأن أصل وضعه للتوضيح أو التخصيص . كذا فى التصريح . (قوله الرجم) أى الراجم للناس بالوسوسة أو المرجوم^(١) بالشهب أو اللعنة وكون هذا النعت للذم لا ينافيه كونه تأكيداً لما فهم من لفظ الشيطان . (قوله أو إبهام) ينبغى أن يزداد أو شك ويمثل له بمثال الإبهام إذا لم يعرف المتكلم حقيقة الأمر وكان شاكا نبه عليه الدماميني . ثم نقل عن ابن الحجاز أن النعت يجيء لإعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت كقولك : جاء قاضى بلدك الكريم الفقيه إذا كان المخاطب يعلم اتصاف القاضى بذلك ولم تقصد مجرد المدح بل قصدت إعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف^(٢) . وعن بعضهم أنه قد يكون النعت لإفادة رفعة معناه نحو : ﴿ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا ﴾ [المائدة : ٤٤] ، أجرى هذا الوصف على النبيين لإفادة عظم قدر الإسلام .

(قوله فى التعريف والتنكير) فى بمعنى من البيانية لما الأولى وقول شيخنا لما فى لما تلا سهو والروا بمعنى أو^(٣) لأن الثابت للمتلوّ أحدهما . وقوله : تلا صلة أو صفة جرت على غير ما هى له ولم يبرز

[شواهد النعت]

[٨٠٩] قاله النابغة الذبياني وتماهه :

* مِّنَ الرُّقْشِ فِي أُتْيَابِهَا أَلْسُمُ نَاقِعُ *

من قصيدة من الطويل . ساورتني أى واثبتني . والضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وفتح اللام الحية الدقيقة أتت عليها سنون كثيرة فقل لحمها واشتد سمها . والرقش بضم الراء وسكون القاف وفى آخره شين معجمة جمع رقشاء حية فيها نقط سواد وبياض . ومن للبيان . والسم مثلثة السين مبتدأ . وفى أنيابها خبره . وناقع بالنون أى بالغ طرئ وهو صفة للسم . وفيه الشاهد حيث وقعت النكرة صفة للمعرفة . قال ابن الطراوة : يجوز ذلك إذا كان الوصف خاصا لا يوصف به إلا ذلك الموصوف . ومنع ذلك البصرية إلا ما روى عن الأخفش ولا حجة فيه لأنه خبر ثان .

(١) فهو إما بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول .

(٢) وراجع أنواع الخبر فى المنهاج الواضح للشيخ حامد عول .

(٣) أى التى للتخيير والإباحة .

والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف ذلك مؤول . الثاني : استثنى الشارح من المعارف المعروف بلام الجنس قال : فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعتة بالنكرة المخصوصة ، ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله :

[٨١٠] وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِنِي فَأَعِيفُ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَغْنِينِي^(١)

أن يسبني صفة لا حال ، لأن المعنى ولقد أمر على لئيم من اللثام . ومنه قوله تعالى : ﴿وَأَيُّ لَهِمَّ اللَّيْلِ لَسَلَخَ مِنْهُ النَّهَارُ﴾ [يس : ٣٧] وقولهم : ما ينبغي للرجل مثلك أو

جريا على المذهب الكوفي . (قوله بالمعرفة) متعلق بنعت . (قوله وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة) أى مطلقا بقرينة مقابله بما بعده . (قوله ساورتني) أى واثبتني بمعنى وثبت على فالمفاعلة على غير بابها . ضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وهى الحية الدقيقة التى أتى عليها سنون كثيرة فقل لحمها واشتد سمها . والرقش بضم الراء وسكون القاف آخره شين معجمة جمع رقشاء وهى الحية التى لها نقط سود وبيض ومن تبعية . وقول البعض للبيان غير ظاهر وناقع بالنون والقاف أى بالغ فى الإهلاك وفيه الشاهد حيث وصف به السم وهو معرفة لأنه لا يوصف به غير السم ولا يرد قولهم دم ناقع لأنه بمعنى طرى . (قوله مؤول) أى يجعل التابع بدلا فالأوليان أى الأحقان بالشهادة لقربتهما ومعرفتهما بدل من آخران وناقع بدل من السم . ويصح جعل الأوليان خبر محذوف أى هما الأوليان أو خبر آخران لتخصيصه بالصفة أو مبتدأ خبره آخران أو بدلا من الضمير فى يقومان وجعل ناقع خبرا ثانيا للسم . (قوله المعروف بلام الجنس) أى لام الحقيقة فى ضمن فرد غير معين وتسميها أهل المعانى لام العهد الذهنى لعهد الحقيقة فى الذهن . (قوله لقرب مسافته من النكرة) أى لعدم تعيين شئ من الأفراد فيها .

(قوله بالنكرة المخصوصة) أى بإضافة أو عمل كما يؤخذ من التمثيل بقولهم ما ينبغي للرجل إلخ وقول البعض أى بوصف أو إضافة كما يؤخذ من الأمثلة سهو منشؤه توهم أن منك صفة لخبر وهو باطل بل هو ظرف لغو متعلق بخبر والمراد النكرة المخصوصة وما فى حكمها وهو الجملة كما يؤخذ من التمثيل بالبيت والآية وقد استفاد من تعبيره بالجواز أن الأحسن النعت بالمعرفة نظرا للفظ وهو كذلك . (قوله لا حال) جواز جماعة الحالية نظرا لصورة التعريف وما ورد به من أنه ليس المعنى أنه يمر عليه فى حال السب بل المراد أن ذلك دأبه يرد بأنا لا نسلم أنه ليس المعنى ما ذكر بل المراد أن ذلك دأبه ، لم لا يجوز أن يكون المعنى ما ذكر ولئن سلم فجعل الحال لازمة يفيد أن ذلك دأبه . (قوله وآية لهم الليل) أى حقيقة الليل فى ضمن فرد ما من الليالى فلا ينافيه أن الواقع سلخ النهار من أفراد

[٨١٠] قاله رجل من بنى سلول من الكامل . الواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق . واللئيم الدنى الأصل الشحيح النفس . والشاهد فى يسبني فإنها جملة وقعت صفة للئيم مع أنه معرف بأل ، ومثل هذا لا يجوز ولكن لما كانت للجنس قربت مسافته من التكثير فجاز نعتة حيثل بالنكرة على أنها يجوز أن يكون حالا .

(١) ويروى :

* فمضيت ثم قلت لا يهينى *

خير منك أن يفعل كذا . الثالث : لا يمتنع النعت في التكرات بالأخص نحو : رجل فصيح و غلام يافع . وأما في المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين بل مساويا أو أعم . وقال الشلوبين والفراء : ينعت الأعم بالأخص ، قال المصنف وهو الصحيح . وقال بعض المتأخرين : توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة اهـ (وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ * سِوَاهُمَا) وهو التثنية والجمع والتأنيث (كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا) أى يجرى النعت في مطابقة المنعوت وعدمها بجرى الفعل الواقع موقعه ، فإن كان جاريا على الذى هو له رفع ضمير المنعوت وطابقه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، تقول : مررت برجلين حسنين وامرأة حسنة ، كما تقول : مررت برجلين حسنا وامرأة حسنت . وإن كان جاريا على ما هو لشيء من سببيه فإن لم يرفع السبب فهو كالجارى على ما هو له في مطابقتها للمنعوت لأنه مثله في رفعه ضمير المنعوت نحو : مررت بامرأة حسنة الوجه أو حسنة وجهها ، وبرجلين كريمى الأب أو كريمين أبا ، وبرجال

الليل فلا اعتراض . (قوله بالأخص) أى الأقل شيوعا . (قوله يافع) بالتحية ثم الفاء أى مراهق . (قوله فلا يكون النعت أخص) أى أعرف كما في سم فنحو بالرجل أخيك التابع بدل لا نعت لئلا يفضل التابع على المتبوع وقد أسلفنا رده في باب النكرة والمعرفة . (قوله أو أعم) أى أقل تعريفا . (قوله ينعت الأعم بالأخص) قال البعض : أى فقط وإلا ساوى ما بعده اهـ وترجاه شيخنا وفيه نظر إذ يبعد كل البعد أن الفراء والشلوبين يوجبان وصف الأعم بالأخص مع منع غيرهما إياه ولا يميزان الوصف بالأعم أو المساوى مع إيجاب غيرهما إياه وأى ضرر في كون ما بعده مساويا له فيكون سوقه لتأييده ثم رأيت ما يؤيد ما قلته بخط بعض الأفاضل . (قوله توصف كل معرفة بكل معرفة) أى إلا اسم الإشارة فإنه لا يوصف إلا بذى أل إجماعا وإنما وصفوه باسم الجنس المعرف بأن لبيان حقيقة الذات المشار إليها إذ لا دلالة لاسم الإشارة على حقيقتها وألحق به الموصول لأنه مع صلته بمعنى ذى اللام ولأن الموصول الذى يقع صفة ذو لام وإن كانت زائدة وكما يجوز في تابع اسم الإشارة كونه نعنا من حيث دلالة على معنى في متبوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث إيضاحه له والأول مبنى على ما عليه جمع محققون أنه لا يشترط كون النعت مشتقا أو مؤولا به . والثاني مبنى على أنه لا يشترط في البيان أن يكون أعرف من المبين وهو الصحيح . (قوله لدى التوحيد إلخ) أى عند ملاحظة التوحيد إلخ . (قوله الواقع موقعه) أى الذى يقع في محل النعت على خلاف الأصل .

(قوله وطابقه في الإفراد إلخ) أورد عليه نحو نطفة أمشاج وبرمة أعشار وثوب أخلاق . وأجيب بأن النطفة لما كانت مركبة من أشياء كل منها مشيج . والبرمة من أعشار هى قطعها . والثوب من قطع كل منها خلق كان كل من الثلاثة مجموع أجزاء فجاز وصفه بالجمع . وقيل أفعال^(١) في مثل ذلك واحد لا جمع . كذا في الدماميني . (قوله على ما هو إلخ) أى على منعوت هو أى النعت أى

(١) لى قوله أمشاج وأعشار وأخلاق وما شابهها .

حسان الوجوه أو حسان وجوها ، وإن رفع السببي كان بحسبه في التذكير والتأنيث كما هو في الفعل ، فيقال : مررت برجال حسنة وجوهم وبامرأة حسنة وجهها كما يقال حسنت وجوهم وحسن وجهها .

(تنبيهات):* الأول : يجوز في الوصف المسند إلى السببي المجموع الأفراد والتكسير فيقال مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه . **الثاني :** قد يعامل الوصف الرفع ضمير المنعوت معاملة رافع السببي إذا كان معناه له ، فيقال : مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنت عينه حكى ذلك الفراء وهو ضعيف ، وذهب كثير منهم الجرمي إلى منعه . **الثالث :** أفهم قوله كالفعل جواز تثنية الوصف الرفع للسببي وجمعه الجمع المذكر السالم على لغة أكلوني البراغيث ، فيقال مررت برجل كريمين أبواه^(١) ، وجاءني رجل حسنون غلماناه . **الرابع :** ما ذكره من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بألا يمنع منها مانع كما في صبور وجريح وأفعل من ا هـ . (وَأَنْعَتَ بِمُشْتَقٍّ) والمراد به ما دل على حدث وصاحبه

معناه ثابت لشيء من سببيه أي هو سببيه أو بعض أفراد سببيه . (قوله كان) أي النعت بحسبه أي السببي وقوله في التذكير والتأنيث أي وأما في الأفراد وضديه فسيأتي في التنبيه الأول والثالث . وقوله كما هو في الفعل أي كحال هو أي الحال في الفعل إذا وقع نعتا مثلا . (قوله يجوز في الوصف إلخ) أي على اللغة الفصحى فظهر وجه اقتصاره على الأفراد والتكثير وذلك لأن التصحيح إنما يجوز على لغة أكلوني البراغيث وسيصرح بهذا في التنبيه الثالث ولم يتنبه البعض لهذا التحقيق فقال ما قال . واختلف في الأفصح من الأفراد والتكسير فالتكسير أفصح عند سيويه والمبرد قال في المغنى : وهو الأصح وعكس الشلوين وطائفة . وفصل آخرون فقالوا إن كان النعت تابعا لجمع فالتكسير أفصح وإن كان لمفرد أو مثني فالأفراد أفصح . كذا في التصريح . قال الدماميني : وإنما لم يضعف نحو مررت برجل كرام آباؤه مع ضعف كريمين آباؤه لأن اسم الفاعل المشابه للفعل إذا كسر خرج عن موازنة الفعل ومناسبته لأن الفعل لا يكسر بخلافه إذا صحح ا هـ ووجه أفصحية التكسير إذا تبع جمعا المشاكلة . (قوله المجموع) فإن كان السببي مثني تعين الأفراد على اللغة الفصحى .

(فائدة):* يجوز مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين وإن لزم استتار الضمير في قاعدين مع جريان الصفة على غير من هي له لأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ويمتنع قائمين لا قاعد أبواه على إعمال الثاني للزوم ما ذكر في الأوائل . أفاده في المغنى . (قوله قد يعامل إلخ) فيه إشارة إلى أنه قليل والكثير المطابقة كما مر (قوله إذا كان معناه) أي الوصف له أي السببي (قوله أفهم قوله كالفعل إلخ) وأفهم أيضا جواز نحو : برجل قائم اليوم أمه للفصل ونحو : بامرأة حسن نغمتها لمجازية التأنيث وبه صرح بعضهم . سم . (قوله بألا يمنع منها مانع) ككون الوصف يستوي فيه المذكر والمفرد وأضدادهما وكونه أفعل تفضيل مجردا أو مضافا لمنكور . (قوله وانعت بمشتق إلخ) المتبادر منه

(١) مع تليب المذكر طبا .

وذلك اسم الفاعل كضارب وقائم واسم المفعول كمضروب ومهان والصفة المشبهة (كَصَغَبٍ وَذَرِبٍ) وأفعِل التفضيل كأقوى وأكرم ، ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور وهو اصطلاح (وَشَبِيهِهِ) أى شبه المشتق والمراد به ما أقيم مقام المشتق فى المعنى من الجوامد (كَذَا) وفروعه من أسماء الإشارة غير المكانية (وَذَى) بمعنى صاحب والموصولة وفروعهما (وَالْمُنْتَسِبُ) تقول مررت بزيد هذا ، وذى المال ، وذو قام ، والقريشى ، فمعناها الحاضر وصاحب المال ، والقائم ، والمنسوب إلى قريش (وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ) بثلاثة شروط : شرط فى المنعوت وهو أن يكون (مُنْكَرًا) إما لفظا ومعنى

أنه يشترط فى النعت كونه مشتقا أو مؤولا به وهو رأى الأكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب إلى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالة على معنى فى متبوعه كالرجل الدال على الرجولية قاله الدمامينى . (قوله وذلك اسم الفاعل) أراد به ما يشمل أمثلة البالغة . (قوله ومهان) كان عليه أن يأتى بالمزيد فى اسم الفاعل كما أتى به فى اسم المفعول وأن يأتى باللازم فى اسم المفعول كما أتى به فى اسم الفاعل ويمكن أن يجعل فى كلامه احتباك .

(قوله وذرب) بالذال المعجمة الحاد من كل شيء وبالمهملة المعتاد للأشياء الخبير بها . (قوله ليست مشتقة بالمعنى المذكور) لأنها لا تدل على صاحب الحدث أى فاعله أو مفعوله بل هى مشتقة بالمعنى الأعم وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شيء منسوب للمصدر فمفتاح مثلا مأخوذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة للفتح ومرمى مأخوذ من الرمى للدلالة على مكان أو زمان منسوب للرمى . (قوله وهو) أى المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح أى لهم فى مثل هذا المقام ولا يرد كونها مشتقة باصطلاح آخر . (قوله فى المعنى) أى من جهة دلالة على معناه . (قوله غير المكانية) أما هى كمررت برجل هنا أو هناك أو ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل فهى ظروف لا صفات بل الصفات متعلقاتها . (قوله والموصولة) إنما يكون فى قول الناظم وذى شاملا للموصولة على لغة إعرابها أما على لغة البناء فلا لأنها بالواو لزوما على هذه اللغة لا بالياء ومثلها فى الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بهمزة الوصل بخلاف نحو من وما . (قوله وذى المال) هل يجوز أن يقال برجل ذى مال أبوه على أن ذى رافع للأب . نقل ابن جنى عن الأكثرين المنع وعللوه بثلاثة أوجه ذكرها شيخنا فراجع . (قوله وذو قام) كذا فى نسخ بالواو على لغة بناء ذو الموصولة لكنه لا يناسب ما جرى عليه الشارح من شمول ذى فى كلام المصنف للموصولة لأن شموله للموصولة إنما يجىء على لغة الإعراب لأنها فى كلامه بالياء وفى نسخ وذى قام بالياء وهى المناسبة للشمول المذكور .

(قوله شرط فى المنعوت إلخ) فيه شرط آخر وهو أن يكون مذكورا إن لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى كما سيأتى اه تصریح . وأما أنا ابن جلا فضرورة . (قوله أن يكون منكرا) أى لتأول الجملة بالنكرة فنحو : جاء رجل قام أبوه أو أبوه قائم من كل وصف بجملة المجهول فيها

نحو : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٨١] ، أو معنى لا لفظاً وهو المعروف بأل الجنسية كقوله :

[٨١١] * وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْتَنِي *

وشرطان في الجملة : أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ كما تقدم أو مقدر كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ [البقرة : ١٢٣] ، أى لا تجزى فيه أو بدل منه كقوله :

[٨١٢] كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِهَا عَوَازِبُ نَحْلِ أَخْطَأَ الْغَارَ مُطِيفُ
أى أخطأ غارها ، فال بدل من الضمير وإلى هذا الشرط الإشارة بقوله (فَأَعْطِيتُ

اتصاف المسند إليه بالمسند في تأويل جاء رجل قائم أبوه ونحو جاء رجل أبوه القائم أو أبو أبوه زيد من كل وصف بجملة المجهول فيها اتحاد ذاتيهما في تأويل جاء رجل كائن ذات أبيه ذات القائم أو ذات زيد . كذا في الدماميني عن ابن الحاجب والرضي لا لكون الجمل نكرات وإن جرى على ألسنتهم ووجهه بعضهم بما رده الرضى ثم قال : والحق أن الجملة ليست معرفة ولا نكرة لأن التعريف والتكثير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسماً وإنما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لتأولها بالنكرة كما مر .

(قوله على ضمير يربطها بالموصوف) اقتصر على الضمير لأن الرابط هنا لا يكون إلا للضمير بخلاف الخبر والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت صناعة فضعف طلبه له فاحتيج للدليل قوى يدل على ارتباط الجملة به وأنها نعت له بخلاف المبتدأ فإنه يستلزم الخبر فقوى طلبه له فاكتفى بأى دليل يدل على ارتباط الجملة به وأنها خبر عنه أفاده سم ورأيت بخط بعض الفضلاء أن الصحيح عدم تقييد الربط هنا أيضاً بالضمير . (قوله أى لا تجزى فيه) وهل حذف الجار والمجرور معا أو الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوباً قولان : الأول عن سيويه . والثاني عن الأخفش . تصريح . (قوله أو بدل منه) معطوف على ضمير . (قوله كأن حفيف النبل) بالخاء المهملة أى دوى ذهاب السهام ومن فوق حال من النبل وضمير عجسها للقوس . والعجس بثلاث العين المهملة فجيم فسین مهملة مقبض القوس . والعوازب بعين مهملة وبعد الألف زاي جمع عازبة من عزبت الإبل إذا بعدت في المرعى . ومطنف بضم الميم وكسر النون فاعل أخطأ والمطنف الذى يعلو الطنف كجبل وهو رأس الجبل وأعلاه وكأن المعنى أخطأ غارها منطفها أى العالى منها رأس الجبل الذى هو أى ذلك المنطف كدليلها الذى تتبعه في السير وقيد بقوله أخطأ إنلج لأن النحل إذا تاه عن محله عظم دويه .

[٨١١] راجع التخریج رقم ٨١٠ .

[٨١٢] قاله الشنفرى عمرو بن براق من الطويل . وحفيف النبل بالخاء المهملة دوى ذهابه . ومن فوق عجسها حال من النبل أى فوق مقبض القوس وهو مثلث العين . وعوازب نحل خير كان جمع عازبة من عزبت الإبل إذا بعدت في المرعى لا تروح ، والشاهد في أخطأ الغار فإن الألف واللام فيه أغنت عن الضمير العائد إلى الموصوف تقديره أخطأ غارها . ومطنف فاعل أخطأ . والغار مفعوله والجملة صفة لنحل . وهو بضم الميم وكسر النون الذى يعلو الجبل .

مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا) والثاني أن تكون خبرية أى محتملة للصدق والكذب وإليه الإشارة بقوله (وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ) فلا يجوز مررت برجل أضربه أو لا تنه ، ولا بعبد بعته قاصدا لإنشاء البيع (وَأِنْ أَتَتْ) الجملة الطلبية فى كلامهم (فَالْقَوْلُ أَضْمِرُ تُصَبِّ) كقوله :
[٨١٣] * جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ * (١)

أى جاعوا بلبن مخلوط بالماء مقول فيه عند رؤيته هذا الكلام .
(تنبيهان) : الأول : ذكر فى البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية . الثانى : فهم من قوله :

* فَأَعْطَيْتَ مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا *

أنها لا تقترن بالواو بخلاف الحالية فلذلك لم يقل ما أعطيته حالا (وَنَعْتُوا بِمَصْنَدٍ كَثِيرًا) وكان حقه ألا ينعت به لجموده ، ولكنهم فعلوا ذلك قصدا للمبالغة أو توسعا بحذف

(قوله فَأَعْطَيْتَ مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا) أى من أصل الربط وإن كان فى النعت بالضمير فقط وفى الخبر به وبغيره على ما تقدم . (قوله أن تكون خبرية) أى لأن النعت يوضح المنعوت أو يخصه والجملة لا تصلح لذلك إلا إذا كان مضمونها معلوما للسامع قبل ، ومضمون الجملة الإنشائية غير معلوم قبل . (قوله وامنع هنا) أى لا فى الخبر على المختار وكانت الحال فى المفهوم تفصيل . (قوله جاعوا بمذق الخ) قبله :

* حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ *

وصف به . قوماً أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه فى العشية يشبه لون الذئب فى قلة البياض . والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر مذقت اللبن إذا خلطته بالماء ، والمراد به هنا المذوق . (قوله أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى) أى لاشتغالها على الفعل المناسب للوصف فى الاشتقاق وأما الاسمية فقد تخلو عن المشتق بالكلية نحو : جاء رجل أبوه زيد ، هكذا ينبغى تقرير التوجيه ، ونقل شيخنا عن الدمامينى أن الماضى أكثر من المضارع . (قوله لا تقترن بالواو) خلافاً للزمخشري كما فى الدمامينى . (قوله تنبيهها على ذلك) أى ما ذكر من قصد المبالغة والتوسيع

[٨١٣] عزى إلى العجاج ولم يثبت . وقوله :

* حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ *

ويروى حتى إذا كان الظلام يختلط يصف به قوماً أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى إن لونه فى العشية يشبه لون الذئب . والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وفى آخره قاف وهو اللبن المزوج بالماء فيقل بياضه بكثرة الماء . والشاهد فى هل رأيت الذئب قط ، وذلك لأنها جملة إنشائية ، وظاهرها أنها صفة لقوله مذق ، وليس كذلك ، إذ لا توصف النكرة بالجملة الإنشائية ، فيؤول بمذق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب قط .

(١) واللبن إذا شيب بماء تغير لونه إلى القيرة .

مضاف (فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ) تنبيهها على ذلك فقالوا رجل عدل ورضا وزور ، وامرأة عدل ورضا وزور ، ورجلان عدل ورضا وزور ، وكذا في الجمع أى هو نفس العدل أو ذو عدل ، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق أى عادل ومرضى وزائر .

(تنبيهان) : الأول : وقوع المصدر نعتا وإن كان كثيرا لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالا وإن كان أكثر من وقوعه نعتا . الثاني : أطلق المصدر وهو مقيد بألا يكون في أوله ميم زائدة كمزاد ومسير فإنه لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره (وَنَعَتْ غَيْرَ وَاحِدٍ

ولأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وإنما كان مبنيا على قصد المبالغة لأن معنى قصداً المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى مجازا لكثرة وقوعه منه والمعنى شيء واحد مذكر على حذف المضاف لأن المصدر يكون كذلك أى مفردا مذكرا لو صرح بالمضاف نحو : هند ذات عدل والزيدان ذوا عدل وهكذا . (قوله وهو عند الكوفيين إلخ) قد خالف كل من الفريقين مذهبه في باب الحال في أتيته ركضا فقال البصريون أن ركضا بمعنى راکضا والكوفيون أنه على تقدير مضاف . وقد يقال إن كلا ذكر في كل من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده . (قوله على التأويل بالمشتق) أى الذى بمعنى الفاعل كثيرا كما في عدل وزور ، وبمعنى المفعول قليلا كما في رضا . قاله الدماميني .

(فائدة) : قيل من نعت بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف قولهم مرت برجل ما شئت من رجل لأن ما مصدرية ، ومثله قوله تعالى : ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكِبَكَ ﴾ [الأنفطار : ٨] ، وارتضى في المعنى أن ما شرطية حذف جوابها أى فهو كذلك ومجموع الجملتين نعت وأن ما في الآية إما زائدة فالنعت جملة شاء وحدها بتقدير الرابط أى شاءها وفي متعلقة بركبك أو باستقرار محذوف حال من مفعوله أو بعدلك أى وضعك في صورة أى صورة شاء وإما شرطية فالنعت مجموع الجملتين والرابط محذوف أى ما شاء تركيبك ركبك عليها وفي متعلقة بعدلك لا بركبك لأن الجواب لا يعمل فيما قبل أداة الشرط . (قوله لا يطرد) أى بل يقتصر على ما سمع منه ، ولما لم يستفد من هذا التنبيه أن المسموع منه غير ميمي أتى بالتنبيه الثاني لإفادة ذلك . ولى في المقام بحث وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتا أو حالا إما على المبالغة أو على المجاز بالحذف إن قدر المضاف أو على المجاز المرسل الذى علاقته التعلق إن أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول ، وكل من الثلاثة مطرد كما صرح به علماء المعاني . اللهم إلا أن يدعى اختلاف مذهبي النحاة وأهل المعاني ، أو أن المطرد عند أهل المعاني وقوع المصدر على أحد الأوجه الثلاثة إذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبرا نحو زيد عدل فتدبر .

(قوله ونعت غير واحد) بالرفع مبتدأ ولا يجوز نصبه لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها

إِذَا اُخْتَلَفَ * فَعَاطِفًا فَرَّقَهُ لَا إِذَا اُتْلَفَ) مثال المختلف مررت برجلين كريم وبخيل ، ومثال المؤتلف مررت برجلين كريمين أو بخيلين . ويستثنى من الأول اسم الإشارة فلا يجوز تفريق نعتيه ، فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سيوييه وغيره كالزبادى والزجاج والمبرد . قال الزبادى^(١) : وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان .

(تنبيهات) والأول : قيل يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظاً بمجموع معنى كقوله :

فلا يفسر عاملاً . والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد مثني أو جمعا أو اسم جمع أو اسم جنس أو اسمين متعاطفين أو أسماء متعاطفة كذا فسر الدماميني وأورد عليه أن نحو : زيد وعمرو إذا اختلف نعتيه لا يجب فيه التفريق بالعطف بل يجوز فيه ذكر كل نعت بجانب منعوته نحو : جاء زيد العاقل وعمرو الكريم . وما أجيب به من أن المراد بالتفريق ما يشمل إيلاء كل نعت منعوته يرده قوله فعاطفاً إلا أن يقال عاطفاً في الجملة وأيضاً على ما فسر به الدماميني يرد على قوله لا إذا اُتْلَفَ نحو : أعطيت زيدا أباه مما اتفق فيه المنعوتان إعراباً ، لا بسبب العطف فإنه يمتنع جمعهما في وصف واحد بل يفرد كل بوصف أو يجمعان في نعت مقطوع لأن التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولاً أولاً وثانياً ، نص على ذلك الرضى فقول المصنف لا إذا اُتْلَفَ أى فلا يفرق بل يجمع محله ما لم يمنع مانع . أفاده سم . وفي هذا الإيراد نظر لأن المنعوت في هذه الصورة ليس من غير الواحد بتفسير الدماميني لعدم العطف فاعرفه ولو أريد بغير الواحد المثني والمجموع لم يرد شيء من ذلك فتأمل .

(قوله إذا اختلف) أى لفظاً ومعنى كالعاقل والكريم أو معنى لا لفظاً كالضارب من الضرب بالعصا مثلاً والضارب من الضرب فى الأرض أى السير فيها أو لفظاً لا معنى كالذاهب والمنطلق . (قوله فعاطفاً فرقه) أى ففرق النعت حال كونك عاطفاً بالواو فقط إجماعاً إذ لو قيل مررت برجلين صالح فطالح أو ثم طالح لم يستفد الترتيب فى المرور بل فى حصول الوصفين للرجلين والترتيب فى هذا غير مراد . أفاده الدماميني . وأما قول ابن الحاجب : الإدغام أن تأتى بحرفين ساكن فمتحرك فمردود بخلاف ما إذا كان المنعوت واحداً فإنه يجوز العطف بغير الواو ، حكى سيوييه : مررت برجل راكب فذاهب وبرجل راكب ثم ذاهب ، قاله زكريا أى لأن قصد الترتيب فى حصول الوصفين للرجل سائغ . (قوله كريمين) أى بالثنية ولا يجوز كريم وكريم بالتفريق ، نعم يجوز مررت بإنسانين صالح وصالحة إذ لم يتفقا إلا بالتغليب فالنعت مختلف فى الحقيقة فجاز تفريقه نظراً لذلك وجمعه للاتحاد فى التغليب . (قوله ويستثنى من الأول) اعترض بأنه لا استثناء لأن نعت اسم الإشارة لا يكون مختلفاً أصلاً فهو خارج بقوله إذا اختلف . (قوله فلا يجوز تفريق نعتيه) أى لوجوب مطابقتها له لفظاً قال الدماميني : اختص نعت اسم الإشارة بأمر : منها هذا . ومنها وجوب كونه ذا أل . ومنها امتناع فصله من موصوفه فلا يجوز مررت بهذا فى الدار الفاضل وإن جاز مررت بالرجل فى الدار الكريم . ومنها امتناع قطعه ، وأما كونه جنساً لا وصفاً فغالب لا لازم .

(١) سبق التعريف به .

[٨١٤] قَوَائِنَاهُمْ مِنْهَا يَجْمَعُ كَأَسَدِ الْغَابِ مُرْدَانٍ وَشَيْبِ
وفيه نظر . الثاني : قال في الارتشاف : والاختيار في مررت برجلين كريم وبخيل
القطع . الثالث : قال في التسهيل : يغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبا وعند
التفصيل اختيارا (وَنَعْتٌ مَعْمُولَتِي) عاملين (وَحِيدَتِي مَعْنَى * وَعَمَلِي أُبَيِّغُ بِغَيْرِ آسِنَتَا) أى

(قوله فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير) أى على النعتية بقربة ما يأتى . (قوله قيل يندرج
إلخ) أى لأن المراد بغير الواحد كما مر ما دل على متعدد والنظر الذى ذكره الشارح مبنى على أن المراد
به المثني والمجموع فقط وقد مر خلافه عن الدماميني وعليه فالنظر غير وارد . (قوله والاختيار في
مررت برجلين كريم وبخيل القطع) قال شيخنا : انظره مع ما سيأتى من وجوب اتباع النكرة بنعت
أهـ ولا وجه للتوقف لأن ما يأتى فيما إذا اتحد المنعوت وتعدد نعته . (قوله عند الشمول) أى جمع
النعوت في لفظ واحد نحو : مررت برجل وامرأة صالحين وبرجل وامرأتين صالحين وبرجل وأفراس
سابقين ويمتنع صالحتين وصالحات وسابقات والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر .

(قوله وعند التفصيل اختيارا) مراده بالتفصيل التفريق . قال الدماميني : تقول على التغليب
مررت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات أهـ أى أو سابقات وسابقين
والظاهر أن مثله في جواز التغليب وعدمه ما إذا أوليت كل منعوت بنعته . (قوله وحيدى معنى وعمل)
أى متحدين فيهما سواء اتحدا لفظا أم لا فالأول نحو : جاء زيد وجاء عمرو العاقلان وكتانى أمثلة
الشارح ، والثاني كبقية أمثله فعلم ما في كلام البعض من المؤاخذه ، واشترط بعضهم ثالثا وهو اتفاق
المنعوتين تعريفا وتنكيها فلا يجوز : جاء رجل وجاء زيد العاقلان ولا عاقلان لما يلزم من نعت النكرة
بالمعرفة أو العكس ورابعا وهو ألا يكون أحد المنعوتين اسم إشارة فلا يجوز : جاء هذا وجاء زيد
العاقلان لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته ، فإن آخر اسم الإشارة كجاء زيد وجاء هذا العاقلان
جاز عند المصنف وزاد الشاطبى شرطا خامسا وهو ألا يكون أحد المنعوتين في جملة خبرية والآخر
في جملة إنشائية فلا يجوز نحو : جاء زيد ومن عمرو العاقلان . وفيه أن العاملين في المثال مختلفان معنى
فاتحادهما معنى يغنى عن الشرط الخامس في منع نحو هذا المثال . وقول البعض إلا أن يقال في المثال
مانعان لا ينهض وجهها لزيادة الشرط الخامس ، ثم منع الشاطبى الإتيان في هذا المثال يوهم جواز القطع
بل وجوبه . وفي الرضى منعه أيضا وعلمه بأنه لا يجوز أن تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة
واحدة ، فالذى ينبغي أن يمثل بنحو : بعث زيدا الجبة وبعثك الثوب الجديدين مقصودا بإحدى الجملتين
الإخبار وبالأخرى الإنشاء ، ونحو : قام زيد وهل قام عمرو العاقلان .

[٨١٤] قاله حسان رضى الله عنه من قصيدة من الكامل . يقال وافى فلان إذا أتى . والباء تتعلق به . ومنا فى محل الجر صفة للجمع .
والأسد جمع أسد . والغاب جمع غابة وهى الأجمة . والشاهد فى مردان جمع أمرد ، وشيب جمع أشيب فرق فيه النعت ، قاله ابن
مالك . ورد عليه بأنه ليس من هذا الباب لأنه قال : يفرق نعت غير الواحد بالعطف إذا اختلفت والمنعوت هنا ليس مثني ولا
مجموعا ، بل هو اسم مفرد وهو يجمع ، فلا يطلق عليه أنه غير الواحد ، بل هو اسم مفرد وإن كان مدلوله كثير ، ولذلك صحت
تنزيته في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَقُى الْجَمْعَانِ ﴾ .

أتبع مطلقا نحو جاء زيد وأتى عمرو العاقلان ، وهذا زيد وذاك خالد الكريمان ، ورأيت زيدا وأبصرت عمرا الظرفيين . وخصص بعضهم جواز الإتياع بكون المتبوعين فاعلى فعلين أو خبرى مبتدئين ، فإن اختلف العاملان فى المعنى والعمل أو فى أحدهما وجب القطع بالرفع على إضمار مبتدأ ، أو بالنصب على إضمار فعل نحو : جاء زيد ورأيت عمرا الفاضلان أو الفاضلين ، ونحو : جاء زيد ومضى بكر الكريمان أو الكريمين ، ونحو : هذا مؤلم زيد وموجع عمرا الظرفيان أو الظرفيين . ولا يجوز الإتياع فى ذلك لأن العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل .

(تنبيهان): الأول : إذا كان عامل المعمولين واحدا ففيه ثلاث صور : الأولى أن يتحد العمل والنسبة نحو : قام زيد وعمرو العاقلان . وهذه يجوز فيها الإتياع والقطع فى أماكنه من غير إشكال . الثانية أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى المعمولين

(قوله أى أتبع مطلقا) أى سواء كان المتبوعان مرفوعى فعلين أو خبرى مبتدئين أو منصوبين وقد مثل الشارح لذلك أو مخفوضين كسقت النفع إلى خالد وسبق لزيد الكاتين وكمررت بزيد وبعمرو الكاتين . قال فى الجمع : قال أبو حيان : ومقتضى مذهب سيويه أنه لا يجوز الإتياع لما انجر من جهتين كالحرف والإضافة نحو : مررت بزيد وهذا غلام بكر الفاضلين ، والحرفين المختلفين لفظا ومعنى نحو : مررت بزيد ودخلت إلى عمرو الظرفيين ، أو معنى فقط نحو : مررت بزيد واستعنت بعمرو الفاضلين ، والإضافتين المختلفتين معنى نحو : هذه دار زيد وهذا أخو عمرو الفاضلين . (قوله ورأيت زيدا) أى أبصرته ليتحد مع ما بعده معنى . (قوله وخصص بعضهم إلخ) هذا هو الذى أشار الناظم إلى رده بقوله بغير استئنا . (قوله وجب القطع) قال سم : فيه تأمل فإنه يجوز إفراد كل بوصفه بجانبه اهـ وقد يقال مراده بوجوب القطع امتناع الإتياع حالة جمع النعتين لا مطلقا . (قوله على إضمار فعل) أى كأمدح وأذم وأعنى وأذكر . قال الدمامينى : قال المصنف فى شرح عمدته إذا كان المنعوت متعينا لم يقدر أعنى بل أذكر اهـ وللبحث فيه مجال فتأمل .

(قوله أن يستقل) أى ينفرد عن الآخر بالمعنى أو العمل لاختلافهما معنى أو عملا بخلاف المتحددين معنى وعملا فإنهما لاتحادهما ينزلان منزلة العامل الواحد فلا يلزم عمل عاملين فى معمول واحد . (قوله والنسبة) أى نسبة العامل إليهما بأن تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية مثلا . (قوله يجوز فيها الإتياع والقطع) ويجوز أيضا إفراد كل بوصفه كجاء زيد الظريف وعمرو الظريف كما قاله الرضى . قال الإسقاطى : وهل يجوز تفريق النعتين مع تأخيرهما فى الشاطبي ما يفيد المنع اهـ ومقتضى القياس على ما يأتى عن الرضى فى الصورة الثانية الآتية فى كلام الشارح الجواز إلا أن يفرق بين هذه والصورة الثانية بأن فى الصورة الثانية ما يرد كل نعت إلى منعوته إذا أخر النعت فيها وفرق وهو اختلاف إعراب النعت بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها . وقد يقال لا ضرر فيه إذ لا يترتب عليه اختلاف

من جهة المعنى نحو : ضرب زيد عمرا الكريمان ، ويجب في هذه القطع قطعا . الثالثة أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو : خاصم زيد عمرا الكريمان ، فالقطع في هذه واجب عند البصريين وأجاز الفراء وابن سعدان^(١) الإتيان ، والنص عن الفراء أنه إذا أتبع غلب المرفوع فتقول : خاصم زيد عمرا الكريمان . ونص ابن سعدان على جواز إتيان أى شئت لأن كلا منهما مخاصم ومخاصم ، والصحيح مذهب البصريين : قيل بدليل أنه لا يجوز ضارب زيد هندا العاقلة برفع العاقلة نعتا لهند ، لكن ذكر الناظم في باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو : ضارب زيد عمرا ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب . قال : ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز ، ومنه قول الراجز :

[٨١٥] قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا

المعنى فتأمل . (قوله لي أماكته) أى القطع وهى المواضع التى يتعين فيها المنعوت بدون النعت . (قوله ويجب لي هذه القطع قطعا) المراد بوجوب القطع امتناع الإتيان مع جمع النعتين وإلا فيجوز أفراد كل نعت كما في الرضى وفيه أيضا أنه يجوز تأخير النعتين مع أفرادهما فتقول : ضرب زيد عمرا الظريف الظريف لكن على أن الأول للثاني والثاني للأول لأن اللازم عليه فصل أحدهما من منعوته وهو خير من فصلهما معا كما سبق مثل ذلك في الحال اهـ ولا يخفى أن غاية ما يفيد هذا التعليل الأولوية دون الوجوب فإن كان مراده الأولوية فذاك وإلا منعاه مع أنه قد يقال فصل أحدهما بمنزلة فصلهما لأن فصل أحدهما بكلمتين وفصل كل منهما بكلمة فتأمل .

(قوله قيل بدليل أنه لا يجوز إلخ) وجه التمريض^(٢) أن هذا الدليل لا يطل مذهب الخصم لجواز أن يقال المجوز للملاحظة المعنى في الإتيان التغليب ولا تغليب هنا وأيضا عدم جواز ضارب إلخ غير جمع عليه فلا يطل هذا الدليل مذهب الخصم . وقد أشار الشارح إلى هذا بالاستدراك على الدليل بقوله لكن إلخ . (قوله قد سالم) من المسألة وهى المصالحة . والأفعوان بضم الهمزة والعين المهملة ذكر الحيات والأنثى أفعى . والشجاع : الحية وكذا الشجعم وميمه زائدة . والشاهد في الأفعوان فإنه تابع للحيات لكن نصب نظرا إلى كونه مفعولا معنى . (قوله أسهل) أى لسلامته من كثرة الحذف .

[٨١٥] اختلف في قائله : فقيل أبو حيان الفقعسى . وقيل مساور العيسى . وقيل العجاج . وقيل الديبرى . وقال الصاغاني : عبد بن عيسى من قصيدة مرجزة . والشاهد في رفع الحيات ونصب القدماء ، ثم نصب الأفعوان وما بعده بفعل مضمر دل عليه سالم من المسألة . وتوجيه آخر وهو أن يكون الحيات مفعوله ، وكذلك القدماء لأن كل واحد منهما فاعل ومفعول في المعنى ، والتقدير سألت القدم الحيات ، وسألت الحيات القدم . وقيل أصله القدمان فحذفت النون . واستدلوا به على جواز حذف نون التثنية . والقدماء مرفوع لأنه فاعل سالم ، والحيات منصوب به ، والأفعوان وما بعده بدل منهما ، والشجاع الحية ، وكذلك الشجعم . والميم فيه زائدة .

(١) محمد بن سعدان الكوفي القرطبي بقراءة حمزة مات سنة ٢٣١ .

(٢) لي قوله ، قيل ، .

فنصب الأفعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظاً ، لأن كل شيعين تسالما فهما فاعلان مفعولان . وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم ، وسالت القدم الأفعوان . الثاني : قوله أتبع يوهم وجوب الإتياع وليس كذلك لأن القطع في ذلك منصوب على جوازه (وإن نُعوت كَثُرَتْ وَقَدْ ثَلُثَتْ) أى تبعت منعوتاً (مُفْتَقِرًا لِلذِّكْرِ هُنَّ) بأن كان لا يعرف إلا بذكر جميعها (أُتْبِعَتْ) كلها لتزيلها منه حيثئذ منزلة الشيء الواحد ، وذلك كقولك : مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب (وَأَقْطَعَ) الجميع (أو أَلْبَغ) الجميع أو اقطع البعض وأتبع البعض (إِنْ يَكُنْ) المنعوت (مُعَيَّنًا) بِذَوْنِهَا كلها كما في قول خرنق :

(قوله وسالت القدم إلخ) أى فيكون الأفعوان مفعول فعل حذف للعلم به من التعبير بالمسألة التى هى مفاعلة من الجانبين . (قوله يوهم وجوب الإتياع) قال سم : وأقره شيخنا والبعض قد يقال لا عبرة بهذا الإيهام مع ذكر مسائل القطع فيما سياتى اهـ وفيه أن المصنف إنما ذكر القطع مع تعدد النعوت ، وكلامه الآن غير مفروض فى التعدد فلا يندفع الإيهام هنا بكلامه الآتى .

(قوله وإن نعوت كثرت) مراده بالكثرة ما قابل الوحدة فيشمل النعتين وإطلاقه شامل للجمل لكن سياتى أن الواجب فى المنعوت النكرة إتياع نعت واحد . (قوله مفتقرا للذكر هـن) قال سم : هل يشكل ما أفاده هذا من أن النعت قد يفتقر إليه وقد يستغنى عنه على ما أفاده التعريف من أنه أبداً متمم للمنعوت وذلك يتضمن الافتقار إليه أبداً لأن ما يتم بغيره يفتقر إليه فليتأمل اهـ ويظهر أنه لا إشكال لأن المراد بإتمامه المنعوت أن شأنه والمقصود الأصلي منه الإتمام فلا يضر عروض عدم ذلك فتأمل . (قوله أتبع كلها) أى وجوباً وأورد عليه أن القطع لا يزيد على ترك النعت بالكلية وهو جائز . وأجيب بأن قطعه بعد الذكر يفوت الغرض من ذكره فينبغي تنافى بخلاف الترك . وقد يقال الغرض من الذكر كالتوضيح والتخصيص حاصل عند القطع لأن تلك النعوت المقطوعة فى المعنى متعلقة بالمنعوت والتركيب يفهم ذلك ، فالأولى فى الجواب أن يقال لما كان القطع مشعراً بالاستغناء منه عند الحاجة لما فيه من التنافى إذ الغرض الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج . (قوله واقطع الجميع إلخ) لم يتعرض للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خلافاً للزجاج المشروط فى جواز القطع تعدد النعت . واعلم أن النعت إذا قطع خرج عن كونه نعتاً كما ذكره ابن هشام . (قوله أو اقطع البعض وأتبع البعض) قد يشملها كلام المصنف بأن يراد واقطع الجميع أو البعض لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم . قاله سم . (قوله لا يعدن قوماً إلخ) دعاء لقومها خرج مخرج النهى . ويعد مضارع

[٨١٦] لا يَتَعَدَّن قَوْمِي الدِّينَ هُم سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ^(١)
النازلون بكل معترك والطيبون معاقلة الأزر

فيجوز رفع النازلين والطيبين على الإتيان لقومي ، أو على القطع بإضمامهم ،
ونصبهما بإضمام أمدح أو أذكر ، ورفع الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا ، وعكسه
على القطع فيهما (أو بَعْضُهَا أَقْطَعُ مُعَلَّنًا) أى إذا كان المنعوت مفتقرا إلى بعض النعوت
دون بعض وجب إتيان المفتقر إليه وجاز فيما سواه القطع والإتيان . هكذا في شرح
الكافية .

(تنبيهات): * الأول : إذا قطع بعض النعوت دون بعض قدم المتبع على المقطوع

بعد من باب فرح أى لا يهلكن والعداة بضم العين جمع عاد . والأزر بضمم زيم جمع إزار ومعاقدها
مواضع عقدها وكنى بالطيبين معاقلة الأزر عن طهارتهم عن الفاحشة .

(قوله فيجوز رفع النازلين إلخ) سكت عن النعت الأول وهو الموصول لخفاء إعرابه فيتبع أن
أتبع الجميع وكذا إن أتبع البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من أن القطع في البعض والإتيان
في البعض مشروط بتقديم المتبع كما سيذكره الشارح ويقطع إن قطعت الجميع . (قوله على ما ذكرنا)
راجع لرفع الأول ونصب الثاني أى على الإتيان أو القطع بإضمامهم في الرفع وعلى القطع بإضمام
أمدح أو أذكر في النصب . (قوله على القطع فيهما) أى في الرفع والنصب ولم يقل على ما ذكرنا
كسابقه لأن ما ذكره فيما قبله الرفع على الإتيان وهو لا يأتي في هذا بناء على الصحيح من امتناع
الإتيان بعد القطع . (قوله أو بعضها اقطع معلنا) مقتضى حل الشارح أن بعضها بالجر عطفا على
الضمير في لذكرهن أو في بدونها بناء على مذهب المصنف من جواز العطف على ضمير الخفض بغير
إعادة الخافض أو على دونها ومفعول اقطع محذوف أى وإن يكن المنعوت مفتقرا لذكر بعضها أو معينا
بدون بعضها أو معينا ببعضها فاقطع ما سواه على الأول والأخير أو فاقطعه دون ما سواه على الثاني
وعلى هذا يكون المتن مشتملا على مسألتين : مسألة استغناء المنعوت عن جميع النعوت ، ومسألة استغنائه
عن بعضها وانتقاره إلى بعضها الآخر . وجعل الشيخ خالد بعضها بالنصب مفعولا مقدما لأقطع على
أن تقدير البيت واقطع جميع النعوت أو أتبع جميعها أو اقطع بعضها وأتبع بعضها إن يكن المنعوت
معينا بدونها وعلى هذا فالمسألة الثانية مسكوت عنها في النظم مفهومة بالمقايسة .

(قوله قدم المتبع) هذا هو الراجح كما يشير إليه تقديمه . (قوله وفيه) أى في العكس المستفاد

[٨١٦] مر الكلام فيهما مستوفى في شواهد الصفة المشبهة . والشاهد هنا في قوله : النازلين والطيبون حيث جاء الأول
بالقطع والثاني بالإتيان . ويروى بالعكس ويرفع كلاهما بإتيانهما . وينصب كلاهما بقطعهما .

(١) أى هم آفة للنعم إذ يلحقونها كرمها منهم عند نزول الأضياف فكفى عن كرمهم بأنهم آفة مهلكة للمأكول عندهم من الحيوان .

ولا يعكس ، وفيه خلاف . قال ابن أبي الربيع : الصحيح المنع . وقال صاحب البسيط : الصحيح الجواز . ولو فرق بين الحالة الثانية وهي الاستغناء عن الجميع فيجوز والحالة الثالثة وهي الافتقار إلى البعض دون البعض فلا يجوز لكان مذهبا . الثاني : إذا كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإتيان وجاز في الباقي القطع كقوله :

[٨١٧] وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غَطَّلِي وَشَعْنًا مَرَاضِيَعٍ مِثْلَ السَّعَالِي

الثالث : يستثنى من إطلاقه النعت المؤكد نحو : ﴿ إلهين اثنين ﴾ [النحل] :

[٥١] ، والملتزم نحو : الشعرى العبور ، والجارى على مشاربه نحو : هذا العالم فلا يجوز القطع في هذه (وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنَّ قَطَعْتَ) النعت عن التبعية (مُضْمِرًا * مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا

من يعكس . (قوله ولو فرق إلخ) وجهه أنه في حالة الاستغناء عن الجميع يكون الإتيان كلا إتيان بخلاف حالة الافتقار . (قوله إذا كان المنعوت نكرة إلخ) هل يجرى هذا في المعرف بأل الجنسية نظرا إلى أنه في المعنى نكرة فيه نظر . سم . (قوله تعين في الأول إلخ) فلو كان نعت النكرة واحدا نحو : جاء رجل كريم لم يجز قطعه إلا في الشعر كما في الجمع ورأيت بخط بعض الفضلاء أن منع قطعه هو المشهور وأن سيبويه يجوز . (قوله وجاز في الباقي القطع) أى وإن لم يتعين مسمى النكرة إلا بالجميع لأن المقصود من نعتها التخصيص . وقد حصل بتبعية الأول . (قوله ويأوى) الضمير للصائد يغيب في صيده الوحش عن نسائه ثم يأتي إلهين فيجدهن في أسوأ حال ، وعطل بضم العين وتشديد الطاء جمع عاطلة^(١) وهي المرأة التي خلا جيدها من القلائد . وشعنا منصوب بفعل محذوف على الاختصاص أى وأخص شعنا ليبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالا من الضرب الأول الذى هو العطل وهو جمع شعناء وهي المغبرة الرأس أى التى لم تسرح شعر رأسها ولم تدهنه ولم تغسله . والمراضيع جمع مرضع والباء للإشباع أو جمع مرضاع فالباء قياسية . والسعالى جمع سعالاة بكسر السين كما في القاموس وهي أخبث الغيلان .

(قوله والملتزم) أى الذى التزمت العرب النعت به نحو : الشعرى العبور والمراد أنه إذا وقع بعدها وصف كان نعتا لا أنه يلزم بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَى ﴾ [النجم] : [٤٩] ، نقله شيخنا السيد عن الدمامينى وهو أحسن مما قاله البعض ، وسميت العبور لعبورها الحجر . (قوله لن يظهر) ألفه للتثنية كما عليه حل الشارح لأن أو تنويعية وهي كالواو كما مر غير مرة فعلم ما في كلام البعض وإنما التزم حذف العامل ليكون حذفه الملتزم أمانة على قصد إنشاء المدح أو الذم

[٨١٧] قاله أبو أمية الهذلى من قصيدة من المتقارب . الضمير في يأوى يرجع إلى الصائد . وعطل بضم العين وبالطاء المهملتين يقال عطلت المرأة إذا خلا جيدها من القلائد فهي عطل بضمتين ، والمصدر عطل بفتحيتين . والشاهد في شعنا حيث نصب بفعل مضمر على الاختصاص ليبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالا من الضرب الأول الذى هو العطل منهن تقديره أعنى شعنا بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفي آخره ثاء مثلثة جمع شعناء وهي المغبرة الرأس . والمراضيع جمع مرضع والمدة لإشباع الكسرة ، أو جمع مرضاع فالمدة قياسية . والسعالى جمع سعالاة وهي أخبث الغيلان .

(١) قوله : جمع عاطلة ، الصواب عاطل بلاتاء كما في الصحاح للجوهري والقاموس المحيط لأنها وصف خاص بالو بالأنثى هنا .

لَنْ يَظْهَرَ) أى لا يجوز إظهارهما ، وهذا إذا كان النعت مجرد مدح أو ذم أو ترحم نحو : الحمد لله الحميد بالرفع بإضمار هو . ونحو : ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد : ٤] ، بالنصب بإضمار أدم . أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص فإنه يجوز إظهارهما ، فتقول : مررت بزيد التاجر بالأوجه الثلاثة ، ولك أن تقول : هو التاجر وأعنى التاجر (وَمَا مِنْ أَلْمَنَعُوتٍ وَالتَّعْتِ غُفْلٌ) أى علم (يَجُوزُ حَذْفُهُ) ويكثر ذلك فى المنعوت (وَفِي التَّعْتِ يَقْلُ) فالأول شرطه إما كون النعت صالحا لمباشرة العامل نحو : ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ : ١١] ، أى دروعا سابغات ، أو كون المنعوت بعض اسم مخفوض بمن أو فى كقولهم : منا ظعن ومنا أقام : أى منا فريق ظعن ومنا فريق أقام . وكقوله : [٨١٨] . لَوْ قُلْتُ مَا فِى قَوْمِهَا لَمْ تَيْسَمْ يَفْضُلُهَا فِى حَسَبٍ وَمَيْسَمْ

أو الترحم . (قوله ونحو وأمرأته إلخ) كان عليه أن يزيد ونحو : اللهم الطف بعبدك المسكين بالرفع والنصب لاستيفاء التمثيل وقوله بالنصب أى لحالة . (قوله أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص) أى أو للتعميم أو الإبهام أو التفصيل كما يدل عليه قول الموضح وإن كان لغير ذلك أى لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره أى العامل . (قوله فإنه يجوز إظهارهما) أى لعدم قصد الإنشاء حينئذ . (قوله فتقول مررت بزيد التاجر) مثال للنعت الموضح . (قوله وأعنى التاجر) قال البعض : أى إن كان المنعوت غير متعين وإلا قدر اذكر اه ونقله شيخنا عن الدمامينى وفيه نظر لأن مقتضاه جواز القطع مع عدم تعين المنعوت مع أن محل القطع إذا تعين المنعوت بدون النعت . ومن صرح به هذا البعض عند قول الشارح سابقا وهذه يجوز فيها الإتيان والقطع فى أماكنه فتدبر .

(قوله وما من المنعوت والنعت إلخ) يشمل حذفهما معا نحو : ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾ أى حياة نافعة إذ لا واسطة بين مطلق الحياة والموت . (قوله علم) فما لم يعلم منهما لا يجوز حذفه إلا عند قصد الإبهام على السامع نحو : رأيت طويلا أى شيئا طويلا . نقله شيخنا عن الدمامينى . (قوله صالحا لمباشرة العامل) أى بأن يكون مفردا إن كان منعوته فاعلا أو مفعولا مثلا وجملة مشتملة على الرابط إن كان المنعوت خبرا مثلا نحو : أنت يضرب زيدا بالياء التحتية أى أنت رجل يضرب زيدا . (قوله أى دروعا) بدليل ﴿وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ﴾ . (قوله ظعن) أى سافر . (قوله لو قلت إلخ) فيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير كما أشار إليه الشارح بقوله أصله إلخ ومتعلق تيمم محذوف أى فى مقاتلك والحسب ما يعده الإنسان من مفاخر آباته . والميسم بكسر الميم وفتح السين المهملة الجمال وأصله

[٨١٨] قاله أبو الأسود الحماني يصف به امرأة من الرجز . الشاهد فى ما فى قومها إذ تقديره ما فى قومها أحد يفضلها فحذف الموصوف الذى هو مبتدأ . ولم تيمم بكسر التاء لغة قوم أى لم تأثم . والميسم الجمال أصله موسم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها . ومنه وسيم الوجه أى حسنه .

أصله : لو قلت أحد يفضلها لم تأثم ، فحذف الموصوف وهو أحد ، وكسر حرف المضارعة من تأثم وأبدل الهمزة ياء ، وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور ، والمبتدأ المؤخر وهو أحد المحذوف ، فإن لم يصلح ولم يكن المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو في امتنع ذلك أى إقامة الجملة وشبهها مقامه إلا في الضرورة كقوله :

[٨١٩] * لَكُمْ قَبْصَةٌ مِنْ بَيْنِ أَثَرِي وَأَقْتَرَا *

وقوله :

[٨٢٠] * تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ *

موسم قلبت الواو ياء لوقعها أثر كسرة كميزان^(١) . (قوله وكسر حرف المضارعة) أى على غير لغة الحجازيين . تصریح .

(قوله والمبتدأ المؤخر) قال الشيخ خالد : إنما قدر مؤخرا لأن النكرة الخبر عنها بظرف مختص يجب تقديم خبرها عليها اهـ ووجه وجوب تقديم الخبر دفع توهم كونه صفة للنكرة لما قالوه من أن النكرة أحوج إلى الصفة منها إلى الخبر فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بما حاصله أن النفي يكفى مسوغا للابتداء بالنكرة . (قوله إلا في الضرورة) أى وإلا فى قليل من النثر كما فى قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الأنعام : ٣٤] ، أى بناء على أن من لا تزداد فى الإيجاب ولا داخلة على معرفة ، قاله فى التصريح ولا يلزم حذف الفاعل فى غير المواضع المستثناة لأن حذفه الممنوع إذا لم يقم شئ مقامه فى اللفظ ونعته هنا قائم مقامه فى اللفظ وإن لم يصلح للفاعلية بنفسه . قاله سم . (قوله لكم قبصة إتح) الخطاب لبنى أمية يمدحهم . والقبصة بكسر القاف وسكون الموحدة وبالصاد المهملة العدد الكثير من الناس والشاهد فى قوله من بين أثرى وأقترأ أى من أثرى أى كثر ماله وأقترأ أى افتقر فحذف النكرة الموصوفة وأقام الصفة مقامها بدون الشرط المتقدم للضرورة . (قوله ترمى) بالتاء الفوقية لرجوع ضميره إلى مؤنث وهى الكبداء فى قوله قيل :

[٨١٩] قاله الكميتم يمدح به بنى أمية . وصدده :

* لَكُمْ مَسْجِدُ اللَّهِ الْمَزُورَانِ وَالْأَخْصَى *

من الطويل . أصله مسجدا لله فلما أخيف سقطت النون ، وأراد بهما مسجد مكة ومسجد المدينة شرفهما الله تعالى . وهو مبتدأ ، ولكم مقدما خبره ، والأخصى عطف عليه ، وقبصة مبتدأ بكسر القاف وسكون الباء الموحدة وبالصاد المهملة وهو العدد الكثير من الناس ، ولكم مقدما خبره . والشاهد فى قوله من بين أثرى وأقترأ أى من بين أثرى ومن اقترأ من أثرى الرجل بالياء المثلثة إذا كثر ماله ، وأقتر إذا افتقر أى من بين مثر ومقتر . ومن اسم منكور فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ولا يجوز أن تكون موصولة لأنها لا تحذف . فافهم .

[٨٢٠] رجز لم يعلم راجزه . وأوله :

مَسَالِكُ عِنْدِي غَيْرُ مَنَّهُمْ وَحَجَرُ وَغَيْرَ كَبْدَاءٍ شَدِيدَةِ الْوَسْرِ

الكبداء بفتح الكاف وسكون الباء الموحدة : قوس واسعة المقبض . ويروى جادت بكفى . والشاهد فيه حيث حذف فيه الموصوف وأقيم الصفة مقامه إذ التقدير بكفى رجل كان من أرمى البشر ، وهذا ضرورة .

(١) فإله واوى من وزن وزلا .

وقوله :

[٨٢١] كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقِيْشٍ يُقَعِّقُ يَنْ رِجْلَيْهِ بِشْنٍ

والثاني كقوله تعالى : ﴿ يَا خذْ كُلَّ سَفِيْنَةٍ غَصْبًا ﴾ [الكهف : ٧٩] ، أى كل سفينة صالحة . وقوله :

[٨٢٢] * فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أَمْنَعْ *

أى شيئا طائلا . وقوله :

مالك عندى غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر

والكبداء بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها دال مهملة القوس الواسعة المقبض . قاله الدماميني والشميني وغيرهما . وقوله بكفى كان بكفى رجل كان . (قوله كأنتك من جمال إلخ) أى كأنتك جمل من جمال . وأقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون التحتية آخره شين معجمة . ويقعقق بالبناء للمفعول أى يصوت نعت ثان للمنعوت المحذوف وإليه يرجع الضمير فى رجليه وهو الهوج لتقدير المنعوت . والشن بفتح الشين المعجمة وتشديد النون القرية اليابسة وهى أشد لنفور الإبل ووجه الشبه سرعة الغضب وشدة النفور والبيت يشهد لإقامة الجملة وإقامة شبهها . (قوله والثاني) أى حذف النعت . (قوله أى كل سفينة صالحة) بدليل أنه قرئ كذلك وأن تعيينها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حيثئذ . اهـ معنى . (قوله فلم أعط شيئا ولم أمنع) بناء الفعلين للمجهول وصدره : * وقد كنت فى الحرب ذا تدرا *

بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء آخره همزة أى عدة وقوة . قال العينى : والشاهد فى شيئا إذ أصله شيئا طائلا فحذف الصفة ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمنع وسبقه إلى

[٨٢١] قاله النابغة الذبياني . الشاهد فى كأنتك من إذ تقديره كأنتك جمل من جمال بنى أقيش ، فحذف الموصوف وأقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره شين معجمة وهم حتى من عكل أو من أشجع أو من اليمن وقيل حتى من الجن . ولما كانت جمالم وحشية مشهورة بالنفور حتى قيل إن إبلهم كانت من الجن خصهم بالذكر . يقعق أى يصوت وهو صفة لذلك المحذوف . والشن بفتح الشين المعجمة : وتشديد النون القرية اليابسة وهى أشد لنفورها .

[٨٢٢] صدره :

* وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تَدْرًا *

قاله العباس بن مرداس الصحابي رضى الله عنه . الواو للعطف وقد للتحقيق ، وذا تدرا أى صاحب عدة وقوة على دفع الأعداء . والشاهد فى شيئا إذ أصله شيئا طائلا ، فحذف الصفة ، ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمنع . فافهم .

[٨٢٣] وَزُبُّ أُسَيْلَةَ الْخُدَيْنِ بِكْرٌ مُهْفَهْفَةٌ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ

أى فرع فاحم وجيد طويل .

(تنبيهات): الأول : قد يلى النعت لا أو إما فيجب تكررها مقرونين بالواو نحو : مررت برجل لا كريم ولا شجاع ، ونحو : ائتنى برجل إما كريم وإما شجاع .
الثاني : يجوز عطف بعض النعوت المختلفة المعانى على بعض نحو : مررت بزيد العالم والشجاع والكريم . الثالث : إذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلاً منه النعوت نحو : ﴿ إلى صراط العزيز الحميد * الله ﴾ [إبراهيم : ١] . الرابع : إذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد وأخرت الجملة غالباً نحو : ﴿ وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه ﴾ [غافر : ٢٨] ، وقد تقدم الجملة نحو : ﴿ هذا كتاب أنزلناه مبارك ﴾

ذلك صاحب المغنى وناقشه الدمامين بأن عدم الإعطاء لا يناقض عدم المنع فتقدير الصفة لتحرى الصدق . قال الشمنى : وقد يقال هو وإن لم يناقضه عقلاً يناقضه عرفاً والأظهر فى تمثيل تقدير النعت لدفع التناقض قوله تعالى : ﴿ وما نريهم من آية إلا هي أكبر من أختها ﴾ [الزخرف : ٤٨] ، أى السابقة ووجه التناقض المدفوع بتقدير السابقة أن أفعل التفضيل يقتضى زيادة المفضل على المفضل عليه فلا يصح الزيدان كل منهما أفضل من الآخر لاقتضائه إثبات الزيادة لكل ونفيها عنه ، وقوله تعالى : ﴿ وما نريهم من آية إلا هي أكبر من أختها ﴾ [الزخرف : ٤٨] ، شامل لجميع الآيات المرئية لهم فيلزم أن يكون كل منها أكبر من غيرها فيكون أكبر وغير أكبر فافهم .

(قوله لها فرع وجيد) الفرع : الشعر التام ، والجيد : العنق . (قوله أى فرع فاحم) أى أسود وجيد طويل الدليل على هذا الحذف أن البيت للمدح وهو لا يحصل بإثبات الفرع والجيد مطلقين بل بإثباتهما موصوفين بصفيتين محبوبتين . (قوله مقرونين بالواو) أى فى المرة الثانية كما هو ظاهر . (قوله عطف بعض النعوت إلخ) أى بجميع حروف العطف إلا أم وحتى كما صوبه الموضح فى الحواشى والأحسن فى الجمل العطف وفى المفردات تركه كما قاله أبو حيان . (قوله المختلفة المعانى) أما متفتتها فلا لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه . وقال فى الهمع : وإنما يحسن العطف عند تباعد المعانى نحو : ﴿ هو الأول والآخر والظاهر والباطن ﴾ بخلاف ما إذا تقاربت نحو : ﴿ هو الله الخالق البارئ المصور ﴾ . (قوله مبدلاً منه النعوت) قال البعض : أى إن كان النعوت معرفة أما إذا كان نكرة فينصب نعته المتقدم عليه حالاً نحو :

* لينة موحشا طلل *

[٨٢٣] قاله المرقش الأكبر . وصدره :

* وَزُبُّ أُسَيْلَةَ الْخُدَيْنِ بِكْرٌ *

من الوافر أى لينة الخدين طويلتهما . ومهففة بالجر صفة لبكر . والشاهد فى لها فرع وجيد ، أصلهما فرع وافر وجيد طويل ، فحذف الصفة منهما لدلالة لفظ كل منهما عليه . والفرع : الشعر التام . والجيد : العنق .

[الأنعام : ٩١] ، ﴿ فسوف يأتي الله بقوم ﴾ [المائدة : ٥٤] الآية ١ هـ .

(خاتمة)*: من الأسماء ما ينعت وينعت به كاسم الإشارة نحو : مررت بزيد هذا وبهذا العالم ، ونعته مصحوب آل خاصة ، فإن كان جامدا محضا نحو بهذا الرجل فهو عطف بيان على الأصح ، ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالمضمر مطلقا خلافا للكسائي في ذى الغيبة تمسكا بما سمع من نحو صلى الله عليه الرؤوف الرحيم ، وغيره يجعله بدلا . ومنها ما ينعت ولا ينعت به كالعلم . ومنها ما ينعت به ولا ينعت كأى نحو : مررن بفارس أى فارس . ولا يقال جاءنى أى فارس . والله أعلم .

١ هـ . وأنت خير بأن هذا ليس على إطلاقه فإن من المنعوت النكرة ما هو كالمنعوت المعرفة في إعراب نعته بحسب العوامل وإعرابه هو بدلا أو عطف بيان نحو : مررت بقائم رجل وقصدت بلد كريم رجل ثم رأيت في الدماميني ما يؤيده حيث ذكر أن نصب نعت النكرة المتقدم عليها حالا غالب لا واجب على الأصح وأن محل نصبه حالا إذا قبل الحالية ليخرج النعت في نحو : جاءنى رجل أحمر ونحوه من الصفات الثابتة إذا لم يمنع مانع من نصبه حالا ليخرج الوصف في نحو المثاليين المتقدمين . (قوله أنزلناه مبارك) قال ابن عصفور : الأحسن جعل مبارك خبرا ثانيا . (قوله مصحوب آل خاصة) شامل للموصول ذى آل كالذى والتي وإن كانت آل فيه زائدة وإنما خصوا نعته بمصحوب آل لأنه مبهم وإبهامه لا يرفع بمثله لأنه أيضا مبهم ولا بالمضاف إلى معرفة لأن تعريفه مكتسب من المضاف إليه فهو كالعارية كذا عللوا ويرد عليه الموصول غير ذى آل كمن وما فلماذا لم ينعت به اسم الإشارة . (قوله كالمضمر) أما أنه لا ينعت فلأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فلا حاجة لهما إلى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وحمل على الوصف الموضح الوصف المادح أو الذم أو غيرهما طردا للباب . وأورد عليه الشنوائى أن اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو غنى عن الإيضاح ومع ذلك ينعت للمدح . وأجيب بأنه نعت نظرا لأصله وهو الإله الذى هو اسم جنس أو إلحاقا له بالأعم الأغلب إذ الأصل في الاسم الظاهر أن ينعت وأما أنه لا ينعت به فلأنه ليس في الضمير معنى الوصفية لأنه لا يدل إلا على الذات لا على قيام معنى بها كذا قالوا ويرد على تعليل عدم النعت به ما إذا كان الضمير يرجع إلى مشتق لدلالته حيثئذ على قيام معنى بذات لما قالوه من أن الضمير كمرجه دلالة اللهم إلا أن يقال طردوا الباب فتأمل . قال في الجمع : وكالضمير في أنه لا ينعت ولا ينعت به أسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية والآن وقبل وبعد . (قوله وغيره يجعله بدلا) أى بناء على أن البدل لا يشترط فيه الجمود . (قوله كالعلم) إنما نعت لإزالة الاشتراك اللفظي ولم ينعت به لأنه ليس بمشتق ولا في حكمه إذ هو موضوع لمجرد الذات نعم العلم المشتهر مسماه بصقة كحاتم يصح أن يؤول بوصف وينعت به .

(فائدة)*: يجوز نعت النعت عند سيبويه ومنه يا زيد الطويل ذو الجمة ومنعه جماعة منهم ابن

جنى ، قاله في الارتشاف .

(فائدة ثانية)*: النعت بعد المركب الإضافي للمضاف لأنه المقصود بالحكم وإنما جيء

[التوكيد]

هو فى الأصل مصدر ويسمى به ، التابع المخصوص . ويقال أكد تأكيدا ووكد توكيدا . وهو بالواو أكثر . وهو على نوعين : لفظى وسيأتى ، ومعنوى وهو التابع الرفع احتمال إرادة غير الظاهر . وله ألفاظ أشار إليها بقوله (بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمَ أَكَّدَا * مَعَ ضَمِيرٍ طَائِقٍ الْمُؤَكَّدَا) أى فى الأفراد والتذكير وفروعهما فتقول : جاء زيد نفسه أو عينه ، أو نفسه عينه فتجمع بينهما ، والمراد حقيقته . وتقول : جاءت هند نفسها أو عينها وهكذا . ويجوز

بالمضاف إليه لغرض التخصيص فلا يكون له إلا بدليل ما لم يكن المضاف لفظ كل فالنعت للمضاف إليه لا له لأن المضاف إنما جىء به لقصد التعميم ولذلك ضعف قوله :

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبك إلا الفرقدان
أفاده فى المعنى .

[التوكيد]

(قوله ويسمى به إلخ) الأنسب بمقام النقل أن يقول ثم سى به إلخ . (قوله وهو بالواو أكثر) وهى الأصل والهمزة بدل . (قوله الرفع احتمال إلخ) إما أن يكون المراد بالرفع الإبعاد وإما أن يراد بالاحتمال الاحتمال القوى فوافق كلامه قول ابن هشام الظاهر أنه يبعد إرادة المجاز ولا يرفعها بالكلية لأن رفعها بالكلية يناهى الإتيان بالألفاظ متعددة ولو صار بالأول نصا لم يؤكد ثانياً وإنما اقتصر الشارح على رفع الاحتمال المذكور لأن رفع توهم السهو والغلط إنما يكون بالتأكيد اللفظى كما نقله سم عن السعد والسيد وخرج بقوله الرفع إلخ ما عدا التوكيد حتى البديل فإنه وإن رفع الاحتمال فى نحو : مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم إلا أن ذلك عارض نشأ من خصوص المادة ، قاله شيخنا . (قوله بالنفس أو بالعين) أى بهاتين المادتين بقطع النظر عن أفرادهما وغيره وليس المراد بالنفس أو بالعين مفردين حتى يفيد أن النفس والعين يقيان على أفرادهما وإن أكد بهما مثنى أو مجموع مع أنه ليس كذلك كما يصرح به قوله واجمعهما إلخ فاندفع ما أطال به البعض عن البهوتى . واعلم أن فى البيت إجمالا بينه البيت بعده على أنه يمكن بقطع النظر عن قول الشارح أى فى الأفراد والتذكير وفروعهما أن يحمل الاسم فى النظم على المفرد ولا يضيع على هذا قوله :

* مع ضمير طابق المؤكدا *

وإن زعمه البعض لأن المراد بالمطابقة على هذا المطابقة فى التذكير والتأنيث فقط فاعرفه « وأو » فى النظم لمنع الخلو . (قوله فتجمع بينهما) أى بلا عطف كما سيأتى والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وقيل حسن ، كذا فى المرادى . (قوله بياء زائدة) وعمل المجرور إعراب المتبوع . (قوله واجمعهما)

جرهما بباء زائدة فتقول : جاء زيد بنفسه وهند بعينها (وَأَجْمَعُهُمَا) أى النفس والعين (بِأَفْعُلْ
إِنْ ثَبَعَا * مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبَعًا) فتقول : قام الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما .
وقام الزيدون أنفسهم أو أعينهم . والهندات أنفسهن أو أعينهن . ولا يجوز أن يؤكد بهما
مجموعين على نفوس وعيون ولا على أعيان ، فعبارة هنا أحسن من قوله فى التسهيل جمع
قلة فإن عينا تجمع جمع قلة على أعيان ولا يؤكد به .

(تفصيله) : ما أفهمه كلامه من منع مجيء النفس والعين مؤكدا بهما غير الواحد
وهو المثنى والمجموع غير مجموعين على أفعل هو كذلك فى المجموع ، وأما المثنى
فقال الشارح بعد ذكره أن الجمع فيه هو المختار ويجوز فيه أيضا الأفراد والتثنية . قال
أبو حيان : ووهم فى ذلك إذ لم يقل أحد من النحويين به . وفيما قاله أبو حيان نظر
فقد قال ابن إياز فى شرح الفصول : ولو قلت نفساهما لجاز فصرح بجواز التثنية .
وقد صرح النحاة بأن كل مثنى فى المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع والأفراد
والتثنية والمختار الجمع نحو : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحریم : ٤] ، ويترجع
الأفراد على التثنية عند الناظم وعند غيره بالعكس وكلاهما مسموع كقوله :

[٨٢٤] * حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْجُمِي *

وكقوله :

الأمر مستعمل فى الوجوب بالنسبة إلى الجمع وفى الأولوية بالنسبة إلى المثنى . (قوله بأفعل) أى جمعا
ملاهما لأفعل أو على أفعل (قوله ولا على أعيان) لو قال ولا بالعين مجموعا على أعيان لكان مستقيما .
(قوله ولا يؤكد به) أى المختار وإلا ففى الدمايينى عن شرح العمدة للمصنف والمفصل للزنجشبرى
والكفاية لابن الخباز جواز التوكيد بأعيان . (قوله وقد صرح النحاة إلخ) لما لم يكن كلام ابن إياز
رادا على أبى حيان بالنظر إلى الأفراد أتى بهذا الرد الثانى لأنه يرد عليه بالنظر إلى الأفراد والتثنية
ولأبى حيان أن يقول ما صرح به النحاة لا يظهر الرد به لأن النفس والعين لم يضافا إلى المتضمن
بل إلى ما هو بمعناها لأن المراد بهما الذات . (قوله إلى متضمنه) بصيغة اسم الفاعل أى ما اشتمل
على المضاف . (قوله واختار الجمع) أما على التثنية فلأن المتضايفين كالشيء الواحد فكروها الجمع
بين تثنيتهما وإما على الأفراد فلأن الاثنين جمع فى المعنى . (قوله حمامة إلخ) تمامه :

[شواهد التوكيد]

[٨٢٤] تمامه :

* سَقَاكَ مِنَ الْغَرِّ الْغَوَادِي مَطِيرُهَا *

قاله الشماخ من قصيدة من الطويل أى يا حمامة قرنى أى رجمى صوتك . والشاهد فى بطن الواديين حيث أفرد البطن
والقياس بطنى الواديين ، بل الأحسن بطون الواديين . ومطيرها فاعل سقاك . يقال ليلة مطيرة إذا كانت كثيرة المطر . والغربالضم
جمع غراء وهى البيضاء . والغوادى جمع غادية بالعين المعجمة وهى السحابة التى تنشأ صباحا .

[٨٢٥] وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ ظَهَرَاهُمَا مِثْلَ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ
 ا هـ . (وَكَلَّا أَذْكَرَ فِي) التوكيد المسوق لقصد (الشُّمُولِ) والإحاطة بأبغاض
 المتبوع (وَكَلَّا) و(كِلْتَا) و(جَمِيعًا) فلا يؤكد بهن إلا ما له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه
 لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن، نحو: جاء الجيش كله أو جميعه، والقبيلة
 كلها أو جميعها، والرجال كلهم أو جميعهم، والهندات كلهن أو جميعهن، والزيدان كلاهما

* سقاك من الغر الغواذى مطيرها *

والغر جمع غراء وهى البيضاء وهو صفة لمحدوف أى من السحب الغر إلخ . والغواذى جمع
 غادية وهى السحابة الممطرة صباحا . والمطير بفتح الميم كثير المطر . (قوله ومهمهين إلخ) المهمة المكان
 القفر ، والقذف بفتح القاف والذال المعجمة آخره فاء البعيد ، والمرث بفتح الميم وسكون الراء آخره
 فوقية المكان الذى لا نبات فيه ، وظهراهما مبتدأ ومثل خبر والجملة صفة ثالثة ، قاله العينى . والمراد
 بظهريهما ما ارتفع منهما وقوله مثل ظهور الترسين أى فى الصلابة . (قوله وكلا اذكر إلخ) اعلم أن
 كلا وشبهها فى إفادة شمول كل فرد إن كانت داخلة فى حيز النفى بأن أخرت عن أداته لفظا نحو :

* ما كل ما يتمنى المرء يدركه *

وما جاء كل القوم ، وما جاء القوم كلهم ، ولم آخذ كل الدراهم ، ولم آخذ الدراهم كلها ، أو
 رتبة نحو : كل الدراهم لم آخذ ، والدراهم كلها لم آخذ توجه النفى إلى الشمول خاصة وأفاد سلب العموم .
 وإلا بأن قدمت على أداته لفظا ورتبة توجه النفى إلى كل فرد وأفاد عموم السلب كقوله عليه الصلاة والسلام
 كل ذلك لم يكن^(١) ، وكالنفى النهى . قال التفثازانى : والحق أن الشق الأول أكثرى لا كلى بدليل : ﴿ والله
 لا يحب كل مختال فخور ﴾ [لقمان : ١٨] ، ﴿ والله لا يحب كل كفار أثيم ﴾ [البقرة : ٢٧٦] ،
 ﴿ ولا تطع كل حلاف مهين ﴾ [القلم : ١٠] . (قوله يصح وقوع بعضها موقعه) أى فى نسبة الحكم
 إليه سواء كان على وجه إرادة البعض من لفظ الكل مجازا مرسلا أو إسناد ما للبعض إلى الكل مجازا عقليا
 أو تقدير المضاف ، فقوله لرفع احتمال تقدير بعض إلخ فيه قصور ولعله إنما اقتصر عليه لأنه أقرب الاحتمالات
 الثلاثة فإذا اندفع هو اندفع أخواه بالأولى ودخل فى قول الشارح إلا ما له أجزاء إلخ نحو : زيد كله حسن ،
 وعين البقرة الوحشية كلها سواد ، لأن المؤكد وإن كان غير متعد له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه .
 (قوله تقدير بعض) أى أو ما فى معناه كأحد وإحدى بدليل قوله بعد أو أحد الزيدين إلخ .

[٨٢٥] قاله خطام الجاشمى ، قاله سيويه . وقال أبو على لهيمان بن قحافة . وقبله :

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ

من مشطور السريع . الواو واو رب . والمهمة القفر . وقذفين بفتح القاف والذال المعجمة وفى آخره فاء تثنية قذف وهو
 البعيد وهو صفة مهمهين . ويروى فذفين والفدافد الأرض المستوية . ومرتين تثنية مرت بفتح الميم وسكون الراء وفى آخره تاء
 مشناة من فوق وهو المكان الذى لا نبات فيه . وظهراهما مبتدأ . ومثل ظهور الترسين خبره . والجملة أيضا صفة مهمهين . والشاهد
 فى جمع الظهور بعد ما ثنى ، والتثنية أصل ، والإفراد جائز ، والجمع راجح . وجواب رب هو قوله :

قَطَعْتُهُ بِالسُّنَنِ

سِتْ لَا بِالسُّنَنِ

(١) راجع حديث ذى الدين لى باب السهو من كتاب الصلاة فى فتح البارى من تحقيقنا .

والهندان كلتاها ، لجواز أن يكون الأصل ، جاء بعض الجيش ، أو القبيلة أو الرجال ، أو الهندات ، أو أحد الزيدين ، أو إحدى الهندين . ولا يجوز جاءني زيد كله ولا جميعه . وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما ولا الهندان كلتاها لامتناع التقدير المذكور . وأشار بقوله (بالضمير موصلاً) إلى أنه لا بد من اتصال ضمير المتبوع بهذه الألفاظ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت . ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنية الإضافة خلافاً للفراء والزمخشري . ولا حجة في ﴿خلق لكم ما في الأرض جميعاً﴾ [البقرة : ٢٩] ، ولا قراءة بعضهم : ﴿إنا كلا فيها﴾ [غافر : ٤٨] ، على أن المعنى جميعه وكلنا ، بل جميعا حال وكلا بدل من اسم إن أو حال من الضمير المرفوع في فيها . وذكر في التسهيل أنه قد يستغنى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل ، وجعل منه قول كثير :

* يَا أَشْبَةَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ * [٨٢٦]

(قوله والزيدان كلاهما إلخ) فائدة : لا يتحد تأكيد متعاطفين ما لم يتحد عاملهما معنى فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما ، فإن اتحدا معنى جاز وإن اختلفا لفظاً جزم به الناظم تبعاً للأخفش نحو : انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما . قال أبو حيان : ويحتاج ذلك إلى سماع . سيوطي سم . (قوله لجواز أن يكون الأصل إلخ) فيه ما في التعليل الأول ولو قال لجواز أن يكون المعنى إلخ لوفى بالاحتمالات الثلاثة . (قوله وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما إلخ) هذا مذهب الأخفش والفراء وهشام وأبي علي ، وذهب الجمهور إلى الجواز كما قاله الدماميني ووافق الناظم في تسهيله الجمهور . (قوله لامتناع التقدير المذكور) أي فلا فائدة في التأكيد حيثئذ . (قوله بالضمير موصلاً) حال من الألفاظ المتقدمة بتأويلها بالمذكور وبالضمير متعلق به . (قوله ولا يجوز حذف الضمير) والكلام مفروض فيما إذا جرت على المؤكد فلا يرد نحو : ﴿كل في فلك يسبحون﴾ . (قوله على أن المعنى إلخ) راجع للمنفى بالميم . (قوله بل جميعا حال) بمعنى مجتمعا إن قيل الحالية تقتضي وقوع الخلق على ما في الأرض حالة الاجتماع وليس كذلك . أجب بأن خلق بمعنى قدر خلق ذلك في علمه .

(قوله وكلا بدل من اسم إن) وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا أفاد الإحاطة نحو : قمت ثلاثكم وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير . (قوله أو حال من الضمير إلخ) قال في المعنى فيه ضعفتان : تقدمه على عامله الظرفي وتنكير كل بقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى لأن الحال واجبة

[٨٢٦] قاله كثر عزة . وصله :

* كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمْ *

من البسيط . وكم خبرية مبتدأ . وقد ذكرتك خبره . والشاهد في كل الناس حيث أضيف فيه كل إلى اسم ظاهر لأن إضافته تجب إلى اسم مضمرة . وقال ابن مالك : وقد يخلط الظاهر كما في قوله : كما قد ذكرتك إلى آخره . ورد عليه أبو حيان بأن كلا ههنا ليست للتأكيد وإنما هو نعت ، وليس بشيء لأن التي نعت بها دالة على الكمال لا على عموم الأفراد .

(وَأَسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلِّ) في الدلالة على الشمول اسما موازنا (فَاعِلَةٌ * مِنْ عَمَّ فِي التَّوَكِيدِ) فقالوا جاء الجيش عامته ، والقبيلة عامتها ، والزيدون عامتهم ، والهندات عامتهن . وعد هذا اللفظ (مِثْلُ النَّافِلَةِ) أى الزائد على ما ذكره التحويون في هذا الباب ، فإن أكثرهم أغفله ، لكن ذكره سيبويه وهو من أجلهم فلا يكون حيثثذ نافلة على ما ذكره ، فلعله إنما أراد أن التاء فيه مثلها في النافلة أى تصلح مع المؤنث والمذكر فتقول : اشترت العبد عامته كما قال تعالى : ﴿ وَيَعْقُوبُ نَافِلَةٌ ﴾ [الأنبياء : ٧٢] .

(تنبيهه) : * خالف في عامة المبرد وقال إنما هي بمعنى أكثرهم (وَيَعْدُ كُلُّ أَكْثَرِهِمْ بِأَجْمَعًا * جَمْعَاءُ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جَمِيعًا) فقالوا : جاء الجيش كله أجمع ، والقبيلة كلها جمعاء ، والزيدون كلهم أجمعون ، والهندات كلهن جمع (وَوُذُونَ كُلٌّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ * جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جَمْعُ) المذكورات نحو : ﴿ لِأَغْوِينَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر : ٣٩] ، ﴿ لِمَوْعِدِهِمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر : ٤٣] ، وهو قليل بالنسبة لما سبق ، وقد يتبع أجمع وأخواته بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع ، وقد يتبع أكتع وأخواته بأبصع وبصعاء وأبصعين وبصع ، فيقال جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع ، والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء ، والقوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون ، والهندات كلهن جمع كتع بصع . وزاد الكوفيون بعد أبصع وأخواته أبتع وبتعاء وأبتعين وبتع . قال الشارح : ولا يجوز أن يتعدى هذا

التنكير . (قوله بالإضافة إلى مثل الظاهر) أى لحصول الربط به كما تقدم في الموصول . (قوله وجعل منه إنخ) جعل أبو حيان كل الناس نعتا أى الكاملين في الحسن والفضل . مع . (قوله واستعملوا أيضا) أى كما استعملوا غير عامة وقوله : من عم أى مشتقا من مصدره ، وقوله : في التوكيد متعلق باستعملوا ويغنى عنه قوله ككل . (قوله فاعله من عم) لم يقل عامة مع أنه أخصر لأن فيه اجتماع ساكنين وهو لا يجوز في النظم . (قوله مثل النافلة) حال من فاعله وقول الشارح وعد هذا اللفظ مثل النافلة حل معنى ولم يجعله زائدا بل مثل الزائد نظرا لكون البعض قد ذكره ، وحيث لا يرد الاستدراك الذى ذكره الشارح لأنه لم يجعله نافلة بل مثلها . أفاده سم . (قوله ويعقوب نافلة) حال من يعقوب أى حالة كونه نافلة على ما طلبه إبراهيم من ولد صالح وهو إسحق حيث قال : رب هب لى من الصالحين فوهب له إسحق وولد لإسحق يعقوب . (قوله بمعنى أكثرهم) أى فتكون بدل بعض من كل . (قوله المذكورات) دفع به ما يوهمه تعبير المصنف بالظاهر في موضع الضمير من مغايرة الألفاظ المذكورة في البيت الثانى للألفاظ المذكورة في البيت الأول . (قوله بالنسبة لما سبق) أى من وقوع المذكورات بعد كل أما بالنسبة لنفسه فكثير . (قوله ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب) أى بتقديم وتأخير أو بحذف بعض ما في الإثناء .

الترتيب . وشذ قول بعضهم أجمع أبصع . وأشد منه قول الآخر : جمع بتع . وربما أكد بأكتع وأكتعين غير مسبوقين بأجمع وأجمعين . ومنه قول الراجز :

[٨٢٧] يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرَضَعًا نَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتَنِي أَرْبَعًا إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا

وفي هذا الرجز أمور : أفراد أكتع عن أجمع ، وتوكيد النكرة المحدودة ، والتوكيد بأجمع غير مسبوق بكل ، والفصل بين المؤكد والمؤكد ، ومثله في التنزيل : ﴿ ولا يحزن ويرضين بما آتين كلهن ﴾ [الأحزاب : ٥١] .

(تنبيهات) : الأول : زعم الفراء أن أجمعين تفيد اتحاد الوقت ، والصحيح أنها ككل في إفادة العموم مطلقا بدليل قوله تعالى : ﴿ لأغوينهم أجمعين ﴾ [الحجر : ٣٩] . الثاني : إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع وليس الثاني تأكيدا للتأكيد . الثالث : لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ولا إلى النصب . الرابع : لا يجوز عطف بعضها على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ، ولا جاء القوم كلهم وأجمعون . وأجازه بعضهم

قال الفارسي : قدمت كل على الجميع لعراقتها وكونها أنص في الإحاطة ووليها أجمع لأنه صريح في الجمعية لاشتقاقه من الجمع ووليها أكتع لانحطاطه عنه في الدلالة على الجمع لأنه من تكتع الجلد إذا انتقبض ففيه معنى الجمع ووليها أبصع لأنه من تبصع العرق إذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع وآخر أبتع لأنه أبعد من أبصع لأنه طويل العنق أو شديد المفاصل لكن لا يخلو من دلالة على اجتماع هـ بعض تلخيص . وإذا اجتمع النفس والعين وكل قدما على كل ولم يتعرضوا لما إذا اجتمع كل وعامة والظاهر تقديم كل على عامة . (قوله وأشد منه إنخ) أي لأن في الأول حذف واسطة واحدة وهي أكتع وفي الثاني حذف واسطتين وهما كتع وبصع . (قوله بأكتع وأكتعين) لم يستشهد للثاني وقد استشهد له في الجمع . (قوله أفراد أكتع عن أجمع) أي وهو قليل . (قوله وتوكيد النكرة المحدودة) أي الموضوع لمدة لها ابتداء وانتهاء أي وهو ممنوع عند البصريين كما سيأتي . (قوله والتوكيد بأجمع إنخ) أي وهو قليل بالنسبة للتأكيد بها مسبوقه بكل . (قوله والفصل إنخ) أي وهو خلاف الأصل . (قوله إفادة العموم مطلقا) أي لا بقيد اتحاد الوقت . (قوله لا يجوز في ألفاظ إنخ) أي على المختار لمنافاة القطع مقصود التوكيد . (قوله فلا يقال إنخ) عللوه باتحاد معنى النفس والعين واتحاد معنى كل وأجمع وهذا يقتضي جواز نحو : جاء القوم أنفسهم وكلهم لعدم الاتحاد ولم أر من ذكره بل إطلاقهم

[٨٢٧] رجز لم يعلم راجزه والمنادى محذوف ، أي يا قوم ليتني . وكنت صبيا مرضعا خبر ليت . والدلفاء بالذال المعجمة اسم امرأة هنا . وإذا للشرط . وقبلتني جوابه . وأربعا صفة مصدر محذوف أي تقييلا أربعا . وإذا حرف مكافأة وجواب وهنا جواب الشرط محذوف ، أي إن لم يكن الأمر كذلك إذن ظلمت . والشاهد في مواضع : في أكتعا حيث أكد به وهو غير مسبوق بأجمع وشرطه ذلك ، وأكد به حولا وهو نكرة ، وشرطه أن يكون معرفة ، وفي أجمعا حيث أكد به الدهر وهو غير مسبوق بكل وهو شرط . وفصل بينهما بقوله أبكي والأصل عدمه .

وهو قول ابن الطراوة . الخامس : قال في التسهيل : وأجرى في التوكيد مجرى كل ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والبطن والظهر يشير إلى قولهم : مطرنا الضرع والزرع ، ومطرنا السهل والجبل ، وضربت زيدا اليد والرجل ، وضربته البطن والظهر . السادس : ألفاظ التوكيد معارف : أما ما أضيف إلى الضمير فظاهر ، وأما أجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان : أحدهما أنه بنية الإضافة ونسب لسيويوه ، والآخر بالعلمية علق على معنى الإحاطة (وإن يُقَدَّ توكيد متكوير) بواسطة كونه محدودا وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة (قيل) وفاقا للكوفيين والأخفش ، تقول اعتكفت شهرا كله . ومنه قوله :

* يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبٌ *

[٨٢٨]

بخالفه فافهم . (قوله الضرع) بفتح الضاد المعجمة والزرع أى جميعنا وكذا يقال فيما بعده . (قوله وضربت زيدا إلخ) أى إذا أريد باليد والرجل وبالبطن والظهر الجملة أما إذا أريد العضوان فقط فبدل بعض . (قوله معارف) ومن ثم لم تنصب حالا على الأصح كما في السيوطى أى مع إضافتها فلا ينافى ما قدمه الشارح في ﴿خلق لكم ما في الأرض جميعا﴾ ﴿إنا كلا فيها﴾ . (قوله بنية الإضافة) قيل هذا ينافى ما قدمه من امتناع حذف الضمير استثناء بنية الإضافة والحق أنه لا منافاة لأن ما تقدم في غير أجمع وتوابعه كما نبه عليه سم قال في المغنى : يجب تجريد نحو أجمع المؤكد به من ضمير المؤكد وأما قولهم : جاعوا بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها فهو جمع لجمع كأفلس وفلس أى بجماعاتهم اهـ لكن نقل الرضى والبرماوى في شرح ألفية الأصول فتح الميم أيضا .

(قوله بالعلمية) أى الجنسية وعليه فهي ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل إلا جمع وتوابعه فللعلمية والعدل وعلى الأول يكون منعها من الصرف للوصفية ووزن الفعل إلا جمع وتوابعه فللوصفية والعدل كآخر كذا قال البعض . وظاهره أن جمعاء وتوابعه كأجمع وتوابعه ويطله أنها ليست بوزن الفعل ولو جعل مانع صرفها ألف التأنيث الممدودة لم يعد بل يتعين ثم الذى قاله الدمامينى أن منع الصرف على الأول لشبه العلمية ووزن الفعل ووجه الشبه كون كل من منوى الإضافة والعلم معرفة بغير معرف لفظى . (قوله علق على معنى الإحاطة) أى وضع على معنى هو الإحاطة ولا يخفى أن جعل مدلوله الإحاطة يورث اختلال الكلام إذ يكون حينئذ معنى جاء القوم أجمع جاء القوم الإحاطة فلعل في العبارة حذف مضاف أى ذى الإحاطة على أن الإحاطة مصدر المبنى للمفعول فافهم . (قوله

[٨٢٨] صدره :

* لَكِنَّهُ شَاقَّةٌ أَنْ يُقِيلَ ذَا رَجَبٍ *

هو من البسيط وأن بالفتح في محل الرفع على أنه فاعل شاقه . والشوق نزاع النفس إلى الشيء ، وبالمجرد التنبيه . والشاهد في حول كله حيث أكد حول بلفظ كل والحال أنه نكرة وهو مذهب الكوفية . وهذا وأمثاله من الشواذ عند البصرية . قلت : صيحة السماع تدل على أنه غير شاذ وكثير منهم ينشدون البيت :

* يَا لَيْتَ عِدَّةَ شَهْرٍ كُلِّهِ رَجَبٌ *

وهذا تحريف ، والصواب عدة حول^(١) كله فافهم .

(١) أى حول بدل شهر .

وقوله :

* نَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءَ حَوْلًا أَكْتَمًا *

[٨٢٩]

وقوله :

* قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا *

[٨٣٠]

(وَعَنْ لِحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلَ) أى عم المفيد وغير المفيد . ولا يجوز صمت
زمننا كله ولا شهرا نفسه (وَأَغْنَى بِكَلَّتَا فِي مَثْنَى وَكَلَا * عَنْ) تشية (وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ
أَفْعَلًا) كما استغنى بتشية سى عن تشية سواء ، فلا يجوز : جاء الزيدان أجمعان ، ولا الهندان
جمعان ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياسا معترفين بعدم السماع .

وفاقا للكوفيين والأخفش) فلا يشترط عندهم تطابق التوكيد والمؤكد تعريفًا وتنكيرًا . (قوله رجل)
هو كصفر إن أريد به معين فغير منصرف للعلمية والعدل عن المحلى بأل وإلا فمنصرف ، نقله الدنوشرى
عن السعد وغيره ونقل شيخنا عن شرح المواهب لشيخه الزرقانى أن رجب من أسماء الشهور مصروف
وإن أريد به معين كما فى المصباح .

(قوله الدلفاء) بالذال المعجمة ثم الفاء اسم امرأة . (قوله قد صرت) بتشديد الراء أى صوتت
البكرة أى بكرة البئر كما فى العينية وشيخ الإسلام زكريا فتفسير البعض لها بالناقة فيه نظر . وهى بسكون
الكاف وجوز بعضهم فتحها . (قوله ولا يجوز صمت زمننا إلخ) أى بإجماع الفريقين لأن النكرة فى
الأول غير محدودة والتوكيد فى الثال ليس من ألفاظ الإحاطة وفى نسخ فلا يجوز بالفاء وهى أولى .
(قوله واغن بكلتا إلخ) قال فى النكت : ظاهره أن ما عدا ذلك من كل وعامة وجميع يستعمل فى
المثنى والمجموع لأن كلامه فيما تقدم عام ، خصوصا أنه ذكر فى التسهيل جواز الاستغناء بكل عن
كلا وكلتا ، ورده أبو حيان وقال إنه يحتاج إلى نقل وسماع من العرب . (قوله فى مثنى) أى فيما
دل على اثنين وإن لم يسم فى الاصطلاح مثنى ليدخل نحو : جاء زيد وعمرو كلاهما وهند ودعد
كلتاهما . (قوله عن تشية وزن إلخ) قدر تشية لأن نفس وزن فعلاء لا يصلح للمثنى حتى يستغنى
فيه عنه بغيره .

(قوله فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعان) لو قال : فلا يجوز جاء الجيشان

[٨٢٩] قبله :

* يَا لَيْتَى كُنْتُ صَيًّا مُرَضًّا *

والرجز بلا نسبة فى الدرر .

[٨٣٠] قائله مجهول . وقال أبو البركات لا يستقيم الاحتجاج به . وقيل مصنوع لا يحتج به . والرواية الصحيحة :

* قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا *

بلا تنوين . أراد يومى أجمع ، فالألف بدل من ياء الإضافة . وصرت صوتت والبكرة للبئر . أراد صوتت بكرة البئر يوما
من أوله إلى آخره . والشاهد فى أجمعا حيث احتجت به الكوفية على جواز تأكيد النكرة المحدودة . وجواب البصرية ما ذكرنا .
وقطع الزمخشري بعدم جواز تأكيد النكرة لا بكل وأجمع .

(تنبيهان)*: الأول : المشهور أن كلا للمذكر وكلتا للمؤنث . قال في التسهيل : وقد يستغنى بكليهما عن كليهما أشار بذلك إلى قوله :

* يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَّيْنَبَيْنِ كِلَيْهِمَا *

[٨٣١]

وقال ابن عصفور : هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة كأنه قال بقربى الشخصين . الثاني : ذكر في التسهيل أيضا أنه قد يستغنى عن كليهما وكليهما بكليهما ، فيقال على هذا جاء الزيدان كلهما والهندان كلهما (وإنَّ تَوْكِيدَ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ) مستترا أجمعان ولا القيلتان جمعاوان لكان أولى لأن ما مثل به لا يجوز وإن قلنا بجواز ثنية أجمع وجمعاء لأنه لا يؤكد بأجمع وجمعاء إلا مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض^(١) بفرض جواز تثنيتهما إنما يؤكد بهما مثني واحده مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض إلا أن يدعى الفرق بين حالتي الثنية والجمع وفيه ما فيه . (قوله وأجاز ذلك الكوفيون إلخ) وهل يجرى خلافهم في توابع أجمع وجمعاء وهو أكتع وكتعاء إلخ في كلام بعضهم ما يشعر بجريانه والقياس يقتضيه ، نقله شيخنا . (قوله يمت) بفتح الميم وتشديد الفوقية أى ينتسب أو بمعنى يتوسل بالقرابة وعليه يحتاج إلى تجريد يمت عن كونه بالقرابة لئلا يتكرر قوله بقربى .

(قوله وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث إلخ) يحتمل أن هذا قول آخر مخالف لما قاله في التسهيل فيكون المراد أن الشاعر احتاج إلى التذكير بتأويل الزينبين بالشخصين فارتكبه فكان إتيانه بكليهما في محله فليس المحل حينئذ لكليهما فقط حتى يكون الإتيان بكليهما من باب الاستغناء بكليهما عن كليهما ، ويحتمل أنه تأييد وإيضاح لما قاله في التسهيل بين به وجه الاستغناء . (قوله وإنَّ تَوْكِيدَ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ) إلخ قال الفارضى : وإنما وجب ذلك لوقوع اللبس في بعض المواضع كما لو قلت هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينا إذ يحتمل أن تكون نفسها ذهبت وعينا خرجت^(٢) فإذا قيل ذهبت هى نفسها لم يكن لبس ولم يفرقوا بين هذين المثالين وغيرهما طردا للباب اهـ وأيضا إنما وجب ذلك لأن المرفوع المتصل بمنزلة الجزء فكروها أن يؤكدوه أولا بمستقل من غير جنسه فأكدوه أولا بمستقل من جنسه وبمعناه وهو الضمير المنفصل المرفوع ليكون تمهيدا لتأكيد المستقل من غير جنسه وهو النفس والعين اللذان هما من الأسماء الظاهرة أما إذا كان المؤكد اسما ظاهرا أو ضمير رفع منفصلا أو ضمير نصب مطلقا فلا يشترط هذا الشرط لفقد العلة المقتضية له إذ الظاهر مستقل والمنفصل ليس كالم متصل لاستقلاله بنفسه ، والمنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال .

[٨٣١] قاله هشام بن معاوية . وتماه :

* إِلَيْكَ وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ *

من الطويل . يمت ينتسب ، من الميم بفتح الميم وتشديد التاء المثناة من فوق : أى ينتسب إليك بقرابة الزينبين ، وقرابة خالد وحبيب . والشاهد في كليهما فإنه وقع موقع كليهما على تأويل الشخصين للضرورة .

(١) فلا تقول جاء محمد كله ولا زينب كلها .

(٢) أى ماتت بذهاب نفسها واعورت بمخرج عينا .

كان أو بارزا (بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ) الضمير (الْمُنْفَصِلِ) حتما (عَنْتِ) المتصل (ذَا الَّرْفَعِ) نحو : قم أنت نفسك أو عينك ، وقوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم ، فلا يجوز : قم نفسك ولا قوموا أعينكم بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير ، وبخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أعينهم ، فالضمير جائز لا واجب .

(تنبيه) : ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح به في شرح الكافية ونص عليه غيره . وعبرة التسهيل تقتضي عدم الوجوب ا هـ (وَأَكْثَرُوا بِمَا * سِوَاهُمَا) أى بما سوى النفس والعين (وَالْقَيْدُ) المذكور (لَنْ يُلْتَزَمَا) فقالوا قوموا كلكم وجاءوا كلهم من غير فصل بالضمير المنفصل . ولو قلت : قوموا أنتم كلكم وجاءوا هم كلهم لكان حسنا (وَمَا مِنْ التَّوَكُّيدِ لَفِظِي يَجِي * مُكْرَرًا) ما مبتدأ موصول ولفظي خبر مبتدأ محذوف هو العائد ، والمبتدأ مع خبره صلة ما . وجاز حذف صدر الصلة وهو

(قوله بالنفس والعين) إنما اختص هذا الحكم بهما لقوة استقلالهما فإنهما يستعملان في غير التوكيد كثيرا نحو : علمت ما في نفسك وعين زيد حسنة بخلاف بقية الألفاظ فلم يكن لها من قوة الاستقلال ما للنفس والعين فلم يكرها توكيد المرفوع المتصل بها . (قوله نحو قم أنت نفسك إلخ) ونحو : قمنا نحن أنفسنا ونحو قاموا هم أنفسهم . (قوله فيمتنع الضمير) لأن الظاهر لا يؤكد بالضمير لكونه دون المضمر تعريفا فلا يكون تكملة له . (قوله ما اقتضاه كلامه هنا إلخ) وجه اقتضائه الوجوب أن التقدير فتوكيده بعد المنفصل والمصدر الواقع خبرا بمعنى الأمر فكأنه قال فأكد به بعد المنفصل والأمر للوجوب وإنما قدرنا كالمكودي فتوكيده لا فأكد به كما فعل الشاطبي لأن حذف المبتدأ هو المعهود في جواب الشرط نحو : ﴿ وَإِنْ مَسَّ الشَّرَّ فَيَتَوْسَّ قَنُوطٌ ﴾ [فصلت : ٤٩] .

(قوله تقتضي عدم الوجوب) أى عدم وجوب الفصل بالضمير المنفصل فيكفى الفصل بغير الضمير فالشرط مطلق الفصل وعلى هذا اقتصر السيوطي حيث قال لا يشترط في الفاصل كونه ضميرا ا هـ بل في الفارضى ما نصه : يجوز على ضعف جاءوا أعينهم وقاموا أنفسهم وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة عليكم أنفسكم بالرفع على أنه توكيد للضمير المستتر في عليكم . وقال ابن هشام : الصواب أن أنفسكم مبتدأ على حذف مضاف وعليكم خبره أى عليكم شأن أنفسكم ا هـ . (قوله يجي) حذفت لامة للضرورة أو على لغة ، قاله الشاطبي . (قوله مكررا) أى إلى ثلاث مرات فقط لاتفاق الأدباء على أنه لم يقع في لسان العرب أزيد منها كما نقله الدماميني عن العز بن عبد السلام . قال : وأما تكرير : ﴿ وَيَلْ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ في سورة والمرسلات فليس بتأكيد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد المكذبون بما ذكر قبيل هذا القول فلم يتعدد على معنى واحد وكذا ﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ في سورة الرحمن ا هـ . (قوله وهو) أى الجار والمجرور متعلق إلخ . (قوله إذ هو) الخبر وهو لفظي وهذا تعليل

العائد للطول بالجار والمجرور وهو متعلق باستقرار ، على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر إذ هو في تأويل المشتق ، ومكررا حال من فاعل يجي المستتر ، وجملة يجي خبر الموصول ، أى النوع الثانى من نوعى التوكيد وهو التوكيد اللفظى هو إعادة اللفظ أو تقويته بموافقته معنى ، كذا عرفه فى التسهيل ، فالأول يكون فى الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو : جاء زيد زيد ، ونكاحها باطل باطل باطل . وقوله : [٨٣٢] **فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَأَيُّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ** ونحو : قام قام زيد ، ونحو : نعم نعم . وكقوله :

[٨٣٣] *** فَحَتَّامٌ حَتَّامُ الْعَنَاءِ الْمَطُولُ ***

لاستتار الضمير فيه . (قوله هو إعادة اللفظ) قال السيوطى : ولا يضر نوع اختلاف نحو : ﴿ فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ أَهْمَلُهُمْ ﴾ . (قوله أو تقويته بموافقته) يؤهم أن إعادة لفظه لا تقوية فيها وليس كذلك مع أن التقوية فائدة التوكيد فلا تذكر فى حده إلا أن يقال هو رسم^(١) ولو قال أو ذكر موافقه معنى لكان أولى . واعلم أن كلام المتن صادق بالصورتين لأن قوله مكررا أى لفظا ومعنى أو معنى فقط . (قوله بموافقته) ظاهر فى إرادة المرادف ويرد عليه نحو : عطشان عطشان فإنه توكيد لفظى مع أنه ليس بالمرادف إذ لا يفرد والمرادف يفرد ، قاله الدمامينى . ولك أن تقول إن نحو عطشان مرادف وعدم إفراذه عارض فى الاستعمال فلا يمنع المرادفة فاعرفه . (قوله يكون فى الاسم) استثنى من ذلك الاسم المحذّر إذا ذكر العامل فإنه لا يجوز أن يكرر توكيدا لئلا يجتمع العوض والمعوض منه لما سيأتى من أنهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل وعندى أنه يجوز تكراره توكيدا ولا يلزم الاجتماع المذكور لأن جعلهم التكرار عوضا عن الفعل فى حالة حذف الفعل لا حالة ذكره فاعرفه فإنه متين . (قوله ونكاحها باطل باطل باطل) أى من قوله ﷺ : «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتِ نَفْسَهَا بِغَيْرِ وَلْتَى فَنَكَاحَهَا...» إلخ . (قوله المراء) هو الجدال ودعاء بتشديد العين مثال مبالغة . (قوله ونحو نعم نعم) بفتح النون والعين وسكون الميم . (قوله العناء) بفتح العين المهملة والمد التعب . (قوله لك لك الله لك الله) شطر بيت من الهزج .

[٨٣٢] هو من أبيات الكتاب^(٢) من الطويل . إياك تحذير معناه اتق . وفيه الشاهد حيث كرره للتأكيد . والمراء بكسر الميم المجادلة مفعوله . وقال ابن يعيش : أراد والمراء بحرف العطف أو من المراء فحذفه والفاء للتعليل . ودعاء مبالغة داع ذكره بها للوزن ، أو قصدت ولكن تركت فى جالب للضرورة ، والتقدير جلاب فانهم .

[٨٣٣] قاله الكمي . وصدره :

*** فَيَلِكُ وَلَآئِ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُلْكُهُمْ ***

من الطويل . الولاة جمع وال . والشاهد فى فحتم حتام حيث كررت حتى للتأكيد ، ودخلت عليها ما الاستفهامية ، وحذفت ألفها اكتفاء بالفتحة . والعناء بفتح العين المهملة وتخفيف النون المشقة والتعب . وهو مبتدأ . والمطول صفته والخبر محذوف أى منهم أو بين الناس ونحو ذلك .

(١) من أنواع التعريف وراجع كتب النطق المتخصصة .

(٢) يقصد الكتاب لسيويه .

والجملة (كَقَوْلِكَ أَذْرُجِي أَذْرُجِي) وقوله :
[٨٣٤] * لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ *
والثاني كقوله :

* أَلْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ قَمِينٌ *

وقوله :
[٨٣٥] وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ أَجَلَ جَيْرٍ إِنْ كَالَتْ أُيْبَحَثَ دَعَاثِرَةٌ
وقوله :

[٨٣٦] * صَمَّى لِمَا فَعَلْتَ يَهُودُ صَمَامٌ *

(قوله والثاني) أى تقوية اللفظ بموافقه معنى ويكون أيضا فى الاسم والفعل والحرف والجملة كما فى التصريح وإن أوهم صنيع الشارح خلافه . (قوله وقلن إنخ) الضمير للنسوة وعلى الفردوس حال من الضمير والفردوس : البستان . وأول مشرب مبتدأ خبره محذوف أى لنا ، وإن للشرط وجوابه محذوف لتقدم دليله ، أو بالفتح مصدرية بتقدير لام التعليل أى لأن كانت إنخ . والدعائر بالعين المهملة ثم المثلثة جمع دعثور كمصفور وهو الحوض ، والضمير فيه للفردوس كذا قال العيني . وقضية قول الشمنى المعنى أول مشرب نشره يكون على الفردوس أن على الفردوس خبر مقدم وأول مشرب مبتدأ مؤخر . (قوله صمى) بفتح الصاد المهملة وتشديد الميم أمر من صمم من باب علم أصله اصمى بوزن اعلمى نقلت فتحة الميم الأولى إلى الصاد وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وأدغمت الميم فى

[٨٣٤] شطرة من بيتين . وتماهما :

أُبَا مَنْ لَنْتُ أَقْلَاهُ وَلَا فِى الْبُعْدِ أُنْأَاهُ
لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ

هما من المزج وأقلاه من قلاه يقلبه قلبا وقلاه إذا بغضه . ويقلاه لغة طيء . والبيت على لغتهم . والشاهد فى تأكيد الجملة الاسمية بإعادة لفظها .

[٨٣٥] قاله مضرس بن ربيع ، ونسبه الصباغى إلى طفيل بن عوف الغنوى والقول ما قالت حذام . وقال هذا البيت غيرته النحاة وجعلوه خنثى وقد بناه فى الأصل . وقلن أى النسوة حال كونهن نازلات على الفردوس أى البستان وأراد به روضة دون الإمامة . قوله : أول مشرب مبتدأ خبره محذوف أى لنا أول مشرب ، والجملة مقول القول . والشاهد فى أجل جير لأن كليهما بمعنى الإيجاب ذكرهما معا للتأكيد كأنه قال أجل أجل أو جير جير وإن للشرط وجوابه محذوف أو بالفتح مصدرية تقديره لأن كانت أى لكون دعائره مباحة ، وهو جمع دعثور وهو الحوض . والضمير فيه يرجع إلى الفردوس .

[٨٣٦] قاله الأسود بن يعفر . وصدره :

* قُرْتُ يَهُودَ وَأَسْلَمْتُ جِيرَانَهَا *

من الكامل . ويهود قبيلة هنا لا ينصرف للعلمية والتأنيث . وجيرانها مفعول أسلمت . قوله صمى بالفتح أمر من صمم من باب علم يعلم يخاطب به الداهية . وصمم اسم للفاعل وهو تركيد لفظى حيث قوى به معنى صمى . والتقدير صمى صمى . وفيه الشاهد . وقيل يخاطب به الأذن أى صمى يا أذن لما فعلت يهود واللام تتعلق به .

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل .

(تنبيهه) : الأكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل ، وكثيرا ما يقترن بعاطف نحو : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ [النبأ : ٤] ، الآية ونحو : ﴿ أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى ﴾ [القيامة : ٣٤] ، ونحو : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [الانفطار : ١٧] ، الآية . ويأتى بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « وَاللَّهِ لَا غَزْوَن قَرِيشًا » ثلاث مرات ويجب الترك عند إبهام التعدد نحو : ضربت زيدا ضربت زيدا ولو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين تراخت إحداها عن الأخرى والغرض أنه لم يقع منك إلا مرة واحدة اهـ (وَلَا يَلْعَدُ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ * إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَصِّلَ) فتقول : قمت قمت ، وعجبت منك منك لأن إعادته مجردا تخرجه عن الاتصال (كَذَا الْخُرُوفُ غَيْرَ مَا نَحْصِلًا * بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَى) وأجل وجيروا ولا لكونها كالجزء

الميم . والخطاب للأذن . وصمام أصله فعل وهو توكيد لفظي وقال كثير الخطاب للداهية وصمام منادى حذف منه حرف النداء . ذكر العيني القولين ، ويؤيد هذا القول قول القاموس بعد أن ذكر أن صمام كقطام اسم للداهية ما نصه : وصمى صمام أى زيدى يا داهية ، وصمام صمام تصاموا في السكوت اهـ لكن الاستشهاد بالبيت مبنى على القول الأول كما لا يخفى . وبما قرناه يعلم ما في كلام البعض من الخلل والله الموفق .

(قوله بعاطف) أى وهو ثم خاصة كما في التصريح وجعل الرضى الفاء كتم ويؤيده ﴿ أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى ﴾ [القيامة : ٣٤] ، والمراد بعاطف صورة لأن بين الجملتين تمام الاتصال فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني ، ولأن الحرف لو كان عاطفا حقيقيا كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد . (قوله ونحو أولى لك فأولى) قال في التوضيح الآية قال صاحب التصريح : أى « ثم أولى لك فأولى » فأرشد بقوله الآية إلى أن المؤكد ما بعد ثم والشارح مثل « بأولى لك فأولى » ولم يزد فجعل المؤكد الجملة المقرونة بالفاء على ما قاله الرضى من أن الفاء كتم وكل صحيح خلافا لمن اعترض على الشارح لأن أولى الثانية مبتدأ حذف خبره أى لك أو أولى فعل فيه ضمير مستتر على ما يأتى وعلى كل ففى ذلك تأكيد جملة بجملة . وقوله « ثم أولى لك فأولى » تأكيد للجملتين . قال الشارح على التوضيح : ومعنى أولى لك التهديد والوعيد وهو من الولي وهو القرب وأصله أولاه الله ما يكرهه واللام مزيدة كما في ردف لكم أو أولى له الهلاك . وقيل أفعل من الويل بعد القلب . وقيل أفعل من آل يثول بمعنى عقباه النار اهـ . (قوله إلا مع اللفظ الذى به وصل) سواء كان اسما أو فعلا أو حرفا . (قوله وعجبت منك منك) وزيد مررت به به فلا فرق بين ضمير المتكلم والمخاطب والغائب .

(قوله كنعم وكبلى) نعم حرف تصديق للمخبر وإعلام للمستخبر ووعد للطالب . وبمعنى نعم

من مصحوبها ، فيعاد مع المؤكد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمرا نحو : ﴿ أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون ﴾ [المؤمنون : ٣٥] ، ويعاد هو أو ضميره إن كان ظاهرا نحو : إن زيدا إن زيدا فاضل أو إن زيدا إنه فاضل وهو الأولى ولا بد من الفصل بين الحرفين كما رأيت . وشذ اتصاهما كقوله :

جير وأجل وإى كما فى المغنى وأما بلى فلا تقع باطراد إلا بعد النفى مجردا نحو : ﴿ زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى ﴾ [التغابن : ٧] ، أو مقرونا باستفهام حقيقى كأن يقال أليس زيد بقائم فتقول بلى ، أو توييخى نحو : ﴿ أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى ﴾ [الزخرف : ٨٠] ، أو تقريرى نحو : ﴿ ألسنت بربكم قالوا بلى ﴾ [الأعراف : ١٧٢] ، أجروا النفى مع التقرير مجرى النفى المجرد فى رده ببلى رعا للفظه وحده هذا هو الأكثر . ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بنعم رعا لمعنى الهمزة والنفى الذى هو إيجاب ، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء المفرغ فلا يقال : أليس أحد فى الدار ولا أليس فى الدار إلا زيد ولهذا نازع جماعة كالسهيل فيما حكى عن ابن عباس فى الآية أنهم لو قالوا نعم لكفروا . نعم لو أجيب ألسنت بربكم بنعم لم يكف فى الإقرار لاحتماله غير المراد ولهذا لا يدخل فى الإسلام بلا إله إلا الله برفع إله لاحتمال نفى الوحدة كذا فى المغنى وإنما كان التقرير مع النفى إيجابا لأن الهمزة للنفى ونفى النفى إيجاب ، ولأن غرض المتكلم تقرير المخاطب بالإيجاب . وحاصل المقام أن قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه لا وتمتنع بلى لعدم النفى وما قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه بلى وتمتنع لا لأنها لنفى الإثبات لا لنفى النفى ، وأقام زيد كقام زيد فإن أثبت القيام قلت نعم وإن نفيت قلت لا ويمتنع بلى ، وألم يقم زيد كلم يقم زيد فإن أثبت القيام قلت بلى ويمتنع لا ، وإن نفيت قلت نعم لكن إن كان الاستفهام تقريريا وأمن اللبس جاز لك أن تثبت بنعم كما مر فعلم أن بلى لا تأتى إلا بعد نفى وأن لا تأتى إلا بعد إيجاب وأن نعم تأتى بعدهما ، قاله فى المغنى .

(قوله لكونها) أى الحروف غير حروف الجواب . (قوله ويعاد هو) أى ما اتصل بالمؤكد بفتح الكاف وكذا الضمير إن فى قوله أو ضميره إن كان ظاهرا . (قوله وهو الأولى) لأنه الأصل وأما الأول فمن وضع الظاهر موضع المضمّر . قيل من الثانى ﴿ ففى رحمة الله هم فيها خالدون ﴾ [آل عمران : ١٠٧] ، ففى الثانية تأكيد للأولى وأعيد مع الثانية ضمير رحمة ولعله مبنى على أن هم مبتدأ ثان وخالدون خبره وفى رحمة الله متعلق بخالدون . أما على أن فى رحمة الله خبر عما قبله وهم فيها خالدون جملة مستأنفة فليست الآية مما نحن فيه . قال فى المغنى : ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لأن الضمير لا يؤكد الظاهر لأن الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور بإعادة الجار لأن العرب لم تبدل مضمرا من مظهر اهـ لكن ذكر فى محل آخر أن النحويين أجازوا إبدال المضمّر من المظهر .

[٨٣٧] إِنَّ إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمًا
وأسهل منه قوله :

[٨٣٨] حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ أَغْنَاهَا مُشَدَّدَاتٍ بِقَرْنٍ
وقوله :

[٨٣٩] * لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَمَّ هَلْ آتَيْنَهُمْ *

وقوله :

[٨٤٠] لَا يُتْسِكُ الْأَسَى ثَأْسِيًا فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا
للفصل في الأولين بالعاطف وفي الثالث بالوقف . وأشد منه قوله :

(قوله ولا بد من الفصل بين الحرفين) هذا يقوم مقام إعادة ما اتصل به . وعبرة السيوطي أو حرف غير جوازي لم يعد اختيارا إلا مع ما دخل عليه أو مفصولا . (قوله يحلم) بضم اللام في المضارع وكذا الماضي . (قوله حتى تراها) أي المطى . والقرن حبل يقرن به البعيران . (قوله قأسيا) أي اقتداء بمن قبلك من الصابرين . (قوله للفصل في الأولين بالعاطف) قال شيخنا : والبعض فيه نظر بالنسبة لأول الأولين أعني قوله : وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ فَإِنْ مجموع وَكَأَنَّ الثانية تأكيد لمجموع وَكَأَنَّ الأولى فالواو من جملة المؤكد فلم يفصل بين المؤكد والمؤكد بعاطف هـ ولا يخفى أن ما ذكرناه غير متعين لجواز أن يكون المؤكد كَأَنَّ فقط والواو عاطفة فاصلة بينه وبين توكيده كما درج عليه الشارح لكن يرد على هذا أن العطف الذي يفصل به هو ثم وكذا الفاء على قول الرضى لا الواو إلا أن يجعل التقيد بثم والفاء للفصل بالعاطف قياسا وهذا سماع فتدبر . (قوله وأشد منه) أي من قوله أن أن الكريم

[٨٣٧] هو من الخفيف . الشاهد في إن إن حيث كررت للتأكيد بغير اللفظ الذي وصلت به فلذلك حكم بشذوذه . ويحلم بضم اللام في الماضي والغابر . وما مصدرية زمانية . ويرين مضارع مؤكد بالنون الخفيفة لذلك عادت الياء الساقطة بالجازم . ومن موصولة في محل نصب على المفعولية . وقد ضم إما صفة امن أو حال لأن لم يرين من رؤية البصر ، وضم مجهول من الضيم وهو الظلم . والمعنى الكريم يحلم مدة عدم رؤيته ضيم من أجاره . فافهم .

[٨٣٨] قاله خطاط المجاشعي . وقيل الأغلب العجلى من الرجز ، وحتى للغاية ، والضمير في تراها يرجع إلى المطى المذكورة قبله . والشاهد في وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ حيث أكد الحرف قبل أن يتصل به معموله . والقرن بفتححتين : حبل يقرن به البعير . ويروى ملززمات بقرن .

[٨٣٩] قاله الكميت بن معروف . وتماه :

* أَمْ يَحُولُنْ دُونَ ذَلِكَ حِمَامٌ *

من الخفيف . ويروى أم يحولن من دون ذاك الردى بفتح الراء الهلاك . والحمام بكسر الحاء الموت ، وخبر ليت محذوف أي ليت شعري أي علمي حاصل . والشاهد في هل ثم هل حيث أكد هل الأولى بالثانية مع الفصل بينهما بحرف ثم .

[٨٤٠] رجز لم يدر راجزه . ولا ينسك من الإنساء ، والأسى فاعله وهو الحزن . وتأسيا مفعول ثان وهو الصبر والاعتناء بالصابرين . والشاهد في فما حيث كرر الحرف الواحد للتأكيد وفصل بينهما بالوقف ، والظاهر أنه جائز اختيارا . والحمام بكسر الحاء الموت .

[٨٤١] فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً

لكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا على حرف واحد . وأسهل من هذا قوله :

[٨٤٢] * فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُهُ عَنْ بِمَا بِهِ *

لأن المؤكد على حرفين ولاختلاف اللفظين . أما الحروف الجوابية فيجوز أن تؤكد بإعادة اللفظ من غير اتصالها بشيء لأنها لصحة الاستغناء بها عن ذكر المجاب به هي كالمستقل بالدلالة على معناه ، فتقول : نعم نعم ، وبلى بلى ، ولا لا . ومنه قوله :

[٨٤٣] لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَشَّةٍ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَائِقًا وَعُهُودًا

(وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ أَلْفَصَلَ * أَكَّدَ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ) نحو : قم أنت ،

ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت ، وزيد جاء هو . ورأيتني أنا .

إلخ . (قوله لا يلفى) أى لا يوجد . (قوله وأسهل من هذا) أى من قوله ولا للما بهم إلخ .

(قوله لأن المؤكد) بفتح الكاف على حرفين أى فبعد عن قوله للما بهم ، وقرب نوع قرب لقوله إن إن الكريم . وصح توكيد عن بالباء لأن الباء بمعنى عن يقال سألت به وسألت عنه ، ومن الأول : ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ [الفرقان : ٥٩] ، فهو توكيد بالمرادف . (قوله فيجوز أن تؤكد) الأنسب بقوله من غير اتصالها بشيء كسر كاف تؤكد فتدبر . (قوله بشئة) بفتح الموحدة وسكون المثلثة بعدها نون اسم محبوبته . (قوله أكد به كل ضمير اتصل) لكن على وجه استعارته في توكيد

[٨٤١] قاله بعض بنى أسد من الوافر . الفاء للعطف ، ولا لتأكيد القسم ، ولا يلفى جوابه مجهول أى لا يوجد ، ودواء مسند إليه مفعول ناب عن الفاعل . والشاهد في للما بهم حيث كررت فيه اللام وهى حرف واحد وهو غاية الشذوذ والقلة . وما موصولة .

[٨٤٢] تمامه : * أَصَعَّدَ لِي غُلُوَّ الْهَوَى أَمْ تُصَوِّبُنَا *

قاله الأسود بن جعفر من قصيدة من الطويل : أى فأصبحت النسوة غير سائلات . والشاهد في عن بما به حيث أدخل الباء بعد عن تأكيد لما كانا يستعملان في معنى واحد ، فيقال سألت به وسألت عنه . والضمير في به يرجع إلى الذى ابتلى بهن . والهمزة للاستفهام . وصعد أى ارتقى ، وفيه ضمير يرجع إلى ما يرجع إليه الضمير الذى في بما به . وأم متصلة . وتصوبا أى نزل . وألفه للإطلاق .

[٨٤٣] هو من الكامل . الشاهد في تكرار لا التى للنفى للتأكيد . وباح بسرّه إذا أظهره وأفشاه . وبشئة بفتح الباء الموحدة وسكون الثاء المثلثة وفتح النون ولى آخره هاء اسم محبوبته . والموائق جمع موثق بمعنى الميثاق . وأصله الموائيق جمع ميثاق فحذفت الباء للضرورة . وعهودا عطف تفسير جمع عهد .

(تنبيه): إذا أتبع المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو : رأيتك إياك فمذهب البصريين أنه بدل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد . قال المصنف : وقولهم عندي أصح لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو : فعلت أنت ، والمرفوع تأكيد بإجماع .

(خاتمة في مسائل منثورة): الأولى : لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الأصح . وأجاز الخليل نحو : مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما ، وقدره هما صاحباي أنفسهما . الثانية : لا يفصل بين المؤكد والمؤكد بإما على الأصح ، وأجاز الفراء مررت بالقوم إما أجمعين وإما بعضهم . الثالثة : لا يلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد إلا جميعا وعامة مطلقا ؛ فتقول : القوم قام جميعهم وعامتهم ، ورأيت جميعهم وعامتهم ، ومررت بجميعهم وعامتهم . وإلا كلاً وكلاً وكلتا مع الابتداء بكثرة

ضمير النصب والجر والتوكيد في الكل لفظي بالمرادف وسكت المصنف عن توكيد المنفصل المرفوع أو المنصوب بمنفصل مرفوع . وينبغي ألا يتوقف في جواز الأول . ومقتضى منع الثاني أنه لا يجوز : إياك أنت أكرمت وما أكرمت إلا إياك أنت . وفي المعنى أن أنت من نحو : ﴿إنا أنك أنت السميع العليم﴾ يصح كونه فصلاً أو توكيداً أو مبتدأ والأول أرجح فالثاني . (قوله والمرفوع تأكيد بإجماع) أي يجوز أن يكون توكيداً بإجماع كما يجوز أن يكون بدلاً فالإجماع إنما هو على جواز التوكيد .

(قوله لا يحذف المؤكد) أي لأن الغرض من التوكيد التقوية والحذف ينافيها وتقدم ما فيه . (قوله وقدره إلخ) ويجوز نصب أنفسهما بتقدير أعينهما أنفسهما . (قوله بأما) أما الفصل بغيرهما فثبت كقوله تعالى : ﴿ولا يحزن ويروضين بما آتيتن كلهن﴾ [الأحزاب : ٥١] . (قوله إما أجمعين وإما بعضهم) عطف التمثيل قوله إما أجمعين لأنه التوكيد المفصول بينه وبين المؤكد بإما لا قوله وإما بعضهم ، ولا يلزم من عطفه على أجمعين أن يكون تأكيداً بدليل لم يجئ القوم كلهم بل بعضهم أو ولا بعضهم حتى يرد أنه ليس من ألفاظ التوكيد فسقط ما نقله البعض عن الدماميني وأقره من الإشكال . (قوله وهو على حاله في التوكيد) أي من إفادة التقوية ورفع الاحتمال واحتراز بذلك عن نحو : طابت نفس زيد وفقت عين عمرو فإن المراد بالنفس الروح وبالعين الباصرة فليسا على حالهما في التوكيد . ويرد عليه نحو : جاءني نفس زيد وعين عمرو أي ذاتهما ، وفي التنزيل : ﴿كتب ربكم على نفسه الرحمة﴾ [الأنعام : ٥٤] ، أي ذاته . (قوله مطلقاً) أي مع الابتداء وغيره .

(قوله جميعهم وعامتهم) الواو بمعنى أو لأنه لا يجمع بين لفظي توكيد بعطف لما مر . (قوله مع الابتداء بكثرة) لأن الابتداء عامل معنوي^(١) فلا يبعد معموله وهو المبتدأ من التوكيد وولى لفظ

(١) أي غير لفظي محسوس .

ومع غيره بقلة ، فالأول نحو : القوم كلهم قائم ، والرجلان كلاهما قائم ، والمرأتان كلتاها قائمة . والثاني كقوله :

[٨٤٤] يَمِيدُ إِذَا وَالَتْ عَلَيْهِ دِلَاؤُهُمْ قَيْصِدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهُوَ نَاهِلٌ

وقولهم : كليهما وتمرا : أى أعطنى كليهما . وأما قوله :

[٨٤٥] فَلَمَّا ثَبَّتْنَا آلَهْدَى كَانَ كُلُّنَا عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالتَّقَى

فاسم كان ضمير الشأن لا كلنا . الرابعة : يلزم تابعة كل بمعنى كامل وإضافته إلى مثل متبوعه مطلقا نعتا لا توكيدا ، نحو : رأيت الرجل كل الرجل ، وأكلت شاة كل شاة . الخامسة : يلزم اعتبار المعنى في خبر كل مضافا إلى نكرة نحو : ﴿ كل نفس ذائقة

التوكيد العامل في هذه الحالة باعتبار أن الابتداء سابق في التقدير على لفظ التوكيد الواقع مبتدأ لأن رتبة العامل التقديم على المعمول . (قوله فالأول) أى ولى لفظ التوكيد وهو مبتدأ العامل . (قوله نحو القوم كلهم قائم) القوم مبتدأ أول وكلهم مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الأول والمثال يكفى فيه الاحتمال فلا يقال يحتمل أن كلهم تأكيد للقوم لا مبتدأ .

(قوله يَمِيدُ) أى يضطرب والضمير فيه وفي عليه وعنه لماء البئر وفي نسخ عنها فيكون راجعا إلى البئر وقوله فيصدر أى يذهب عنه كلها أى كل من الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أى ريان . (قوله لا كلنا) أى حملا على الكثير لأنه إذا جعل اسم كان ضمير الشأن كان كلنا مبتدأ مخبرا عنه بقوله : « على طاعة الرحمن » والجملة خبر كان ، وإذا جعل كل اسما لكان كان استعمالا لها على ما ثبت لها بقلة . (قوله يلزم تابعة كل) أى ولا يجوز قطعها وإن كانت كل التى بمعنى كامل نعتا والنعت يجوز قطعه وكأن وجه ذلك أن أصلها التوكيد وهو لا يقطع . (قوله بمعنى كامل) فيه أنها لو كانت بمعنى كامل لكان معنى قولنا جاء الرجل كل الرجل جاء الرجل كامل الرجل وفيه تهافت ويدفع بحمل المضاف إليه على الاستغراق . (قوله إلى مثل متبوعه) أى لفظا ومعنى كذا قالوا ومقتضى القياس على الاكتفاء في أى الوصفية والحالية بالإضافة إلى مثل الموصوف معنى فقط أن يكون هنا كذلك إلا أن يفرق فتدبر ، وقوله مطلقا أى سواء تبع معرفة أو نكرة كما يرشد إليه تمثيله . (قوله اعتبار المعنى) أى معنى كل ومعناها بحسب ما تضاف إليه فيجب مطابقة الخبر للنكرة المضاف إليها كل .

[٨٤٤] البيت نت الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه .

[٨٤٥] البيت من الطويل ، وهو للإمام على بن أبى طالب .

الموت ﴿ [آل عمران : ١٨٥] ، ﴿ كل حزب بما لديهم فرحون ﴾ [المؤمنون : ٥٣] ، ولا يلزم مضافا إلى معرفة فتقول : كلهم ذاهب وذاهبون . والله أعلم .

[العطف]

(الْعَطْفُ إِذَا ذُو يَتَانٍ أَوْ نَسَقٍ * وَالْعَرَضُ الْآنَ يَتَانُ مَا سَبَقَ) وهو عطف البيان (قَدْ ذُو آلَيَاتٍ تَابِعَ شِبْهُ الصِّفَةِ * حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ) فتابع جنس يشمل جميع التوابع ، وشبه الصفة مخرج

(قوله في خبر كل) قيد بالخبر لأن ما فيه الضمير وليس خبرا إن كان من جملة كل لزم اعتبار المعنى وإن كان من جملة أخرى لم يلزم اعتبار المعنى ومن هنا يعلم توجيه عدم المطابقة في قوله تعالى : ﴿ وعلى كل ضامر يأتين ﴾ [الحج : ٢٧] ، بجعل يأتين استثناء لا صفة وكذا : ﴿ من كل شيطان مارد ﴾ [الصافات : ٧] ، مع أن جعل لا يسمعون صفة أو حالا فاسدة معنى أيضا إذ لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون ، وأوجب ابن هشام الجمع في الكل المجموعى نحو : أعطاني كل رجل فأغنوني إذا كان حصول الغنى من المجموع لا من كل واحد . أفاده الدماميني ، وجمع الأمرين قوله تعالى : ﴿ ووفيت كل نفس ما عملت وهو أعلم بما يفعلون ﴾ [الزمر : ٧٠] ، فافرد أولا وجمع ثانيا لدلالة كل نفس على متعدد ففى مفهوم الخبر تفصيل . (قوله فرحون) فيه الشاهد لأنه الخبر . (قوله ولا يلزم مضافا إلى معرفة) بل يجوز رعاية لفظ كل في الأفراد والتذكير ومعناها هذا ما درج عليه المصنف في تسهيله وذهب ابن هشام إلى أنه يجب في خبرها رعاية لفظها إذا أضيفت إلى معرفة نحو : ﴿ وكلهم آتية ﴾ [مريم : ٩٥] ، ﴿ كل أولئك كان عنه مسئولا ﴾ [الإسراء : ٣٦] ، هذا كله إذا ذكر المضاف إليه فإن حذف فالذى صوبه ابن هشام أنه إن كان المقدر مفردا نكرة وجب الأفراد كما لو صرح به وإن كان جمعا معرفا وجب الجمع وإن كانت المعرفة لو صرح بها لم يجب الجمع تنبيها على حال المحذوف فيهما فالأول نحو : ﴿ قل كل يعمل على شاكلته ﴾ [الإسراء : ٨٤] ، أى كل أحد والثاني نحو : ﴿ وكل كانوا ظالمين ﴾ [الأنفال] ، أى كلهم اهـ دماميني باختصار .

[العطف]

هو لغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه . وسمى هذا التابع عطف البيان لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه به . (قوله شبه الصفة) أى في الإيضاح والتخصيص وغيرهما فقد جاء للمدح على ما في الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا على جهة التوضيح وللتأكيد على ما ذهب إليه بعضهم في يا نصر نصرا ، لكن في الجمع عن المصنف أن الأولى جعله توكيدا لفظيا قال لأن حق عطف البيان أن يكون للأول به زيادة بيان ومجرد تكرير اللفظ لا يحصل به ذلك . (قوله حقيقة القصد إلخ) أى الأصل فيه ذلك فلا يرد عطف البيان الذى للمدح ونحوه (قوله لإخراج النعت)

لعطف النسق والبدل والتوكيد . وحقيقة القصد إلى آخره لإخراج النعت : أى إنه فارق النعت من حيث إنه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى فى المتبوع ولا فى سببيه (فَأُولَئِكَ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ) وهو المتبوع (مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ أَلْتَعْتُ وَلِي) وذلك أربعة من عشرة : أوجه الإعراب الثلاثة ، والإفراد ، والتذكير ، والتنكير ، وفروعهن . وأما قول الزمخشري أن ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران : ٩٧] ، عطف بيان على آيات بينات فمخالف لإجماعهم . وقوله وقول الجرجاني^(١) : يشترط كونه أوضح من متبوعه فمخالف لقول سيويه فى يا هذا ذا الجملة أن ذا الجملة عطف بيان مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذى الأداة . وإذا كان له مع متبوعه ما للنعت من منعوته (فَقَدْ يَكُونَانِ مُتَكَرِّرَيْنِ * كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ) لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به ، نحو : لبست ثوبا جبة ، هذا مذهب الكوفيين والفارسي وابن جنى والزمخشري

اعترضه شيخنا بأن النعت كما فى التصريح خرج بقوله شبه الصفة لأن شبه الشئ غيره وعلى هذا يكون قوله حقيقة إلخ لبيان الفرق بين النعت وعطف البيان لا للإخراج .

(قوله من حيث إنه يكشف إلخ) وكذا يفارقه من حيث إنه لا يكون إلا جامدا والنعت لا يكون إلا مشتقا أو مؤولا به على ما مر . (قوله فأوليه إلخ) تفريع على قوله شبه الصفة . وفى نفسى من عبارته شئ لأنه إن جعل قوله أولا من وفاق الأول بيانا لما مقدما عليه استغنى عن قوله ثانيا من وفاق الأول وإن جعل قوله ثانيا بيانا لما استغنى عن قوله أولا فعلى كل حال فى كلامه تكرار . (قوله النعت) أى الحقيقى لأنه يجب فى البيان أن يكون كالبيان فى الإفراد والتذكير وفروعهما كالنعت الحقيقى بخلاف النعت السببى كما مر . (قوله فمخالف لإجماعهم) أى على وجوب مطابقة البيان والمبين تعريفا وتنكيرا وإفرادا وغيره وتذكيرا وغيره . ومقام مخالف لآيات من وجوه ثلاثة كما لا يخفى وسننقل عن الرضى تجويز تخالفهما ولا يجوز أن يكون بدلا لتصريحهم بأن المبدل منه إذا تعدد وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع فخرج عن البدلية فالوجه أنه مبتدأ حذف خبره أى منها مقام إبراهيم . (قوله أوضح من متبوعه) أى أعرف وإنما أوجبا أوضحية البيان من المبين ولم يوجب أحد أوضحية النعت من المنعوت لأن قصد الإيضاح من عطف البيان أقوى من قصده من النعت لأن البيان يوضح المبين ببيان حقيقته فهو كالتعريف بخلاف النعت . (قوله ذا الجملة) بضم الجيم الشعر الواصل إلى المنكب . (قوله إن ذا الجملة عطف بيان) لم يجعله نعتا لما مر أن نعت اسم الإشارة لا يكون إلا محلى بال .

(قوله وإذا كان له إلخ) أشار به إلى أن قوله فقد يكونان إلخ مفرع على قوله فأوليه إلخ لا على قوله شبه الصفة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن الواجب الواو لتعطف هذه المسألة على ما قبلها المفرع على قوله شبه الصفة فتأمل . (قوله فقد يكونان إلخ) أتى به مع علمه مما قبله ردًا على المخالف .

(١) سبق التعريف به .

وابن عصفور ، وجوزوا أن يكون منه : ﴿ أو كفارة طعام مساكين ﴾ [المائدة : ٩٥] ،
 فيمن نون كفارة ونحو : ﴿ من ماء صديد ﴾ [إبراهيم : ١٦] ، وذهب غير هؤلاء إلى
 المنع ، وأوجبوا فيما سبق البدلية ويخصون عطف البيان بالمعارف . قال ابن عصفور : وإليه
 ذهب أكثر النحويين . وزعم الشلوين أنه مذهب البصريين . قال الناظم : ولم أجد هذا
 النقل من غير جهته . وقال الشارح : ليس قول من منع بشيء . وقيل يختص عطف البيان
 بالعلم اسما أو بكنية أو لقبا (وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى * فِي غَيْرِ) ما يمتنع فيه إحلاله محل الأول
 كما في (نَحْوِ يَا غُلَامُ يَغْمُرًا) وقوله :

[٨٤٦] * أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلًا *

(وَنَحْوِ بَشَرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ) في قوله :

(قوله فيما سبق) أى من المثال والآيتين وقوله البدلية أى بدل كل من كل . (قوله ويخصون عطف
 البيان بالمعارف) احتجاجوا بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول . ورد بأن
 بعض التكررات أخص من بعض والأخص يبين الأعم . (قوله وصالحا لبدلية يرى) أشار بتعبيره الصلاحية
 إلى ما صرح به في التسهيل من أن عطف البيان أولى من البدل في غير المستثنيات لأن الأصل في المتبوع
 ألا يكون في نية الطرح وألا يكون التابع كأنه من جملة أخرى . ومال الدماميني إلى أولوية الإبدال
 معللا بما لا ينهض فانظره في حاشية شيخنا ، وبقي قسم لا يؤخذ من كلامه وهو تعين الإبدال نحو :
 يا عبد الله كرر بالضم فالأقسام ثلاثة تعين الإبدال وتعين البيان ورجحان أحدهما وهو البيان عند غير
 الدماميني والإبدال عنده . وأما تساويهما فمنتف وجعل البعض الأقسام أربعة لعله باعتبار القولين في
 رجحان أحدهما وفيه من التساهل ما لا يخفى . ثم جواز الأمرين على مقصدين فإن قصدت بالحكم
 الأول وجعلت الثاني بيانا له فهو عطف بيان وإن قصدت بالحكم الثاني وجعلت الأول كالتوطئة له
 فهو بدل .

(قوله يعمرًا) بضم الميم وفتحها علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محل غلام .
 (قوله عبد شمس ونوفلا) فيمتنع كون عبد شمس بدلا من أخوينا لا لذاته بل لعدم صحة ذلك في
 المعطوف . (قوله ونحو بشر تابع البكرى) أى من كل تركيب عطف فيه اسم خال من أل على معرف

[شواهد العطف البياني]

[٦٣٩] تمامه :

* أَعِيذُكُمْ بِاللَّهِ أَنْ تُخَدِّثَنَا خَرَبًا *

قاله طالب بن أبى طالب من قصيدة من الطويل يمدح بها النبي ﷺ ويبيكى أصحاب القليب من قريش .
 وأيا حرف نداء . والشاهد في عبد شمس ونوفلا فإنهما عطف بيان عن أخوينا ، وليسا يبدل لأن أحد المتعاطفين
 مفرد ، وهما منصوبان ، والبدل المجموع لا أحدهما فلا يمكن تقدير حرف النداء ، وكلاهما تابع لمنصوب لما يلزم
 من نصب أحدهما وهو المضاف وبناء المفرد على الضم ، والرواية بنصبهما . وقال النبلى : وروى برفعهما على
 إضمار مبتدأ ، وأن تحدثا أى من أن تحدثا ، وأن مصدرية .

[٨٤٧] أنا ابنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشَرٌ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعَا
فبشر عطف بيان من البكرى (وَلَيْسَ أَنْ يَبْدَلَ) منه (بِالْمَرْضَى) لامتناع أنا الضارب
زيد . نعم الفراء يميزه فيجيز الإبدال .

(تفسيه)*: يتعين أيضا العطف ويمتنع الإبدال في نحو : هند ضربت زيدا أخاها ،
وزيد جاء الرجل أخوه ، لأن البدل في التقدير من جملة أخرى فيفوت الربط من الأول
بخلاف العطف .

بها مضاف إليه وصف محلي بها . (قوله عليه الطير) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة حال من البكرى ،
وترقبه حال من المستتر في عليه وقول البعض تبعا للعيني عليه متعلق بوقوعا يلزم عليه تقديم معمول
معمول الخبر الفعلي على المبتدأ والذي رجحوا جوازه تقديم معمول الخبر الفعلي لا تقديم معمول معموله ،
ووقوعا مفعول له حذف متعلقه أى ترقبه لأجل وقوعها عليه . (قوله وليس أن يبدل بالمرضى) راجع
للصورة الثانية كما يشير إليه تعليل الشارح وصرح به مع علمه مما قبله ردا على الفراء المجوز للإبدال .
(قوله لامتناع أنا الضارب زيد) لما مر من قوله ووصل آل بهذا المضاف إلخ .

(قوله يتعين أيضا العطف إلخ) يعنى أن في كلام الناظم قصورا لأنه لم يستوف الصور التى
لا يصلح فيها البيان للبديلة . (قوله في نحو هند إلخ) أى من كل تركيب أورثت فيه البديلة الاختلال
لكون البدل على تقدير عامل آخر وإن صح حلوله محل المبدل منه ومن صور تعين البيان لامتناع حلول
الثانى محل الأول نحو : يأبى الرجل غلام زيد ، وكلا أخويك زيد وعمرو عندى ، ويا زيد الحارث ،
ويا زيد هذا ، إذ يلزم على البديلة اتباع أى في النداء بغير ذى آل وإضافة كلا إلى اثنين بتفريق وإدخال
يا على ذى آل واسم الإشارة بدون وصف ، واستثناء هذه الصور وصورتى المتن مبنى على أن البدل
لا بد أن يصلح لحلوله محل الأول ونظر في ذلك ابن هشام مع جزمه في المغنى بأنهم يغتفرون في الثانى
ما لا يغتفرون في الأوائل ، وقد جوزوا في أنك أنت زيد كون أنت توكيدا وكونه بدلا مع أنه لا
يجوز أن أنت وفي المستوفى أولى ما يقال في نعم الرجل زيد أن « زيد » بدل من الرجل ولا يلزم أن
يجوز نعم زيد . وذكر الدمامينى من صور تخلف ذلك فتنت هند حسن لها وأكلت الأرغفة جزء منها .
(قوله من جملة أخرى) أى بناء على الصحيح أن البدل على نية تكرار العامل . (قوله يفارق

[٨٤٧] قاله المزار الأسدى من الوافر . والشاهد في بشر فإنه عطف بيان عن البكرى ، وليس يبدل لأنه في حكم
تنحية المبدل ، فيكون التارك داخلا على بشر ، ولا يجوز التارك بشر كما لا يجوز الضارب زيد . وهو بشر بن عمرو .
وكان قد جرح ولم يعلم جرحه . يقول : أنا ابن الذى ترك بشرا بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه إذا مات ، وذلك
لأنها لا تتناول منه ما دام به رمق . والطير مبتدأ وترقبه خبر . والجملة حال من البكرى . وعليه يتعلق بوقوعا المنصوب
على التعليل : أى ترقبه الطير لأجل وقوعها عليه .

(خاتمة)*: يفارق عطف البيان البدل في ثمان مسائل : الأولى : أن العطف لا يكون مضمرًا ولا تابعًا لمضمر لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق . وأما قول الزمخشري إن ﴿ أن اعبدوا الله ﴾ [المائدة : ١١٧] ، بيان للهاء في ﴿ إلا ما أمرتني به ﴾ فمردود . الثانية : أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره كما مر . الثالثة :

عطف البيان البدل قال الرضى : أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيويه وساق كلام سيويه ثم قال : قالوا إن الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإنه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الأول ، والجواب أنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الأبدال إلا الغلط فإن كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر ، وإنما قلنا ذلك لأن الأول في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر ولا بد لذكره من فائدة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو وهو في بدل الكل كون الأول أشهر والثاني مشتملا على صفة نحو يزيد رجل صالح أو العكس نحو رجل صالح زيد والعالم زيد أو مجرد الإبهام ثم التفسير نحو برجل زيد ، وفي بدل البعض وبدل الاشتغال الأخير ، فادعاء كون الأول غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبًا إليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح أن ينسب إليه لأجلها دعوى خلاف الظاهر ، فما كان من بدل الكل لإيضاح الأول يسمى بعطف البيان . وأما فرقههم بأن البدل على تكرير العامل فإن سلم فيما يكرر العامل فيه طاهرا لم يسلم في غيره ، وإن سلم فلنا أن ندعيه فيما سموه عطف البيان . وفرقههم بجواز تخالف البدل والمبدل منه تعريفًا وتنكيرًا بخلاف البيان والمبين لنا منعه بتجوز التخالف في البيان والمبين أيضا أه باختصار .

(قوله في ثمان مسائل) زيد ثلاث أخرى : كون المتبوع في البدل في نية الطرح قيل غالبا . وقال الزمخشري في المفصل : مرادهم بكون البدل في نية طرح الأول أنه مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالتأكيد والصفة والبيان لا إهدار الأول ، ألا ترى أنك لو أهدرت الأول في نحو زيد رأيت غلامه رجلا صالحا لم يستقم كلاما أه بخلافه في البيان ، وكون حذفه في البدل جائزا عند بعضهم وخرج عليه المصنف كالأخفش قوله تعالى : ﴿ ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب ﴾ [النحل : ١١٦] ، فجعل الكذب بدلا من الضمير المحذوف أى تصفه بخلافه في البيان ، وكون البدل يجوز قطعه كما سيأتي بخلاف البيان إلا على قول . (قوله نظير النعت في المشتق) أى فكما أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به كذلك لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه . (قوله بيان للهاء) ومنع هو كونه بدلا من الهاء لأن المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد ورده في المغنى بأنه لا أثر لتقدير عدم العائد مع وجوده حسا . قال : ولو لزم إعطاء منوى الطرح حكم المطروح لزم إعطاء منوى التأخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب زيدا غلامه ويرد ذلك قوله تعالى : ﴿ وإذ ابتلى إبراهيم ربه ﴾ [البقرة : ١٢٤] ، والإجماع أه ويجوز كونه بيانا لما أمرتني به أو بدلا منه بتأويل قلت بأمرت إذ القول الحقيقي لا يعمل في العبادة وأن على الجميع مصدرية وجوز الزمخشري كونها مفسرة بتأويل قلت بأمرت

أنه لا يكون جملة بخلاف البديل فإنه يجوز فيه ذلك كما سيأتى . الرابعة : أنه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البديل . الخامسة : أنه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البديل . السادسة : أنه لا يكون بلفظ الأول بخلاف البديل فإنه يجوز فيه ذلك بشرطه الذى ستعرفه فى موضعه . هكذا قال الناظم وابنه^(١) وفيه نظر . السابعة : أنه ليس فى نية إحلاله محل الأول بخلاف البديل . الثامنة : أنه ليس فى التقدير من جملة أخرى بخلاف البديل ، وقد مر قريبا ما ينبى على هاتين وسيأتى بيان ما يختص بالبديل فى بابه إن شاء الله تعالى . والله أعلم .

واستحسنه فى المعنى قال وعلى هذا فشرطهم فى المفسرة ألا يكون فى الجملة قبلها حروف القول أى باقيا على حقيقته ، واستشكل كونها مفسرة بأن الله لا يقول ربى وربكم . وأجيب باحتمال أن يكون مقول الله الذى أمر بقوله عيسى اعبدوا الله ربك وربهم فعبير عيسى حين مخاطبتهم عن نفسه بالتكلم وعنهم بالخطاب .

(قوله فمردود) أى بما تقدم من كونه نظير النعت فى المشتق فيجعل بدلا أو خبر مبتدأ محذوف وانتصر الدمامينى للزغشرى ورجح جواز كونه عطف بيان قال : ولا يلزم من كون شئ نظير آخر أن يعطى سائر أحكامه ألا ترى أن المنادى المفرد المعين بمنزلة ضمير المخاطب ولذلك بنى والضمير مطلقا لا ينعت على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور اهـ . مع أن الكسائى يميز نعت الضمير . (قوله أنه لا يكون جملة) يشكل عليه ما ذكره أهل المعانى فى الفصل والوصل من أن جملة قال يا آدم عطف بيان على ﴿فوسوس إليه الشيطان﴾ وكما يشكل على هذا يشكل على قوله أنه لا يكون تابعا لجملة . (قوله بشرطه الذى ستعرفه فى موضعه) هو كون الثانى معه زيادة بيان كما فى قراءة يعقوب : ﴿وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها﴾ [الجاثية : ٢٨] ، بنصب كل الثانية فإنه قد اتصل بها ذكر سبب الجثر . (قوله هكذا قال الناظم وابنه) أى تبعا لابن الطراوة واحتجوا بأن الشئ لا يبين بنفسه . (قوله وفيه نظر) وجهه أن كلا من البديل وعطف البيان ميين لمتبوعه وإن كان التبيين فى البديل غير مقصود بالذات وبجملة لكونه على تقدير العامل وفى عطف البيان مقصودا بالذات وبمفرد وحيد فلا مانع من كون عطف البيان بلفظ المتبوع إذا كان معه زيادة كالبدل . (قوله ما ينبى على هاتين) فينبى على السابعة امتناع بدلية نحو يعمر وبشر فى يا غلام يعمر . و :

* أنا ابن التارك البكرى بشر *

وعلى الثامنة امتناع بدلية نحو أخاها وأخوه فى هند ضربت زيدا أخاها وزيد جاء الرجل أخوه ، وبهذا يعرف ما فى كلام البعض من القصور .

[عطف النسق]

(تال بحرف متبع عطف النسق) فتال أى تابع جنس يشمل جميع التوابع . وبحرف يخرج ما عدا عطف النسق منها . ومتبع يخرج نحو : مررت بغضنفر أى أسد ، فإن أسدا

[عطف النسق]

تقدم معنى العطف وأما النسق فقال الفاكهى : اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه عطفت عطفه على بعض والمصدر بالتسكين اهـ والمعنى على هذا العطف الواقع فى الكلام المعطوف بعضه على بعض وفى الفارضى أن النسق بالتحريك مصدر وقيل النسق بمعنى الطريقة ، والإضافة لأدنى ملابسة أى عطف اللفظ الذى جىء به على نسق الأول وطريقته وهو ثلاثة أقسام : أحدها : العطف على اللفظ وهو الأصل وشرطه إمكان توجه العامل فلا يجوز فى ما جاءنى من امرأة ولا زيد جر زيد لأن من الزائدة لا تعمل فى معرفة . الثانى : العطف على المحل وشرطه إمكان ظهور المحل فى الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمرا بالنصب خلافا لابن جنى وكون المحل بحق الأصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه خلافا للبغداديين . ووجود المحرز أى العامل الطالب للمحل على خلاف فيه تقدم بيانه ، فلا يجوز أن زيدا وعمرو قائما برفع عمرو . وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل معا نحو ما زيد قائما لكن أو بل قاعد لأن فى العطف على اللفظ إعمال ما فى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ فلم يوجد المحرز ، والصواب الرفع على إضمار المبتدأ . الثالث : العطف على التوهم وشرطه صحة دخول العامل المتوهم وأما كثرة دخوله فشرط للحسن ولهذا حسن لست قائما ولا قاعد بالجبر ولم يحسن ما كنت قائما ولا قاعد بالجبر ، والفرق بين القسمين الأخيرين أن العامل فى العطف على المحل موجود دون أثره والعامل فى العطف على التوهم مفقود دون أثره .

(قوله تال بحرف متبع عطف النسق) قال شيخنا : أى معطوف النسق تال مع حرف متبع اهـ فأشار إلى أمور ثلاثة لا تخفأك . (قوله بحرف) ولو تقديرا لأن حذف العاطف جائز عند المصنف نظما ونثرا وإن لم يكن المقام مقام سرد الأعداد على ما أفاده البهوتى . (قوله متبع) أى موضوع للاتباع وهو تشريك الثانى مع الأول فى عامله غزى . (قوله يخرج ما عدا عطف النسق منها) أى وما عدا عطف البيان المسبوق بأى التفسيرية بدليل كلامه بعد وما عدا التوكيد المسبوق بالعاطف نحو : ﴿ كلا يعلمون ﴾ ثم كلا يعلمون ﴿ [النبأ : ٤ ، ٥] ، لأن هذا أيضا إنما يخرج بقوله تبع أى محصل للاتباع . نعم إن جعلت الباء فى قوله بحرف سببية خرج جميع ذلك بقوله بحرف لأن تبعية البيان المسبوق بأى التفسيرية والتوكيد المسبوق بالعطف ليست بسبب الحرف لثبوت التبعية لهما مع حذف أى والعاطف لكن الشارح لم يجر على هذا الوجه .

تابع بحرف وليس معطوفا عطف نسق ، بل بيان ، لأن أى ليست بحرف متبع على الصحيح بل حرف تفسير . وخلص التعريف للعطف بالحروف الآتى ذكرها (كَأَخْصُصُ بُؤْدُ وَتَنَاءِ مَنْ صَدَقَ) فتناء تابع لودّ بالواو وهى حرف متبع (فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا يَوَاوٍ) و(ثُمَّ) و(فَا) و(حَتَّى) و(أَمْ) و(أَوْ) فهذه الستة تشرك بين التابع والمتبوع لفظا ومعنى . وهذا معنى قوله مطلقا (كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَا) وهذا ظاهر فى الأربعة الأول . وأما أم وأو فقال المصنف : أكثر النحويين على أنهما يشركان فى اللفظ لا فى المعنى . والصحيح أنهما يشركان لفظا

(قوله بل بيان) أى عطف بيان وليس لنا عطف بيان بعد حرف إلا هذا . (قوله ليست بحرف متبع) لصحة حذفها لفظا وتقديرا والعاطف ليس كذلك . ورده الدماميني بأن العاطف قد يحذف لفظا وتقديرا إذا صح الكلام بدونه كما فى الأخبار المتعاطفة والصفات المتعاطفة وكما فى أشكو إليك بشى وحزنى إذ يصح حذف الواو فيصير الثانى توكيدا . (قوله على الصحيح) وقال الكوفيون إنها عاطفة . (قوله بل حرف تفسير) وقد ترد زائدة بين المبتدأ والخبر تأكيدا للاتحاد وزيادة فى البيان كما قاله السيد الجرجاني ، مثال ذلك قول صاحب المغنى وقالوا التقدير فى قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَتَّقِ بِوَجْهِهِ سِوَى الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [الزمر : ٢٤] ، أى كمن ينعم فى الجنة أه فزاد أى بين المبتدأ وهو التقدير بمعنى المقدر والخبر وهو كمن ينعم فى الجنة وتكلف الدماميني جعلها تفسيرية بجعل خبر التقدير محذوفا تقديره ثابت وهذا يدل على أن ثم مقدرا فسر به بقوله أى كمن ينعم فى الجنة فاجرص على هذه الفائدة تنفعك فى مواطن عديدة .

(قوله مطلقا) حال من الضمير فى الخبر أى استقر حاله كونه مطلقا عن التقييد باللفظ وفيه تقديم الحال على عاملها الظرفى وهو جائز عند الأخفش والمصنف ، ويجوز كونه حالا من العطف على مذهب سيبويه . (قوله لفظا ومعنى) الحاصل أن حروف العطف المذكورة تسعة وهى ثلاثة أقسام : ما يشرك فى اللفظ فقط دائما وهى ثلاثة : بل ولكن ولا لاختلاف المتعاطفين فيها بالإثبات والنفى ، إذ ما قبل بل ولكن منفى وما بعدهما مثبت ولا بالعكس . وما يشرك لفظا ومعنى دائما وهو أربعة : الواو والفاء وثم وحتى . وما يشرك لفظا فقط تارة ولفظا ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو . فإن قلت : الواو فى عطف الجوار تشرك لفظا فقط . قلت : هى مشركة فى المعنى أيضا قطعا لأن العطف فى مثل ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ بالخفض إنما هو على الوجوه ولكنك ناسبت فى الحركة بينه وبين ما قبله والإعراب مقدر لاشتغال المحل بحركة المناسبة . أفاده ابن هشام .

(قوله كفيك صدق ووفاء) لا حجة إليه بعد قوله بأخصص إلخ . (قوله والصحيح أنهما يشركان إلخ) الخلاف لفظي^(١) لأن القائل بعدم تشريكهما فى المعنى أراد بالمعنى معنى العامل لأن الاستقرار فى الدار مثلا إنما هو ثابت لأحد المتعاطفين لا بعينه فقط لا لهما معا والقائل بتشريكهما فى المعنى أراد بالمعنى ما يفيد أم من احتمال كل من متعاطفيهما لثبوت استقراره فى الدار وانتفائه عنه وصلاحيته

(١) وما يؤدى إليه مغلط معنى .

ومعنى ما لم يقتضيا إضرابا ، لأن القائل أزيد في الدار أم عمرو عالم بأن الذى فى الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه ، فالذى بعد أم مساو للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه ، وحصول المساواة إنما هو بأم ، وكذلك أو مشرقة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لأجله من شك أو غيره . أما إذا اقتضيا إضرابا فإنهما يشركان فى اللفظ فقط . وإنما لم ينبه عليه لأنه قليل (وَأْتَبَعْتَ لَفْظًا فَحَسَبُ) أى فقط بقية حروف العطف وهى (بَلْ وَلَا) و(لَكِنْ كَلَمْ يَنْدُ أَمْرُو لَكِنْ طَلَا) وقام زيد لا عمرو ، وما جاء زيد بل عمرو . والطلا الولد من ذوات الظلف .

(تنبيهه)*: اختلف فى ثلاثة أحرف مما ذكره هنا وهى : حتى وأم ولكن ، أما حتى فمذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف وإنما يعربون ما بعدها بإضمار وأما أم فذكر النحاس فيها خلافا وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة فإذا قلت أقائم زيد أم عمرو فالمعنى أعمرو قائم ؟ فتصير على مذهبه استفهامية وأما لكن فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال : أحدها : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين . والثاني : أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور ، قال : وعليه

كل منهما له . أفاده الشاطبي . (قوله ما لم يقتضيا إضرابا) أى فإنهما حيثن يشركان فى اللفظ فقط كما سيأتى . (قوله لأنه قليل) أى ولأن إطلاقه مقيد بما يأتى فى كلامه فلا اعتراض . (قوله والطلا) أى بفتح الطاء مقصورا وأما الطلاء بالكسر ممدودا فالخمر وأما المضموم فممدوده الدم ومقصوره الأعناق أو أصولها جمع طلية أو طلاة . كذا فى القاموس . (قوله الولد من ذوات الظلف) وقيل ولد بقر الوحش فقط . (قوله مما ذكره هنا) قيد به لوقوع الخلاف فى أحرف غير هذه الثلاثة لم يذكرها هنا ، وهى إما بالكسر وأى وإلا وأين وكيف وهلا وليس .

(قوله ليست بحرف عطف) أى بل حرف ابتداء . (قوله وإنما يعربون ما بعدها بإضمار) أى بإضمار عامل ، ففى نحو : جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أهلك يضمرون جاء ورأيت والباء ، ويجعلون حتى ابتدائية . (قوله فالمعنى أعمرو قائم ؟) أى فىكون ما بعدها فى مثل هذا التركيب مبتدأ محذوف الخبر وفى النصب والجر يقدر المناسب . (قوله فذهب أكثر النحويين إلخ) فرض فى المغنى الخلاف فيما إذا وليها مفرد قال : فإن وليها كلام فهى حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو نحو ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾ وبدونها نحو قول زهير : أن ابن ورقاء إلخ ، وزعم ابن أبى الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وأنه ظاهر قول سيبويه اهـ والواو على قول ابن أبى الربيع زائدة وعلى الأول عاطفة جملة فيما يظهر . (قوله ولا تستعمل إلا بالواو) أى لا تستعمل عاطفة لا مطلقا بدليل قوله :

يتبغى أن يحمل مذهب سيويه والأخفش لأنها قالوا إنها عاطفة ولما مثلاً للعطف بها مثلاًه بالواو . والثالث : أن العطف بها وأنت خير في الإتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان . وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد . ووافق الناظم هنا الأكثرين . ووافق في التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقاً ليونس اهـ (فَاعْطِفْ بِوَائِ سَابِقًا أَوْ لَاحِقًا * فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا) فالأول نحو : ﴿ ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم ﴾ [الحديد : ٢٦] ، والثاني نحو : ﴿ كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك ﴾ [الشورى : ٣] ، والثالث نحو : ﴿ فأنجيناه وأصحاب السفينة ﴾ [العنكبوت : ١٥] ، وهذا معنى قولهم الواو لمطلق الجمع . وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتب ، وحكى عن قطرب وثعلب والرعي . وبذلك يعلم أن ما ذكره السيرافي^(١) والتسهيل من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن

إن ابن ورقاء لا تخشى بواده لكن وقائعه في الحرب تنظر
والواو على هذا القول زائدة لازمة وعلى القول الذي بعده زائدة غير لازمة . (قوله وذهب يونس) مقابل قوله فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف . (قوله عطف مفرد على مفرد) فنى نحو : ﴿ ما كان محمد ﴾ الآية يجعل رسول معطوفاً بالواو على أبا عطف مفرد على مفرد لا منصوباً بكان المحذوفة والعطف من عطف الجمل وسيأتى في الشرح رد هذا القول بأن متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب وسيأتى رد هذا الرد . (قوله ووافق في التسهيل يونس) أى في مجرد أن لكن غير عاطفة لكن اختلفا فقال يونس : الواو عاطفة لمفرد على مفرد كما عرفت وقال المصنف لجملة حذف بعضها . (قوله فاعطف بواو) وترد للاستئناف نحو : ﴿ لئين لكم ونقر في الأرحام ﴾ . (قوله لمطلق الجمع) هو بمعنى قول بعضهم للجمع المطلق فذكر المطلق ليس للتقييد بالإطلاق بل لبيان الإطلاق فلا فرق بين العبارتين فاندفع الاعتراض على العبارة الثانية بأنها غير سديدة لتقييد الجمع فيها بقيد الإطلاق مع أن الواو للجمع بلا قيد ، قال الشنوائى : ومنشأ توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع الغفلة عن أن ذلك اصطلاح شرعى وما نحن فيه اصطلاح لغوى اهـ والمراد بالجمع الاجتماع في الحصول في عطف الجمل التى لا محل لها من الإعراب وفي نسبة العامل إلى المتعاطفين أو المتعاطفات في غير ذلك لا الاجتماع في زمان أو مكان . فإن قلت : لو لم يؤت بالواو في نحو : قام زيد وقعد عمرو لكان حصول مضمون الجملتين معلوماً فما فائدة الواو في عطف الجمل التى لا محل لها . قلت : قال الدمامينى فائدتها في ذلك النص على حصول المضمونين معاً إذ لولاها لكان حصولهما ظاهراً فقط لاحتمال كون الحاصل الثانى فقط بأن يكون الأول غلطاً والثانى إضراباً عنه اهـ باختصار وكونها للجمع مطلقاً أحد قولين والثانى أنها للجمع في المفردات فقط والأول أوجه . (قوله وحكى عن قطرب إلخ) بل نقله ابن هشام عن الفراء والرضى عن الكسانى وابن درستويه .

(١) راجع له شرح أبيات الكتاب لسيويه .

الواو لا ترتب غير صحيح .

(تنبيهه) : قال في التسهيل : وتنفرد الواو بكون متبوعها في الحكم محتملا للمعية بـرجحان ، وللتأخر بكثرة وللتقدم بقله (وَإِخْصُصْ بِهَا) أى بالواو (عَطَفَ الَّذِي لَا يُغْنِي

مع . (قوله قال في التسهيل إغ) حاصله أنها وإن كانت موضوعة لمطلق الجمع الصادق بالأمر الثلاثة لكن استعمالها في الأمور الثلاثة الصادق بها مطلق الجمع متفاوت فاستعمالها في المعية أكثر وفي تقدم ما قبلها كثير وفي تأخره قليل فتكون عند التجرد عن القرائن للمعية بأرجحية ولتقدم ما قبلها بـرجحان ولتأخره بـرجوحية فكلام التسهيل كما في التصريح بتحقيق للواقع لا قول ثالث .

(قوله وإخصص بها إغ) قال الدماميني : يرد عليه أن أم المتصلة تشاركها في ذلك نحو : سواء على أقيمت أم قعدت^(١) فإنها عاطفة على ما لا يغني اهـ . قال في التصريح : أجب عنه بأن هذا كلام منظور فيه إلى حالته الأصلية إذ الأصل سواء على القيام والقعود ، فالعاطف بطريق الأصالة إنما هو الواو . قاله الموضح في الحواشي اهـ واعلم أن الواو تختص بأحد وعشرين حكما ذكره الناظم منها ثلاثة : عطف ما لا يغني متبوعه . وعطف السابق على اللاحق . وعطف عامل حذف وبقي معموله ، ذكر هذا في قوله آخر الباب : وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله . الرابع : عطف سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه نحو : زيدا ضربت عمرا وأخاه ، وزيد مررت بقومك وقومه . الخامس : عطف الشيء على مرادفه نحو : ﴿ شرعة ومنهاجا ﴾ . السادس : فصلها من معطوفها بظرف أو عديله نحو : ﴿ ومن خلفهم سدا ﴾ . السابع : جواز تقديمها مع معطوفها في الضرورة نحو :

* جمعت وفحشا غية وغميمة *

وقيل لا تختص بالواو بذلك بل الفاء وثم وأو ولا كذلك . الثامن : جواز العطف على الجوار في الجر خاصة نحو : ﴿ وأرجلكم ﴾ في قراءة من جر . التاسع : جواز حذفها إن أمن اللبس كقوله :

* كيف أصبحت كيف أمسيت *

العاشر : إيلاؤها لا إذا عطفت مفردا بعد نهي نحو : ﴿ ولا الهدي ولا القلائد ﴾ [المائدة : ٢] ، أو نفي : ﴿ فلا رفث ولا فسوق ﴾ أو مؤول بنفي نحو : ﴿ ولا الضالين ﴾ . الحادي عشر : إيلاؤها إما مسبوقه بمثلها غالبا إذا عطفت مفردا نحو : ﴿ إما العذاب وإما الساعة ﴾ . الثاني عشر : عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها نحو : مررت بـرجلين كريم وبخيل . الثالث عشر : عطف العقد على التيف إذا وقعا دفعة كأحد وعشرين فإن تأخر وقوع العقد جاز أن تقول قبضت ثلاثة فـعشرين أو ثم عشرين . الرابع عشر : عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو : محمد ومحمد في يوم واحد . الخامس عشر : عطف العام على الخاص نحو : ﴿ اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين ﴾ . أما عطف الخاص على العام لمزية في الخاص فيشاركها فيه حتى نحو : ﴿ وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح ﴾

(١) ومثله في القرآن : ﴿ سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ﴾ .

مَتَّبِعُهُ أَي لا يكتفى الكلام به (كَاصْطَفَى هَذَا وَآبَنِي) وتخاصم زيد وعمرو ، وجلست بين زيد وعمرو ، ولا يجوز فيها غير الواو . وأما قوله : بين الدخول فحومل ، فالتقدير بين

[الأحزاب : ٧] ، الآية ، ومات الناس حتى الأنبياء . ومثل العام والخاص الكل والجزء . السادس عشر : العطف التلقيني من المخاطب نحو : ﴿ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ ﴾ [البقرة : ١٢٦] . السابع عشر : اقترانها بـ لكن نحو : ﴿ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ [الأحزاب : ١٤٠] . الثامن عشر والتاسع عشر : العطف في التحذير والإغراء نحو : ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [الشمس : ١٣] ، ونحو : المروعة والنجدة . العشرون : عطف أى على مثلها نحو :

* أبى وأيك فارس الأحزاب *

الحادى والعشرون : صحة حكاية العلم بمن مع اتباعه بعلم آخر معطوف عليه بها نحو : من زيدا وعمرا فإنهم شرطوا في حكاية العلم بمن ألا يتبع إلا إذا كان التابع ابنا متصلا بعلم أو علما معطوفا بالواو ، وعد في التصريح من خصائص الواو عطف ما تضمنه الأول لمزية في المعطوف نحو : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ [البقرة : ٢٣٨] ، وفيه أن هذا عطف الخاص على العام ويشاركها فيه حتى كما ذكره بعد . وعد أيضا من خصائصها امتناع الحكاية بمن إذا اقترنت بها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا . وفيه أنهم أطلقوا العاطف الذى اقترانه بمن يمنع الحكاية ولم يقلوه بالواو .

هذا ملخص ما في حاشية شيخنا ومنه يعلم ما في كلام البعض من الخلل في غير موضع لكن ما تقدم من اختصاصها بعطف السابق على اللاحق يرد عليه أن حتى تشاركها في ذلك على الصحيح نحو : مات كل أب لى حتى آدم كما سيأتى ، وما تقدم من اختصاصها بعطف عامل حذف وبقي معموله يرد عليه ما سيأتى أن الفاء تشاركها في ذلك نحو : اشتريته بدرهم فصاعدا ، وما تقدم من اختصاصها بجواز حذفها خلاف ما في التسهيل من أن أو كالواو في ذلك ، بل مال الدمامينى إلى أن الفاء أيضا كالواو في ذلك كما سيأتى ، وقولنا فيما تقدم إذا عطفت مفردا بعد نهى إلخ .

قال في المغنى : ولم تقصد المعية فلا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو لأنه للمعية وأما : ﴿ وَمَا يَسْتَوِ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرَ وَلَا الظُّلُمَاتِ وَلَا النُّورَ وَلَا الظِّلَّ وَلَا الْحَرُورَ وَمَا يَسْتَوِ الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتِ ﴾ [فاطر : ٢٢] ، فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس اهـ وإنما قرنا الواو بلا في نحو : ما قام زيد ولا عمرو ولا تضرب زيدا ولا عمرا لإفادة نفى القيام عنهما مجتمعين ومفترقين والنهى عن ضربهما كذلك ودفع توهم تقييد النفى أو النهى بحال الاجتماع . وقولنا ما حقه الشبهة أو الجمع أى ما الأصل فيه الشبهة أو الجمع فلا ينافى ما في التسهيل من أن العطف سائغ مع قصد التكرير أو فصل بين المتعاطفين ظاهر أو مقدر . مثال الأخير قول الحجاج يوم مات محمد ابنه ومحمد أخوه : محمد ومحمد في يوم واحد أى محمد ابنى ومحمد أخى .

(قوله بين زيد وعمرو) ويقال بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثانية للتأكيد ، قاله ابن برى

أماكن الدخول فأماكن حومل فهو بمثابة اختصم الزيدون فالعمرون (وَأَلْفَاءُ لِلتَّرتِيبِ بِاتِّصَالٍ) أى بلا مهملة وهو المعبر عنه بالتعقيب نحو : ﴿أَمَاتَهُ فَأَقْبِرْهُ﴾ [عبس : ٢١] ، وكثيرا ما تقتضى أيضا التسبب إن كان المعطوف جملة نحو : ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى

وغيره وبه يرد منع الحريرى لذلك . دنوشرى . (قوله ولا يجوز فيها غير الواو) وإنما انفردت الواو بذلك لترجح معنى المصاحبة فيها . (قوله بين الدخول فحومل) الدخول بفتح الدال وحومل موضعان . (قوله بين أماكن إلخ) أى فهو على حذف مضاف وقدره بعضهم بين أهل الدخول إلخ ويحتمل أن المراد بالدخول وحومل أجزاؤهما . (قوله والفاء للترتيب) أى المعنوى وقد تكون للترتيب الذكري وأكثر ما يكون فى عطف مفصل على مجمل نحو : ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَأَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء : ١٥٣] ، والذي انحط عليه كلام سم فى الآيات البيّنات أنه ليس المراد من الترتيب الذكري مجرد ترتيب الشيئين مثلا فى الذكر لأن هذا القدر لازم للذكر مع إسقاط الفاء أيضا بل ترتيب مراتب المذكور فى الذكر أى يبان أن المذكور أولا حقه أن يتقدم فى الذكر لتقدم رتبته على رتبة المتأخر قال : ومعنى التعقيب حيثئذ يبان أن رتبة المتأخر قريبة من رتبة المتقدم غير متراخية عنها كثيرا فليتأمل اهـ وقد تكون فى غير ذلك كقوله تعالى : ﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [غافر : ٧٦] ، وقوله تعالى : ﴿وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ نِشَاءً فَنَعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾ [البقرة : ٣٦] ، فإن ذكر ذم الشيء أو مدحه يحسن بعد جرى ذكره . وأما الفاء من ﴿فَأَخْرَجَهُمَا﴾ من قوله تعالى : ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ فللترتيب المعنوى إن رجع ضمير عنها إلى الشجرة أى أوقعهما فى الزلة بسبب الشجرة وللذكرى إن رجع إلى الجنة أى أذهبهما عنها ويرد على هذا أن الذى كانا فيه هو الجنة فأين التفصيل إلا أن يراد فأخرجهما مما كانا فيه من النعم والكرامة فيكون تفصيلا بعد الإجمال . قاله الدمامينى .

(قوله باتصال) أى معه وهو فى كل شىء بحسبه يقال تزوج فلان فَوُلِدَ له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن طالت . (قوله أى بلا مهملة) بضم الميم أى تأخر . كذا فى المصباح وغيره . (قوله نحو أماته فأقبره) لا يقال الإقبار مسبب عن الإماته فالفاء للتسبب فى هذه الآية أيضا وصنيع الشارح يومهم خلافه لأننا نقول المراد بالتسبب أن يكون المعطوف مسببا عن المعطوف عليه بالذات لا بواسطة عادة والآية من الثانى لا الأول . (قوله إن كان المعطوف جملة) أى أو صفة نحو : ﴿لَا تَكُلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ * فَمَالَتُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ﴾ [الواقعة : ٥٣] ، الآية وقد نجىء فى ذلك لمجرد الترتيب من غير سببية نحو : ﴿فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ * فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ﴾ [الزاريات : ٢٧] ، ونحو : ﴿فَالزَّاجِرَاتُ زَجَرْنَ * فَالتَّالِيَاتُ ذَكَرْنَ﴾ [الصفات : ٢] ، وفى المغنى وشرح الدمامينى عليه : أن للفاء مع الصفة أربعة أحوال : أن تدل على ترتيب معانيها فى الوجود أو فى غيره كالشرف والخسة أو على ترتيب موصوفاتها فى الوجود أو فى غيره نحو : زيد الصابح فالغائم فالأيب أى الذى أغار على القوم صباحا فغنىم فأب أى رجع ، وجالس الأزهد فالأورع ، وولد لزيد الشاعر فالكاتب ،

عليه ﴿ [القصص : ١٥] ، وأما نحو : ﴿ أهلكناها فجاءها بأسنا ﴾ [الأعراف : ٤] ، ونحو : ﴿ توضأ فغسل وجهه ويديه ﴾ الحديث ، فالمعنى أردنا إهلاكها وأراد الوضوء . وأما نحو : ﴿ فجعله غثاء ﴾ [الأعلى : ٥] ، أى جافا هشيمًا أحوى أى أسود ، فالتقدير فمضت مدة فجعله غثاء ، أو أن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه وسيأتى (وَأُثْمَ لِلتَّرْتِيبِ بِإِلْفَصَالٍ) أى بجملة وتراخ نحو : ﴿ فأقبره ﴾ ثم إذا شاء أنشره ﴿ [عبس : ٢٢] ، وقد توضع موضع الفاء كقوله :

[٨٤٨] كَهَزُ الرُّدَيْنِيُّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْايِبِ ثُمَّ اضْطَرَبَ

ورحم الله المحققين فالمقصرين . اهـ بتلخيص وإيضاح .
(قوله وأما نحو أهلكناها إلخ) إيراد على الترتيب لأن مجيء البأس قبل الإهلاك وغسل الأعضاء الأربعة قبل الوضوء ، كذا قال شيخنا . ولا يظهر الثانى إذا كان المراد غسل جملة الأعضاء لأن غسل جملة الأعضاء لا قبله ولا بعده وإنما يظهر إذا كان المراد غسل كل منها على انفراده ، لأنه الذى قبل الوضوء أى فى الجملة ، وإلا فغسل الرجلين يتامهما ليس قبل الوضوء فتفطن . (قوله فالمعنى أردنا إلخ) أو يقال الفاء فى الآية والحديث للترتيب الذكري اهـ تصریح أى لأن ما بعد الفاء تفصيل للمجمل قبلها . (قوله وأما نحو فجعله غثاء إلخ) إيراد على التعقيب لأن جعله غثاء لا يتصل بإخراجه . (قوله فالتقدير فمضت مدة إلخ) أى فالمعطوف عليه محذوف . قيل : هذا لا يدفع الاعتراض لأن مضى المدة لا يعقب الإخراج وأجيب بأنه يكفى أن أول أجزاء المضى يعقب الإخراج وإن لم يحصل بتامه إلا فى زمن طويل . ذكره الرضى والسعد وجعلاه منه : ﴿ فتصبح الأرض مخضرة ﴾ [الحج : ٦٣] ، قال فى المغنى : وقيل الفاء فى هذه الآية يعنى آية ﴿ فتصبح الأرض مخضرة ﴾ للسيبىة لا للعطف وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك إن يسلم فهو يدخل الجنة ، ومعلوم ما بينهما من المهلة اهـ . قال الدمامينى : الحق أن الأصل فى الفاء السببية استلزام التعقيب وإن عدمه فى بعض المواضع كالمثال لعدم استكمال السبب إذ السبب التام لدخول الجنة فى المثال مجموع الإسلام واستمرار حكمه لكن إطلاق السبب على جزئه مجاز اهـ باختصار . (قوله أو أن الفاء نابت عن ثم) أو يقال التعقيب فى كل شيء بحسبه . قال فى الهمع : قيل ترد الفاء للاستئناف نحو :

* ألم تسأل الربيع القواء فينطق *

أى فهو ينطق إذ لو كانت مجرد العطف جزم ما بعدها أو للسببية نصب ونحو : ﴿ أن يقول له كن فيكون ﴾ [النحل : ٤٠] ، بالرفع قال ابن هشام : والتحقيق أنها فى مثل ذلك عاطفة وأن

[شواهد عطف النسق]

[٨٤٨] قاله أبو داود جارية بن الحجاج من قصيدة من المتقارب ، أى كهز الطرف وهو المذكور فيما قبله تحتى ، كهز الردينى أى الرمح . الردينى نسبة إلى امرأة سمهر تسمى ردينة ، وكانا يقومان القنابخط هجر . وأراد بالهز الاهتزاز وهو كناية عن سرعة حركته وشدة جريه . والطرف بكسر الطاء وفى آخره فاء هو القوس الكريم . والعجاج : الغبار . والأناييب جمع أنبوب : القصب . والشاهد أن ثم فى موضع الفاء : أى فاضطرب . فإن الهز إذا جرى فى الأناييب اضطرب الرمح بغير تراخ . وثم للتراخى .

وأما نحو : ﴿ هو الذى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ﴾ [الزمر : ٦] ، ﴿ ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب تماما ﴾ [الأنعام : ١٥٣] وقوله :

[٨٤٩] إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

ف قيل ثم فيه لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب ، أى ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب . وقيل إن ثم بمعنى الواو وقيل غير ذلك . وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السواد

المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده . (قوله وثم) ويقال ثم وثم وثمر . قاله فى التسهيل . (قوله كقوله كهز إغ) فإن الهز متى جرى فى أنابيب الرمح أعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه . قاله فى المغنى واعترضه قريه فقال الظاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب والجرى فى زمن واحد فتكون ثم بمعنى الواو ، وجوابه أن الترتيب يحصل فى لحظات لطيفة . والردينى صفة للرمح نسبة إلى امرأة اسمها ردينة كانت تقوم الرماح . والعجاج : الغبار . والأنابيب جمع أنبوبة وهى ما بين كل عقدتين ، كذا فى التصريح ، والاعتراض أقوى من الجواب . وهز مصدر بمعنى اهتزاز كما فى العينى مضاف إلى فاعله . والمشبه اهتزاز فرس كانت تحت المدوح . (قوله وأما نحو إغ) وجه الإيراد فى الآية الأولى أن خلق حواء قبل خلق الذرية وفى الثانية أن إيتاء موسى الكتاب قبل توصية هذه الأمة بالمشار إليه وفى البيت واضح . دمامينى .

(قوله هو الذى خلقكم إغ) التلاوة ﴿ وهو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل ﴾ إغ أو ﴿ خلقكم من نفس واحدة ثم جعل ﴾ إغ والثانى هو الموافق لكون الكلام فى ثم فكان عليه حذف هو الذى وأراد بالنفس الواحدة آدم وبزوجها حواء (قوله وقيل غير ذلك) فمما قيل فى الآية الأولى أن العطف على محذوف أى من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها أو على واحدة لتأويلها بالفعل أى من نفس توحدت أى انفردت ثم جعل إغ أو أن الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذر ثم خلقت حواء ، وهذه الأجوبة أنفع من جواب الشارح لأنها تصحح الترتيب والمهلة وجوابه يصحح الترتيب فقط إذ لا تراخى بين الإخبارين ، نعم جوابه أعم إذ يصح أن يجاب به عن الآية الثانية والبيت كما فعله ، كذا فى المغنى . قال الدمامينى : ووجه الترتيب الإخبار فى البيت أن سيادة الابن نفسه أخص به من سيادة أبيه وكذا سيادة الأب بالنسبة إلى سيادة الجد .

(قوله وأجاب ابن عصفور عن البيت إغ) حاصل جوابه أن السيادة لما سرت من الابن إلى الأب ومن الأب إلى الجد كانت سيادة الابن متقدمة رتبة ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد فثم فى البيت للترتيب الرتبى لا الخارجى . ولا ينافيه قوله قبل ذلك على رواية من قال :

من قبل الأب والأب من قبل الابن^(١) .

(تنبيهه)*: زعم الأخفش والكوفيون أن ثم تقع زائدة فلا تكون عاطفة ألبة وحملوا على ذلك قوله تعالى : ﴿ حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم ليتوبوا ﴾ [التوبة : ١١٨] ، جعلوا تاب عليهم هو الجواب وثم زائدة . وقول زهير :
[٨٥٠] أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَاهَوًى قَلَمٌ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ عَادِيًا

* ثم قد ساد قبل ذلك جده *

لا يمكن أن يجعل ساد في قوله ثم قد ساد قبل ذلك جده مستعملا في السيادة الرتبة والخارجية ويكون الإتيان بثم نظرا إلى السيادة الرتبة . وقوله قبل ذلك نظرا إلى السيادة الخارجية لأن سيادة الجد الخارجية قبل سيادة الابن وسيادة الأب الخارجيةين وبهذا التدقيق يندفع الاعتراض بأن هذا الجواب إنما يظهر على رواية بعد ذلك لا على رواية قبل ذلك . وأجاب سم عنه بأن اسم الإشارة راجع إلى وقت التكلم ولا يخفى أن جوابنا أدق فاعرفه . (قوله أتاها السوداء) قال في القاموس : السود والسودد والسودد بالهمز كقنقذ السيادة اهـ والسين مضمومة في الأولين أيضا كما ضبطت به في النسخ الصحيحة من القاموس كنسخة العلامة أبي العز العجمي ويصرح بضم السين في الثانية والثالثة قول الصحاح : الدال في سودد زائدة لإلحاق بنائه ببناء جندب وبرقع اهـ لأن أول جندب وبرقع مضموم وثالث جندب مفتوح كاللغة الثانية وثالث برقع مضموم كاللغة الثالثة . (قوله إن ثم تقع زائدة) وتقع الفاء أيضا زائدة كالفاء الثانية في قوله :

* فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى *

والفاء في قوله تعالى : ﴿ فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به ﴾ [البقرة : ٨٩] ، عند من جعل كفروا به جواب لما الأولى والثانية تأكيد والفاء زائدة وكذا الواو عند الأخفش كما في الدماميني وعزاه في الجمع للكوفيين أيضا ومثل بآية : ﴿ حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها ﴾ [الزمر : ٧١ ، ٧٢] ، وآية : ﴿ فلما أسلما وتله للجبين • وناديناه ﴾ [الصافات : ١٠٣] ، فأحدى الواوين فيهما زائدة وغير الأخفش والكوفيين جعلوا الجواب محذوفا والواو حالية بتقدير قد والمعنى في الآية الأولى جاءوها حال فتح أبوابها إكراما لهم عن أن يقفوا حتى تفتح . (قوله بما رحبت) أى مع سعتها وضاقت عليهم أنفسهم أى من فرط الوحشة والغم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه أى وعلموا أن لا ملجأ من سخط الله إلا إلى استغفاره . (قوله إذا أصبحت إلخ) الهوى بالقصر العشق وإرادة

[٨٥٠] البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في الأشباه والنظائر .

(١) كما في سيدنا رسول الله فرغم شرف آبائه وأجداه فإنما زاد شرفهم وذاع صيتهم به - صلى الله عليه وسلم - .

وخرجت الآية على تقدير الجواب والبيت على زيادة الفاء (وَأَخْصَصَ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ) صالحا لجعله (صلة) لخلوه من العائد (عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ) نحو : اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك ، وعكسه نحو : الذى يقوم أخواك فيغضب هو زيد ، فكان

النفس وكأن الثانى هو المراد فى البيت يقول أصبح مريد الشيء وأمسى تاركا له ، يقال عدا فلان هذا الأمر إذا تجاوزه وتركه اهـ دمامينى . قال الشمنى : وهذا يدل على أن عاديا بالعين المهمة وهو مضبوط فى بعض نسخ المغنى وفى غيره بالمعجمة ، وقد أنشد ابن مالك هذا البيت فى شرح الكافية :

أرأى إذا ما بتت على هوى فثم إذا أصبحت أصبحت غاديا

قال ابن القطاع : غدا إلى كذا أصبح إليه ، اهـ كلام الشمنى . وكما أنشده ابن مالك أنشده السيرافى وقال : كذا رواية أبى بكر ثم قال : يقول إن لى حاجة لا تنقضى أبدا اهـ . (قوله على تقدير الجواب) أى فرج الله عنهم أو لجئوا إلى الله ثم تاب إلخ ، فثم عاطفة على هذا المحذوف وتوبة الله تعالى على عبده تكون بمعنى توفيقه للتوبة كما فى ﴿ ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ﴾ [التوبة : ١١٨] ، وبمعنى قبول توبته . قال الشمنى : وقيل إذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج إلى جواب بل تكون غاية للفعل قبلها أى خلفوا إلى هذا الوقت ثم تاب عليهم .

(قوله على زيادة الفاء) لأنه عهد زيادتها ولم يعهد زيادة ثم وترد ثم للاستئناف كما فى قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يَبْدَأُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يَعْبُدُ ﴾ [العنكبوت : ١٩] ، فجملة ثم يعبده مستأنفة لأن إعادة الخلق لم تقع فيقررروا برؤيتها ويؤيد كونها مستأنفة قوله تعالى عقب ذلك : ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يَنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ ﴾ [العنكبوت : ٢٠] ، كذا فى المغنى . (قوله واخصص بفاء إلخ) وفى التسهيل أنها تنفرد أيضا بعطف مفصل على مجمل متحدين معنى نحو : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾ [هود : ٤٥] ، والترتيب فى مثله ذكرى لا معنى لاتحاد المتعاطفين معنى . (قوله وعكسه) بالنصب عطفا على عطف فى كلام الناظم . (قوله فيغضب هو زيد) يحتمل أن هو فاعل يغضب فتكنة الإبراز دفع توهم كون زيد فاعلا ليغضب فيختل التركيب لعدم الضمير حيثئذ فى كل من الجملتين لا كون الفعل جرى على غير من هو له كما قيل لأنه ممنوع بل هو جار على من هو له ويحتمل أن الفاعل ضمير مستتر فى يغضب وهو توكيد له وهذا ظاهر كلام الدنوشرى وما قبله ظاهر كلام التصريح ويحتمل أنه ضمير منفصل مبتدأ خبره زيد والجمله خبر الموصول ويحتمل أنه ضمير فصل لا محل له من الإعراب فالإقتصار على الأول تقصير وفاعل يغضب على الأخيرين ضمير مستتر فيه يعود على الذى .

(قوله فكان الأولى إلخ) لو عبر بالواو لكان أولى لوجهين : الأول أن أولوية التعبير بعبارة تشمل مسألتى الصفة والخبر لا تنفرع على جريان الحكم فى عكس صورة المتن أيضا فلا يظهر

الأولى أن يقول كما في التسهيل وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر ليشمل مسألتى الصلة المذكورتين . والصفة نحو : مررت بامرأة تضحك فيبكي زيد وبامرأة يضحك زيد فتبكي ، والخبر نحو : زيد يقوم فتقعد هند وزيد تقعد هند فيقوم ومن هذا قوله :

[٨٥١] وَالسَّانُ غَيْنِي يَخْسِرُ الْمَاءُ ثَارَةً قَيْدُو وَتَارَاتِ يَجْمُ قَيْغَرَقُ

ويشمل أيضا مسألتى الحال ولم يذكره نحو : جاء زيد يضحك فتبكي هند ، وجاء زيد تبكي هند فيضحك فهذه ثمانى مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها ، وذلك لما فيها من معنى السببية . (بعضًا يَحْتَىٰ عَظِيفٌ عَلَىٰ كُلِّ وَلَا * يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّذِي ثَلَا) أى للعطف بحتى شرطان : الأول أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله في التسهيل نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، وأعجبتنى الجارية حتى حديثها ، ولا يجوز حتى ولدها . وأما قوله :

[٨٥٢] أَلْقَى الصَّحِيفَةَ - كَتَى يُخَفِّفُ رَحْلَهُ - وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ الْقَاهَا

التفريع^(١) بالنسبة إليهما . الثانى أن ما قبل فاء التفريع علة لما بعدها فلا يحسن التعليل بعد شمول مسألتى كل من الصلة والصفة والخبر فتأمل . (قوله يحسر الماء) بجاء وسين مهملتين من باى ضرب وقتل كما في المصباح أى يرتفع وينزاح وقوله يجم بضم الجيم وكسرهما أى يكثر . (قوله ويشمل أيضا إنخ) الضمير يرجع إلى اختصاص الفاء ويشمل بالرفع على الاستئناف وليس الضمير راجعا إلى « أن يقول » كما في التسهيل ويشمل بالنصب عطفًا على مدخول اللام في قوله سابقا ليشمل إنخ لعدم شمول ذلك القول مسألتى الحال كما قال ولم يذكره أى في التسهيل اللهم إلا أن يراد بالصفة ما يشمل الحال لأنها صفة في المعنى ، ويراد بقوله ولم يذكره أى نصا وفيه ما لا يخفى من التكلف وبما قررناه اندفع تطير شيخنا . (قوله أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه) بأن يكون جزءا منه أو فردا أو نوعا وقوله أو كبعضه أى في شدة الاتصال .

(قوله فعل تأويل ألقى ما يثقله) أى تأويل ألقى الصحيفة والزاد بألقى ما يثقله ونعله بعض ما يثقله فالمعطوف بعض تأويلا وقد روى نعله بالأوجه الثلاثة كما سيذكره الشارح . (قوله والثانى أن يكون غاية إنخ) والتحقيق كما في المطول أن المعتبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الأضعف

[٨٥١] ذكر مستوفى في شواهد الابتداء . ونماه :

* وتَارَاتِ يَجْمُ فيغَرَقُ *

والشاهد فيه هنا في فييدو حيث عطف بالفاء لاقتضائه التسبب .

[٨٥٢] عزى هذا إلى التلمس ولم يقع في ديوانه وإنما هو لأبى مروان النحوى قاله في قصة التلمس حين فر من عمرو بن هند وكان قد هجاه وهو من الكامل . والصحيفة : الكتاب أى ألقاها في النهر وبالغ بإلقاء الزاد والتعليل ليخفف عن راحلته وينجو من عدوه =

(١) المفهوم من وجود الفاء .

فعل تأويل ألقى ما يثقله حتى نعله . والثاني أن يكون غاية في زيادة أو نقص نحو :
 مات الناس حتى الأنبياء ، وقدم الحجاج حتى المشاة . وقد اجتمعا في قوله :
 [٨٥٣] قَهْرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَتَّسُمُ نَهَابُونَنَا حَتَّى يَنِينَا الْأَصَاغِرَا
 (تنبيهات) : الأول بقى شرطان آخران : أحدهما أن يكون المعطوف ظاهرا
 لا مضمر كما هو شرط في مجرورها إذا كانت جارة ، فلا يجوز قام الناس حتى أنا . ذكره
 ابن هشام الخضراوى . قال في المغنى : ولم أقف عليه لغيره . ثانيهما أن يكون مفردا لا
 جملة وهذا يؤخذ من كلامه لأنه لا بد أن يكون جزءا مما قبلها أو كجزء منه كما تقدم ،
 ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات هذا هو الصحيح . وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس :

إلى الأقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملاسته
 للأجزاء الآخر نحو : مات كل أب لى حتى آدم أو فى أثنائها نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، أو
 فى زمان واحد نحو : جاءنى القوم حتى زيد إذا جاءوك معا وزيد أضعفهم أو أقواهم . (قوله زيادة
 أو نقص) أى معنوين كمثالى الشارح أو حسين نحو فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف ونحو :
 المؤمن يجرى بالحسنات حتى مثقال الذرة . (قوله حتى الكمأة) جمع كمى على غير قياس وهو كما
 فى القاموس الشجاع أو لابس السلاح .

(قوله بقى شرطان آخران) زاد فى التصريح نقلا عن الموضح شرطا آخر وهو أن يكون ما بعدها
 شريكا فى العامل فلا يجوز صمت الأيام حتى يوم الفطر . (قوله أن يكون المعطوف ظاهرا لا مضمر)
 قال الحفيد لأن معطوفها بعض مما قبلها أو كبعضه ولو دخلت على ضمير غيبة لكان ظاهرا فى أنه
 عين الأول لا بعضه فيلزم عطف الشيء على نفسه ثم حمل ضمير التكلم والمخاطب على ضمير الغائب
 اهـ وما ذكره فى ضمير الغيبة ليس على إطلاقه فإنك لو قلت زيد ضربت القوم حتى إياه لم يكن
 معطوفها عين ما قبلها مع أن صورة كون مجرورها ظاهرا لا ضميرا . (قوله الخضراوى) نسبة إلى الجزيرة
 الخضراء بلد من بلاد الأندلس . دمامينى . (قوله مفردا) لو قال اسما لكان أحسن لأن المفرد يشمل
 الفعل مع أنها لا تعطفه . (قوله أن يكون جزءا) أراد بالجزء البعض ليشمل الجزئ ولو غير البعض
 لكان أوضح وأوفق بعبارة الناظم .

= المخاطب بقتله ويتخف منصوب بأن المقدرة بعد كى . والزاد بالنصب عطف على رحله . والشاهد فى حتى نعله فإن المعطوف
 يحتج لا يكون إلا بعضا وغاية للمعطوف عليه والنعل ليس بعض الزاد بل بينهما مابينة وتزول باللقى ما يثقله حتى نعله ، ويجوز
 فيه النصب على العطف بالتأويل المذكور ، والرفع على الابتداء ، وألقاها خبره ، ويكون حتى ابتدائية ، والجر على أن يكون حتى
 جارة بمعنى إلى .

[٨٥٣] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة فى الجنى الدانى .

[٨٥٤] سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى أَلْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

فيمن رفع تكل أن جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سریت بهم . الثانى حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو خلافا لمن زعم أنها للترتيب كالزخشرى . قال الشاعر :

[٨٥٥] رَجَالِي حَتَّى أَلْأَقْدُمُونَ ثَمَّائُوا عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ الْمَجْدَ وَالْحَمْدَا

الثالث إذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجار . وقال ابن الخباز : تلزم إعادته للفرق ، وقيد الناظم بالألا يتعين

(قوله ولا يتأق ذلك إلا فى المفردات) اعترضه الدمامينى بأنه لو قيل فعلت مع زيد ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى كان المعطوف بها بعضا مع أنه جملة وصرح النحاة وأهل المعانى بأن الجملة تبدل مما قبلها بدل بعض من كل نحو : ﴿ أمدكم بما تعلمون * أمدكم بأنعام وبنين ﴾ [الشعراء : ١٣٢ ، ١٣٣] ، وأقره الشمنى . وأجاب عنه البعض بأن البعضية فى المثال إنما تظهر بالنسبة إلى المعنى التضمنى وكلام القائل بالنسبة إلى المعنى المطابقى ولا بعضية فيه ، ويرد بأن زمن خدمته بنفسه بعض زمن فعل ما يقدر عليه كما أن الخدمة بعض فعل ذلك وحيث أن المعنى المطابقى بعض وأما النسبة فليست جزء مفهوم الفعل على الراجح ولئن سلم أنها جزؤه فبعضيتها باعتبار بعضية أحد طرفيها وهو الخدمة المنسوبة فتدبر . (قوله تكل) أى تتعب والمطى اسم جنس جمعى لمطية وهى الدابة . والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد . والأرسان جمع رسن بالتحريك وهو الحبل أى وحتى صارت الخيل لا تقاد بمقاودها بل تسير بنفسها وهو كناية عن شدة تعبها . قاله الدمامينى . (قوله فيمن رفع تكل) والمعنى حتى كلت ولكنه جاء مضارعا على حكاية الحال الماضية وأما من نصب فهى الجارة ولا بد على النصب من تقدير زمان مضاف إلى كلال مطيهم . معنى . والذى يظهر لى أن تقدير هذا المضاف غير ضرورى فتدبر . والواو على النصب عاطفة لمحذوف على سریت بهم تقديره وسریت بهم حتى الجياد إلخ ، فلا يرد أنه لا يستقيم عطف حتى الابتدائية وجملتها على حتى الجارة ومجرورها . قاله الدمامينى . (قوله معطوفة بحتى) والصحيح أنها ابتدائية فى الموضعين .

(قوله بالنسبة إلى الترتيب) أى إلى عدمه بدليل ما بعده والمراد الترتيب الخارجى فلا ينافى أنها للترتيب ذهنى كما مر بيانه . (قوله ثمائوا) أى اجتمعوا . (قوله وقيد الناظم) أى قيد اللزوم قال

[٨٥٦] البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة فى الدرر . ١٤٢/٦ ؛ وشرح شواهد المغنى ٣٧٧/١ ؛ ومغنى اللبيب ١٢٨/١ ؛ وجمع الهوامع ١٣٧/٢ .

كونها للعطف نحو : اعتكفت في الشهر حتى في آخره ، فإن تعين العطف لم تلزم الإعادة نحو : عجبت من القوم حتى بنهم . وقوله :

[٨٥٦] جُودُ يُمْنَاكَ قَاضٍ فِي الْخَلْقِ حَتَّى بَائِسٍ دَانَ بِالإِسَاءَةِ دِينَا

الرابع حيث جاز الجر والعطف فالجر أحسن إلا في باب ضربت القوم حتى زيدا ضربته فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة وضربته توكيد ، أو ابتدائية وضربته تفسير ، وقد روى بهما قوله : حتى نعله ألقاها ، وبالرفع أيضا على أن حتى ابتدائية ونعله مبتدأ وألقاها خبره اهـ (وَأَمْ بِهَا أَغْطَفُ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ) وهي الهمزة الداخلة على جملة في

في المغنى وهو حسن . (قوله بألا يتعين إلخ) الضابط أنه متى صح حلول إلى محلها كانت محتملة للأمرين وإلا تعينت للعطف . (قوله نحو عجبت من القوم إلخ) إنما لم يصح الجر في المثال والبيت لعدم صلاحية إلى في موضع حتى ولكون ما بعدها ليس آخرًا ولا متصلاً بالآخر هذا حاصل ما في المغنى وشرحه كما قاله شيخنا ، وناقش الدماميني في التعليل الأول بأنه دعوى بلا دليل وأى مانع من كون العجب في المثال انتهى إلى البنين وفيض الجود في البيت انتهى إلى البائس . وقد يقال المانع عدم مناسبة ذلك مقام التعجب والمدح ، ثم البعضية التي هي شرط في العاطفة ظاهرة في البيت وكذا في المثال إن جعلنا الإضافة في بنهم على معنى من التبعية ، وعليه يحمل قول المغنى أنهم بعض القوم ، فإن جعلت بمعنى اللام اقتضت عدم دخول بنهم فيهم فافهم . (قوله بائس) البائس من أصابه البؤس أى الشدة وقوله دان بالإساءة دينا بكسر الدال أى تدين بالإساءة تدينا أى جعل الإساءة دينا لتكررها منه كثيرا . (قوله فالجر أحسن) لقلة العطف بحتى ، حتى أنكروه الكوفيون كما مر .

(قوله إلا في باب ضربت القوم إلخ) أراد بيباه أن يقع بعد الاسم التالى حتى : فعل مشتغل بنصب ضميره كما في المغنى ، فإن اشتغل برفعه نحو قام القوم حتى زيد قام ، امتنع النصب وجاز الرفع والجر . (قوله حتى زيدا إلخ) أى إذا كان زيد آخر القوم لوجود شرط جواز الجر . (قوله فالنصب أحسن إلخ) علله في المغنى بأن الفعل لا يكون مؤكدا بعد حتى الجارة ، نقله شيخنا السيد وهو يفيد تعين النصب فيخالف ما يقتضيه كلام الشارح من جواز الجر فتأمل . وقال شيخنا : انظر لم كان غير الجر في هذا الباب أحسن اهـ وقد توجه الأحسنية بأن في النصب مشاكلة الضمير لمرجعه في الإعراب . (قوله وضربته توكيد) أى لضربت زيدا الذى تضمنه قولك ضربت القوم ، لدخول زيد في القوم ، لا لضربت القوم حتى يرد أن الضمير ليس راجعا للقوم حتى يكون ضربته تأكيداً لضربت القوم بل لزيد . (قوله بهما) أى الجر والنصب وعليهما فألقاها توكيد إلا إذا جعلت حتى في النصب ابتدائية وألقاها تفسير .

محل المصدر ، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين وهو الأكثر نحو : ﴿سواء عليهم

(قوله وأم بها اعطف إثر همزة التسوية) أى بعدها ولا يجوز العطف بأو قياساً بقول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا خطأ كقولهم يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا لأن الصواب فيه الواو . قاله في المغنى . ثم ذكر أن قول الصحاح تقول سواء على قمت أو قعدت سهو وأن قراءة ابن محيصن : « سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم » من الشواذ بمكان اهـ ونقل الدماميني عن السيرافي أن سواء إذا دخلت بعدها همزة التسوية لزم العطف بأم وإذا وقع بعدها فعلاً بغير همزة جاز العطف بأو . قال الدماميني : وهذا نص صريح يقضى بصحة كلام الفقهاء وبصحة ما في الصحاح وقراءة ابن محيصن اهـ قال الشمني : ما في المغنى هو مقتضى القياس إذ لا فرق بين همزة التسوية والتسوية بلا همزة اهـ وكأن من فرق رأى التسوية مع همزة أقوى ونقل الدماميني أيضاً عن سيويه جواز العطف بعد ما أدرى وليت شعري مع همزة بأم وبأو ثم قال : والعجب من إيراد المصنف يعنى ابن هشام كلام الفقهاء والصحاح وقراءة ابن محيصن في العطف بعد همزة التسوية والفرض أن لا همزة في شيء من ذلك وكأنه توهم أن همزة لازمة بعد كلمة سواء فتقدر إن لم تذكر وتوصل بذلك إلى الرد^(١) اهـ . ويوافق ما في المغنى ما سيذكره الشارح عند قوله وربما حذفت همزة إلخ ثم ذكر الدماميني في قول المغنى كقولهم يجب أقل الأمرين إلخ أنه يدفع الخطأ في قولهم المذكور بجعل من بيانية لا أقل . قال الدماميني : فإن قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه لأنها تقتضى شيئين فصاعداً وأو لأحد الشيئين أو الأشياء ؟ قلت : وجهه السيرافي بأن الكلام محمول على معنى المجازاة قال : فإذا قلت سواء على قمت أو قعدت فتقديره أن قمت أو قعدت فهما على سواء ، وعليه فلا يكون سواء خيراً مقدماً ولا مبتدأ كما قيل ، فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء على أو سواء على قيامك أو قعودك بل سواء خير مبتدأ محذوف أى الأمران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضى بمثل ذلك اهـ وإنما قال بمثل ذلك لأن فرض كلام الرضى في أم وقد أسلفناه مع زيادة في الاستثناء . ثم قال في المغنى : فإن كان العطف بأو بعد همزة الاستفهام جاز وكان الجواب بنعم أو بلا لأنه إذا قيل أزيد عندك أو عمرو فاللعنى أحدهما عندك وإن أجيب بالتعيين صح لأنه جواب وزيادة اهـ .

وما مر من أن ابن محيصن يقرأ بأو سيأتى في الشارح عند قول المصنف وربما حذفت همزة إلخ أنه يقرأ بأم فحرره . واعلم أن الظاهر أن التسوية في قولنا سواء على أقمت أم قعدت مدلوله لسواء لا للهمزة ، وفي قولنا ما أبالي أقمت أم قعدت مستفادة من ما أبالي لا من همزة قسميتها همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل على التسوية . وانظر ما مدلول همزة حقيقة ولعلها لتأكيد التسوية فتدبر .

(قوله على جملة في محل المصدر) المناسب أن يقول على جملة هي معها في محل المصدر كذا في يسن وفيه نظر وهذا من مواضع تأويل الجملة بالمصدر بلا سايلك بناء على قول الجمهور أن ما بعد

(١) وكثيراً ما توهم أشياء في كل العلوم خطأ ثم بنى عليها أمثلة .

﴿أنذرتهم﴾ [البقرة : ٦] الآية ، واسميتين كقوله :
 [٨٥٧] وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا أَمْوتِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ
 ومختلفتين نحو : ﴿سواء عليكم أدعوتهم﴾ [الأعراف : ١٩٣] الآية . وإذا
 عادلتي بين جملتين في التسوية فقل لا يجوز أن يذكر بعدها إلا الفعلية ، ولا يجوز سواء
 على أزيد قائم أم عمرو منطلق فهذا لا يقوله العرب ، وأجازه الأخفش قياسا على الفعلية .
 وقد عادلتي بين مفرد وجملة في قوله :

[٨٥٨] سَوَاءٌ عَلَيْكَ أَلْتَفَرُّ أَمْ بِثُ لَيْلَةٍ بِأَهْلِ الْقَبَابِ مِنْ عُمَيْرِ بْنِ عَامِرٍ
 (أو) بعد (هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَى مُغْنِيَةٍ) وهى الهمزة التى يطلب بها وبأى التعين ،

الهمزة مبتدأ مؤخر ، ومنها الجملة المضاف إليها الظرف نحو : ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾
 [المائدة : ١١٩] ، ومنها تسمع بالمعدي خير من أن تراه بناء على عدم تقدير أن^(١) قاله فى المغنى .
 (قوله ولست أبالي) أى أكثرت فهو متعد بنفسه لأن معناه لا أفكر فيه ازدرأ به فالجملة بعده فى
 محل نصب والفعل معلق ، أفاده الدمامينى . وقد يتعدى أبالي بالباء والوجهان صحيحان كما قاله الشنوائى
 نقلا عن النووى . وقوله أَمْوتِي نَاءٍ أى بعيد .

(قوله نحو سواء عليكم أدعوتهم) أى الأصنام أى ونحو سواء على زيد قائم أم قد فتم التمثيل .
 (قوله فقل لا يجوز إلخ) يرد عليه أنه سمع ذكر الاسمى بعدها فى قوله تعالى : ﴿سواء عليكم أدعوتهم
 أم أنتم صامتون﴾ [الأعراف : ١٩٣] ، وفى قول الشاعر : ولست أبالي إلخ كما قدم ذلك فلا يصح
 قوله فهذا لا يقوله العرب ولا قوله : وأجازه الأخفش قياسا على الفعلية المقتضى عدم السماع . وفى
 نسخ إسقاط قوله وإذا عادلتي بين الجملتين إلخ وهو أولى . (قوله مغنيه) أى مع أم كما أشار إليه الشارح
 فقد حقق الدمامينى أن أيا سادة مسد الهمزة وأم جميعا لا الهمزة فقط . (قوله وتقع) أى أم المسبوقة
 بهمزة التعين . (قوله بين مفردين غالبا) ومن غير الغالب أن تقع بين مفرد وجملة كقوله تعالى : ﴿وإن
 أدري أقرب ما توعدون أم يجعل له ربي أمدا﴾ [الجن : ٢٥] ، وبين جملتين كما سيذكره الشارح .
 (قوله ويتوسط بينهما إلخ) ما لا يسأل عنه فى الأول المسند لأن السؤال عن المسند إليه وفى
 الثانى بالعكس . وبيان ذلك أن شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما

[٨٥٧] هو من الطويل والنأى هو البعيد . والشاهد فى أن أم المتصلة وقعت بين جملتين اسميتين . وقد تقرر أن أم الواقعة بعد همزة
 التسوية لا تقع إلا بين جملتين ، ولا يكونان معها إلا فى تأويل المفردين فتكونان فعليتين كما مر . وتكونان اسميتين كما فى هذا ،
 وتكونان مختلفتين نحو : ﴿سواء عليكم أدعوتهم أم أنتم صامتون﴾ وهو مبتدأ وواقع خبره والآن نصب على الظرف .
 [٨٥٨] هو من الطويل . وتماه :

* بِأَهْلِ الْقَبَابِ مِنْ عُمَيْرِ بْنِ عَامِرٍ *

التفر مبتدأ ، وسواء مقدما خبره ، وأم بمعنى الواو . وفيه الشاهد لأنها عادلتي بين جملة ومفرد فى ذكر التسوية ، وهذا
 خلاف الأصل ؛ لأن الأصل أن التسوية لا يقع بعدها إلا الجملتان ، وههنا قد وقعت بعدها جملة ومفرد ، ولا يذكر بعد التسوية
 إلا الفعلية ، ولا يجوز أن يقال سواء على أزيد قائم أم عمرو منطلق خلافا للأخفش .

(١) أى أن تسمع .

وتقع بين مفردين غالبا ، ويتوسط بينهما ما لا يُسأل عنه نحو : ﴿ ءأنتم أشد خلقا أم السماء بناها ﴾ [النازعات : ٢٧] ، أو يتأخر عنها نحو : ﴿ وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون ﴾ [الأنبياء : ١٠٩] ، وبين فعليتين كقوله :
 * فُكُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمٌ * [٨٥٩]

وبلى أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الأمر ما طلب تعيينه تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر أزيد قائم أم عمرو وإن شئت أخرت زيد قائم لأنه غير مسئول عنه ، وإذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ أقام زيد أم قاعد ، وإن شئت أخرت زيدا لأنه غير مسئول عنه وقس على هذا ، نقله الدماميني عن ابن الحاجب وابن هشام وغيرهما ثم ساق عن سيويه كلامه الذي هو كما قاله نص في أن إيلاء المسئول عنه الهمزة أولى لا واجب كما قاله الجماعة .

(قوله ءأنتم أشد خلقا) هذا الاستفهام توبيخي لا حقيقي ولا ينفيه قول الشارح بعد لأن الاستفهام معها على حقيقته لأنه باعتبار الغالب أو أراد بالاستفهام الحقيقي ما يطلب جوابا وإن كان توبيخيا أو إنكاريا بقرينة المقابلة نقله البعض عن البهوتي ، وهو صريح في أن الاستفهام الإنكارى والتوبيخي يطلب جوابا ، وقد يمنع لأن الأول بمعنى لم يقع أو لا يقع ، والثاني بمعنى ما كان ينبغي أو لا ينبغي ، ولا يستدعى شيء من ذلك جوابا . ولو قيل أراد بالاستفهام الحقيقي ما ليس خبرا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها لكان أسلم ، ثم دعوى أن الاستفهام في الآية توبيخي يردها أن تالي همزة التوبيخ واقع أو يقع وفاعله ملوم نحو : ﴿ أتعبدون ما تحتون ﴾ [الصافات : ٩٥] ، صرح به في المغنى ، وهذا منتف في الآية فالظاهر أنه تقريرى فتأمل . قال الدماميني : ووجه كونها في الآية بين مفردين مع أن المتقدم عليها في الصورة جملة ، أن السماء معطوفة على أنتم وأشد خلقا خبر مؤخر عن المتعاطفين تقديرا اهـ وكالآية في هذا قول زهير :

وما أدري ولست إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

وجعل الشمنى أم في البيت بين جملتين بتقدير أم هم نساء فارقا بينه وبين الآية ، بأن فعل الدراية معلق في البيت والتعليق إنما يكون عن جملة وهي هنا ما بعد الهمزة فيجب أن يكون معادله وهو ما بعد أم جملة أيضا . ويرد بأن المعلق عنه مجموع الكلام على حد ما أدري أزيد أم عمرو في

[٨٥٩] صدره :

* فُكُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاغًا فَأَرَقْنِي *

قاله زياد بن حمل من نصيدة من البسيط . الفاء للعطف ، واللام للتعليل ، ومرتاغا حال أى خائفا . ويروى فُكُمْتُ للزور . وفأرقني بالنشيد أى أسهرني ، وضميره يرجع إلى الطيف وهو طيف الخيال وهو الذى ينجى فى النوم . والهمزة فى أهى للاستفهام وهى مبتدأ وسرت خبره وسكنت الماء تشبيها بكثف . والشاهد فى أم المتصلة حيث وقعت بين جملتين فعليتين فى معنى المفردين . والتقدير أسرت هى أم عاد حلمها ؟ أى أى هذين ؟ وهو بضم الحاء واللام ما يراه النائم فى نومه . وحاصل المعنى رأيت الحبيبة فى المنام فظننت أنها أتتنى فلما استيقظت قلت أهى أتتنى حقيقة أم أتانى خيالها فى النوم .

إذ الأرجح أن هي فاعل بفعل محذوف . واسميتين كقوله :
[٨٦٠] لَعَمْرُكَ مَا أَدْرَى وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرٍ
الأصل أشعيث ، فحذفت الهمزة والتنوين منها .

الدار نعم إن قلنا الهمزة بعد نحو ما أدري للتسوية وجب تقدير مبتدأ في البيت فقط لأن همزة التسوية إنما تكون بين جملتين بخلاف همزة الاستفهام وسيأتي بسط ذلك . (قوله أهى) بسكون الهاء ولم يحىء بعد الهمزة إلا في الشعر كما نقله الدماميني عن شرح التسهيل للناظم ، وعادنى أثنى والحلم بضميتين وتسكين اللام ما يراه النائم ، والضمير يرجع إلى محبوبته التي رآها في المنام فلما استيقظ قال أهى أتنى حقيقة أم أثنى خيالها في النوم باعتبار عادتهم في مبالغتهم بطريق التجاهل . ويوجد في بعض النسخ صدر البيت وهو :

*** فقامت للطف مرتاعا فأرقنى ***

أى قامت لأجل خيال المحبوبة المرئى في النوم حالة كوفى مرتاعا للقاءه هية وأرقنى أى أسهرنى ذلك لما لم أجد بعد الانتباه شيئا محققا . (قوله إذ الأرجح) تعليل لقوله بين فعليتين وقوله بفعل محذوف أى يفسره سرت . وإنما كان هذا أرجح لأنه الذى يدل عليه وقوع الفعل بعد أم المعادلة للهمزة . وقال في التصريح لأن الاستفهام بالفعل أولى من حيث إن الاستفهام عما يشك فيه وهو الأحوال لأنها متجددة وأما عن الذوات فقليل اهـ ومن ثم رجح النصب في أزيذا ضربته .

(قوله لعمرك ما أدرى إلخ) أى ما أدرى أى النسبين هو الصحيح وإن كنت داريا بغير ذلك . وشعيث بالمثلثة آخره وصحفه من رواه بالموحدة كما في شرح شواهد المغنى للسيوطى . ومنقر ضبطه الدماميني والشمى بكسر الميم وفتح القاف والراء قالا : وهو أى البيت هجو لشعيث أى لهذا الحى بأنهم لم يستقروا على أب واحد وضبطه في التصريح بكسر الميم والقاف ويكتب ابن سهم وابن منقر بالألف لأنه خير لا نعت ولهذا العلة كان حق شعيث التنوين . (قوله فحذفت الهمزة والتنوين منهما) أى للضرورة وقيل حذف الهمزة جائز اختيارا ونقل الدماميني أن المختار اطراد حذفها اختيارا قبل أم المتصلة لكثرة نظمها ونثرا ، ومنع الصرف لإرادة القبيلة ، ولا ينافيها الوصف بابن لجواز رعاية التأنيث والتذكير باعتبارين ، أفاده الدماميني . هذا وكان على الشارح أن يزيد : مختلفين نحو : ﴿ وأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون ﴾ [الواقعة : ٥٩] ، بناء على الأرجح من فاعلية أنتم لمحذوف على ما مر في أهى

[٨٦٠] قاله الأسود بن يعفر التميمي من الطويل ، ولعمرك مبتدأ وخبره محذوف أى لعمرك قسمي ومفعول ما أدرى هو قوله شعيث بن سهم إذ تقديره أشعيث بن سهم . وأم متصلة والمعنى ما أدرى أى النسبين صحيح : نسب شعيث بن سهم أم نسب شعيث بن منقر . والشاهد في مواضع : الأول هو الذى قصده ابن الناظم وهو وقوع أم المتصلة بين جملتين اسميتين وحذف الهمزة الاستفهامية من شعيث بن سهم كما ذكرنا وأن شعيثا في الموضعين ليس موصوفا بابن بل هو مخير عنه به ، والتنوين حذف من شعيث للضرورة . وهو في الموضعين بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره ناء مثلثة . ولقد صحف من قرأه بالياء الموحدة .

(تنبيهان): الأول : تسمى أم في هذين الحالين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر . وتسمى أيضا معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني . ويفترق النوعان من أربعة أوجه : أولها وثانيها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن

سرت وقد يعارضها هنا تناسب المتعاطفين فتستوى الاسمى والفعلية كما قاله الدماميني .
(قوله متصلة) قال في الجمع : ويؤخر المنفى فيها بنوعها فلا يجوز سواء على ألم يحيى زيد أم جاء ولا ألم يقيم أم قام . (قوله لا يستغنى بأحدهما عن الآخر) أما في الحال الأول فلأن المقصود الإخبار بالتسوية وهي لا تتحقق إلا بينهما وأما في الثاني فلأن المقصود طلب تعيين أحد الأمرين فلا بد من ذكرهما وقيل إنما سميت بذلك لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة المقصود بمثابة كلمة واحدة لأنهما جميعا بمعنى أى ورجح هذا على الأول بأن الاتصال عليه راجع إلى أم نفسها وعلى الأول راجع إلى متعاطفها وعورض بأن الثاني إنما يأتي في أم المسبوقة بهمزة الاستفهام لا المسبوقة بهمزة التسوية فيترجح الأول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المعنى ، أفاده في التصريح . (قوله في إفادة التسوية) أى في جملة إفادة التسوية أى في الجملة التي تفيد التسوية ومعنى معادلتها للهمزة في هذه الجملة أنه يليها عدل بما يلي الهمزة فاندفع بتقرير عبارته على هذا الوجه ما توهمه من أن كلا من الهمزة وأم له دخل في إفادة التسوية فتدبر .

(قوله في النوع الأول) أى أم بعد همزة التسوية وقوله في النوع الثاني أى أم بعد همزة الاستفهام بقرينة قوله أن الواقعة بعد همزة التسوية إلخ . (قوله ليس على الاستفهام) أى بل على الإخبار بالتسوية لانسلاخها عن الاستفهام فهي مجاز بالاستعارة . قال ابن يعيش : وإنما جاز استعارتها للتسوية للاشتراك في معنى التسوية إذ الأمران اللذان تسأل عن تعيين أحدهما مستويان عندك في عدم التمييز اهـ وكما تستعار الهمزة للتسوية تستعار للإنكار الإبطالي فيكون ما بعدها غير واقع ومدعيه كاذبا نحو : ﴿ أفعبنا بالخلق الأول ﴾ ومنه : ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾ و ﴿ ألم نشرح لك صدرك ﴾ لأنها أبطلت ما بعدها من النفي فصارت الجملة خيرية مثبتة بمعنى الله كاف عبده وشرحنا لك صدرك لا إنشائية ولهذا صح عطف وضعنا على ألم نشرح ومن جعلها فيهما للتقرير أراد التقرير بما بعد النفي . ويظهر أن الهمزة في ألم نشرح على هذا ليست من المعطوف عليه وأنها مسلطة على ما بعد العاطف أيضا ولإنكار التوبيخ فيكون ما بعدها واقعا أو يقع وفاعله ملوما نحو : ﴿ أكذبكم بآياتي ولم تحيطوا بها علما ﴾ [التمل : ٨٤] ، ﴿ أتعبدون ما تحتون ﴾ وللهكم نحو : ﴿ أصلواتك تأمرك أن تترك ما يعبد أبائونا ﴾ [هود : ٨٧] ، وللتعجب كقولك : أخلص زيد الأسير متعجبا ، وللاستبطاء نحو : ﴿ ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم ﴾ [الحديد : ١٧] ، والجامع بين الاستفهام والمعاني المذكورة استلزام كل مطلق الانتفاء فإن الاستفهام عن شيء يستلزم انتفاء علمه والإنكار الإبطالي يستلزم انتفاء وقوع الشيء المنكر والتوبيخ يستلزم انتفاء لياقته والتهكم يستلزم انتفاء تعظيم التهكم به والتعجب

الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر^(١) وليست تلك كذلك لأن الاستفهام

يستلزم انتفاء علم سبب الشيء المتعجب منه ، ولهذا يقولون إذا ظهر السبب بطل العجب .
والاستبطاء يستلزم انتفاء المبادرة ، وللأمر نحو : ﴿ءأسلمتم﴾ أى أسلموا وللتهديد كقولك
لمن يسىء إليك وهو يعلم أنك أدبت فلانا على إساءته إليك وأنت تعلم علمه بذلك : ألم أؤدب فلانا
على إساءته إلى وللتقرير بمعنى طلب إقرار المخاطب بما يعرفه من نفى أو إثبات ولا يشترط أن يلى همزة
كما صرح به غير واحد كالتفتازانى نحو : ﴿أأنت قلت للناس﴾ [المائدة : ١١٦] ، ونحو : ﴿أليس
الله بكاف عبده﴾ [الزمر : ٣٦] ، على احتمال وإنما لم يورد بعد همزة نى الآيتين نفس المقرر به
دفعاً لتهمة تلقين المتكلم للمخاطب الجواب المقرر به . والجامع بين الاستفهام والمعاني الثلاثة مطلق
الطلب ، فإن الاستفهام طلب فهم المسئول عنه ، والأمر طلب إيقاع المأمور به ، والتهديد يستلزم طلب
ترك الشيء المهدد عليه ، والتقرير السابق طلب الإقرار ، وللتقرير بمعنى الشبث والتحقيق نحو : أضربت
زيداً أى إنك ضربته ألبته قال السعد : والجامع ترتب ثبوت الحكم . أما فى هذا التقرير فظاهر ، وأما
فى الاستفهام فلأنه يترتب عليه الجواب المترتب عليه الثبوت ، فعلم أن للتقرير معنيين لكن استعماله
فى الثانى قليل بالنسبة للأول كما أشار إليه فى شرح التلخيص ، ولغير ذلك وهل تشارك همزة فى الإنكار
الإبطالى نحو : ﴿هل من خالق غير الله﴾ [فاطر : ٣] ، والتقرير نحو : ﴿هل ثوب الكفار﴾
[المطففين : ٣٦] ، ﴿هل فى ذلك قسم لذي حجر﴾ [الفجر : ٥] ، والأمر نحو : ﴿فها أنتم
متهون﴾ [المائدة : ٩١] ، هذا هو الصحيح على ما يؤخذ من حاشية السيوطى على المغنى لكن
فى المغنى فى بحث «هل» أنها تختص عن همزة بأن يراد بها النفى ولهذا جاز هل قام إلا زيد دون
أقام إلا زيد ولا ترد همزة فى نحو : ﴿أفأصفاكم ربكم بالبنين﴾ [الإسراء : ٤٠] ، من حيث إن
الواقع انتفاء الإصفاء لأنها للإنكار على مدعى الإصفاء ويلزم منه النفى لا أنها للنفى ابتداء وقد يكون
الإنكار تويخياً بمعنى ما كان ينبغى فعل كذا فيقتضى وقوع الفعل . فتلخص أن الإنكار على ثلاثة
أوجه : إنكار على مدعى وقوع الشيء ويلزمه النفى ، وإنكار على من أوقع الشيء ويختصان بالهمزة ،
وإنكار وقوع الشيء وهذا معنى النفى ويختص به هل عن همزة اهـ باختصار .

وربما استعير لهذه المعانى غير همزة وهل من أسماء الاستفهام كالتويخ والتعجب فى : ﴿كيف
تكفرون بالله﴾ [البقرة : ٢٨] ، والإبطال فى : ﴿ومن يغفر الذنوب إلا الله﴾ [آل عمران :
١٣٥] ، والتقرير فى : ﴿وما تلك يمينك يا موسى﴾ قرره ليقول : ﴿هى عصا﴾ نقله السيوطى
عن أبى البقاء^(٢) وما ذكرته من توجيه الاستعارة فى المعانى المذكورة هو ما ظهر لى فاعرفه . وفى شرح
المغنى للدامينى أن استفهام العارف المتجاهل حقيقى بحسب الادعاء . (قوله وإن الكلام معها قابل
للتصديق والتكذيب إلخ) يعنى أن جملة سواء على أقمت أم قعدت وجملة لست أبال أمات زيد أم

(١) أى وليس إنشاء فلا يقبل التصديق أو التكذيب كالأمر وإخوته .

(٢) يقصد أبى البقاء العكبرى صاحب كتاب إعراب القرآن المعروف بإملاء ما من به الرحمن .

معها على حقيقته . والثالث والرابع أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين . **الثاني** : قد بان لك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعة بعد لفظة سواء ، بل كما تقع بعدها تقع بعد ما أبالي وما أدرى وليت شعري ونحوهن (وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ) المذكورة (إِنْ * كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ) كقراءة ابن محيصن : ﴿سواء عليهم أأنذرتهم﴾ [البقرة : ٦] ، وكما مر من قوله :

عاش ونحوهما يقبل التصديق والتكذيب لأنه خبر بخلاف جملة أزيد قائم أم عمرو وجملة الاستفهام في قولنا : ما أدرى أعمري طويل أم قصير ، أما مجموع ما أدرى أعمري طويل أم قصير فقابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر فافهم هذا التحقيق . (قوله وليست تلك) أى الواقعة بعد همزة الاستفهام كذلك أى كالواقعة بعد همزة التسوية في الأمرين ، وقوله لأن الاستفهام إلخ تعليل للنفي في الأمرين . (قوله لأن الاستفهام معها على حقيقته) أى غالبا أو أراد بكونه على حقيقته أنه ليس إخبارا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها فلا يرد أن الرخشي جوز في قوله تعالى في سورة الأنعام : ﴿أم كنتم شهداء﴾ [البقرة : ١٣٣] ، كون أم متصلة مقدرا قبلها معادها أى أتدعون على الأنبياء اليهودية أم إلخ ، والهمزة فيه للإنكار التوبيخي ، وفي قوله تعالى : ﴿قل اتخذتم عند الله عهدا﴾ [البقرة : ٨٠] ، كون أم متصلة والهمزة فيه للتقرير ونقلهما في المغني ولم يتعقب واحدا منهما . أفاده الشمني . لكن الأظهر كون الهمزة في الآية الأولى أيضا تقريرية فتأمل . (قوله إلا بين جملتين) أى غالبا فلا ينافي ما قدمه من أنها عادت بين مفرد وجملة كما في قول الشاعر :

* سواء عليك النفر أم بت ليلة *

(قوله قد بان لك) أى من الضابط السابق والاستشهاد بقوله وليست أبالي إلخ . (قوله وما أدرى إلخ) أنت خبير بأن الذى تبين مما قدمه أن الواقعة بعد ما أدرى ليست همزة تسوية بل همزة استفهام حيث مثل لهمزة الاستفهام بقوله تعالى : ﴿وإن أدرى أقرب أم بعيد ما توعدون﴾ [الأنبياء : ١٠٩] ، ويقول الشاعر : لعمرك ما أدرى إلخ أى لا أدرى جواب هذا الاستفهام وهذا هو الأقرب عندي ، ومثل ما أدرى ليت شعري ولا يحضرني ونحو ذلك ، ثم رأيت الدماميني على المغني استظهر ما قلته مؤيدا له بقصر الرضى همزة التسوية على الواقعة بعد قولهم سواء وقولهم ما أبالي وتصرفاته ، متعقبا بذلك ما في المغني من التعميم الذى جرى عليه الشارح ، ورأيت بعضهم مال إلى أنها للاستفهام بعد ما أبالي أيضا كما يفيد ما مر عن الدماميني من كونه قليلا معلقا عن العمل في الجملة بعده ، والمعنى لا أفكر في جواب هذا الاستفهام فتأمل . (قوله حذفت الهمزة المذكورة) أى الشاملة للنوعين المتقدمين بقرينة تمثيله بالمثلين الآتين . قال الفارضى : ونذر حذف أم ومعطوفها كقوله :

دعالي إليها القلب إلى لأمره سميع فما أدرى أرشد طلابها

التقدير أرشد أم غي وإذا استفهم بغير الهمزة عطف بأو نحو : ﴿هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركزا﴾ [مريم : ٩٨] ، وقد تكون هل بمعنى الهمزة فيعطف بأم بعدها كحديث : «هل

[٨٦١]

* شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مَنَقَرٍ *

وهو في الشعر كثير . ومال في شرح الكافية إلى كونه مطردا (وَبَانِقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ) أى تأتى أم منقطعة بمعنى بل (إِنَّكَ لَمَّا قِيدْتَ بِهِ) وهو أن تكون مسبوقة بإحدى الهمزتين لفظا أو تقديرا (خَلَّتْ) ولا يفارقها حيثئذ معنى الإضراب ، وكثيرا ما تقتضى مع ذلك استفهاما إما حقيقيا نحو إنها لإبل أم شاء ، أى بل أهي شاء . وإنما قدرنا

تزوجت بكرا أم ثيبا ، وتكون أم بمعنى الهمزة نحو : أم ضربت زيدا التقدير أضربت زيدا اهـ وقوله التقدير أرشد أم غى بحث فيه في المعنى بجواز جعل الهمزة لطلب التصديق فلا يقدر لها معادل حيثئذ . (قوله وبانقطاع إلخ) ظاهره أنها عاطفة . قال شيخنا : وفي الرضى خلافة اهـ وعليه يكون ذكرها هنا استطراديا لتتم أقسام أم . ثم رأيت في الدماميني ما يفيد أن في كون أم المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال : فابن جنى والمغاربة يقولون ليست للعطف أصلا لا في مفرد ولا جملة . وابن مالك للعطف في المفرد قليلا سمع من كلامهم أن هناك لا بلا أم شاء وفي الجمل كثيرا . وجماعة للعطف في الجمل فقط وتأولوا ما سمع بتقدير ناصب أى أم أرى شاء . (قوله وبمعنى بل) العطف من عطف أحد المتلازمين على الآخر . (قوله وفَتْ) الضمير فيه وفي قيدت وخلصت راجع إلى أم في قوله وأم بها اعطف إلخ والمراد بها في لفظها كما أن المراد بها أن ذلك فليس في الكلام استخدام ولا شبه وإن زعمه شيخنا . (قوله إن تك لما قيدت به خلّت) صادق بصور ألا تسبق بأداة استفهام أصلا بل تكون مسبوقة بالخبر المحض نحو : ﴿ أَلَمْ تَنْزِيلِ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ أم يقولون افتراه ﴿ [السجدة : ١ - ٣] ، وأن تسبق بأداة استفهام غير الهمزة نحو : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ [الرعد : ١٦] ، وأن تسبق بهمزة لغير حقيقة الاستفهام المطلوب به التعيين وغير التسوية كالإنكار أى النفي نحو : ﴿ أَلَمْ أَرْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ ﴾ [الأعراف : ١٩٥] ، الآية والتقدير أى التثبيت أى جعل الشيء ثابتا نحو : ﴿ أَلَمْ أَلْقِ قُلُوبَهُمْ فِي مَرَضٍ أَمْ ارْتَابُوا ﴾ [النور : ٥٠] ، الآية كذا في الدماميني عن الناظم وأبى حيان وقد ينافى ما مر عن البهوتى والشمى ولو قيل إن التقريرى فقط أعنى المطلوب به إقرار المخاطب كالحقيقى لاشتراكهما في طلب الجواب لكان وجهها فتدبر . (قوله ولا يفارقها حيثئذ) أى حين إذ خلّت مما قيده به وقيل ترد للاستفهام المجرد نحو : ﴿ أَمْ تَرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ ﴾ [البقرة : ١٠٨] . (قوله أى بل أهي شاء) كأنه في حال بعده عنها جزم بأنها إبل فلما قرب منها رآها صغيرة فأضرب مستفهما عن كونها شاء . وكأم فيه أم في نحو أعندك زيد أم عندك عمرو فقد نص سيويه على أن أم فيه منقطعة ظن أولا كون زيد عنده فاستفهم عنه ثم ظن كون عمرو عنده فأضرب عن الأول واستفهم عن كون عمرو عنده . (قوله لا تدخل على المفرد) لأنها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة .

بعدها مبتدأ محذوفاً لكونها لا تدخل على المفرد ، أو إنكارياً نحو : ﴿ أم له البنات ﴾ [الطور : ٣٩] ، أى بل أله البنات . وقد لا تقتضيه ألبتة نحو : ﴿ أم هل تستوى الظلمات والنور ﴾ [الرعد : ١٦] ، أى بل هل تستوى إذ لا يدخل استفهام على استفهام . ونحو : ﴿ لا ريب فيه من رب العالمين ﴾ أم يقولون افتراه ﴾ [السجدة : ٢ ، ٣] ، وقوله :

[٨٦٢] فَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي الْمَنَامِ ضَجِيعَتِي هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةِ أَمْ جَهَنَّمَ

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين .

(تفسيه) : * حصر أم في المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم

(فائدة) : * تدخل همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم كقوله تعالى : ﴿ أو لم ينظروا ﴾ [الأعراف : ١٨٥] ، ﴿ أقلم يسيروا ﴾ [غافر : ٨٢ ، محمد : ١٠] ، ﴿ أئنم إذا ما وقع ﴾ [يونس : ٥١] ، فالجمهور أن الهمزة قدمت من تأخير وأن هذه الجمل ونحوها معطوفة بالواو والفاء وثم وأن الهمزة كانت بعد هذه الأحرف قدمت على العاطف تنبيها على أصالتها في التصدير والزخشرى أن الهمزة في محلها الأصلي والعطف على جملة مقدرة بين الهمزة والعاطف والتقدير أمكنوا فلم يسيروا ونحو ذلك وحكى عنه موافقة الجمهور وفي دعوى الزخشرى حذف الجملة وفي دعوى الجمهور تقدم بعض المعطوف على العاطف . فارضى . (قوله نحو أم له البنات) إذ لو قدرت للإضراب المحض لكان الكلام إخباراً بنسبة البنات إليه تعالى والله تعالى منزّه عن ذلك^(١) .

(قوله وقد لا تقتضيه) هذا مذهب الكوفيين ومذهب البصريين أنها أبداً بمعنى بل والهمزة جميعاً نقله في المغنى عن ابن الشجرى قال : والذي يظهر قول الكوفيين لأنه يلزم البصريين دعوى التأكيد في نحو : ﴿ أم هل تستوى الظلمات والنور ﴾ [الرعد : ١٦] ، ﴿ أم ماذا كنتم تعملون ﴾ [النمل : ٨٤] ، ﴿ أم من هذا الذى هو جند لكم ﴾ [الملك : ٢٠] ، قال الدمامينى : والتحقيق أن أهل البلدين^(٢) متفقون على أن أم تجيء للإضراب المجرد وإنما الخلاف في تسميتها حيثند منقطعة فالكوفيون يسمونها منقطعة والبصريون يقولون لا متصلة ولا منقطعة فهو في أمر لفظى . (قوله أم يقولون افتراه) إنما لم تقتض الاستفهام هنا وفي البيت لعدم احتياج المقام إليه لكن جعل الدمامينى معنى الآية بل أيقولون على الإنكار التوييخى . (قوله في المتصلة والمنقطعة) .

(فائدة) : * جواب الاستفهام مع المتصلة بالتعيين وقد يجاب بلا مقصوداً بها نفى وقوع كل من الشئيين أو الأشياء تخطئة للسائل في اعتقاده وقوع أحد الشئيين أو الأشياء كما في قصة

[٨٦٢] هو من الطويل . وسليماً بضم السين اسم محبوبته ، وضجيعتى أى مضاجعتى . والرواية الصحيحة في الممات بدليل في جنة أم جهنم لأنه تمنى أن تكون سليماً معه بعد الموت سواء كان في الجنة أو في النار . وهذا من باب الإغراق ، وهنالك اسم إشارة إلى المنام أو الممات ، وأم في الجنة عطف على في المنام ثم أضرب عن ذلك بقوله أم جهنم لأن أم ههنا بمعنى بل . والشاهد فيه مجئ أم المنقطعة بعد الخبر متجردة عن الاستفهام لأن المعنى بل في جهنم .

(١) وعن النبي أيضاً : ﴿ لم يلد ولم يولد . ولم يكن له كفواً أحد ﴾ .

(٢) البصرة والكوفة .

إلى أنها تكون زائدة . وقال في قونه تعالى : ﴿ أَفَلَا تَبْصُرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ [الزخرف : ٥٢] . أن التقدير أفلا تبصرون أنا خير . والزيادة ظاهرة في قول ساعدة ابن جؤية : [٨٦٣] يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنَجِي مِنَ الْهَرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ (خَيْرٌ) و(أَبْخ) و(قَسَمَ بِأَوْ وَأَبْهَم * وَأَشْكُك) فالتخيير والإباحة يكونان بعد

ذى اليدين^(١) وهل يجاب بنعم مقصودا بها إثبات كل من الشئيين أو الأشياء تخطيطا للسائل في اعتقاده ثبوت واحد فقط لم أرد من ذكره لكنه مقتضى القياس وجواب الاستفهام مع المنقطة بلا أو نعم . وإذا توالى استفهامات بأمر المنقطة فالجواب لأخيرها للإضراب إليه عما قبله فاعرف ذلك . (قوله أن التقدير أفلا تبصرون أنا خير) أى على أن جملة أنا خير مستأنفة وأما على الأول فجملة أنا خير منه معطوفة على ما قبلها . ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل أم تبصرون فأقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لأنهم إذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء قاله في المعنى وأورد عليه أن السبب لا اعتقاده كونهم بصراء قولهم أنت خير كما تقرر والمذكور هنا أنا خير الذى هو مقوله لا مقولهم . وأجيب بأن الأصل أم تقولون أنت خير فحذف القول وحكى المقول بالمعنى . ثم يصح أن يكون في الآية إقامة السبب مقام السبب لأن اعتقادهم خيريته مسبب عنده عن كونهم بصراء ثم ظاهر كلام المعنى أن أم في الآية متصلة وبه صرح الزمخشري في الكشف والذى نص عليه سيويه أنها منقطة فإنه قال ما حاصله : أنه إذا كان ما بعد أم تقيض ما قبلها فهي منقطة نحو أزيد عندك أم لا وذلك لأن السائل لو اقتصر على قوله أزيد عندك لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب بنعم أو لا فقوله أم لا مستغنى عنه في تتميم الاستفهام الأول ، وإنما يذكره الذاكر ليبين أنه عرض له ظن نفى أنه عنده فاستفهم عنه ، كما كان قد عرض له ظن ثبوت أنه عنده فاستفهم عنه ، وكذا في الآية ، لو اقتصر على قوله ﴿ أَفَلَا تَبْصُرُونَ ﴾ لاستدعى أن يقال له نبصر أو لا نبصر فكان في غنية عن ذكر ما بعده لكنه أفاد بقوله أم أنا خير أنه عرض له ظن إبصارهم بعدما ظن أولا عدمه . (قوله ابن جؤية) بالهمزة اسم أم الشاعر وهو في الأصل تصغير جؤوة وهي حمرة تضرب إلى سواد .

(قوله بأو) تنازعه الأفعال الثلاثة قبله كما أن قوله بها تنازعه الفعلان والمصدر قبله . (قوله والإباحة) قال الشمني : ليس المراد بها الشرعية لأن الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الإباحة بحسب العقل أو بحسب العرف في أى وقت كان وعند أى قوم كانوا . (قوله بعد الطلب) أى صيغته وإن لم يكن هناك طلب كما في الإباحة وبعض صور التخيير فقول البعض إذ لا طلب في الإباحة والتخيير فيه تساهل . (قوله أو مقدرا) نحو : ﴿ ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، أى ليفعل أى الثلاثة قاله الشارح على التوضيح . (قوله وما سواهما فبعد الخير)

(١) في قوله أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ورده - صلى الله عليه وسلم - : كل ذلك لم يكن ، راجع فهامسى على فتح البارى المسماة مفاتيح القارى .

الطلب ملفوظا أو مقدرًا ، وما سواهما فبعد الخبر . فالتخيير نحو : تزوج زينب أو أختها . والإباحة نحو جالس العلماء أو الزهاد ، والفرق بينهما امتناع الجمع في التخيير وجوازه في الإباحة ، والتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف ، والإبهام نحو : ﴿أناها أمرنا ليلا أو نهارا﴾ [يونس: ٢٤] ، وجعل منه نحو : ﴿وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين﴾ [سبا: ٢٤] ، والشك نحو : ﴿لبثنا يوما أو بعض يوم﴾ [الكهف: ١٩] ، (وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا لِمَى) أى نسب إلى العرب فى قول الكوفيين وأى على صرح الشاطبى بأن الذى يختص بالخبر الشك والإبهام وأما الباقى فيستعمل فى الموضعين وكلام المغنى يشعر به ، نقله شيخنا .

(قوله امتناع الجمع فى التخيير) فإن قلت : قد مثل العلماء بآيتى الكفارة والفدية للتخيير مع إمكان الجمع . قلت : يمتنع الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير الآتى كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك الآتى كل منهن فدية بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقى قرينة مستقلة خارجة عن ذلك ا هـ . معنى . وآية الكفارة : ﴿فكفاراته إطعام عشرة مساكين﴾ إلخ ، وآية الفدية : ﴿ففدية من صيام أو صدقة أو نسك﴾ . (قوله والتقسيم) أى تقسيم الكلى إلى جزئياته أو الكل إلى أجزائه . قال شيخنا : وعبر عنه فى التسهيل بالتفريق المجرد أى من الشك والإبهام والتخيير وبعضهم عبر عنه بالتفصيل بالمهمل ا هـ وبه يعرف ما فى كلام البعض . (قوله والإبهام) أى على السامع .

(قوله وجعل منه نحو وإنا أو إياكم إلخ) قال فى المغنى : الشاهد فى الأولى ووجهه الشمى بأن اعتبار الإبهام فى إحداهما يغنى عن اعتباره فى الثانية والأولى أولى بالاعتبار لسبقها وفيه نظر إذ لا مانع من اعتباره فيهما وإن كان اعتباره فى الأولى أكد . وقال الدمامينى فى الأولى والثانية : والمعنى وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه فى ضلال مبين توطينا لنفس المخاطب ليكون أقبل لما يلقى إليه . وقال بعضهم : الشاهد فى الثانية لأن الشرط تقدم كلام خبرى وهو إنما يتحقق بقوله لعلى هدى لأن ما قبله ليس كلاما وقد يقال إن لعلى هدى أو فى ضلال مبين خبر عن الأول وحذف خبر الثانى أو بالعكس إذ لا يتعين كونه خبرا عنهما وإن صلح لذلك لأنه جار ومجرور وعلى كل وجد الشرط مع أنه قد يمنع اشتراطه وإنما خولف بين الحرفين الداخلين على الحق والباطل لأن صاحب الحق كأنه مستعمل على جواد يركض به حيث شاء وصاحب الباطل كأنه منعس فى بحر لا يدرى أين يتوجه ، ومما ظهر لى أن الآية وإن كانت للإبهام . ظاهرا إلا أنها ترمز إلى التعيين لاقتضاء التناسب صرف ما بعد أو الثانية لما بعد أو الأولى وصرف ما قبلها لما قبلها ولاقتضاء الترتيب أيضا ذلك فاعرفه .

(قوله والشك) الفرق بينه وبين الإبهام أن المتكلم عالم بالحكم فى الإبهام دون الشك . غزى . (قوله واضراب بها أيضا غمى) قيل إنها حيثئذ غير عاطفة كام الإضرابية على رأى الجمهور وقد نقل

وابن برهان وابن جنى مطلقا تمسكا بقوله :

[٨٦٤] كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي

وقراءة أبى السمال : ﴿ أَوْ كَلِمَا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾ [البقرة : ١٠٠] ، بسكون الواو ، ونسبه ابن عصفور لسيبويه لكن بشرطين : تقدم نفى أو نهى ، وإعادة العامل نحو : ما قام زيد أو ما قام عمرو ، ولا يقيم زيد أو لا يقيم عمرو ، ويؤيده أنه قال فى : ﴿ وَلَا تَطْعَمُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [الإنسان : ٢٤] ولو قلت أو لا تطعم كفورا انقلب المعنى يعنى أنه يصير إضرابا عن النهى الأول ونهيا عن الثانى فقط (وَرُبَّمَا عَاقَبْتَ) أَوْ (أَلَوَا) أى جاءت بمعناها (إِذَا * لَمْ يُلَفْ ذُو النَّطْقِ لِلْبَسْرِ مَتَفَذًا) أى إذا أمن اللبس كقوله : [٨٦٥] قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجَمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ وقوله :

بعضهم ذلك عن الرضى والسعد كما فى يسّ وقيل عاطفة وإن كان بعدها جملة إذ العطف يكون فى المفردات والجملة كما يقول بذلك بعضهم فى أم الإضرابية وهذا ظاهر كلام المصنف . (قوله مطلقا) أى سواء تقدمها نفى أو نهى أو لا وسواء أعيد العامل أو لا . (قوله كانوا) أى العيال المذكورون فى البيت قبله . وقوله : أو زادوا يحتمل أن أو بمعنى الواو وكذا فى قراءة أبى السمال وهو بسين مفتوحة وميم مشددة ولام آخره . (قوله بسكون الواو) المعنى وما يكفر بتلك الآيات البينات إلا الذين فسقوا بل نقضوا عهد الله مرارا كثيرة . (قوله ونسبه) أى مجيء أو للإضراب بقطع النظر عن الإطلاق السابق بقرينة قوله لكن بشرطين . (قوله وإعادة العامل) يعنى مع حرف النفى أو حرف النهى . شمنى . (قوله ويؤيده) أى يؤيد نقل ابن عصفور عن سيبويه أن أو تأتى للإضراب بشرطين . (قوله أو سافع) أى قابض ناصية فرسه من سفعت بناصيته قبضتها وجذبها . قال الدمامينى : لقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق ملجم أو فريق سافع إذ كل واحد من القسمين ذو تعدد اهـ واستبعد لأن الظاهر أن قصد الشاعر أنهم حين سماع صرخ المستغيث محصورون بين قسمين لا يخرجون

[٨٦٤] قبله :

مَاذَا تَرَى فِى عِيَالٍ قَدْ بَرِمَتْ بِهِمْ لَمْ أُخْصِرْ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِقَدَادٍ

قالهما جرير من قصيدة من البسيط يمدح بها هشام بن عبد الملك . وبرمت بهم من برم به بكسر الراء إذا ستمه وضجر منه . وترى من رأى فى الأمر فلا يتعدى إلا إلى مفعول واحد . وقد برمت صفة للعيال ولم أحص حال ، والعداد بفتح العين . والشاهد فى « أو زادوا » فإن أو فيه بمعنى بل الإضرابية ، واحتجت به الكوفية وأبو على وأبو الفتح وابن برهان إن أو تأتى للإضراب كبل مطلقا . وقال سيبويه : إنما جاء ذلك بشرطين : تقدم نفى أو نهى وإعادة العامل . [٨٦٥] قاله حميد بن ثور الهلالى الصحابى رضى الله عنه من الكامل أى هم قوم . ورأيتهم جواب الشرط . وملجم من ألجمت الفرس . والشاهد فى أو سافع فإن أو فيه بمعنى الواو من سفعت بناصيته أى أخذته .

[٨٦٦] فَظَلَّ طُهَاءُ اللَّحْمِ مَا يَبْنِي مُنْضِجٌ صَقِيفٌ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٌ مُعَجِّلٌ

وقول الراجز :

[٨٦٧] إِنَّ يَهَا أَكْتَلُ أَوْ رَزَامَا خَوِيرَيْنِ يَتَّقَانِ آلِهَامَا

وقوله :

[٨٦٨] وَقَالُوا لَنَا ثَنَانٌ لَابِدٌ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَسِلٌ

وجعل منه : ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾ [الصافات : ١٤٧] ، أى يزيدون . هذا مذهب الأخفش والجزمى جماعة من الكوفيين .

عنهما لا أنهم ثابت لهم إحدى البيئتين . (قوله فظل طهاة اللحم إلخ) الطهاة جمع طاه وهو الطباخ ، وصقيف شواء مفعول منضج وهو ما فرق وصف على الجمر وهو شواء الأعراب ، وقدير معطوف على منضج بتقدير مضاف أى وطابخ قدير أى مطبوخ فى القدر . ومعجل صفة قدير وقول العيني قدير معطوف على شواء غير ظاهر وإن أقره شيخنا كما لا يخفى .

(قوله إن بها أكل إلخ) ضمير بها للأرض المذكورة قبل ، وأكل بفوقية مفتوحة ، ورزام براء مكسورة فزاي اسما رجلين . وخويرين تشية خويرب تصغير خارب وهو اللص كما قاله الدماميني والشمى . وفى شرح شواهد المغنى للسيوطى أنه لص الإبل حال من ضمير يتقنان قدمت على عاملها أو من المستكن فى بها وقول البعض حال مما قبله لا يتمشى على مذهب الجمهور المانعين مجيء الحال من المبتدأ فى الحال أو الأصل . ويتقنان بضم القاف من التقف وهو كسر الرأس كما قاله الدماميني والشمى والسيوطى فيحتاج الكلام إلى التجريد . والهام اسم جنس جمعى لهامة وهى الرأس فقول البعض والهام الرأس فيه تساهل . وإنما كانت أو فى البيت بمعنى الواو لقوله خويرين بالتثنية ولو كانت على بابها لأحد الشيعين لقال خويربا بالإفراد . (قوله أشرعت) بالبناء للمجهول أى صوّبت نحو العدو وكنى بذلك عن الطعن وبالسلاسل عن الأسر . (قوله وجعل منه وأرسلناه إلخ) فصله للاختلاف فيه فقال بعض الكوفيين والبصريين بمعنى الواو . وقيل بمعنى بل فتكون للإضراب عن الإخبار بأنهم مائة ألف بناء على حذر الرأى مع علمه تعالى بزيادتهم إلى الإخبار عن تحقيق وبعض البصريين للإيهام وقيل للشك

[٨٦٦] قاله امرؤ القيس الكندى من قصيدته المشهورة وفى ديوانه . وظل بالواو . وطهاة اللحم اسمه جمع طاه وهو الطباخ . ومن بين منضج خيره . وصقيف شواء كلام إضافى مفعول اسم فاعل . والشاهد فى « أو قدير » فإن أو فيه بمعنى الواو وهو عطف على شواء ، وهو ما طبخ فى قدر ، معجل بالجر صفته . والمعنى من بين منضج صقيف شواء وهو الذى فرق وصف على الجمر وهو شواء الأعراب ، أو طابخ قدير : أى وطابخ قدير .

[٨٦٧] الرجز للأسيدى فى الأزهية .

[٨٦٨] البيت من الطويل ، وهو لجعفر بن عتبة الحارثى فى الدرر .

(تفسيحات): الأول : أفهم قوله وربما أن ذلك قليل مطلقا . وذكر في التسهيل أن أو تعاقب الواو في الإباحة كثيرا وفي عطف المصاحبة والمؤكد قليلا ، فالإباحة كما تقدم ، والمصاحبة نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ أَوْ صَدِيقٌ أَوْ شَهِيدٌ »^(١) والمؤكد نحو : « وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا » [النساء : ١١٢] . الثاني : التحقيق أن أو موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء وهو الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج إلى معنى

مصرفا للرأى ، كذا في المعنى بزيادة . قال البعض : ويزيدون صفة موصوف محذوف معطوف على ما قبله أى أو جماعة يزيدون اهـ وفيه أن الموصوف بالجملة المحذوف ليس بعض اسم مجرور بمن أو في ويمكن جعل العطف من باب العطف على المعنى أى إلى جماعة يبلغون مائة ألف أو يزيدون فتأمل . (قوله مطلقا) أى سواء كانت أو للإباحة أو لا .

(قوله وذكر في التسهيل أن أو تعاقب الواو) أى تجيء بمعنى الواو فتكون للجمع وقوله في الإباحة أى في صورة الإباحة أى في الصورة التى يظن أن أو فيها للإباحة أى لأحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما وإن لم تكن أو في حالة كونها بمعنى الواو للإباحة لأنها حيثئذ للجمع وأو التى للإباحة لأحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما كما سيذكره الشارح عن ابن هشام . وقوله كثيرا أى لأنه يكثر إرادة الجمع في نحو جالس الحسن أو ابن سيرين . هذا هو الذى أفهمه في هذه العبارة وبه يندفع اعتراضات نشأت من عدم فهم العبارة كفهمننا :

الاعتراض الأول : ما ذكره البعض وأقره أن صاحب التسهيل لم يذكر الكثرة إلا في معاقبة أو للواو في الإباحة وهذا لم يردده المصنف هنا لذكره إياه فيما تقدم بقوله أبخ والذى أراد هنا وجعله قليلا إنما هو القسمان الأخيران الموصوفان في التسهيل أيضا بالقلة . الثاني : ما ذكره شيخنا وأقره أن الإباحة معنى أو أصالة فلا ضرورة إلى جعلها في صور الإباحة بمعنى الواو ووجه اندفاع هذين أنهما مبنيان على أن أو في معاقبتها الواو في الإباحة لأحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما وليس كذلك بل للجمع كما علمت . الثالث : ما ذكره أيضا البعض وأقره أن قوله كثيرا يؤهم أن أو في الإباحة قد لا تعاقب الواو وليس كذلك فكان الأولى أن يقول تعاقب الواو في الإباحة لزوما وقد تعاقبها في غيرها ، ووجه اندفاع هذا الاعتراض أن المراد كما علمت أن الصورة التى يظن أن « أو » فيها للإباحة قد تعاقب فيها أو الواو بأن تكون للجمع وقد لا تعاقب بأن تكون للإباحة في الواقع أيضا ، فقول المعترض وليس كذلك ممنوع وكذا قوله لزوما . هذا هو تحقيق المقام وعليك السلام .

(قوله نحو ومن يكسب خطيئة أو إثما) حمل بعضهم الخطيئة على الذنب الذى بين العبد وربه والإثم على مظالم العباد . (قوله وقد تخرج إلى معنى بل والواو) أى مجازا . (قوله وأما بقية المعالي

(١) في مخاطبته - صل الله عليه وسلم - جبل أحد ، راجع كتابنا مفاتيح القارىء لأبواب فتح البارى .

بل والواو . وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها . الثالث : زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أو في ثلاثة مواضع : أحدها في التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله :
 * كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ * [٨٦٩]

وممن ذكر ذلك الناظم في التحفة وشرح الكافية . قال في المغنى : والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس . ثانيها : الإباحة قاله الزمخشري وزعم أنه يقال جالس الحسن وابن سيرين أى أحدهما وأنه لهذا قيل ﴿ تلك عشرة كاملة ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم إرادة الإباحة . قال في المغنى أيضاً والمعروف من كلام النحويين أن هذا أمر بمجالسة كل منها وجعلوا

إلخ ذكره في المغنى قال : ومن العجب أنهم ذكروا من معاني صيغة أفعل التخيير والإباحة ومثله بنحو خذ من مالى درهما أو دينارا وجالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكروا أن أو تفيدهما ومثله بالمثاليين المذكورين اهـ وأجيب بأن كلا من الصيغة . وأو تدل على ما ذكر فحيث مثل بالمثاليين للصيغة قطع النظر فيهما عن أو وحيث مثل بهما لأو قطع النظر فيهما عن الصيغة وقال التفتازاني في تلويحه أن التخيير والإباحة قد يضافان إلى صيغة الأمر وقد يضافان إلى كلمة أو والتحقيق أن كلمة أو لأحد الأمرين أو الأمور وأن جواز الجمع وامتناعه إنما هو بحسب موقع الكلام ودلالة القرائن .

(قوله فمستفادة من غيرها) أى معها وذلك لأنها تفيد أحد الشئيين وغيرها يفيد امتناع الجمع إذا كانت للتخيير وجوازه إذا كانت للإباحة وهكذا . وقوله من غيرها أى من القرائن . (قوله وممن ذكر ذلك الناظم إلخ) قال البعض انظر نسبة هذا للناظم مع تصريحه بأن الواو في التقسيم أجود من أو فإنه يدل على أنها فيه ليست بمعنى أو اهـ وقد يقال إن له في المسألة قولين . واعلم أن لكل من الواو وأو في التقسيم وجهها لاجتماع الأقسام في الدخول تحت المقسم وعدم اجتماعها في ذات واحدة خارجا وإن كانت الواو فيه أكثر . (قوله قاله الزمخشري) وافقه الناظم وابن هشام في حواشيه على التسهيل راجعا عما ذكره في المغنى كما قاله الدماميني ، وسبقهم إلى ذلك السيراني في شرح الكتاب^(١) . (قوله أى أحدهما) أى مع جواز الجمع بينهما أو الترك لكل كما هو مقتضى الإباحة . (قوله لئلا يتوهم إرادة الإباحة) ويحتمل أن ذلك لئلا يتوهم إرادة التخيير .

[٨٦٩] صدره :

* وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَلَقَلَّمُ أَلْفُ *

والبيت من الطويل ، وهو لعمرو بن براق في أمالي القالي .

(١) يقصد الكتاب لسيريه .

ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو . ثالثها التخيير قاله بعضهم في قوله :
 [٨٧٠] قَالُوا نَأْتُ فَاخْتَرْ لَهَا الصَّبْرَ وَالْبُكَاءَ فَقُلْتُ الْبُكَاءُ أَشْفَى إِذَا لِعَلِيلِي
 أى أو البكا إذ لا يجمع بين الصبر والبكا . ويحتمل أن يكون الأصل من الصبر
 والبكا أى أحدهما ثم حذف من كما في قوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ [الأعراف :
 ١٥٥] ، ويؤيده أن أبا على الفارسي رواه بمن اهـ (وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَةِ *
 فِي نَحْوِ) تزوج (إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَةِ) وجاءنى إما زيد وإما عمرو .

(تنبيهات) : الأول : ظاهر كلامه أنها تأتى للمعاني السبعة المذكورة في أو ،
 وليس كذلك فإنها لا تأتى بمعنى الواو ولا بمعنى بل والعذر له أن ورود أو لهذين المعنيين
 قليل ومختلف فيه فالإحالة إنما هى على المعاني المتفق عليها ولم يذكر الإباحة في التسهيل
 لكنها بمقتضى القياس جائزة . الثانى : ظاهره أيضا أنها مثل أو في العطف والمعنى وهو
 ما ذهب إليه أكثر النحويين . وقال أبو على وابن كيسان وبرهان هى مثلها في المعنى فقط
 ووافقهم الناظم وهو الصحيح ، ويؤيده قولهم : إنها مجامعة للواو لزوما والعاطف لا يدخل
 على العاطف . وأما قوله :

[٨٧١] يَا لَيْتَمَا أُمْنَا شَأْلَتْ نَعَامَتُهَا إِيْمَا إِلَى جَنَّةٍ إِيْمَا إِلَى نَارٍ

(قوله إن هذا أمر) أى إذن . (قوله قالوا نأت إلخ) من الطويل ودخله التلم وهو حذف فاء
 فعولن ويروى وقالوا ولا تلم فيه حينئذ وقوله نأت أى بعدت والغليل حرارة العطش لكن المراد هنا
 مطلق الحرارة ليشمل حرارة العشق . (قوله رواه بمن) أى بدل لها . (قوله إِمَا) ذهب سيوييه إلى أنها
 مركبة من إن وما وذهب غيره إلى أنها بسيطة وهو الظاهر لأن الأصل البساطة وقوله الثانية احتراز
 عن الأولى فإنه لا خلاف في أنها غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام إما زيد وإما
 عمرو لكن لا مانع من نسبة المعانى للأولى أيضا لتلازمهما غالبا والثانية البعيدة . (قوله ظاهر كلامه)
 أى حيث أطلق القصد فشمل جميع المعانى المقصودة . (قوله والعذر له) أى في الإطلاق وعدم التقيد
 بما عدا المذكورين . (قوله ظاهره أيضا) أى حيث أطلق القصد فشمل العطف إذ هو مما يقصد .
 (قوله مثل أو في العطف والمعنى) ولعل الواو على هذا القول زائدة لازمة كما قيل بمثله في لكن كما مر .
 (قوله والعاطف لا يدخل على العاطف) أى فالعاطف إنما هو الواو الداخلة على إِمَا . (قوله
 وأما قوله إلخ) إيراد على قوله لزوما . (قوله شالت نعامتها) كناية عن موتها لأن النعمة باطن القدم

[٨٧٠] البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه .

[٨٧١] قاله سعد بن قرظ من العققة . وعزو الجوهري إياه إلى الأحوص ليس بصحيح . وهو من البسيط . وبما مجرد
 التنبيه ، أو المنادى محذوف أى يا قوم . وما زائدة ، وأمنا بالنصب اسمه ، وشالت نعامتها خبره أى ارتفعت جنازتها .
 والشاهد فيه في مواضع إبدال الميم الأولى من إمبا المكسورة ياء ، وفتح همزته . وحذف واو العطف في إِمَا الثانية .
 والتقدير يا ليت أسمى ارتفعت جنازتها إما إلى الجنة وإما إلى النار .

فشاذ ، وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى ياء ، وفتح همزتها لغة تميم وبها روى البيت المذكور وقد يقال إن قوله في القصد إشارة إلى ذلك أى إنها مثلها في القصد أى المعنى لا مطلقا سيما أنه لم يعدّها في الحروف أول الباب . وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة وإنما أوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لها . الثالث : مقتضى كلامه أنه لا بد من تكرارها وذلك غالب لا لازم فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يغنى عنها نحو : إما أن تتكلم وإلا فاسكت ، وقراءة أئى : ﴿ وإنا أو إياكم لا على هدى أو فى ضلال مبين ﴾ [سبأ : ٢٤] وقوله :

[٨٧٢] فَأَمَّا أَنْ تُكُونَ أَخِي بِصَدِّقٍ فَأَعْرِفْ مِنْكَ غَثَى مِنْ سَمِينِي

ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه فظهرت نعمته . (قوله وكذا فتح همزتها وإبدال ميمها إلخ) أى شاذان أيضا على سبيل الاجتماع وإلا ففتح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسدية . تصرّح . فضمير ميمها يرجع إلى المفتوحة الهمزة كما فى البيت لا ميم إما مطلقا وإن ثبت الإبدال مع الكسر أيضا كما فى الدماميني عن المصنف . (قوله أى المعنى) فيه إشارة إلى أن القصد بمعنى المقصود وحمل القصد على المعنى مبنى على أن المراد بالقصد مقصود جميعهم ومقصود جميعهم المعنى لاختلافهم فى العطف . (قوله وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين إلخ) أى وإن كان هذا النقل غير مسلم لما مر من الشرح . (قوله لمصاحبتها لها) أى لبعضها وهو الواو . (قوله مقتضى كلامه) أى حيث قال الثانية فى نحو إلخ وهذا أولى مما ذكره البعض .

(قوله لا بد من تكرارها) أى إما لا بقيد كونها الثانية . (قوله غثى من سمينى) غثى من غث الشاة غثا من باب ضرب أى ضعفت . ويقال فى الكلام الغث والسمين أى الردىء والجيد ولعل المعنى فأعرف بك الردىء والجيد منى لتبيينك لى الردىء وإبعادك لى عنه والجيد وإعانتك لى عليه ويوجد فى بعض النسخ بين البيتين :

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخير اليقين

وروى مؤخرهما عنهما وهو المتجه . قال شيخنا وهو ساقط من خط المؤلف ثم قال وأنشده ابن دريد مع بيتين غير هذين :

[٨٧٢] قد ذكرنا الخلاف فى قائلهما فى شواهد العرب والمبنى . والفاء للعطف ، وإما للتفصيل ، وفأعرف بالنصب عطفا على أن يكون أى أعرف عنك ما يفسد مما يصلح من الكلام . والشاهد فى إلا حيث ناب إلا مناب إما كما فى قولك إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت وهو شاذ .

وَالَا فَاطِرْخَنِى وَأَنْخِرْنِى عَدُوًّا أَثْقِيكَ وَتَثْقِينِى

وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كقوله :

[٨٧٣] ثَلُمُ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَا بِأَمَوَاتِ أَلَمَ حَيَالُهَا

أى إما بدار . والفراء يقيس هذا فيجيز زيد يقوم وإما يقعد كما يجوز أو يقعد .
الرابع : ليس من أقسام إما التى فى قوله : ﴿ فَأِمَّا تَرِينُ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ بل هذه إن
الشرطية وما الزائدة (وَأَوَّلُ لَكِنْ نَفْيًا أَوْ نَهْيًا) نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب
زيدا لكن عمرا .

(تنبيهه) : يشترط لكونها عاطفة مع ذلك أن يكون معطوفها مفردا وألا تقترن
بالواو كما مثل وقد سبق ما فى هذا الثانى . وهى حرف ابتداء إن سبقت بإيجاب نحو
قام زيد لكن عمرو لم يقم ، ولا يجوز لكن عمرو خلافا للكوفيين أو تلتها جملة كقوله :

لعمرك إننى وأبا رباح على طول التجاور منذ حين

ليفضننى وأبفضه وأيضا يراى دونه وأراه دونى

فلو أنا على حجر إلخ يريد أنهما لشدة العداوة لا يختلط دماؤهما فلو ذبحا على حجر لافترق
الدميان اهـ ثم رأيت فى الفارضى فى باب النسب أن العرب تقول إن دم المتباغضين لا يجتمع اهـ .
(قوله وقد يستغنى عن الأولى) أى لفظا لا تقديرا ، دماينى . فقوله كما يجوز أو يقعد تشبيه فى مطلق
الجواز إذ لا يحتاج إلى تقدير مع أو بخلاف إما ثم ذكر الدماينى أن ظاهر كلام بعضهم أن الفراء
يجيز الاستغناء عن إما الأولى لفظا وتقديرا وإجراءها مجرى أو (قوله تلم) الضمير يرجع إلى النفس
المذكورة فى البيت قبله من ألم إذا نزل . وفى بعض النسخ تهاض بالبناء للمجهول من هاض العظم
إذا كسره بعد جيره وعهد الدار ما عهد فيها . (قوله وقد سبق ما فى هذا الثانى) أى من الخلاف
فى شرح قوله وأتبع لفظا فحسب إلخ . (قوله وهى إلخ) شروع فى محترزات الشروط فكان الأولى
التعبير بالفاء . (قوله ولا يجوز لكن عمرو) أى على أن عمرو معطوف كما فى التوضيح إما على أنه
مبتدأ خبره محذوف فيجوز . (قوله أو تلتها جملة) أى أو سبقت بنفى لكن تلتها جملة فلا يناق أن
المسبوقة بإيجاب لا يتلوها إلا الجملة . (قوله ورقاء) اسم رجل ، بواده جمع بادرة وهى الحدة .
تصریح .

[٨٧٣] البيت من الطويل ، وهو لذى الرمة فى ملحق ديوانه .

[٨٧٤] إِنَّ آبَنَ وَزَقَاءَ لَا تُخَشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

أو تلت واوا نحو : ﴿ وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ [الأحزاب : ٤٠] ، أي ولكن كان رسول الله وليس المنصوب معطوفا بالواو لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب (وَلَا * يَدَاءُ أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا تَلَا) لا مبتدأ خبره تلا ، ونداء وما بعده مفعول بتلا . وفي تلا ضمير هو فاعله يرجع إلى لا . والتقدير لا تلا نداء أو أمرا أو إثباتا ، أي للعطف بلا شرطان : أحدهما أفراد معطوفها والثاني أن تسبق بأمر أو إثبات اتفاقا نحو : اضرب زيدا لا عمرا وجاءني زيد لا عمرو أو بنداء خلافا لابن سعدون نحو : يا ابن أخي لا ابن عمي . قال السهيلي : وألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءني

(قوله أي ولكن كان رسول الله إلخ) حاصله أن لكن حرف استدراك لا عاطفة^(١) والواو هي العاطفة لجملة حذف بعضها على جملة وهذا مذهب المصنف وتقدم في الشرح بقية الأقوال . وقد يستشكل العطف بأن قضية كون لكن حرف ابتداء استئناف الجملة بعدها لا عطفها بالواو ويجاب بأن المراد بكونها حرف ابتداء أنها غير عاطفة للجملة فلا ينافي عطفها بغيرها ، أفاده سم . (قوله لأن متعاطفي الواو المفردين إلخ) بخلاف الجملتين فيجوز تخالفهما في ذلك نحو : قام زيد ولم يقم عمرو وقد يقال محل عدم اختلاف متعاطفي الواو إيجابا وسلبا إذا لم يصحبا ما يقتضي الاختلاف كلكن فتأمل . (قوله أي للعطف بلا إلخ) فيه مسامحة فإن الشرط الأول لا يفيد كلام المصنف . (قوله شرطان) بقى شرط ثالث وهو ألا تقترن بعاطف فإذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة وإذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا تأكيد للنفي . وفي هذا المثال مانع آخر من العطف وهو تقدم النفي وقد اجتمعا في ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ . مغنى . (قوله أفراد معطوفها) أي ولو تأويلها فيجوز قلت زيد قائم لا زيد قاعد أخذا من قول الجمع ولا يعطف بها جملة لا محل لها في الأصح .

(قوله وألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر) قال البعض : هو ظاهر فيما إذا كان المتناول والأعم الثاني لا الأول اهـ ولك أن تقول جواز جاءني رجل لا زيد إذا جعلت لا بمعنى غير صفة لرجل لا إذا كانت عاطفة كما هو فرض الكلام ، وقد علل الفارضى وغيره عدم جواز جاءني زيد لا رجل وعكسه بأن الرجل يصدق بزيد فيلزم التناقض . لا يقال المراد بالرجل غير زيد بقرينة العطف المقتضى للمغايرة فلا تناقض لأننا نقول المغايرة التي يقتضيها العطف صادقة بالمغايرة الجزئية كالمغايرة التي بين العام والخاص والمطلق والمقيد فالتناقض غير منتف بحسب مدلول اللفظ وكالمثالين المذكورين

[٨٧٤] البيت من البسيط ، وهو لزهر بن أبي سلمى في ديوانه .

(١) ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ .

زيد لا رجل وعكسه ، ويجوز جاءني رجل لا امرأة . وقال الزجاجي : وألا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاءني زيد لا عمرو ، ويرده قوله :
[٨٧٥] كَأَنَّ دِثَارًا حَلَقْتُ يَلْبُونِهِ عَقَابُ تَنُوفِي لَا عَقَابُ الْقَوَاعِلِ

(تنبيهات) : الأول : في معنى الأمر الدعاء والتحضيض . الثاني : أجاز الفراء العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم إن نحو : لعل زيدا لا عمرا قائم . الثالث : فائدة العطف بها قصر الحكم على ما قبلها إما قصر أفراد كقولك : زيد كاتب لا شاعر

في الامتناع قام زيد لا الناس وقام الناس لا زيد . نعم قال التقى السبكي كما حكاه عنه ولده في شرح التلخيص يخطر لي جواز قام الناس لا زيد إن أريد إخراج زيد من الناس على وجه الاستثناء ، لكن لم أر أحدا من النحاة عد « لا » من حروف الاستثناء فاعرف ذلك .

(قوله وقال الزجاجي وألا يكون إلخ) علل بأن العامل يقدر بعد العاطف ولا يصح أن يقال لا جاء عمرو إلا على الدعاء ورد بأنه لو توقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيدا قائما ولا قاعدا ذكره البعض ثم رأيت في المغنى أى لمنع لا من تقدير ليس بعد الواو . (قوله كأن دثارا إلخ) دثار بكسر الدال المهملة وفتح المثناة اسم راع . واللبون : النوق ذات اللبن وحلقت ذهبت وتنوفى بفتح الفوقية وضم النون وفتح الفاء جبل عال . والقواعل بالقاف ثم العين المهملة : الجبال الصغيرة وكنى بذلك عن عدم عود هذه اللبون .

(قوله الدعاء) نحو : رحم الله أبا بكر لا أبا جهل وقوله : والتحضيض نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا قال ذلك أبو حيان وخالفه الرضى فقال لا تجيء لا بعد الاستفهام والعرض والتمنى والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهى ولا يعطف بها الاسم ولا الماضى فلا يقال قام زيد لا قعد لأنها موضوعة لعطف المفردات وإنما جاز على قلة عطفها المضارع لمضارعتها الاسم ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف . لا يقال قام زيد لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ، بل لو قصدت ذلك أدخلت الواو في المكرر وكانت هي العاطفة ولا تأكيد لكنه قال في الكلام على بل قبل لا تجيء بل بعد التحضيض والتمنى والترجى والعرض والأولى أن يجوز استعمالها بعدما يفيد معنى الأمر والنهى كالتحضيض والعرض اهـ والظاهر أن العرض كالتحضيض عند أبي حيان ، ثم القلب إلى جواز مجيء لا بعد الاستفهام أميل نحو أقام زيد لا عمرو . (قوله إما قصر أفراد إلخ) لم يذكر قصر التعيين مع

[٨٧٥] قاله امرؤ القيس بن حجر الكندي من قصيدة من الطويل . ودثار اسم راعى امرئ القيس . واللبون بفتح اللام : الإبل التى لها اللبن . وعقاب تنوفى كلام إضافى فاعل حلقت . وهو بفتح التاء المثناة من فوق وضم النون وسكون الواو وفتح الفاء : اسم موضع مرتفع في جبل طيء . والشاهد في لا عقاب القواعل حيث عطف على معمول فعل ماض وهو العقاب الأول . وفيه رد على أبى القاسم الزجاجي في منعه أن تعطف بلا بعد الفعل الماضى . والقواعل بالقاف جبل سلمى وثم تخالف طيء وأسد ، قاله ابن الكلبي . ويقال القواعل جبال صغار . أراد كأن عقابا من عقبان تنوفى ذهبت بهذه الإبل لا عقبان هذه الأجل الصغار . وإنما يصف أن هذه الإبل لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها كما لا يطمع فيما نالته هذه العقاب .

ردا على من يعتقد أنه كاتب وشاعر ، وإما قصر قلب كقولك : زيد عالم لا جاهل ردا على من يعتقد أنه جاهل . الرابع : أنه قد يحذف المعطوف عليه بلا نحو : أعطيتك لا لتظلم أى لتعدل لا لتظلم (وَبَلْ كَلَكِنْ) فى تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها (بَعْدَ مَصْنُوعِيَّهَا) أى مصحوبى لكن وهما النفى والنهى (كَلَمْ أَكُنْ فِى مَرْبَعٍ بَلْ ثِنْيَا) المربع منزل الربيع ، والتهاء الأرض التى لا يهتدى بها ، ونحو : لا تضرب زيدا بل عمرا (وَأَقْلَ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ) فيصير كالمسكوت عنه (فِى الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِى) كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو . وأجاز المبرد وعبد الوارث ذلك مع النفى والنهى

أنها تكون له نحو زيد كاتب لا شاعر للمتعدد فى أى الوصفين ثابت لزيد مع علمه بثبوت أحدهما لا على التعيين . (قوله كقولك زيد كاتب لا شاعر) فى تمثيله لقصر الأفراد بما ذكر ولقصر القلب بقولك زيد عالم لا جاهل إشارة إلى ما قالوه من اشتراط إمكان اجتماع الوصفين فى قصر الأفراد دون قصر القلب . (قوله قد يحذف المعطوف عليه بلا إلخ) قال شيخنا : كان الأولى تأخيرها إلى قول الناظم :

* وحذف متبوع بدا هنا استبح *

(قوله وبلى كلكن) اعترض بأنه إحالة على مجهول لأنه لم يذكر أولا معنى لكن وأجيب بأن وجه الشبه الذى ذكره الشارح مشهور فى لكن فالإحالة على مشهور بين النحاة^(١) . (قوله فى تقرير إلخ) أى تثبيته فى ذهن السامع . والحاصل أنها مع النفى والنهى تفيد أمرين تأكيدى وهو تقرير ما قبلها وتأسيسى وهو إثبات نقيضه لما بعدها ، ومع الخبر المثبت والأمر أمرين تأسيسيين لإزالة الحكم عما قبلها بحيث صار كالمسكوت عنه وجعله لما بعدها . قال الشمنى : قال الرضى وظاهر كلام الأندلسى وهو الظاهر أنها بعد النفى والنهى أيضا تصير الحكم الأول كالمسكوت عنه اهـ وفى كون هذا هو الظاهر نظر وقد عد فى المعنى من الأمور التى اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم بل حرف إضراب قال وصوابه حرف استدراك وإضراب فإنها بعد النفى والنهى بمنزلة لكن سواء اهـ . (قوله للثان) حذف ياؤه للضرورة^(٢) . (قوله فيصير) بالنصب بأن مضمرة فى جواب الأمر وقوله كالمسكوت عنه أى أصالة وإن صار مسكوتا عنه لعارض الإضراب فصح الإتيان بالكاف . ومعنى كون زيد فى قولك قام زيد بل عمرو كالمسكوت عنه صيرورته كأنه لم يثبت له قيام ولم ينف عنه . (قوله والأمر الجلى) أى الظاهر واحتراز به عن العرض والتحضيض كما فى الغزى ومر خلافه عن الرضى . (قوله ذلك) أى النقل . (قوله وعلى ذلك) أى الجواز المذكور . وقوله بل قاعد أى بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا . وأورد على المبرد وعبد الوارث أنه يلزمهما أن ما لا تعمل فى قائما شيئا لأن شرط عملها بقاء النفى فى المعمول وقد انتقل عنه . وأجيب بأن انتقاضه بعد مضى العمل لا يضر قياسا على النصب بعد فاء السببية أو واو المعية الواقعين بعد النفى المنتقض بعدهما نحو :

(١) وإن لم يكن معروفا للمبتدئين .

(٢) أى ضرورة الشعر .

فتكون ناقلة لمعناها إلى ما بعدها ، وعلى ذلك فيصح ما زيد قائما بل قاعدا وبل قاعد ، ويختلف المعنى . قال الناظم : وما جوزاه مخالف لاستعمال العرب . ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي وشبهه ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته . ولا بد لكونها عاطفة من أفراد معطوفها كما رأيت ، فإن تلاها جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح . وتفيد حينئذ إضرابا عما قبله إما على جهة الإبطال نحو : ﴿ وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون ﴾ [الأنبياء : ٢٦] ، أى بل هم عباد ، ونحو : ﴿ أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق ﴾ [المؤمنون : ٧] وإما على جهة الانتقال من غرض إلى آخر نحو : ﴿ قد أفلح من تزكى * وذكر اسم ربه فصلى * بل تؤثرن الحياة الدنيا ﴾ [الأعلى : ١٤] ﴿ ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون * بل قلوبهم فى غمرة من هذا ﴾ [المؤمنون : ٦٢] وادعى الناظم فى شرح الكافية أنها لا تكون فى القرآن إلا على هذا الوجه والصواب ما تقدم .

(تنبيهان): الأول : لا يعطف بيل بعد الاستفهام فلا يقال أضربت زيدا بل عمرا ولا نحوه . **الثانى** تزداد قبلها لا لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب

وما أصحاب من قوم فأذكركم إلا يزيدهم حبا إلى هم
(قوله وبل قاعد) أى على أن قاعد خبر مبتدأ محذوف أى بل هو قاعد . (قوله ويختلف المعنى) لأن النصب يقتضى انتفاء القعود والرفع يقتضى ثبوته . (قوله ومنع الكوفيون إلخ) تورك على النظم بأنه يوهم كثرة العطف بيل فى الخبر المثبت والأمر الجلى لأنه ذكره مع العطف بها بعد النفى والنهى من غير تفصيل فتأمل . (قوله وشبهه) هو النهى . (قوله وتفيد حينئذ) أى حين إذ تلاها جملة وكلامه يفيد أنها فى حال عطفها المفرد ليست للإضراب قال شيخنا : وفى شرح الفارضى خلافه اهـ وفى المغنى أنها للإضراب فى الأمر والإيجاب . (قوله نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه إلخ) أى قبل فى نحو ذلك للإضراب الإبطالى بناء على أن المضرب عنه المقول بالميم ، أما إذا كان المضرب عنه القول فالإضراب انتقالى إذ الإخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق إليه الإبطال . (قوله والصواب ما تقدم) أجيب عن الناظم بحمل كلامه على أنها لا تكون فى القرآن ييقين إلا على وجه الانتقال والآيتان الأوليان ليست بل فيهما للإضراب الإبطالى ييقين لاحتمال أنها للإضراب عن القول فتكون انتقالية كما مر . (قوله الأول إلخ) هذا التنبيه يستفاد من النظم . (قوله لا يعطف بيل) مثلها لكن ولا على ما مر . (قوله ولا نحوه) بالرفع أى نحو هذا التركيب نحو : هل ضربت زيدا بل عمرا . (قوله تزداد قبلها لا) المراد بزيادتها كونها لا للعطف ولا لنفى ما بعدها كما قاله الشمنى فلا ينافى أنها نافية للإيجاب قبلها . (قوله لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب) اعلم أن لا بعد الإيجاب لنفى

كقوله :

[٨٧٦] وَجْهَكَ الْبَدْرُ لَا بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أَقُولُ

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشيء

كقوله :

[٨٧٧] وَمَا هَجَزْتُكَ لَا بَلِ زَادَنِي شَقًّا هَجَرَ وَبَعْدَ تَرَاحِي لَا إِلَى أَجَلٍ

(وَأَنَّ عَلَى ضَمِيرٍ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ) مستترا كان أو بارزا (عَطَفْتُ فَأَفْصِلُ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ) نحو : ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْعَمَ وَأَبَاؤُكُمْ﴾ [الأنبياء : ٥٤] (أَوْ فَاصِلٍ مَّا) إما بين العاطف والمعطوف عليه وإما بين العاطف والمعطوف كالمفعول به في نحو : ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾ [الرعد : ٢٣] ولا في نحو : ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام : ١٤٨] ،

الإيجاب الذي قبلها وصيرورته نصا في النفي بعد صيرورته بحرف الإضراب لولاها كالمسكوت عنه يحتل النفي وغيره ، وعليه فلا يظهر قول الشارح لتوكيد الإضراب إذ ليس ما أفادته معنى تأكيديا بل ذلك معنى تأسيسى ، أفاده الدماميني . وقوله عن جعل متعلق بالإضراب ، وقوله بعد الإيجاب متعلق بتزاد ومثله قوله الآتى بعد النفي . ومقتضى جعله بل في قوله بل الشمس للإضراب الذى قدم أنه مفاد بل الداخلة على جملة أنها في قوله بل الشمس داخلة على جملة أى بل هو الشمس وليس بلازم كما يفيد ما مر عن شرح الفارضى والمغنى ، ولك منع الاقتضاء بحمل قوله سابقا وتفيد حيثئذ إضرابا على معنى أنها إذا تلاها جملة لا تكون إلا للإضراب بخلاف ما إذا تلاها مفرد فإنها للإضراب في الأمر والإيجاب دون النفي والنهى فافهم . (قوله كسفة أو أقول) الكسفة : التغير إلى سواد . والأقول : الغيوبة . (قوله ضمير) قيد أول ولم يأخذ الشارح محترزه لظهوره . (قوله فافصل بالضمير المتفصل) أى لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به فلو عطف عليه كان كالعطف على جزء الكلمة فإذا أكد بالمنفصل دل إفراده مما اتصل به بالتأكيد على انفصاله في الحقيقة فحصل له نوع استقلال ، ولم يجعل العطف على هذا التوكيد لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم كون المعطوف تأكيدا للمتصل وهو باطل .

(قوله أو فاصل ما) قال الشيخ خالد : ما اسم نكرة في موضع جر نعت لفاصل بمعنى أى فاصل كان ، وجوز المكودى أن تكون ما زائدة اهـ وإنما اكتفى بأى فاصل لأن فاصل الكلام قد يغنى عما هو واجب نحو أتى القاضى بنت الواقف فلأن يغنى عما هو غير واجب أولى . (قوله وضعفه

[٨٧٦] البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر .

[٨٧٧] البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر .

وقد اجتمع الفصلان في : ﴿ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ ﴾ [الأنعام : ٩١] (وَبَلَا فَصْلٌ يَرِدُ * فِي النَّظْمِ فَاشِيًّا وَضَعْفُهُ آغْتَقِدُ) من ذلك قوله :
[٨٧٨] وَرَجَا الْأَخِيْطُلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَابْتُ لَهُ لَيْتَالَا
وقوله :

[٨٧٩] قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كِنَعَا جِ الْفَلَا تَعْسَفْنَ رَمَلَا

وهو على ضعفه جائز في السعة نص عليه الناظم لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب مررت برجل سواء والعدم برفع العطف على الضمير المستتر في سواء لأنه مؤول بمشتق أى مستو هو والعدم وليس بينهما فصل (وَعَوْدٌ خَافِضٌ لَدَى عَطْفٍ عَلَى * ضَمِيرٍ خَافِضٍ لِأَزْمَا قَدْ جُعِلَا) في غير الضرورة وعليه جمهور البصريين نحو : ﴿ فَقَالَ لَهَا

اعتقد) أى على مذهب البصريين وأجازه الكوفيون بلا ضعف قياسا على البدل نحو أعجبتنى جمالك . والفرق على الأول أن الثانى في العطف غير الأول غالبا فلا بد من تقوية الأول بخلاف البدل . وكالبدل التأكيد إلا النفس والعين كما مر في محله . (قوله ورجا الأخيطل) تصغير الأخطل . ومن في قوله من سفاهة رأيه تعليلية وما مفعول رجا واللام في قوله ليتالا لام الجحود وألفه للتثنية . (قوله وزهر) أى ونسوة زهر كحمر جمع زهراء . وأصل تهادى تهادى أى تتبختر فحذفت إحدى التاءين . والفلا اسم جنس جمعى للفلاة وهى الصحراء . والمراد بنعاج الفلا بقر الوحش تعسفن أى أخذن على غير الطريق رملا أى في رمل وقيد بقوله تعسفن إلخ لأنه أقوى في التبختر .

(قوله وعود خافض) شامل للحرفى والاسمى لكن لا يعاد الاسمى إلا إذا لم يلبس فإن ألبس نحو : جاءنى غلامك وغلام زيد وأنت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجوز إذا قامت قرينة تدل على المقصود والذي ارتضاه الدمامينى أن المعطوف الجار والمجرور على الجار والمجرور لا المجرور فقط على المجرور كما استظهره الرضى لفلا يلزم إلغاء الجار واتصال الضمير بغير عامله في نحو : المال بينى وبينك ومررت بك وبه وكلاهما محذوران ، راجع حاشية شيخنا . (قوله وعليه) أى اللزوم جمهور البصريين لأن الجار والضمير المجرور كالشئ الواحد فإذا عطف بدون الجار فكأنه عطف على بعض

[٨٧٨] قاله جرير يهجو الأخطل فلذلك صغره . من الكامل ومن للتعليل . والشاهد في وأب حيث عطفه على الضمير المستكن في لم يكن من غير تأكيد ولا فصل وهو شاذ . هذا ما قالوه : وفيه نظر لأنه ليس بمضطر إلى رفع أب بل يمكنه نصبه على أنه مفعول معه . وكيف يكون شاذاً وقد ورد في صحيح البخارى وهو ما روينا عن على رضى الله عنه أنه قال : « كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر » وروى عن عمر رضى الله عنه : كنت وجارى من الأنصار ، وله في محل الرفع صفة لأب أى للأخيطل واللام في ليتالا للتعليل وانتصب بأن المقدرة وألفه للتثنية .

[٨٧٩] قاله عمر بن أبى ربيعة من الخفيف . وإذ ظرف وفاعل أقبلت هو محبوبته . والشاهد في وزهر حيث عطف على الضمير المستتر المرفوع في أقبلت من غير تأكيد ولا فصل ، وهذا مذهب الكوفية . وأجيب بأن الواو ليست بمتحضة للعطفية لأنها تصلح للحال . وقبل شاذ وليس بطائل لإمكان أن ينصب زهرا على المعية . وأصل تهادى تهادى أى تتبختر فحذفت إحدى التاءين . والنعاج جمع نعجة وهى بقر الرمل . والفلا الصحراء وتعسفن حال أى أخذن غير الطريق . ورملا نصب بتقدير في أى رمل ، فانهم .

وَلِلْأَرْضِ ﴿ [فصلت : ١١] ، ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَكِ ﴾ [المؤمنون : ١٢] ، ﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ ﴾ [البقرة : ١٣٣] ، قال الناظم : (وَلَيْسَ) عود الخافض (عِنْدِي لِأَزِمًا) وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين (إِذْ قَدْ أَتَى * فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُتَّبَعًا) فمن النظم قوله :

* فَاذْهَبْ فَمَا يَكُ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ * [٨٨٠]

وقوله :

* وَمَا يَبْنِيهَا وَالْكَعْبِ غَوَطٌ لَفَافٌ * [٨٨١]

الكلمة وقيل غير ذلك كما بينه شيخنا . (قوله وليس عندى لازما) اختاره أبو حيان وقال ينبغي أن يقيد جواز العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار بأن يكون الحرف ليس مختصا بجر الضمير احترازا من الضمير المجرور بلولا على مذهب سيويه فإنه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر أى لا بإعادة الجار ولا بدونها أى ولا عطف الضمير عليه إلا بإعادة الجار فلو رفعت على توهم أنك قد نطقت بالضمير مرفوعا ففى جوازه نظر اهـ دمايى . (قوله فاذهب إلخ) جواب شرط محذوف أى إذا كنت فعلت المحجور والشتم المذكورين فى صدر البيت أعنى قوله :

* فَالْيَوْمَ قَدْ بَت تَّهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا *

فاذهب فإن ذلك ليس بعجيب من مثلك ومثل هذه الأيام . (قوله وما بينها إلخ) صدره :

* نَعْلُقُ فِي مِثْلِ السَّوَارَى سِوْفَنَا *

روى نعلق بنون المتكلم ومعه غيره مبنيا للفاعل وسيوفنا بالنصب على المفعولية ، وروى تعلق بناء التأنيث مبنيا للمجهول وسيوفنا بالرفع على النيابة عن الفاعل . والسوارى جمع سارية وهى الأسطوانة والواو فى ، وما حالية وما مبتدأ خبره . غوط : جمع غائط وهو المكان المظلم الواسع وكنى بذلك عن طول القامة . ونفائف صفته جمع نفنف وهو الهواء بين الشيئين ويقال للهواء الشديد . كذا

[٨٨٠] صدره :

* فَالْيَوْمَ قَسَرْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا *

وهو من أبيات الكتاب من البسيط . فاليوم نصب على الظرف . وقربت بالتشديد . وتهجوننا حال أو خبر إن جعل قريب من أفعال المقاربة . وفاذهب جواب شرط محذوف أى فإن فعلت ذلك فاذهب فإن ذلك ليس بعجيب من مثلك ومثل هذه الأيام . والشاهد فى الأيام فإنه عطف على الضمير المجرور فى بك من غير إعادة الجار . وهذا جائز عند الكوفية ويونس والأخفش وقطرب وأبو على الشلوبين وابن مالك . وأجاز البصرية أن مثل هذا محمول على الشذوذ ، وفيه نظر لا يخفى .

[٨٨١] صدره :

* نَعْلُقُ فِي مِثْلِ السَّوَارَى سِوْفَنَا *

هو من الطويل . والسوارى جمع سارية وهى الأسطوانة . وسيوفنا مفعول نعلق . ويروى تعلق على صيغة المجهول ورفع سيوفنا . وما مبتدأ والواو للحال . وغوط خبره جمع غائط وهو المظلم من الأرض . ونفائف صفته جمع نفنف وهو الهواء بين السارين . وهو أيضا الهواء الشديد . والشاهد فى والكعب إلا أنه حذف الظرف لتقدم ذكره وبقي عمله .

وهو كثير في الشعر . ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما : ﴿تساءلون به والأرحام﴾ [النساء : ١] ، وحكاية قطرب^(١) ما فيها غيره وفرسه قيل ومنه : ﴿وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام﴾ [البقرة : ٢١٧] ، إذ ليس العطف على السبيل لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته .

(تنبيهان): الأول : في المسألة مذهب ثالث وهو أنه إذا أكد الضمير جاز نحو : مررت بك أنت وزيد ، وهو مذهب الجرمي والزيادي . وحاصل كلام الفراء فإنه أجاز مررت به نفسه وزيد ، ومررت بهم كلهم وزيد . الثاني : أفهم كلامه جواز العطف على الضمير المنفصل مطلقا وعلى المتصل المنصوب بلا شرط نحو : أنا وزيد قائمان ، وإياك والأسد ، ونحو : ﴿جمعناكم والأولين﴾ [المرسلات : ٣٨] ، (وَأَلْفَاءُ قَدْ تُحْدَفُ مَعَ

في العيني ، ومثل السواري صفة محذوف أى في قامات مثل السواري طولا ومراده بالكعب كعب حامل تلك السيوف هكذا يظهر . (قوله وغيرهما) كحزمة من السبعة . (قوله تساءلون به) قال شيخنا : بتخفيف السين اهـ وأما ما قيل إن الواو للقسم لا للعطف فعدول عن الظاهر مع أنه إن كان قسم الطلب في قوله واتقوا الله ورد عليه أن قسم السؤال إنما يكون بالباء كما قاله الرضى وغيره وإن كان قسم خبر محذوف تقديره والأرحام أنه لمطلع على ما تفعلون كما قيل ، كان زيادة في التكلف . (قوله قيل ومنه إلخ) وقيل خفض المسجد بياء محذوفة لدلالة ما قبلها عليه لا بالعطف فيكون مجموع الجار والمجرور معطوفا على به وصوبه في المغنى وكذا يقال في مثل هذه الآية . وأورد عليه أن حذف الجار وبقاء عمله شاذ إلا في مواضع تقدمت في حروف الجر ليس هذا منها ، اللهم إلا أن يقال محل المنع إذ حذف غير تال لعاطف مسبوق بمثل الجار .

(قوله لأنه) أى السبيل صلة المصدر أى فكذا ما عطف على السبيل . (قوله حتى تكمل معمولاته) لثلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي . (قوله إذا أكد الضمير جاز) أى قياسا على العطف على ضمير الفاعل إذا أكد ، والجامع شدة الاتصال بما يتصلان به ، وفرق الأول بأوجه منها أن الضمير المجرور أشد اتصالا من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند إرادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين الضمير المجرور وعامله كما ذكره السيوطي فلم يؤثر توكيده جواز العطف . (قوله جواز العطف على الضمير المنفصل إلخ) أى لأن كلا من المذكورين ليس كالجزء فأجرى مجرى الظاهر وقوله مطلقا أى مرفوعا كان أو منصوبا . (قوله والفاء قد تحذف إلخ) هذه الآيات الثلاثة كلام يتعلق بحروف العطف فكان ينبغي أن تذكر قبل ذكر أحكام المعطوف وأن تكون إلى جانب قوله واخصص بفاء البيت اهـ نكت . (قوله إذ لا لبس) أى وقت عدم اللبس فإذا ظرفية لا تعليلية كما يشير إليه قول الشارح هو قيد فيهما .

(١) سبق التعريف به .

مَا عَطَفْتُ * وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ) هو قيد فيهما ، أى تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفيهما لدليل ، مثاله فى الفاء ﴿ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ﴾ [الأعراف : ١٦٠] ، أى فاضرب فانفجرت ، وهذا الفعل المحذوف معطوف على فقلنا . ومثاله فى الواو قوله :

[٨٨٢] فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حُجْرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلِيلٌ
أى بين الخير وبينى ، وقولهم راكب الناقة طليحان أى والناقة ، ومنه : ﴿ سَرَّائِلُ تَقِيكُمْ الْحَرَّ ﴾ [النحل : ٨١] أى والبرد .

(تنبيهان) : الأول : أم تشاركهما فى ذلك كما ذكره فى التسهيل ومنه قوله :
[٨٨٣] * فَمَا أُذْرِى أُرْشِدَ طِلَابُهَا *
أى أم غى . وإنما لم يذكرها هنا لقلته فيها . الثانى : قد يحذف العاطف وحده ،

(قوله أن اضرب إلخ) الصواب حذف أن أو إبدال فانفجرت بفانفجست لأن الآية التى فيها فانفجرت هكذا ﴿ فقلنا اضرب ﴾ إلخ والآية التى فيها أن هكذا : ﴿ وأوحينا إلى موسى إذ استسقاه قومه أن اضرب بعصاك الحجر فإلهجست ﴾ [الأعراف : ١٦٠] ، وقوله بعد فى غالب النسخ معطوف على فقلنا يدل على أنه أراد آية فقلنا اضرب إلخ فكان عليه أن يحذف أن ويقول فقلنا اضرب إلخ وقد وجد ذلك فى بعض النسخ . (قوله أى فاضرب فانفجرت) قال البهاء السبكى : طوى ذكر فاضرب هنا لسرعة الامتثال حتى إن أثره وهو الانفجار لم يتأخر عن الأمر ثم قيل فاضرب كله محذوف وقال ابن عصفور : حذف ضرب وفاء فانفجرت والفاء الباقية فاء فاضرب ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه . دمامينى . (قوله معطوف على فقلنا) فيه مسامحة ظاهرة . (قوله بين الخير) خبر كان مقدم وقوله أبو حجر بضم الحاء والجيم . (قوله طليحان) أى ضعيفان فكون الخير مثنى دليل على حذف المعطوف . ويحتمل أن يكون الأصل أحد طليحين فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما قاله الموضح فى شرح بانت سعاد وحيث لا شاهد فيه لكن قال فى المغنى هذا لا يتأتى فى نحو غلام زيد ضربتهما .

(قوله أى أم غى) إنما يلزم تقدير ما ذكر بناء على أن الحمزة دائما لا تكون إلا معادلة بين

[٨٨٢] قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الطويل يرثى بها النعمان بن الحارث الفسائي . الفاء للعطف . وما للنفى . وليال اسم كان ، وبين الخير خبره تقديره ما كان بين الخير وبينى . وفيه الشاهد حيث حذف فيه المعطوف بالواو . وسالما حال . وأبو حجر كنية النعمان بضم الحاء والجيم . وقلائل بالرفع صفة ليال .
[٨٨٣] تمامه :

دَعَاىَ إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِلَى لَأْمَرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أُذْرِى أُرْشِدَ طِلَابُهَا
والبيت من الطويل ، وهو لأى ذؤيب الهذلى فى تخلص الشواهد .

ومنه قوله :

[٨٨٤] كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أُمْسَيْتَ مِمَّا يَغْرُسُ الْوُدَّ فِي قُؤَادِ الْكَرِيمِ

أراد كيف أصبحت وكيف أمسيت . وفي الحديث : « تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع قمه » وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع : أكلت خبزاً لحماً قمراً ، أراد خبزاً ولحماً وقمراً ولا يكون ذلك إلا في الواو وأو (وَهَيَّ) أى الواو (الْفَرْدُ) من بين حروف العطف (بِعَظْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ) أى محذوف (قَدْ بَقِيَ * مَعْمُولُهُ) مرفوعاً كان نحو : ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ [البقرة : ٣٥ ، والأعراف : ١٩] ، أى وليسكن زوجك ، أو منصوباً نحو : ﴿ والذين تَبَوَّءُوا الدارَ والِإِيمَانَ ﴾ [الحشر : ٩] ،

شيئين إما مصرح بهما كما تقدم أو بأحدهما كالبيت فإن طلابها حاصل فلا يُسأل عن حصوله وإنما يُسأل هل هو رشد أو غي . وقد أسلفنا في مبحث أم تنظير ابن هشام في ذلك فتنبه . بقى أن الزمخشري أجاز حذف ما عطف عليه أم فقال في ﴿ أم كنتم شهداء ﴾ يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود وحذف معادها أى أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدى أيضاً وقدر أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصال بنيه باليهودية أم كنتم شهداء ، نقله في المغنى وأقره . (قوله قد يحذف العاطف وحده) أى على قول الفارسي وابن عصفور ومنعه ابن جنى والسهيلي . وإنما جاز حذف حرف الاستفهام اتفاقاً لأن للاستفهام هيئة تخالف هيئة الإخبار . (قوله ومنه قوله إلخ) خرج المانع الأمثلة على بدل الإضراب كما في الدماميني ويحتمل بعضها الاستئناف كالبيت .

(قوله إلا في الواو وأو) كذا في نسخ وفي نسخ أخرى إسقاط قوله وأو والأولى هي الموافقة لقوله في التسهيل ويشاركها أى الواو في ذلك أو ، ومثله الدماميني بقول عمر رضى الله تعالى عنه : صلى رجل في إزار ورداء في إزار وقميص في إزار وقباء . وقال في المغنى : حكى أبو الحسن أعطه درهما درهمين ثلاثة ، وخرج على إضمام أو ويحتمل البديل المذكور اهـ قال الدماميني : وظاهره أن الفاء لا تشاركهما في ذلك وقد قيل في علمته النحو بابا بابا أن تقديره بابا فبابا ويشهد لذلك قولهم ادخلوا الأول فالأول . (قوله بعطف عامل إلخ) أورد عليه ابن هشام أن الفاء تعطف عاملاً حذف وبقي معموله نحو : اشتريته بدرهم فصاعداً لأن تقديره فذهب الثمن صاعداً . (قوله أى وليسكن زوجك) فيه أن اجتماع حذف الفعل ولام الأمر شاذ فلا يحسن تخريج التنزيل عليه ، كذا في التصريح . قال سم : ويمكن أن يقال إن من قدر ذلك أراد بيان معنى المقدر لا نفسه أى ويسكن والجملة حينئذ خبرية لفظاً إنشائية معنى . (قوله تبوءوا الدار) أى نزلوها وأما تبوأ له فبمعنى هباً له . (قوله أى

أى وألفوا الإيمان ، أو مجرورا نحو : من كل بيضاء شحمة ولا سوداء قمر ، أى ولا كل سوداء . وإنما لم يجعل العطف فيهن على الموجود (دَفْعًا لَوْهَمِ اتَّقَى) أى حذر وهو أنه يلزم في الأول رفع الأمر للاسم الظاهر ، وفي الثاني كون الإيمان متبوعاً وإنما يتبعوا المنزل ، وفي الثالث العطف على معمولى عاملين . ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مفعولاً معه لعدم الفائدة في تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان إذ هو أمر معلوم (وَحَذَفَ مَتَّبِعُوعِ) أى معطوف عليه (بَدَأَ) أى ظهر (هُنَا) أى في هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لأن الكلام فيهما (أَسْتَبِيحُ) كقول بعضهم وبك وأهلاً وسهلاً جواباً لمن قال له مرحباً بك ، والتقدير ومرحباً بك وأهلاً ونحو : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا ﴾ [الزخرف : ٥] ، أى أنهملكم فنضرب ، ونحو : ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [سبأ : ٩] ، أى أعموا فلم يروا . وأما حذفه مع أو في قوله :

وألفوا الإيمان) أى فالعطف من عطف الجمل وجعله قوم من عطف المفردات بتضمين الفعل الأول معنى فعل يتسلط به على المعطوف أى آثروا الدار والإيمان والوجهان في :

* وزججن الحواجب والعيونا *

(قوله وهو أنه يلزم إلخ) كذا في التوضيح وفيه أن هذه اللوازم المذكورة متحققة على تقدير العطف على الموجود لا متوهمه حتى يقال دفعاً لوهم اتقى ، بل كان المناسب إذا كان المراد هذا أن يقال دفعاً لأمر اتقى إلا أن يقال المراد بالوهم الخطأ . (قوله يلزم في الأول إلخ) قد يقال يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً اهـ معنى فلا يشترط لصحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه . (قوله متبوعاً) أى منزولاً . (قوله على معمولى عاملين) مختلفين ، العاملان ما وكل والمعمولان بيضاء وشحمة . (قوله في تقييد الأنصار) كذا في نسخ وهو الموافق لما عليه المفسرون من أن الآية واردة في الأنصار . وفي نسخ المهاجرين وهى غير موافقة إلا أن تقرأ بفتح الجيم أى المهاجر إليهم .

(قوله وحذف متبوع بدأ هنا استبح) لم يذكر ذلك مع أم وقد قيل في ﴿ أم حسبت أن تدخلوا الجنة ﴾ أن أم متصلة بالتقدير أعلمتم أن الجنة حفت بالمكارة أم حسبت ومر عن الزغشري والواحدى نجويز ذلك في : ﴿ أم كنتم شهداء ﴾ وأسلف الشارح أن المعطوف عليه بلا قد يحذف نحو : أعطيتك لا لتظلم أى لتعدل لا لتظلم . (قوله وبك وأهلاً) الواو الأولى لعطف جميع الكلام على كلام التكلم الأول كالواو في : وعليكم السلام جواباً لمن قال السلام عليكم ، والثانية لعطف أهلاً على مرحباً المقدر عطف مفرد على مفرد وهى محل الاستشهاد ، كذا في التصريح وقوله والثانية إلخ مبنى على أن العامل في الجميع واحد أى صادفت كذا وكذا ومنهم من جعل ذلك من عطف الجمل وقدر لكل واحد ما يناسبه ، وسيبويه يجعل مرحباً وأهلاً منصوبين على المصدر نقل ذلك شيخنا عن الطبري .

[٨٨٥] * فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدٍ لَكَ قَبْلَنَا *

أى فهل لك من أخ أو من والد فنادر .

(تنبيهان) : الأول : قال فى التسهيل : ويغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا . الثانى : قال فيه أيضا وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة . وقال فى الكافية : ومتبع بالواو قد يقدم * موسطا أن يلتزم ما يلزم . وظاهره جوازه فى الاختيار على قلة . قال فى شرحها^(١) : قد يقع أى المعطوف قبل المعطوف عليه إن لم يخرج

(قوله قال فى التسهيل إلخ) تفصيل لما أجمله المتن دفع به توهم المساواة . (قوله وقد يتقدم المعطوف بالواو) خالف هشام فى التخصيص بالواو وأجراه فى الفاء وثم وأو ولا ، قاله السيوطى .

(فائدة) : فصل الواو والفاء من المعطوف بهما ضرورة وفصل غيرهما سائغ بقسم وظرف سواء كان المعطوف اسما نحو : قام زيد ثم والله عمرو وما ضربت زيدا لكن فى الدار عمرا ، أم فعلا نحو : قام زيد ثم فى الدار قعد أو بل والله قعد ، اهـ مع . وألحق أبو حيان الحال بالظرف لأنها مفعول فيه فى المعنى وبنى عليه إعرابه أشد من قوله تعالى : ﴿ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ [البقرة : ٢٠٠] ، حالا من ذكر المعطوف على كذكركم قال لأن المعنى اذكروا الله ذكرا كذكركم آباءكم أو ذكرا أشد فأشد فى الأصل صفة ذكرا فلما قدم عليه أعرب حالا منه ، وجوز وجها آخر وهو أن يكون ذكرا مصدرا لاذكروا ويكون كذكركم آباءكم فى موضع نصب على الحال من ذكرا وأشد معطوف على كذكركم فتكون حالا معطوفة على حال وعدل كما قاله إلى هذين الوجهين عن كون ذكرا تمييزا لاقتضائه أن الذكر ذاك ومنهم من التزمه على الإسناد المجازى من وصف الشيء بوصف صاحبه نحو جده أجد . وفى الكشف^(٢) أن أو أشد ذكرا فى موضع جر عطف على ضمير المخاطبين فى كذكركم مثل ذكر قريش آبائهم أو قوم أشد منهم ذكرا أو فى موضع نصب عطف على آباءكم أى أو أشد ذكرا من آبائكم على أن ذكرا من فعل المعلوم أو المجهول . قال التفتازانى : وتحقيقه أن المصدر عبارة عن أن مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنيًا للفاعل وقد يؤخذ مبنيًا للمفعول والمعنى على الأول أو قوم أشد ذاكرية وعلى الثانى أو قوم أشد مذكورية واختار ابن الحاجب أن أشد ذكرا حال من محذوف والعطف من عطف الجمل والتقدير أو اذكروه حال كونكم أشد ذكرا . (قوله للضرورة) تخصيصه بالضرورة مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جوازه اختيارا بقلة .

[٨٨٥] قاله أبو أمية المنذلى وتماه :

* يُوشِحُ أَوْلَادَ الْعِشَارِ وَيُفْضِلُ *

من الطويل . يوشح يزين وقيل بالجيم من التوشيح وهو الإحكام . قوله : فهل لك فيه حذف أى فهل لك من أخ أو من والد . وفيه الشاهد حيث حذف فيه المعطوف عليه ، ومن فى الموضعين زائدة وهذا نادر ، ومع الواو كثير ، ومع الفاء كما فى : ﴿ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ ﴾ أى فضرِب فانفلق ويفضل من الإفضال وهو الإحسان .

(١) أى فى شرح الكافية لابن الحاجب .

(٢) راجع تفسير الكشف لجار الله الزمخشري عند تفسيره لهذه الآية .

التقديم إلى التصدير أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ولذا قلت : موسطا أن يلتزم ما يلزم ، فلا يجوز : وعمرو زيد قائمان لتصدر المعطوف وفوات توسطه ، ولا ما أحسن وعمرا زيدا ، ولا ما وعمرا أحسن زيدا لعدم تصرف العامل . ومثال التقديم الجائز قول ذى الرمة :

[٨٨٦] كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادٍ أَحْقَبَ لَاحِهَا وَرَمَى السَّفَى أَنْفَاسَهَا بِسِهَامِ
جَنُوبٍ دَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ رَبَّابِ السَّفِيرِ خِيَامُ
أراد لاحها جنوب ورعى السفى . ومنه قول الآخر :

[٨٨٧] وَأَلَتْ غَرِيمٌ لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ وَلَا الْعَنْزِيُّ الْقَارِظُ الدَّهْرَ جَائِيًا

(قوله إن لم يخرج التصدير إلخ) أى ولم يكن المعطوف مخفوضا فلا يجوز مررت وزيد بعمرى ولم يكن العامل مما لا يستغنى بواحد فلا يقال اختصم وعمرو زيد خلافا لثعلب ، كذا فى السيوطى والدامينى . (قوله أو تقدم عليه) عطف على مباشرة أى أو يخرج التصدير إلى تقدمه على عامل لا يتصرف كالمثال الأخير وفى نسخ أو التقدم عليه وهى ظاهرة . (قوله وفوات توسطه) عطف لازم . (قوله كأنا على أولاد) أى حمر أولاد أحقب أى أولاد فحل من الحمير أحقب أى فى موضع الحقية منه وهو مؤخره بياض لاحها بالحاء المهملة أى غيرها . والسفى بفتح السين المهملة والفاء قال فى القاموس : هو التراب والهزال وكل شجر له شوك واحدته سفة اهـ والمعنى الأول والثالث يناسبان هنا . وأما قول البعض هو شوك مخصوص فمع كونه مخالفا لما فى القاموس هو غير مناسب لقوله بسهام لأن معناه بشوك كالسهم كما قاله هو وسيأتى ، أنفاسها أى الأولاد على حذف مضاف أى محل أنفاسها ، بسهام متعلق برمى أى بشوك كالسهم ، جنوب فاعل لاحها والجنوب ريح معلومة . دوت بالبدال المهملة قال فى القاموس : دوى الماء أى علاه ما تسفيه الريح اهـ فقول البعض أى جفت فيه نظر . وأما دوى بالمعجمة ففى القاموس دوى البقل كرمى ورضى ذوبا كصلى ذبل وأذواه الحرا اهـ عنها أى عن الجنوب أى من أجلها ، التناهى فاعل ذوت وهى جمع تهيئة وهى الموضع الذى ينتهى الماء إليه ويجبس فيه ، وأنزلت بها ، أرجع البعض الضمير لأولاد أحقب وعليه فأنزلت عطف على لاحها ولعل المعنى عليه وحملت فوقها الخيام ، ويحتمل رجوعه إلى الجنوب فتكون الباء فى بها سببية . قال البعض : والمراد بيوم رباب السفير يوم شدة الحر اهـ وفى القاموس الرباب كرمان وشداد الجماعة ، وذكر للسفير معانى أنسبها هنا الرياح يسفر بعضها بعضا وفى البيت من عيوب القافية الإقواء .

(قوله ومنه قول الآخر) قال بعضهم : هو من كلام ذى الرمة فكان الموافق لإتيان بالضمير

[٨٨٦] البيتان من الطويل ، وهما لذى الرمة فى ديوانه .

[٨٨٧] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر .

أراد لا أظن قضاءه جائيا هو ولا العنزي (وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ) بشرط اتحاد زمانيهما سواء اتحد نوعهما نحو : ﴿لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه﴾ [الفرقان : ٤٩] ﴿وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم﴾ [محمد : ٣٦] أم اختلفا نحو قوله تعالى : ﴿يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار﴾ [هود : ٩٨] ، ﴿تبارك الذي إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري﴾ [الفرقان : ١٠] الآية (وَأَعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شَيْئَهُ فِعْلًا فِعْلًا) نحو : ﴿صافات ويقبضن﴾ [الملك : ١٩] ، ﴿فالمغيرات

العائد على ذى الرمة بدل التعبير بالآخر . (قوله وأنت) بكسر التاء لأن الخطاب لمحبوته والعنزي بفتح العين المهملة والنون بعدها زاي نسبة إلى عنزة قبيلة وهو أحد رجلين خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا أصلا فضرب بهما المثل . (قوله وعطفك الفعل إلخ) قال ابن هشام : قال بعض الطلبة لا يتصور لعطف الفعل على الفعل مثال لأن نحو : قام زيد وقعد عمرو المعطوف فيه جملة لا فعل وكذا قام وقعد زيد لأن في أحد الفعلين ضميرا . قلت له : فإذا قلت يعجبني أن تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج ويعجبني أن يقوم زيد ويخرج عمرو فيا لها خجلة وقع فيها اه سيوطي . ووجهه أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم فلولا أن العطف للفعل وحده لم يتأت نصبه أو جزمه ، اه سم . (قوله بشرط اتحاد زمانيهما) أى مضميا أو حالا أو استقبالا .

(قوله سواء اتحد نوعهما) أى المتعاطفين بأن كانا ماضيين أو مضارعين أو أمرين . (قوله نحو يقدم قومه إلخ) فأوردهم معطوف على يقدم لأنه بمعنى يوردهم كما قاله أبو البقاء العكبري . قال شيخ الإسلام زكريا : ويحتمل أن يكون أوردهم معطوفا على اتبعوا أمر فرعون فلا اختلاف في اللفظ ويرد عليه وإن أقره شيخنا والبعض أن زمنى المتعاطفين حينئذ مختلفان لمضى زمن الإتيان واستقبال زمن الإيراد فلم يوجد شرط عطف الفعل على الفعل إلا أن يراد بالنار ما يشمل نار القبر ومتباعدان جدا فلا وجه حينئذ للقاء فتدبر . ثم يحتمل أن يكون العطف في الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل وكذا في كثير من الأمثلة لكن لا يضر الاحتمال إذا كان المقصود التمثيل لا الاستشهاد . (قوله تبارك الذى إلخ) الشاهد في ويجعل على قراءة الجزم عطفًا على جعل الذى هو في محل جزم . (قوله فالمغيرات صبحا) ظاهره أن أثرن معطوفا على مغيرات وبه صرح في التصريح مع أنهم قالوا إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول على الأصح ويجاب بأن ذلك مقيد بما إذا لم يكن العاطف مرتبا فإن كان مرتبا فالعطف على ما يليه كما نقل عن الكمال بن الهمام وإذا عطف بمرتب أشياء ثم عطف بغير مرتب شئ فهو على ما يليه كما يؤخذ من كلام المغنى في أول الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها وينظر بكل تقدير محل أثرن من الإعراب فإنه لا جائز أن يكون الجر لعدم دخوله الأفعال ولا جائز أن يكون غيره لعدم وجوده إذ الفرض أنه معطوف على مجرور فقط إلا أن يقال محل قولهم الجر لا يدخل الأفعال إذا كان ذلك على سبيل الاستقلال أما على سبيل التبع كما هنا

صبحا * فآثرن ﴿ [العاديات : ٣] . لاتحاد جنس المتعاطفين في التأويل ، إذ المعطوف في المثال الأول في تأويل المعطوف عليه وفي الثاني بالعكس (وَعَكْسًا أَسْتَعْمِلُ تَجِدُهُ سَهْلًا) كقوله :
[٨٨٨] * أُمِّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَى أَوْ دَارَجَ . *

وقوله :

[٨٨٩] * يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرِ *

فيدخل فإن قلت صرحوا بأن الجملة الفعلية تقع في محل جر فلم لم تكن جملة فآثرن في محل جر ؟ قلت : الفرض أن المعطوف الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة بأسرها ا هـ دنوشرى . وأجاب الإسقاطى بأن الذى يظهر أن آثرن لا محل له من الإعراب لعطفه على ما لا محل له وهو صلة آل وما فيها من إعراب ليس بطريق الأصالة حتى يراعى في الفعل المعطوف بل بطريق العارية من آل الموصولة لكونها على صورة الحرف نقلوا إعرابها إلى صلتها فجاز أن يعطف عليها ما لا محل له نظرا لأصلها . (قوله إذ المعطوف في المثال الأول في تأويل المعطوف عليه) أى لأن صفات حال والأصل في الحال الأفراد فيقبضن مؤول بقابضات وهذا على سبيل الأولوية إذ يجوز كون المؤول هو المعطوف عليه وكذا يقال في نظائره وفي الكلام حذف مضاف أى في تأويل مثل المعطوف عليه وكذا يقال فيما بعده . (قوله وفي الثاني بالعكس) أى لأن المعطوف عليه صلة وحققها أن تكون جملة ﴿ فالمغيرات ﴾ مؤول باللاقى أغرن . (قوله أم صبي إغ) صدره :

* يارب بيضاء من العواهج *

جمع عوهج وهو الطويل العنق من الظباء والنعام والنوق ، والمراد هنا المرأة التامة الخلق ويجوز في أم الجر عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ والرفع عطف بيان لبيضاء باعتبار المحل أو خير محذوف ، والنصب بتقدير أمدح والمؤول هو الأول لأنه وصف والأصل فيه الأفراد على ما ارتضاه الشارح بعد وسيأتى ما فيه والدارج المقارب بين خطاه وقد يشكل جر دارج مع عطفه على الفعل وحده إلا أن ينزل منزلة العطف على الجملة . (قوله يقصد إغ) صدره :

* بات يعشيها بعضب باتر *

[٨٨٨] صدره :

* يَارُبُّ بَيْضَاءَ مِنْ الْعَوَاهِجِ *

رجز لا يدري قائله . وبالمجرد التنبيه . ورب ههنا للتكثير ، ويضاهى مجرور به . والعواهج جمع عوهج وهى الطويلة العنق من الظباء والغلمان والنوق ، وأراد بها هنا المرأة التامة الخلق . قوله أم صبي بالنصب عطف بيان لبيضاء ، ويجوز رفعه على أنه خير مبتدأ محذوف وقد جبا جملة وقعت صفة لصبي من جبا الصبي على إسته إذا زحف . والشاهد في أو دارج حيث عطفه وهو اسم على فعل هو جملة أعنى قد جبا ، وفيه خلاف والتقدير أم صبي حاب أو دارج من درج إذا قارب بين خطاه .
[٨٨٩] صدره :

* بَاتَ يُعْشِيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرِ *

رجز لم يدري قائله . وبات من الأفعال الناقصة ، ويعشيها من العشاء يفتح العين وهو الطعام الذى يؤكل وقت العشى . والضمير المنصوب فيه يرجع إلى المرأة لأنه في وصف رجل يعاقب امرأته بالسيف القاطع وهو المراد من قوله بعضب باتر . قوله يقصد جملة حالية من القصد ضد الجور . والأسوق جمع ساق . ويروى في أسواقها وليس بصحيح . والشاهد في وجائر فإنه عطف على يقصد وهو عطف الاسم على الفعل ، والمسهل له كون جائر بمعنى يجور .

وجعل منه الناظم : ﴿ يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي ﴾ [يونس : ٣١] ، وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق ، وجعل ابن الناظم^(١) تبعا لأصله المعطوف في البيتين في تأويل المعطوف عليه ، والذي يظهر عكسه لأن المعطوف عليه وقع نعتا والأصل فيه أن يكون اسما .

(خاتمة)*: في مسائل متفرقة : الأولى : يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل ، فالأول نحو : قام زيد وعمرو ، والثاني نحو : قام زيد وأنا ، فإنه لا يصلح قام أنا ولكن يصلح قمت والتاء بمعنى أنا ، فإن لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل يلائمه وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون أو تاء المخاطب أو بفعل الأمر نحو : أقوم أنا وزيد ، ونقوم نحن وزيد ، وتقوم أنت وزيد و ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ [البقرة : ٢٥] ، أى وليسكن زوجك ، وكذلك باقيها ، وكذلك المضارع المفتوح بتاء التأنيث نحو : ﴿ لا تضار والدك بولدها ولا مولود له بولده ﴾ [البقرة : ٢٣٣] ، قال ذلك الناظم قال الشيخ أبو حيان : وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعرين من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد بأنت . الثانية : لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه لصحة قام زيد وأنا وامتناع قام أنا وزيد . الثالثة : لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة

ضمير يعشها للمرأة لأنه في وصف رجل يعاقب امرأته بالعضب الباتر أى السيف القاطع . ويقصد من القصد ضد الجور في محل جر صفة ثانية لعضب في تأويل قاصد لأنه وصف والأصل فيه الأفراد ، وجعله العيني حالا ويرده جر المعطوف . والأسوق جمع ساق . (قوله والذي يظهر عكسه إلخ) أقول : هذا إنما يتم في البيت الثاني أما في الأول فلا ، لأن ما علل به معارض بوجود قد في الأول ، بل وجودها فيه أقوى مما علل به لأنها تبعد كون الفعل في تأويل الاسم فالوجه أن المؤول في البيت الأول الثاني وفي الثاني الأول فعليك بالإنصاف . (قوله فإنه لا يصلح قام أنا) أى هذا التركيب بعينه فلا يرد أنه يصلح أن يقال إنما قام أنا فأنا قد باشرت العامل .

(قوله من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن) أى ويغتنر في الثواني ما لا يغتنر في الأوائل وكذا يقال في بقية الأمثلة المتقدمة والبديل أيضا على هذين القولين نحو : ادخلوا أولكم وآخركم فيقدر عامل على الأول ويكون من إبدال الجمل بعضها من بعض ولا يحتاج إليه . على الثاني . (قوله لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف) أى بنفسه وهذا مستفاد من قوله في المسألة الأولى أو ما هو بمعناه فإنه يفيد أنه لا يشترط صحة وقوعه بنفسه هكذا ينبغي تقرير الاعتراض لا كما قرره البعض . (قوله منه البيانين) قال السيد : منع البيانين إنما هو في الجمل التي لا محل لها (١) راجع شرح ابن الناظم على ألفية والده / من تحقيقنا .

اختصم زيد وعمرو وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو . الرابعة : في عطف الخبر على الإنشاء وعكسه خلاف منعه البيانين والناظم في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح ونقله عن الأكثرين وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو : ﴿ وبشر الذين آمنوا ﴾ [البقرة : ٢٥] ، في سورة البقرة ﴿ وبشر المؤمنين ﴾ [الأحزاب : ٤٧] ، في سورة الصف . قال أبو حيان : وأجاز سيويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على أن يكون العاقلان خبرا لمحذوف ، ويؤيده قوله :

بخلاف التي لها محل فإن ذلك جائز فيها وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى : ﴿ وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ﴾ وليس مختصا بالجميل المحكية بالقول إذ لا يشك من له مسكة في حسن قولك زيد أبوه صالح وما أنسقه ووجه الجواز أن الجمل التي لها محل واقعة موقع المفردات فليست النسب بين أجزائها مقصودة بالذات فلا التفات إلى اختلاف تلك النسب بالخبرية والإنشائية بخلاف ما لا محل لها ، اهـ شمني .

(قوله وأجازه الصفار إلخ) قال البهاء السبكي : أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النحاة جوزوه ولا خلاف بين الفريقين لأنه عند مجوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة ، اهـ شمني . وفيه عندي نظر وإن أقره شيخنا والبعض لأن عدم جوازه بلاغة عند المجوزين ينافيه استدلالهم على جوازه بالآيتين فانهم . (قوله بنحو وبشر إلخ) أي لأنه معطوف على أعدت للكافرين وهو خبر . وأجيب بأن الكلام منظور فيه إلى المعنى فكانه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك . (قوله وبشر المؤمنين في سورة الصف) أي لأنه معطوف على نصر من الله وفتح قريب وهو خبر . وأجيب بأن بشر معطوف على تؤمنون بمعنى آمنوا ولا يقدح في ذلك تخالف الفاعلين بالافراد وعدمه لأنك تقول قوموا واقعدوا يا زيد .

(قوله على أن يكون العاقلان خبرا لمحذوف) أي لا على الاتباع لعدم شرطه من اتحاد المعنى والعمل كما مر وعن الرضی منع جمع النعتين اتباعا وقطعا في مثل هذا كما في سم ثم رأيت ما يؤيده في المغنى وعبارته وأما ما نقله أبو حيان عن سيويه فغلط عليه ، وإنما قال واعلم أنه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لأنك لا تثني إلا من أثبتته وعلمته ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة . وقال الصفار لما منعه سيويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها فتصرف أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار إذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما لأنه الذي اقتضاه المقام اهـ والذي أوقع أبا حيان في الغلط توهمه أن مراد الصفار النعت الصناعي الذي هو تابع فصحيح المسألة يجعل الوصف خبر مبتدأ محذوف وهذا غلط ظاهر فإن سيويه مصرح بامتناع المسألة مع الوصف المقطوع حيث قال : رفعت أو نصبت وإنما مراد الصفار أن الوصف إذا زال بالكلية بأن قيل من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا لفقد ما بنى سيويه عليه المنع فثبت حيثئذ جواز عطف الخبر على الإنشاء وجوابه قول المغنى ولا حجة إلخ ، قاله الدماميني .

[٨٩٠] وَإِنْ شِفَائِي عَبْرَةٌ مَهْرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مَعُولٍ

وقوله :

[٨٩١] تُنَاغِي غَزَالًا عِنْدَ دَارِ أَبِي عَامِرٍ وَكُحْلِ أَمَاقِيكَ أَلْحِسَانِ بِإِثْمِدٍ

الخامسة : في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال : أحدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في نحو : قام زيد وعمرو أكرمه أن نصب عمرو أرجح لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما . والثاني المنع مطلقا . والثالث لأنى على يجوز في الواو فقط . السادسة : في العطف على معمولي عاملين أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو : إن زيدا ذاهب وعمرا جالس ، وعلى معمولات عامل واحد نحو : أعلم زيدا عمرا بكرا جالسا ، وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا ، وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو : إن زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر . وأما معمولا عاملين فإن لم يكن أحدهما جارا فقال الناظم : هو ممتنع إجماعا نحو :

(قوله عبرة) بالفتح الدمع مهراقة بفتح الهاء التي زادوها على غير قياس أى مراقبة والرسم الأثر والدارس الممحي والمعول مصدر ميمي بمعنى التعويل أى البكاء برفع صوت ، أو اسم مكان أو اسم مفعول محذوف الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه كذا في الشمنى ، وبه يعرف ما في كلام البعض ، وبحث في الاستشهاد بالبيت بأن الاستفهام فيه إنكارى فهو خير معنى وحيث لا شاهد فيه . (قوله تناغى غزالا) التاء للخطاب أى تكلمه بما يسره . والأماق جمع موق وهو طرف العين مما يلي الأنف . واللحاذ بفتح اللام طرفها مما يلي الأذن والإثم بكسر الهمزة والميم حجر يكتحل به وقد يقال كحل معطوف على أمر مقدر يدل عليه المعنى أى فافعل كذا وكحل إلخ وحيث لا شاهد فيه . (قوله مطلقا) أى بالواو وغيرها . (قوله على معمول أكثر من عاملين) إضافة معمول إلى أكثر جنسية بدليل المثال فإن فيه العطف على ثلاث معمولات لثلاثة عوامل . (قوله وأما معمولا عاملين إلخ) الأصح في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه من المنع مطلقا لقيام العاطف مقام العامل والحرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام عاملين لضعفه وما أوهم ذلك يؤول بتقدير عامل بعد العاطف فيكون إما من عطف الجمل كما في قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو أو من عطف المفردات لكن لا من العطف على معمول

[٨٩٠] البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه .

[٨٩١] البيت من الطويل ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه .

كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك ، بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة قيل منهم الأخفش وإن كان أحدهما جارا فإن كان مؤخرا نحو : زيد في الدار والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فنقل المهدوي^(١) أنه ممتنع إجماعا ، وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا ، وإن كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فالمشهور عن سيبويه المنع ، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام ، وعن الأخفش الإجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج . وفصل قوم منهم الأعلام فقالوا : إن ولي الخفوض العاطف جاز وإلا امتنع . والله أعلم .

عاملين بل على معمول عامل واحد كما في ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة بنصب ثمرة وشحمة . بقى أنهم لم يتعرضوا للعطف على معمولات عاملين نحو : إن زيدا ضارب عمرا وبكرا قاتل خالدنا ونحو إن زيدا ضارب أبوه عمرا وأخاك غلامه بكرا ، والظاهر أنه كالعطف على معمول عاملين فتأمل .
(فائدة)*: قال الرضى : كل ضمير راجع إلى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو : زيد وعمرو جاءني ومات الناس حتى الأنبياء وفنوا فالضمير للمعطوف والمعطوف عليه . وأما قوله تعالى : ﴿ والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله ﴾ [التوبة : ٣٤] ، فالضمير للكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز ، وقوله : ﴿ والله ورسوله أحق أن يرضوه ﴾ [التوبة : ٦٢] ، أى يرضوا أحدهما لأن إرضاء أحدهما لإرضاء للآخر ونحو : زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الأول لدلالة خبر الثانى أو العكس ، ويجوز تخريج الآية الثانية على هذا الوجه باحتماليه ، ويجوز تقديم الخبر نحو : زيد قام وعمرو على الحذف من الثانى لدلالة خبر الأول وفى الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدأ إذ لو كان كذلك لقلل قاما . وأما الفاء وثم فإن كان الضمير فى الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه فقال بعضهم : يجب حذف الخبر من أحدهما نحو : زيد فعمره قام ، وزيد ثم عمرو قام ، ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثانى نحو زيد قام فعمره أو ثم عمرو قالوا ولا تجوز المطابقة لأن تفاوتهما بالترتيب يمتنع اشتراكهما فى الضمير وأجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما إذ الاشتراك فى الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم ، إذ يقال قام الرجلان مع ترتبهما والإضمار كالإظهار فى هذا ، وإن لم يكن الضمير فى الخبر وجبت المطابقة اتفاقا نحو : جاءنى زيد فعمره فقمت لهما وجاءنى زيد ثم عمرو وهما صديقان . وأما لا وبلى وأو وأم وأما ولكن فمطابقة الضمير معها وعدمها بحسب قصد المتكلم فإن قصدت أحدهما وذلك واجب فى الإخبار وجب أفراد الضمير نحو زيد لا عمرو وجاءنى وزيد بل عمرو قام ، وأزيد أم عمرو أنك ، وزيد أو هند جاءنى إذ المعنى أحدهما جاءنى ويغلب المذكر كما رأيت وتقول فى غير الإخبار : جاءنى إما زيد وإما عمرو فأكرمته وأزيدا ضربت أم عمرا فأوجعته ، وما جاءنى زيد لكن عمرو فأكرمته ، وإن قصدتهم معا وجبت المطابقة نحو : زيد لا عمرو جاءنى مع أى دعوتهما وزيد أو

(١) أحمد بن عمار المقرئ النحوى أصله من بلدة المهديّة بالمغرب ودخل الأندلس مات سنة ٤٤٠ هـ .

[البدل]

(التابع الْمُقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا * وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى) في اصطلاح البصريين (بَدَلًا) وأما الكوفيون فقال الأخفش يسمونه بالترجمة والتبيين . وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير ، فالتابع جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف

عمرو جاءني وقد ذهبت إليهما . قال تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا ﴾ [النساء : ١٣٥] ، وليست أو بمعنى الواو كما قيل والمعنى إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَلَا بَأْسَ فَإِنَّ اللَّهَ أُولَىٰ بِالْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ لَكِنْ يَجُوزُ فِي أَوْ التَّيَّ لِلِإِبَاحَةِ الْمُطَابَقَةِ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَحَدَهُمَا نَحْوُ : جَالَسَ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ وَبَاحْتَهُمَا ؛ لِأَنَّهَا لَجَوَازُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ تَشْبِيهُ الْوَائِ هـ ملخصا .

[البدل]

(قوله التابع إلخ) هذا معنى البدل اصطلاحا وأما معناه لغة فالعوض . قال بعضهم : كيف يستقيم للناظم تعريف البدل بتحد جامع مانع من قوله في عطف البيان وصالحا لبديلية يرى ؟ أجيب بأن جواز الأمرين باعتبار قصدتين فإن قصد بالحكم الأول وجعل الثاني بيانا له فهو عطف البيان ولمن قصد به الثاني وجعل الأول كالتوطئة له فهو البدل وحاصل الجواب أن الحثية ملحوظة في تعريف كل منهما . (قوله المقصود) أى وحده دون المتبوع هذا هو المناسب لإخراج الشارح به ما عطف نسقا بغير بل ولكن بعد الإثبات مما قصد فيه التابع والمتبوع معا فإن قلت : يخرج عن ذلك بدل البداء لأن متبوعه أيضا مقصود كما يأتي قلت المراد المقصود قصدا مستمرا ومتبوع بدل البداء وإن قصد أولا لكن صار بالإبدال كالمسكوت عنه فقصده لم يستمر وبما قررناه يعلم ما في كلام البعض . (قوله بالحكم) أى المنسوب إلى متبوعة نفيا أو إثباتا ، هـ تصريح . (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف وإلا فالبدل من الجور قد يكون بواسطة نحو : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ ﴾ [الأحزاب : ٢١] ، هـ زكريا ونحو : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ [المائدة : ١١٤] . (قوله بالترجمة) أى عن المراد بالمبدل منه والتبيين له قال البعض : وهو مبنى على أن عطف البيان هو البدل هـ والظاهر أن هذا البناء غير لازم لأن البدل لا يخلو عن بيان وإيضاح وإن لم يكن المقصود منه بالذات ذلك فتأمل . وقوله بالتكرير أى للمراد من المبدل منه ولا يخفى أن هذه الأسماء الثلاثة لا تظهر في البدل المبين فافهم .

(قوله يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان) فإنها ليست مقصودة بالحكم وإنما هي مكملات للمقصود بالحكم . (قوله وعطف النسق إلخ) قال في التوضيح : وأما النسق فثلاثة أنواع : أحدها : ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو أو لكن عمرو فالثاني ليس بمقصود

النسق سوى المعطوف بيل ولكن بعد الإثبات . وبلا واسطة يخرج المعطوف بهما بعده (مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ * عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ يَبْلُ) أى يجيء البديل على أربعة أنواع : الأول : بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما يطابق معناه نحو : ﴿ اهدنا الصراط المستقيم * صراط الذين ﴾ [الفاتحة : ٦ ، ٧] ، وسماء الناظم البديل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى نحو : ﴿ إلى صراط العزيز الحميد * الله ﴾ [إبراهيم : ١] ،

في الأمثلة الثلاثة أما الأول فواضح لأن الحكم السابق منفي عنه وأما الأخيران فلأن الحكم السابق هو نفي الجيء ، والمقصود به إنما هو الأول . النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه المقصود بالحكم وذلك كالمعطوف بالواو نحو : جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان خارجان بما يخرج به النعت والتوكيد والبيان وهو الفصل الأول . النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف بيل بعد الإثبات نحو : جاءني زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة اهـ .

(قوله ولكن بعد الإثبات) صريح في أن لكن تعطف بعد الإثبات والذي تقدم أنها لا تعطف إلا بعد النفي أو النهي نعم تقدم أنها تعطف بعد الإثبات على رأى الكوفيين فيمكن أنه جرى هنا على مذهبهم . (قوله مطابقا) مفعول ثان ليلفى مقدم عليه والأول جعل نائب فاعله . (قوله أو بعضا) شرط صحته صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه فيجوز جدع زيد أنه لا يجوز قطع زيد أنه لأنه لا يقال قطع زيد على معنى قطع أنه ، اهـ دماميني . قال شيخنا : ومثله في ذلك بدل الاشتمال كما يأتي ، فعلى هذا لابد في كل من بدل البعض وبدل الاشتمال من دلالة ما قبله عليه اهـ أى إجمالا كما يأتي وقد يتوقف في عدم جواز قطع زيد فإن غاية أمره الإجمال وهو من مقاصد البلغاء ، وأى فريق بين قطع زيد أنه وأكلت الرغيف ثلثه فتأمل .

(قوله أو ما يشتمل) بالبناء للفاعل وعليه متعلق به أى أو بدلا يشتمل على المبدل منه أو المعنى : أو بدلا يشتمل هو أى المبدل منه عليه أو المعنى أو بدلا يشتمل هو أى العامل عليه فكلامه محتمل للمذاهب الثلاثة الآتية في كلام الشارح كذا قال البعض ، وفيه أنه يلزم على الأخيرين جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فتدبر . (قوله أو كمعطوف بيل) أى بعد الإثبات وهذا التشبيه إنما يتم في بدل الإضراب دون بدل الغلط والنسيان لأن بدل الإضراب هو المشارك للمعطوف بيل في قصد المتبوع أولا قصدا صحيحا ثم الإضراب عنه إلى التابع بخلاف بدل الغلط والنسيان كما ستعرفه إلا أن يقال التشبيه في مجرد كون الثاني مباينا للأول بمعنى أنه ليس عينه ولا بعضه ولا مشتملا عليه . (قوله مما يطابق معناه) أى يطابق معناه معناه فقبل ضمير يطابق مضاف مقدر والمراد المطابقة بحسب الماصدق بأن يكون البديل والمبدل منه واقعين على ذات واحدة فلا يرد أنهما كثيرا ما يتغايران بحسب المفهوم نحو : جاء زيد أخوك ثم التغاير الذى تقتضيه المطابقة ظاهرا اختلفا مفهوما وإلا جعل التغاير

في قراءة الجر ، وإنما يطلق كل على ذى أجزاء وذلك ممتنع هنا . والثاني : بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء أو مساويا أو أكثر نحو : أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه . ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالأمثلة المذكورة وكقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرًا مِنْهُمْ ﴾ [المائدة : ٧١] أو مقدر نحو : ﴿ وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران : ٩٦] أى منهم .

والثالث : بدل الاشتغال وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه ، وسرق زيد ثوبه أو فرسه ، وأمره في الضمير كأمر بدل البعض فمثال المذكور ما تقدم من الأمثلة ، ومثله قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ

باعتبار اللفظ وبهذا يعرف ما في كلام البعض . (قوله في قراءة الجر) أما في قراءة الرفع فالاسم مبتدأ خبره الموصول بعده أو خبر مبتدأ محذوف أى هو الله ، اهـ غزى . (قوله وذلك) أى المذكور من الأجزاء أو التجزى المفهوم من قوله ذى أجزاء ممتنع هنا أى في اسم الله تعالى لأن مسماه لا يقبل التجزى . (قوله قليلا) أى بالنسبة للبعض المتروك وكذا يقال فيما بعده أما بالنسبة للمبدل منه فقليل أبدا . (قوله ولا بد من اتصاله بضمير إلخ) بخلاف البديل المطابق فإنه لا يحتاج لرباط لكونه نفس المبدل منه في المعنى كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرباط هذا وقال المصنف في شرح كافيته : اشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتغال لضمير عائد على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر اهـ وصحح غيره ما ذكره الشارح من الاشتراط في البدلين .

(قوله ثم عمو إلخ) قال حفيد الموضح إن جعلت كثيرا بدلا من الضميرين المتصلين أعنى الواوین لزم منه توارد عاملين على معمول واحد وإن جعلته بدلا من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على جواز حذف البديل اهـ وأجاب المصريح بأن كثيرا بدل من الواو الأولى فقط والثانية عائدة على كثير لأنه مقدم رتبة ، والأصل والله أعلم ثم عمو كثيرا منهم وصموا ويلزم عليه الفصل بين البديل والمبدل منه بأجنبي وهو ممنوع فتأمل . (قوله نحو والله على الناس إلخ) أى بناء على أن من استطاع بدل من الناس وتقدم ما فيه من بيان أوجه أخرى في باب إعمال المصدر . (قوله وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه) كذا في نسخ وعليها كتب شيخنا وغيره . وفي نسخ أخرى وهو ما دل على معنى اشتمل عليه متبوعه أو دل على ما استلزم معنى اشتمل عليه متبوعه فالأول كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه والثاني نحو : سرق زيد ثوبه أو فرسه وكتب عليها سم ما نصه : لعل المراد أن الثوب دل على الملبوس المستلزم للبس الذى اشتمل عليه المتبوع ، والفرس دل على المركوب المستلزم للمركوب المشتمل عليه المتبوع ثم التمثيل بسرق زيد ثوبه لبدل الاشتغال يقتضى حسن الاختصار على المبدل منه لأن ذلك شرط في صحته اهـ .

(قوله يشتمل عامله على معناه إلخ) أى يدل عليه دلالة إجمالية لكونه لا يناسب نسبته إلى ذات

عن الشهر الحرام قتال فيه ﴿ [البقرة : ٢٧١] ، ومثل المقدر قوله تعالى : ﴿ قتل أصحاب الأخدود * النار ﴾ [البروج : ٤] ، أى النار فيه ، وقيل الأصل ناره ثم نابت ال عن الضمير . والرابع البدل المبين وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله (وَذَا لِلإِضْرَابِ أَغْرُ إِنَّ قَصْدًا أَصْحَبَ * وَذُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبَ) أى تنشأ أقسام هذا النوع الأخير

المبدل منه ففى قولك أعجبنى زيد علمه الإعجاب لا يناسب نسبته إلى ذات زيد التى هى مجموع لحم وعظم ودم فيفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه وفى قولك سرق زيد ثوبه إنما يفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى شيء يتعلق به كثوبه أو فرسه فقد دل العامل المنسوب إلى المبدل منه فى الظاهر على ذلك البدل إجمالاً هذا هو المراد بالاشتغال كما حققه سعد الدين ، ويرد عليه أنه لا يطرأ لأن بعض صور بدل الاشتغال قد لا يدل العامل فيه على البدل الدلالة المذكورة كما فى ﴿ قتل أصحاب الأخدود * النار ﴾ [البروج : ٤] ، بناء على أن النار بدل اشتغال من الأخدود كما سيذكره الشارح . وقال ابن غازى : معنى اشتغال العامل على البدل أن معنى العامل متعلق بالبدل وإن تعلق فى اللفظ بغيره وأورد عليه أن بدل البعض كذلك فيلزم أن يسمى بدل اشتغال ، وقد يقال وجه التسمية لا يوجبها ، بقى ههنا بحث وهو أن الدلالة على بدل الاشتغال بما سبقه إجمالية كما مر ولا يجوز أن تكون على التعيين على ما نقله الدمامينى عن المبرد وأقره وعبارته لا نقول من بدل الاشتغال قتل الأمير سيفه وبنى الوزير وكلاؤه لأن شرط بدل الاشتغال ألا يستفاد مما قبله معينا بل تبقى النفس مع ذكر ما قبله متشوفة إلى بيان الإجمال الذى فيه ، وهنا الأول غير مجمل إذ يستفاد عرفاً من قولك قتل الأمير أن القاتل سيفه وكذا فى أمثاله فلا يجوز مثل هذا الإبدال أصلاً اهـ . فعلى هذا يشكل هذا التابع من أى التوابع فتأمل . وعلم مما مر ما نقله أيضاً الدمامينى عن المبرد من أن نحو : ضربت زيدا عبده ليس بدل اشتغال بل بدل غلط لأن ما قبل البدل لا يدل عليه لأن ضربت زيدا مفيد بغير احتياج إلى شيء آخر لمناسبة العامل المبدل منه . (قوله قتل أصحاب الأخدود) هو شق فى الأرض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقاً عظيماً فى الأرض وملأه نارا وقالوا من لم يكفر ألقى فيه ومن كفر ترك ، اهـ تصریح . ومنه يؤخذ أن ال فى الأخدود للجنس لأن الأخاديد ثلاثة لا واحد . (قوله وقيل الأصل ناره إلخ) وقيل أراد بالأخدود النار مجازاً لاشتغاله عليها وقيل النار على حذف مضاف أى أخدود النار والبدل على هذين بدل كل وقيل النار بدل إضراب ، أفاده زكريا .

(قوله وذا للإضراب إلخ) أى انسب هذا البدل الشبيه بالمعطوف بيل للإضراب كأن تقول بدل إضراب إن صحب البدل قصد المتبوع أى قصداً صحيحاً كما قاله سم . (قوله ودون قصد) منصوب على الظرفية لمحذوف أى وإن وقع دون قصد أى دون قصد صحيح بألا يقصد أصلاً بل يسبق إليه اللسان أو يقصد ثم يتبين فساد قصده كما قاله سم ، وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف ، أى فهو بدل غلط ، والهاء عائدة على البدل وسلب فى موضع الصفة لغلط بمعنى بدل الغلط

من كون المبدل منه قصد أولاً لأن البديل لا بد أن يكون مقصوداً كما عرفت في حد البديل ، فالمبدل منه إن لم يكن مقصوداً ألبتة وإنما سبق اللسان إليه فهو بدل الغلط أى بدل سببه الغلط لأنه بدل عن اللفظ الذى هو غلط لا أنه نفسه غلط ، وإن كان مقصوداً فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبديل نسيان أى بدل شئ ذكر نسياناً وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان ، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط وإن كان قصد كل واحد من المبدل منه والبديل صحيحاً فبديل الإضراب ويسمى أيضاً بدل البداء . ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله (كَزْرَةُ خَالِدًا وَقَبْلَهُ أَلَيْدًا * وَأَعْرِفْهُ حَقَّهُ وَخُذْ ثَبَلًا مُدًى) فخالداً بدل كل من كل ، واليدا بدل بعض ، وحقه بدل اشتغال ، ومدى يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة وذلك باختلاف التقادير ، فإن النبيل اسم جمع للسهم ، والمدى جمع مدية وهى السكين فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبق لسانه إلى النبيل فبديل غلط ، وإن كان الأمر بأخذ النبيل ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى فبديل نسيان ، وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول فى حكم المسكوت عنه فبديل إضراب وبداء والأحسن أن يؤتى فيهن بيل .

ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق ، أى سلب بديل الغلط الحكم عن الأول وأثبت للثانى ، وجرى على هذا المرادى . ويصح رجوع الضمير للغلط بمعنى الخطأ أى رفع بهذا البديل الغلط فى نسبة الحكم للأول . والصفة على الاحتمال الأول جارية على غير ما هى له بخلافها على الثانى والأقرب عليه أن الغلط مبتدأ وسلب خبره فتأمل .

(قوله لأن البديل إنخ) علة لمحذوف أى لا من كون البديل مقصوداً أولاً لأن البديل إنخ . (قوله أى بدل سببه الغلط) أى بذكر الأول فالإضافة فى بدل الغلط من إضافة المسبب إلى السبب وإن كانت فى بدل الكل وبديل البعض للبيان ، وقوله لا أنه نفسه غلط أى كما يتوهم من قولهم بدل الكل وبديل البعض . (قوله بدل البداء) بفتح الموحدة والبدال المهملة مع المد أى الظهور سمي بذلك لأن المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر الأول قصداً . (قوله اليدا) بدل بعض من الضمير والضمير الواجب فى بدل البعض مقدر أى اليد منه أو الأصل يده ثم نابت أل عن الضمير على القولين المتقدمين . (قوله وذلك) أى احتمال الأقسام الثلاثة . (قوله فإن النبيل إنخ) محط بيان التقادير المختلفة قوله فإن كان المتكلم إنخ ، وإنما قدم قوله فإن النبيل إنخ لتوقف اختلاف التقادير على تغاير النبيل والمدى . (قوله جمع مدية) بضم الميم وقد تكسر^(١) نقله شيخنا عن الشارح والظاهر أن جمع مكسورة الميم بالكسر . (قوله وهى السكين) قيد غيره بالعظيمة . (قوله والأحسن أن يؤتى فيهن) أى فى أوجه المثال المتقدمة بيل لثلا يتوهم أن المتكلم أراد الصفة أى نبلا حاداً كما يقال رأيت رجلاً حماراً أى بليداً كما فى التصريح ومعلوم (١) (قوله وقد تكسر إنخ) وقد تفتح أيضاً والجمع على ملى وملى .

(تغبيهاً):* الأول : زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله :
 [٨٩٢] كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمَلُوا لَدَى سَمُرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفٌ حَنْظَلٌ
 ونفاه الجمهور وتأولوا البيت . الثاني : رد السهيلي رحمه الله تعالى بدل البعض وبدل
 الاشتغال إلى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص ، وتحذف المضاف وتنويه ،
 فإذا قلت أكلت الرغيف ثلثه إنما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض ، وبدل
 المصدر من الاسم إنما هو في الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم . الثالث : اختلف
 في المشتغل في بدل الاشتغال : فقليل هو الأول ، وقيل الثاني ، وقيل العامل وكلامه هنا
 أنه إذا أتى فيهن بيل خرج مدى عن كونه بدلاً وصار عطف نسق .

(قوله كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ إلخ) الغداة أول النهار ، والبين الفراق وتحملوا ترحلوا والسمرات بفتح
 السين المهملة وضم الميم جمع سمرة وهي شجرة الطلح وناقف الحنظل بنون ثم قاف ففاه من يخرج
 حب الحنظل أراد أنه في تلك الغداة دمعت عينه كثيراً كما تدمع عين ناقف الحنظل لحرارته . (قوله
 وتأولوا البيت) بأن اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل ، سم . (قوله العرب تتكلم بالعام وتريد
 الخاص) أي على طريق المجاز المرسل^(١) ومراده بالعام والخاص ما يشمل الكل والجزء وهذا إشارة إلى
 رد بدل البعض إلى بدل الكل وقوله : وتحذف المضاف وتنويه أي على طريق المجاز بالحذف وهذا إشارة
 إلى رد بدل البعض وبدل الاشتغال إلى بدل الكل وقوله : فإذا قلت إلخ راجع للوجهين قبله ، وقوله
 إنما تريد أكلت بعض الرغيف أي على وجه إطلاق اسم الكل وإرادة الجزء مجازاً مرسلًا أو على وجه
 تقدير المضاف مجازاً بالحذف وقوله وبدل المصدر إلخ راجع لقوله وتحذف إلخ فإن قلت : كلام السهيلي
 على الوجه المذكور يقتضي أن رد بدل الاشتغال لا يكون على طريق المجاز المرسل مع أنه لا مانع منه
 بأن يطلق اسم المحل ويراد الحال فيه وهو الصفة . قلت : المجاز المرسل المذكور في رد بدل الاشتغال
 لا يطرد لأنه وإن تأتى في نحو : نفعتي زيد علمه لا يتأتى في نحو سُرَق زيد فرسه .

(قوله وبدل المصدر) أي سواء كان باقياً على مصدريته أو مراداً منه غير معناه المصدرى كالعلم
 في نفعتي زيد علمه إذ الظاهر أنه بمعنى معلومه . واقتصر على المصدر لأنه الغالب في بدل الاشتغال
 وإلا فقد يكون غير مصدر كما في سُرَق زيد ثوبه أو فرسه . (قوله من صفة) أي من هذا اللفظ كما
 قاله شيخنا فمضافة بالنصب على الحال والمراد هذا اللفظ وما في معناه كوصف وحال . فإن قلت :
 أعجبني زيد علمه إنما تريد أعجبني صفة زيد فبينت بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة . (قوله اختلف
 في المشتغل إلخ) قال البعض : الظاهر أن المراد بالاشتغال مطلق التعلق والارتباط وإلا لم يتأت الاطراد
 في شيء من الأقوال اهـ . وفيه أن الاشتغال بالمعنى المذكور يوجد في بدل البعض وبدل الكل إلا أن

[٨٩٢] البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه .

(١) الذي علاقته الكلية .

يحتمل الأولين . وذهب في التسهيل إلى الأول . الرابع : رد المبرد وغيره بدل الغلط وقال لا يوجد في كلام العرب نظماً ولا نثراً . وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد في كلام العرب كقول ذي الرمة :

[٨٩٣] * لَمِيَاءٌ فِي شَفْتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسَ *

فاللعس بدل غلط لأن الحوة السواد واللّس سواد يشوبه حمرة ، وذكر بيتين آخرين . ولا حجة له فيما ذكره لإمكان تأويله . الخامس : قد فهم من كون البديل تابعا أنه يوافق متبوعه في الإعراب ، وأما موافقته إياه في الأفراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا ، وفيه تفصيل : أما التنكير وفرعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما ، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو : ﴿ إلى صراط العزيز الحميد * الله ﴾ [إبراهيم : ١] ، في قراءة الجر ، والنكرة من النكرة نحو : ﴿ إن للمتقين مفازا * حدائق وأعابا ﴾ [النبأ : ٣٢] ، والمعرفة من النكرة نحو : ﴿ وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم * صراط الله ﴾ [الشورى : ٥٢] والنكرة من المعرفة نحو : ﴿ لنسفعا بالناصية * ناصية كاذبة ﴾ [العلق : ١٥ ، ١٦] ، وأما الأفراد والتذكير وأضدادهما : فإن كان بدل كل وافق يقال وجه التسمية لا يوجبها فتأمل . وانحط كلامه في التصريح على أن الراجح الثالث واختاره الموضح وتقدم الكلام عليه .

(قوله يحتمل الأولين) ظاهره أنه لا يحتمل الثالث كاحتماله لهما ولعل وجهه أن لفظ المبدل يشعر بالمبدل منه إشعارا قريبا بخلاف العامل فيكون الضمير المستتر في قوله أو ما يشتمل عليه للبديل والبارز للمبدل منه الذي أشعر به لفظ البديل إشعارا قريبا أو بالعكس وظاهره أيضا أن الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما يفيد ما أسلفناه من البحث في جعل البعض كلام المصنف محتملا للمذاهب الثلاثة . (قوله لمياء) فعلاء من اللمي كالفتى وهو سمرة في باطن الشفة وهو مستحسن . (قوله لإمكان تأويله) كأن يقال لعس مصدر وصفت به الحوة أي حوة لعساء . هذا وقد قيل كل من الحوة واللّس حمرة تضرب إلى سواد وعليه فلّس بدل كل من كل فلا شاهد فيه . (قوله قد فهم من كون البديل تابعا إلخ) أي لما علمت سابقا من أن التابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد . (قوله وفيه تفصيل) أي فيما ذكر من الموافقة . (قوله بل تبدل المعرفة من المعرفة إلخ) محط الإضراب القسمان الأخيران وإنما أتى بالقسمين الأولين تكميلاً للأقسام .

[نشواهد البديل]

[٨٩٣] قاله ذو الرمة غيلان . وتماهه :

* وَفِي اللَّثَاتِ وَفِي أُنْيَابِهَا شَنْبُ *

من قصيدة من البسيط . ولمياء فعلاء من اللمي بالفتح وهي سمرة في باطن الشفة ، وهو مستحسن . وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هي لمياء . وحوة مبتدأ وخبره في شفيتها . وهو بضم الحاء المهملة وتشديد الواو حمرة في الشفتين تضرب إلى السواد . والشاهد في لعس فإنه بدل غلط من حوة ، فإنه حمرة في باطن الشفة . واحتج به على المبرد في دعواه أن بدل الغلط لا يوجد في كلام العرب مطلقا . وخرج بأنه مصدر وصفت به الحوة أي حوة لعساء ، أو فيه تقديم وتأخير أي لمياء في شفيتها حوة ، وفي اللثات لعس ، وفي أنيابها شنب ، وهو بفتح الشين المعجمة والنون : برد وعذوبة في الأسنان .

متبوعة فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدرا نحو : ﴿مفازا * حدائق﴾ [النبا : ٣٢] ، أو قصد التفصيل كقوله :

[٨٩٤] وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ

وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها (وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ) متكلما كان أو مخاطبا (الظَّاهِرُ لَا * تُبَدِّلُهُ) أى يجوز إبدال الظاهر من الظاهر ومن ضمير الغائب كما ذكره في أمثله ، ولا يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب (إِلَّا مَا إِحَاطَةُ جَلَامِ) أى إلا إذا كان البدل بدل كل فيه معنى الإحاطة نحو : ﴿تكون لنا عيدا لأولنا

(قوله مفازا) أى مكان فوز أو فوزا وعلى هذا مشى الشارح بعد وسيأتى ما فيه وقوله وأعتابا عطف على مفازا كما في الجلالين . (قوله بالناسية) هى ناصية أبى جهل وقوله كاذبة من المجاز العقلى . (قوله ككون أحدهما مصدرا) نظر فيه بأن المراد المطابقة فى المعنى وهى حاصلة لأن المصدر يدل على الاثنين والجماعة ورده بعضهم بأن مرادهم المطابقة فى اللفظ كما يدل عليه التعبير بالتثنية والجمع . (قوله مفازا * حدائق) أى فلم يقل مفاز وفيه أن بدل الكل عين المبدل منه والنوات لا تكون نفس الحدث ويجاب بأن ذلك على حد زيد عدل . (قوله أو قصد التفصيل) عطف على كون وقد يقال المطابقة حاصلة معه لأن البدل ليس كل واحد من شقى التفصيل على حدته بل مجموعهما وهو مطابق ، ولما كان المجموع لا يمكن ظهور أثر العامل فيه وكان جعله فى أحدهما دون الآخر تحكما جعل فى كل منهما دفعا للتحكم ، فاندفع بحث الدمامينى بأنه إذا كان مجموعهما هو البدل فما العامل فى كل واحد منهما مع أنه بمفرده غير بدل ، قال : وهذا فى البدل كقولهم فى الخير الرمان حلو حامض . ونقل الطيلاوى عن سم أنه قال : الظاهر أن المسمى بالبدل اصطلاحا هو الأول فقط وإن كان البدل فى المعنى هو المجموع فليتأمل . (قوله فشلت) بفتح الشين المعجمة أى بطلت حركتها . (قوله ومن ضمير الحاضر) أى البارز لأن ضمير الحاضر المستتر لا يبدل منه مطلقا ، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر للثانى فعل من جنس الفعل المذكور نحو تعجيبنى جمالك ويكون من إبدال الجملة .

(قوله أى يجوز إبدال الظاهر إلخ) بيان للمفهوم وقوله ولا يجوز إلخ بيان للمنطوق وإنما لم يجر إبدال الظاهر من ضمير الحاضر لعدم فائدته لأن ضمير الحاضر فى غاية الوضوح . (قوله ومن ضمير الغائب) أى البارز أخذا من أمثلتهم وإن لم يحضرنى الآن التصريح به فلا يجوز إبدال الظاهر من ضمير الغائب المستتر فلا يقال هند أعجبتنى جمالها على الإبدال كما لا يقال تعجيبنى جمالك على

[٨٩٤] قاله كثير عزة ، من منتخبات قصيدته من الطويل ، واختلف فى معناه فقيل تمنى أن تشل إحدى رجله وهو عندها حتى لا يرحل عنها . وقيل لما خانته عزة العهد فولت عنه وثبت هو عليه صار كذى رجلين رجل صحيحه وهو ثباته عليه ، وأخرى مريضة وهو زللها عنه . وقيل إنه بين خوف ورجاء . وقيل تمنى أن يضيع قلوبه فيبقى فى حبها فيكون يبقائه فيها كذى رجل صحيحه ، ويكون فى عدمه لقلوبه كذى رجل عليله رمى فيها الزمان فأشلها وهو المعول عليه . والشاهد فى رجل صحيحه فإنه نكرة ، وقد أبدلها من رجلين وهى أيضا نكرة ، وعطف عليها الثانية لأن المبدل منه مثنى فوجب أن يؤتى باسمين . وهذا يسمى بدل المفصل من الجمل . ويجوز فيها الرفع على تقدير إحداهما رجل صحيحه والأخرى رجل رمى فيها . وفسره بقوله فشلت فالفاء تفسيرية .

وآخرنا ﴿ [المائدة : ١١٤] ، وقوله :

[٨٩٥] فَمَا بَرَحْتَ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلَاثَتْنَا حَتَّى أَزِيرُوا أَلْمَنَائِيَا

فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة فمذاهب : أحدها المنع وهو مذهب جمهور البصريين .
والثاني الجواز وهو قول الأخفش والكوفيين . والثالث أنه يجوز في الاستثناء نحو : ما ضربتكم
إلا زيدا وهو قول قطرب (أو أَقْصَيْ بَعْضًا) أى كان بدل بعض نحو : ﴿ لقد كان لكم في رسول
الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر ﴾ [الأحزاب : ٢١] ، وقوله :
[٨٩٦] أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ رَجُلِي فَرَجَلِي شَتْنُ الْمَنَاسِمِ

الإبدال . (قوله إلا ما إحاطة جلا) قال البعض : أى إلا بدل كل أظهر إحاطة وشمولا والتقيد ببذل الكل
مستفاد من التعبير بالإحاطة ومن المقابلة ا هـ وهو صريح في أن ما واقعة على بدل كل ويطله العطف الآتي
في كلام المصنف وقول الشارح أى إلا إذا كان البذل بدل كل لا يدل على وقوع ما على بدل كل لاحتمال
أن يكون مراده أن هذا القيد ملحوظ بعد ما والمعنى إلا ظاهرا كان بدل كل وجلا إحاطة بل هذا الاحتمال
هو الظاهر الذى ينبغى حمل عبارته عليه لما عرفت فلا تفعل . (قوله لأولنا وآخرنا) أى لجميعنا لأن عادة
العرب التعبير بالطرفين وإرادة الجميع^(١) .

(قوله فَمَا بَرَحْتَ أَقْدَامُنَا إلخ) قاله عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبي ﷺ من قصيدة
قالها في شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وحزمة وعلى وهم المراد من قوله ثلاثتنا .
ومات رضي الله تعالى عنه بالصفراء وهم راجعون ، كذا في العيني . والشاهد في ثلاثتنا فإنه بدل من نا
في مكاننا وأزيروا مبنى للمجهول وضميره للكفار والمنائيا جمع منية على غير قياس لأن قياسه المنايا وأصله
المنائي يباين ففعل فيه ما يأتى في التصريف . (قوله أحدها المنع) لعدم الفائدة إذ ضمير الحاضر في غاية الوضوح
كما مر . (قوله نحو ما ضربتكم إلا زيدا) نظر فيه سم بأن زيدا ليس بدل كل من ضمير المخاطبين بل بدل
بعض ويظهر لى أنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه فتأمل . (قوله أو اقضى
بعضا إلخ) سكت عن بدل الإضراب فاقضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجامي بجواز ذلك كما نقله شيخنا .
(قوله نحو لقد كان لكم إلخ) أورد عليه أنه يلزم عليه انقسام الصحابة إلى من يرجو الله ومن
لا يرجوه وليس كذلك ولذا زعم الأخفش أنه بدل كل ، والجواب أن الخطاب لمن سبق خطابه بقوله
تعالى : ﴿ قد يعلم الله المعوقين منكم ﴾ [الأحزاب : ١٨] ، إلخ فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات
الذم والموصوفون بذلك هم المخالطون لهم من المنافقين وليس الخطاب للصحابة فقط حتى يرد ما ذكر ،

[٨٩٥] قاله عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب بن عم النبي ﷺ ، وكان أمير المسلمين يوم بدر فقطعت رجله ومات بالصفراء ،
من قصيدة من الطويل قالها يوم بدر في قطع رجله وفي مبارزته هو وحزمة وعلى رضي الله عنهم ، وهم المراد من قوله ثلاثتنا . فما
برحت أى فما زالت . والشاهد في ثلاثتنا فإنه بدل وهو اسم ظاهر من ضمير الحاضر وهو نا في مقامنا بدل كل من كل . وإنما
جاز لإفادته فائدة التوكيد من الإحاطة والشمول . وحتى للغاية بمعنى إلى . وأزيروا مجهول . والضمير فيه مفعول نائب عن
الفاعل . والمنائيا مفعول ثان ، والأصل فيه المنايا ولكن أظهرت فيه الياء المحذوفة للضرورة وقلبت همزة .

[٨٩٦] قاله العدلي بن الفرغ من الرجز . والأداهم جمع أدهم وهو القيد . والشاهد في رجلى فإنه بدل بعض من الياء في أوعدنى .
وقيل هو منادى على طريق الاستهزاء بالموعد . قوله فرجلى مبتدأ وشتنه المناسم خبره أى غليظة المناسم ومادته شين معجمة وثناء
مثلثة ونون . والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر السين المهملة وهو خف البعير فاستعير للإنسان .

(١) راجع السيرة النبوية لابن هشام من تحقيق ط دار الجيل/ بيروت في ستة أجزاء مع الدراسة المسترفاة والقهارس الشاملة .

(أو اشتَمَالًا) أى كان بدل اشتَمَال (كَأَنَّكَ آيْتَهَا جَكَ اسْتَمَالًا) وقوله :
[٨٩٧] بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَّاوُنَا وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا
(تَنْبِيْهِه) : قال فى التسهيل : ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وما
أوهم ذلك جعل توكيدا إن لم يفد إضرابا اهـ (وَبَدَلُ) المبدل منه (الْمُضْمَنُ) معنى

نقله الدنوشرى عن شرح اللباب . (قوله والأداهم) جمع أدهم وهو القيد والشئنة الغليظة والمناسم
جمع منسم بفتح الميم وسكون النون وكسر السين وهو خف البعير استعير هنا لقدم الإنسان . (قوله
ابتهاجك) أى فرحك استمالا ، السين والتاء زائدتان أو للصيرورة أى أملت القلوب إليك أو صيرتها
مائلة إليك قال سم : وجرى فى قوله استمالا على الأكثر من مراعاة البدل وإلا لقلت استملت . (قوله
وسناؤنا) السناء بالمد كما فى البيت الشرف وبالقصر^(١) النور . وقوله مظهرها جعله شيخنا مصدرا ميميا
بمعنى الظهور ولا يبعد أنه اسم مكان مرادا به الجنة لأن قائل هذا البيت النابغة الجعدي الصحابي^(٢) .

(قوله ولا يبدل مضمر من مضمر) أى مطلقا لأنه لم يسمع ، ونحو : قمت أنت ومررت بك
أنت توكيد اتفاقا وكذلك رأيتك إياك عند الكوفيين والناظم اهـ توضيح . (قوله ولا من ظاهر) أى
ولا يبدل مضمر من ظاهر عكس مسألة المتن . ومقتضى إطلاقه المنع فى كل بدل وفى جمع الجوامع .
وشرحه للسيوطى : ومنع ابن مالك بدل المضمر من الظاهر بدل كل قال لأنه لم يسمع ولو سمع لكان
توكيدا لا بدلا وأجازه الأصحاب نحو : رأيت زيدا إياه وفى جواز بدل البعض والاشتغال خلف فقيل
يجوز نحو ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه وحسن الجارية أعجبتنى الجارية هو وقيل يمتنع . قال أبو
حيان وهو كالحلاف فى إبدال مضمر من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع ، اهـ يس . (قوله إن لم يفد
إضرابا) نحو إياك إياى قصد زيد فإن دعوى التأكيد فى مثل هذا لا تتأقأ اهـ دماينى ونحو : عمر
إياى قصد زيد ، فعلم أن قوله إن لم يفد إضرابا قيد فى كل من عدم إبدال المضمر من المضمر وعدم
إبدال المضمر من الظاهر فاعرفه .

(قوله وبديل المضمن إلخ) خرج ما صرح معه بأداة الاستفهام أو الشرط فلا يلى البدل ذلك
نحو : هل أحد جاءك زيد أو عمرو وكذا أن تضرب أحدا رجلا أو امرأة أضربه اهـ سم عن شروح
التسهيل ، ولعل عدم وجوب ذكر الحرف فى صورة التصريح لقوة المصريح به فلا يحتاج إلى ذكر ثانيا
بخلاف المضمن . (قوله معنى الهمز) مقتضاه أن الهمز بالجر مضاف إليه وجعله الشيخ خالد منصوبا

[٨٩٧] قاله النابغة الجعدي الصحابي رضى الله عنه من قصيدة من الطويل أنشدها فى حضرة النبي ﷺ . والشاهد
فى مجدنا بالرفع فإنه بدل اشتغال من الضمير المرفوع فى بلغنا واللام فى لنترجو للتأكيد ومظهرها مصدر ميمى مفعول نرجو .

(١) أى السنا بلا همز .

(٢) وفى الخبر ما-بدل على أنه كان يقصد الجنة .

(الْهَمْزُ) المستفهم به (يَلِي * هَمْزًا) مستفهما به وجوبا (كَمَنْ ذَا أَسْعِدَ أَمْ عَلِي) وكم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟ وما صنعت أخيرا أم شرا ؟ وكيف جئت أراكبا أم ماشيا ؟.

(تفسيه)*: نظير هذه المسألة بدل اسم الشرط نحو : من يقيم إن زيد وإن عمرو أقم معه وما تصنع إن خيرا أو شرا تجز به ومتى تسافر إن ليلا أو نهارا أسافر معك (وَيَبْدُلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ) بدل كل من كل ، قال في البسيط باتفاق كقوله :

[٨٩٨] مَتَى تَأْتِنَا ثَلَمْنِم بِنَا فِي دِيَارِنَا نَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَلَارًا ثَأْجَجَا

مفعولا ثانيا للمضمن . (قوله بل همزا مستفهما به وجوبا) ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى . (قوله أسعيد أم علي) فسعيد بدل من من بدل تفصيل . (قوله بدل اسم الشرط) فإنه يلي حرف الشرط الذي تضمنه المبدل منه وهو بدل تفصيل وقد يتخلف كل من التفصيل وإعادة حرف الشرط ففي الكشف أن يومئذ بدل من إذا في قوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ [الزلزلة : ١] ، وكذا قال أبو البقاء العكبري ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على أن مسألة الشرط لا تخلو عن إشكاله لأنك إذا قلت من يقيم إن زيد وإن عمرو كان اسم الشرط مبتدأ فيكون البدل كذلك ضرورة فيلزم دخول إن الشرطية على المبتدأ وهو غير جائز في الأصح وإن جعلنا ما بعد إن فاعلا بمحذوف امتنعت المسألة لتخالف العامل ولأن إن لا يضمّر الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره نحو : ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَاَفَتْ ﴾ وجوابه أن إن إنما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور ، اهـ تصريح .

(فائدة)*: اجتمعت مع جماعة كثيرة من أهل العلم في بعض المحافل فأورد بعضهم سؤالا في قوله ﷺ : « أَيُّمَا أُمَّةٌ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَهِيَ حُرَّةٌ عَنْ دَبْرِ مَنْ » حاصله أنهم جوزوا أن يكون أمة بالرفع على البدلية من أى مع أن بدل المضمن معنى الشرط يجب أن يلي حرف الشرط كما أن بدل المضمن حرف الاستفهام يجب أن يلي حرف الاستفهام فسكت جميع الحاضرين فعند ذلك أجبت بأن محل وجوب إيلاء بدل المضمن معنى الشرط حرف الشرط إذا وقع البدل بعد فعل الشرط أخذا من الأمثلة التي ذكروها فأعجبهم ذلك غاية الإعجاب . وقد خرج مما مر جواب آخر وهو أن ذلك قد يتخلف كما في آية الزلزلة .

(قوله ويبدل الفعل من الفعل) قال ابن هشام : ينبغي أن يشترط لإبدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمان دون الاتحاد في النوع حتى يجوز إن جئتنى تمش إليّ أكرمك .

[٨٩٨] البيت من الطويل ، وهو لعبد الله بن الحر في خزنة الأدب .

وبدل اشتمال على الصحيح (كَمَنْ * يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْن) ومنه : ﴿ ومن يفعل ذلك يلق أثاما * يضاعف له العذاب ﴾ [الفرقان : ٦٨] وقوله : [٨٩٩] إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تَوَّخَذَ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا ولا يبدل بدل بعض : وأما بدل الغلط فقال في البسيط : جوزه سيبويه وجماعة من النحويين ، والقياس يقتضيه .

(قنبيه) : * تبدل الجملة من الجملة نحو : ﴿ أمدكم بما تعلمون * أمدكم بأنعام

(قوله تلمم بنا) في كونه بدل كل من كل نظر فإن الإتيان المجيء والإلام النزول وما تحمل به البعض من أن المراد بإتيانهم النزول بهم مجازا يزيفه أنه لا قرينة على ذلك فالتجته أنه بدل اشتمال . (قوله كمن يصل إلينا) أي معشر الكرام الذين لا يخيب قاصد الاستعانة بهم فاندفع ما قيل إن الشخص قد يصل ويستعين ولا يعان . (قوله يستعين بنا) فيستن بدل اشتمال من يصل لأن وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة فاندفع ما قيل إن الوصول قد لا يشتمل على الاستعانة وجعله الشاطبي بدل إضراب أو غلط فراجع . قال شيخنا على القول بأن البدل من جملة أخرى وأنه على نية تكرار العامل فالقياس أن الجزم بشرط مقدر مع تقدير جواب آخر والتقدير من يصل إلينا يعن من يستعين بنا يعن اهـ . (قوله يضاعف له العذاب) فهو بدل اشتمال من يلق أثاما لأن لقي الآثام أن يحصل له العذاب مضاعفا وهو يشتمل على المضاعفة فما نقله الغزى عن بعضهم من أن هذه الآية من بدل الكل لأن لقي الآثام هو مضاعفة العذاب غير ظاهر . (قوله أن على الله إلخ) الخطاب لرجل تقاعد عن مبايعة الملك وعلى خير إن والله نصب بنزع الخافض وهو واو القسم وأن تبايعا اسم إن ، وتؤخذ بدل اشتمال من تبايعا ، وكرها مفعول مطلق بتقدير مضاف ، أي أخذ كره أو حال أي كرها وهذا أنسب بقوله طائعا وجعله صفة لمصدر محذوف يحوج إلى تكلف تقدير الموصوف وتأويل كرها باسم مفعول وبهذا يعلم ما في كلام العيني الذي درج عليه شيخنا والبعض . (قوله ولا يبدل بدل بعض) نقل في التصريح أن الشاطبي أثبت له ومثل له بنحو إن تصل تسجد للرحمن يرحمك لكن قال الفارضي إنه يحتمل بدل الاشتمال فإن الصلاة تشتمل على السجود اهـ وفيه عندي وإن أقره شيخنا نظر لأن الظاهر أنه ليس مرادهم بالاشتمال ما يعم اشتمال الكل على جزئه وإلا لزم أن كل بدل بعض بدل اشتمال . (قوله والقياس يقتضيه) ومثله الشاطبي بنحو إن تطعم زيدا تكسه أكرمك .

(قوله تبدل الجملة من الجملة إلخ) أي إذا كانت الثانية أوفى من الأولى بتأدية المراد على

[٨٩٩] هو من الرجز معناه في شخص تقاعد عن مبايعة الملك وأن تبايعا اسم إن وأن مصدرية وعلى خبرها ولفظة الله منصوبة بنزع الخافض وهو واو القسم . والشاهد في تؤخذ حيث نصب لأنه بدل من أن تبايعا بدل الجملة من الجملة وهو من أقسام بدل الاشتمال ، وكرها نصب على أنه صفة لمصدر محذوف أي أخذ كرها ، أو حال أي كرها وأو تجيء بالنصب عطفا على تؤخذ وطائعا حال فافهم .

وبين ﴿ [الشعراء : ١٣٢ ، ١٣٣] ، وقوله :

* أَقُولُ لَهُ أَرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا * [٩٠٠]

وأجاز ابن جنى والزحخشري والناظم إبدالها من المفرد كقوله :

[٩٠١] إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

ما قاله الدنوشري وأقره شيخنا والفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة أن الفعل يتبع ما قبله في إعرابه لفظاً أو تقديراً والجملة تتبع ما قبلها محلاً إن كان له محل وإلا فإطلاق التبعية عليها مجاز ، كذا في التصريح . قال في المغنى : جوز أبو البقاء في قوله تعالى : ﴿ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، كونه بدلاً من فضلنا بعضهم على بعض ، وردّه بعض المتأخرين بأن الجملة الاسمية لا تبدل من الفعلية ، ولم يقدّم دليل على امتناع ذلك ، بقي إبدال الفعل من اسم يشبهه والعكس وإبدال مفرد من جملة وحرف من مثله أما الأول فجوزّه ابن هشام نحو : زيد متق يخاف الله أو يخاف الله متق ، وأما الثاني فجوزّه أبو حيان وجعل منه : ﴿ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴾ [الكهف : ١] ، فجعل قيماً بدلاً من جملة ولم يجعل له عوجاً ، وأما الثالث فأنبته سيبويه وجعل منه : ﴿ أَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِمَّ ﴾ [المؤمنون : ٣٥] ، الآية فجعل أن الثانية بدلاً من الأولى لا توكيداً والظاهر ما مر في باب التوكيد أن هذا من توكيد الضمير مع إعادة ما اتصل به .

(قوله نحو أمدكم بما تعلمون إلخ) فجملة ﴿ أمدكم بأنعام وبين ﴾ إلخ بدل من جملة ﴿ أمدكم بما تعلمون ﴾ ولا يخفى أنها صلة الذي في قوله : ﴿ وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الشعراء : ١٣٢] ، فلا محل لها فإطلاق التبعية على ما بعدها مجاز لما مر عن التصريح وقال الدماميني والشمي : إطلاقها عليه بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي ومثل بالآية في التصريح لبذل البعض وهو الظاهر لأن ما يعلمونه أعم من المفصل المذكور بعده إلا أن يقال المراد به خصوص المفصل فيكون عاماً مراداً به الخصوص . (قوله أقول له ارحل لا تقيم عندنا) التمثيل به لبذل الكل مبني على أن الأمر بالشئ عين النهي عن ضده ومثل به في التصريح لبذل الاشتغال ، وهو مبني على أن الأمر بالشئ يستلزم النهي عن ضده . قال الدماميني : لا تتعين التبعية في البيت لجواز أن يكون مجموع الجملتين هو المقول وكل واحدة جزء المقول اهـ قال في التصريح : وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض في الاشتغال في الأفعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها . (قوله إبدالها من المفرد) إنما صح ذلك لرجوع الجملة في التقدير إلى المفرد كما في التصريح .

[٩٠٠] تمامه :

* وَإِلَّا فَكُنْ لِي السَّرَّ وَالْجَهْرَ مُسْلِمًا *

هو من الطويل . والشاهد في قوله لا تقيم فإنه جملة بدل عن جملة وهي قوله ارحل قوله وإلا أي وإن لم ترحل والفاء جواب الشرط ومسلماً خير كان .

[٩٠١] قاله الفرزدق فيما زعم بعضهم من الطويل وإلى يتعلق بأشكو وبالمدينة صفة حاجة وأخرى أي وأشكو حاجة أخرى في الشام . والشاهد في كيف يلتقيان فإنه بدل من قوله حاجة وأخرى ، كأنه قال إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما .

أبدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى أى : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما . وجعل منه الناظم نحو : عرفت زيدا أبو من هو .

(خاتمة فى مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه)*: الأولى : قد يتحد

البدل والمبدل منه لفظا إذا كان مع الثانى زيادة بيان كقراءة يعقوب : ﴿ وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها ﴾ [الجاثية : ٢٨] بنصب كل الثانية ، فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجنو . الثانية : الكثير كون البدل معتمدا عليه ، وقد يكون فى حكم الملقى كقوله :

[٩٠٢] إِنَّ السُّيُوفَ غُدُوَّهَا وَرَوَاحَهَا تَرَكْتُ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْصَبِ

الثالثة : قد يستغنى فى الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه ، نحو : أحسن إلى الذى صحبت زيدا : أى صحبتته زيدا . الرابعة : ما فصل به مذكور وكان وافيا به يجوز فيه

(قوله أبدل كيف يلتقيان إلخ) الظاهر أنه بدل اشتغال وكذا فى عرفت زيدا أبو من هو . (قوله تعذر التقائهما) أشار بذلك إلى أن الجملة فى تأويل المفرد وإلى أن الاستفهام تعجيبى . قال الدمامينى : ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى . (قوله أبو من هو) أبو مبتدأ ومن مضاف إليه وهو خبر والجملة بدل من زيد بدل اشتغال لا مفعول ثان ، لأن عرف إنما يتعدى إلى مفعول واحد . (قوله سبب الجنو) هو دعاء كل أمة إلى قراءة كتابها . (قوله كون البدل معتمدا عليه) أى اعتمد عليه ما بعده فى الحال التى له من تذكير وتأنيث وغيرهما نحو : إن زيدا عينه حسنة ، وإن هنداً جفنها فاتر بنصب العين والجفن ، فأنت الخبر فى الأول وذکر فى الثانى ولولا أن المعتمد عليه فى ذلك هو البدل لوجب التذكير فى الأول والتأنيث فى الثانى اهـ دمامينى . وفى كلام البعض أن الخبر عند اعتماد البدل للبدل وعند اعتماد المبدل منه للمبدل منه وفيه نظر إلا أن يراد بكون الخبر للبدل أن البدل هو الخبر عنه فى المعنى فتأمل . (قوله تركت) فيه الشاهد فإنه خبر أنه اعتمادا على المبدل منه . والأعضب بعين مهملة فضاد معجمة فموحدة ولد البقرة إذا طلع قرنه وقيل ما كسر قرنه وهو أنسب بالمقام .

(قوله زيدا) يصح نصبه بدلا من الهاء المقدرة وجره بدلا من الذى ورفع خبر مبتدأ محذوف ، قاله الشارح على التوضيح . (قوله ما فصل به مذكور) أى مبدل منه مذكور . قال شيخنا نقلا عن السيوطى : وكذا غير المفصل يجوز فيه القطع أيضا نحو : مررت بزيد أخوك نص عليه سيبويه والأخفش اهـ ونقل شيخنا السيد عن سم جواز قطع البيان والعطف وتقدم جواز قطع النعت وهناك قول بجواز

[٩٠٢] البيت من الكامل ، وهو للأخطل فى ديوانه .

البدل والقطع نحو : مررت برجال قصير وطويل وربعة ، وإن كان غير واف تعين قطعه إن لم ينو معطوف محذوف ، نحو : مررت برجال طويل وقصير ، فإن نوى معطوف محذوف فمن الأول ، نحو : اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر بالنصب ، التقدير وأخواتهما لثبوتها في حديث آخر . والله تعالى أعلم .

[النداء]

فيه ثلاث لغات أشهرها كسر النون مع المد ، ثم مع القصر ، ثم ضمها مع المد . واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده ، يقال فلان أئدى صوتا من فلان إذا كان أبعد صوتا منه (وَلِلْمُنَادَى النَّاءُ) أى البعيد (أُو) من هو (كَالنَّاءِ) لنوم أو سهو ، أو ارتفاع

قطع التوكيد . (قوله وكان وافيًا به) أى مستوعبا لأنواعه . (قوله وربعة) بفتح الراء وسكون الموحدة وفتحها الذى بين الطويل والقصر . (قوله تعين قطعه) أى لأنه حينئذ بدل بعض من غير رابط كما فى المغنى وبهذا يتبين بطلان قول البعض : محل التعيين إذا جعل بدل كل فإن جعل بدل بعض جاز الاتباع على أنه لا يتصور إلا كونه بدل بعض لأن الغرض أنه لم ينو معطوف محذوف فلا تكن من الغافلين . (قوله فمن الأول) أى ما كان فيه البدل وافيًا بالمبدل منه فيجوز فيه الأمران البدل والقطع .

[النداء]

هو لغة النداء بأى لفظ كان ، واصطلاحًا طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر والمراد بالإقبال ما يشمل الإقبال الحقيقى والمجازى المقصود به الإجابة كما فى نحو يا الله ولا يرد يا زيد لا تقبل لأن يا لطلب الإقبال لسماع النهى والنهى عن الإقبال بعد التوجه واعتراض نيابة حرف النداء عن أدعو. بأن أدعو خبر والنداء إنشاء وأجيب بأن أدعو نقل إلى الإنشاء ، وإنما ينادى المميز وأما نحو : يا جبال ويا أرض فقليل إنه من باب المجاز لتشبيه ما ذكر بالمميز فى الانقياد واستعارته فى النفس له على طريق الاستعارة بالكناية ويا تخيل ، ولك أن تقول من الجائز أن الله خلق لما ذكر حال الخطاب تمييزا فلم يقع النداء إلا لمميز ، وهمزة النداء منقلبة عن واو مثل كساء كما فى الغزى .

(قوله ثم مع القصر) أى ثم أشهرها كسر النون مع القصر أى بالنسبة للثالث وقوله ثم ضمها مع المد أى ثم أشهرها ضمها مع المد وأفعل التفضيل هنا ليس على باب^(١) وقدّر بعضهم خيرا فى الموضعين أى ثم كسرهما مع القصر يلى الأول ثم ضمها مع المد يلى الثانى هذا وقد أسلفنا فى مبحث علامات الاسم نقلا عن المصباح أن فى النداء لغة رابعة وهى الضم مع القصر فتنبه . (قوله واشتقاقه) أى أخذه من ندى الصوت لتلاقيهما فى المادة وإنما فسرنا الاشتقاق بالأخذ لاختلاف المأخوذ والمأخوذ منه معنى . (قوله وللمنادى إن) فى حاشية المغنى للسيوطى ما نصه : حكى أبو حيان أن بعضهم

(١) راجع أفعل التفضيل فى هذا الجزء فقد كفى صاحب الحاشية وكفى .

محل ، أو انخفاضه ، كنداء العبد لربه وعكسه من حروف النداء (يَا * وَأَيُّ) بالسكون وقد تمد همزتها (وَإِكْذًا أَيَا ثُمَّ هَيَّا) وأعمها يا فإنها تدخل في كل نداء ، وتتعين في الله تعالى (وَالْهَمَزُ) المقصور (لِلدَّائِي) أى القريب نحو أزيد أقبل (وَوَا لِمَنْ نُدِبْ) وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه ، نحو وا ولداه وا رأساه (أَوْ يَا) نحو يا ولداه يا رأساه (وَوَغَيْرُ وَ) وهو يا (لَدَى اللَّبْسِ أَجْتَبِ) أى لا تستعمل يا في الندبة إلا عند أمن اللبس كقوله :
[٩٠٣] حَمَلْتُ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتُ لَهُ وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

ذهب إلى أن حروف النداء أسماء أفعال تتضمن ضمير المنادى فعلى هذا استكملت همزة أقسام الكلمة لأنها تأتي حرفا للاستفهام وفعل أمر من وأى بمعنى وعد ولها في ذلك نظائر ا هـ أى كعلى والمنادى في عبارته بكسر الدال .

(قوله الناء) بحذف الياء والاستغناء بالكسرة وكذا ما بعده . (قوله أى البعيد) قال شيخنا : الضابط في البعد وضده العرف ا هـ قيل إنما نودى البعيد بالأدوات الآتية المشتملة على حرف المد لأن البعيد يحتاج في ندائه إلى مد الصوت ليسمع وهو ظاهر في غير أى بقصر الهمز . (قوله من هو كالناء) هذا حل معنى لا حل إعراب حتى يقال إن الشارح حمل عبارة المتن على ما يمتنع عند البصريين وهو حذف الموصول وبعض الصلة مع أنه لا ضرورة إلى ذلك في عبارة المتن لجواز كون الكاف اسمية بمعنى مثل معطوفة على الناء . (قوله أو ارتفاع محل) أراد به ما يعم المحل الحسى والمحل المعنوى الذى هو الرتبة بقرينة تمثيله لارتفاع محل المنادى بنداء العبد لربه . (قوله ثم هيا) قيل هى فرع أيا بإبدال الهمزة هاء وقيل أصل فليست هاؤها بدلا من همزة أيا وكلامه محتمل للقولين وإن كان إلى الثانى أقرب ولزيادة أحرفهما عن يا كان فيهما دلالة على زيادة بعد مناداهما عن منادى يا

(قوله وأعمها يا) أى باعتبار المحال كما يدل عليه بقية كلامه . (قوله تدخل في كل نداء) ولا يقدر عند الحذف سواها . (قوله في الله تعالى) أى لفظ الله تعالى مدلوله عن كل ما لا يليق وكما تتعين في لفظ الجلالة تتعين في المستغاث وأياها وأيتها لأن الأربعة لم يسمع نداؤها إلا بيا لا لبعدها حقيقة أو تنزيلا لأنه غير لازم . (قوله ووا لمن ندب إنخ) قال الرضى : وقد يستعمل في النداء المحض وهو قليل ا هـ وقال في المغنى أجاز بعضهم استعمال وا في النداء الحقيقى . (قوله وا ولداه) فوا حرف نداء وندبة وولدا منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة والألف للندبة والهاء للسكت . (قوله وهويا) أخذ هذا الحصر من قوله قبل ووا لمن ندب أو يا . (قوله وقمت فيه إنخ) فصدور ذلك بعد موت عمر دليل على أنه مندوب وليس الدليل الألف لأنها

[شواهد النداء]

[٩٠٣] قاله جرير من قصيدة من البسيط يرثى بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه وكلفت مجهول^(١) وأمرأ مفعول ثان ومحل به نصب على المفعولية . والشاهد فى يا عمرا حيث دخل يا فيه للندبة لأنه من المراثى وأصله يا عمراه لأنه منادى مندوب لأن الألف للندبة وحذف الهاء للقافية .

(١) شرح الشاهد على أساس أنه « كلفت » مبنى للمجهول لا على « حَمَلْتُ » كما ذكر الشارح .

فإن خيف اللبس تعينت وا .

(تنبيهان): الأول : من حروف نداء البعيد آى بمد الهمزة وسكون الياء ، وقد عدها في التسهيل فجملة الحروف حيثث ثمانية . الثاني : ذهب المبرد إلى أن آيا وهيا للبعيد ، وآى والهمزة للقريب ، ويا لهما . وذهب ابن برهان إلى أن آيا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وآى للمتوسط ويا للجميع ، وأجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا وعلى منع العكس (وغير منْدوبٍ ومُضمَرٍ وما * جَا مُسْتَقَاتًا قَدْ يَعْرِى) من حروف النداء لفظا (فَاعْلَمًا) نحو : ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾ [يوسف : ٢٩] ، ﴿سنفرغ لكم أيها

تلحق آخر المستغاث والمتعجب منه كما يأتى ، أفاده سم . (قوله فإن خيف اللبس إلخ) فتقول عند قصد ندبة زيد الميت وبحضرتك من اسمه زيد وازيد بالواو إذ لو أتيت بيا لتبادر إلى فهم السامع أنك قصدت النداء . (قوله من حروف نداء البعيد آى إلخ) هذا مكرر مع قوله سابقا وقد تمد همزتها إلا أن يقال أعاده ليؤيده بنقله عن التسهيل أو توطئة لقوله فجملة الحروف ثمانية . (قوله ذهب المبرد إلخ) انظر ماذا يقول فى آى وآ بمد الهمز فيهما هل يجعلهما للبعيد أو للقريب أو لهما فإن أراد بقوله وآى والهمزة للقريب مقصورتين وممدودتين فلا إشكال ونظير ذلك يقال فيما نقله عن ابن برهان . (قوله على أن نداء القريب بما للبعيد) أى فى غير صورة تنزيله منزلة البعيد بقرينة قوله يجوز توكيدا إذ عند التنزيل المذكور لا تأكيد فتلخص أنه يجوز نداء القريب بما للبعيد للتوكيد وللتنزيل والمراد توكيد النداء إيذانا بأن الأمر الذى يتلوه مهم جدا كما أفاده فى الكشف . (قوله وعلى منع العكس) أى لعدم تأتى التوكيد فى صورة العكس ، وحل منعه إذا لم ينزل البعيد منزلة القريب وإلا جاز نداؤه بما للقريب إذ لا مانع منه حيثث كما قاله سم . (قوله قد يعرى من حروف النداء لفظا) وإن لزم عليه حذف النائب والمنوب عنه فقد قال الدمامينى : لا نسلم أن العوضية تنافى الحذف بدليل إقام الصلاة اهـ وقال بعضهم : يا للتنبيه لا عوض عن الفعل لكن لما وقعت فى محل أشبهت العوض اهـ أما حذف المنادى وإبقاء حرف النداء فذهب ابن مالك إلى جوازه قبل الأمر والدعاء واستشهد على ذلك ، ووجه الدمامينى جوازه قبل الأمر والدعاء بأنهما مظنة النداء ووقوعه معهما كثير فحسن التخفيف معهما بالحذف ، وذهب أبو حيان إلى منعه وعمله بأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحاف ولم يرد بذلك سماع عن العرب ، ويا فى الشواهد للتنبيه كهى قبل ليت ورب وحبذا على ما صرح به فى التسهيل ، وعمله فى شرحه بأن مولى يا أحد هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف .

(قوله نحو يوسف أعرض عن هذا) أشار بتعداد الأمثلة إلى أنه لا فرق بين أن يكون المنادى مفردا أو مضافا أو شبيها به ولا فرق فى المفرد بين أن يكون مقصودا للنداء لذاته كيوسف أو وصلة لنداء غيره كآى ولا بين أن يكون معربا قبل النداء كيوسف أو مبنيا قبله كمن أو معربا قبله فى بعض

الثقلان ﴿ [الرحمن : ٣١] ، ﴿ أن أدوا إلى عباد الله ﴾ [الدخان : ٨٨] ، نحو : خيرا من زيد أقبل ، ونحو : من لا يزال محسنا أحسن إلى ، أما المندوب والمستغاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيها لأن الأولين يطلب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر .

(تنبيهان) : الأول : عد في التسهيل من هذا النوع لفظ الجلالة والمتعجب منه ، ولفظه : ولا يلزم الحرف إلا مع الله والمضمر والمستغاث والمتعجب منه والمندوب ، وعد في التوضيح المنادى البعيد وهو ظاهر . الثاني : أفهم كلامه جواز نداء المضمر والصحيح منعه مطلقا نحو : وشذ يا إياك قد كفيتك وقوله :
 [٩٠٤] * يا أَبَجَرَ آبَنَ أَبَجَرَ يَا أَتَا *

الأحوال ومبنيها في البعض الآخر كأي ، هذا ما ظهر لي . وأما ما ذكره البعض فلا يتم كما يؤخذ مما قررناه . فعلم أن المنادى في المثال الأخير وهو من مفرد لأنه اسم موصول لا شبهه بالمضاف لأنه لم يعمل فيما بعده ولم يعطف عليه ما بعده فهو مبني على ضم مقدر كما قاله سم . (قوله أن أدوا إلى عباد الله) أي أدوا إلى الطاعة يا عباد الله وهذا أحد وجهين الثاني أن عباد الله مفعول أدوا كقوله ﴿ فأرسل معنا بنى إسرائيل ﴾ ولا شاهد فيه حينئذ . (قوله مع المضمر) أي لقلة ندائه . (قوله والمتعجب منه) نحو قولهم : يا للماء والعشب إذا تعجبوا من كثرتهم . (قوله إلا مع الله) لأن ندائه على خلاف الأصل لوجود أل فيه فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل ، أفاده سم . (قوله والمتعجب منه) لأنه كالمستغاث لفظا وحكما .

(قوله المنادى البعيد) أي حقيقة أو تنزيلا لأن مد الصوت معه مطلوب ليسمع فيجيب والحذف ينافيه . (قوله والصحيح منعه مطلقا) ظاهره أن الخلاف جار في مطلق الضمير وليس كذلك بل الخلاف في ضمير المخاطب فقط وأما ضمير المتكلم والغائب فنداؤهما ممنوع اتفاقا كما في التصريح فلا يقال يا أنا ولا يا هو . ولا يرد أنه سمع يا هو يا من لا هو إلا هو لأن هو في مثله اسم للذات العلية لا ضمير اهـ ويمكن دفع الاعتراض بأن مصب تصحيح المنع في عبارته الإطلاق أي والصحيح منع نداء المضمر حالة كون المضمر مطلقا عن التقييد بكونه ضمير متكلم أو غائب فيكون مقابل الصحيح المنع حالة كون الضمير مقيدا بذلك ويمكن أيضا أن يفرض كلام الشارح كالمصنف في ضمير المخاطب فقط ويكون معنى قول الشارح مطلقا سواء كان ضمير رفع أو نصب أخذا مما بعده أو يكون معناه نثرا أو نظما أخذا مما بعده أيضا فاعرف ذلك . (قوله وشذ يا إياك قد كفيتك) جعل بعضهم يا فيه للتنبيه

[٩٠٤] قاله الأحرص . وتماه :

أَلَيْسَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ وَقَدْ أَسْأَلَا

وأبجر منادى وابن أبجر صفته . والمنادى إذا وصف بابن والابن بين العلمين يبنى المنادى مع الابن على الفتح . والشاهد في يا أننا فإن أنت ضمير رفع ، وحق المنادى أن يكون منصوبا فلذلك حكم بشذوذه لكونه مضمرا .

(وَذَلِكَ) أى التعرى من الحروف (فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهٗ * قُلَّ وَمَنْ يَمْنَعُهُ) فيهما أصلا ورأسا (فَالصُّرُّ غَاذِلَةٌ) بالذال المعجمة أى لائمه على ذلك ، فقد سمع فى كل منهما ما لا يمكن رد جميعه ، فمن ذلك فى اسم الجنس قولهم : أطرق كرا ، وافند مخنوق ، وأصبح ليل . وفى الحديث : « ثوبى حجر »^(١) وفى اسم الإشارة قوله :

[٩٠٥] إِذَا هَمَلْتَ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ

وإيا مفعول فعل محذوف يفسره المذكور . (قوله يا أبحر) بموحدة فجيم فراء . قال فى القاموس : الأبحر الذى خرجت سرتة والعظيم البطن وقد بحر كفرح فيهما اهـ وتماه :
* أنت الذى طلقت عام جمعنا *

وجعل بعضهم يا فيه للتنبيه وأنت الأولى مبتدأ وأنت الثانية تأكيداً والموصول خبراً . (قوله أى التعرى) أى المفهوم من يعرى ولم يقل أى التعرية مع أنها مصدر يعرى لأن التعرى أوفق بتذكير اسم الإشارة . (قوله فى اسم الجنس) أى المعين كما سيأتى فى الشرح .

(قوله والمشار إليه) اعترض بأن حقه أن يقول والمشار به وأجيب بأن فى كلامه حذف مضاف أى ولفظ المشار له من حيث إنه مشار له وهو اسم الإشارة وبأنه معطوف على الجنس أى واسم المشار له أى الاسم الدال عليه من حيث إنه مشار إليه . وظاهر كلامه جواز نداء اسم الإشارة مطلقاً وقيد الشاطبي بغير المتصل بالخطاب . (قوله أصلا ورأسا) العطف للتوكيد والمراد أنه لا يحكم بالقلّة فقط وأما قول البعض المراد بمنعه أصلا منع القياس عليه وبمنعه رأسا منع وروده فهو مع ما فيه من التحكم مردود بما سيفيده الشارح من اعتراف المانعين بالورود حيث قال : ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة .

(قوله أطرق كرا) أصله يا كروان رخم بمحذف النون وحذفت معها الألف لكونها لنا زائدا ساكنا مكملا أربعة . قال الناظم : ومع الآخر احذف الذى تلا إلخ ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتماه : إن النعام فى القرى . وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ، أى اخفض يا كرا عنقك للصيد فإن من هو أكبر وأطول عنقا منك وهو النعام قد صيد . تصريح بزيادة . (قوله وافند مخنوق) مثل يضرب لكل مضطر وقع فى شدة وهو يئسل بافتداء نفسه بماله ، اهـ تصريح . (قوله وأصبح ليل) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء أى صر صبحا ، اهـ تصريح . ولو قال أى أنت بالصبح أو تبدل بالصبح لكان أوضح . (قوله ثوبى حجر) قاله عليه السلام حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام حين فر الحجر بثوبه حين وضعه عليه وذهب ليغتسل وكان رخاما كما فى الفارضى . (قوله إذا هملت عيني) أى أسالت الدموع لها أى لأجل المحبوبة وبمثلك خبر مقدم ولوعة

[٩٠٥] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل . والشاهد فى هذا حيث حذف منه حرف النداء . وأصله يا هذا واحتجت به الكوفية على جواز ذلك ، ولوعة مبتدأ وبمثلك خبره ، وغرام عطف عليه ، وهملت أى صبت وكذا همرت .
(١) قاله عيسى - عليه السلام - راجع لنا مفتاح القارىء لأبواب فتح البارى يشرح صحيح البخارى .

وقوله :

[٩٠٦] إِنَّ الْأُلَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ هَذَا آغْتَصِمَ ثَلَقَ مَنْ عَادَاكَ مَحْدُولًا

وقوله :

[٩٠٧] ذَا أَرْعَوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ أَشْتَعَالِ الرَّ رَأْسٍ شَيْئًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلٍ

وجعل منه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [البقرة : ٨٥]
وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد ، ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد ، على
شدوذ أو ضرورة ، ولحنوا المتنبي في قوله :

[٩٠٨] * هَذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجْتُ رَسِيصًا *

والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرتة نظما ونثرا ، وقصر اسم الإشارة على
السمع إذ لم يرد إلا في الشعر وقد صرح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم الجنس

مبتدأ مؤخر وهذا منادى وفيه الشاهد . قال البعض : ويحتمل أن يكون مبتدأ ولوعة بدل أو عطف بيان
وحينئذ لا شاهد فيه اهـ ما يعده تذكير اسم الإشارة مع تأنيث لوعة . (قوله قومي لهم) قومي خبر
إن ولهم متعلق بصلة الموصول وهي وصفوا فيكون قد فصل بين العامل والمعمول بأجنبي للضرورة واعتصم
أى استمسك . (قوله ذا ارعواء) أى يا ذا ارعو ارعواء أى انكف عن دواعي الصبا انكفا . (قوله وجعل
منه قوله تعالى إلخ) لم يقل وقوله تعالى لأن ما ذكره أحد أوجه منها أن هؤلاء بمعنى الذين خبر أنتم .
(قوله على شدوذ) أى في النثر أو ضرورة في النظم . (قوله ولحنوا المتنبي) قد يمنع التلحين بأن المتنبي
كوفي ومذهب الكوفيين جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة . قاله الدماميني . (قوله هذى) أى
يا هذى وجعله بعضهم مفعولا مطلقا أى برزت هذه البرزة وحينئذ لا شاهد فيه . ورده الناظم بأنه لا
يشار إلى المصدر على طريق المفعول المطلق إلا منعوتا بذلك المصدر نحو : ضربته ذلك الضرب لكن تقدم
في باب المفعول المطلق أن غير الناظم لا يشترط ذلك فهجت أى أثرت رسيصا أى هما . وتماه :

* ثُمَّ انْصَرَفْتُ وَمَا شَفَيْتُ نَسِيصًا *

بنون مفتوحة أى بقية النفس . (قوله إذ لم يرد إلا في الشعر) أى لم يزد نصا إلا في الشعر

[٩٠٦] البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ .

[٩٠٧] هو من الخفيف وذا اسم إشارة منادى حذف حرف ندائه ، وأصله يا ذا ارعواء ، وهو الشاهد ، واحتجت به الكوفية
على جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة ، وخالفهم البصرية ، وارعواء نصب على المصدر أى يا ذا ارعو ارعواء ، من ارعوى
عن القبيح إذا رجع ، والفاء للتعليل ، ومن زائدة ، وسبيل اسم ليس ، وإلى الصبا خبره ، وشيئا تميز .

[٩٠٨] قاله أبو الطيب أحمد بن الحسين المتنبي من قصيدة من الكامل يمدح بها أبا بكر محمد بن زريق الطرسوسي وتماه :

* ثُمَّ انْصَرَفْتُ وَمَا شَفَيْتُ نَسِيصًا *

الشاهد في هذى حيث حذف منه حرف النداء مع اسم الإشارة : أى يا هذه ، وهذا لا يجوز نص عليه البصرية فلذلك
لحنوه في ذلك ، وخرج على أن هذا إشارة إلى البرزة وهو مصدر كقولهم ظننت ذاك ، فذاك إشارة إلى المصدر وجوزت الكوفية
ذلك فلا وجه إلى تلحينه . وبرزت أى ظهرت . وهجت من هاجه إذا أثاره . والرئيس بفتح الراء وكسر السين وهو من الحمى
أو الهم . والسييس بفتح النون وكسر السين المهملة وهو بقية النفس . وهذا تمثيل وليس باحتجاج .

فقال وقولهم في هذا أصح .

(تفسيه)*: أطلق هنا اسم الجنس وقيده في التسهيل بالمبنى للنداء إذ هو محل الخلاف فأما اسم الجنس المفرد غير المعين كقول الأعمى يا رجلا خذ بيدي فنص في شرح الكافية على أن الحرف يلزمه . فالحاصل أن الحرف يلزم في سبعة مواضع المندوب والمستغاث والمتعجب منه والمنادى البعيد والمضمر ولفظ الجلالة واسم الجنس غير المعين ، وفي اسم الإشارة واسم الجنس المعين ما عرفت (وَأَبْنِ الْمَعْرِفِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَا * عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُمِدَا) أى إذا اجتمع في المنادى هذان الأمران التعريف والإفراد فإنه يبنى على ما يرفع به لو كان معربا . وسواء كان ذلك التعريف سابقا

فلا ترد الآية لقبولها التأويل^(١) . (قوله إذ هو محل الخلاف) يقتضى أن غير المعين يلزمه الحرف اتفاقا وليس كذلك فقد صرح المرادى بأن بعضهم أجاز حذف الحرف معه أيضا نحو : رجلا خذ بيدي وأجاب بعضهم بجعل أل في الخلاف للعهد والمعهود الخلاف بين البصريين والكوفيين فغير المعين يلزمه الحرف اتفاقا منهما وهذا لا ينافي حكاية قول فيه عن بعض النحاة وإنما يصح هذا الجواب إذا كان البعض المجيز من غير الفريقين فراجع . (قوله على أن الحرف يلزمه) أى على الصحيح لما مر عن المرادى خلافا لما يورمه كلام الشارح من أن لزومه للحرف متفق عليه .

(قوله وابن المعرفة إلخ) إنما بنى لوقوعه موقع الكاف الاسمية في نحو أدعوك المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ومماثلته لها أفرادا وتعريفا ، وإنما احتجج إلى قولنا المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية لأن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى ، وخرج بقولنا ومماثلته لها أفرادا وتعريفا : المضاف والشبيه به لأنهما لم يمثالا الكاف الاسمية أفرادا ، والنكرة غير المقصودة لأنها لم تماثلها تعريفا . وجعل السيد علة البناء المشابهة لكاف ذلك في الخطاب والإفراد بلا واسطة ويرد عليه وجود هذه العلة في النكرة غير المقصودة مع عدم بنائها ، وبنى على حركة للإعلام بأن بناءه غير أصلي وكانت ضمة لأنه لو بنى على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء التكلم عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة ، أو على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة . قاله الفاكهي . وأورد عليه أن المنادى المضاف للياء يجوز فيه الضم عند حذف يائه فلا يحصل الفرق ، وأجيب بأنه قليل فلا ينظر إليه .

(قوله المنادى) ليس بقيد بل بيان لموضوع المسألة لأن الكلام في أحكام المنادى وأخره عن قوله المعرفة ضرورة ، اهـ غزى . (قوله في رفعه) أى رفع نظيره على ما قاله الغزى ، أو المراد رفعه في غير النداء ، أو المراد رفعه على فرض إعرابه ، وإلى هذا يشير قول الشارح على ما يرفع به لو كان معربا ، فاندفع ما يقال الرفع إعراب فينافى قوله وابن . (قوله على ما يرفع به) من حركة ظاهرة أو مقدرة أو حرف . (قوله سابقا على النداء) كالعلم والصحيح بقاؤه على تعريفه بالعلمية وازداد بالنداء

(١) وما يقبل التأويل لا يعتمد عليه كشاهد .

على النداء نحو : يا زيد أو عارضا فيه بسبب القصد والإقبال وهو النكرة المقصودة نحو : يا رجل أقبل تريد رجلا معينا . والمراد بالمفرد هنا ألا يكون مضافا ولا شبيها به كما في باب لا فیدخل فی ذلك المركب المزجى والمثنى والمجموع نحو : يا معديكرب ويا زيدان ويا زيدون ويا هندان ويا رجلاان ويا مسلمون ، وفي نحو : يا موسى ويا قاضى ضمة مقدرة .

(تنبيهات): الأول : قال في التسهيل : ويجوز نصب ما وصف من معرف

وضوحا . وقيل سلب تعريفه بالعلمية وتعرف بالنداء ، ورده الناظم بنداء ما لا يمكن سلب تعريفه كلفظ الجلالة واسم الإشارة فإنهما لا يقبلان التنكير . فإن قلت : العلم إذا أريد إضافته نكر فما الفرق ؟ قلت : ليس المقصود من الإضافة إلا تعريف المضاف أو تخصيصه فلو أضيف مع بقاء التعريف كانت الإضافة لغوا ، وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الإصغاء فلا حاجة إلى تنكير المنادى إذا كان معرفة ، سم .

(قوله بسبب القصد) أى قصد المنكر بعينه ، وقوله والإقبال أى إقبال المتكلم على المنادى أى إلقائه الكلام نحوه وليس المراد إقبال المنادى على المتكلم كما قد يتوهم لتأخره عن النداء فيلزم كون الكلمة حالة النداء غير معرفة وتوقف تعريفها على إقبال المنادى ، حتى إنه إذا لم يقبل بقيت الكلمة على تنكيرها وهو باطل . والعطف من عطف اللازم ، قال الدماميني : التعريف لم يحصل بمجرد القصد والإقبال بل بهما مع كون الكلمة مناداة بدليل انتفائه في أنت رجل عالم مع وجود القصد والإقبال وحيث قد قول الشارح بسبب القصد والإقبال أى مع كون الكلمة مناداة . (قوله المركب المزجى) المراد به ما يشمل العددي كخمسة عشر لأنه أيضا من المفرد نعم أجرى الكوفيون اثني عشر واثنتي عشرة مجرى المضاف كما سيأتى في الشرح . (قوله والمثنى والمجموع) الظاهر كما قال البعض أن نحو : يا زيدان ويا زيدون من النكرة المقصودة لا من العلم لأن العلمية زالت إذ لا يشئ العلم ولا يجمع إلا بعد اعتبار تنكيره ولهذا دخلت عليهما أل فتعريفهما بالقصد والإقبال . (قوله ويا قاضى) بحذف التنوين اتفاقا لحدوث البناء وإثبات الياء إذ لا موجب لحذفها قاله الخليل وذهب المبرد إلى أن الياء تحذف لأن النداء دخل على اسم منون محذوف الياء فيبقى حذفها بحاله وتقدر الضمة فيها ومحل الخلاف بينهما إذا لم يصح بحذف الياء ذا أصل واحد وإلا ثبتت الياء اتفاقا كما في مر اسم فاعل من أرى . قاله في التسهيل .

(قوله ويجوز نصب ما وصف) أى بمفرد معرف أو منكر أو بجملة أو بظرف أى جوازا بـرجحان بل أوجبه كثير ذاهبين إلى أنه من شبيه المضاف كما يفيد قول الهمع ، أما الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فمن شبيه المضاف فتنصب وجوز الكسائى فيها البناء اهـ وعلى هذا لا يختص الشبيه بالمضاف بما عمل فيما بعده أو عطف عليه ما بعده . ويؤخذ من التصريح أن الأحوال ثلاثة وأنه يجب النصب في حال ورود النداء على الموصوف وصفته بأن يطرأ النداء بعد الوصف بالصفة لأنه حيثئذ من شبيه

بقصد وإقبال وحكاه في شرحه عن الفراء وأيده بما روى من قوله ﷺ في سجوده :
« يا عظيمًا يرجى لكل عظيم » وجعل منه قوله :
* أَدَارًا بِحَزْوَى هَجَتْ لِلْعَيْنِ عِبْرَةً * [٩٠٩]

الثاني : ما أطلقه هنا قيده في التسهيل بقوله غير مجرور باللام للاحتراز من نحو :
يا لزيد لعمر و نحو : يا للماء والعشب ، فإن كلا منهما مفرد معرف وهو معرب .
الثالث : إذا ناديت اثني عشر واثنتي عشرة قلت يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالألف ،
وإنما بنى على الألف لأنه مفرد في هذا الباب كما عرفت . وقال الكوفيون : يا اثني عشر
ويا اثنتي عشرة بالياء إجماع لهما مجرى المضاف (وَأَنزِلِ الْفُضَيْمَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا) كسيويه

المضاف ، ويجب البناء في حال ورود الوصف بالصفة على النداء بأن بطراً بعد النداء فيكون المنادى
الموصوف وحده وهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف ويجوز كل في احتمال الأمرين . واستشكل الدماميني
جواز وصف المنادى المقصود بالجملة والظرف والنكرة مع أنه معرفة والثلاثة لا يوصف بها إلا
النكرات ، قال : وغاية ما يتمحل له أن هذا المنادى كان قبل النداء نكرة فيصح وصفه بجميع ذلك
ويقدر أنه وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء داخلاً على الموصوف وصفته جميعاً لا داخلاً على المنادى
فقط ثم وصف بعده اهـ وجوابه المذكور إنما يتم على النصب . وأجاب في التصريح بأنه يغتفر في
المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الأصلية ، ثم نقل عن الموضح أن الجملة أي في نحو : « يا عظيمًا يرجى
لكل عظيم » حال من الضمير المستتر في الوصف لا نعت في حالة النصب لأنها حينئذ عامله فيما
بعدها قال : فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتاً اهـ قال شيخنا :
وغرض الشارح بقوله ويجوز نصب إلخ التنبيه على أن كلام المصنف هنا مقيد بعدم الوصف .

(قوله هجت) أي أثرت والعبرة الدمع . (قوله قيده في التسهيل) هذا التقيد مأخوذ من قول
المصنف في الاستغاثة إذا استغثت اسم منادى خفضاً باللام فما هنا مقيد بما سيأتي ، أفاده سم . (قوله
إجراء لهما مجرى المضاف) أي لشبههما به في الصورة . (قوله وانو انضمام ما بنوا قبل النداء) فإن
قيل المبنيات إنما يحكم على محلها فلا يقدر فيها . فالجواب أن المقدر هنا حركة بناء لا حركة إعراب
اهـ فارسي أي وحركة البناء لا تكون محلية لأنها ليست من مقتضيات العامل والحركة المحلية من
مقتضياته فانحصرت في حركة الإعراب . (قوله ما بنوا) أي أو حكوا كما سيذكره الشارح . (قوله
في لغة الحجاز) راجع لحذام^(١) فقط أي وأما في لغة تميم فهو معرب فيكون في حالة النداء مبنيًا على

[٩٠٩] قاله ذو الرمة . ونماه :

* فَمَاءُ آلِهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّقُ *

من قصيدة من الطويل . والشاهد في أدراكه حيث نصب وإن كان مقصوداً بالنداء ، قال الفراء : النكرة المقصودة الموصوفة
الناداة تؤثر العرب نصبها يقولون يا رجلاً كريماً أقبل . قلت : يؤيده قوله عليه الصلاة والسلام في سجوده : « يا عظيمًا يرجى
لكل عظيم » وحزوى بضم الحاء المهملة وسكون الزاي اسم موضع بعينه : أي داراً مستقرة بحزوى . والعبرة الدمعة . وماء الهوى
دمعه لأنه يبعثه فلذلك أضيف إليه . ويرفض يسيل بعضه في أثر بعض . ويترقق يقى في العين متحيراً يجيء ويذهب .

(١) فالحجازيون ينونها وأما على الكسرة واستشهدوا بقول الشاعر :

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

وحذام في لغة الحجاز وخمسة عشر (وَلْيَجَرَّ مُجَرَّى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدًا) ويظهر أثر ذلك في تابعه فتقول : يا سيبويه العالم برفع العالم ونصبه كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل ، والمحكى كالمبنى تقول : يا تأبط شرا المقدام والمقدام (وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا * وَشِبْهَهُ أَنْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا) أى يجب نصب المنادى حتما في ثلاثة أحوال : الأول النكرة غير المقصودة كقول الواعظ :

* يَا غَافِلًا وَالْمَوْتُ يَطْلُبُهُ *

وقول الأعمى : يا رجلا خذ بيدي . وقوله :

* أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلَعُنْ * [٩١٠]

الضم بناء مجددا . (قوله وليجر مجرى ذى بناء جددا) يحتمل أن المراد يجرى مجراه في كونه في محل نصب وعلى هذا يرجع اسم الإشارة في قول الشارح ، ويظهر أثر ذلك إلى ما ذكر من نية الضم ونصب المحل ويحتمل أن المراد يجرى مجراه في جواز رفع تابعه ونصبه كما أشار إليه الفارضى ، وعلى هذا كان ينبغي للشارح أن يسقط قوله ويظهر أثر ذلك في تابعه ، ويقتصر على قوله فتقول يا سيبويه العالم إن الخ فتدبر . (قوله برفع العالم) أى مراعاة للضم المقدر ونصبه أى مراعاة لمحل المتبوع ولم يجر مراعاة لكسر البناء لأنها لأصلاتها بعيدة عن حركة الإعراب ، بخلاف الضم فإنه لعروضه ييا أشبهت حركة الإعراب العارضة بالعامل المتأصلة في المتبوعية وإطلاق الرفع على حركة التابع فيه مسامحة لأن التحقيق أنها حركة اتباع . (قوله والمحكى كالمبنى) مقتضاه أن المحكى ليس بمبنى وهو مذهب السيد ولهذا جعل إعرابه تقديرية وهو أوجه مما في التصريح أنه مبنى ويمكن تفسير البناء في كلامه بما قابل الإعراب فيشمل الحكاية فيرجع الخلاف لفظيا فانهم . ومعنى كونه كالمبنى أنه يبنى على ضم منوى ويرفع تابعه وينصب . (قوله والمضافا) أى لغير ضمير الخطاب أما المضاف إليه فلا ينادى فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لاقتضاء النداء خطاب الغلام وإضافته إلى ضمير الخطاب عدم خطابه لوجوب تغاير المتضايقين وامتناع اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة ، أفاده الدنوشرى نقلا عن المتوسط وهو أولى مما ذكره البعض .

[٩١٠] تمامه :

* نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَلَّا تَلَاقِيَا *

قاله عبد يغوث بن وقاص الحارثى شاعر جاهلى من شعراء قحطان ، وفارس من فرسان قومه بنى الحارث ، وهو قائدهم يوم الكلاب الثانى إلى بنى تميم ، فأسر في ذلك اليوم فقال قصيدة هو منها ينوح بها على نفسه ، وهى طويلة من الطويل . والشاهد في أيا راكبا للندبة فحذف الهاء ، فلا يجوز التنوين لأنه قصد به راكبا بعينه . وأصل إما إن ما فإن حرف شرط وما زائدة أدغمت الون في الميم . وعرضت أى تعرضت ، قاله البيلى . والأصح أن معناه إذا أتيت العروض وهى مكة والمدينة وما حولهما والفاء للجواب . ونداماي جمع ندمان وهو النديم وهو شريب^(١) الرجل الذى ينادمه . وأصل ألا تلاقيا أن لا تلاقيا فإن زائدة . ولانفى الجنس ، وتلاقيا اسمه وخبره محذوف أى لنا ، والجملة في محل النصب على أنها مفعول ثان لبلغن . ومن نجران أى من أهلها وهى بلدة باليمن .

(١) أى مُجَالسه على الشراب .

وعن المازنى أنه أحال وجود هذا النوع . الثانى : المضاف سواء كانت الإضافة محضة نحو : ﴿ ربنا اغفر لنا ﴾ [آل عمران : ١٤٧ ، الحشر : ١٠] ، أو غير محضة نحو : يا حسن الوجه . وعن ثعلب إجازة الضم فى غير المحضة . الثالث : الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه نحو : يا حسنا وجهه ويا طالعا جبلا ويا رفيقا بالعباد ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سميت بذلك ، ويمتنع فى هذا إدخال « يا » على ثلاثين خلافا لبعضهم وإن ناديت جماعة هذه عدتها ، فإن كانت غير معينة نصبتما أيضا ، وإن كانت معينة

(قوله يا غافلا والموت يطلبه) قال البعض : الواو استثنائية ليصح كونه مثالا للنكرة غير المقصودة إذ لو جعلت حالة لكان من أمثلة الشبيه بالمضاف لا بما نحن بصددده اهـ وفيه أن المعنى على الحالية لا على الاستئناف فالأولى عندي أنه من شبه المضاف لا من المفرد وإن درج عليه الشارح وغيره لما عرفته فتدبر .

(قوله أيا راكبا إما عرضت فبلغن) تمامه :

* نداماى من نجران ألا تلاقيا *

أصل إما إن ما فادغمت نون الشرطية فى ميم ما الزائدة وعرضت أى أتيت العروض وهى مكة والمدينة وما بينهما ونجران بلد باليمن . تصریح . (قوله أحال وجود هذا النوع) أى نداء غير المقصود مدعيا أن نداء غير المعين لا يمكن . (قوله وعن ثعلب إجازة الضم) فيه تورك على قول الناظم « عادما خلافا » إلا أن يقال المراد خلافا معتدا به أو عادما فى الجملة . (قوله ما اتصل به شئ من تمام معناه) أى متممه بأن يكون معمولا أو معطوفا قبل النداء كما يفيد كلام التسهيل وصرخ به فى التصريح أو نعتا على ما مر من الخلاف فالموصول نحو : يا من فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما فى سم ، والمعمول إما مرفوع أو منصوب أو مجرور ولهذا عدد الأمثلة . (قوله ويا طالعا جبلا) هو معرفة بدليل نعتة بمعرفة ولا يقال موصوفه المقدر نكرة لأنه تنوسى بإقامته مقامه ولذلك كان هو المنادى دون الموصوف المقدر ، قاله الشنوائى . ثم نقل عن الرضى جواز تعريف نعت النكرة المقصودة وتنكيره وكذا عن الشيخ خالد قال لكون التعريف مجددا قال : وينبغى أن نعت شبه المضاف كذلك . (قوله فيمن سميت بذلك) أى حالة كونه مستعملا فيمن سميت بمجموع المعطوف والمعطوف عليه فيجب نصبيهما للطول بلا خلاف : الأول لشبهه بالمضاف والثانى لعطفه على المنصوب .

(قوله ويمتنع فى هذا إدخال يا إلخ) أى لأن ثلاثين جزء علم حيثئذ كشمس من عبد شمس والمخالف نظر إلى الأصل المنقول عنه . (قوله نصبتما أيضا) أى وجوبا أما الأول فلأنه نكرة غير مقصودة وأما الثانى فللعطف على المنصوب . (قوله وإن كانت) أى الجماعة معينة إلخ قال الحفيد : الظاهر أن هذا الحكم الذى قاله محله فيما إذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثين معينة وإنما قلت ذلك لأن المنادى إنما يبنى إذا كان مفردا لمعين وكذا لا يجوز فى تابعه الوجهان إذا كان مع أل إلا إذا أريد به معين أما إذا أريد بالمجموع معين فلا يستحق كل منهما بناء بل الظاهر فيه نصبيهما كما لو سمي رجل

ضممت الأول وعرفت الثاني بأل ونصبته أو رفعته ، إلا إن أعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده من أل ومنع ابن خروف إعادة يا وتخييره في إلحاق أل مردود .

(تنبيه):* انتصاب المنادى لفظاً أو محلاً عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر ، فأصل يا زيد عنده أدعو زيدا ، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته ، وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل ، فعلى المذهبيين يا زيد جملة وليس المنادى أحد جزءاها ، فعند سيبويه جزءها أى الفعل والفاعل مقدران ، وعند المبرد حرف النداء سد مسد أحد جزءى الجملة أى

بثلاثة وثلاثين ، سم . **(قوله ضمت الأول)** أى لأنه نكرة مقصودة ، تصریح . **(قوله وعرفت الثاني)** قال فى التصريح وجوبا لأنه اسم جنس أريد به معين فوجب إدخال أداة التعريف عليه وهى أل اهـ ولم يكتف بحرف النداء لأنه لم يباشره ، وقضية التعليل امتناع يا زيد ورجل وهو ما نقله السيوطى عن الأخفش ونقل عن المبرد الجواز ، قال سم : وقياس قول المبرد الجواز فى مسألتنا بدون أل . **(قوله ونصبته)** أى عطفا على محل الأول أو رفعته أى عطفا على لفظه ، والوجهان مأخوذان من قول المصنف الآتى :

وإن يكن مصحوب أل ما نسقا فيه وجهان ورفع ينتقى

(قوله ليجب ضمه) قال شيخنا : أى بناؤه على ما يرفع به فلا يرد أنه يبنى على الواو اهـ ولو قال فيجب بناؤه على الواو لكان أوضح . **(قوله وتجريده من أل)** لأنه لا يجمع بين يا وأل مع لفظ الجلالة والجملة المحكية المصدرة بأل كما يأتى . **(قوله مردود)** كان الظاهر مردودان ليطابق الخبر المبتدأ وهو منع وتخير ويمكن أن يقرأ تخيير بالنصب على أنه مفعول معه أو يقدر لواحد منهما خبر على حد : نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض^(١) . وهذا الجواب أولى لإيهام ما قبله أن ابن خروف لو قال بأحد الأمرين ولم يجمع بينهما لم يرد عليه وليس كذلك فافهم . ووجه رد الأول أن الثانى ليس جزء علم حتى يمتنع دخول يا عليه ، ووجه رد الثانى أنه اسم جنس أريد به معين فيجب تعريفه بأل لما تقدم لا أنه مخير فيه وللبعض هنا كلام لا يساوى التعرض له ، ويؤخذ رده مما تقدم فتأمل . **(قوله وإفادته فائدته)** هى طلب الإقبال وعلم من كلامه أن شرط الحذف وهو الدلالة وشرط وجوبه وهو سد الحرف مسده موجودان لكن سد مسده عند سيبويه فى اللفظ وعند المبرد فى اللفظ والعمل . **(قوله نصبه بحرف النداء إلخ)** فى الجمع أنه على هذا مثبه بالمفعول به لا مفعول به . **(قوله يا زيد جملة)** أى مفيد مفاد الجملة وواقع موقعها وليس المراد أنه بنفسه جملة كذا قال البعض وهو ظاهر على مذهب سيبويه ، وعلى أول الاحتمالين الآتين فى تقرير مذهب المبرد . **(قوله والفاعل مقدر)** أى محذوف تبعا لحذف الفعل الذى استتر فيه ، ويحتمل أن المراد مستتر فى يا لأنها لما عملت عمله جاز أن يستتر فيها ما استتر فى الفعل ، ثم رأيت بعضهم ذكره مقتصرأ عليه ، ولكن الأول أوفق بكلامه

(١) أى نحن بما عندنا راضون .

الفعل ، والفاعل مقدر والمفعول ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظاً أو تقديراً إذ لا نداء بدون المنادى (وَلَنُحَوِّ زَيْدٌ ضُمٌّ وَافْتَحَنَّ مِنْ * نَحْوِ أَرْزَيْدَ بْنَ سَعِيدٍ لَا تَهْنُ) أى إذا كان المنادى علماً مفرداً موصوفاً بابن متصل به مضاف إلى علم نحو : يا زيد بن سعيد جاز فيه الضم والفتح ، والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح ، ومنه قوله :

[٩١١] يَا حَكَمُ بْنُ الْمُنْدَرِ بْنِ الْجَارُودِ سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ

في تقرير مذهب سيويه ، وعلى الثانى يكون يا زيد بنفسه جملة وكذا على ما حكاه أبو حيان عن بعضهم أن أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لضمير المنادى بكسر الدال فتنبه . (قوله أو تقديراً) اعترضه شيخنا بأن التقدير يناقى وجوب الذكر وأجاب البعض بأن المراد بالذكر الملاحظة ، وكلام الشارح مبنى على مذهب ابن مالك من جواز حذف المنادى قياساً قبل الأمر والدعاء كما مر بيانه . (قوله ونحو) مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود على نحو وتنه بفتح التاء مضارع وهن أى ضعف وبضمها مضارع أهان والهاء مكسورة فيهما . (قوله بابن متصل) أنت خبير بأن المراد بابن لفظه فهو حينئذ علم فكيف وصفه بالنكرة حيث قال متصل مضاف فكان حقه أن يقول متصلاً مضافاً بالنصب على الحال .

(قوله مضاف إلى علم) أعم من أن يكون مفرداً أو غيره . حفيد سم . (قوله جاز فيه الضم) أى على الأصل والفتح إما على الاتباع لفتحة ابن إذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئاً واحداً كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازى تبعاً للشيخ عبد القادر أو على إقحام ابن وإضافة زيد إلى سعيد لأن ابن الشخص تجوز إضافته إليه للملازمة إياه حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين ، فعلى الوجه الأول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثانى فتحة بنية وعلى الثالث فتحة إعراب ، وفتحة ابن على الأول والثالث فتحة إعراب وعلى الثانى فتحة بناء اهـ تصریح ببعض تغيير . ونقل شيخنا عن حواشى الجامى أنه لا يتصور الرفع فى تابع العلم الموصوف بابن إذا كان أى العلم الموصوف بابن مفتوحاً ثم نقل عن الطبرلاوى ما نصه : واعلم أنه لا يجوز فى تابع العلم الموصوف بابن إلا النصب نحو : يا زيد ابن عمرو العاقل بنصب العاقل كما جزم به العصام وصرح به غيره اهـ ومقتضى النقل الأول تصور رفعه إذا ضم العلم الموصوف بابن ومقتضى الثانى عدم تصور رفعه مطلقاً وكان المانع من الرفع عند ضم ذلك العلم الفصل بين التابع والمتبوع فحرره .

(قوله يا حكم بن المنذر إلخ) من الرجز المذيل شذوذاً كما قرر فى محله والسرداق بضم السين

[٩١١] نسبة الجوهري إلى رؤية وليس بصحيح ، بل هو لراجز من بنى الحرماز . والشاهد فى يا حكم بن المنذر فإن حكم منادى علم موصوف بابن مضاف إلى علم فيجوز فيه الضم على الأصل والفتح على الاتباع والتخفيف . والسرداق بضم السين تسمى بالفارسية سرايردة . والمجد العز والشرف .

(تفبييه)*: شرط جواز الأمرين كون الابن صفة كما هو الظاهر ، فلو جعل بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا بفعل مقدر تعيين الضم ، وكلامه لا يوفى بذلك وإن كان مراده (وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنَ عَلَمًا * وَيَلِ الْإِبْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا) الضم مبتدأ خبره قد حتما وإن لم يل شرط جوابه محذوف ، والتقدير فالضم متحتم أى واجب . ويجوز أن يكون قد حتما جوابه والشرط وجوابه خبر المبتدأ . واستغنى بالضمير الذى فى حتم رابطا لأن جملة الشرط والجواب يستغنى فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة ، وعلى هذا فلا حذف . ومعنى البيت أن الضم متحتم أى واجب إذا فقد شرط من الشروط المذكورة كما فى نحو : يا رجل ابن عمرو ، يا زيد الفاضل ابن عمرو ، ويا زيد الفاضل

المهمل ما يمد فوق صحن الدار . (قوله شرط جواز الأمرين) حاصل ما ذكره المصنف والشارح من الشروط ستة وشرط فى التسهيل سابعا وهو أن يكون المنادى ظاهر الضم بأن يكون صحيح الآخر وسيدكره الشارح . وشرط النوى فى شرح مسلم أن تكون البنية حقيقية وشرط بعضهم فى العلمين التذكير وغلطوه فنحو : يا زيد بن فاطمة كذا بن عمرو كذا فى الفارضى . قال شيخنا : وينبغى أن يزداد كون لفظ ابن مفردا لا مثنى ومجموعا ولا يخفى أخذ هذا من صنيع المصنف .

(قوله وكلامه لا يوفى بذلك) أى لأن ابنا فى المثال محتمل للوصفية وغيرها . (قوله وَيَلِ الْإِبْنَ علم) معطوف على يل الأول والواو فيه بمعنى أو لأن انتفاء أحدهما كاف فى تحتم الضم . (قوله وعلى هذا فلا حذف) أى للجواب بل هو مذكور لكن فيه حذف فاء الجواب للضرورة ، وفى الاحتمال الأول أيضا ارتكاب ضرورة لأن شرط حذف الجواب أن يكون الشرط فعلا ماضيا فحيث كان مضارعا كان حذفه مخصوصا بالشعر^(١) ، قاله الشيخ خالد . (قوله ومعنى البيت أن الضم متحتم أى واجب إذا فقد شرط من الشروط المذكورة) يعنى الشروط الأربعة المشار إليها فى قوله والضم إلخ بدليل بقية كلامه ، وليس مراده بالشروط المذكورة ما يعم هذه الأربعة وغيرها حتى يصح اعتراض البعض بأنه لم يعلم من البيت إلا وجوب الضم عند فقد شرط من شروط أربعة فكيف قال من الشروط المذكورة . لا يقال مثال المصنف يفيد اشتراط أفراد العلم الموصوف بابن لأننا نقول هذا إلى إفادة مثاله اشتراط أفراد العلم المضاف إليه ابن أيضا وهو باطل . وإذا أردت استيفاء محترزات الشروط الستة المذكورة متنا وشرحا قلنا خرج بكون المنادى مفردا نحو : يا عبد الله بن زيد ، وبالعلم نحو : يا رجل ابن زيد ، وبكونه بعده ابن نحو : يا زيد الفاضل ، وبكونه متصلا به نحو : يا زيد الفاضل ابن عمرو ، وبكونه صفة له نحو : يا زيد ابن عمرو على أنه بدل ، وبكونه مضافا إلى علم نحو : يا زيد ابن أخينا فيجب النصب فى الأول والضم فى البقية .

(قوله يا رجل ابن عمرو) فى وجوب الضم فى هذا المثال نظر لأنه تقدم أنه يجوز نصب النكرة

- (١) إذا كانت هناك ضرورة شعرية .

لانتفاء علمية المنادى في الأولى ، واتصال الابن به في الثانية والوصف به في الثالثة ، ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله :

[٩١٢] فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَأَبْنُ أَرْوَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا

بفتح عمر ، وعلى هذه الثلاثة يصدق صدر البيت . ونحو : يا زيد ابن أخي لنا لعدم إضافة ابن إلى علم وهو مراد عجز البيت .

(تنبيهات) : الأول : لا إشكال أن فتحة ابن فتحة إعراب إذا ضم موصوفه وأما إذا فتح فكذلك عند الجمهور . وقال عبد القاهر^(١) : هي حركة بناء لأنك ركبته

المقصودة الموصوفة في قوله ويجوز نصب ما وصف إلخ إلا أن يجعل وجوب الضم نسيبا بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو للتركيب فتنبه . (قوله ويا زيد الفاضل) يصدق هنا أنه لم يل الابن علما لصدق السالبة بنفى الموضوع ، سم . وقد أساء البعض التصرف فوجه بصدق السالبة بنفى الموضوع صدق لم يل الابن علما بيا زيد الفاضل ابن عمرو فتأمل . (قوله واتصال الابن إلخ) أى وانتفاء اتصال إلخ وكذا قوله : والوصف به إلخ .

(قوله ولم يشترط هذا) أى كون الوصف ابنا فأجازوا الفتح مع كل وصف نصب قال في التصريح : بناء على أن علة الفتح التركيب وقد جاء نحو لا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا اهـ . (قوله فما كعب بن مامة) هو الذى أثر رفيقه بالماء ومات عطشا . ومامة اسم أبيه قال شيخنا السيد وابن أروى أو سعدى هو الجواد الطائى المشهور^(٢) اهـ ورواية المغنى والعينى وابن سعدى قال السيوطى في شرح شواهد هو أوس بن حارثة الطائى وسعدى أمه اهـ وكذا قال العينى وبه يعرف ما في كلام شيخنا السيد المقتضى أنه حاتم والمراد بعمر عمر بن عبد العزيز كما قاله السيوطى وغيره . (قوله بفتح عمر) خرج على أن أصله يا عمرا بالألف عند من يجيز إلحاقها في غير الندبة والاستغاثة والتعجب أو أن أصله يا عمرا بالتنوين للضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين اهـ زكريا وفي التخرىج الثانى نظر ظاهر .

(قوله فكذلك عند الجمهور) أى لأن مذهبهم أن الفتح في الأول ليس للتركيب بل للاتباع أو لإضافته إلى ما بعد ابن . نعم إعرابية فتحة ابن على الإضافة المذكورة غير ظاهرة لأن ابن على الإضافة مقحم بين المتضايفين ففتحته غير مطلوبة لعامل ، اللهم إلا أن يجعل مضافا تقديرا إلى مثل ما أضيف إليه ما قبله مقدرا قبله يا أو أعنى مثلا فتأمل . (قوله لأنك ركبته معه) أى كتركيب خمسة عشر

[٩١٢] قاله جرير وتماه :

* فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَأَبْنُ سَعْدَى بِأَكْرَمَ مِنْكَ *

من قصيدة من الوافر يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . والشاهد في (الجوادا) حيث نصب على النعت لعمر على الموضع ، ولو رفع حملا على اللفظ لجاز ولكن القوافي منصوبة . وكعب بن مامة هو الأيادى الذى أثر على نفسه بالماء حتى هلك عطشا . وابن سعدى هو سعد بن حارثة بن لام الطائى الجواد المشهور . فأخبر أنه ليس واحد من هذين الجوادين بأكرم من عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه وأرضاه .

(٢) يقصد حاتما .

(١) سبق التعريف به .

معه . الثاني : حكم ابنة فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان نحو : يا هند ابنة زيد خلافا لبعضهم ولا أثر للوصف بينت هنا فنحو : يا هند بنت عمرو واجب الضم . الثالث : يلتحق بالعلم يا فلان ابن فلان ويا ضل ابن ضل . ويا سيد ابن سيد ذكره في التسهيل وهو مذهب الكوفيين . ومذهب البصريين في مثله مما ليس بعلم التزام الضم . الرابع : قال في التسهيل وربما ضم الابن اتباعا يشير إلى ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من يا زيد ابن عمرو بالضم اتباعا لضمة الدال . الخامس : قال فيه أيضا : ومجوز فتح ذى الضمة في النداء يوجب في غيره حذف تنوينه لفظا وألف ابن في الحالتين خطأ وإن نون فللضرورة . السادس : اشترط في التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة ، وعبارته : ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة اتباعا وكلامه هنا يحتمله ، فنحو : يا عيسى ابن مريم يتعين فيه تقدير الضم إذ لا فائدة في تقدير الفتح وفيه خلاف اهـ (وَأَضْمُ أَوْ أَلَصِبُ مَا

والظاهر في إعرابه على هذا القول أن يقال زيد ابن منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء التركيبي وحركة زيد على هذا حركة بنية . (قوله ولا أثر للوصف بينت هنا) الفرق بين ابنة وبنت أن ابنة هي ابن بزيادة التاء بخلاف بنت فإنها بعيدة الشبه أو كثرة استعمال ابنة في مثل هذا التركيب دون بنت ، وفي التصريح أن امتناع الفتح لتعذر الاتباع لأن بينهما حاجزا حصينا وهو تحريك الباء الموحدة اهـ وهو لا يأتي إلا على القول بأن الفتح للاتباع ، ومثل الوصف بينت الوصف بينى تصغير ابن .

(قوله يلتحق بالعلم إلخ) أى لكثرة استعمال المذكورات كالعلم . (قوله ويا ضل ابن ضل) بضم الضاد المعجمة علم جنس لمن لا يعرف هو ولا أبوه . (قوله ومجوز فتح ذى الضمة) مبتدأ خبره يوجب والمراد بالمجوز اجتماع الشروط المتقدمة . (قوله في غيره) أى غير النداء كجاء زيد بن عمرو . (قوله وألف ابن) أى إذا لم تقع ابتداء سطر كما في الدماميني عن ابن الحاجب ولم تكن البنية مجازية ولم يثن الابن ولم يجمع كما في الفارضى . وقوله في الحالتين أى النداء وعدمه ومثل ابن ابنة نظير ما تقدم ومقتضى عبارته وجوب تنوين الموصوف بينت في غير النداء إذ لا يجوز فتحه في النداء وهو خلاف ما في الدماميني حيث قال : فيه وجهان رواهما سيويه عن العرب الذين يصرفون هنداً^(١) ونحوه فيقولون هذه هند بنت عاصم بتنوين هند وتركه لكثرة الاستعمال . (قوله وإن نون فللضرورة) كقوله :

* جارية من قيس بن ثعلبة *

ولا فرق في العلم في جميع ما ذكر بين الاسم والكنية واللقب على ما صرح به ابن خروف ، وجزم الراعى بوجوب تنوين المضاف إليه وكتابة ألف ابن إذا كان الموصوف بابه مضافا كما في قام أبو محمد ابن زيد واختاره الصفدى في تاريخه بعد نقل الخلاف واختاره أيضا المصنف إذا كان المضاف

(١) لكونه علما ثلاثيا ساكن الوسط .

أَضْطَرَّارًا نُؤْنَا * مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ يَتَنَّا) فقد ورد السماع بهما ، فمن الضم قوله :
[٩١٣] * سَلَامٌ اللَّهُ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا *

وقوله :

[٩١٤] لَيْتَ التَّجِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا مَكَانَ يَا جَمَلٌ حَيْثُ يَا رَجُلُ

إليه ابن مضافا . (قوله يحتمله) بل هو أقرب إلى تمثيله بنحو أزيد بن سعيد . (قوله وفيه خلاف) فقد أجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة اهـ دماميني فالضمة على الأصل والفتحة على الاتباع أو التركيب أو الإضافة إلى ما بعد ابن كما في يا زيد بن سعيد . (قوله واضمم أو انصب) في عبارته إشارة إلى بناء المنون اضطرارا إذا ضم وإعرابه رجوعا في الأصل في الأسماء إذا نصب . قال سم : وظاهره جواز الوجهين ولو فيما ضمه مقدر ، ويفرق بين هذا وما تقدم بأن القصد ثم الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك هذا اهـ وإذا ضمنت المنادى المفرد المنون ضرورة فلك في نعت الضم والنصب وإن نصبته تعين نصب نعته فإن نون مقصور نحو : يا فتى للضرورة فإن نوى الضم جاز في نعت الوجهان ، أو النصب تعين نصب نعته كذا في شرح التسهيل للمرادى وغيره . (قوله مما له استحقاق ضم بينا) يحتمل أن « مما » حال من ما واستحقاق مبتدأ وله متعلق ببين مضمنا معنى أثبت وبين خبره والجملة صلة ما ومن الأوجه في هذه العبارة ما ذكره الشاطبي أن له هو الخبر وجملة بين بمعنى أظهر صفة لضم قال : واحترز به من الضم المقدر فإنه لا يضطر إلى تنوينه فإن الحرف الذى قدرت فيه الضمة ساكن نحو : يا قاضى ويا فتى فإن نون حذف لالتقاء ساكني مع التنوين فلم يقد التنوين في وزن الشعر شيئا اهـ ، قال شيخنا : وتبعه البعض وقد يقال فائدته تظهر فيما إذا اضطر إلى التحريك عند التقاء الساكنين فينون ثم يحرك أى فالأولى أن بين بمعنى ذكرناه سابقا . (قوله ليت إلخ) قبله :

حيثك عزة بعد الهجر وانصرفت فحي ويحك من حياك يا جمل

وقوله فأشكرها بالنصب جواب التمنى . وقوله مكان جعله العيني منصوبا على الظرفية ولم يذكر

[٩١٣] تمامه :

* وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ *

قاله الأحرص . وذكر مستوفى في شواهد الكلام على التنوين في بحث النكرة والمعرفة . والشاهد في يا مطر حيث نونه للضرورة بالضم .

[٩١٤] قاله كثير عزة من قصيدة من البسيط . فأشكرها بالنصب لأنه جواب تمن ، أى فإن أشكرها ، والفاء للجزاء ومكان نصب على الظرف . والشاهد في يا جمل حيث نونه مضموما . ويروى بالنصب ، والأول أشهر . ويا رجل بالضم بلا تنوين لأنه منادى مفرد معرفة بالقصد .

ومن النصب قوله :

[٩١٥] * أَعْبَدَا حَلَّ فِي شَعْبِي غَرِيًّا *

وقوله :

[٩١٦] ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْوَأَقِي

واختار الخليل وسيبويه الضم . وأبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد النصب .
ووافق الناظم والأعلم الأولين في العلم والآخرين في اسم الجنس (وَبِاضْطِرَارٍ لِحَصْرِ جَمْعٍ

متعلقة ولعل التقدير أتمنى يا رجل حييت في مكان يا جمل حييت . (قوله أعبدَا إلخ) لا حاجة لجعل نصب هذا ضرورة لما صرح به المصنف في التسهيل أن الموصوف يجوز نصبه كما مر ونص الرضي على أن هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك سم وكونه من الشبيه بالمضاف أحد قولين كما مر بيان ذلك . وشعبي بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة . (قوله ضربت صدرها إلخ) أى متعجبة من نجاحي مع ما لقيت من الحروب ، فألى بمعنى منى وعادة النساء الضرب على صدورهن عند رؤية مهول وأصل أواق وواق جمع واقية وهى الحفظ فأبدلت الواو الأولى همزة كما سيأتى في قول الناظم وهما أول الواوين رد إلخ .

(قوله ووافق الناظم والأعلم إلخ) وجهه أن اسم الجنس أصل بالنظر إلى العلم والإعراب أصل بالنظر إلى البناء فلما اضطر الشاعر أعطى الأصل للأصل والفرع للفرع اهـ حفيد . قال السيوطي : والمختار عندي عكسه وهو اختيار النصب في العلم لعدم الإلباس فيه والضم في النكرة المقصودة لتلا تلتبس بالنكرة غير المقصودة ، إذ لا فارق مع التنوين للضرورة إلا الحركة لاستوائهما في التنوين ، ولم أقف على هذا الرأي لأحد اهـ وفيه أن تعليله اختيار نصب العلم لا يتجه لأنه كما لا إلباس في نصبه لا إلباس في ضمه فلا يتم التعليل إلا بضميمة كون الرجوع عند الضرورة إلى الأصل في الأسماء

[٩١٥] تمامه :

* أَلُوْمَا لَا أَبَا لَكَ وَأَغْتَرَابَا *

قاله جرير . وقد ذكر مستوفى في شواهد المفعول المطلق . والشاهد في أعبدَا فإنه نونه وهو منادى مفرد معرفة للضرورة ثم نصبه .

[٩١٦] قاله مهلهل من قصيدة من الخفيف . وإلى بمعنى لى في موضع النصب على الحال من الضمير الذى في ضربت ، معناه ضربت صدرها متعجبة من نجاحي إلى هذه الغاية مع ما لقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل وهو من فعل النساء . والشاهد لى يا عديا فإنه لما اضطر نونه ونصبه تشبيها بالمضاف . وأصل الأواق وواق جمع واقية من الوقاية وهى الحفظ وهو فاعل وَقَّتْ ، واللام للتأكيد ، وقد للتحقيق .

يَا وَآلٍ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ :

[٩١٧] عَبَّاسُ يَا أَلَمَلِكُ الْمُتَوَجُّعُ وَالَّذِي عَرَفْتُ لَهُ يَتَّ الْعَلَا عَدْنَانُ
وقوله: [٩١٨] يَا لَعَلَّامَانِ اللَّذَانِ فَرَا إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا

ولا يجوز ذلك في الاختيار خلافا للبغداديين في ذلك (إِلَّا مَعَ اللَّهِ) فيجوز إجماعا للزوم آل له حتى صارت كالجزء منه فتقول : يا الله بإثبات الألفين ، ويا الله بحذفهما ، ويا الله بحذف الثانية فقط (و) إلا مع (مَخَكِّي الْجَمَلُ) نحو : يا المنطلق زيد فيمن سُمي بذلك ، نص على ذلك سيبويه. ، وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بآل نحو الذي والتي وصوبه الناظم . وزاد في التسهيل اسم الجنس المشبه به نحو : يا الأسد شدة

وهو الإعراب أولى فتدبر . (قوله جمع يا) أى مثلا لظهور أن سائر حروف النداء كذلك سم . (قوله المتوج) أى الذى على رأسه تاج ويجوز فيه الرفع والنصب ا هـ عني وأراد بعدنان القبيلة المعهودة بدليل التانيث في قوله عرفت فقول البعض تبعاً للعيني وعدنان أبو العرب غير مناسب هنا . (قوله ولا يجوز ذلك في الاختيار) لأن النداء معرف وأل معرفة ولا يجمع بين أداتى تعريف ا هـ تصریح وفي الحفيد أن النحويين مختلفون في نداء العلم الذى فيه آل كالحارث وأن ابن هشام اختار المنع ثم بحث أنه لا مانع من ندائه لأنهم إنما منعوا نداء ما فيه آل لئلا يجتمع معرفان وذلك غير لازم هنا لأن آل هنا غير معرفة إلا أن يكون المنع لأجل الصورة اللفظية إلا أنه ينتقض بنحو : يا المنطلق زيدا هـ قال سم : ويؤيد الجواز ما يأتى عن المبرد فيما سمي به من موصول مبدوء بآل نحو الذى والتي إلا أن يفرق بتأني. إسقاط آل في العلم لكونها زائدة عليه بخلاف نحو الذى والتي مسمى بهما وفيه تأمل ا هـ . (قوله نحو يا المنطلق زيد) بقطع الهمزة (١) لأن المبدوء بهمزة الوصل فعلاً أو غيره إذا سمي به يجب قطع همزته كما أفاده في التصريح . قال البعض : وانظر ما الفرق بين هذا وبين يا الله حيث جوز فيه الشارح الأوجه الثلاثة ا هـ وأنت نجبر بأن لاسم الجلالة خواص لا يشاركه فيها غيره فلا يبعد أن يكون منها جواز الأوجه الثلاثة . (قوله نحو الذى والتي) أى مع الصلة إذ هو محل الخلاف وأما مجرد الموصول المسمى به فوافق قاله في التصريح أى متفق على منع ندائه . (قوله وصوبه الناظم) قال أبو حيان : والذي نص عليه سيبويه المنع و فرق بينه وبين الجملة أن التسمية فيها بشيئين كل منهما اسم تام والذي بصلته بمنزلة اسم واحد كالحرب فلا يجوز نداءؤه ، هـ مع .

[٩١٧] هو من الكامل أى يا عباس . والشاهد في الملك فإن الكوفية احتجت به على جواز دخول حرف النداء على المعرف بآل ، وأجيب عنه بأنه ضرورة ، أو المنادى فيه محذوف تقديره يا أيها الملك . والمتوج الذى على رأسه تاج . ويجوز فيه الرفع والنصب . وعدنان أبو العرب (٢) . [٩١٨] هو من السريع وفيه الخن والكسف بالمهملة . والشاهد في فيا الغلامان حيث جمع فيه بين حرف النداء وبين الألف واللام للضرورة . وإياكما تحذير وأن تكسباناً أى من أن تكسباناً ، وأن مصدرية أى من كسبكما إيانا . وشراً مفعول ثان ويروى أيا كما أن تكتفى إلى سرا .

(١) بجعل الهمزة همزة قطع لا ألف وصل .

(٢) يلاحظ أن العلامة الصبان ذكر منذ قليل أن عدنان اسم للقبيلة بدليل تأنيث الفعل (عرف) فقال (عرفت) .

أقبل ، وهو مذهب ابن سعدان . قال في شرح التسهيل وهو قياس صحيح لأن تقديره يا مثل الأسد أقبل ومذهب الجمهور المنع (وَأَلَا تُكْرَهُ) في نداء اسم الله تعالى أن يحذف حرف النداء ويقال (اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيزِ) أى بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء (وَشَدُّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضٍ) أى شذ الجمع بين يا والميم في الشعر كقوله :

[٩١٩] إِنْ تَغْفِرَ اللَّهُمَّ تَغْفِرَ جَمًّا وَأَنْتَ عَبْدُكَ لَا أَلْمَمَ

(قوله نحو يا الأسد شدة أقبل) قال شيخنا وتبعه البعض : الظاهر أنه من الشبيه بالمضاف فينصب لأن شدة تميز ا هـ وفيه أن شدة ليس تميزا للأسد تميز مفرد حتى يكون الأسد عاملا في شدة فيكون من الشبيه بالمضاف بل هو تميز نسبة عامله مثل المحذوفة التى بمعنى مماثل وحينئذ يكون التركيب من المضاف تقديره ا ويكون نصب الأسد لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الإعراب . (قوله لأن تقديره يا مثل الأسد) أى فالمنادى فى الحقيقة لم تدخل عليه أل واعترضه الشاطبى بلزوم جواز نحو يا القرية لأن تقديره يا أهل القرية ولا يقول به الناظم وابن سعدون . قال سم : ويمكن الفرق بأن وجه الشبه فيما نحن فيه دل على معنى المثلية وصير اللفظ فى قوة يا مثل الأسد ولا كذلك ما أورد فتأمل . (قوله ويقال اللهم بالتعويض) فهو منادى مبنى على ضم ظاهر على الهاء فى محل نصب حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم . قال شيخنا : ويحتمل أن يكون مبنيًا على ضم مقدر على الميم لصيرورتها كالجزء منه ا هـ أى فيكون جعل حركة البناء على الميم كجعل حركة الإعراب على الهاء فى نحو عدة وزنة بجامع العوضية والمتجه الأول والفرق أن التعويض فى نحو عدة وزنة عن جزء الكلمة فلصيرورة الهاء جزءا وجه قوى وفى اللهم عن كلمة مستقلة فليس لصيرورة الميم جزءا أو كالجزء وجه قوى . (قوله أى بتعويض الميم المشددة إغ) وإنما أخرت تبركا بالبداء باسم الله تعالى^(١) ا هـ سم ، ولا يجب أن يكون العوض فى محل المعوض عنه بخلاف البدل واختيرت الميم عوضا عن يا للمناسبة بينهما فإن يا للتعريف والميم تقوم مقام لام التعريف فى لغة حمير كقوله :

* يرمى ورائى بامسهم وامسلمه *

وكانت مشددة ليكون العوض على حرفين كالمعوض . (قوله إلى إذا ما حدث إغ) الحدث الحادث من مكاره الدنيا وألم نزل ، ا هـ زكريا .

[٩١٩] قاله أبو خراش الحللى . وقوله :

إِنْ تَغْفِرَ اللَّهُمَّ تَغْفِرَ جَمًّا وَأَنْتَ عَبْدُكَ لَا أَلْمَمَ

وكلمة ما زائدة . وحدث مرفوع بفعل محذوف يفسره الظاهر أى إذا لم يحدث وهو الذى يحدث من مكاره الدنيا . وألم نزل ، وأقول خيران . والشاهد فى يا اللهم حيث جمع فيه بين العوض والمعوض للضرورة .

(تفبيهاً):* الأول : مذهب الكوفيين أن الميم في اللهم بقية جملة محذوفة وهى أمنا بخير ، وليست عوضاً عن حرف النداء ولذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار .
الثاني : قد تحذف أل من اللهم كقوله :

[٩٢٠] * لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ قَبْلَتْ حَجَّتْج *

وهو كثير في الشعر . الثالث : قال في النهاية : تستعمل اللهم على ثلاثة أنحاء : أحدها النداء المحض نحو : اللهم أثبتنا . ثانيها أن يذكرها المحجب تمكيناً للجواب في نفس السامع

(فائدة):* لا يوصف اللهم عند سيويه كما لا يوصف غيره من الأسماء المختصة بالنداء وأجاز المبرد وصفه بدليل : ﴿ قل اللهم فاطر السموات والأرض ﴾ ﴿ قل اللهم مالك الملك ﴾ ونحوهما وهو عند سيويه على النداء المستأنف اهـ دماميني . وعلى بعضهم مذهب سيويه بأن اللهم بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفاً وصار مثل حييل إذ الميم بمنزلة صوت مضموم إلى اسم مع بقائهما على معنييهما بخلاف مثل سيويه وخالويه حيث صار الصوت جزءاً من الكلمة .
(قوله بقية جملة محذوفة إلخ) رد بأنه يقال اللهم لا تؤمهم بخير وبأنه كان يحتاج إلى العاطف في نحو : اللهم اغفر لي .

(قوله حجتج) بالجيم المبدلة من ياء المتكلم وفي بعض النسخ حجتى بالياء .

(قوله على ثلاثة أنحاء) جمع نحو بمعنى قسم أى حالة كون هذه اللفظة كائنة على ثلاثة أقسام من الاستعمال كينونة ملابسة وقوله أحدها النداء أى استعمالها في النداء فصح كلام الشارح وتناسب واندفع اعتراض البعض بأن المناسب لقوله أحدها النداء أن يقول وهذه اللفظة ثلاثة معان واعتراضه على قوله ثانيها أن يذكرها المحجب بأن المناسب لما قبله أن يقول ثانيها تمكين الجواب إلخ وعلى قوله ثالثها أن تستعمل دليلاً إلخ بأن المناسب أن يقول ثالثها الندرة إلخ فتأمل .

(قوله ثانيها أن يذكرها المحجب إلخ) قال شيخنا وتبعه البعض أن اللهم في الموضعين الأخيرين خرجت عن النداء والظاهر أن اللهم فيهما لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب وفيه نظر لأننا لا نسلم خروجها في الموضعين عن النداء بالكلية لم لا يجوز أن تكون فيهما للنداء مع التمكين أو الندرة ، وقد يشير إليه قول الشارح في الموضع الأول المقابل لهذين الموضعين أحدها النداء المحض ، ولئن سلم خروجها عن النداء بالكلية فلا نسلم أنها لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب لأن خروج الكلمة عن معناها

كأن يقول لك القائل أزيد قائم فتقول له : اللهم نعم أو اللهم لا . ثالثها أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو قولك : أنا أزورك اللهم إذا لم تدعني ، ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونا بعدم الدعاء قليل .

[فصل]

(تابع) المنادى (ذِي الضَّمِّ الْمُضَافِ ذُوْنَ أَلْ * الزِّمَّةُ نَصَبًا) مراعاة لمحل المنادى

الأصل لا يستلزم خروجها عما لها من إعراب أو بناء أو تركيب فالمتجه عندي أنها باقية على تركيبها وأنه يقال اللهم منادى أى ولو صورة مبنى على ضم إلى آخر ما مر فتأمل . (قوله إذا لم تدعني) يسكون الدال وضم العين المهملة .

[فصل]

(قوله تابع ذى الضم) لو قال ذى البناء لشمّل نحو : يا زيدان ابني عمرو ويا زيدون أصحاب بكر والمراد الضم لفظا أو تقديرا كيا سيبويه ذا الفضل . وخرج المنصوب فإن تابعه غير النسق والبدل منصوب مطلقا نحو : يا أخانا الفاضل ويا أخانا الحسن الوجه ويا خيرا من عمرو فاضلا والمستغاث المجرور فإن تابعه يتعين جره كما صرح به الرضى وأما المستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاث فلا ترفع توابعه كما صرح به أيضا الرضى نحو : يا زيدا وعمرا ولا يجوز وعمرو لأن المتبوع مبنى على الفتح قاله سم . وأنا أقول : سيأتى فى باب الاستغاث من هذا الشرح تجويز نصب تابع المستغاث المجرور باللام مراعاة للمحل وصرح به فى الهمع أيضا ، ويرد على نصب النسق المعرف الخالى من أَل كعمرو والبدل التابعين للمستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاث ما سيصرح به المصنف من أنهما كالمستقل بالنداء اللهم إلا أن يخص بغير صورة المستغاث المذكور وهو بعيد ، ويرد على التعليل بأن المتبوع مبنى على الفتح أنه قد يمنع ، لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، بل هذا هو الظاهر الذى لا ينبغي العدول عنه وحينئذ يجوز فى تابعه الرفع والنصب فاعرفه .

(قوله المضاف) بالنصب صفة لتابع ومحل وجوب نصب التابع المضاف إذا كانت إضافته محضة وإلا جاز رفعه كما صرح به السيوطى ويشير إليه الشارح لكن إنما ينعت المنادى المضموم بمضاف إضافة غير محضة إذا كان نكرة مقصودة ، لما مر أنه يجوز نعتها بالنكرة لكون تعريفها طارئا فلا يقال كيف ينعت المضموم بالمضاف إضافة غير محضة مع كون المنعوت معرفة والنعت نكرة ومثل المضاف الشبيه بالمضاف فيتعين نصبه كما صرح به السيوطى وجوز الرضى رفعه ويؤيده تجويز السيوطى رفع المضاف إضافة غير محضة لأنها على تقدير الانفصال ، فضارب زيد فى تقدير ضارب زيدا وضارب زيدا شبيه

نعتا كان (كَأَزِيدُ ذَا الْجَيْلِ) أو بيانا نحو : يا زيد عائد الكلب ، أو توكيدا نحو : يا زيد نفسه ويا تميم كلهم أو كلكم .

(تنبيهان):* الأول : أجاز الكسائي والفراء وابن الأنباري الرفع في نحو : يا زيد صاحبنا ، والصحيح المنع لأن إضافته محضة ، وأجازه الفراء في نحو : يا تميم كلهم وقد سمع ، وهو محمول عند الجمهور على القطع أى كلهم يدعى . الثاني : شمل قوله ذي الضم العلم والنكرة المقصودة والمبنى قبل النداء لأنه يقدر ضمه كما مر (وَمَا سِوَاهُ) أى ما سوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين وهما الإضافة والخلو من أل ، وذلك شيئان : المضاف المقرون بـأل ، والمفرد (أَرْفَعُ أَوْ أَصِيبُ) تقول يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ،

بالمضاف . وقوله دون أل حال من تابع أو من الضمير في المضاف فقول البعض تبعا للشيخ خالد حال من المضاف فيه تساهل وقصور .

(قوله نعتا إلخ) أشار به إلى أن المراد بالتابع ما عدا البدل والنسق بقرينة المقابلة . (قوله كلهم أو كلكم) أشار به إلى أن الضمير في تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة نظرا إلى كون لفظ المنادى اسما ظاهرا والاسم الظاهر من قبيل الغيبة ولفظ الخطاب نظرا إلى كون المنادى مخاطبا فعلمت أنه يجوز أيضا يا زيد نفسه ونفسك . قاله الدماميني ، ثم قال : ويجوز يا أيها الذى قام ويا أيها الذى قمت وقد توهم بعض الناس أنك إذا قلت يا أيها الذى قام وقعدت كان فيه التفات وليس كذلك لأن الالتفات^(١) من خلاف الظاهر وكلا الفريقين موافق للظاهر فالغيبة لظاهر لفظ الظاهر والخطاب لظاهر المنادى اهـ ملخصا ، وفيه نظر لأن مقتضى الظاهر إذا سلك أحد الطريقتين في كلام أن لا يعدل إلى غيره فيه فتدبر . (قوله الأول إلخ) عبارة السيوطي في جمع الجوامع وجوز الكوفيون وابن الأنباري رفع النعت المضاف إضافة محضة والفراء رفع التوكيد والعطف نسقا اهـ بزيادة من شرحه . (قوله لأن إضافته محضة) أى لغلبة الاسم على صاحب ، وفيه إشارة إلى أن ما إضافته غير محضة يجوز رفعه وبه صرح السيوطي كما مر . (قوله على القطع) قضيته جواز قطع التوكيد وهو كذلك على قول . (قوله والمبنى قبل النداء) يوهم صنيعة أن المبنى قبل النداء يا سيويوه ومثال النكرة المقصودة المبنية قبل النداء يا مَنْ خلقتنى أى يا إلها خلقتنى . (قوله أى ما سوى التابع) أى من تابع المضموم خاصة . (قوله المضاف المقرون بـأل) أى تابع ذي الضم المضاف المقرون بـأل والمفرد وكذا الشبيه بالمضاف على ما مر عن الرضى والمضاف إضافة غير محضة على ما مر عن السيوطي وأشار إليه الشارح . ووجه جواز الأمرين في الأول والثالث والرابع إلحاقها بالمفرد لأن غير المحضة ومنها إضافة المقرون كلا إضافة ، فإن قلت فلم لم يلحق الشبيه بالمضاف إضافة غير محضة به إذا نوديا

(١) في مثل قوله تعالى : ﴿ حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم ... ﴾ فقد التفت من ضمير المخاطب في كنتم إلى ضمير الغائب في بهم .

ويا زيد الحسن والحسن ، ويا غلام بشر وبشرا ، ويا تميم أجمعون وأجمعين ، فالنصب اتباعا للمحل ، والرفع اتباعا للفظ لأنه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة .

(تنبيهان):* الأول : شمل كلامه أولا وثانيا التوابع الخمسة ، ومراده النعت والتوكيد وعطف البيان ، وسيأتي الكلام على البدل وعطف النسق . الثاني : ظاهر كلامه أن الوجهين على السواء (وَأَجْعَلَا * كَمْسْتَقِلَّ) بالنداء (كَسَقًا) خاليا عن أل (وَبَدَلَا) تقول

مستقلين ، قلت محافظة على إعرابهما الذي هو الأصل فألحقا به تابعين لمشابتهما له مع حصول الإعراب لفظا أو تقديرا ، وهذا في حالة رفعهما على القول بأنه اتباع لا إعراب كما سيأتي ولم يلحقا به مستقلين محافظة على الإعراب فروعى الإعراب في الحالين اهـ سم ببعض تغيير ، فإن قلت لم لم يجز في التابع المفرد البناء كما جاز في تابع اسم لا المفرد نحو : لا رجل ظريف فيها قلت لأن المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع ولا دخل ليا في التابع والمنفى بلا في الحقيقة هو التابع لا المتبوع غالبا فكأن لا باشرت التابع ، وذلك لأن معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفى مضمون الصفة بناء على الغالب من انصباب النفى على القيد ، فحصل الفرق بين التابعين . (قوله والمفرد) دخل فيه نعت النكرة المقصودة معرفا بأل أولا فيجوز يا رجل العاقل والعاقل ويا رجل عالم وعالما ، نعم إن نصبت رجلا لجواز نصب النكرة المقصودة الموصوفة تعين نصب صفته . (قوله ارفع) ظاهره أن رفع التابع المذكور إعراب . واستشكل بأنه لا عامل هناك يقتضى رفع التابع ، بل هناك ما يقتضى نصبه وهو أدعو وأجيب بأن العامل فيه مقدر من لفظ عامل المتبوع مبني للمجهول ، وهو مع ما فيه من التكلف يؤدي إلى التزام قطع التابع . وقال السيوطي في متن جمع الجوامع وشرحه : واعتقد قوم بناء النعت إذا رفع لأنهم رأوا حركته كحركة المنادى حكاه في النهاية اهـ والمتجه وفاقا لبعضهم أن ضمة التابع لا إعراب ولا بناء وفي قول الشارح والرفع اتباعا للفظ إشارة إليه ، وعلى هذا يكون في التعبير بالرفع تسمح فاعرفه . (قوله ويا غلام بشر) أى بتووين بشر لأنه معرب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الاتباع على ما حققناه . (قوله أولا) أى في قوله تابع ذى الضم وثانيا أى في قوله وما سواه . (قوله ومراده النعت إغ) أى بقرينة أفراد البدل وعطف النسق بحكم يخصهما بعد ذلك فالآتي مخصص لما تقدم وقوله والتوكيد أى لفظيا أو معنويا . (قوله ظاهر كلامه إغ) عليه قد يفرق بين هذا والنسق مع أل حيث رجح الرفع فيه كما يأتي بأن ذلك أقرب إلى الاستقلال ، فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى سم ، وأقربية المنسوق مع أل إلى استقلاله بالنداء من حيث العاطف الذى هو كالعامل وإن بعد من حيث أل التى لا تجامع حرف النداء . (قوله على السواء) كلام ابن المصنف يقتضى ترجيح النصب ، سم . (قوله وبدلا) لم يقيده أيضا بالخلو من أل لأنه لا يكون في النداء إلا خاليا من أل ولهذا قال السيوطي في جمع الجوامع وشرحه : لا يدلان

يا زيد بشر بالضم ، وكذلك يا زيد وبشر ، وتقول يا زيد أبا عبد الله وكذلك يا زيد وأبا عبد الله ، وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب لأن البدل في نية تكرار العامل ، والعاطف كالنائب عن العامل .

(تفنيه)*: أجاز المازني والكوفيون يا زيد وعمرا ويا عبد الله وبكرا (وإن يكن مَصْنُوبٌ أَلْ مَا نُسِقَا * فَفِيهِ وَجْهَانِ) الرفع والنصب (وَرَفْعٌ يُنْتَقَى) أى يُخْتَارُ وفاقا للخليل وسيبويه والمازني لما فيه من مشاكلة الحركة والحكاية سيبويه أنه أكثر ، وأما قراءة السبعة : ﴿ يا جبال أَوِّى معه والطير ﴾ [سبأ : ١٠] ، بالنصب فللعطف على فضلا من : ﴿ ولقد آتينا داود منا فضلا ﴾ [سبأ : ١٠] ، واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي النصب لأن ما فيه أَل لم يل حرف النداء فلا يجعل كلفظ ما وليه وتمسكا بظاهر الآية ، إذ إجماع القراء سوى الأعرج على النصب . وقال المبرد : إن كانت أَل معرفة

أى النكرة المقصودة والإشارة ولا ذو أَل من المنادى ، قال سم : وكأن وجهه أن البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف هنا ، وهو لا يدخل على ما فيه أَل ، لكن نقل الدماميني عن المصنف أن من البدل ما يرفع وينصب لشبهه بالتوكيد والنعته في عدم صلاحيته لتقدير حرف نداء قبله نحو : يا تميم الرجال والنساء ، وصحة هذه المسألة مبنية على أن عامل البدل عامل المبدل منه . (قوله يا زيد بشر بالضم) أى بلا تنوين ، وكذا يضم بشر بلا تنوين في صورة العطف . (قوله لأن البدل في نية تكرار العامل) ظاهر على مذهب غير المصنف ، أما على ما ذهب إليه من أن العامل في المبدل عامل في المبدل منه كبقية التوابع فيوجه بأن البدل لما كان هو المقصود ، وكان المبدل منه في نية الطرح كان كالمباشر له العامل ، ونظير ذلك ما وجه به رفع تابع أى في نحو : يا أيها الرجل من أنه لما كان هو المقصود وأى صلة إليه وجب رفعه . (قوله أجاز المازني) أى قياسا على المنسوق المقرون بأَل ، وفرق الجمهور بما سيعلم من تعليل جواز الوجهين في المقرون . وفي تعبيره بالإجازة إشارة إلى أنهم يميزون جعله كالمستقل ، هذا هو الظاهر ، وإن توقف شيخنا فقال وهل المراد مع إجازتهم الضم أو الرفع^(١) اهـ . (قوله ما نسقا) ظاهره ولو مضافا نحو يا زيد والحسن الوجه ولا بُعْد فيه . (قوله ففيه وجهان الرفع والنصب) لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبهه النعت . سيوطي . (قوله ورفع) سوغ الابتداء به كون الكلام في معرض التقسيم كما في الفارضى . (قوله لما فيه من مشاكلة الحركة) أى مع كونه أقرب إلى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى كما مر عن سم . (قوله فللعطف على فضلا) وقال ابن معطى : مفعول معه وضعفه ابن الخشاب وقيل مفعول لمخدوف أى وسخرنا له الطير . (قوله فلا يجعل كلفظ ما وليه) أى فلا تطلب مشاكلته له .

(١) أى البناء أو الإعراب .

فالنصب وإلا فالرفع لأن المرفوع يشبه المضاف .

(تنبيهه)*: هذا الاختلاف إنما هو في الاختيار ، والوجهان مجتمع على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو : يا رجل الغلام والغلام فلا يجوز فيه عند الأخفش ومن تبعه إلا الرفع (وَأَيْتُهَا مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدُ صِفَةٌ * يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ) يجوز في ضبط هذا البيت أن يكون مصحوب منصوبا فأيا مبتدأ ويلزم خبره ومصحوب مفعول مقدم يلزم وصفة نصب على الحال من مصحوب أَلْ وبالرفع في موضع الحال من مصحوب أَلْ وبعد في موضع الحال مبنى على الضم لحذف المضاف إليه وهو ضمير يعود إلى أى . والتقدير وأيا يلزم مصحوب أَلْ حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة أو واقعا بعدها . ويجوز أن يكون مصحوب مرفوعا على أنه مبتدأ ويكون خبره يلزم والجملة خبر أيها والعائد على المبتدأ محذوف أى يلزمها ، ويجوز أن يكون صفة هو الخبر . والمراد

(قوله إن كانت أَل معرفة) أى كما في الآية فالنصب أى فاختار النصب لما في الشرح من أن المرفوع يشبه المضاف ، أى من حيث تأثر ما فيه أَل المعرفة بتعريف أَل وتأثر المضاف بتعريف الإضافة أو تخصيصها . (قوله وإلا فالرفع) أى وإلا تكن للتعريف كالتي من بنية الكلمة نحو : اليسع والتي للمح الصفة نحو الحرث^(١) فاختار الرفع لأن أَل حينئذ كالمعدومة . (قوله إلا الرفع) ترد عليه الآية إلا أن يمنع عطف والطير على جبال سم . (فائدة)*: إذا ذكر بعد نعت المنادى تابع كيا زيد الظريف صاحب عمرو فإن قدر الثاني نعتا للمنادى نصب لا غير أو نعتا لنعت المنادى لفظ به كما يلفظ بالنعت . دمايني . وقوله لفظ به كما يلفظ بالتابع إن أراد على سبيل الأولوية للمشكلة فذاك أو على سبيل الوجوب فممنوع عندي ولم لا يجوز النصب مراعاة لمحل نعت المنادى فعليك بالإنصاف . (قوله مصحوب أَل) سيأتى أنه يقوم مقامه اسم الإشارة والموصول . (قوله بالرفع) ظاهره ولو كان مضافا نحو : يا أيها الحسن الوجه ولا بعد فيه . (قوله وبعد في موضع الحال) أى من صفة لتقدمه عليها فلا يضر تنكيرها أو من مصحوب أَل كما يشير إلى جواز الأمرين قوله الآتى واقعة أو واقعا فالأول ناظر للأول والثاني للثاني . (قوله في موضع الحال مبنى على الضم) هذا مبنى على ما ذهب إليه بعضهم من جواز وقوع الظرف المقطوع عن الإضافة حالا كما نبه عليه شيخنا . (قوله مرفوعة) مقتضاه أن بالرفع نعت لصفة لا حال من مصحوب أَل وإلا لقال مرفوعا إلا أن يقال التأنيث باعتبار كون مصحوب أَل صفة أو أنه أشار إلى جواز وجه آخر . قال البعض : لكن يرد عليه لزوم الفصل بين النعت ومنعوته بأجنبي هـ وفيه أن الفاصل هنا ليس أجنبيا بل هو العامل في الرفع لأن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والعامل في الحال هو العامل في صاحبها . فيكون يلزم عاملا في مصحوب أَل وفي الحال منه وفي صفة الحال فتدير . (قوله والعائد على المبتدأ) أى الأول أما العائد على المبتدأ الثاني فمستتر في يلزم وكذا العائد على أيها في الإعراب الأول .

(١) للمح صفة الحرثة .

إذا نوديت أى فهى نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها ها التنييه مفتوحة ، وقد تضم لتكون عوضا عما فاتها من الإضافة ، وتؤنث لتأنيث صفتها نحو : ﴿ يأيها الإنسان ﴾ [الانفطار : ٦] ، ﴿ يأيتهما النفس ﴾ [الفجر : ٢٧] ، ويلزم تابعها الرفع ، وأجاز المازنى نصبه قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة . قال الزجاج : لم يجر هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده ، وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع وأى وصلة إلى ندائه^(١) . وقد اضطرب كلام الناظم فى النقل عن الزجاج فنقل فى شرح التسهيل

(قوله ويجوز أن يكون صفة هو الخبر) أى والجملة خبر أى وعائدها محذوف أى صفة لها أو بعدها ويلزم إما بالياء التحتية فهو خبر بعد خبر أو بالتاء الفوقية فهو نعت صفة وبالرفع حال من فاعل يلزم ، وجعله مفعولا بزيادة التاء تكلف مستغنى عنه وإن اقتصر عليه الشيخ خالد وتبعه شيخنا والبعض . (قوله والمراد إذا نوديت أى إلخ) لا يخفى أن ما ذكر إلى قوله ويلزم تابعها الرفع لم يستفد من المتن لا منطوقا ولا مفهوما فكيف يراد منه . وما اعتذر به البعض من أنه مستفاد من ذكر أى مبنية على الضم مقرونة بها مرادها معين غير نافع فى قوله وقد تضم إلى قوله ويلزم تابعها الرفع . (قوله لتكون عوضا إلخ) علة تلزمها . (قوله عوضا عما فاتها إلخ) كما عوضوا عنه ما فى ﴿ أيا ما تدعوا ﴾ وخص ها بالنداء لأنه موضع تنبيه وما بالشرط لأنها مبهمة فتوافق الشرط . دمامينى . (قوله وتؤنث) أى على سبيل الأولوية لا الوجوب كما فى الدمامينى والجمع عن صاحب البديع . (قوله ويلزم تابعها الرفع) فيه ما قدمناه عند قول المصنف ارفع أو انصب فلا تغفل . (قوله قال الزجاج إلخ) فيه نظر لأن ابن الباذش ذكر أنه مسموع من لسان العرب ولأنه قرىء شاذ : « قل يأيها الكافرين » وهى تعضد المازنى قاله السندوبى .

(قوله أن المقصود بالنداء هو التابع) ومع ذلك ينبغى ألا يكون محله نصبا لأنه بحسب الصناعة ليس مفعولا به بل تابع له ويؤيد ذلك قول ابن المصنف^(٢) وسيدكره الشارح أيضا أنه لو وصفت صفة أى تعين الرفع سم وأنا أقول يرد عليه أن تابع ذى محل له محل متبوعه وحيثئذ ينبغى أن يكون محل تابع أى نصبا وأن يصح نصب نعتة ، ويؤيده ما قدمناه عن الدمامينى فى يا زيد الظريف صاحب عمرو أنه إن قدر صاحب عمرو نعتا للظريف لفظ به كما يلفظ بالنعت إن رفعا فرفع وإن نصبا فنصب على ما بيناه سابقا ، اللهم إلا أن يكون منع نصب نعت تابع أى لعدم سماعه أصلا نعم يصح ما بحثه من أنه ليس لتابع أى محل نصب ولا يجوز نصب نعتة ، على أن رفع التابع إعراب وأن عامله فعل مقدر مبنى للمجهول أى يدعى العاقل كما مر لكن ما بعد أى على هذا ليس تابعا لأى فى الحقيقة فلا يظهر حمل كلامه على هذا مع قوله بل تابع له فتأمل .

(١) يتوصل بها إلى ندائه .

(٢) يقصد به بدر الدين ابن الناظم .

عنه هذا الكلام ونسب إليه في شرح الكافية موافقة المازني وتبعه ولده . وإلى التعريض بمذهب المازني الإشارة بقوله لدى ذي المعرفة ، وظاهر كلامه أنه صفة مطلقا وقد قيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر . وقيل إن كان مشتقا فهو نعت وإن كان جامدا فهو عطف بيان وهذا أحسن .

(تغبيهاً):* الأول : يشترط أن تكون أل في تابع أى جنسية كما ذكره في التسهيل فإذا قلت يا أيها الرجل فال جنسية وصارت بعد للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة . وأجاز الفراء والجزمى اتباع أى بمصحوب أل التي للمح الصفة نحو : يا أيها الحارث ، والمنع مذهب الجمهور ويتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازاه . الثاني : ذهب الأخفش في أحد قوليهِ إلى أن المرفوع بعد أى خبر لمبتدأ محذوف وأى موصولة بالجملة ، ورد بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى ولجاز وصلها

(قوله وأى وصلة إلى ندائه) إنما آثروا أيا لأنها لوضعها على الإبهام واحتياجا وضعا إلى المخصص ألصق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الإشارة بكونه وضع مبهما مشروطا إزالة إبهامه بالإشارة الحسية أو الوصف بعده قام مقامها في التوصل إلى نداء ما فيه أل . وأما ضمير الغائب فإنه وإن وضع مبهما مشروطا إزالة إبهامه لكن بما قبله غالبا وهو المفسر ، وأما الموصول فإنه وإن أزال إبهامه ما بعده لكنه جملة ا هـ دمايني عن الرضى باختصار ، وأيضا ضمير الغائب وكثير من الموصولات لا يباشرها حرف النداء . (قوله إنه صفة له مطلقا) أى مشتقا كان أو جامدا لتأول الجامد بالمشتق كالمعين والحاضر أو لأن كثيرا من المحققين على أنه لا يشترط في النعت أن يكون مشتقا أو مؤولا به بل الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل لدلالته على الرجولية . (قوله وقد قيل عطف بيان) ظاهره مطلقا لتصح المقابلة . (قوله جنسية) أى لا زائدة لازمة كاليسع أو غير لازمة كاليزيد ولا التي للمح الأصل كالحارث^(١) ولا التي للعهد كالزيدين ولا الداخلة على العلم بالغلبة كالصنع والنجم ، فعلم ما في كلام البعض من القصور . والمراد أنها جنسية بحسب الأصل أى قبل دخول يا كما يدل عليه بقية كلامه ، فلا ينافي أن مصحوبها بعد دخول يا معين حاضر كما سيذكره . (قوله وصارت بعد للحضور) أى بسبب وقوع مدخولها صفة لمنكر قصد به معين حاضر ، لا بسبب انقلاب أل عهديّة حتى يرد أن المصرح به أنها غير عهديّة ، أفاده سم . (قوله أن يكون ذلك عطف بيان) أى لا نعتا لأن العلم لا ينعت به هكذا ينبغي التعليل . (قوله وأى موصولة بالجملة) والتقدير يا من هو الرجل . وقال الفارضى : التقدير يا الذى هو الرجل ا هـ قال شيخنا : والأول أولى لأن يا لا تدخل على نحو الذى على الراجح كما مر . (قوله لجاز ظهور المبتدأ) أى لأن هذا ليس من مظان وجوب حذف المبتدأ . وله أن يقول

(١) لأن أصل لفظ الحارث يدل على صفة ثم سمي به لفصار علما .

بالفعلية والظرف . الثالث : ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن ها دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة فإذا قلت يا أيها الرجل تريد يا أيها ذا الرجل ثم حذف ذا اكتفاء بها . الرابع : يجوز أن توصف صفة أى ولا تكون إلا مرفوعة مفردة كانت أو مضافة كقوله :
 [٩٢١] يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنْزِي لَا تُوعِدُنِي حَيَّةً بِالنَّكَزِ
 (وَأَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ) أيهذا مبتدأ وأيها الذى عطف عليه وسقط العاطف للضرورة ، وورد جملة خبر ، ووحد الفاعل إما لكون الكلام على حذف مضاف والتقدير لفظ أيهذا وأيها الذى ورد أو هو من باب :
 [٩٢٢] نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ

باب النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه دون غيره فلهذا التزموا حذف المبتدأ وقوله ولجأ وصلها إلخ وله أن يقول التزموا فيها ضربا من الصلة كما التزموا فيها ضربا من الوصف على رأيكم . مع .

(قوله يا أيها الجاهل إلخ) التنزى نزع الإنسان إلى الشر . والنكز بفتح النون وسكون الكاف آخره زاي اللسع أى لا توعدنى باللسع حالة كونك مشبها للحية فى ذلك . (قوله وأيهذا إلخ) نحو يا أيهذا الرجل فأى منادى مبنى على الضم فى محل نصب وها للتنبيه وذا صفة أى فى محل رفع والرجل صفة لذا أو عطف بيان مرفوع بضممة ظاهرة ، ونحو : يا أيها الذى قام فالذى صفة أى فى محل رفع وهذا كله مبنى على أن حركة التابع إعراب وتقدم ما فيه . قال شيخنا : ولعل مذهب المازنى يجرى هنا أيضا فيجوز كون ذا والذى فى محل نصب . (قوله للضرورة) بل تقدم أن الواو العاطفة تحذف اختيارا . (قوله من باب نحن بما عندنا إلخ) أى من الحذف من الأول لدلالة الثانى ويحتمل كلام المصنف العكس وفى الأولى منهما عند احتمالهما وعدم تعيين القرينة أحدهما قولان قيل الحذف من الثانى لأن الأواخر أليق بالحذف من الأوائل وقيل من الأول لعدم الفصل . ونظام البيت : « والرأى مختلف » وهو كما قال شيخنا من المنسرح .

[٩٢١] رجز قاله رؤبة . والشاهد فى أنه وصف يا بما فيه أل ، ووصف ما فيه أل بمضاف إلى ما فيه أل . وقيل رفع ذو التنزى لأنه تابع لصفة . وقيل الجاهل صفة لأى وليس بصلة والتقدير يا ها هو الجاهل ذو التنزى ، فالحركة فيه ليست حركة اتباع لتكون فى موضع نصب ، بل حركة إعراب لأنه خبر المبتدأ المحذوف ونعت المرفوع مرفوع . والتنزى نزع الإنسان إلى الشر وأصله من نزأت بين القوم إذا حرشت بينهم . والنكز بفتح النون وسكون الكاف وفى آخره زاي معجمة من نكزت الحية بأنفها أى لسعته ، وإذا عضته بناها قيل نشطته .
 [٩٢٢] البيت من المنسرح ، وهو لقيس بن الخطيم .

أى ورد أيضا وصف أى فى النداء باسم الإشارة وبموصول فيه أل كقوله :
[٩٢٣] أَلَا أَيُّهَا ذَا الْبَاحِخِ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لَشَيْءٍ نَحْتَهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

ونحو : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ [الحج : ٦] ، (وَوَصَفَ أَيْ بِسَوَى هَذَا) الذى ذكر (يُرَدُّ) فلا يقال يا أيها زيد ولا يا أيها صاحب عمرو .

(تنبيهان) : الأول : يشترط لوصف أى باسم الإشارة خلوه من كاف الخطاب كما

هو ظاهر كلامه وفاقا للسيرافى وخلافا لابن كيسان فإنه أجاز يا أيها ذاك الرجل . الثانى : لا يشترط فى اسم الإشارة المذكور أن يكون منعوتا بذى أل وفاقا لابن عصفور والناظم كقوله :

[٩٢٤] أَيُّهَذَا كَلَّا زَادَ كَمًّا وَدَعَانِي وَاغْلًا فِيمَنْ وَغَلَّ

واشترط ذلك غيرهما (وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيُّ فِي الصِّفَةِ) فى لزومها ولزوم رفعها ولزوم

(قوله ألا أيهذا الباخع) أى المهلك والوجد بالرفع فاعل الباخع ونفسه مفعول ، ولا يصح جر الوجد بإضافة الباخع إليه لعدم جواز إضافة اسم الفاعل المتعدي إلى مرفوعه . (قوله ووصف أى بسوى هذا يرد) قال الشاطبى أنه حشو لا فائدة فيه ويجب أن يعلم بقوله وأيهذا إن الخ أن اللزوم ليس على ظاهره كان مظنة توهم شىء آخر فدفعه بهذا هـ طبلاوى واسم الإشارة فى قوله سوى هذا يرجع لما ذكر من مصحوب أل واسم الإشارة والموصول المقرون بأل . (قوله خلوه من كاف الخطاب) أى لأنه المقصود بالنداء كما تقدم فهو المخاطب ووصله بكاف المخاطب يقتضى أن المشار إليه غير المخاطب فيحصل التنافى . ولابن كيسان أن يجعل الخطاب فى مثل يا ذاك للمشار إليه فلا يحصل التنافى لكن يمنع ما تقدم فى باب اسم الإشارة من أن المخاطب بالكاف غير المشار إليه إلا أن يخصه بغير النداء فتأمل . (قوله ودعانى) أى اتركنى . والواغل من يدخل على القوم وهم يشربون ولم يدع . (قوله فى لزومها إن الخ) أى لا فى لزوم أفراد موصوفها بل يراعى حال المشار إليه نحو : يا هذان الرجلان وبأهؤلاء الرجال . وأل فى قوله الصفة عهديه أى الصفة المذكورة فى أى إلا أنها تتناول اسم الإشارة مع أن اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة وكأنه ترك ذلك اتكالا على ظهور أن اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة فكأنه معلوم الانتفاء . سم .

[٩٢٣] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل يمدح بها بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنهم . الشاهد فى ألا أيها حيث وصف المهيم الذى هو أى باسم الإشارة ووصف اسم الإشارة بما فيه أل وهو الباخع ، والوجد مرفوع لأنه فاعل اسم الفاعل فلا ضمير فيه أو منصوب على التعليل أى الباخع نفسه لأجل الوجد فحيث فيه ضمير هو فاعله ، يقال يجمع إذا هلك . والوجد شدة الشوق . ونحته أى صرفته . والمقادير فاعله أراد به المقادير ، والجملة فى محل الجر صفة لشيء .

[٩٢٤] هو من الرمل . والشاهد فى أهذان حيث وصف المنادى فيه باسم الإشارة وحذف حرف النداء أى يا هذان . والواغل بالغين المعجمة هو الذى يدخل على القوم ولم يدع ، وذلك الشراب الوغل . وأصل يغل يغل لأنه من غل حذفت الواو لوقوعها بين الكسرة والياء .

كونها بأل على ما مر . نحو : يا ذا الرجل ويا ذا الذى قام هذا (إِنْ كَانَ تَرْكُهَا) أى ترك الصفة (يُفِيثُ الْمَعْرِفَةَ) أى بأن تكون هى مقصودة بالنداء واسم الإشارة قبلها لمجرد الوصلة إلى نداءها كقولك لقائم بين قوم جلوس يا هذا القائم . أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء بأن قدرت الوقوف عليه فلا يلزم شيء من ذلك ، ويجوز فى صفته حينئذ ما يجوز فى صفة غيره من المناديات المبنيات على الضم (فِي نَحْوِ) يا (سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ) وقوله :

[٩٢٥] * يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِي لَا أَبَاكُمْ *

وقوله :

[٩٢٦] * يَا زَيْدَ زَيْدَ أَلْيَعْمَلَاتِ الذُّبُلِ *

(قوله على ما مر) لعل مراده على ما مر من اشتراط كون ال جنسية على الراجع . (قوله نحو يا ذا الرجل ويا ذا الذى قام) ونحو : يا هذا الرجل ويا هذا الذى قام ويا هؤلاء الكرام فهنا للتنبيه واسم الإشارة منادى مقدر فيه الضم وما بعده له صفة مرفوعة . (قوله يفيت المعرفة) أى يفوت علم المخاطب بالمنادى . (قوله بأن تكون هى) أى الصفة . (قوله هو المقصود بالنداء) بأن عرفه المخاطب بدون الوصف كما إذا وضع المتكلم يده عليه . (قوله فلا يلزم شيء من ذلك) مقتضاه حتى كون الصفة مقرونة بأل فيقتضى صحة يا هذا رجل وليس كذلك ويمكن تصحيح عبارته بجعل من بيانية وجعل الإشارة إلى مجموع ما مر من ذكر الصفة ورفعها وقرنها بأل فالمعنى لا يلزم مجموع الثلاثة أى بل بعضها وهو القرن بأل هكذا ينبغي الجواب لا كما أجاب البعض فتدبر . (قوله فى نحو سعد سعد الأوس) أى من كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا مكررا ووقع بعد المرة الثانية مضاف إليه . وسعد الأوس هو سعد بن معاذ رضى الله تعالى عنه كما فى التصريح . (قوله زيدا ليعملات) بفتح الميم أضيف زيد إلى العملات لأنه كان يحدو لها وهى جمع يعملة وهى الناقة القوية الحمولة . والذبل جمع ذابل بمعنى الضامر

[٩٢٥] قاله جرير وتماه : * لَا يَلْفَيْنُكُمْ فِي سَوْءٍ عُمَر *

من قصيدة من البسيط يهجو بها عمر بن لجا وقومه . والشاهد فى يا تيم تيم عدى فإن مذهب سيوبه فيه إذا نصبها جميعا أن يكون الثانى مقحما . ويجوز أن يكون الأول مضموما على أنه منادى علم والثانى بدلا من الأول أو عطف بيان أو منادى مضاف وحذف المضاف إليه لدلالة الثانى عليه ، والتقدير يا تيم عدى يا تيم عدى . وإنما أضاف التيم إلى عدى ليفرق بينها وبين تيم مرة فى قريش ، وتيم غالب بن فهر فى قريش أيضا ، وتيم قيس بن ثعلبة ، وتيم شيبان ، وتيم ضبة . ولا أبالكلمة تستعمل عند الغلظة فى الخطاب . ولا لنفى الجنس . قوله يلفينكم من ألفى إذا وجد . والسوأة بالفتح الفعلة القبيحة .

[٩٢٦] تمامه : * تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ *

قاله عبد الله بن رواحة فيما قاله النحاس . وقيل قاله بعض ولد جرير . وأراد يزيد بن أرقم . والشاهد فيه أن المنادى وقع مكررا فى حالة الإضافة فيجوز فى الأول الضم والفتح ويتعين النصب فى الثانى . وأضيف زيد إلى العملات لأنه كان يحدو لها ، وهو جمع يعملة وهى الناقة القوية الحمولة . والذبل بضم الذال المعجمة وتشديد الباء الموحدة جمع ذابل بمعنى الضامر . كركع جمع راكم .

(يَنْتَصِبُ * ثَانٍ) حتما (وَضُمَّ وَأَفْتَحُ أَوَّلًا تُصِيبُ) فَإِنْ ضَمَّمْتَهُ فَلَأَنَّهُ مَنَادَى مُفْرَدَ مَعْرِفَةٍ ، وَانْتِصَابُ الثَّانِي حَيْثُ لَأَنَّهُ مَنَادَى مُضَافٍ أَوْ تَوْكِيدٍ أَوْ عَطْفٍ بَيَانٍ أَوْ بَدَلٍ أَوْ بِإِضْمَارٍ أَعْنَى . وَأَجَازُ السِّيَرَانِي أَنَّ يَكُونُ نَعْتًا وَتَأْوِيلٌ فِيهِ الْاِشْتِقَاقُ^(١) . وَإِنْ فَتَحْتَهُ فَثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ : أَحَدُهَا وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ أَنَّهُ مَنَادَى مُضَافٍ إِلَى مَا بَعْدَ الثَّانِي . وَالثَّانِي : مَقْحَمٌ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ . وَعَلَى هَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ بِكَوْنِ نَصْبِ الثَّانِي عَلَى التَّوَكِيدِ وَثَانِيهَا

كَرْكَعٍ جَمْعُ رَاكِعٍ أَهْ زَكْرِيَا . وَعِبَارَةُ الْقَامُوسِ وَهِيَ النَّاقَةُ الشَّدِيدَةُ النَّجِيَّةُ الْمُعْتَمَلَةُ الْمَطْبُوعَةُ عَلَى الْعَمَلِ وَالْجَمْلُ يَعْمَلُ وَلَا يُوصَفُ بِهِمَا إِنَّمَا هُمَا اسْمَانِ أَهْ وَلَوْ قَالَ زَكْرِيَا جَمْعُ ذَابِلَةٍ كَمَا عَبَّرَ الشُّعْنِيُّ لَكَانَ أَنْسَبَ بِالْيَعْمَلَاتِ .

(قوله لأنه منادى مضاف) فهو بتقدير يا والفرق بين هذا والبديل أن هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك في البديل وإن قيل إنه على تقدير تكرار العامل إذ هو عند ذلك القائل كالتقدير المعنوي الذي لا يتكلم به . شاطبي . (قوله أو توكيد) قاله المصنف . قال أبو حيان : ولم يذكره أصحابنا لأنه لا معنوي وهو ظاهر ولا لفظي لاختلاف جهتي التعريف لأن الأول معرف بالعلمية أو النداء والثاني بالإضافة لأنه لم يضاف حتى سلب تعريف العلمية أه . قال ابن هشام : وثم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الأول . قال سم : ولا يخفى أن كلا الأمرين إنما يرد على المصنف إذا سلم أنه مانع وإلا فقد يتمسك بظاهر تعريف التوكيد اللفظي فإنه صادق مع اختلاف جهتي التعريف ومع اتصال الثاني بما لم يتصل به الأول . (قوله وتأول فيه الاشتقاق) أي جعله مشتقا بتأوله بالمنسوب إلى الأوس وضعفه الشاطبي بأن النعت بالجامد على تأوله بالمشتق موقوف على السماع . (قوله والثاني مقحم) أي زائد بناء على جواز إقحام الأسماء وأكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم أن ينون الثاني لعدم إضافته . أه تصریح ، وعليه ففتحته غير إعراب لأنها غير مطلوبة لعامل بل فتحته اتباع فيما يظهر ، وإن كان يرد عليه أن بين المتبع والمتبع له حاجزا حصينا ، لكن صرح الشارح بأن نصب الثاني توكيد ويوافقه تفسير الحفيد الإقحام بالتأكيد اللفظي وعلى هذا فالفتحة فتحة إعراب ، ولا يبعد أن الفصل بالثاني مغتفر لأنه كلا فصل لاتحاد الاسمين لفظا ومعنى ، وأن عدم تنوين الثاني على هذا الوجه والذي قبله للمشكلة فيندفع قول صاحب التصريح ففيه فصل إلخ . وقوله وكان يلزم إلخ فتأمل ، ولا يصح إعرابه بدلا أو عطف بيان كما كان في صورة الضم لأنهما إنما يكونان بعد تمام الاسم الأول والأول لا يكمل إلا بالإضافة بخلاف صورة الضم ، فإن الاسم الأول فيهما غير مضاف .

(١) لاشتراط ذلك ل النعت .

وهو مذهب المبرد أنه مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر ، والثاني مضاف إلى الآخر ونصبه على الأوجه الخمسة ، وثالثها : أن الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب ومجموعهما منادى مضاف وهذا مذهب الأعلم .

(تنبيهات): الأول : صرح في الكافية بأن الضم أمثل الوجهين ، الثاني : مذهب البصريين أنه لا يشترط في الاسم المكرر أن يكون علما بل اسم الجنس نحو : يا رجل رجل قوم والوصف نحو : يا صاحب صاحب زيد كالعلم قيما تقدم ، وخالف الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا نصبه ، وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا منونا نحو : يا صاحباً صاحب زيد ، الثالث : إذا كان الثاني غير مضاف نحو : يا زيد زيد جاز ضمه بدلا ، ورفع ونصبه عطف بيان على اللفظ أو المحل .

(قوله إلى محذوف) أى مماثل لما أضيف إليه الثاني . (قوله ونصبه) أى الثاني على الأوجه الخمسة بل الستة وهى أن يكون منادى مستأنفا أو منصوبا بأعنى أو عطف بيان أو بدلا أو توكيدا أو نعتا وكأنه لم ينظر إلى السادس لضعفه . (قوله أن الاسمين ركبا) قيل فيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء ، ولا وجه له إذ المركب شيان فقط قاله في التصريح وقال الفارسي : الاسمان مضافان للمذكور ، وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد . (قوله ففتحتهما فتحة بناء) فيه أن فتحة الأول على القول بالتركيب فتحة بنية ويمكن تصحيح عبارته بأن المراد ففتحتهما مجموعهما الذى هو المركب وفتحته هى فتحة آخره ولو قال ففتحتهما فتحة بناء لكان واضحا . ثم هذا القول لا يشمل قول المصنف ينتصب ثان إلا أن يراد بالنصب ما يعم فتحة الإعراب وغيره . (قوله أمثل الوجهين) أى أحسنهما وأشار هنا إلى أمثليته بتقديمه . (قوله بل اسم الجنس) مبتدأ خبره كالعلم . (قوله وخالف الكوفيون إلخ) عبارة الهمع وخالف الكوفيون فأوجبوا في اسم الجنس ضم الأول وفي الوصفين ضمه بلا تنوين أو نصبه منونا . (قوله جاز ضمه بدلا) نقله المصنف عن الأكثر ورده بأنه لا يتحد لفظ بدل ومبدل منه إلا ومع الثاني زيادة بيان وجوز الدماميني أن يكون منادى ثانيا وأن يكون تأكيدا لفظيا وقوله ضمه بدلا أى بناؤه على الضم ومن لازمه عدم التنوين . (قوله عطف بيان) رده المصنف في شرح الكافية فقال إنه توكيد على اللفظ أو المحل لا عطف بيان كما يقول أكثر النحويين لأن الشيء لا يبين نفسه . (قوله على اللفظ أو المحل) لف ونشر مرتب .

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

(وَأَجْعَلْ مُنَادَى صَحٍّ) آخره (إِنْ يُضَفَّ لِيَا) المتكلم (كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا) والأفصح والأكثر من هذه الأمثلة الأول: وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو: ﴿يَا عِبَاد فَاتَّقُونَ﴾ [الزمر: ١٦]، ثم الثاني: وهو ثبوتها ساكنة نحو: ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨]، والخامس: وهو ثبوتها مفتوحة نحو: ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣]، وهذا هو الأصل، ثم الرابع: وهو قلب الكسرة فتحة والياء ألفا نحو: ﴿يَا حَسْرَتَا﴾ [يس: ٣٠]. وأما المثال الثالث: وهو حذف الألف والاجتزاء بالفتحة فأجازه الأخفش والمازني والفارسي كقوله:

[٩٢٧] وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بَلَيْتَ وَلَا لَوْ آتَى

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

أفرده بترجمة لأن له أحكاما تخصه وتقدم أن الأصل في ياء المتكلم قيل السكون وقيل الفتح وجمع بأن السكون أصل أول إذ هو الأصل في كل مبنى والفتح أصل ثان إذ هو الأصل فيما وضع على حرف واحد . (قوله صح آخره) بأن يكون آخره حرفا غير لين أو لينا قبله ساكن كدلو وظبي وهذا القيد يخرج نحو مسلمي ثنية وجمعا وجوز العصام حذف يائه لدلالة ياء الثنية والجمع على الإضافة وعدم التباسه بالمفرد عند الحذف قال سم : وفيه نظر في الجمع لالتباسه حيثئذ بالمفرد في صورة إثبات يائه ساكنة اهـ ويشترط ما ذكره المصنف أن يكون غير وصف مشبه للفعل كما سيأتي . (قوله عبدا) ينبغى أن يكون منصوبا بفتحة مقدرة على الدال لا بالفتحة الموجودة لأجل الألف . سم . (قوله وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة) نقل البعض عن الحفيد أنه قيد ذلك بأن يشترط الاسم بالإضافة إلى الياء أولا فلا يقال في يا عدوى يا عدو لأنه لا دلالة على الياء . والذي في التوضيح وشرحه إنما هو اشتراط الاشتجار بالإضافة في الوجه السادس وهو الضم وهذا هو المتجه فافهم . (قوله والخامس) عطفه على الثاني بالواو إشارة إلى أنهما في مرتبة للقول بالأصالة في كل ، وجعل السيوطي السكون أفصح من الفتح ولعل وجهه أن السكون أخف من الفتح . (قوله والياء ألفا) أى لتحركها وانفتاح ما قبلها لأن الألف أخف من الياء اهـ تصریح . والظاهر أن هذه الألف اسم لأنها متقلبة عن اسم وينبغى أن يحكم بأنها مضاف إليه وأنها في محل جر . سم .

[٩٢٧] هو من الوافر . والباء في برافع زائدة وهو خبر لست . قوله بلهف أى بقول لهف . والشاهد فيه لأن أصله لهفا بالألف ولكنه حذفها واكتفى بالفتحة . وأصله يالهفي أى تحسرى فحذف حرف النداء ثم قلب الياء ألفا ثم حذف الألف اجتزاء بالكسرة . قوله ولا بليت أى ولا بقول ليت ولا بقول لوى أى فعلت . والحاصل أن الأمر الذى فات لا يعود ولا يتلأى لا بكلمة التلهف ولا بكلمة التنى ولا بكلمة لوى التى تفتح أبوابا من الشيطان (كما ورد في الحديث الشريف) .

أصله بقوله يا لهفا . ونقل عن الأكثرين المنع . قال في شرح الكافية : وذكرُوا أيضا وجهها سادسا وهو الاكتفاء عن الإضافة بنيتها وجعل الاسم مضموما كالمُنَادَى المفرد . ومنه قراءة بعض القراء : ﴿ رَبِّ السَّجْنِ أَحِبْ إِلَيَّ ﴾ [يوسف : ٣٣] ، وحكى يونس عن بعض العرب : يا أم لا تفعلى وبعض العرب يقولون : يارب اغفر لى ويا قوم لا تفعلوا . أما المعتل آخره ففيه لغة واحدة وهى ثبوت يائه مفتوحة نحو : يا فتى ويا قاضى .

(تنبيهان) : الأول : ما سبق من الأوجه هو فيما إضافته للتخصيص كما أشعر به تمثيله ، أما الوصف المشبه للفعل فإن ياءه ثابتة لا غير ، وهى إما مفتوحة أو ساكنة نحو : يا مكرمى ويا ضارى . **الثانى :** قال في شرح الكافية : إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياء مشددة كبنى قيل يا بنى أو يا بنى لا غير فالكسر على الترام حذف ياء

(قوله وهو حذف الألف) فيه جمع بين حذف العوض والمعوض وهو لا يجوز ، ويجب بأنها بدل الياء وفرق بين الإبدال والتعويض ، سم . على أنه قد يمنع عدم الجواز بدليل ﴿ وإقام الصلاة ﴾ وأجاب إجابا .

(قوله ونقل عن الأكثرين المنع) أى ولا دلالة فى البيت على الجواز لاحتمال أن المراد بهذه اللفظة ولا نداء . (قوله وجهها سادسا) يظهر أن قائله يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره ضمة مشاكلة للمفرد المبني فهو منصوب تقديرا بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة . وتعرفه بالإضافة المنوية كما اختاره المصنف لا محلا . وتعرفه بالقصد كما قيل وإلا لم يكن لغة فى المضاف . قال أبو حيان : والظاهر أن حكمه فى الاتباع حكم المبني على الضم غير المضاف لا حكم المضاف للياء اهـ أى أنه يجوز فى تابعه الوجهان وهو لا يظهر على أن تعرفه بالإضافة المنوية ونصبه مقدر فإن مقتضاه عدم جواز الوجهين فى تابعه ، وقد يوجه ما قاله أبو حيان ، وإن قلنا تعرفه بالإضافة المنوية ونصبه مقدر بأنه عومل معاملة المفرد فأعطى حكمه وإن لم يكن منه حقيقة أفاده سم . قال فى التصريح : وإنما يأتى هذا الوجه السادس فيما يكثر نداؤه مضافا كالأب والابن والأم والابن حملا للقليل على الكثير . (قوله أما المعتل آخره) بأن يكون آخره حرفا لينا قبله حركة مجانسة له وأما ما حذف لامة كأخ فلا ترد لامة خلافا للمبرد ووقع فى عبارة البعض هنا خلل فاحذره . (قوله وهى ثبوت يائه مفتوحة) وتسكين ورش^(١) يحاى من إجراء الوصل مجرى الوقف . (قوله فيما إضافته للتخصيص) كان الأولى للتعريف والمراد فيما إضافته محضة بقرينة المقابلة . (قوله المشبه للفعل) أى المضارع فى كونه بمعنى الحال أو الاستقبال . (قوله فإن ياءه ثابتة لا غير) قد يوجه بشدة طلبه لها لكونه عاملا يشبه الفعل . (قوله وهى إما مفتوحة أو ساكنة) أى إن لم يكن الوهيف مثنى أو مجموعا على حده وإلا تعين الفتح نحو : يا ضارى ويا ضارى .

(١) أحد القراء أصحاب المذاهب .

المتكلم فرارا من توالي الياءات مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الثنتين وليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه . والفتح على وجهين : أحدهما : أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفا ثم التزم حذفها لأنها بدل مستثقل . الثاني : أن ثانية ياءى بنى حذفت ثم أدغمت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت لأن أصلها الفتح كما فتحت في يدى ونحوه اهـ وقد تقدمت بقية الأحكام في باب المضاف إلى ياء المتكلم (وَفَتْحُ أَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ أَلْيَا) والألف تخفيفا لكثرة الاستعمال (أَسْتَمَرَّ * فِي) قولهم (يَا أَبْنَ أُمِّ) ويا ابنة أم (و يَا أَبْنَ عَمِّ) ويا ابنة عم (لَا مَقَرَّ) أما الفتح ففيه قولان : أحدهما : أن الأصل أما وعما بقلب الياء ألفا فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها . الثاني : أنهما جعلتا اسما واحدا مركبا وبنى على الفتح

(قوله كبنى) أى تصغير ابن وأصله بنو بفتحتين وإذا صغرته حذفت ألف الوصل ورددت اللام المحذوفة^(١) فيبقى بنو فتقلب الواو ياء لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون وتدغم الياء في الياء ، وعلى القول بأن لامة ياء يكون فيه ما عدا القلب . (قوله قيل يا بنى) بكسر الياء أو يا بنى بفتحتها لا غير ، أورد عليه شيخنا أن فيه لغة ثالثة قرىء بها في السبع وهى إسكان الياء مخففة ووجهه أنه حذف ياء المتكلم ثم استثقلت الياء المشددة المكسورة فحذف الياء الثانية التى هى لام الكلمة وأبقى الأولى وهى ياء التصغير ساكنة . (قوله على التزام حذف ياء المتكلم) أى وإبقاء الياء الثانية على كسرها لأجل ياء المتكلم . (قوله مع أن الثالثة) كان الأوضح ولأن الثالثة لأن هذا تعليل آخر لالتزام الحذف . (قوله أبدلت ألفا) أى بعد قلب الكسرة التى قبلها فتحة . (قوله ثم التزم حذفها) أى وأبقيت الفتحة دليلا عليها . (قوله مستثقل) أى حرف مستثقل وهو الياء أى وبدل الثقيل ثقیل . (قوله ففتحت لأن أصلها الفتح) وعلى القول بأن أصلها السكون يوجه الفتح بأنه احتيج للتحريك لئلا يلتقى ساكنان والفتح أخف . سم . (قوله بقية الأحكام) أى بقية أحكام المضاف المذكور ككسر آخره وجوبا إذا لم يكن واحدا من الأمور الأربعة المتقدمة في قوله :

★ آخر ما أضيف للياء اكسر إذا ★

لم يك معتلا إلخ وسلامة الألف مطلقا إلى آخر ما مر أى فلا نعيد تلك الأحكام هنا . (قوله وفتح أو كسر) أى للميم وأجاز قوم ضمها أيضا . سم . (قوله وحذف الياء) أى مع الكسر والألف أى مع الفتح ففيه مع ما قبله لف ونشر مشوش ، لكن حذف الألف إنما يأتي على قول الكسائي ومن وافقه لا على قول سيبويه والبصريين فلهذا أسقطه المصنف . (قوله استمر) أى اطرء ، وفي نسخة اشتر وأفرد الضمير مع رجوعه إلى الفتح أو الكسر وحذف الياء على التأول بالمذكور أو على حذف خبر أحد المتعاطفين لدلالة الآخر . (قوله ويا ابنة عم) في التصريح أن بنتا كابتة . (قوله فحذفت الألف وبقيت الفتحة) قد تقدم منع الجمهور لهذا في غير

(١) إذ التصغير يرد الأسماء إلى أصلها .

والأول قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وحكى عن الأخفش والثاني قيل هو مذهب سيوييه والبصريين وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتزىء فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب . قال في الارتشاف : وأصحابنا يعتقدون أن ابن أم وابن عم وابنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كمحذفهم إياها من أحد عشر إذا أضافوه إليها . وأما إثبات الياء والألف في قوله :

[٩٢٨] * يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي *

وقوله :

[٩٢٩] * يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تُلُومِي وَآهَجِي *

فضرورة . أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو : يا ابن أخى ويا ابن خالى

هذه الصورة نحو يا عبد وهم لا يمتنعون ذلك هنا والفرق ثبوت السماع الصحيح هنا ، سم . وقوله : قد تقدم أى فى قول الشارح ونقل عن الأكثرين المنع . (قوله والثانى أنهما) أى ابنا وما بعده . (قوله وبني) أى المجموع على الفتح فيكون نحو : يا ابن أم مبنيا على ضم مقدر كخمسة عشر ، ونقل السيوطى عن الرضى أن مجموع الكلمتين مع تركيبهما وفتحهما مضاف إلى الياء المحذوفة . (قوله من غير تركيب) هذا هو محل مخالفة ظاهر مذهب الزجاج لما فى الارتشاف . (قوله قال فى الارتشاف إلخ) هذا مقابل قوله فظاهر مذهب الزجاج إلخ . (قوله وحذفوا الياء) أى وأبقوا الكسرة دليلا عليها لأن الكلام فى الكسر . (قوله ويا شقيق) تصغير شقيق . (قوله فضرورة) وقال بعضهم : هما لغتان قليلتان ، قيل وقلب الياء ألفا أجود من إثباتها وإذا ثبتت الياء ففيها وجهان الإسكان والفتح ، فالحاصل خمسة أوجه ، ونص بعضهم على أن الخمسة لغات ، ومرقيا لغة سادسة وهى الضم . (قوله فالياء فيه ثابتة لا غير) ساكنة أو مفتوحة ولا يجوز حذفها بعدها عن المنادى تصریح ، أى مع عدم سماع حذفها فى غير يا ابن أم يا ابن عم فلا يرد أن البعد موجود فيهما أيضا .

[٩٢٨] تمامه : * أَلْتِ خَلِيتِي لِدَهْرٍ شَدِيدٍ *

قاله أبو زيد حرمله بن المنذر من شعر من الخفيف يرثى به أخاه . الشاهد فى إثبات الياء فى أمى ، والأصل إثبات الياء فى المضاف إلى ياء المتكلم إذا نودى المضاف إلا فى يا ابن أم ويا ابن عم لكثرة الاستعمال فيهما وذلك للضرورة . وشقيق تصغير شقيق المترحم ، بمعنى يا ابن أمى ويا أخا نفسى خليتى لدهر شديد أكابده وحدى ، وقد كنت لى ظهيرا عليه وركنا أستند إليه ، فأوحشنى فقدك ، وأتلفنى موتك .

[٩٢٩] قاله أبو النجم العجلى من قصيدة مرجزة أولها :

* قَدْ أَصْبَحْتُ أُمَّ الْخِيَارِ لَدَعِي * (١)

والشاهد فى إثبات الألف فى عما وإبدالها من الياء إذ أصله يا ابنة عمى ، واهجى من الهجوع وهو النوم بالليل خاصة . وأم الخيار اسم امرأته .

(١) وعجز البيت : * على ذنبا كله لم أصنع .

فالياء فيه ثابتة لا غير ، ولهذا قال في يا ابن أم يا ابن عم ولم يقل في نحو يا ابن أم يا ابن عم .
(تنبيهه)*: نص بعضهم على أن الكسر أجود من الفتح وقد قرىء : ﴿ قال يا ابن أم ﴾ بالوجهين (وَفِي النَّدَاءِ) قولهم يا (أَبَتِ) ويا (أُمَّتِ) بالتاء (عَرَضَ) والأصل يا أَيْ ويا أُمِّي (وَإِذَا كُسِرَ أَوْ أُنْفِخَ وَمِنْ آتِيَا آتَا عَوْضَ) ومن ثم لا يكادان يجتمعان ، ويجوز فتح التاء وهو الأقيس وكسرها وهو الأكثر ، وبالفتح قرأ ابن عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة .

(تنبيهات)*: الأول : فهم من كلامه فوائد : الأولى أن تعويض التاء من ياء المتكلم في أب وأم لا يكرن إلا في النداء . الثانية أن ذلك مختص بالأب والأم . الثالثة أن التعويض فيهما ليس بلازم فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الأوجه السابقة فهم ذلك من قوله (عرض) . الرابعة منع الجمع بين التاء والياء لأنها عوض عنها وبين التاء والألف لأن الألف بدل من الياء . وأما قوله :

(قوله ولهذا قال في يا ابن أم يا ابن عم) ولا يرد يا ابنة أم يا ابنة عم لأن ابنة هي ابن بزيادة التاء . (قوله وفي النداء أبت أمت عرض) وكل منهما منصوب لأنه معرب فإنه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء لاستدعائها فتح ما قبلها لا على التاء لأنها في موضع الياء التي يسبقها إعراب المضاف إليها . سم . (قوله ومن الياء التاء عوض) إنما عوض تاء التأنيث عن الياء إذا أضيف إليها الأب أو الأم لأن كلا منهما مظنة التفعيم والتاء تدل عليه كما في علامة ، اهـ حفيد . ووجهه^(١) في الكشف بأن تاء التأنيث وباء الإضافة متناسبتان في أن كلا منهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره وفيما ذكر تصريح بأن التاء حرف لا اسم إذ لم تنقلب الياء إليها بخلاف الألف في نحو : يا عبدا كما مر بيانه . (قوله ويجوز فتح التاء إلخ) كان الأولى والفتح أقيس والكسر أكثر لأن جواز كل مستفاد من عبارة المصنف . (قوله وهو الأقيس) لأن التاء عوض عن الياء وحركتها الفتح وتحركها بحركة أصلها هو الأصل ، اهـ حفيد . (قوله وهو الأكثر) أي لأن الكسر عوض عن الكسر الذي كان يستحقه ما قبل الياء وزال حين مجيء التاء لأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحا . (قوله لا يكون إلا في النداء) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور . (قوله مختص بالأب والأم) أي لأنه لم يقل نحو أبت أمت . (قوله من الأوجه السابقة) أي في المنادى المضاف لياء المتكلم . (قوله فهم ذلك من قوله عرض) نظر فيه سم بأن العروض لا ينافي اللزوم وقد يقال شأن العارض عدم اللزوم . (قوله وبين التاء والألف) مشى ابن الحاجب على جواز الجمع بينهما لأنه جمع بين عوضين بخلاف

(١) يقصد جار الله الزمخشري في تفسيره المعروف بالكشاف .

[٩٣٠] أَيَا أُبْتَى لَا زِلْتُ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتُ عَائِشًا

فضرورة وكذا قوله :

[٩٣١] * يَا أَبْتَا عَمَّكَ أَوْ عَسَاكَ *

وهو أهون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة المعوض عنه . وقال في شرح الكافية : الألف فيه هي الألف التي يوصل بها آخر المنادى إذا كان بعيدا أو مستغاثا به أو مندوبا ، وليست بدلا من ياء المتكلم ، وجوز الشارح الأمرين . الثاني : اختلف في جواز ضم التاء في يا أبت ويا أمت فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس ، ومنعه الزجاج ، ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول : يا أبت ويا أمت بالضم ، وعلى هذا فيكون في ندائهما عشر لغات : الست السابقة في نحو : يا عبد ، وهذه الأربعة أعني تثليث التاء والجمع بينها وبين الألف في نحو : يا أبتا على ما مر . الثالث : يجوز إبدال هذه التاء هاء وهو يدل على أنها تاء التانيث قال في التسهيل : وجعلها هاء في الخط والوقف جائز ، وقد قرئ بالوجهين في السبع ، ورسمت في المصحف بالتاء .

ما قبله سم أي فإن فيما قبله جمعا بين العوض والمعوض عنه وفي قوله بين عوضين تغليب لأن الألف بدل عن الياء لا عوض عنها كما مر ووقع للبعض خطأ فاحش في تقرير مذهب ابن الحاجب فأنظره . (قوله التي يوصل بها آخر المنادى إلخ) أي بناء على القول بجواز ذلك في المنادى البعيد والمستغاث والمندوب . (قوله وجوز الشارح الأمرين) أي كونها عوضا عن الياء وكونها التي يوصل بها آخر المنادى . (قوله على ما مر) أي على القول الذي مر عن شرح الكافية أن هذه الألف هي التي يوصل بها آخر المنادى المتقدم وليست بدلا عن ياء المتكلم لا على القول بأنها بدل عن ياء المتكلم لأن الجمع على هذا ضرورة كالجمع بين الياء والتاء لا لغة حتى تعد في اللغات وإلا كانت إحدى عشرة لغة بزيادة الجمع بين الياء والتاء وبهذا يعرف ما في كلام البعض . (قوله إبدال هذه التاء هاء) أي في الوقف . (قوله على أنها تاء التانيث) أي بحسب الأصل . (قوله ورسمت في المصحف بالتاء) أي فرسمها بالتاء أولى كما قاله الدماميني .

[٩٣٠] هو من الطويل . والشاهد في أبتى حيث جمع فيه بين العوض والمعوض وهما التاء وياء المتكلم ، لأن التاء عوض عن ياء المتكلم في قوله يا أبت ، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة وأجازه كثير من الكوفية مطلقا . وعائشا خبر ما دمت . [٩٣١] قاله رؤية . وأوله : * نَقُولُ بِنْتِي قَدْ آنَ أَثَاكَ *

أي حان وقتك . والشاهد فيه في مواضع : وقوع الضمير المنصوب المتصل بعد عسى وهو قليل ، ودخول تنوين الترفع في عساك ، والجمع بين العوض والمعوض في أبتا لأن الألف والتاء عوضان عن ياء المتكلم ، وهو المراد ههنا .

[أسماء لازمت النداء]

(وَقُلْ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنَّدَا) أى لا يستعمل فى غير النداء ويقال للمؤنثة يا فلة واختلف فيهما فمذهب سيبويه أنهما كنايةتان عن نكرتين ، فقل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة ، ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان وفلانة فرخما ، وردة الناظم بأنه لو كان مرخما لقليل فيه فلا ولما قيل فى التأنيث فلة . وذهب الشلوين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل وفلة كناية عن العلم نحو : زيد وهند بمعنى فلان وفلانة ، وعلى ذلك مشى الناظم وولده^(١) . قال الناظم فى شرح التسهيل وغيره أن يا فل بمعنى يا فلان ويا فلة بمعنى يا فلانة ، قال وهما الأصل فلا يستعملان منقوصين فى غير نداء إلا فى ضرورة فقد وافق الكوفيين فى أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة ، وخالفهم فى الترخيم وردة بالوجهين السابقين و(لُؤْمَانُ) بالهمز وضم اللام ، وملأَم وملأمان بمعنى عظيم اللؤم

[أسماء لازمت الفداء]

يجوز كون لازمت فعلا ماضيا كضاربت وكونه اسم فاعل كضاربة مضافا إلى النداء أو منونا ناصبا النداء على المفعولية ، سم . (قوله بعض ما يخص بالنداء) أشار إلى أن هناك ألفاظا آخر تختص بالنداء كأبت وأمت . (قوله أى لا يستعمل فى غير النداء) أشار به إلى أن الباء داخلة على المقصور عليه . (قوله عن نكرتين) أى من جنس الإنسان لا مطلقا . (قوله بأنه لو كان) أى المذكور من فل وفلة مرخما أى مرخم فلان وفلانة لقليل فيه أى فى بعضه وهو فل بقرينة ما بعده (فلا) لأنه لا يحذف فى الترخيم مع الآخر ما قبله من حرف مد زائد إلا إذا كان المرخم خماسيا فصاعدا وفلان على أربعة أحرف فحق ترخيمه يا فلا وقوله ولما قيل فى التأنيث فلة أى بل كان يقال فلان وكان الأخصر والأوضح أن يقول وردة الناظم بأنهما لو كانا مرخمين لقليل فى الأول فلا وفى الثانى فلان . (قوله وذهب الشلوين إلخ) الفرق بين هذا المذهب ومذهب الكوفيين مع أنهما كنايةتان عن العلم عند الكوفيين أيضا اعتبار الترخيم عندهم دون الشلوين ومن معه . (قوله كناية عن العلم) أى الشخصى لمن يعقل وكأن الظاهر كنايةتان . (قوله وهما الأصل) المراد بالأصل هنا وفى قوله الآتى وأن أصلهما فلان وفلانة ما كانا عليه قبل تخفيفهما بحذف الألف والنون لا بالترخيم والحاصل أن الشلوين والناظم ومن وافقهما يقولون هما كنايةتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما مجرد الحذف تخفيفا لا ترخيما والكوفيون يقولون هما كنايةتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما بخصوص الترخيم وبهذا تعلم أن قول البعض فيما كتبه قبيل الخاتمة

(١) يقصد بدر الدين ابن مالك ناظم الألفية - راجع له شرحه من تحقيقنا .

و (نَوْمَانُ) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كَذَا) أى مما يختص بالنداء .
(تنبيهان):* الأول : الأكثر في بناء مفعلان نحو مَلَأْمَانُ أن يأتى في الدم ، وقد جاء في المدح نحو : يا مكرمان خكاه سيبويه والأخفش ، ويا مطبيان . وزعم ابن السيد أنه يختص بالدم وأن مكرمان تصحيف مكذبان وليس بشيء . الثانى : قال في شرح الكافية أن هذه الصفات مقصورة على السماع بإجماع وتبعه ولده ، وهو صحيح في غير مفعلان فإن فيه خلافا ، أجاز بعضهم القياس عليه فتقول يا مخبثان وفي الأنثى يا مخبثانة (وَأَطْرَدَا * فِي سَبِّ الْأُنثَى وَزَنْ) يا فعال نحو (يَا مَخْبَثَاتِ) يا لكاع يا فساق وأما قوله :
 [٩٣٢] أَطَوَّفَ مَا أَطَوَّفَ ثُمَّ آوَى إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعِ
 فضرورة (وَالْأَمْرُ هَكَذَا) أى اسم فعل الأمر مطرد (مِنَ الثَّلَاثِي) عند سيبويه نحو :

أن مادة فلان مخالفة لمادة فل عند المصنف كما أن الأمر كذلك على مذهب سيبويه الصحيح فيه نظر .
 (قوله بالهمز) أى الساكن . (قوله أى مما يختص بالنداء) بيان لوجه الشبه . (قوله يا مكرمان) بفتح الراء . زكريا ، وهو العزيز المكرم . دماينى . (قوله تصحيف مكذبان) أى تحريفه وسماه تصحيفا لقربه من التصحيف لقرب رسم الذال من رسم الراء وقرب رسم الباء من رسم الميم المخلوط بما بعدها . (قوله وليس بشيء) مع أنه يبقى عليه مطبيان إلا أن يمنع وروده (قوله مقصورة على السماع) ويؤخذ ذلك من تعبيره بالاطراد فيما بعدها دونها . (قوله وهو) أى الإجماع . (قوله فتقول يا مخبثان إلخ) قضيته عدم سماع مخبثان ويعكر عليه قول الهمع الذى سمع منه أى من مفعلان ستة ألفاظ : مكرمان وملأمان ومخبثان وملكمان ومطبيان ومكذبان . قال : وحكى ابن سيده رجل مكرمان وملأمان وامرأة ملأمانة فمنهم من أجاز استعماله في غير النداء بقلة وخرجه أبو حيان على إضمار القول وحرف النداء والأصل رجل مقول فيه يا مكرمان . (قوله وزن يا فعال) أى موازن ثانى يا فعال وكذا يقال في قوله الآتى وشاع في سب الذكور وزن يا فعل وفي الإتيان بيا هنا وفيما يأتى إشارة إلى اختصاص سب الأنثى والذكور المذكورين بالنداء . (قوله قعيدته) سميت امرأة الرجل قعيدة للزومها البيت لكاع أى خسيصة . (قوله ضرورة) وقيل التقدير قعيدته يقال لها يا لكاع . (قوله والأمر هكذا إلخ) وجه ذكره هنا مناسبتة لنحو خبثات المتعلق بما هنا في وزنه وبنائه على الكسر وشروطه سم أى فذكره هنا من باب الاستطراد وقوله هكذا أى كخبثات في الوزن لا في النداء .

[٩٣٢] ذكر مستوفى في شواهد الموصول . والشاهد فيه هنا استعمال لكاع في غير النداء للضرورة .

نزال وتراك من نزل وترك .

(تنبيهان): الأول : أهمل الناظم من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط : الأول أن يكون مجرداً فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سمع نحو : دراك من أدرك . الثاني : أن يكون تاماً فلا يبنى من ناقص . الثالث : أن يكون متصرفاً . الرابع : أن يكون كامل التصرف فلا يبنى من يدع ويذر . الثاني : ادعى سيبويه سماعه من غير الثلاثي شذوذا كقرقار من قرقر في قوله :
* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَار * [٩٣٣]

وعرعار من عرر في قوله :

* يَدْعُو وَلِيدَهُم بِهَا عَرْعَار * [٩٣٤]

(قوله أى اسم فعل الأمر) أى فكلامه على حذف مضافين وقول شيخنا فكلامه على حذف مضاف أى ودال الأمر هو مع كونه لا يناسب صنيع الشارح يرد عليه أن ذال الأمر أعم من اسم فعل الأمر . (قوله من الثلاثي) جعله الشارح مختصاً بقوله والأمر هكذا مع أنه يعود لما قبله أيضاً فالوجه تعليقه باطراد سم ، وعليه فالأمر معطوف على وزن وهكذا حال وعلى صنيع الشارح الأمر مبتدأ هكذا حال ومطرّد خبر أو هكذا خبر أول ومطرّد خبر ثان . (قوله عند سيبويه) وقال المبرد : هو مسموع فلا يقال قوام ولا قعاد في قم واقعد إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب . قال الأندلسي : ومنع المبرد قوى ، فالأولى أن يتأول قول سيبويه هو مطرّد على أنه أراد بالاطراد الشيعاء هـ دماميني . وفي التوضيح مع شرحه والمبرد لا يقيس فيهما أى في فعال سباً وفعال أمراً أى فلا يقال يا قباح قياساً على فساد ولا قعاد قياساً على نزال هـ ومنه يعلم أن الخلاف بين سيبويه والمبرد في فعال سباً وفعال أمراً والموافق لهذا أن يجعل قول الشارح عند سيبويه متعلقاً باطراد في كلام المتن ومطرّد في كلام الشارح على التنازع وإن كان الأقرب إلى صنيع الشارح تعلقه بمطرّد في كلامه فعلم ما في قول البعض أن عند سيبويه متعلق باطراد . (قوله على هذا النوع) قال البعض : أى على ما ورد منه أو المراد في هذا النوع وهو اسم الفعل هـ وهو موافق لقول شيخنا أى نوع نزال هـ وقال شيخنا السيد : قوله على هذا النوع أى وكذا ما قبله أو يراد بالنوع ما هو على وزن فعال منادى أو اسم فعل هـ وهذا هو الموافق لما في التوضيح وشرحه فانظره . (قوله أن يكون مجرداً) أى عن الزوائد وفيه أن هذا معلوم من اشتراط المصنف كونه ثلاثياً لأن الثلاثي عند النحاة لا يشمل المزيد . (قوله متصرفاً) فخرج نحو نعم وبئس . (قوله ادعى سيبويه سماعه) أى سماع اسم فعل الأمر المبني على الكسر لا بقيد كونه على وزن فعال . (قوله كقرقار) أى صوت ، وعرعار أى العب . (قوله يدعو وليدهم) أى صغيرهم بها عرعار أى هلموا للعرعة وهى لعبة الصبيان هـ فارضى . ووليد فاعل يدعو

[٩٣٣] الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب .

[٩٣٤] البيت من الكامل ، وهو للذبياني .

وقاس عليه الأخفش . ورد المبرد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعي . وذهب إلى أن قرقار وعرعار حكاية صوت ، وحكاة عن المازني . وحكى المازني عن الأصمعي عن أبي عمرو مثله . والصحيح ما قاله سيبويه لأنه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثاني مثل الأول نحو : غاق غاق فلما قال عرعار وقرقار فخالف لفظ الأول لفظ الثاني علم أنه محمول على عرعر وقرقر (وَشَاعَ فِي سَبِّ آلِ كُورٍ) يا (فُعَلُ) نحو قولهم يا فسق يا لكع يا غدر يا خبث (وَلَا تَقْسُ) عليه بل طريقه السماع ، واختار ابن عصفور كونه قياسا ونسب لسيبويه (وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ قُلُ) قال الراجز :

* فِي لُجَّةٍ أَمْسِكَ فَلَانًا عَنْ قُلُ *

[٩٣٥]

كما قاله شيخنا السيد وأنظر مرجع ضمير بها . (قوله حكاية صوت) أي قرقار حكاية صوت الرعد ، وعرعار حكاية صوت الصبيان . (قوله لكان الصوت الثاني) أي لكان الصوت الثاني . وقوله مثل الأول تصديق للمماثلة بأن يقال عرعر وقرقر وبأن يقال عرعار وقارقار . (قوله علم أنه) أي ما ذكر محمول على عرعر وقرقر بصيغة الأمر أي دال عليه دلالة اسم الفعل على الفعل . (قوله يا فسق إلخ) هي غير منصرفة للوصفية والعدل عن فاسق وألكع وغادر وخبث . (قوله يا لكع) ذكر في القاموس من معاني اللكع اللثيم والعبد والأحمق والصغير والوسخ ، قيل قد يرد في غير النداء كحديث : « لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس في الدنيا لكع ابن لكع » وقوله عليه الصلاة والسلام في الحسن بن علي رضي الله عنهما : « أين لكع » أي الصغير . وقيل هو في الحديثين ليس من المختص بالنداء بل هو فيهما وصف منصرف غير معدول كحطيم ومؤنثه لكعة . أما المختص بالنداء فغير منصرف لأنه معدول عن ألكع ومؤنثه لكاع . (قوله بل طريقه السماع) أي والمسموع منه الألفاظ الأربعة المذكورة . (قوله في لجة) متعلق بتدافع الشيب في بيت آخر . واللجة بفتح اللام اختلاط الأصوات في الحرب . وقوله أمسك فلانا عن فل مقول لقول محذوف أي في لجة مقول فيها أمسك فلانا عن فل . أي امنع فلانا عن فلان . يصف

[٩٣٥] قاله أبو النجم العجلي من قصيدة مرجزة يصف بها إبلا وقد أثارت أيديها الغبار . وشبه تزاحم الإبل ومدافعة بعضها بعضا بقوم شيوخ في لجة بفتح اللام - وهو اختلاط الأصوات في الحرب - يدفع بعضهم بعضا ، فيقال أمسك فلانا عن فلان : أي احجز بينهم . وخص الشيوخ لأن الشباب فيهم التسرع إلى القتال . والجار والمجرور يتعلق بقوله : * تَدَافَعُ الشَّيْبُ وَلَمْ تَقْتُلْ * وقوله أمسك فلانا عن فل في محل النصب على أنها مفعول محذوف تقديره في لجة مقول فيها أمسك فلانا عن فل أي عن فلان . وفيه الشاهد . واختلف فيه فقال ابن مالك : هو فل الخاص بالنداء يستعمل مجرورا للضرورة . وقال ابن هشام : الصواب أن هذا فلان وجذف منه الألف والنون للضرورة كما في قوله : * درس المنا بمتالع فأباني * على ما يأتي إن شاء الله تعالى .

والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله :
[٩٣٦] * دَرَسَ أَلَمَّا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانَ *

أى درس المنازل . وليس هو فل المختص بالنداء إذ معناهما مختلف على الصحيح ، كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس وفلان كناية عن علم ومادتهما مختلفتان . فالمختص مادته ف ل ي فلو صغرتة قلت فلى ، وهذا مادته ف ل ن فلو صغرتة قلت فلين ، وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف .

(خاتمة)*: يقال فى نداء المجهول والمجهولة يا هن ويا هنة ، وفى التثنية

الشاعر إبلا أقبلت وقد أثارت أهدبها الغبار ، وشبه تراحمها ومدافعة بعضها بعضا بقوم فى لجة يدفع بعضهم بعضا فيقال امسك فلانا عن فلان أى احجز بينهم . (قوله والصواب إلخ) اعتراض على قول المصنف : وجرت فى الشعر فل ، المفتضى أن فل المجرور فى الشعر هو فل المحدث عنه وهو المختص بالنداء . (قوله درس المنا إلخ) درس عفا ، ومتالع بضم الميم وبالتاء الفوقية اسم موضع ، وكذلك أبان بالوحدة . تصريح . وفى القاموس أن درس يأتى لازما بمعنى عفا ومتعديا يقال درسته الريح . (قوله أن المختص) بدل من ما مر أو بيان^(١) . وقوله كناية عن اسم الجنس أى على قول سيويه . (قوله وفلان) أى الذى هو أصل فل الواقع فى البيت مجرورا أى وما ثبت لفلان ثبت لفل الواقع فى البيت لأن أصله فلان كما مر . (قوله فالمختص مادته ف ل ي) أى بالفك فى هذا وما بعده كما فى النسخ الصحاح على عادة أهل التصريف إذا أرادوا بيان الحروف الأصول من غير نظر إلى كونه فعلا أو غيره . (قوله وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف) لعله يشير بهذا إلى الجواب عن الاعتراض على المصنف المذكور بقوله والصواب إلخ . وحاصله أن هذا التصويب إنما يظهر على مذهب سيويه لأن اختلاف المعنى والمادة الذى ذكره إنما يأتى على مذهبه دون مذهب المصنف لاتحاد فل وفلان عليه معنى لكون كل عنده كناية عن العلم ومادة لكون أصل فل عنده فلانا كما مر . ومذهبه فى الاتحاد المذكور مذهب الكوفيين ، فدعوى البعض أن المادة مختلفة عند المصنف باطلة فتنبه . (قوله فى نداء المجهول) أى المجهول اسمه . (قوله يا هن إلخ) أى لكن هن فى الأصل كناية عن اسم الجنس وإن استعمل كثيرا كناية عما يستقبح ذكره أو عن الفرج خاصة كما مر فى مبحث الأسماء الستة .

[٩٣٦] قاله ليبد^(٢) . وتمامه : * فَتَقَادَمَتْ بِالْخَيْسِ وَالسُّوبَانِ *

من الكامل . والشاهد فى المنى أصله المنازل ، فحذفت منه الزاى واللام وهو حذف قبيح . ودرس عفا ، ومتالع بضم الميم وبالتاء المثناة من فوق اسم موضع . وقيل جبل وكذلك أبان . والجس بفتح الحاء المهملة وكسرها وسكون الباء الموحدة وفى آخره سين مهملة . والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفى آخره نون : اسما موضعين . والفاء بمعنى الواو كما فى « بين الدخول فحومل » .

(١) يحي عطف بيان .

(٢) يقصد ابن ربيعة العامرى من أصحاب المعلقات .

والجمع يا هنان ويا هنتان ويا هنون ويا هنات ، وقد يلي أواخرهن ما يلي آخر المندوب نحو : يا هناه ويا هنتاه بضم الهاء وكسرهما وفي الثانية والجمع يا هنانيه ويا هنتانيه ويا هنوناه ويا هنتوناه . والله أعلم .

[الاستغاثَة]

(إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى) أى نودى ليخلص من شدة أو يعين على مشقة (جُفِضًا) غالباً (بِالْلامِ مَفْتُوحًا) حال من اللام (كَيَا لِلْمُرْتَضَى) وقول عمر رضى الله عنه : يا لله ،

(قوله ويا هنة) بسكون النون كما فى الدمامينى . (قوله ويا هنون) جمع جمع المذكر السالم شذوذاً لأن مفردة ليس علماً ولا صفة بل لم يستكمل شروط باب سنين^(١) . (قوله بضم الهاء وكسرهما) أى الهاء الأخيرة كما فى الفارضى فالضم تشبيهاً بهاء الضمير والكسر على أصل التقاء الساكنين . واعلم أنه سيأتى للشارح فى باب الندبة أن هذه الهاء لا تثبت وصلاً بل وفقاً ساكنة وربما ثبتت فى الضرورة مضمومة ومكسورة . وأجاز الفراء إثباتها وصلاً بالوجهين . فقوله هنا بضم الهاء وكسرهما أى على مذهب الفراء أو حيث ثبتت فى الوصل لضرورة النظم وإلا فهي ساكنة . (قوله يا هنانيه ويا هنتانيه) بقلب ألف الندبة ياء فهما لمجانسة كسر نون الثانية وفيه البحث الآتى . (قوله ويا هنتوناه) بقلب ألف الندبة واواً لمناسبة ضمة التاء . وبحث فيما ذكره بأن قلب الحركة أخف من قلب الحرف فهلا قلبت كسرة نون الثانية فى يا هنانيه ويا هنتانيه فتحةً حفظاً للألف ؟ وهلا قلبت ضمة التاء فى يا هنتوناه فتحةً حفظاً للألف ؟ كما فعل ذلك فى يا هناه ويا هنتاه . والله أعلم .

[الاستغاثَة]

(قوله إذا استغيث اسم) شامل للمضاف وشبهه . وأما النكرة غير المقصودة فتدرد فيها الشاطبي ، وإيقاع الاستغاثَة على الاسم أى اللفظ اصطلاحى ، فإن المستغاث حقيقة المعنى أى مدلول اللفظ أو التقدير مدلول اسم ، اهـ سم . (قوله منادى) فائدته التنبيه على أن المستغاث اصطلاحاً لا يكون إلا منادى ولو أطلق ربما فهم خلاف ذلك أو لم يفهم ذلك . سم . (قوله أو يعين على مشقة) أى على دفعها والتعبير بالإعانة يقتضى مشاركة المستغيث للمستغاث فى الدفع فحصل التغاير بين المتعاطفين . (قوله غالباً) من غير الغالب ما سيأتى فى قوله : ولام ما استغيث عاقبت ألف . وقول الشارح وقد يخلو منهما . (قوله باللام) إنما اختيرت لمناسبة معناها للاستغاثَة لأن لامها للتخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالنداء ، وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله باستحضار غرابته . قاله الدمامينى .

(١) لأن جمع المذكر السالم فى الأصل إنما يكون إذا كان مفردة علماً لعاقلاً أو صفة له ولم يستكمل أيضاً شروط الملحق بجمع المذكر السالم مثل (سنين) .

فخفضه للتنصيص على الاستغاثة وفتح اللام لوقوعه موقع المضمر لكونه منادى وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله . وإنما أعرب مع كونه منادى مفردا معرفة لأن تركيبه مع اللام أعطاه شيئا بالمضاف . وقد فهم من النظم فوائد : الأولى أن استغاث متعد بنفسه لقوله إذا استغيث اسم ، والنحويون يقولون مستغاث به قال الله تعالى : ﴿ إذ تستغيثون ربكم ﴾ [الأنفال : ٩] ، وقد صرح في شرح الكافية بالاستعمالين . الثانية : أن المستغاث معرب مطلقا . الثالثة : أنه يجوز اقترانه بأل وإن كان منادى لأن حرف النداء لم يباشرها ، فهم ذلك من تمثيله وهو مجمع عليه .

(تنبيهات):* الأول : يختص المستغاث من حروف النداء بيا ، يرشد إلى ذلك تمثيله وقوله بعد : إن كررت يا . الثاني : ما أطلقه من فتح لام المستغاث هو من غير ياء المتكلم فأما معها فتكسر نحو : يا لي وقد أجاز أبو الفتح في قوله :

(قوله وقول عمر) أى لما طعنه أبو لؤلؤة المجوسى قال : يا لله للمسلمين كما في الدماميني . (قوله للتنصيص على الاستغاثة) إذ لو قيل يا زيدا أو يا زيد احتمل التركيب غير الاستغاثة من الندبة في الأول والنداء المحض في الثاني ، ويرد على كونها للتنصيص على الاستغاثة قولك : يا للعلماء متعجبا من كثرتهم إلا أن يجعل التنصيص إضافيا أى بالإضافة إلى الندبة والنداء المحض فتدبر . (قوله لوقوعه موقع المضمر) أى الذى تفتح معه اللام فلا ترد ياء المتكلم ، أو مراده بالمضمر كاف الخطاب لأنها التى يقع موقعها المنادى . وقيل لأن اللام بقية آل كما سيأتى . (قوله لكونه منادى) أى والمنادى واقع موقع الكاف . (قوله وبين المستغاث من أجله) شامل للمتصغر عليه والمتصغر له . (قوله أعطاه شيئا بالمضاف) أى لأن اللام ومجرورها كلمتان كالتضايقين أو لأن اللام أضافت معنى الفعل إلى مجرورها . (قوله متعد بنفسه) لو قال يتعدى بنفسه لكان أحسن لأن النظم لا يفيد وجوب تعديه بنفسه كما توهمه عبارة الشارح وإنما يفيد جواز ذلك فاعرفه . (قوله معرب مطلقا) أى مفردا أو غيره ومحله كما قاله سم إن جر باللام وكان معربا قبل النداء ، فإن خلا من اللام كان كغيره من المناديات وإن كان مبنيا قبل النداء فهو باق على بنائه كذا لهذا . فهذا مبنى على السكون في محل نصب . (قوله لم يباشرها) أى أل بل فصل بينهما اللام . (قوله يختص المستغاث إلخ) أى لأن الاستغاثة كالبعد لاحتياجها إلى مد الصوت لأنه أعون على إسراع الإجابة المحتاج إليها ، فلا يقال إن يا للمنادى البعيد فيلزم ألا يستغاث بالقرب إلا إن كان كالبعيد أفاده سم بقى أنه يرد عليه أنه ورد المستغاث بالهمزة في قوله :

* أعام لك ابن صعصعة بن سعد *

[٩٣٧] قِيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَالِي مِنَ النَّوَى وَيَا دَمْعُ مَا أُجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

أن يكون استغاث بنفسه وأن يكون استغاث لنفسه ، والصحيح وفاقا لابن عصفور أن يا لي حيث وقع مستغاث له ، والمستغاث به محذوف بناء على ما سيأتى من أن العامل في المستغاث فعل النداء المضمّر ، فيصير التقدير يا أدعولي وذلك غير جائز في غير ظننت وما حمل عليها . الثالث : اختلف في اللام الداخلة على المستغاث : فقليل هي بقية آل والأصل يا آل زيد ، فزيد مخفوض بالإضافة ، ونقله المصنف عن الكوفيين . وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر ، ثم اختلفوا : فقليل زائدة لا تتعلق بشيء وهو اختيار ابن

إلا أن يقال هو ضرورة أو شاذ . (قوله فيا شوق إلخ) يصح كسر شوق ودمع وقلب على حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة دليلا عليها ، وضم الثلاثة على أنها نكرات مقصودة . وما تعجبية . والنوى البعد وما أصبى أى ما أميلك إلى الهوى . (قوله بناء على ما سيأتى إلخ) قيد بذلك ليتأتى المقتضى ، لكن المستغاث به في يا لي محذوفا وهو لزوم عمل في ضميرى واحد على تقدير كون المستغاث به في يا لي هو المذكور ، إذ لو بنينا على أن العامل حرف النداء لم يجب كون المستغاث به في يا لي محذوفا ، لأنه لا يلزم حيثذ على كون المستغاث به هو المذكور عمل فعل في ضميرى واحد لعدم الفعل العامل . (قوله فيصير التقدير إلخ) تفريع على منفى محذوف معطوف على قوله محذوف أى والمستغاث به محذوف لا مذكور فيصير إلخ . وقوله وذلك إلخ في معنى التعليل لهذا المنفى ويصح جعل الفاء تعليلية له ولو قال إذ لو كان مستغاثا به لكان التقدير إلخ لكان أوضح . (قوله يا أدعولي) أى فيلزم عمل فعل في ضميرى واحد وهما الضمير المستتر في أدعو والياء إذ هما لواحد وهو المتكلم والأولى حذف يا . (قوله وذلك) أى عمل الفعل في ضميرى واحد غير جائز في غير ظننت وما حمل عليها أى من أفعال القلوب . وما حمل عليها كنسيت وأبصرت وفقدت وعدمت . وأورد عليه أن عمل الفعل في ضميرى واحد لازم على جعل الياء مستغاثا له أيضا إذ في قولك ادعوى قومى لي عمل أدعو في الضمير المستتر وفي الياء . وأجيب بأن المحذور عمله فيهما على وجه كون الثانى مفعولا به وإذا جعلت الياء مستغاثا له لم يكن مفعولا به لأن مدخول لام التعليل ليس مفعولا به لعدم وقوع الفعل عليه بخلاف ما إذا جعلت مستغاثا به . (قوله والأصل يا آل زيد) أى فحذفت همزة آل للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، وضعفه الرضى بأن ذلك يقال فيما لا آل له نحو : يا للدواهى^(١) ، وقد يرد بأن يعتبر لما آل يناسبها فافهم . (قوله عن الكوفيين) استدلووا بقوله :

* إذا الداعى المثوب قال يا لا *

[شواهد الاستغاثَة]

[٩٣٧] قيل إنه من كلام المحدثين . من الطويل . الفاء للمعطى إن تقدمه شيء : أى يا قومى شوقى ما أبقاه . وما للتعجب مبتدأ . وأبقى خبره . وكذا الكلام في الشطر الثانى . والشاهد فى ويا لى من النوى ، فإن اللام فيه لام الاستغاثَة وهى مكسورة . وعن ابن جنى يجوز كونه مستغاثا به كأنه استغاث به من النوى وهو البعد . وأصبى أفعّل من صبى يصبو إذا مال .

(١) راجع هذا الموضع لى شرح الكافية فقد شفى هناك وكفى .

خروف . وقيل ليست بزائدة فتتعلق ، وفيما تتعلق به قولان : أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيوييه واختاره ابن عصفور . والثاني تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جني . الرابع : إذا وصفت المستغاث جررت صفته نحو : يا لزيد الشجاع للمظلوم . وفي النهاية لا يعد نصب الصفة حملا على الموضع (وَأَفْتَحْ) اللام (مَعَ) المستغاث (الْمَعْطُوفِ) إِنَّ كَرَزْتَ يَا كقوله :

[٩٣٨] يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي لِأَناسٍ عَثُّهُمْ فِي أَرْذَى دِيَارِي
(وَفِي سِوَى ذَلِكَ) التكرار (بِالْكَسْرِ آثِيًا) على الأصل لأمن اللبس نحو :

فإن الجار لا يقتصر عليه ، وأجيب بأن الأصل يا قوم لا فرار فحذف ما بعد لا النافية . دمايني . (قوله فليل زائدة) بدليل صحة إسقاطها ، وعورض بأن الزيادة خلاف الأصل ، وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوبا بفتحة مقدرة لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . (قوله بالفعل المحذوف) أى الذى نابت عنه يا لكن بتضمينه معنى فعل يتعدى بالحرف كالتجىء فى نحو يا لزيد وأتعجب فى نحو يا للماء فلا يرد أن (أدعو) متعد بنفسه فكيف عدى باللام . (قوله بحرف النداء) لنيابته مناب الفعل . (قوله على الموضع) أى موضع الموصوف لأنه مفعول كما مر وليس له موضع رفع حتى يتبع بالرفع . وجزم الرضى بامتناع ما عدا الجر كما مر . (قوله مع المعطوف) إطلاقة شامل للمعطوف بغير الواو ولا مانع منه إذ قد تقصد الإشارة إلى تأخر أو تراخي رتبة الثانى فى النجدة . (قوله وفى سوى ذلك التكرار) المفهوم من كررت أى فى سوى تكرار يا مع المعطوف أئت بكسر لام المعطوف ولام غيره من المستغاث لأجله ، كما قد يدل له قوله بعد : الثانى علم مما ذكر إنخ ، ولو أرجع الشارح اسم الإشارة إلى المعطوف مع تكرار (يا) لشمل الكلام المستغاث من أجله فى صورة تكرار يا أيضا لأن غير المعطوف المكرر معه (يا) شامل لغير المعطوف فى صورة تكرار يا وصورة عدم تكرارها وللمعطوف الذى لم تكرر معه يا ، وهذا التحقيق يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من الإيهام^(١) . (قوله على الأصل) أى فى لام الجر الداخلة على المظهر . (قوله لأمن اللبس) أى أمن لبس المعطوف بالمستغاث له بسبب عطفه على المستغاث وأمن لبس المستغاث له بالمستغاث بسبب تقدم ذكر المستغاث . ويفهم منه أن الإلباس قد يوجد إذا كررت يا ، ووجهه أن المستغاث له قد يلى حرف النداء إذا حذف المستغاث ثم إنما يحسن تعليله المذكور على تعليل فتح لام المستغاث بخوف اللبس الذى أشار إليه سابقا بقوله وليحصل بذلك أى بفتح لام المستغاث فرق بينه وبين المستغاث من أجله ، وأما على تعليل الفتح بما أسلفه أيضا الشارح من وقوع المستغاث موقع المضمهر لكونه منادى فإنما يحسن تعليل كسر لام المعطوف هنا بما علل به الفارضى حيث قال لأنه بعد عن حرف النداء

[٩٣٨] هو نظم من الخفيف . اللام فى بالقومى مفتوحة لأنه مستغاث به وهو منادى ، ويا لأمثال قومى عطف عليه واللام فيه أيضا مفتوحة . وهو الشاهد حيث فتحت فيه اللام لتكرير حرف النداء ، واللام فى لأناس مكسورة لأنه مستغاث من أجله . والعتوب ضم العين المهملة والتاء المثناة من فوق وتشديد الواو من عنى يعتو إذا استكبر وهو مبتدأ . وفى ازدياد خبره . وعمل الجملة الجر لأنها صفة لأناس .

(١) إيهام غير المراد .

★ يَا لِّلْكُهُولِ وَلِلشَّبَّانِ لِلْعَجَبِ ★

[٩٣٩]

(تنبيهات): الأول : يجوز مع المعطوف المذكور إثبات اللام وحذفها ، وقد

اجتمعا في قوله :

[٩٤٠] يَا لِعِطَافِنَا وَيَا لِرِيَّاحِ وَأَبَى الْحَشْرِجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ

الثاني : علم مما ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجب على الأصل وهو ظاهر في الأسماء الظاهرة ، وأما المضمر فتفتح معه إلا مع الياء نحو : يا لزيد لك ، وإذا قلت يا ليت احتمل الأمرين . وقد قيل في قوله : فيا لك من ليل إن اللام فيه للاستغاثه . الثالث : فيما تتعلق به لام المستغاث من أجله خلاف : فقيل بحرف النداء .

فكأنه لم يقع موقع الضمير فردت اللام إلى أصلها وهو الكسر ، وتعليل كسر لام المستغاث له بعدم وقوعه موقع المضمر . (قوله مع المعطوف المذكور) أى مع المعطوف الذى هو مستغاث أعم من أن يكون مستغاثا لعطفه على المستغاث من غير تكرار (يا) أو لكون يا تكررت معه بقرينة قوله : وقد اجتمعا في قوله إلخ . (قوله يا لعطافنا إلخ) عطاف ورياح براء مكسورة فتحتية مخففة وأبو الحشرج أسماء رجال يرثيهم الشاعر . والنفاح كثير النفح^(١) أى الإعطاء كما في القاموس . وفيه أيضا نفح الطيب فاح فعلم تسمح من فسر النفح بالرائحة الذكية . (قوله احتمل الأمرين) أى كون المخاطب مستغاثا ومستغاثا من أجله . (قوله أن اللام فيه للاستغاثه) أى وكل من لام المستغاث ولام المستغاث من أجله تسمى لام الاستغاثه فهذا الذى قيل يؤيد ما ذكره من احتمال يا لك للأمرين . (قوله فقيل بحرف النداء إلخ) قال البعض تبعا لشيخنا : لم يذهب أحد هنا إلى التعلق بفعل النداء لقلا يلزم عمل الفعل في ضميرى متكلم اهـ . أقول : هذا باطل لأن العمل المذكور إنما يلزم إذا كان المستغاث من أجله ياء المتكلم وهو في هذه الصورة غير مضمر لما مر من أن العمل المذكور إنما يمتنع إذا كان على وجه كون الثانى

★ يَتَكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبُ ★

[٩٣٩] صدره :

قائله مجهول قاله اللخمى . وهو من البسيط : أى ييكى عليك ناء أى بعيد وهو فاعل ييكى . وبعيد الدار صفته وإضافته غير محضة فلذلك وقعت صفة للنكرة . ومغترِب صفة أخرى بمعنى غريب . واللام في للكهول مفتوحة وهو منادى . والشاهد في للشبان حيث كسرت فيه اللام ، والقياس فتحها حملا على المعطوف عليه ، ولكن لما كان معلوما وزال اللبس ولم يكرر حرف النداء كسرت . واللام في للعجب مكسورة أيضا لأنها لام المستغاث من أجله .

[٩٤٠] هو من أبيات الكتاب . وتمامه : ★ وَأَبَى الْحَشْرِجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ ★

وعطاف ورياح وأبو الحشرج أسماء رجال يرثيهم الشاعر ، واللام في لعطافنا مفتوحة لأنه مستغاث ، وكذلك في ويا لرياح لتكرار يا . وفى أبى الحشرج تركت اللام والياء وأصله ويا لأبى الحشرج .

(١) لأنها صيغة مهالفة .

وقيل بفعل محذوف أى أدعوك لزيد . وقيل بحال محذوفة أى مدعوا لزيد . الرابع : قد يجز المستغاث من أجله بمن كقوله :

[٩٤١] يَا لِلرَّجَالِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ لَا يَتَرَحُّ السَّفَهُ الْمُرْدِي لَهُمْ دِينًا

(وَلَا مَآ آسْتَفِيَتْ عَاقِبَتُ الْإِلْفِ) فكما تقول يا لزيد تقول أيضا يا زيدا . ومنه قوله :

[٩٤٢] يَا يَزِيدَا لِأَمَلٍ نَيْلٍ عِزٌّ وَغِنَى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانٍ

ولا يجوز الجمع بينهما ، فلا تقول يا لزيدا . وقد يخلو منهما كقوله :

[٩٤٣] * أَلَا يَا قَوْمَ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ *

مفعولا به والمستغاث من أجله ليس مفعولا به كما تقدم ، وحيث لا مانع من القول بتعلق لام المستغاث من أجله بفعل النداء فاعرف ذلك . ثم رأيت السيوطي حكاه مع بقية الأقوال في متن جمع الجوامع وشرحه^(١) فله الحمد . (قوله بفعل محذوف) أى مقدر بعد المستغاث والكلام على هذا جملة من بخلافه على الأول والثالث . (قوله قد يجز المستغاث من أجله بمن) أى إذا كان مستنصرا عليه فإن كان مستنصرا له تعين جره باللام وإذا جر الأول بمن وجب تعلقها بفعل من مادة التلخيص أو الإنصاف أو نحوهما ، أفاده الدماميني وسكت عليه شيخنا والبعض . وفيه أنه لا مانع من تعلقه بفعل الدعاء وجعل من سببية . (قوله عاقبت ألف) أى نابتها من العقبة وهى النوبة ، فالألف تجيء نوبة واللام نوبة أخرى ، ووقف على ألف بالسكون مع أن الظاهر أنه مفعول^(٢) به على لغة ربيعة . (قوله يا زيدا) صرح الرضى والجامى بأنه حيث مبنى على الفتح وأن توابعه لا ترفع ، ومقتضاه أن ألف الاستغاثة إذا لحقت المثني والمجموع على حده صار مبنيين على الياء وتقدم تزييف ما قالاه ، وأن الظاهر الذى لا ينبغي العدول عنه أنه مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وأنه يجوز فى تابعه الوجهان على مامر ، بل جزم البعض بأن ما قالاه سبق قلم وإن كان فيه بعد . (قوله ولا يجوز الجمع بينهما) قال شيخنا وتبعه البعض لأن اللام تقتضى الجر والألف الفتح فيبين أثرهما تناف ولأنه لا يجمع بين العوض والمعوضا هـ وفى كل من العلتين نظر : أما الأولى فلأن مقتضى اللام الجر ولو تقديرافلا ينافى ما تقتضيه الألف من الفتح وأما الثانية فلأنه قد يمنع كون الألف عوضا عن اللام ويدعى أن كلا أصلا فتأمل . (قوله وقد يخلو منهما) فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث . تصریح . (قوله ألا يا قوم) محذوف ياء المتكلم والدلالة بالكسرة عليها .

[٩٤١] هو من البسيط . واللام فى للرجال لام الاستغاثة وهى مفتوحة . والشاهد فى من نفر حيث جر بمن وهو المستغاث من أجله . والألباب جمع لب وهو العقل . والنفر الرجال من ثلاثة إلى عشرة . والسفه خفة العقل . والمردى من أردى من الرداء وهى الدناءة . [٩٤٢] هو من الخفيف . والشاهد فى يا يزيدا حيث حذف منه لام الاستغاثة لأجل الألف فى آخره . واللام فى لآمل مكسورة لأنه المستغاث من أجله . والفاقة الفقر . والمهوان الدل والصغار .

[٩٤٣] تمامه : * وَلِلْفُغْلَاتِ نَعْرُضُ لِلْأَرِيبِ *

هو من الوافر . وألا للتنبيه ، وقوم منادى مضاف حذف منه ياء المتكلم اجتزاء بالكسرة . وفيه الشاهد حيث تركت فيه لام المستغاث من أجله والألف جميعا ، لأن القياس ألا بالقومى أو يا قوما . واللام فى للعجب مكسورة لأنه المستغاث من أجله . وللفغلات عطف عليه ، والأريب العالم بالأمور .

(٢) فكان المفروض أن يقول عاقبت ألفا .

(١) راجع فى هذا الموضوع مع الهوامع شرح جمع الجوامع .

(وَمِثْلُهُ) في ذلك (أَسْمَ ذُو تَعَجُّبٍ أَلْف) بلا فرق كقولهم يا للماء ويا للدواهي إذا تعجبوا من كثرتهم . ويقال : يا للعجب ، ويا عجباً لزيد ، ويا عجب له .

(تنبيهه) : جاء عن العرب في نحو : يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثَة من أجله وكون المستغاث محذوفاً .

(خاتمة في مسائل متفرقة) : الأولى : إذا وقف على المستغاث أو المتعجب منه حالة إلحاق الألف جاز الوقف بهاء السكت . الثانية : قد يحذف المستغاث فيل يا المستغاث من أجله لكونه غير صالح لأن يكون مستغاثاً كقوله :

[٩٤٤] يَا لَأَنَاسٍ أَبَوَا إِلَّا مُنَابِرَةً عَلَى الثَّوْغَلِ فِي بَغْيٍ وَعُدْوَانٍ

أى يا لقومى لأناس . الثالثة : قد يكون المستغاث مستغاثاً من أجله نحو : يا لزيد لزيد . أى أدعوك لتتصرف من نفسك . والله أعلم .

(قوله في ذلك) أى المذكور في المتن من أحكام المستغاث ، هذا هو الذى ينبغى ، لا ما قاله البعض فانظره . وقوله ذو تعجب أى منه ذاتاً أو صفة وظاهر كلامه أن الاستغاثَة غير باقية بل التركيب مستعمل في محض التعجب ويحتمل أنها باقية وأشرب اللفظ معها معنى التعجب ويدل عليه ما في التنبيه الآتى . (قوله ويا عجباً لزيد) لا يخفى أن زيدا مستغاث من أجله ففى متعلق لامة الأقوال المتقدمة فى متعلق لام المستغاث من أجله ، والمعنى أدعوك لزيد ليراك ، فعلم ما فى كلام البعض . (قوله باعتبار استغاثته) أى الاستغاثَة به مجازاً تشبيهاً له بمن يستغاث حقيقة قاله الدمامينى ، أى يا عجب احضر فهذا وقتك . (قوله وكون المستغاث محذوفاً) والأصل يا لقومى للعجب ، وعلى الوجهين المذكورين فى الشرح فتح لام يا للدواهي وكسرها . (قوله كقوله يا لأناس إلخ) المثابرة المواظبة ، والتوغل التعمق ، والبغى الظلم ، والعدوان التعدى الفاحش . وإنما كان ما ولى (يا) غير صالح لكونه مستغاثاً من صحة نداء الناس فى الجملة لكونهم مهجّون بالوصف الذى وصفهم به فلم يقصدوا للاستنصار ، لأن العاقل لا يهجو من يستنصر به . أفاده الدمامينى .

[٩٤٤] هو أيضاً من البسيط . الشاهد فى لأناس فإنه مستغاث به اتصل بيا مجروراً باللام المكسورة وحذف منه المستغاث والتقدير يا لقومى لأناس . والمثابرة المواظبة . والتوغل بتشديد الغين المعجمة التعمق فى الدخول فى الشيء . والبغى الظلم . والعدوان التعدى الفاحش .

[القديبة]

(مَا لِلْمُنَادَى) من الأحكام (أَجْعَلْ لِمُنْدُوبٍ) وهو المتفجع عليه لفقده حقيقة

كقوله :

[٩٤٥] * وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَا *

أو لتنزيله منزلة المفقود كقول عمر وقد أخبر بجذب أصاب بعض العرب : وا عمراه . أو المتوجع له نحو :

[٩٤٦] * فَوَا كَبْدًا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُجِبُّنِي *

[القديبة]

هي بضم النون مصدر ندب الميت إذا ناح عليه وذكر خصاله الحميدة ، اهـ دماميني وأكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب ، قاله الأخفش فارضى . (قوله ما للمنادى اجعل لمندوب) فيه إشارة إلى أنه في المعنى ليس بمنادى وهو كذلك لأنه لم يطلب إقباله ومن ثم منعوا في النداء يا غلامك لأن خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين . وأجازوا في الندبة وا غلامك ، تصریح . وقال الطبري : المراد بالنادى في قوله ما للمنادى إلخ المنادى المخصوص اهـ وفيه ميل إلى أن المندوب من المنادى وبه صرح الفارضى نقلا عن ابن يعيش . والظاهر أنه لا ينافى كلام التصريح لأن كون المندوب منادى باعتبار اللفظ فتدبر . ثم رأيت الرضى صرح بأن المندوب والمتعجب منه ليسا مناديين حقيقة بل هما مناديان مجازا . قال : فإذا قلت يا عمده فكأنك تناديه وتقول له تعال فإني مشتاق إليك ، وإذا قلت : وا حزناه كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك ، وإذا قلت يا للماء كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يتعجب منك اهـ ببعض تغيير . (قوله وهو المتفجع عليه) أى بوا أو يا ليخرج نحو : تفجعت على زيد سم والتفجع إظهار الحزن . (قوله بجذب) بالبدال المهملة أى قحط .

[شواهد الندبة]

[٩٤٥] صدره : * حُمِلْتُ أَمْرًا عَظِيمًا فَأَصْطَبِرْتُ لَهُ *

ذكر مستوفى في شواهد النداء . والشاهد في يا عمرا حيث ألحق في آخره ألف الندبة .

[٩٤٦] الظاهر أن هذا من أشعار المحدثين الذين لا يحتج بهم . والاستشهاد فيه في قوله وا كبدا ، وذلك أن المندوب بعد يا أو وا متفجعا لفقده حقيقة كما مر في شعر جرير ، أو حكما كقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : وا عمراه حين أعلمه بجذب أصاب قوما من العرب ، أو توجعا لكونه محل ألم كما في قوله : وا كبدا .

أو المتوجع منه نحو : وا مصيبتاه فيضم في نحو : وا زيد وينصب في نحو : وا أمير المؤمنين ووا ضارباً عمراً . وإذا اضطر إلى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله :
 * وَافْقَعَسَا وَأَيْنَ مِنِّي فْقَعَسُ * [٩٤٧]

ولا يندب إلا العلم ونحوه كالمضاف لإضافة توضيح المندوب كما يوضح الاسم العلم مسماه (وَمَا * تُكْرَ لَمْ يُنْدَب) فلا يقال وا رجلاه خلافا للرياشي في إجازته ندبة اسم الجنس المفرد . وندر وا رجلاه (وَلَا) يندب (مَا أُبْهِمَا) وذلك اسم الإشارة والموصول بما لا يعينه ، فلا يقال وا هذا ، ولا وا من ذهبه ، لأن غرض الندبة وهو الإعلام بعظمة المصاب مفقود في هذه الثلاثة (وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي أَشْتَهَرَ) اشتهاها يعينه ويرفع عنه

(قوله أو المتوجع له) أدرجه صاحب التصريح وشارح الجامع في المتوجع منه لأنهما قسماه إلى ما هو محل الألم كوارأساه وإلى ما هو سبب الألم كوامصبيته . (قوله ووا ضارباً عمراً) نظري في التمثيل به بأنه مناف لما سيأتي من أنه لا يندب المنكر وكذا يقال في قوله الآتي وفي المشبه به وا ثلاثة وثلاثين إلا أن يقال المراد المجعول علماً كما صرح به الشارح في باب النداء . (قوله ولا يندب إلا العلم إلخ) حاصله أنه ليس كل منادى يصح ندبه بل إنما يندب ما ليس نكرة ولا مبهما من علم ومضاف إلى معرفة توضيح بها وموصول بما يعينه خال من أل نحو : وا زيدا وا غلام زيدا وا من حفر بئر زمزماه . وظاهر كلامه ندبة العلم ولو كان غير مشهور وفي الرضى لا يندب إلا المعروف علماً كان أو لا فلو كان علماً غير مشهور لم يندب . (قوله كما يوضح الاسم العلم مسماه) مراده بالاسم ما قابل الصفة لا ما قابل الكنية واللقب وحيث فقل العلم من ذكر الخاص بعد العام كما هو المناسب . وفي نسخ سقوط لفظ مسماه وعليها يقرأ يوضح بالبناء للمفعول وهي التي كتب عليها البعض ما نصه : قوله كما يوضح الاسم العلم أى بالصفة في نحو قولك : جاء زيد التاجر . (قوله اسم الجنس المفرد) خرج المضاف نحو : وا غلام زيدا فتجوز ندبته اتفاقاً لكنه أى المضاف يشمل نحو : وا غلام رجلاه ولا يندب مثله على الصحيح والرياشي يجيزه وندبة كل نكرة ، أو المنع إنما هو في المتفجع عليه أما المتوجع منه فإنك تقول : وا مصيبتاه وإن كانت المصيبة غير معروفة أهـ دماميني . فلو قال الشارح في إجازته ندبة النكرة كما في عبارة الهمع لكان أولى ، وجعل البعض المتوجع له كالمتوجع منه فحرره . (قوله اسم الإشارة) وكذا المضمرة تصريح ، وكذا أى فلا يقال وأنتاه ولا وأياها رجلاه ، نقله شيخنا عن الشارح . (قوله بعظمة المصاب) أى المعين . (قوله مفقود في هذه الثلاثة) فلذلك لا يندب إلا المعرفة السالمة من الإبهام ، وقد ينازع في دعوى الفقد بالنسبة إلى اسم الإشارة

[٩٤٧] نسبة الكسائي لبعض بنى أسد . وبعده :

* أَيْلَى يَأْخُذْهَا كَرْوَسُ *

كلمة والندبة . والشاهد في تنوين فقعسا فإنه لما اضطر نونه بالنصب . قال ابن مالك : كذا روى بالنصب ، ولو قيل بالضم جاز . وفقعس اسم حي من أسد ، وكروّس بفتح الكاف والراء وتشديد الواو اسم رجل ، وكان قد أغار على إبله فلذلك ندبه بقوله : وافقعسا ، ومنهم من فسره باسم رجل وأنه قد مات ، والأول أظهر .

الإيهام (كَبِثْرَ زَمْزَمٍ يَلَىٰ وَآ مِنْ حَفَرٍ) في قولهم : وا من حفر بئر زمزماه ، فإنه بمنزلة
وا عبد المطلباه^(١) (وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ) مطلقا (صِلُهُ) جوازا لا وجوبا (بِالْأَلْفِ) المسماة
ألف الندبة فتقول في المفرد وا زيدا ومنه قوله :

* وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا * [٩٤٨]

وفي المضاف : يا غلام زيدا وا عبد الملكا ، وفي المشبه به وا ثلاثة وثلاثينا ، وفي
الصلة : وا من حفر بئر زمزما ، وفي المركب : وا معديكربا ، وفي المحكى : واقام زيدا
فيمن اسمه قام زيدا . وأجاز يونس وصل ألف الندبة بآخر الصفة نحو : وا زيد الظريفا

المصحوب بإشارة خسية تعين المشار إليه . (قوله ويندب الموصول) الخالي من أل أى عند الكوفيين
وهو عند البصريين شاذ واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بأل وإن اشتهرت صلته فلا
يقال : وا الذى حفر بئر زمزماه إذ لا يجمع بين حرف الندب وأل . تصریح . (قوله بالذى اشتهر)
متعلق بالموصول لا بيندب أى بالذى اشتهر انتسابه إلى الموصول . (قوله كَبِثْرَ زَمْزَمٍ) مثال لندبة
الموصول بما اشتهر بملاحظة قوله يلى وا من حفر كأنه قال كوا من حفر بئر زمزماه . قال في التصريح :
وأصل زمزم زم أبدلت الميم الثانية زايًا ، قاله في الفردوس . (قوله وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ) أى منتهاه حقيقة
أو حكما كما في الموصول ، فإن الألف تكون في آخر الصلة وهو آخر الموصول حكما . (قوله مطلقا)
أى مفردا أو مضافا أو شبيها به أو غيرها مما سيذكره . (قوله صله بالألف) ويكون المفرد مبنيا
على ضم مقدر على قياس ما عولنا عليه في المستغاث الملحق بالألف وعلى ما صرح به الشاطبي حيث
قال : إذا قلت وا زيدا فالضم مقدر في آخر الاسم وكذلك وا غلاماه في غلام المضاف إلى الياء
الإعراب مقدر في آخره اهـ وأطلق الناظم كالتحويين وصل المندوب بالألف لكنه في التسهيل قيد
ذلك بألا يكون في آخره ألف وهاء فلا يجوز : وا عبد اللاها ولا واجهجاهاه في عبد الله وجهجاه
لاستئصال ألف وهاء بعد ألف وهاء وبالجواز صرح ابن الحاجب وغيره . (قوله في المفرد) لعله أراد
به معنى أخص من معناه السابق في النداء الذى هو ما ليس مضافا ولا شبيها به بدليل مقابله بالأقسام
الثلاثة الأخيرة إلا أن يكون ذكرها بعده من ذكر الخاص بعد العام لنكتة كقلة ندبتها . (قوله وأقام
زيدا) اعلم أن وأقام زيد بلا ألف الندبة مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره ضمة الحكاية وكذا بالألف
مبنى على ضم مقدر لكن هل مانع ظهوره فتحة المناسبة أو ضمة الحكاية المحذوفة لأجل الألف كل محتمل

[٩٤٨] سبق تخريجه برقم [٩٤٥] .

(١) لأنه هو الذى حفرها - راجع الموضع في سيرة ابن هشام من تحقيقنا .

ويعضده قول بعض العرب : وا جمعمتى الشاميتينا . وهذه الألف (مَتْلُوهاً) وهو منتهى المندوب (إِنْ كَانَ) ألفاً (مِثْلَهَا حُذِفْ) لأجلها نحو : وا موساه ، وأجاز الكوفيون قلبه ياء قياساً فقالوا : وا موسياه (كَذَاكَ) يحذف لأجل ألف الندبة (تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ) المندوب (مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا) مما مر كما رأيت (لَنْتَ الْأَمَلُ) لضرورة أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة على ما رأيت ، والتنوين لاحظ له في الحركة . هذا مذهب سيويه والبصريين . وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين : فتحه فتقول : وا غلام زيدناه وكسره مع قلب الألف ياء فتقول : وا غلام زيدنيه . قال المصنف : وما رأوه حسن لو عضده سماع لكن السماع فيه لم يثبت . وقال ابن عصفور : أهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون : وا غلام زيدناه وزعموا أنه سمع انتهى . وأجاز الفراء وجهاً ثالثاً وهو

والأقرب الأول لأن اعتبار الملفوظ به مانعاً أولى من اعتبار المحذوف وكذا في نحو : وا سيويه مع إبدال ضمة الحكاية بكسر البناء الأصلي فتدبر . (قوله وأجاز يونس إلخ) عزا جواز ذلك في الجمع^(١) إلى الكوفيين وابن مالك أيضاً . (قوله بآخر الصفة إلخ) عبارة التصريح : وأما لحاقها توابع المندوب فقال ابن الحجاز في النهاية أنه لا خلاف في جواز لحاقها آخر الصفة إذا كانت ابنايين علمين نحو : وا زيد بن عمرا ، وأما البديل والبيان والتوكيد فقياس قول سيويه والخليل ألا تلحق البيان والتوكيد وعندى أنها تدخل آخر البديل لأنه قائم مقام المبدل منه فتقول : وا غلامنا زيداه ، وتدخل العطف النسقي نحو : وا زيد وعمراه هـ وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم في قول عمر : وا عمراه وا عمراه هـ كلام التصريح ، ومنه يعلم ما في كلام البعض من الخلل في غير موضع فانظره . (قوله واجمعمتى الشاميتينا) بضم الجيم تشية جمجمة تطلق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ وعلى القدح من خشب وهو المراد هنا ، ضاع للقائل قدحان شاميان فندبهما . (قوله متلوها) مبتدأ خبره الجملة الشرطية أو حذف وجواب الشرط على هذا محذوف ولا فرق في حذف مثل الألف بين أن يكون جزء كلمة كما في المقصور أو كلمة كما في المضاف للياء على لغة من يقلبها ألفاً وإذا كان متلوها همزة تأنيث لم تحذف كلمياء اسم امرأة والكوفيون يحذفونها فتحذف الألف لالتقاء الساكنين . (قوله وا موساه) فموساه مبنى على ضم مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين والألف الموجودة للندبة والهاء للسكت وإنما ألحق هاء السكت به دون الأمثلة المتقدمة لأنه لا اختتامه بألف غير ألف الندبة لا يعرف كون الألف الموجودة فيه ألف الندبة إلا بانضمام الهاء إليها بخلاف الأمثلة المتقدمة فافهم . (قوله تنوين الذي به كمل) وأما المندوب فلا تنوين فيه حتى يحكم بحذفه كذا قال البعض ، وقد يرد عليه نحو : قام زيد مسمى به ، ويدفع بأن التنوين فيه تنوين جزئى الأخير لا تنوين مجموعه فهو داخل في تنوين ما كمل به المندوب . (قوله كما رأيت) أى في مثال الناظم بناء على صرف زمزم باعتبار أنه علم على القليب وكذا على منع صرفه باعتبار أنه علم على البئر إذا أريد بالتنوين في كلامه ما يشمل المقدر فيما لا ينصرف وفي بعض أمثلة الشارح السابقة وهو يا غلام زيداً ووا قام زيداً فاقصرار البعض على قوله أى في مثال

(١) راجع : مع المراجع شرح جمع الجوامع للإمام السيوطي .

حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء فتقول : وا غلام زيديه (وَالشَّكْلُ حَتْمًا أُولِهِ) حرفا (مُجَانِسًا) فَأُولِ الكسر ياء والضم واوا (إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ يَوْهَمَ لَا بَسًا) دفعا للبس فتقول في ندبة غلام مضافا إلى ضمير المخاطبة وا غلامكيه وفي ندبته مضافا إلى ضمير الغائب وا غلامهوه إذ لو قلت : وا غلامكاه لالتبس بالمذكر ، ولو قلت : وا غلامهاه لالتبس بالغائبة . قال في شرح الكافية : وهذا الاتباع يعنى والحالة هذه تمتفق على التزامه فإن كان الفتح لا يلبس عدل بغيره إليه وبقيت ألف الندبة بحالها ، فتقول في رقاش : وا رقاشاه ، وفي عبد الملك : وا عبد الملكاه ، وفيمن اسمه قام الرجل واقام الرجلاه ، هذا مذهب أكثر البصريين ، وأجاز الكوفيون الاتباع نحو : وا رقاشيه وا عبد الملكيه واقام الرجلوه .

(تفصيله) : أجاز الكوفيون أيضا الاتباع في المثني نحو : وا زيدانيه واختاره في التسهيل (وَوَاقِفًا زِدْ) في آخر المندوب (هَاءَ سَكَنَتْ) بعد المد (إِنْ تُرْدُ * وَإِنْ تُشَأْ) عدم

الناظم تقصير (قوله هذا مذهب سيويه إلخ) حاصله أن في التنوين أربعة مذاهب . (قوله وقال ابن عصفور إلخ) رد لقول المصنف لكن السماع فيه لم يثبت لقول الكوفيين أنه سمع فالزعم في كلامه بمعنى القول إذ لا يليق نسبتهم إلى الكذب في حكايتهم السماع .

(قوله والشكل حتما إلخ) معناه أن آخر المندوب إذا كان محركا بالكسر أو الضم فإن ألف الندبة تقلب حرفا مجانسا للحركة ولا تحذف الحركة ويؤتى بالحركة المناسبة لألف الندبة إن كانت هذه الحركة وهى الفتحة موقعة في اللبس ، ومن إيلاء الشكل حرفا مجانسا نحو : وا قوميه وا قوموه واقاموه في ندبة قومي وقوموا وقاموا مسمى بها . قال الفارسي : لو سميت بقاموا قلت في الندبة واقاموه فتحذف واو قاموا لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة ياء لأنها بعد كسرة اه وما قيل في قاموا يقال في قوموا فعلم أن مسألة ندبة نحو : قومي وقوموا مسمى بهما داخلية تحت قوله والشكل إلخ لا زائدة عليه كما يقتضيه كلام البعض فافهم . (قوله حتما أوله) يعنى إذا أريد زيادة ألف الندبة فيما ذكر أبدلت حتما من جنس الحركة قبلها وإلا فلو قلت : وا غلامك فقط صح كما علم من أول الكلام ومما يأتى ، سم . (قوله بوهم لا بسا) من لبست الأمر عليه إذا خلطته فلم يعرف وجهه والوهم بسكون الهاء ذهاب ظن الإنسان إلى غير المراد يقال وهمت في الشيء بالفتح أهم بالكسر وهما بالإسكان إذا ذهب ذهنك إليه وأنت تريد غيره ، فالمعنى إن يكن الفتح خالصا المقصود بغيره بسبب وهم وأما الوهم بالتحريك^(١) فهو الغلط يقال وهم في الحساب بهم وهما بالفتح إذا غلط .

(قوله وهذا الاتباع) أى اتباع حرف الندبة للحركة . (قوله والحالة هذه) أى كون الفتح ملبسا لا مطلقا . (قوله عدل بغيره) أى عن غيره . (قوله في رقاش) هو اسم امرأة . (قوله بعد المد) أى

(١) أى تحريك الهاء بالفتحة .

الزيادة (قَالَ مَدَّ وَأَلْهَا لَا تَزِدْ) بل اجعله كالمنادى الخالي عن الندبة ، وقد مر بيان الأوجه الثلاثة . وأفهم قوله وواقفا أن هذه الهاء لا تثبت وصلا وربما ثبتت في الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين . ومنه قوله :

[٩٤٩] أَلَا يَا عَمْرُ عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ
(وَقَائِلٌ) في ندبة المضاف للياء (وَأَعْبَدِيَا وَأَعْبَدَا * مَنْ فِي آئِنَا آتِيَا ذَا سَكُونٍ
أَبْدَى) فقال يا عبدى وأما من قال يا عبد بالكسر أو يا عبد بالفتح أو يا عبدا بالضم

ألفا كوا زيداه أو ياء كوا غلامكيه أو واوا كوا غلامهوه . (قوله بل اجعله كالمنادى إلخ) قال سم : يدل على أنه جعل المد والهاء معمولين للا تزد وقد يلزم عليه التكرار مع قوله أولا « ما للمنادى اجعل لمندوب » اهـ ويدفع بأن المراد بما للمنادى ما ثبت له من البناء على الضم تارة والنصب تارة أخرى وجواز الضم والنصب إذا نون اضطرارا ونحو ذلك لا عدم زيادة الألف والهاء وإلا ناقضه ما ذكره بعده من جواز زيادة الألف والهاء في المندوب نعم عدم وجوب زيادة الهاء وقفا معلوم من قوله إن ترد فالتنبيه بعد ذلك عليه تصريح بما علم مفهوما . وأما عدم وجوب زيادة الألف فلم يعلم مما مر بل قوله ومنتى المندوب صلة بالألف يوهم الوجوب فالتنبيه عليه محتاج إليه ، فتلخص أن قوله وإن تشأ إلخ محتاج إليه بالنسبة إلى زيادة الألف غير محتاج إليه بالنسبة إلى زيادة الهاء . (قوله وقد مر بيان الأوجه الثلاثة) أى زيادة الألف فقط والجمع بين الألف والهاء والخلو عنهما معا .

(قوله وربما ثبتت في الضرورة) أى وصلا . (قوله مضمومة) أى تشبيهاً بهاء الضمير ومكسورة أى لالتقاء الساكنين . زاد ابن فلاح ومفتوحة فارضى والفتح لخفته^(١) . (قوله وأجاز الفراء إثباتها في الأصل) أى اختيارا . (قوله ومنه) أى من ثبوتها في الوصل ضرورة . والشاهد في الأول لأن محل الوصل هو العروض وأما الضرب فمحل وقف فلا شاهد فيه . وقد يقال العروض هنا مصرعة فهي في حكم الضرب فتكون أيضا محل وقف فلا شاهد في البيت أصلا وقوله :

* وعمرو بن الزبيراه *

هذا هو الصواب دون ما في بعض النسخ :

* ويا عمرو بن الزبيراه *

لأن زيادة يا تخل بالوزن وتحريك الهاء وقفا في البيت للروى . (قوله وقائل) خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلة من واليا مفعول أبدى وذا سكون خال من اليا (قوله وا عبديا) بفتح الياء لأجل ألف الندبة . (قوله وا عبدا) بحذف الياء لالتقاء الساكنين وهذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة

[٩٤٩] هو من الهزج ، وفيه الخرم بالراء المهملة حذف الفاء من فعولن أو الميم من مفاعلتن أو مفاعيلن ، وألا للتنبيه ، وعمرو منادى معرفة ، وعمره تأكيد للمنادى ومندوب والشاهد في تحريكها كما في عمره وفي الزبيراه .

(١) فهو أخف الحركات .

أو يا عبد بالألف اقتصر على الثاني ، ومن قال يا عبدي ، بإثبات الياء مفتوحة اقتصر على الأول .

(تنبيه) : فتح الياء في ذى الوجهين المذكورين مذهب سيويه وحذفها مذهب المبرد .

(خاتمة) : إذا ندب مضاف إلى مضاف إلى الياء لزمّت الياء لأن المضاف إليها غير مندوب نحو : وا ولد عبديا . والله أعلم .

[الترخيم]

(ترخيمًا أخذف آخر المُنَادَى) الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه . يقال : صوت رخيم أى سهل لين . ومنه قوله :

[٩٥٠] لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هَرَاءَ وَلَا نَزْرُ

أى رقيق الحواشى . وأما في الاصطلاح فهو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص . وهو على نوعين : ترخيم التصغير كقولهم في أسود سويد وسيأتى في بابه ،

منع من ظهورها الفتحة لأجل الألف وليس بمبنى لأنه مضاف ، سم . (قوله اقتصر على الثاني) أى وا عبدا بغير عمل سوى الإتيان بألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا وحذفها وأبقى الفتحة التي قبل الألف المحذوفة وبقلب الكسرة والضمة على لغتهما فتحة لأجل ألف الندبة وبحذف الألف المنقلبة عن ياء المتكلم لأجل ألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا وأبقاها . (قوله اقتصر على الأول) أى يا عبديا بغير عمل سوى الإتيان بألف الندبة . (قوله في ذى الوجهين) هو يا عبدي بسكون الياء ووجهاء وعبديا وعبدا كما مر . (قوله لزمّت الياء) يمكن حذفها على تقدير سكونها لالتقاء الساكنين وإن لم يكن المضاف إليها مندوبا ، سم .

[الترخيم]

(قوله ترقيق الصوت وتليينه) عبار التصريح : الترخيم لغة التسهيل والتلين فلم يقيد بالصوت . (قوله أى سهل لين) المناسب لعبارته قبل أن يقول أى رقيق لين نعم هو مناسب لعبارة التصريح السابقة ولقول القاموس : رخيم الكلام ككرم فهو رخيم لان وسهل كرخم كنصر . (قوله رخيم الحواشى) لعل المراد بها الكلمات . وفي القاموس : الحاشية جانب الثوب وغيره وقوله لا هراء إلخ الهراء بضم

[شواهد الترخيم]

[٩٥٠] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل . لها أى لمية ، وأراد بالبشر ظاهر جلدها . والشاهد في رخيم الحواشى فإن الترخيم بالخاء المعجمة بمعنى اللين ، ومن هذا سمى الترخيم في النداء . قوله لا هراء بضم الهاء وتخفيف الراء وهو الكلام الكثير الذى ليس له معنى . والنزر بفتح النون وسكون الزاى ومعناه القليل ، أراد أن كلامها لا كثير بلا فائدة ، ولا قليل مخل بل بين ذلك . ويروى ولا هنر : يقال رجل مهذار إذا كان كثير الكلام .

وترخيم النداء وهو مقصود الباب وهو حذف آخر المنادى (كَيَا سَعَا فَيَمَنْ دَعَا سَعَادَا) وإنما توسع في ترخيم المنادى لأنه قد تغير بالنداء ، والترخيم تغير والتغير يأنس بالتغير فهو ترفيق .

(تنبيهه)*: أجاز الشارح في نصب ترخيم ثلاثة أوجه : أن يكون مفعولا له أو مصدرا في موضع الحال أو ظرفا على حذف مضاف . وأجاز المرادى وجها رابعا وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف لأنه يلاقيه في المعنى . وأجاز المكودى وجها خامسا وهو أن يكون مفعولا مطلقا لعامل محذوف أى رخم ترخيما (وَجَوَّزْهُ) أى جوز

الهاء وتخفيف الراء الكلام الكثير . والنزر بفتح النون وسكون الزاى القليل وأراد أن كلامها متوسط لا كثير ممل ولا قليل مغل . (قوله ترخيم التصغير) أى حذف بعض الحروف لأجل التصغير . (قوله وهو حذف آخر المنادى) أى للتخفيف لا للإعلال ولم يقيد الآخر بكونه حرفا فشمل كلامه الحرف والحرفين وعجز المركب . ويرد على التعريف أنه غير مانع لشموله نحو : يا يد ويا دم إذ في كل حذف آخر المنادى للتخفيف إلا أن يخرج باعتبار قيد الحيثية أى من حيث هو آخر المنادى فاعرف ذلك . (قوله في ترخيم) في بمعنى الباء السببية . (قوله فهو ترفيق) بيان للمناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى لكن كان المناسب ذكره عقب المعنى الاصطلاحى لظهور تفريعه عليه فتأمل . (قوله أن يكون مفعولا له) رد بأن الترخيم حذف آخر المنادى فيلزم تعليل الشيء بنفسه وبأن المفعول له يشترط أن يكون قليلا على الراجح ويمكن دفعهما بتقدير مضاف أى لإرادة الترخيم لكن يلزم أن المعنى رخم لإرادة الترخيم مثل اضرب لإرادة الضرب وفيه ركافة لا تخفى . (أو مصدرا في موضع الحال) أى من فاعل احذف أى مرخما لا من المنادى لأنه وإن كان المضاف بعض المضاف إليه فشرط إتيان الحال من المضاف إليه موجود فحال المضاف إليه لا يتقدم عليه . ثم هذه الحال مؤكدة .

(قوله أو ظرفا على حذف مضاف) أى وقت ترخيم وهو وقت اجتماع شروط الترخيم . (لأنه) أى احذف بقيد تعلقه بآخر المنادى أما الحذف من حيث هو فاعم من الترخيم . (قوله مفعولا مطلقا لعامل محذوف) أى ناب ذلك المفعول المطلق منابه في الدلالة على الطلب فيكون قوله احذف إلخ من التأكيد اللفظى بالمساوى لأن الحذف بقيد تعلقه بآخر المنادى مساو في المعنى للترخيم فليس المفعول المطلق على هذا من باب المصدر المؤكد لعامله حتى يرد أن المصنف يمنع حذف عامل المؤكد بل من باب الآتى بدلا من فعله وجوز الشيخ خالد وجها سادسا وهو أن يكون ترخيما مفعولا به لفعل شرط حذف مع أدوات وحذفت الفاء من جوابه للضرورة والتقدير إن أردت ترخيما فاحذف آخر المنادى وفيه تكلف .

(قوله مطلقا) أى عن التقييد الآتى في غير المؤنث بالهاء بقوله إلا الرباعى إلخ لكن المراد الإطلاق

الترخيم (مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا * أُلْتُ بِأَلْهَا) أى سواء كان علما أو غير علم ثلاثيا أو زائدا على الثلاثي كقوله :

* أَقَاطِمُ مَهَلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ * [٩٥١]

وكقوله :

* جَارِي لَا تُسْتَكْرِى عَذِيرِي * [٩٥٢]

ونحو : يا شا ادجنى . أى أقيمى بالمكان . يقال دجن بالمكان يدجن دجونا أى أقام به .
(تنبيهات) : الأول : قيد فى التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبني لإخراج النكرة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترخيم فى نحو قول الأعمى : يا جارية خذى بيدى لغير معينة . ولا فى نحو : يا طلحة الخير . وأما قوله :

* يَا عَلَقَمَ الْخَيْرِ قَدْ طَالَتْ إِقَامَتُنَا * [٩٥٣]

فنادر . الثانى : شرط المبرد فى ترخيم المؤنث بالهاء العلمية فمنع ترخيم النكرة

عن ذلك فى الجملة وإلا لاقتضى جواز ترخيم المؤنث بالهاء ولو كان مضافا أو مركبا إسناديا وليس كذلك أفاده سم وإلى كون الإطلاق فى الجملة أشار الشارح باقتصاره فى بيان الإطلاق على ما ذكره ولم يقل مضافا أو غيره صاحب إسناد أو غيره . (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل منصوب بفعل حذف وأقيم هو مقامه والأصل أمهلى مهلا قال العينى ومعناه كفى . (قوله عذيرى) العذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة ما يعذر الإنسان فيه اه فارضى وهو صادق بما يعذر الإنسان فى تركه فهو أعم من قول الشارح على ما فى كثير من النسخ العذير بكسر الذال المعجمة الأمر الذى يحاوله الإنسان ويعذر على فعله . (قوله يا شا ادجنى) أى يا شاة وهو مثال للثلاثى . (قوله بالمنادى المبني) يشمل المبني قبل النداء كحذام مع أنه لا يرخم على الأصح والمختص بالنداء والندوب والمستغاث مع أنها

[٩٥١] قاله امرؤ القيس الكندى . وتماه :

* وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْمِلِي * (١)

من قصيدته المشهورة التى أولها : قفا بك . والشاهد فى أفاطم فإنه مرخم إذ أصله أفاطمة . ومهلا نصب بفعل محذوف أى أمهلى مهلا ومعناه كفى . قوله : أرمعت أى أحكمت عزمك . وصرمى أى قطعى . وأجملى من الإجمال وهو الإحسان . [٩٥٢] تماه :

* سِيرِي وَاشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي *

قاله العجاج ، والشاهد فى جارى حيث حذف منه حرف النداء ورخم بحذف تاء التأنيث للضرورة . وأصله يا جارية والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الأمر الذى يحاوله الإنسان مما يعذر عليه إذا فعله ، يعنى يا جارية لا تستكبرى ما أحاوله معتذرا أنا فيه . وسيرى بدل من عذيرى ، والواو للعطف أو بمعنى مع .

[٩٥٣] هو شطر من البسيط . والشاهد فى علقم الخير حيث رخم علقمة وهو مضاف إلى الخير ، ومن شرطه عدم الإضافة فلا يجوز ترخيم طلحة الخير وهذا نادر .

(١) ويده :

وإن كانت ساءتك منى خليقة فلي لياك عن لياى نسل

المقصودة والصحيح جوازه كما تقدم . الثالث : منع ابن عصفور ترخيم صلعمه بن قلعمه لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف وإطلاق النحاة بخلافه ، وليس كونه كناية عن المجهول بمانع لأنه علم جنس . الرابع : إذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة ، فتقول في المرخم : يا طلحه قليل هي هاء السكت وهو ظاهر كلام سيويه . وقيل هي التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة وإليه ذهب المصنف . قال في التسهيل : ولا يستغنى غالبا في الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها . وأشار بالتعويض إلى قوله :

[٩٥٤] * قَفِي قَبْلَ التَّفْرِقِ يَا ضُبَاعَا *

فجعل ألف الإطلاق عوضا عن الهاء ونص سيويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز إلا في الضرورة . وأشار بقوله غالبا إلى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض . وحكى سيويه يا حرمل بالوقف بغير هاء . قال أبو حيان : أطلقوا في لحاق هذه الهاء . ونقول إن كان الترقيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق . هذا كلامه وهو واضح . الخامس : اختلف النحاة في قوله :

[٩٥٥] * كَلِينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ *

لا ترخم كما سيأتى . (قوله لغير معينة) صلة قول . (قوله كما تقدم) أى في قوله أو غير علم مع تمثيله بجارى ويا شا .

(قوله صلعمه بن قلعمه) الذى بخط الشارح صلعمه بن قلعمه بتقديم الميم على العين وكذا في القاموس . (قوله لأنه علم جنس) ولهذا منع الصرف ، اهـ دماميني . (قوله بحذف الهاء) صلة المرخم . (قوله لبيان الحركة) أى حركة ما قبل المحذوف وهو في المثال المذكور الحاء المهملة . (قوله لم تلحق) لأنه نقض لما عزموا عليه من جعله اسما تاما حتى بنوه على الضم . سم . (قوله كلينى) بكسر الكاف أى دعينى من وكله وكلا ، وناصب بالجر صفة هم من النصب وهو التعب قاله العينى وتابعه غيره

[٩٥٤] قاله القطامى عمير بن سني . وتماه :

* وَلَا يَكْ مَوْقِفٌ مِنْكَ أَلْوَدَاعَا *

وهو أول قصيدة من الوافر . والشاهد في يا ضباعا حيث رخم ضباعا اسم امرأة وعوض الألف عن الهاء حالة الوقف . [٩٥٥] قاله النابغة الذبياني . وتماه :

* وَلَيْلُ أَقَاسِيهِ بَطَى الْكَوَائِبِ * (١)

من قصيدة من الطويل يمدح بها عمرو بن الحارث الأعرج . قوله : كلينى بكسر الكاف أى دعينى ، وأصله من وكل وكلا . والشاهد في يا أميمة حيث جاءت بفتح التاء ، وقد قلنا إنه لغة لبعضهم ، وناصب بالجر صفة لهم ، من النصب وهو التعب .

(١) ويرى بطى بعده :

تطاول حتى قلت ليس بمنقص وليس الذى يرعى الجوم بآيب

بفتح أميمة من غير تنوين فقال قوم ليس بمرخم ، ثم اختلفوا : فقليل هو معرب نصب على أصل المنادى ولم ينون لأنه غير منصرف ، وقيل بنى على الفتح لأن منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح لأنها حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب ، فهو نظير لا رجل في الدار . وأنشد هذا القائل :

[٩٥٦] * يَا رِيحَ مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هَبِي *

بالفتح . وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم فصار في التقدير يا أميم ثم أقحم التاء غير معتد بها ، وفتحها لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التانيث المحذوفة النونية وهو ظاهر كلام سيويه . وقيل فتحت اتباعا لحركة ما قبلها وهو اختيار المصنف (وَالَّذِي قَدْ رُحِمَا * بِحَذْفِهَا) أى بحذف الهاء (وَقَرَّةٌ بَعْدَ) أى لا تحذف منه شيئا بعد حذف الهاء ولو كان لنا ساكنا زائدا مكملا أربعة فصاعدا ، فتقول في عقنبة : يا عقنبا بالألف ، وأجاز سيويه أن يرخم ثانيا على لغة من لا يراعى المحذوف^(١) . ومنه قوله :

كشيخنا والبعض وفيه أن الهم متعب لا ناعب إلا أن يكون التقدير ناعب صاحبه ثم رأيت في القاموس ما نصه : وهم ناصب منصب على النسب وسمع نصبه الهم أتعبه ثم قال ونصبه المرض ينصبه أوجعه كأنصبه اه فافاد ثلاثة أوجه أخرى وهي أن يكون ناصب من قبيل النسب كلابن وتامر وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أتعبه وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أوجعه .

(قوله قليل هو معرب) تشبيها بالمضاف لكنه شاذ . (قوله لأنها) أى الفتح وأنته باعتبار الخبر وهو حركة . (قوله يا ريح) قال ابن غازي : ولا يمكن دعوى إعراب ريح لأنه لم ينون مع كونه منصرفا بخلاف أميمة . (قوله هبي) بضم الهاء أمر من هب . (قوله ثم أقحم التاء) أى زادها بين الميم وهاء التانيث المحذوفة للترخيم . (قوله غير معتد بها) أى غير جاعلها تاء التانيث التي كانت محذوفة للترخيم إذ لو اعتد بها لما كان مرخما .

(قوله وقيل فتحت إلخ) أى كفتحة دال يا زيد بن عمرو اتباعا لفتحة النون بل الاتباع هنا أولى لأنه في كلمة ولأنه اتباع متأخر لمقدم . (قوله وهو اختيار المصنف) لعل وجهه أن فيما اختاره المصنف مراعاة ملفوظ وهو حركة الميم وفيما قبله مراعاة محذوف وهو تاء التانيث المحذوفة للترخيم المقتضية فتح ما قبلها . (قوله وفره بعد) أى بعد حذفها . (قوله فتقول في عقنبة) أى في ترخيمه وهو بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة يقال عقاب عقنبة أى حديدة الخالب .

[٩٥٦] هذا شطر رجز . وقيل ليس بشعر . والشاهد في يا ريح فإنه منادى مفرد وكان حقه أن يضم ولكنه مفتوح لأن من العرب من يبنى المنادى المفرد على الفتح ، ويقولون يا طلحة بفتح التاء . وهبي بضم الهاء أمر من هب يهب .

[٩٥٧] * أَحَارُ بْنُ بَدْرِ قَدْ وَلِيَتْ وَلَايَةً *

يريد أحارثة . وقوله :

[٩٥٨] * يَا أَرَطُ إِنَّكَ فَاعِلٌ مَا قُلْتَهُ *

أراد يا أرطاة (وَأَخْطَلَا) أى امنع (تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ أَلْهَا قَدْ حَلَا . إِلَّا أَلْرُبَاعَى فَمَا قَوْقُ) أى فأكثر (أَلْعَلَمَ * دُونَ إِضَافَةٍ وَ) دون (إِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ) فهذه أربعة شروط :

(قوله أن يرخم ثانيا) أى إن بقى بعده ثلاثة أحرف . سيوطى . (قوله على لغة من لا يراعى المحذوف) أى من لا ينتظره واعترض هذا التقيد أبو حيان بأن كون الشاعر رخم أولا يحذف التاء على لغة من لا ينتظر يحتاج إلى وحى يسفر عنه ولو قيل إن المؤنث بالتاء يجوز في ترخيمه حذف التاء فقط وهو الكثير وحذفها مع ما قبلها كما في منصور لكان قولنا نقله شيخنا ثم قال : وانظر على مذهب سيويه بعد حذف الحرف الذى قبل الآخر هل تتعين لغة من لا ينوى أو لا ا هـ وكلام العيني صريح في عدم التعيين فإنه ضبط حار في البيت بكسر الراء حيث قال : والشاهد في أحار بن بدر حيث أريد به حارثة فرخمه أولا يحذف الهاء على لغة من لم ينو رد المحذوف ثم رخمه ثانيا يحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف ويؤخذ من كون المقيد بلغة من لا ينتظر عند سيويه هو الترقيم الأول أن قوله على لغة إلخ متعلق بأحار أو بمحذوف تقديره إن رخم أولا على لغة إلخ لا بقوله أن يرخم . ثانيا . (قوله ما قلته) بفتح التاء بقرينة قوله بعد :

* والمرء يستحي إذا لم يصدق *

(قوله أراد يا أرطاة) علم منقول من اسم شجرة يدبغ بها قيل همزته زائدة وألفه أصلية وبعضه قولهم مرطى وقيل همزته أصلية وألفه زائدة للإلحاق بعرفجة ويؤيده قولهم مأروط . ا هـ ابن غازى . (قوله العلم) بدل من الرباعى أو عطف بيان عليه ودون حال من الرباعى . (قوله وإسناد) أى فى الغالب بدليل قوله الآتى وقل ترقيم جملة . (قوله معم) على زنة اسم المفعول نعت إسناد قال سم :

[٩٥٧] قاله أنس بن زعيم يخاطب الحارث بن بدر الغداني وتماه :

* فَكُنْ جُرْدًا فِيهَا تُحُونُ وَتَسْرِقُ *

والشاهد فى أحار بن بدر حيث أريد به حارثة ، رخم أولا يحذف الهاء على لغة من لم ينو رد المحذوف ثم رخمه ثانيا يحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف . وجردا بضم الجيم وفتح الراء وبالذال المعجمة وهو ضرب من الفأر ، ويجمع على جردان . فيها : أى فى الولاية .

[٩٥٨] قاله زميل بن الحارث يخاطب أرطاة بن سهية . وتماه :

* وَالْمَرْءُ يَسْتَحْيِي إِذَا لَمْ يَصْدُقْ *

من الكامل . والشاهد فى يا أرط حيث يريد به يا أرطاة ، رخمه أولا يحذف التاء على لغة من لم ينو رد المحذوف ، ثم رخم ثانيا يحذف الألف على لغة من نوى رد المحذوف وهو الألف .

الأول : أن يكون رباعيا فصاعدا ، فلا يجوز ترخيم الثلاثي سواء سكن وسطه نحو زيد أو تحرك نحو حكم . هذا مذهب الجمهور . وأجاز الفراء والأخفش ترخيم المحرك الوسط . وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور لا يجوز ترخيمه قولا واحدا . وقال في الكوفية : ولم يرخم نحو بكر أحد ، والصحيح ثبوت الخلاف فيه ، حكى عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه ، ومن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبري وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام^(١) . الثاني : أن يكون علما ، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يا غضنف في غضنفر قياسا على قولهم أطرق كرا ، ويا صاح . الثالث : ألا يكون ذا إضافة خلافا للكوفيين في إجازتهم ترخيم المضاف إليه كقوله :

* لَحْدُوا حَذَرَكُمْ يَا آلَ عِكْرَمٍ وَاعْلَمُوا *

[٩٥٩]

وهو عند البصريين نادر وأبدر منه حذف المضاف إليه بأسره كقوله :

كأنه احتراز عن النسبة الإضافية والتوصيفية . (قوله أن يكون رباعيا فصاعدا) أى لئلا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب بلا موجب . (قوله ترخيم المحرك الوسط) أى تنزيلا لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ولهذا كان نحو سقر غير مصروف وفرق الجمهور بأن حركة الوسط ثمت^(٢) اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وههنا في حذف حرف أصلي وأيضا ليس الحذف هنا واردا على حرف بعينه بل على أى حرف كان آخره فهو مظنة الاشتباه بخلاف عدم الصرف فإنه حذف التنوين لا غير . (قوله وابن هشام) عبارة الجمع : وابن هشام الخضراوى . (قوله أن يكون علما) أى شخصا أو جنسيا لأن العلم لكثرة ندائه يناسبه التخفيف بالترخيم . (قوله قياسا على قولهم إلخ) اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأن أطرق كرا ويا صاح شاذان لأن كلا اسم جنس خال من التاء فلا يقاس عليهما وفيه أن هذا اعتراض بمذهب الغير فإن من يجيز ترخيم النكرة المقصودة لا يقول بشذوذ أطرق كرا ويا صاح .

(قوله ويا صاح) قال في شرح الكافية : وكثر دعاء بعضهم بعضا بالصاحب فأشبه العلم فرخم بحذف يائه اهـ وليس مراده بيان أنه مقيس بل بيان المسهل لترخيمه . (قوله ألا يكون ذا إضافة) لأن الحذف من المضاف يمنع منه أن المتضايين كالشيء الواحد فالحذف منه بمنزلة حذف حشو الكلمة والحذف من المضاف إليه يمنع منه أن تالى أداة النداء المضاف فالحذف من المضاف إليه بمنزلة الحذف من غير المنادى والمراد بذى الإضافة المضاف حقيقة أو حكما فيدخل شبه المضاف فلا يرخم كما في

[٧٢١] قاله زهير بن أبى سلمى . وتماه :

* أَوَاصِرَ لَنَا وَالرَّجْمَ بِالْقَيْبِ يُذَكِّرُ *

من قصيدة من الطويل . قالها حين بلغه أن بنى سليم أرادوا الإغارة على بنى غطفان . والشاهد في آل عكرم حيث رخم المضاف إليه من المنادى إذ أصله عكرمة . وفيه خلاف بين البصرية والكوفية ، وقد ذكرناه . والأواصر القرايات . الواحدة أصرة .

(٢) أى هناك .

(١) يقصد ابن هشام الخضراوى وقد سبق التعريف به .

[٩٦٠] * يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرُنِي سَاعَةً *

يريد يا عبد هند ، يخاطب عبد هند اللخمي وذلك علم له . وتقدم أن ترخيم المضاف نادر أيضا كما في نحو : يا علقم الخير . الرابع أن لا يكون ذا إسناد فلا يجوز ترخيم برق نخره وتابط شرا وسيأتي الكلام عليه .

(تفصيله) وأهمل المصنف من شروط الترقيم مطلقا ثلاثة : الأول : أن لا يكون مختصا بالنداء فلا يرخم نحو فل وفلة . الثاني : أن لا يكون مندوبا . الثالث : أن لا يكون مستغاثا وأما قوله : [٩٦١] كَلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا لَيْتِمُ اللَّهُ قُلْنَا يَا لِمَالٍ فضرورة أو شاذ . وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام كقوله : [٩٦٢] * أَعَامَ لَكَ ابْنُ صَعَصَعَةَ ابْنِ سَعْدٍ *

الدنوشري . (قوله وذلك علم له) أى فهو داخل في العلم فيصح الاحتراز عنه بأن لا يكون ذا إضافة فلا يقال إن المضاف خارج بالعلم .

(قوله أن لا يكون ذا إسناد) أى أن لا يكون منقولا عن الجملة لأن الجملة محكية بحالها فلا تغير . (قوله وسيأتي الكلام عليه) يشير إلى أن اشتراط عدم الإسناد أكثرى كما سيأتي . (قوله مطلقا) أى سواء كان بناء التأنيث أو لا . (قوله ثلاثة) زاد السيوطي أن لا يكون مبنيا قبل النداء فلا يرخم نحو : يا حذام^(١) وقد مر ذلك . (قوله أن لا يكون مندوبا) قال شيخنا : ظاهره ولو بدون ألف الندبة وهو مفهوم كلام الرضى اهـ وإنما لم يرخم المندوب لأن الغالب زيادة الألف في آخره لمد الصوت إظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخم . (قوله أن لا يكون مستغاثا) أى لا مجرورا باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم فلا يرد عليه الترخم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الألف لأن الزيادة تنافي الحذف ولا مجردا من اللام والألف إلحاقا له بذى اللام والألف . (قوله يا لِمَالٍ) أى يا لِمَالِكَ . (قوله أعام) أى يا عامر وتقدم أن الاستغاث مختصة بيا وأن الاستغاث بغيرها [٩٦٠] قاله عدى بن زيد . ونماه :

* فَي مَوْكِبٍ أَوْ زَالِدًا لِلْقَنَاصِ *

من السريع . وضربه مطوى موقوف . والشاهد في يا عبد فإنه منادى مضاف مرخم إذ أصله يا عبد هند يخاطب به عبد هند اللخمي . والموكب بفتح الميم وسكون الواو وكسر الكاف وهو بابة من السير . والرائد من الرود وهو الطلب . والقنيص بفتح القاف وكسر النون هو المصيد .

[٩٦١] قاله مرة بن الرواع الأسدي من الرمل ، وكلما نصب على الظرف وناصبه جوابه وهو قلنا ، ولتيم الله منادى مستغاث به . والشاهد في يا لِمَالٍ إذ أصله يا لِمَالِكَ فرخم المستغاث به وفيه اللام وهو ضرورة أو شاذ . [٩٦٢] قاله الأحوص بن شريح الكلبي . وصدده :

* مَنَانِي لِيَقْتُلَنِي لَقِيطُ *

من الوافر . والشاهد في أعام فإنه منادى مستغاث به وليس فيه لام الاستغاث ، وقد رخم إذ أصله أعامر . وقد علم أن ترخم المنادى إنما يصح إذا لم يكن مستغاثا ولا مندوبا . فإنهم نصوا على أنهما لا يرخمان . وأجاز ابن خروف ترخم المستغاث به إذا لم يكن فيه لام الاستغاث واحتج بهذا البيت . وأجيب بأنه ضرورة . قوله منانى أى بلانى . ولقيط اسم رجل .

(١) فإنه مبنى على الكسر - قبل لدائه يقول الشاعر :

إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقُوهُمَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ

والصحيح ما مر (وَمَعَ) حذف الحرف (الآخر) في الترقيم (أَخَذِف) الحرف (الَّذِي تَلَام) أى الذى تلاه الآخر وهو ما قبل الآخر ولكن بشروط أربعة : الأول : وإليه أشار بقوله (إِنْ زِيدَ) أى إن كان ما قبل الآخر زائدا ، فإن كان أصليا لم يحذف نحو مختار ومنقاد علمين لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة ، فتقول يا مختا ويا منقا . الثاني : أن يكون (لَيْتَا) أى حرف لين وهو الألف والواو والياء ، فإن كان صحيحا لم يحذف شاذة فقوله أعام فيه شذوذ من وجهين نداء المستغاث بغيريا وترخيمه ولعل قوله لك خبر المحذوف أى ندائى لك أو استغاثة ثانية بعامر والتقدير يا لك وابن صعصعة نعت لعامر وصدر البيت :

* تمنانى ليقتلنى لقيط *

وهو اسم رجل . (قوله والصحيح ما مر) أى من أنه لا يرخم المستغاث مطلقا . (قوله احذف) أى وجوبا كما فى ابن عقيل وعن الفراء لو سمي بنحو حمراء جاز حذف الهمزة فقط . (قوله ولكن بشروط أربعة) تقدم ما يؤخذ منه شرط خامس عند غير سيبويه وهو ألا يكون الآخر تاء التأنيث كما فى أرطاة . (قوله الأول) مبتدأ خبره محذوف دل عليه الكلام تقديره كونه زائدا إذ لا جائز أن يكون قول المصنف أن زيد خبرا لأنه لا يصلح للخبرية ولأن الشارح جعله مقول القول ولا قول الشارح وإليه إلتج لاقتراحه بالواو .

(قوله إن زيد إلتج) يشمل نحو : هندات وحمدون وزيدبن أعلاما فترخم بحذف الآخر وما قبله ولا يجوز بقاء الألف فى هندات علما لأن تاءه ليست للتأنيث كذا فى الفارضى وظاهر إطلاقه جواز ترخم ما ذكر على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر مع أن ترخم هندات وزيدبن على لغة من لا ينتظر يلبس بنداء المفرد الذى لا ترخم فيه وترخم حمدون على اللغتين يلبس بذلك ودعوى أن هذا الإلباس لا يلتفتون إليه يردّها التفاتهم إليه فى مواضع كثيرة من هذا الباب كما ستعرفه ثم رأيت الفارضى قال فى موضع آخر ما نصه : لو سمي بزیدبن أو بما فيه ياء النسب كزیدى لزم ترخيمه على اللغة الأولى نحو يا زيد بكسر الدال ولو رخم على الثانية لالتبس بمنادى لا ترخم فيه اه فهذا يدل على أن نحو هندات وزيدبن إنما يرخم على لغة من ينتظر ونحو حمدون لا يرخم مطلقا للإلباس وهذا هو الظاهر فتدبر .

(قوله فتقول يا مختا ويا منقا) أى خلافا للأخفش حيث جوز يا مخت ويا منق بحذف الألف . مع . (قوله ليننا) قال المكودى : حال من الضمير فى زيد وهو مخفف لين ولا ينافى هذا الإعراب قول الشارح أن يكون ليننا لأنه حل معنى^(١) ثم ما ذكر صريح فى أن اللام مفتوحة وقول الشارح أى حرف لين يقتضى أنه بكسرها إلا أن يجعل بياننا لمعنى ليننا بفتحها واحترز به المصنف عن زائد ليس ليننا نحو شمال فالهمزة حرف زائد غير لين وكان الأولى للمصنف أن يقول بدل ليننا مدا ليفيد

(١) أى لا حل إعراب .

سواء كان متحركاً نحو : سفرجل أو ساكنا نحو : قمطر فتقول يا سفرج ويا قمط خلافا للفراء في قمطر فإنه يميز يا قم بحذف حرفين . والثالث : أن يكون (سَاكِنًا) فإن كان متحركاً لم يحذف نحو هبيخ وقنور فتقول يا هبـخ وقنوى . والرابع : أن يكون (مُكَمَّلًا) . (أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا) فإن كان ثالثاً لم يحذف خلافاً للفراء كما في نحو : ثمود وعماد وسعيد فتقول يا ثمو ويا عما ويا سعي فالمستكمل الشروط نحو : أسماء مروان ومنصور وشمال وقنديل علماً ، فتقول فيها يا أسم ويا مرو ويا منص ويا شمل ويا قند ، ومنه قوله :

[٩٦٣] * يَا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ *

وقوله :

[٩٦٤] * يَا مَرُو إِنَّ مَطِئِي مَخْبُوسَةٌ *

اشتراط أن يكون قبله حركة من جنسه لفظاً كما في منصور أو تقديراً كما في مصطفىون علماً إذ أصله مصطفىون كما سيذكره الشارح ويستغنى عن قوله ساكنا . (قوله فإن كان) أى ما قبل الآخر . (قوله نحو سفرجل) اعترض إخراجاً بهذا القيد بأنه خارج بقوله قبل أن زيد لأن الجيم أصلية . (قوله نحو قمطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوى الضخم والرجل القصير اهـ . قاموس وفسره صاحب المصباح بما يصف فيه الكتب قال ويذكر ويؤث وربما أنث بالهاء فليل قمطرة . (قوله بحذف حرفين) علل بأن الاختصار على حذف الحرف الأخير يوجب عدم النظير وهو سكون آخر الاسم الصحيح لفظاً وتقديراً على لغة التمام ولفظاً فقط على لغة الانتظار وفيه أنه على لغة التمام يضم . (قوله ساكنا) قال يس : المحققون لا يطلقون أحرف اللين على أحرف العلة إلا إذا كانت ساكنة فقوله ساكنا وصف كاشف اهـ ونقل ابن غازى عن بعضهم أن المصنف جعل اللين ههنا شاملاً للمحرك فلذلك أخرجه بقوله ساكنا بخلاف قوله في باب التكثير ما لم يك لنا .

(قوله هبيخ) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية آخره خاء معجمة الغلام المبتلى أى السمين . (قوله وقنور) بفتح القاف والنون وتشديد الواو آخره راء الصعب اليوس من كل شيء . (قوله لم يحذف خلافاً للفراء) حيث جوز أن يقال يا عم ويا ثم ويا سع وقيل إنما قال بالحذف في ثمود فقط فراراً من بقاء آخر الاسم واوا بعد ضمة . مع . (قوله علماً) أى في حالة كون كل منهما علماً أو

[٩٦٣] تمامه :

* إِنَّ الْخَوَادِثَ مَلْقَى وَتَنْظُرُ *

قاله أبو زيد الطائي فيما زعم اللخمي ، ونسبه النحاس في شرح الكتاب إلى لبيد العامري وهو من قصيدة من الطويل . والشاهد في أسم فإنه منادى مرخم إذ أصله أسماء ، وصبرا نصب على المصدرية أى أصبرى صبرا . والحدث هو النائب من نواب الدهر . قوله ملقى مبتدأ وخبره محذوف ، وكذلك منتظر . والتقدير إن الحوادث منها ملقى ومنها منتظر ، والجملتان في موضع خبر إن ، وكان هنا تامة بمعنى حدث أو وقع . والضمير يرجع إلى ما .

[٩٦٤] تمامه :

* تَرْجُو الْجَبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَأْسَ *

قاله الفرزدق ، من الكامل . والشاهد في يا مرو حيث رخمه ، وأصله مروان وأسند ترجو إلى المطية مجازاً . وأراد به نفسه . والجباء بكسر الجاء المهملة وبالمد العطاء . قوله وربها لم يأس أى وصاحب المطية غير آيس من حبائك .

(وَالْحُلْفُ فِي * وَإِ وَيَاءٍ) استكملا الشروط المتقدمة لكن (بِهِمَا فَتَحٌ قَفِي) نحو :
 فرعون و غرنيق علما ، فذهب الجرمي والفراء إلى أنه يحذف مع الآخر كالذى قبله حركة
 مجانسة ، فيقال : يا فرع ويا غرن . قال في شرح الكافية : وغيرهما لا يميز ذلك ، بل
 يقول يا غرنى ويا فرعو .

(تفنيه) : * : يقال فى ترخيم مصطفون ومصطفين علمين يا مصطف قولا واحدا ،
 كما نبه عليه فى شرح الكافية لأن الحركة المجانسة فيهما مقدرة ، لأن أصله مصطفيون
 ومصطفيين ، وإليه أشار فى التسهيل بقوله : مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة
 (وَالْعَجَزُ أَخَذَ مِنْ مُرْكَبٍ) تركيب مزج نحو : بعلبك وسيبويه ، فتقول : يا بعل

هو راجع لقنديل وأما علمية ما قبله فظاهرة وقد يضعف هذا بخفاء علمية شمالا أيضا . (قوله بهما
 فتح قفى) الباء للتعدية الخاصة متعلقة بقفى فالمعنى أتبعنا الفتح أى جعلنا بعين للفتح . (قوله و غرنيق)
 بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق . تصریح . (قوله علما)
 لما مر أنه إنما يرخم من الخالى من التاء العلم . (قوله إلى أنه) أى المذكور من الواو والياء المفتوح
 ما قبلهما وقوله كالذى قبله أى كاللين الذى قبله إلخ .

(قوله قولا واحدا) أى بالنظر لحذف حرف اللين مع الآخر فلا ينافى ما سيأتى من أنه على
 لغة من لا ينتظر يتعين رد المحذوف فيقال يا مصطفى بالألف فى ترخيم مصطفون ومصطفين ويا قاضى
 بالياء فى ترخيم قاضون وقاضين لانتفاء سبب حذف الألف والياء لفظا وتقديرا وهو التقاء الساكنين
 وعلى لغة من ينتظر فيه وجهان الرد نظرا لانتفاء السبب لفظا وعدم الرد نظرا لوجوده تقديرا فيقال
 على هذا الأخير يا مصطفى بفتح الفاء ويمتنع يا مصطفى بضم الفاء على كل حال إذ لا وجه له كما
 علم مما تقرر والحاصل أنه لا بد من حذف حرف اللين مع الآخر فلا يقال يا مصطفو ولا يا مصطفى
 بالواو والياء على اللغتين والفرقة بينهما إنما هى برد الألف وعدمه كذا قال شيخنا وغيره وفيه أن الإلباس
 لازم على لغة من لا ينتظر فهلا قيل بمنعها هنا على قياس ما مر عن الفارضى ثم رأيت عن الرضى
 فيما يأتى ما يؤيده فاعرفه . (قوله فيهما مقدرة) فليسا من محل الخلاف بل مما استجمع شروط الوفاق .
 سم . (قوله لأن أصله مصطفون) كذا فى الفارضى أيضا قال شيخنا : وإنما جعله بالياء مع أنه واوى
 لأن آخر المقصور يقلب ياء فى المثنى والجمع على حده كما سيأتى اه فمراده بالأصل ما يستحقه عند
 التثنية والجمع فاندفع قول البعض كان الصواب مصطفون ومصطفوين لأنه واوى لا يأتى اه وإنما
 كان واويا لأنه من الصفوة .

ويا سيب ، وكذا تفعل في المركب العددي فتقول في خمسة عشر علما : يا خمسة ، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمى به ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره «ويه»^(١) ، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء ، فتقول يا سيوى . وقال ابن كيسان لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت يا بعلب ويا حضرم لم أر به بأسا . والمنقول أن العرب لم ترخم المركب وإنما أجازته النحويون قياسا .

(تنبيه) : إذا رخت اثنا عشر واثنتا عشرة علمين حذفت العجز مع الألف قبله ، فتقول : يا اثن ويا اثنت كما تفعل في ترخيمهما لو لم يركبا ، نص على ذلك سيويه ، وعلته أن عجزهما بمنزلة النون ولذلك أعربا (وَقُلْ * تَرْخِيمُ) علم مركب تركيب إسناد ، وهو المنقول من (جُمْلَةٌ) نحو تأبط شرا وبرق نحره (وَذَا عَمْرُو) وهو سيويه (نَقْلُ) أى

(قوله ويا سيب) مشكل على ما صرح به أبو حيان والسيوطي والدمامي وغيرهم جازمين به من أنه يشترط في المرخم ألا يكون مبنيا قبل النداء إلا أن يستثنى المركب أو يبنى على لغة إعرابه إعراب ما لا ينصرف أو يكون الشارح ومن وافقه مخالفين في ذلك الاشتراط اهـ سم ، وهذا الإشكال يجرى في نحو خمسة عشر أيضا . (قوله وكذا تفعل في المركب العددي) والمنصوص أنك إذا رخت خمسة عشر بحذف عجزه ثم وقفت فإنك تقف بالهاء على اللغتين وإذا رخت بعلبك ثم وقفت فعلى لغة من ينوى لك أن تقول يا بعله بهاء السكت وإن شئت لم تأت بالهاء ووقفت بإسكان الأخير وأما على لغة من لم ينو فيتحتم الوقف بالإسكان وذهب الأخفش إلى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف ، اهـ دماميني . وقوله فيتحتم إلخ يؤيد ما أسلفه الشارح عن أبي حيان في المؤنث بالناء إذا وقف عليه بعد الترقيم . سم .

(قوله فتقول يا سيوى) أى على لغة من ينتظر أما على لغة من لا ينتظر فتقول يا سيوى لأن الياء تضم على هذه اللغة فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، قاله الشارح على الأوضح . (قوله لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب) أى إن حصل لبس كأن يكون ثم من اسمه حضر ومن اسمه حضرموت ، قاله الشارح على الأوضح . (قوله قياسا) أى على ما فيه تاء التانيث لأن الجزء الثاني يشبه تاء التانيث من وجوه فتح ما قبله غالبا وحذفه في النسب وتصغير صدره كما أن تاء التانيث كذلك واحترزنا بغالبا عن نحو معديكرب . (قوله إذا رخت اثنا عشر واثنتا عشرة) بالألف فيهما على الحكاية كما يصرح به قوله مع الألف . (قوله بمنزلة النون) أى المحذوفة التي عاقبتها عشر وعشرة ولذلك لا يضاف اثنا عشر واثنتا عشرة كما يضاف ثلاثة عشر وأخواته^(٢) ونظر فيه ابن الحاجب بأن عشر وعشرة اسمان برأسهما ولا يلزم من معاقبتهم النون حذف الألف معهما كما تحذف مع النون . كذا في الدماميني .

(قوله وقل ترخيم جملة إلخ) الحاصل أن المحذوف للترخيم إما حرف نحو يا سعا في يا سعاد وإما

(١) مثل سيويه وعمرويه وخالويه ونفطويه .

(٢) أى إلى التسعة عشر .

نقل ذلك عن العرب . قال المصنف : أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسنادا كتأبط شرا ، وهو جائز لأن سيبويه ذكر ذلك في أبواب النسب فقال : تقول في النسب إلى تأبط شرا تأبطى ، لأن من العرب من يقول يا تأبط . ومنع ترخيمه في باب الترخيم ، فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل . وقال الشارح : فعلم أن جواز ترخيمه على لغة قليلة .

(تنبيهه)*: عمرو اسم سيبويه ، وسيبويه لقبه ، وكنيته أبو بشر (وإن توثت بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ) ما مفعول نويت : أى إذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم (فَالْبَاقِي) من المرخم (أَسْتَعْمِلُ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ) قبل الحذف ، وتسمى هذه لغة من ينوى ولغة من ينتظر^(١) ، فتقول يا حار بالكسر ، ويا جعفر بالفتح ، ويا منص بالضم ، ويا قمط بالسكون في ترخيم حارث وجعفر ومنصور وقمطر .

(تنبيهان)*: الأول : منع الكوفيون ترخيم نحو قمطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة ، وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظر ، وقد تقدم مذهب الفراء فيه . الثاني : يستثنى من قوله بما فيه ألف مسألتان ذكرهما في غير هذا الكتاب : الأولى : ما كان مدغما

حرفان نحو : يا مر في يا مروان . وإما كلمة برأسها نحو : يا معدى في يا معديكرب ويا تأبط في يا تأبط شرا . وأما كلمة وحرف نحو : يا اثن ويا اثنت في اثنا عشر واثنتا عشرة علمين والذي استظهره سم في ترخيم المركب الإسنادى إذا لم ينو المحذوف أنه إن كان الباقي جملة كما في تأبط فإن فاعله مستتر فيه قدر الضم في آخره وإلا كما في قام من قام زيد ضم آخره لفظا لأنه كالمستقل والفعل الخالى من الضمير إذا سمي به يعرب لفظا فإذا نودى ضم لفظا . (قوله وذا عمرو نقل) ذا مبتدأ وعمرو مبتدأ ثان خبره نقل والجملة خبر المبتدأ الأول والرابط محذوف تقديره نقله أو ذا مفعول نقل بناء على الصحيح من جواز تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ . (قوله أى نقل ذلك عن العرب) أى في باب النسب كما سيذكره الشارح فلا ينافى أنه منع ترخيمه في باب الترخيم . (قوله لأن من العرب من يقول يا تأبط) هذا محل الاستشهاد .

(قوله فعلم بذلك) أى بمجموع كلامه في الموضعين . (قوله وسيبويه لقبه) سيب بمعنى تفاح وويه بمعنى رائحة والإضافة في لغة العجم على قلبها في لغة العرب ولقب بذلك للطافته لأن التفاح من لطيف الفواكه كذا في التصريح . (قوله بعد حذف) بالتنوين . (قوله بما فيه ألف) الباء للملاسة متعلقة باستعمل وما واقعة على حال ولا حاجة إلى جعل الباء بمعنى على . (قوله من عدم النظر) وهو أن يكون الاسم المتمكن الصحيح الآخر ساكن الآخر اهـ سم وللبصريين أن يقولوا المنوى كالثابت فليس الساكن هو الآخر في الحقيقة وكونه آخر لفظا لا محذور فيه فتأمل . (قوله ما كان مدغما) أى الباقي الذى كان آخره مدغما . وقوله فيما يأتى الثانية ما حذف أى باقى الاسم ذى الحرف

(١) أى ينوى ويتنظر الحرف المحذوف .

في المحذوف وهو بعد ألف فإنه إن كان له حركة في الأصل حركته بها نحو : مضار ومحاج ، فتقول فيهما يا مضار ويا محاج بالكسر إن كانا اسمي فاعل وبالفتح إن كانا اسمي مفعول ، ونحو تحاج تقول فيه يا تحاج بالضم لأن أصله تحاجج ، وإن كان أصلي السكون حركته بالفتح نحو : اسحار اسم بقله ، فإن وزنه إفعال بمثلين أولهما ساكن لا حَظُّ له في الحركة ، فإذا سمي به ورخم على هذا اللغة قيل يا اسحار بالفتح ، فتحركه بحركة أقرب الحركات إليه وهو الحاء . وظاهر كلام الناظم في التسهيل والكافية تعيين الفتح فيه على هذه اللغة . واختلف النقل عن سيبويه فقال السيرافي : يحتم الفتح ، وقال الشلوين يختاره ويحيز الكسر . ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج . ونقل بعضهم عنه أيضا أنه يحذف كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك ، فعلى هذا يقال يا اسح . الثانية : ما حذف لأجل واو الجمع كما إذا سمي بنحو : قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام فإنه يقال في ترخيمه يا قاضى ويا مصطفى برد الياء في الأول والألف في الثانى لزوال سبب الحذف . هذا مذهب الأكثرين وعليه مشى في الكافية وشرحها ، لكنه اختار في التسهيل عدم الرد (وَأَجْعَلُهُ) أى اجعل الباقي من المرخم (إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا * لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا ثُمًّا) أى كالاسم التام الموضوع على

الذى حذف ويحتمل أن التقدير الأولى الحرف الذى كان مدغما الثانية الحرف الذى حذف والأول أنسب بالسياق . (قوله وهو بعد الألف) ليس بقيد بل الياء كذلك كما في خويص تصغير خاص إذا سميت به كما في الدماميني ولذا قال الشارح على الأوضح بعد مدة فلو لم يكن قبل المدغم مدة كمحمر بقى على سكونه اه أى كبقاء قطر على سكونه ولكن يلزم ما تقدم من عدم النظر إلا أن يقال ما مر وإنما خص الألف بالذكر هنا لكثرتها . (قوله نحو مضار ومحاج) أى علمين لما مر . (قوله بالفتح) لأنه أقرب الحركات إليه أى إلى السكون ووجهه أنه أخف الحركات فهو أقرب إلى السكون في الخفة لأن السكون أخف من الحركات اه سم . وعبرة الشارح على الأوضح فتحركه بحركة أقرب المتحركات إليه وهو الحاء وضمير إليه عليها يرجع إلى الحرف الأخير كالراء من اسحار وهذه العبارة هي الواقعة في كثير من نسخ الشارح لكن مع إبدال المتحركات بالحركات فتؤول بالمتحركات كما في عبارته على التوضيح . (قوله فعلى هذا يقال يا اسح) أى بالفتح لأن الكلام في لغة من ينتظر . (قوله الثانية ما حذف) تقدم الكلام عليه . (قوله لأجل واو الجمع) التقييد بالوار غير جيد لأن الحكم كذلك فيما لو سمي بالجمع ذى الياء نحو : قاضين ومصطفين . دماميني . (قوله لزوال سبب الحذف) وهو التقاء الساكنين .

(قوله لكنه اختار في التسهيل عدم الرد) فتقول : يا قاض بالضم ويا مصطفى بالفتح لأن الساكن الأخير كالثابت لفظا فالتقاء الساكنين موجود تقديرا ولا خلاف في رد الياء والألف على لغة من لم ينو كما تقدم . (قوله إن لم ينو محذوف) هكذا في نسخ بافتتاح يَنْو بتحتية وبنائه للمجهول ورفع محذوف

تلك الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخرًا في الوضع ، فتقول يا حار ويا جعف ويا منص ويا قمط بالضم في الجميع كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شيء .

(تنبيهان): الأول : لو كان ما قبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة فتقول في ناجية يا ناجى بالإسكان وهو علامة تقدير الضم ولو كان مضموما قدرت ضمًا غير ضمه الأول نحو تحاج ومنص . الثاني : يجوز في نحو يا حار بن زيد على هذه اللغة ضم الراء وفتحها كما جاز ذلك في نحو يا بكر ابن زيد (فَقُلْ عَلَيَّ) الوجه (الْأَوَّل)

على النيابة عن الفاعل وفي نسخ إن لم تُنو محذوفًا بافتتاح تنو بفوقية وبنائه للفاعل ونصب محذوفًا على المفعولية وهو أوفق بقوله قبل : وإن نويت بعد حذف ما حذف وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر . (قوله كما) قال المكودي في موضع المفعول الثاني لأجله والظاهر أن ما في قوله كما زائدة ولو مصدرية والتقدير ككونه متممًا بالآخر في الوضع اهـ خالد وإنما كان هذا هو الظاهر مع أن التحقيق يجعله مزيدًا الثاني دون الأول لوقوعه في مركزه لكثرة زيادة ما بخلاف لو . (قوله بالآخر) أى آخره بعد الحذف . سم . (قوله من الصحة والإعلال) أى إن كان آخره صحيحًا بقى على حاله والا أعل كما في ثمود فإنه يقال فيه ثُمى بقلب الواو ياء والضمة كسرة .

(قوله على هذه اللغة) أى لغة التمام وأما على لغة الانتظار فيقال في ترخيم يا ناجية بالفتح كما في سم (قوله يا ناجى) مشكل مع قوله الآتى : والتزم الأول إلخ نعم إن خصصنا ما يأتى بالصفة وهذا بالعلم فلا إشكال اهـ سم وأقره شيخنا والبعض . وفيه أن تخصيص ما يأتى بالصفة لا يوافق صنيع الشارح الآتى لأنه جعل كلام المصنف فيما يأتى عاما للصفة وغيرها والذي ينبغي عندى حمل ما هنا على ما إذا وجدت القرينة الدافعة للبس وما يأتى على ما إذا لم توجد رأيت عن الرضى فيما يأتى ما يؤيده (قوله ولو كان) أى ما قبل المحذوف مضموما قدرت إلخ أى على هذه اللغة ومن نوى لم يقدر شيئًا وظاهر قول الشارح قدرت ضمًا أنه مبنى على ضم مقدر والذي فى التصريح أن نحو تحاج ومنص على لغة التمام مبنى على ضمة حادثة للبناء غير الضمة التى كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه يجوز اتباعها والضمة التى كانت قبل الترخيم لا يجوز اتباعها فلو قال الشارح وأتيت بضم غير ضمة الأولى لوافق ما فى التصريح والأقرب عندى ما مشى عليه الشارح وإن ضعفه البعض تبعًا للتصريح لأن تقدير ضمة أسهل من تكلف ذهاب الضمة الأصلية وحدث ضمة أخرى للبناء . وما استدل به صاحب التصريح لا ينهض ؛ لجواز أن يكون رفع التابع اتباعًا للضمة المقدرة كما فى سيويه العالم برفع العالم لا للضمة المملووظ بها فاحفظه .

(قوله على هذه اللغة ضم الراء وفتحها) ومر أنها تكسر على لغة الانتظار ففى نحو يا حار

وهو مذهب من ينتظر (في) ترخيم (ثُمُودِيَا * ثُمُو) بإبقاء الواو لأنها محكوم لها بحكم الحشو فلم يلزم مخالفة النظر (و) قل (يَا قَمِي عَلَيَّ) الوجه (الْثَانِي يِيَا) أى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة كما تقول في جمع جرو ودلو الأجرى والأدلى وإلا لزم عدم النظر إذ ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو . وبالمعرب المبنى نحو هو وذو الطائية ، وبذكر الضم نحو دلو وغزو ، وباللزوم نحو هذا أبوك . وقل في ترخيم نحو صميان وكروان على الأول يا صمى ويا كرو بفتح الياء والواو لما سبق ، وعلى الثانى ياصما وياكرا بقلبهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم المانع الذى سيأتى بيانه كما فعل برمى ودعا . وقل في ترخيم سقاية وعلاوة على الأول ياسقاي

ابن زيد تثليث الراء (قوله وقل يائى على الثانى ييا) يفهم من تقدير الشارح قل إن العطف من عطف الجمل ومن تقديره قل في الجملة الثانية وإبقاء الواو في الجملة الأولى في كلام المصنف احتياكا حيث حذف من كل من الجملتين نظير ما أثبتته في الأخرى (قوله بقلب الواو ياء) أى والضمة كسرة (قوله الأجرى والأدلى) أصلهما الأجر والأدلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء (قوله إذ ليس في العربية إلخ) وذلك لمزيد الثقل بخلاف الياء التى قبلها كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل حيث لم يجز في الأول وجاز في الثانى أنه أثقل وكذا يقال في المبنى ا هـ دنوشرى ويمكن أن يقل لما كان وضع الفعل دون الاسم على الثقل قبل النقل دون الاسم (قوله اسم معرب) فيه أن هذا منادى معرف مفرد فهو مبنى وأجيب بأن له حكم المعرب لعروض بنائه (قوله نحو يدعو) فإن جعل علما فهو أمر عارض .

(قوله وبالمعرب المبنى) أى أصالة لما تقدم (قوله نحو هو إلخ) وأما نحو سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر أنه غير عربى ومثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق في الواو التى قبلهما ضمة بين أن تكون متحركة أو ساكنة (قوله نحو هذا أبوك) فإن الواو فيه ليست لازمة فإنها تقلب ألفا في النصب وياء في الجر باللزوم نحو هزو بإبدال الواو من الهمزة فإنه يصح فيه الهمز بدل الواو بل هو الأصل فلا يلزمه الواو (قوله صميان وكروان) أى علمين لما مر أن من شروط الترخيم العلمية أو التأنيث بالتاء وكذا يقال في الأمثلة الآتية والصميان في الأصل . هو القلب^(١) والتوثب ويقال رجل صميان أى شجاع زكريا (قوله لما سبق) أى من الحكم على كل بأنه حشو ولم يقلبا ألفا كما قلبا على الثانى لأن شرط قلبهما ألا يكون بعدهما ساكن وعلى هذا بعدهما ساكن تقديرا لا على الثانى (قوله مع عدم المانع الذى سيأتى بيانه) أى في قول الناظم :

★ من ياء أو واو بتحريك أصل ★

ألفا ابدل بعد فتح متصل . إن حرك التالى إلخ فالمانع الآتى أن يكون بعدهما ساكن (قوله كما فعل برمى ودعا) فيه لف ونشر مرتب فرمى راجع إلى ياصمى ودعا راجع إلى ياكرا فإن صمى ورمى (١) (قوله هو القلب) كذا في أكثر نسخ القاموس . وغلطها شارحه أى شارح القاموس وصوب ما في بعضها من أنه التلفت . يقال صمى الرجل يسمى صمينا إذا تلفت ووثب والى الحديث كل ما أحييت ودع ما أنميت . راجع الحديث في فتح البارى من تحقيقنا .

وياعلا وبفتح الياء والواو ، وعلى الثاني ياسقاء وياعلاء بقلبيهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء . وقل في ترخيم لات مسمى به على الأول يالا وعلى الثاني يالاء بتضعيف الألف لا يعلم له ثالث يرد إليه . وقل في ترخيم ذات على الأول ياذا وعلى الثاني ياذا برد المحذوف . وقل في ترخيم سفيرج تصغير سفيرجل على الأول ياسفير وعلى الثاني يا سفير عند الأكثرين وقال الأخفش يا سفيرل برد اللام المحذوفة لأجل التصغير^(١) . وفروع هذا الباب كثيرة جدا وفيما ذكرناه كفاية (والتزم الأول في) موضعين : الأول :

ياثيا اللام وكرا ودعا واوياها وكذا يقال فيما بعد (قوله وعلاوة) بكسر العين المهملة ما علقتة على البعير بعد تمام الوقر ا هـ خالد (قوله برشاء وكساء) أصلهما رشأى وكساو (قوله بتضعيف الألف) أى وقلب الثانية همزة كما سيأتى فى بابيه (قوله وعلى الثاني يا ذوا برد المحذوف) هو اللام أى وقلبه ألفا وإرجاع العين إلى أصلها وهو الواو إذ أصل ذات ذوى أودوو على الخلاف حذفت اللام وعوض عنها تاء التانيث كما قيل فى بنت ثم قلبت الواو التى هى عين الكلمة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . فإن قيل لو كانت التاء عوضا عن اللام ما جمع بينهما^(٢) فى الثنية والجمع حيث قيل ذواتا وذوات قلت لا نسلم الجمع فيهما بل التاء فى الثنية لمحض التانيث كالتاء فى كل مثنى مؤنث والتاء فى الجمع هى التاء الزائدة مع الألف فى جمع المؤنث واللام باقية على حذفها فلا جمع . هذا ما ظهر لى فى هذا المحل وهو متين وإن أوهم بعض العبارات خلافه .

(قوله برد اللام المحذوفة) أى لأن حذفها كان سبب عدم تأتى صيغة التصغير مع بقائها وبقاء الجيم فلما حذفت الجيم ردت اللام لتأتى الصيغة معها حيثئذ وأما الجيم فسبب حذفها الترخيم وهو موجود فلا ترد . وقوله لأجل التصغير متعلق بالمحذوف (قوله والتزم الأول إلخ) كلامه هنا شامل للعلم والصفة وعليه درج الشارح وصرح الناظم فى بعض كتبه بما قاله جماعة إن هذا اللبس إنما يعتبر فى الصفة لا فى العلم وهو الذى دل عليه كلام سيويه ووجهه أن اشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس فى الغالب . قال الرضى : والحق أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز الترخيم على الانتظار كان أولا ، وإلا فلا كذا فى الدمامينى وعليه فيمتنع الوجهان الترخيم على الانتظار والترخيم على عدمه إذا ألبس كل منهما فيمتنع ترخيم نحو فتاة رأسا فإنه على الوجهين يلتبس بيا فتى غير مرخم . قال يس : لكن قضية تجويز الناظم ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادته كما مر جواز ترخيم ما ذكر وإن كان فيه لبس ولعل الفرق أن هاء التانيث وضعت لتمييز المؤنث فلا يليق حذفها عن اللبس لمنافاته الغرض من وضعها ولا كذلك ما عداها ا هـ قال البعض وقد يقال علامة الثنية والجمع وضعت لتمييز المثنى والجمع عن المفرد فلا فرق ا هـ وقد أفدناك فيما تقدم أن تجويز ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادته محمول على ما إذا رخما على لغة من ينتظر بدون لبس وحيثئذ فلا إشكال فاعرفه .

(١) والتصغير قد يرد الأسماء إلى أصلها .

(٢) لأنه لا يجمع بين العوض والمعرض عنه .

ما يوهم تقدير تمامه تذكير مؤنث (كَمُسْلِمَةٍ) وحارثة وحفصة فتقول فيه يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه . والثاني : ما يلزم بتقدير تمامه عدم النظر كطيلسان في لغة من كسر اللام مسمى به فتقول فيه ياطيلس بالفتح على نية المحذوف ولا يجوز الضم لأنه ليس في الكلام فيعمل صحيح العين إلا ما ندر من نحو صيقل اسم امرأة وعذاب يئس^(١) في قراءة بعضهم ، ولا فيعمل معتلها بل التزم في الصحيح الفتح كضيغم وفي المعتل الكسر كسيد وصيب وهين وكجليات وحلوى وحمراوى فتقول فيها يا حبل ويا حبلو ويا حمراو بفتح الياء والواو على نية المحذوف ولا يجوز القلب على نية الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظر وهو كون ألف فعلى وهمزة فعلاء مبدلتين وهما لا يكونان إلا للتأنيث .

(تنبيهه)*: ذكر الناظم هذا السبب الثانى فى الكافية والتسهيل ولم يذكره هنا لعله لأجل أنه مختلف فيه فاعتبره الأخفش والمازنى والمبرد ، وذهب السيرافى وغيره إلى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام (وَجَوَزِ الْوَجْهَيْنِ فِي) ما هو (كَمُسْلِمَةٍ)

(قوله تذكير مؤنث) ليس بقيد بل مثل إيهام تذكير المؤنث إيهام مجرد نداء مذكر لا ترخيم فيه كما صرحوا به فلو قال ما يوهم تقدير تمامه خلاف المراد لأجاد (قوله كمسلة وحارثة) أى لمؤنث أو مذكر فلا يجوز ترخيمهما على لغة من لا ينتظر لإيهامه تذكير المؤنث إن كانا لمؤنث ونداء مذكر لا ترخيم فيه إن كانا لمذكر وحفصة أى لمؤنث فلا يجوز ترخيمهما على لغة من لا ينتظر لإيهامه تذكير المؤنث ولا فرق فى الثلاثة بين أن تكون أعلاما أو نكرات مقصودة . وكالثلاثة فى التزم الأول كل ما كانت التاء فيه للفرق أما ما ليست التاء فيه للفرق كحمزة وطلحة فيجوز فيه الوجهان .

(قوله وعذاب يئس فى قراءة بعضهم) عبارة الفارضى وبعباد يئس بياء ساكنة قبل همزة مكسورة فى قراءة شعبة عن عاصم (قوله ولا فيعمل معتلها) أى بفتح العين وذكره تميميا للفائدة وإن لم يكن له دخل فى التعليل فاندفع ما قاله البعض (قوله وكجليات) عطف على كطيلسان وأعاد الكاف لبعده العهد ولدفع توهم عطفه على ما قبله (قوله وحلوى وحمراوى) أى بكسر الواو وتشديد الياء فيهما نسبة إلى حبل وحمراء فقول الشارح بفتح الياء والواو صوابه وكسر الواو إذ لا وجه لفتح الواو إلا أن تصحح عبارته بأن الواو معطوف على فتح لا على الياء هذا ما ظهر لى بعد التوقف ثم رأيت فى الفارضى ما يؤيده حيث قال والثانى كطيلسان وحلوى علمين فتقول يا طيلس ويا حبلو بفتح السين وكسر الواو على اللغة الأولى (قوله ولا يجوز القلب) فلا تقول يا حبل بقلب الياء والواو ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ولا يا حمراء بقلب الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة (قوله لا يكونان إلا للتأنيث) أى وما للتأنيث لا يكون مبدلا هـ سم أى بل مزيدتين للتأنيث (قوله فيما تقدم) أى

(١) فى قوله تعالى : ﴿ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ ﴾ الآية (١٦٥) : من سورة (الأعراف) .

بفتح الأول اسم رجل لعدم المحذورين المذكورين ، فتقول : يا مسلم بفتح الميم وضمها .
(تنبيهه) *: الأكثر فيما جاز فيه الوجهان الوجه الأول وهو أن ينوى المحذوف
 كما نص عليه في التسهيل ، وعبارته تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير
 التمام بدونه (وَلَا ضِطْرَارَ رَحْمُوا دُونَ نِدَا * مَا لِلنَّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا) أى يجوز الترخيم
 فى غير النداء بشروط ثلاثة : الأول : الاضطرار إليه فلا يجوز ذلك فى السعة . الثانى :
 أن يصلح الاسم للنداء نحو أحمد فلا يجوز فى نحو الغلام ، ومن ثم خطئ من جعل من
 ترخيم الضرورة . وقوله :

* أَوْ الْقَامَكَّةُ مِنْ وَزْقِ الْحَمَى * [٩٦٥]

كما ذكره ابن جنى فى المحتسب والأصل الحمام فحذف الألف والميم الأخيرة لا على
 وجه الترخيم لما ذكرناه ثم كسر الميم الأولى لأجل القافية : الثالث : أن يكون إما زائدا

فى الأمثلة المتقدمة كطيلسان وحليات ونحوهما (قوله وجوز الوجهين فى كمسلمه) قد يقال ترخيمه
 على لغة التمام يلبس بنداء مسلم مسمى به ا هـ سم وقد يجاب بأن التسمية به نادرة فلم تعتبر (قوله
 كمسلمه) أى حمزة وطلحة .

(فائدة) أجاز الجمهور وصف المرخم ومنه قول الشاعر :

* أَحَارَ بِنَ عَمْرُو *

البيت . ومنعه السيرافى والفراء وجعل ابن عمرو بدلا واستقبحه ابن السراج ويجوز رفع تابعه
 على لغة التمام مراعاة للفظ وأما على لغة الانتظار فقال سم فيه إذ لا ضم فى اللفظ قال يس : والذى
 يظهر الجواز لأن الحرف الذى حقه الضم فى حكم الثابت وهو يؤيد ما قدمناه عند قول الشارح ولو
 كان مضموما قدرت إلخ (قوله للترخيم) صلة المحذوف وقوله أعرف أى أشهر فى لسان العرب وقوله
 بدونه أى المحذوف (قوله ومن ثم) أى من أجل اشتراط صلاحية الاسم للنداء (قوله فحذف الألف
 إلخ) هذا الذى فعله الشاعر من حذف الحرفين وكسر الميم الأولى فى غاية الشذوذ كما فى ابن غازى
 وغيره (قوله لما ذكرناه) أى من اشتراط صلاحية النداء فهو علة لقوله لا على وجه الترخيم .

(قوله الثالث أن يكون إلخ) اعترض بأن هذا الثالث لا يؤخذ من كلام المصنف فكيف أوقعه

[٩٦٥] قاله العجاج . وذكر مستوفى فى شواهد اسم الفاعل . والشاهد فيه هنا فى الحمى فإن أصله الحمام فقيل إنه
 رخمه للضرورة . ورد بأنه لا يصلح للضرورة وإنما حذفه لا على طريق الترخيم ، فلما حذف الألف والميم الثانية كسر
 الميم الأولى لإصلاح القافية .

على الثلاثة أو بقاء التأنيث ولا تشترط العلمية ولا التأنيث بالتاء عينا كما أفهمه كلامه ونص عليه في التسهيل ومنه قوله :

[٩٦٦] * لَيْسَ حَتَّى عَلَى الْمُتُونِ بِخَالٍ *

أى بخالد .

(تنبيه) : اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام

إجماع كقوله :

[٩٦٧] لَيْعَمَ أَلْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ

أراد ابن مالك فحذف الكاف وجعل ما بقى من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ولهذا نونه وأما على لغة من ينتظر فأجازه سيويه ومنعه المبرد ويدل للجواز قوله :

[٩٦٨] أَلَا أَضَحَّتْ جِبَالُكُمْ رَمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامًا

في حيز أى التفسيرية ، وزعم البعض أن هذا الشرط مستغنى عنه بالثاني باطل فراجع تعرف (قوله ولا التأنيث بالتاء عينا) المتبادر أن عينا راجع إلى التأنيث بالتاء يعنى أن خصوص التأنيث بالتاء لا يشترط بل الشرط إما التأنيث بالتاء أو الزيادة على ثلاثة أحرف فلا طائل تحت ما أطال به البعض (قوله كما أفهمه كلامه) أى حيث أطلق ولم يشترط العلمية والتأنيث بالتاء (قوله ومنه) أى من الزائد على الثلاث المرخم ضرورة وليس بعلم ولا مؤنث بالتاء (قوله تعشو) بقاء الخطاب أى تسير في العشاء أى الظلام والخصر بمعجمة فمهملة مفتوحتين شدة البرد وضبطه بمهملتين سهواً ذكرى وكذا ضبطه بإعجام الحاء صاحب مختصر الصحاح وقال إنه من باب طرب . وأشار بقوله وضبطه بمهملتين سهواً إلى العيني وصاحب التصريح فإنهما ضبطاه بمهملتين وفسراه بشدة البرد .

(قوله رماما) بكسر الراء جمع رمة بالضم وهى قطعة الجبل البالية ، والشاسعة البعيدة وأصل

[٩٦٦] عجزه :

* فَلَوِى ذُرْوَةً فَجَنَّبَنِى ذِيَالٍ *

والبيت من الخفيف ، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه .

[٩٦٧] قاله امرؤ القيس الكندى من الطويل . اللام للتأكيد . والفتى فاعل نعم ، والجملة خبر عن قوله طريف بن مال . والشاهد فيه حيث رخم في غير النداء للضرورة . وأصله ابن مالك . قوله تعشو أى تسير في العشاء وهو الظلام . والضمير في ناره لطفريف فإنه مقدم حكماً^(١) . والخصر بمهملتين مفتوحتين : شدة البرد .

[٩٦٨] قاله جرير . من الوافر . ورماما خبر أضححت : جمع رمة بالضم وهى القطعة البالية من الجبل . وأضححت الثانية عطف على الأولى . وأماما اسمه . وفيه الشاهد حيث رخم في غير النداء للضرورة إذ أصله أمامة اسم امرأة . وشاسعة خبره أى بعيدة . ورواه المبرد .

* وما عهدى كعهدك يا أماما *

فيا أماما منادى مرخم فلا شاهد حيثئذ فيه .

(١) وإن كان متأخر لفظاً .

هكذا رواه سيويه . ورواه المبرد :

★ وَمَا عَهْدِي كَعَهْدِكَ يَا أَمَامَا ★

قال في شرح الكافية : والإنصاف يقتضى تقدير الروائين ولا تدفع إحداها بالأخرى واستشهد سيويه أيضا بقوله :

[٩٦٩] إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنَّ أَشْتَقَ لِرُؤُوتِهِ أَوْ أَمْتَدَحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

(خاتمة)*: قال في التسهيل ولا يرخم فى غيرها يعنى فى غير الضرورة منادى عار من الشروط إلا ما شذ من يا صاح وأطرق كرا على الأشهر ، إذ الأصل صاحب وكروان فرخما مع عدم العلمية شذوذا . وأشار بالأشهر إلى خلاف المبرد فإنه زعم أنه ليس مرخما ، وإن ذكّر الكروان يقال له كرا . والله أعلم .

[الإختصاص]

(الإختصاص) قصر الحكم على بعض أفراد المذكور وهو خبر (كنداء) أى جاء

أماما أمامة اسم امرأة ولو رخم على لغة التمام لقل أمام بالرفع (قوله يا أماما) أى فهو من ترخيم المنادى لا من الترخيم للضرورة فلا شاهد فيه على هذه الرواية لسيويه (قوله إن ابن حارث) أراد حارثة فرخمه بحذف التاء للضرورة على لغة من ينتظر ومفعول علموا محذوف تقديره قد علموا اذاك منى كما فى العينية (قوله على الأشهر) راجع لأطرق كرا فقط^(١) كما يعلم مما بعده (قوله إذ الأصل صاحب) زعم ابن خروف أن الأصل صاحبى وأنه أجرى مجرى المركب المزجى فرخم بحذف الكلمة الثانية ثم أدركه ترخيم آخر بعد ذلك الترخيم فحذفت الباء من صاحب وهو تعسف لا داعى إليه (قوله مع عدم العلمية) أى وعدم التاء .

[الاختصاص]

الباعث عليه إما فخر نحو على أيها الجواد يعتمد الفقير أو تواضع نحو إني أيها العبد فقير إلى عفو الله أو بيان المقصود نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف (قوله قصر الحكم على بعض أفراد المذكور) أى أو لا فإذ قيل لا عالم إلا زيد فقد قصرنا الحكم وهو ثبوت العلم على زيد وهو بعض أفراد المذكور أولا وهو عالم وهذا معناه لغة ، وأما اصطلاحاً فهو تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرفة معمول لأخص واجب الحذف .

[٩٦٩] قاله أوس ابن حمراء التميمى من البسيط . والشاهد فى ابن حارث حيث رخمه فى غير النداء للضرورة ؛ إذ أصله ابن حارثة . وأشتق فعل الشرط ، وأصله اشتاق فلما جزم حذفت الألف لالتقاء الساكنين . والفاء جواب الشرط ، ومفعول علموا محذوف تقديره علموا ذلك منى . فانهم .

(١) لا على ، يا صاح ، .

على صورة النداء لفظاً توسعاً كما جاء الخبر على صورة الأمر والأمر على صورة الخبر والخبر على صورة الاستفهام والاستفهام على صورة الخبر لكنه يفارق النداء في ثمانية أحكام : الأول : أنه يكون (ذَوْنِ ياء) وأجواتها لفظاً ونية . الثاني : أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه ، وقد أشار إليه بقوله (كَأَيُّهَا الْفَتَى بِأَثَرِ آرْجُونِيَا) . الثالث : أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسماً بمعناه . الرابع والخامس : أنه يقلّ كونه علماً وأنه ينصب مع كونه

(قوله أي جاء على صورة النداء) أشار به إلى أن وجه شبه الاختصاص بالنداء كونه على صورته أي غالباً فلا يرد أن المنصوب على الاختصاص المقرون بأل ليس على صورة المنادى . ولك أن تقول وجه الشبه أن كلا من الاختصاص والنداء يوجد معه الاسم تارة مبنياً على الضم وتارة منصوباً وهذا أوجه من قول شيخنا السيد : مجيئه على صورة النداء إنما هو في أيها وأيتها لا غير (قوله كما جاء الخبر على صورة الأمر) نحو أحسن بزيد فإن صورته صورة الأمر وهو خبر على المشهور إذ هو في تقدير ما أحسنه والأمر على صورة الخبر نحو ﴿ والوالدات يرضعن ﴾ أي ليرضعن والخبر على صورة الاستفهام نحو ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾ أي الله كاف عبده والاستفهام على صورة الخبر نحو عندك زيد على تقدير همزة الاستفهام (قوله في ثمانية أحكام) زاد عليها في التصريح أنه لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولاً ولا ضميراً وأنه لا يستغاث به ولا يندب ولا يرخم ، وأن أيها هنا اختلفت في ضميتها هل هي إعراب أو بناء وفي النداء بناء بلا خلاف وأن العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء ، وأن هذا العالم لم يعوض عنه هنا شيء وعوض عنه في النداء حرفه وجميع الأحكام المذكورة راجعة إلى جهة اللفظ وأما الأحكام المعنوية التي يفترقان فيها فثلاثة : أحدها أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء إنشاء^(١) . والثاني أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه بخلاف النداء . والثالث أنه مفيد لفخر أو تواضع أو بيان المقصود (قوله بل في أثنائه) أراد بالأثناء ما قابل الأول فيشمل ما وقع في وسط الكلام كما في « نحن معاشر الأنبياء لا نورث »^(٢) لوقوعه بين المبتدأ والخبر وما وقع بعد فراغه كمثال الناظم لوقوع أيها الفتى بعد فراغ كلام تام وهو أرجوني (قوله كأيتها الفتى بأثر أرجونيا) وإعراب ذلك أن يقال : أرجوني فعل أمر للجماعة مبنى على حذف النون والواو فاعل والنون للوقاية والياء مفعول وأي مبنى على الضم في محل نصب على المفعولية بأخص المحذوف وجوبا وها للتنبيه والفتى مرفوع بضممة مقدرة على الألف نعتاً لأي تابع للفظها فقط (قوله اسماً بمعناه) كالباء في أرجوني فإنها بمعنى أيها الفتى أي أن المراد منهما شيء واحد وهذا أوضح مما قاله البعض (قوله وأنه ينصب) أي لفظاً لا محلاً فقط مع كونه مفرداً أي معرفاً . قال في التوضيح كما في هذا المثال يعني المثال المتقدم في عبارته وهو بك الله نرجو الفضل كما في شرحه ويستثنى من ذلك أي كما في مثال الناظم فإن نصبها محلي فقط . ومما ذكرنا يعلم ما في كلام البعض من التخليط .

(١) والخبر ما احتمل الصدق والكذب لذاته نحو : لم يحج أخوك والإنشاء عكس الخبر مثل اللهم اغفر لي وارحمي .

(٢) حديث نبوي وقامه : ... ما تركناه صدقة ، راجع فهارمى لفتح الباري المسماة (مفاتيح القاريء لأبواب فتح الباري) .

مفردا . السادس : أن يكون بأل قياسا كما سيأتى أمثلة ذلك . السابع : أن أيا توصف في النداء باسم الإشارة وهنا لا توصف به . الثامن : أن المازنى أجاز نصب تابع أى فى النداء ولم يحكوا هنا خلافا فى وجوب رفعه . وفى الارتشاف لا خلاف فى تابعها أنه مرفوع . واعلم أن المخصوص وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصصه أو يشارك فيه على أربعة أنواع : الأول : أن يكون أيها وأيتها فلهما حكمهما فى النداء وهو الضم ، ويلزمهما الوصف باسم على بأل لازم الرفع نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل : واللهم اغفر لنا أيها العصابة . والثانى : أن يكون معرفا بأل وإليه الإشارة بقوله (وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيْ تَلَوْ أَلْ * كَمِثْلٍ نَحْنُ الْعَرَبُ أَسْخَى مَنْ بَدَلْ) بالذال المعجمة أى أُعْطَى . والثالث :

(قوله وهنا لا توصف به) الاختصار على اسم الإشارة يدل على أنها توصف بالموصول سم (قوله ولم يحكوا هنا خلافا لـ الخ) لعل وجهه أن يتوسع فى النداء مالا يتوسع فى الاختصاص لأنه أكثر منه دورانا . وقوله فى وجوب رفعه أى مراعاة للفظ أى وظاهر عبارته ضمته إعرابية والتحقيق أنها ضمة اتباع كما مر فى النداء إذ لا مقتضى للرفع الإعرابى (قوله بعد ضمير يخصصه الخ) شرحه على ظاهر البعض فقال أى يخص الاسم الظاهر كأننا أفعل كذا أيها الرجل أو يشارك فيه أى يشارك الظاهر فى الضمير غيره كنحن العرب أسخى من بذل وبناتميما هـ وفيه أن الضمير دائما يخص الاسم الظاهر بمعنى أن المراد منه هو المراد من الاسم الظاهر كما صرحوا به وقد تقدم وحينئذ لا يصح هذا التقسيم اللهم إلا أن يراد بمشاركة غير الاسم الظاهر له فى الضمير إمكانها لصلاحيته نحن مثلا فى نفسها بقطع النظر عن المقام لأن يراد بها ما يعم الأنبياء وغيرهم فتدبر . وقوله يشارك فيه إما مبنى للمفعول أو للفاعل وضميره المستتر فيه على كل راجع للاسم الظاهر كما علم فهذه الصفة المعطوفة جارية على غير الموصوف وإن كانت الصفة المعطوف عليها جارية عليه ولم يبرز الضمير الراجع إلى الاسم الظاهر لأمن اللبس . ويصح على بناء يشارك للمفعول جعل نائب فاعله قوله فيه فيكون خاليا من الضمير جاريا على الموصوف (قوله أيها) أى للمذكر مفردا أو مثنى أو جمعا وأيتها أى للمؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا كذا فى الشاطبى (قوله نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل الخ) جملة الاختصاص فى المثاليين فى موضع نصب على الحال والمعنى أنا أفعل ذلك مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصابات قاله الرضى (قوله العصابة) هى بكسر العين الجماعة الذين أمرهم واحد (قوله معرفا بأل) قال ابن الحاجب : المعرف بأل ليس منقولا عن النداء لأن المنادى لا يكون ذالام ، ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الأمرين : أن يكون منقولا عن المنادى ونصبه بياء مقدرة كما فى أيها الرجل وأن ينتصب بفعل مقدر نحو أعنى أو أخص أو أمدح كما فى المعرف بأل والنقل خلاف الأصل فالأولى أن ينتصب انتصاب نحن العرب هـ وقوله ونصبه بياء مقدرة أى مجردة عن معنى النداء وإلا كان منادى حقيقة لا منقولا عن المنادى هذا والحق ما صرح به الشارح والموضح وغيرهما أن كل مخصوص منصوب بفعل تقديره أخص مثلا وليس هناك يا مقدرة .

أن يكون معرّفا بالإضافة كقوله ﷺ : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث » . وقوله :

* نحن بني ضبة أصحاب الجمل *

قال سيويه وأكثر الأسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ، ومعشر مضافة ، وأهل البيت وآل فلان . والرابع : أن يكون علما وهو قليل ، ومنه قوله :

* بنا تميما يكشف الضباب *

[٩٧٠]

ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم إشارة .

(تفسيه)*: لا يقع المختص مبنيًا على الضم إلا بلفظ أيها وأيتها ، وأما غيرهما فمنصوب وناصبه فعل واجب الحذف تقديره أخص . واختلف في موضع أيها وأيتها : فمذهب الجمهور أنهما في موضع نصب بأخص أيضا وذهب الأخفش إلى أنه منادى ولا ينكر أن ينادى الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه : كل الناس أفعه منك يا عمر ، وذهب السيرافي إلى أن أيًا في الاختصاص معربة وزعم أنها تحتل وجهين : أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير أنا أفعل كذا هو أيها الرجل : أي

(قوله وقد يرى ذا) أي المنصوب على الاختصاص ودون حال من ذا ، وتلو مفعول ثان ليرى والكاف في كمثل زائدة^(١) (قوله العرب) منصوب بمحذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر وكذا المنصوب في الحديث والبيت . كذا في المغنى (قوله نحن معاشر الأنبياء) قال في التصريح : هذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وإنما الموجود في سنن النسائي الكبرى إنا معاشر الأنبياء هـ . وقال شيخنا السيد : رواه البزار بلفظ نحن ورواه النسائي بلفظ إنا (قوله وأهل البيت) قيل منه : ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ﴾^(٢) والصحيح كما في المغنى أنه منادى حقيقة لأن الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل كما يأتي (قوله يكشف الضباب) هو شيء كالغبار يكون في أطراف السماء . عني (قوله ولا اسم إشارة) ولا موصول ولا ضمير قاله في الارتشاف . تصريح (قوله إلا بلفظ أيها وأيتها) وجه الضم فيهما استصحاب حالهما في النداء بأن نقلا بحالهما عن النداء واستعملا في غيره كذا في الحواشي . وقال في المغنى وجه بنائهما على الضم مشابهتهما في اللفظ أيها وأيتها في النداء وإن انتفى هنا موجب بنائهما في النداء (قوله هو أيها الرجل) لعل أيها على كلامه واقعة على الشخص مثلا فتأمل .

[٧٣١] قاله رؤية . وبنا يتعلق بكشف أي يكشف بنا الضباب وهو شيء كالغبار يكون في أطراف السماء . والشاهد في تميما حيث نصب على الاختصاص . والتقدير شخص تميما . والباعث عليه إظهار فخر ههنا .

(١) أي حرف جر زائد .

(٢) الآية (٣٣) : من سورة (الأحزاب) : ﴿ ... وبطهركم تطهيرا ﴾ اللهم صل على محمد وآله .

المخصوص به . وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذكور
(خاتمة)*: الأكثر في المختص أن يلي ضمير متكلم كما رأيت ، وقد يلي ضمير
مخاطب كقولهم بك الله نرجو الفضل ، وسبحانك الله العظيم ، ولا يكون بعد ضمير
غائب .

[التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ]

التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه والإغراء تنبيهه على أمر محمود

(قوله أي المخصوص به) تفسير للضمير أعني هو والضمير في به يرجع إلى الفعل المفهوم من افعل
كذا (قوله أنا المذكور) خبر عن أيها ولا حاجة إلى زيادة قوله المذكور (قوله أن يلي ضمير متكلم) ولا يجوز
أن يتقدم على الضمير كما قاله السيوطي وغيره . (قوله ولا يكون بعد ضمير غائب) ولا بعد اسم ظاهر فلا
يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ، ولا يزيد العالم تقتدى الناس . تصريح .

[التحذير والإغراء]

قال في النكت جمعهما في باب واحد لاستواء أحكامهما وكان ينبغي تقديم الإغراء على التحذير لأن
الإغراء هو الأحسن معنى وعادة النحويين البداءة به كما يقولون نعم وبئس وتقول الناس الوعد والوعيد
والثواب والعقاب ونحو ذلك ولا ترى طباعهم العكس اهـ . ولك أن تقول إنما قدموا التحذير لأنه من قبيل
التخلية والإغراء من قبيل التحلية ثم هما وإن تساويا حكما مفترقان معنى فالإغراء التسلية على الشيء
والتحذير الإبعاد عنه . ويشتمل التحذير على محذر بكسر الهمزة (١) وهو المتكلم ومحذر (٢) بفتحها وهو
المخاطب ومحذر منه وهو الشر (٣) مثلا كذا في الغزى ومثله يجري في الإغراء . وقوله وهو المخاطب
اقتصر عليه مع أنه قد يكون المتكلم والغائب لأن تحذيرهما شاذ كما سيأتي . قال شيخ الإسلام التحذير
يكون بثلاثة أشياء بإيائك وأخواتها وبما ناب عنهما من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب نحو نفسك
وبذكر المحذر منه نحو الأسد وسيأتي بيانها في كلامه (قوله تنبيه المخاطب) اقتصر على المخاطب مع أن
التحذير يكون لغيره لأن تحذيره هو الكثير المقيس فقصد الشارح تعريف هذا النوع منه فقط (قوله على أمر
مكروه) ولو في زعم المحذر فقط أو المخاطب فقط . أفاده سم (قوله ليجتنبه إلخ) بقي تنبيه المخاطب على أمر
مذموم ليفعله على أمر محمود ليجتنبه والظاهر عندى أن الأول من الإغراء والثاني من التحذير ، وإنما لم يذكرهما
الشارح لأنهما لا ينبغي صدورهما من العاقل . بقي أن تعريف التحذير يشمل نحو لا تؤذ أخاك ولا تعص
الله وظاهر ما نقلناه قريبا عن شيخ الإسلام خلافه وتعريف الإغراء يشمل نحو أحسن إلى أخيك وأطع الله
واصبر . وفي كون كل ذلك ونحوه يسمى إغراء اصطلاحا بعد . فتأمل .

(١) أي اسم فاعل من حذر .

(٢) أي اسم مفعول من حذر أيضا .

(٣) أي قولك إيائك والشر .

ليفعله ، وإنما ذكر ذلك بعد باب النداء لأن الاسم في التحذير والإغراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز إظهاره كالنّادى على تفصيل يأتي . واعلم أن التحذير على نوعين : الأول : أن يكون بإياك ونحوه . والثاني : بدونه : فالأول يجب ستر عامله مطلقا كما أشار إليه بقوله (إِيَّاكَ وَالْشَّرَّ وَنَحْوَهُ) أى نحو إياك ، كإياك وإياكم وإياكن (نَصَبٌ * مُحَذَّرٌ بِمَا) أى بعامل (أَسْتَبَارُهُ وَجَبَ) لأنه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، والأصل احذر تلاقى نفسك والشر ، ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب ، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل .

(قوله محمود) فيه ما مر في نظيره وكان الأحسن في المقابلة أن يعبر بالمكروه والمحجوب أو بالمدحوم والمحمود (قوله بعد باب النداء) أى حقيقة أو صورة ليشمل الاختصاص (قوله على تفصيل يأتي) حاصله أن محل الوجوب إذا كان التحذير بإيا ونحوه أو بغيره مع العطف أو التكرار (قوله يجب ستر عامله) أى حذفه . قال البعض مقدرا بعد إياك إذ لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير وفيه أنهم ذكروا من أسباب الانفصال حذف الفعل وتأخره ولا مانع أن يكون سببه هنا الحذف بل صرح بعضهم فالفعل المقدر يجوز تقدمه مع انفصال الضمير وما ذكره من عدم جواز تقدمه مع انفصال الضمير إنما هو في الفعل الملفوظ به ، فما علل به تقدير الفعل بعد إياك لا ينهض . والتعليل الصحيح ما في الدماميني ونصه : تقدير الفعل بعد إياك واجب إذ لو قدر مقدما للزم أن يكون أصله باعدك أى باعد أنت إياك فيلزم تعدى الفعل الراجع لضمير الفاعل إلى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها اهـ ثم يؤخذ من التعليل ما أفاده صنيع التصريح وصرح به شيخنا السيد من أن وجوب تقديره بعد إياك إنما هو على جعل الأصل إياك باعد عن الأسد والأسد عنك . وأما على جعل الأصل احذر تلاقى نفسك والأسد وهو ما مشى عليه الشارح والموضح فلا يجب تقديره بعد إياك لانتفاء المحذور المذكور نظرا إلى أن المفعول في الحقيقة تلاقى لا الضمير . هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام . فإن قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه وإياك محذر والأسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه إلا في الجهة التى انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله وهى هنا كونه مفعولا به أى مباعدا وكذا الأسد مباعد إذ المعنى إياك باعد وباعد الأسد كما مر (قوله مطلقا) أى سواء كان مع عطف أو تكرار أو لا (قوله جعلوه) أى هذا اللفظ بدلا أو عوضا من اللفظ أى من التلغظ بالفعل أى ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله وأنيب عنه الثالث) ليس الثالث صفة لمحذوف تقديره المضاف الثالث وإن أوهته عبارته إذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف إليه فجعل صفة لمحذوف تقديره الاسم الثالث (قوله فانتصب وانفصل) أى بعد أن كان مجرورا متصلا .

(وَدُونَ عَطْفٍ ذَا) الحكم أى النصب بعامل مستتر وجوبا (لِإِيَّائِكَ أَنْتُسُبُ) سواء وجد تكرار كقوله :

[٩٧١] فَإِيَّائِكَ إِيَّاكَ أَلَمَرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

أم لم يوجد نحو إياك من الأسد ، والأصل باعد نفسك من الأسد ، ثم حذف باعد وفاعله والمضاف ، وقيل التقدير أحذرك من الأسد ، فنحو إياك الأسد ممتنع على التقدير الأول وهو قول الجمهور ، وجائز على الثانى وهو رأى الشارح وظاهر كلام التسهيل وبعضه البيت . ولا خلاف فى جواز إياك أن تفعل لصلاحيته لتقدير من . قال فى التسهيل : ولا يحذف يعنى العاطف بعد ايا إلا والمحذوف منصوب بإضمار ناصب آخر

(قوله ودون عطف) دون ظرف لغو متعلق بانسب وكذا قوله لإيا وذا مفعول مقدم لانسب (قوله والأصل) أى أصل إياك من الأسد باعد نفسك إلخ . حاصله أنه إذا ذكر المحذر منه بلا عطف فعند الجمهور يتعين جره بمن بناء على أن العامل عندهم فى إياك باعد لأنه لا يتعدى إلى الثانى بنفسه وأما البيت فعلى حذف الجار ضرورة وعند ابن الناظم يجوز نصبه ولا تتعين من كما فى البيت بناء على أن العامل عنده فى إياك احذر ونحوه مما يتعدى إلى اثنين بنفسه كجنب ، وعند الناظم على ما يؤخذ من التسهيل إما أن يجر بمن أو ينصب بفعل محذوف آخر تقديره دع أو نحوه ويجوز إظهاره ، وأما نحو إياك أن تفعل فجائز عند الجميع (قوله وقيل التقدير أحذرك من الأسد) لأن احذر يتعدى بمن كما يتعدى بنفسه . قال الحفيد والحق أن يقال لا يقتصر على تقدير باعد ولا على تقدير احذر بل الواجب تقدير ما يؤدى الغرض إذ المقدر ليس أمرا متعبدا به لا يعدل عنه (قوله ممتنع على التقدير الأول) لأن باعد لا يتعدى إلى المفعول الثانى بنفسه كما مر وجعل منصوبا بنزع الخافض والأصل من الأسد يردده أنه سماعى إلا مع إن وإن . ومحل الامتناع إذا لم يضمن معنى فعل يتعدى إلى مفعولين بنفسه كجنب وحذر وإلا جاز (قوله وهو قول الجمهور) مرجع الضمير الامتناع المفهوم من ممتنع (قوله وجائز على الثانى) لأن احذر يتعدى إلى المفعول الثانى بنفسه كما يتعدى إليه بمن كما مر وينبنى أيضا على التقديرين أن الكلام على الأول إنشائى وعلى الثانى خبرى^(١) (قوله وظاهر كلام التسهيل) اعترضه شيخنا والبعض بأن مفاد ما سينقله عن التسهيل أن نصب الثانى بعامل لا يناسب الأول ، ولك دفعه بجعل الضمير فى قوله وهو رأى الشارح وظاهر كلام التسهيل إلى مجرد جواز النصب وإن اختلف تخريجه (قوله لصلاحيته لتقدير من) تعليل لجوازه على التقدير الأول وترك تعليله على الثانى لظهوره .

[٩٧١] ذكر مستوفى فى شواهد التأكيد . والشاهد فى إياك فإنه تحذير ، ومعناه احترز .

(١) ذكرنا من قبل أن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته وقولنا لذاته أى لذات الكلام حتى يخرج كلام الله تعالى وكلام أنبيائه عليهم الصلاة والسلام فإنه صدق كله أما الإنشاء فما ليس كذلك أى لا يحتمل صدقا ولا كذبا كما تقول أطمعنى .

أو مجرور بمن وتقديرها مع أن تفعل كاف .

(تنبيهان): الأول : ما قدمته من التقدير في إياك والشر هو ما اختاره في شرح التسهيل وقال إنه أقل تكلفاً ، وقيل الأصل اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك ، فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فأنفصل الضمير ، وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور . وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمراً فهو عندهما من قبيل عطف الجمل . الثاني : حكم الضمير

(قوله بإضمام ناصب آخر) فالتقدير في إياك الشر باعد نفسك ودع الشر . ومن كلام التسهيل هذا تعلم موافقة الناظم الجمهور في تقديرهم عامل إياك باعد إذ لو قدره الناظم احذر لم يحتج إلى تقدير ناصب آخر للشر كما فهم **(قوله وقيل الأصل اتق نفسك إلخ)** وقيل الأصل باعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكلفاً من كون الأصل اتق نفسك إلخ لا من كون الأصل احذر تلاقى نفسك والشر وبهذا القول صارت الأقوال في إياك والشر أربعة **(قوله أن تدنو من الشر)** بدل احتمال **(قوله والشر أن يدنو منك)** وقد حصل الواجب من اشتراك المتعاطفين في معنى العامل وهو الاتقاء فلا يقال كيف تعاطفاً وأحدهما محذر والآخر محذر منه **(قوله فأنفصل الضمير)** ويقدر الفعل بعده لا قبله وإلا كان الأصل أى الثانى أثقلت فيلزم تعدى الفعل الرفع لضمير الفاعل إلى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها هـ سم وقد يقال هلا نظر إلى كون الفعل إنما تعدى في الحقيقة إلى نفس المقدرة لا إلى الكاف كما مر نظيره إلا أن يفرق بأن المقدر هنا عين الضمير في المعنى بخلاف المقدر في النظر المار وكل هذا يجرى في قوله سابقاً نحو إياك من الأسد والأصل باعد نفسك من الأسد إلخ فتنبه **(قوله بفعل آخر مضمراً)** تقديره ودع الشر مثلاً **(قوله حكم الضمير في هذا الباب)** أراد بالضمير ما يشمل الضمير المنفصل البارز المنصوب والضمير المتصل المستتر المرفوع المنتقل إلى إياك بعد حذف الفعل . وقوله حكمه في غيره قال الدماميني فإذا قلت إياك فعندنا ضميران أحدهما هذا البارز المنفصل المنصوب وهو إياك والآخر ضمير رفع مستكن فيه منتقل إليه من الفاعل الناصب له فإذا أكدت إياك قلت إياك نفسك وأنت بالخيار في تأكيده بأنت قبل النفس ، وإن أكدت ضمير الرفع المستكن فيه قلت إياك أنت نفسك ولا بد من تأكيده بأنت قبل النفس حيثئذ وأما العطف فتقول في العطف على إياك إياك وزيدا والشر وإن شئت قلت إياك أنت وزيدا والشر ، وتقول إن عطفت على المرفوع إياك أنت وزيد ويقبح بدون تأكيد أو فاصل على ما تقدم هـ قال شيخنا والبعض : وهذا مبنى على انتقال الضمير من الفعل إلى إياك ونحوه وهو خلاف ما تقدم في الشرح في قوله ثم حذف الفعل وفاعله وعليه فليس معنا إلا ضمير واحد . وأجاب شيخنا السيد بأن حذف الفاعل أولاً مع فعله لا ينافى عوده ثانياً عند مجيء ما يستكن فيه وهو إياك إذ هو في وقت حذفه

في هذا الباب مؤكداً أو معطوفاً عليه حكمه في غيره نحو إياك نفسك أن تفعل ، وإياك أنت نفسك أن تفعل ، وإياك أنت وزيدا أن تفعل (وَمَا * سِوَاهُ) أى ما سوى ما بإيا وهو النوع الثانى من نوعى التحذير (سَتَرُ فِعْلُهُ لَنْ يَلْزَمَا . إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ) سواء ذكر المحذر نحو ماز رأسك والسيوف أى يا مازن قِ رأسك واحذر السيوف ، أم لم يذكر نحو ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [الشمس : ١٣] ، (أَوْ التَّكْرَارِ) كذلك (كَالضَّيْعِ الضَّيْعِ) أى الأسد الأسد (يَاذَا السَّارَى) ونحو رأسك رأسك جعلوا العطف والتكرار كالبديل من اللفظ بالفعل ، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز ستر العامل وإظهاره ، تقول نفسك الشر أى جنب نفسك الشر ، وإن شئت أظهرت ، وتقول الأسد أى احذر الأسد ، وإن شئت أظهرت . ومنه قوله :

[٩٧٢] * حُلَّ الطَّرِيقِ لِمَنْ يَتَنَبَّاهُ الْمَنَارَ بِهِ *

لم يكن وهذا كله ظاهر على ما في كثير من النسخ من رفع زيد في قوله وإياك أنت وزيد أن تفعل أما على ما في بعضها من نصبه فالمراد بالضمير البارز فقط وبحكمه جواز الفصل بأنت بينه وبين تأكيده ومعطوفه وترك الفصل وحينئذ فلا اعتراض على الشارح أصلاً فاعرف ذلك (قوله إلا مع العطف) أى بالواو فقط كما يأتى (قوله سواء ذكر المحذر) بفتح الذال المعجمة . قال شيخنا الظاهر أن مراده به المخاطب كازمن ماز رأسك والسيوف وذا السارى من الضيغم الضيغم إذا السارى لكن هذا خلاف ما اصطلاحوا عليه من أن المحذر بفتح الذال الاسم المنصوب بفعل محذوف أو مذكور على التفصيل المعلوم من إيا أو ما جرى مجراه ، وعليه قول المصنف وكمحذر إلخ والدليل على أن مراده المخاطب أنه مثل لما لم يذكر فيه المحذر ناقة الله وسقياها مع أنه يصدق عليه أنه اسم منصوب إلخ اهـ وتمثله بقوله كاز إلخ يشعر بأن المراد المخاطب بالنداء لا بالكاف فيكون نحو رأسك رأسك مثلاً لما لم يذكر فيه المحذر . وقد علم من ذلك أن قول المصنف إذا السارى ليس تكملة بل من جملة المثال (قوله أى يا مازن قِ رأسك واحذر السيوف) ^(١) هـ لا جعل تقديره كهو في إياك والشر أى احذر تلاقى رأسك والسيوف (قوله ناقة الله وسقياها) فيه ذكر المحذر منه مع العطف . قال البيضاوى أى ذروا ناقة الله وسقياها فلا تذودوها عنها . قال الشيخ زاده في حاشيته عليه هذا إشارة إلى أن ناقة الله منصوب بعامل مضمرة على التحذير وإضمار الناصب هنا واجب لمكان العطف اهـ (قوله كذلك) أى سواء ذكر المحذر أو لا (قوله ونحو رأسك رأسك) فيه تنبيه على أنه قد يكتفى بذكر المحذر عن ذكر المحذر منه كعكسه (قوله ومنه) أى من الإظهار (قوله حل الطريق) الشاهد فيه حيث أظهر العامل لأن المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف .

[٩٧٢] تمامه : * وأبرز ببرزة حيث اضطررك القدر * قاله جرير من البسيط . والشاهد في حل الطريق حيث أظهر فيه الفعل الناصب . والمنار بفتح الميم وتخفيف النون : حدود الأرض . والبرزة : الأرض الواسعة .

(١) (ق) فعل أمر من وق .

(تنبيهات)*: الأول : أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر ، وقال الجزولي : يقبح ولا يمتنع . الثاني : شمل قوله إلا مع العطف أو التكرار الصور الأربع المتقدمة ، وكلامه في الكافية يشعر بأن الأخيرة منها - وهي رأسك رأسك - يجوز فيها إظهار العامل فإنه قال :

وَنَحْوُ رَأْسِكَ كَأَيَّاكَ جُعِلَ إِذِ الَّذِي يُحَذِّرُ مَعْطُوفًا وَصِلَ

وقد صرح ولده^(١) بما تقدم . الثالث : العطف في هذا الباب لا يكون إلا بالواو وكون ما بعدها مفعولا معه جائز ، فإذا قلت إياك وزيدا أن تفعل كذا صح أن تكون الواو واو مع (وَشَدَّ) التحذير بغير ضمير المخاطب نحو (إِيَّايَ) في قول عمر رضى الله عنه : لتذك لكم الأسل والرماح والسهام ، وإيأي وأن يحذف أحدكم الأرنب ، والأصل إيأي

تصريح - والمنار بفتح الميم والنون حدود الأرض ويوجد في بعض النسخ تمام البيت وهو :
* وابرز ببرزة حيث اضطررك القدر *

أى فى برزة وهى الأرض الواسعة (قوله ونحو رأسك كإياك جعل إلخ) يعنى أن رأسك إنما يكون كإياك فى وجوب ستر عامله حيث عطف عليه المحذور فمفهومه أنه حيث لم يعطف عليه يكون كإياك ولو حصل تكرار وهذا وجه الإشعار الذى ذكره ، واعتراض البعض على الشارح بأن فى كلامه قصورا لأن كلام الكافية يشعر بجواز الإظهار فى الثالثة أيضا إذ ليس فى كلامها تقييد بحذف المحذر أى المخاطب اهـ وأقول إذا أحسنت التأمل فى كلام الكافية وجدته مشعرا بجواز الإظهار فى بعض أفراد الرابعة وبعض أفراد الثالثة لا فى جميع أفرادها لأن المراد بنحو رأسك كل ما كان التحذير فيه بذكر غير المحذر منه أولا بقرينة قوله إذ الذى يحذر إلخ سواء ذكر المخاطب أو لا وحيثئذ يفيد كلامها أنه إذا قيل رأسك رأسك أو رأسك رأسك يا زيد جاز إظهار العامل لعدم عطف المحذر منه والأول من أفراد الرابعة والثانى من أفراد الثالثة ولا تعرض فى كلامها منطوقا ولا مفهوما لحكم ما إذا قيل الضيغم الضيغم وهو من أفراد الرابعة أو الضيغم الضيغم يا ذا السارى وهو من أفراد الثالثة لأن فرض كلامها فيما إذا كان التحذير بذكر غير المحذر منه أولا والتحذير فى هذين المثالين بذكر المحذر منه أولا فلم يتم إطلاق الشارح ولا إطلاق البعض فافهم (قوله بما تقدم) أى من وجوب ستر العامل فى الصور الأربع (قوله وكون ما بعدها إلخ) وعليه فالحذف جائز لا واجب لعدم العطف قاله الدمامينى (قوله لتذك) من التذكية . والأسل بفتح الهزة والسين المهملة ما رَقَّ من الحديد كالسيف والسكين . تصريح (قوله والأصل إيأي باعدوا عن حذف الأرنب إلخ) هذا قول الجمهور

(١) يقصد بدر الدين ابن الناطم - راجع له شرح ألفية والده ابن مالك / من تحقيقنا .

باعدوا عن حذف الأرنب ، وباعدوا أنفسهم عن أن يحذف أحدكم الأرنب . ثم حذف من الأول المحذور ومن الثاني المحذر ، ومثل إياي إيانا (وإيَّاهُ) وما من ضمائر الغيبة المنفصلة (أَشْدُّ) من إياي كما في قول بعضهم : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ، والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب ، وفيه شذوذان : مجيء التحذير للغائب وإضافة إيا إلى ظاهر وهو الشواب ، ولا يقاس على ذلك كما أشار إلى ذلك بقوله (وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ أَتَيْتَهُ) أى من قاس على إياه وإياي وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب اهـ . (تغبييه)* : ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على إياي وإيانا فإنه قال : ينصب محذر إياي وإيانا معطوف عليه المحذور فلم يصرح بشذوذ وهو خلاف ما هنا (وَكَمْحَذِرٍ بَلَا إِيَّاهُ أَجْعَلَا * مُغَرِّى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فَصَّلَا) من الأحكام ، فلا يلزم ستر عامله إلا مع العطف ، كقوله : المروءة والنجدة بتقدير الزم ، أو التكرار كقوله :

وقال الزجاج التقدير إياي وحذف الأرنب وإياكم أن يحذف أحدكم الأرنب فحذف من كل من الجملتين ما أثبت نظيره في الأخرى فيكون احتباكاً كذا في السندوني والاحتباك موجود على قول الجمهور أيضاً فتضعيف قول الجمهور بأن فيه الحذف من الأول لدلالة الثاني وهو قليل يجرى مثله في قول الزجاج ويزيد بأن فيه ادعاء حذف إياكم وحذفها لا يليق لما استقر لها في هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل (قوله ثم حذف من الأول المحذور) وهو حذف الأرنب ومن الثاني المحذر وهو أنفسهم . وقوله البعض تبعاً للتصريح وهو باعدوا أنفسهم فيه تساهل (قوله وإيا الشواب) بشين معجمة وآخره موحدة جمع شابة ويروى بسين مهملة آخره مثناة فوقية جمع سواة (قوله والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب) أى فحذف الفعل مع فاعله ثم تلاقى ثم نفس فأنفصل الضمير وانتصب وأقام إياه مقام أنفس (قوله وفيه شذوذان) بل ثلاثة ثالثها اجتماع حذف الفعل وحذف لام الأمر كما في التوضيح . وظهر لي رابع وهو جعل إيا محذراً منه ثم رأيت في الجمع خلافه حيث ذكر أن المحذر منه يكون ضمير غائب معطوفاً على المحذر واستشهد بقول الشاعر :

فلا تصحب أخا الجهل - وإياك وإياه

وذكر الرضى أن المحذر منه المكرر يكون ظاهراً نحو الأسد الأسد وسيفك سيفك ، ومضمراً نحو إياك إياك وإياه إياه وإياي إياي (قوله وإضافة إيا إلى ظاهر) يقتضى أن إيا في نحو إياه مضافة للهاء مع أنها حرف غيبة والضمير إيا وهو غير مضاف فلعل ما ذكره قول ، أو أراد بالإضافة الربط والتعلق اهـ سم وقد يمنع الاقتضاء وما ترجاه هو الواقع كما مر في باب الضمير (قوله مغرى به) ولا يكون الإغراء إلا للمخاطب وقيل جاء قليلاً للغائب نحو فعليه بالصوم وللمتكلم نحو على زيد . وأول فعليه بالصوم بأن الأمر للمخاطب أى ألزمه الصوم أو دلوه عليه مثلاً أفاده سم أى وكذا يؤول على زيد أى ألزمنى زيدا ونحو ذلك وسيأتى في الباب الآتى كلام آخر في قوله فعليه بالصوم .

[٩٧٣] أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا يَغِيرُ سِلَاحَ
وَأَنَّ ابْنَ عَمِّ الْمَرْءِ فَاعْلَمْ جَنَاحَهُ وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَازِي يَغِيرُ جَنَاحَ

أى الزم أخاك . ويجوز إظهار العامل فى نحو الصلاة جامعة ، إذ الصلاة نصب على
الإغراء بتقدير احضروا ، وجامعة حال ، فلو صرحت باحضروا جاز .

(تنبيهه) : * قد يرفع المكرر فى الإغراء والتحذير كقوله :

[٩٧٤] إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَاهُ هُ عُمَيْرٌ وَمِنْهُمْ السَّقَاحُ
لَجَدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَامَا لَأَحْوِ النَّجْدَةِ السَّلَاحُ السَّلَاحُ

وقال الفراء فى قوله تعالى : ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [الشمس : ١٣] ، نصب
الناقة على التحذير ، وكل تحذير فهو نصب ، ولو رفع على إضمار هذه لجاز فإن العرب
قد ترفع ما فيه معنى التحذير ا هـ .

(خاتمة) : * قال فى التسهيل : ألحق بالتحذير والإغراء فى التزام إضمار الناصب
مثل وشبهه نحو كليهما وتمرا . وامراً ونفسه . والكلاب على البقر . وأحشفا وسوء

(قوله والنجدة) بفتح النون أى الشجاعة (قوله نصب على الإغراء إلخ) ويجوز رفعهما على
الابتداء والخبر ورفع الأول على الابتداء مع حذف الخبر أو على الخبرية لمحدوف ، ونصب جامعة
على الحالية ونصب الأول على الإغراء ورفع الثانى على الخبرية لمحدوف .

(قوله قد يرفع المكرر إلخ) مثل المكرر المتعاطفان كما أشار إليه بنقل كلام الفراء .

(قوله مثل وشبهه) قال البعض لم يمثل لشبه المثل ومثاله ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾ ا هـ وفى كلام
شيخنا السيد ما يردده حيث قوله وامراً ونفسه هذا من شبه المثل كما فى الدمامينى وكذا عذيرك وديار
الأحباب وإن تأتنى فأهل الليل وأهل النهار ومرحبا وأهلا وسهلا وهذا ولا زعماتك وكل شئ ولا
هذا ثم قال ولو أخر ذكر جميع أشباه المثل عن ذكر جميع الأمثال لكان أنسب ا هـ ملخصا . وذكر
شيخنا أيضا أن امراً ونفسه شبه مثل .

[٩٧٣] قاله مسكين الدارمى من الطويل . والشاهد فى أخاك حيث نصبه على الإغراء : أى الزم أخاك . والتكرير
للتأكيد . والهيحاء : الحرب يمد ويقصر ، وهنا بالقصر . .

[٩٧٤] هما من الخفيف . لجديرون أى لا تقون واحريون وهو خير إن ، والسلاح مقول القول . وفيه الشاهد إذ
أصله حد السلاح ، لأن مقول يكون جملة ثم يرفع لأن العرب ترفع ما فيه معنى التحذير وإن كان حقه النصب .
النجدة - بكسر النون - الشجاعة .

كيلة. ومن أنت زيدا. وكل شيء ولا هذا. ولا شتيمة حر. وهذا ولا زعماتك. وإن تأت فأهل الليل وأهل النهار. ومرحبا وأهلا وسهلا. وعذيرك، وديار الأحباب: بإضمار أعطني، ودع، وأرسل، وأتبع، وتذكر، واصنع، ولا ترتكب، ولا أتوهم، وتجد، وأصبت، وأتيت، ووطئت، واحضر، واذكر. ثم قال: وربما قيل كلاهما وقرأ. وكل شيء ولا شتيمة حر. ومن أنت زيد، أى كلاهما إلى. وزدنى،

(قوله كليهما وقرأ) هذا مثل وأصله أن إنسانا خير بين شيئين فطلبهما جميعا وطلب الزيادة عليهما
 ا هـ دماميني (قوله والكلاب على البقر) مثل معناه خل الناس خيرهم وشرهم واغتنم أنت طريق السلامة
 (قوله وأحشفا وسوء كيلة) بكسر الكاف كالجلسة للهيئة وهو مثل لمن يظلم الناس من وجهين (قوله
 ومن أنت زيدا) مثل لمن يذكر عظيما بسوء (قوله بإضمار أعطني إلخ) ساق الأفعال الناصبة للمنصوبات
 المتقدمة على ترتيبها في الذكر السابق فأعطني ناصب كليهما وقرأ وظاهر كلامه أن تمرا معطوف على
 كليهما لأنه لم يقدر له ناصبا وقدر غيره وزدنى تمرا فيكون من عطف الجمل. ودع هو ناصب امرأ وأما
 نفسه فيحتمل أن يكون معطوفا وأن يكون مفعولا معه وأرسل هو ناصب الكلاب على البقر وأتبع
 ناصب حشفا وأما سوء كيلة فيحتمل أن يكون بتقدير وتزيد وأن يكون مفعولا معه وتذكر هو ناصب
 زيدا واصنع هو ناصب كل شيء ولا ترتكب هو ناصب هذا من قولهم كل شيء ولا هذا ولا أتوهم
 هو ناصب زعماتك من قولهم هذا ولا زعماتك وأما هذا في هذا التركيب فناصبه محذوف أى أَرْضَى
 هذا ولا أتوهم زعماتك كما قاله ابن الحاجب ولم ينبه عليه المؤلف لجواز أنه خبر لمحذوف أو مبتدأ خبره
 محذوف كما قيل أى الحق هذا أو هذا الحق. وتجد هو ناصب أهل الليل وأهل النهار أى تجد من يقوم
 لك مقام أهلك في الليل والنهار وأصبت ناصب مرحبا وأتيت ناصب أهلا ووطئت ناصب سهلا فعلى
 هذا هي ثلاث جمل وغيره جعل العامل فيها كلها واحدا وقدره صادفت فعلى هذا هي جملة واحدة وأحضر
 ناصب عذيرك. قال سيبويه: أى أحضر عذرك وقال بعضهم التقدير أحضر عاذرك واذكر ناصب ديار
 الأحباب ا هـ دماميني ببعض زيادة. وظاهر سكوته عن قوله ولا شتيمة حر أنه من تنمة ما قبله وأن
 العامل في شتيمة هو العامل في الكلمة قبلها وهو ترتكب وفي كلام شيخنا السيد تبعا للدماميني أنه جملة
 منفردة فتكون شتيمة مستقلة بعامل تقديره ترتكب وأنه كان الأولى زيادة واو أخرى قبل قوله ولا شتيمة
 حر لتكون إحدى الواوين من الحكاية والأخرى من المحكى فيفيد أن ولا شتيمة حر جملة منفردة. قال
 وكذا ما سيذكره الشارح من لفظ كل شيء ولا شتيمة حر جملة أخرى منفردة ا هـ وقد يؤخذ من
 مجموع ذلك أنه قد يقال ولا شتيمة حر فقط. وقد يقال كل شيء ولا شتيمة حر والظاهر أن الأول
 عطف على « اصنع كل شيء » محذوفا (قوله وربما قيل كلاهما وقرأ) بإثبات الألف في كلاهما ونصب
 تمرا فكلاهما مرفوع ويحتمل أن يكون منصوبا على لغة من ألزمه الألف. قال شيخنا والبعض، ويرجح
 بسلامته من عطف الإنشاء على الخبر ا هـ وفي أن السلامة من ذلك ممكنة على الرفع أيضا بأن يقدر
 ناصب تمرا أطلب أو آخذ أو أستزيد مثلا وإن كان خلاف تقدير الشارح.

وكل شيء أمم ولا ترتكب . ومن أنت كلامك زيد أو ذكرك . والله أعلم .

[أسماء الأفعال والأصوات]

(مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ) في العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة (كَشْتَانٌ وَصَةٌ * هُوَ آسَمُ فِعْلٍ وَكَذَا آوَةٌ وَمَةٌ) فما ناب عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب

(قوله وكل شيء) برفع كل كما قاله شيخنا وغيره (قوله أمم) بفتحين أى سهل يسير (قوله كلامك زيد) أى متكلمك الذى تتكلم فيه . وقوله أو ذكرك أى مذكورك .

[أسماء الأفعال والأصوات]

أى وأسماء الأصوات^(١) كما سيصرح به الشارح ، وصرح جماعة بأنها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها لأنها ليست دالة بالوضع^(٢) على معنى لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بالأصوات مما لا يعقل . وأجاب القائلون بأنها أسماء بأن الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحد إن حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل (قوله ماناب عن فعل) أى اسم ناب عن فعل بدليل الترجمة بالحروف خارجة عن الحد فلا حاجة إلى زيادة ما يخرجها كما فعله الشارح . والنيابة عن الفعل فسرهما ابن المصنف بما يخرج المصدر فلا حاجة إلى زيادة ما يخرجها هـ سم وقوله فسرهما ابن المصنف بما يخرج المصدر إلخ عبارة ابن الناظم^(٣) أسماء الأفعال ألفاظ نابت عن الأفعال معنى واستعمالا كشتان بمعنى افترق وصه بمعنى اسكت وآؤه بمعنى أتوجع ومه بمعنى اكفف واستعمالها كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة بخلاف المصادر الآتية بدلا من اللفظ بالفعل فإنها وإن كانت كالأفعال في المعنى فليست مثلها في الاستعمال لتأثرها بالعوامل هـ ومنه يعلم فساد قول البعض المراد بالنيابة عن الفعل النيابة عنه في المعنى والعمل فلا حاجة إلى زيادة ما يخرج المصدر هـ وذلك لأن النيابة عن الفعل في المعنى والعمل حاصلة للمصدر والمذكورة كما عرفت فكيف تخرج بالنيابة عن الفعل في المعنى والعمل والله الموفق . ثم قول ابن الناظم كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة . قال شيخ الإسلام زكريا أى غير معمولة للاسم والفعل وإلا فالأفعال تكون معمولة للحروف الناصب أو الجازم هـ ويرد عليه أنها تكون معمولة للاسم الجازم أيضا إلا أن يقال عمله فيها لا لذاته بل لتضمنه معنى الحرف وهو إن (قوله هو اسم فعل) فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه بمسماه قصد المبالغة فإن القائل أف كأنه قال أتضجر كثيرا جدا ، والقائل هيات كأنه قال بعد جدا كما قاله ابن السراج أفاده سم .

(١) فالعطف على نية تكرار العامل (المضاف) .

(٢) فالكلمة هى اللفظ المركب من حروف مليد بالوضع .

(٣) أى بدر الدين ابن ناظم لألفية محمد بن مالك .

عن الفعل ، والقيد الأول : - وهو لم يتأثر بالعوامل - فصل يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل واسم الفاعل ونحوهما . والقيد الثاني : - وهو ولم يكن فضلة - لإخراج الحروف . فقد بان لك أن قوله كشتان تتميم للحدّ : فشتان ينوب عن افتراق ، وصة ينوب عن اسكت ، وأوه عن أتوجع ، ومه عن انكفف ، وكلها لا تتأثر بالعوامل وليست فضلات لاستقلالها .

(تنبيهات): الأول : كون هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين . وقال بعض البصريين إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء . وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية . وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث

(قوله وكذا أوه) فيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وأه كما في المرادى (قوله يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل) نحو ضربا زيدا ، واسم الفاعل نحو أقام الزيدان ونحوهما مما يعمل عمل الفعل ، فإن العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها ألا ترى أن ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وقائم مرفوع بالابتداء اهـ. تصرّح (قوله لإخراج الحروف) كإن وأخواتها (قوله فقد بان لك) أى من احتياج قوله ما ناب عن فعل إلى ما يخرج الحروف ونحو المصدر النائب عن فعله لكن جعل قوله كشتان وصه تتميما للتعريف إنما هو بقطع النظر عن زيادة الشارح القيد السابقي فلو أخرج الشارح الحروف ونحو المصدر المذكور بقول المصنف كشتان وصه ثم قال فبان لك إنلخ أوضح (قوله ومه عن انكفف) كذا في بعض النسخ وفي بعضها عن اكفف وهى إنما تصح على ما قيل إنه سمع في اكفف التعدى وعدمه مع أنه يفسر اللازم بالتعدى وعكسه (قوله كون هذه الألفاظ إنلخ) جملة الأقوال سبعة (قوله هو الصحيح) بدليل أن منها ما هو على حرفين أصالة كصه وأنها لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة وأن منها ما يخالف أوزان الأفعال نحو نزال وقرقار وأن الطلبى منها لا تلحقه نون توكيد سم (قوله استعملت استعمال الأسماء) أى من حيث إنها تنون تارة ولا تنون تارة أخرى ومن حيث إنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ومن حيث إن الطلبى منها لا تلحقه نون التوكيد ونحو ذلك (قوله وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال) أى لدالاتها على الحدث والزمان مع (قوله حقيقة) قال البعض أى لم تستعمل استعمال الأسماء وليس المراد بالحقيقة ما قابل المجاز اهـ وأنت خبير بأن هذا يؤدى إلى أن قول الكوفيين محض مكابرة^(١) وكيف ينكر أحد أنها استعملت استعمال الأسماء فيما مر والأولى عندي أن مذهب بعض البصريين ومذهب الكوفيين واحد وأن الاختلاف بينهما ليس إلا في العبارة^(٢) (قوله وعلى الصحيح إنلخ) كان المناسب تأخيرها عن القولين الأخيرين الآتين أو تقديمه على قوله وقال بعض البصريين إنلخ كما هو الظاهر للمتأمل (قوله لفظ الفعل) أى من حيث هو دال على المعنى الموضوع هو له من حيث كونه مطلق لفظ ، فأمين مثلا مسمى به الفعل الذى هو استجب لا من حيث كونه لفظا من الألفاظ بل من حيث كونه لفظا دالا على طلب الاستجابة . دماينى

(١) على الرغم من بروزهم في كثير من أقوالهم ، راجع ما اختلف فيه البصريون والكوفيون في الأشباه والنظائر النحوية للإمام السيوطي / من تحقيقنا .

(٢) أى أن الاختلاف لفظي .

والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه . وقيل إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة . وقيل مدلولها المصادر . وقيل ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويد زيدًا ودونك زيدًا ، وما عداه فعل كنزال وصبة . وقيل هي قسم برأسه يسمى مخالفة الفعل . الثاني : ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب ، وهو مذهب المصنف ، ونسبه بعضهم إلى الجمهور . وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب بمضمر ، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان . وذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى في نحو أقائم الزيدان^(١) (وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلْ

(قوله كما أفهمه كلامه) أى حيث قال هو اسم فعل (قوله وقيل إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل) أى فهي أسماء بمعنى الأفعال وفي قول الرضى لا يفهم منها أى أسماء الأفعال لفظ الفعل بل معناه ميل إلى هذا القول (قوله لكن بالوضع) يعنى المادة كالصبوح ولو عبر بها لكان أوضح . وقوله لا بأصل الصيغة بهذا تميز اسم الفعل من الفعل على هذا القول فإن دلالة على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة وإضافة أصلى إلى الصيغة للبيان ولو قال بالمادة والصيغة لكان أحسن إذ لا قائل في الفعل بأنه يدل على الحدث والزمان بالصيغة حتى يتوهم ذلك في اسم الفعل فيحتاج إلى نفيه ويمكن إرجاع قوله لكن إلخ إلى الزمان فقط فلا يرد ما ذكر (قوله وقيل مدلولها المصادر) أى النائية عن أفعالها كما في الفارضى وغيره ويظهر أن في الكلام حذف مضاف أى قيل مدلولها مدلول المصادر وإنما بنيت على هذا القول مع إعراب تلك المصادر لما قاله المرادى من أنه دخلها معنى الأمر والمضى والاستقبال التى هى من معانى الحروف ، وعليه فالمراد بالأفعال في قولهم أسماء الأفعال الأفعال اللغوية التى هى المصادر كما نقله شيخنا السيد عن الارتشاف (قوله كرويد زيدًا إلخ) نشر على تشويش اللف^(٢) (قوله مخالفة الفعل) أى خليفته ونائبه في الدلالة على معناه (قوله الثانى إلخ) هذا الخلاف مبنى على الخلاف الأول فعلى القول بأنها أفعال حقيقية أو أسماء لألفاظ الأفعال لا موضع لها من الإعراب وعلى القول بأنها أسماء لمعان الأفعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائية عن الأفعال موضعها نصب بأفعالها النائية هى عنها كذا في التصريح والفاضى ، ولم يظهر وجه بناء القول بأنها في موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بأنها أسماء لمعان الأفعال كالأفعال بل يظهر أنها عليه لا موضع لها كالأفعال فتأمل (قوله وذهب المازني إلخ) ظاهر هذا وما بعده جريانها في عليك وإليك سم (قوله وذهب بعض النحاة إلخ) يحتاج صاحب هذا القول إلى أنه لا يلزم شرط الاعتماد كما في الوصف قال الشيخ يسّ وعليه فما الفرق .

(١) وذلك أن الفاعل سد مسد الخبر .

(٢) أى لف ونشر مشوش ليس مرتبا .

كآمين كثر) ما موصول مبتدأ وما بعده صلته وكثر خبره : أى ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير ، من ذلك آمين بمعنى استعجب ، وصه^(١) بمعنى اسكت ، ومه بمعنى انكف ، وتيد وتيدخ بمعنى أمهل ، وهيت وهيا بمعنى أسرع ، وويها بمعنى أغر ، وإيه بمعنى امض فى حديثك ، وحيل بمعنى ائت أو أقبل أو عجل ، ومنه باب نزال وقد مر أنه مقيس من الثلاثى ، وأن فرقار بمعنى قرقر وعرعار بمعنى عرعر شاذ .

(تفجيه) فى آمين لغتان : آمين بالقصر على وزن فعيل ، وآمين بالمد على وزن

(قوله كثر) لأن الأمر كثيرا ما يكتفى فيه بالإشارة عن النطق فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخير . تصريح . أى فالخير لم يكثر فيه ذلك وإن وجد فيه كالاكتفاء بالإشارة بالرأس عن نعم أو لا (قوله وتيد) بفوقية مفتوحة فتحية ساكنة فдал مهملة قال أبو على من التؤدة فأبدلت الهمزة ياء . دماميني (قوله وتيدخ) بالخاء المعجمة (قوله بمعنى أمهل) راجع للكلمتين قبله وفى القاموس أن تيد تأتى بمعنى ائتد أيضا (قوله وهيت) بفتح التاء وكسرهما وضمهما وقد قرئ قوله تعالى ﴿ هيت لك ﴾ بالأوجه الثلاثة ا هـ مع واللام بعدها للتبيين والمعنى إرادتى أو أعنى لك ولا تتعلق بهيت دماميني (قوله وهيا) بفتح الهاء وكسرهما مع تشديد الياء فيهما مع (قوله بمعنى أسرع) راجع للكلمتين قبله (قوله وويها) بالتنوين لزوما كما فى الفارضى وسيأتى عند قول المصنف واحكم بتكثير الذى ينون إلخ (قوله بمعنى أغر) بقطع الهمزة لأنه من أغريت^(٢) (قوله وإيه) بكسر الهمزة والهاء وفتحها وتنون المكسورة ا هـ قاموس . وأما أيها بفتح الهاء مع التنوين لزوما فبمعنى انكفف كما فى الجمع وجعله فى القاموس أمرا بالسكوت فلعل قول الجمع بمعنى انكفف أى عن الكلام (قوله بمعنى امض فى حديثك) هو كقول جماعة بمعنى زدنى أى من حديثك وهمزة امض وصل كما هو ظاهر (قوله وحيل) وقالوا حيلًا بالتنوين وحيلًا بالألف بلا تنوين وهى مركبة من حى بمعنى أقبل وهل التى للحث والعجلة لا التى للاستفهام فجعلنا كلمة واحدة مبنية على الفتح فى الكثير كخمسة عشر كذا فى الفارضى . وذكر بعضهم أن لام حيل تسكن وتفتح وأن هاء حيلًا بالتنوين وحيلًا بالألف تفتح وتسكن وأن الألف بدل التنوين وقفا وأنها قد تثبت وصلا (قوله بمعنى ائت إلخ) هو بمعنى الأول متعدد بنفسه وبمعنى الثانى متعدد بعل وبمعين الثالث متعدد بالباء أو بإلى ا هـ زكريا . وقد تفرد حى من هل فيستعمل بمعنى أقبل ويعدى بعل وبمعنى ائت ويعدى بنفسه كما فى الدماميني (قوله ومنه باب نزال) أى من اسم فعل الأمر . وقوله من الثلاثى أى التام المتصرف كما مر . وقرقر بمعنى صوت وعرعر بمعنى العب .

(قوله فى آمين لغتان) أى آمين المتكلم عليها التى هى اسم فعل وآمين بالمد وتشديد الميم

(١) وصه أى وصه . (٢) أى من الفعل الرباعى .

فاعيل ، وكلتاها مسموعة ، فمن الأولى قوله :

[٩٧٥] تَبَاعَدَ مِنِّي فَطَحَلْ وَأَبْنُ أُمِّهِ أَمِينٌ فَزَادَ اللَّهُ مَا يَبْنُو بَعْدًا

ومن الثانية قوله :

[٩٧٦] * وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينَ *

وعلى هذه اللغة فقل إنه عجمي معرب لأنه ليس في كلام العرب فاعيل ، وقيل أصله أمين بالقصر فأشبع فتحة الهمزة فتولدت الألف كما في قوله :

[٩٧٧] * أَقُولُ إِذْ خَرْتُ عَلَى الْكَلْكَالِ *

قال ابن إياز : وهذا أولى (وَعَثْرُهُ كَوْنِي وَهَيْهَاتَ نَزَزَ) أى غير ما هو من هذه الأسماء بمعنى فعل الأمر قل ، وذلك ما هو بمعنى الماضى كشتان بمعنى افترق وهيات بمعنى

فليست لغة في آمين المذكورة حتى ترد عليه بل هى كلمة أخرى لأنها جمع آم بمعنى قاصد .

(قوله وآمين بالمد) مع الإماله وعدمها فاللغات تفصيلا ثلاث .

(قوله أقول إذ خرت على الكلكال) أى سقطت . قال في القاموس : الكلكل والكلكال الصدر أو ما بين الترقوتين اه قيل الشاهد في الكلكال فإنه أصله الكلكل . وأعترض بأن ظاهر القاموس أن كلا أصل ولذا قيل إن أقول بإشباع الهمزة وتوليد الألف والشاهد فيه ولا يخفى أن ثبوت هذا يحتاج إلى نقل صحيح وأما الاعتراض المذكور فيدفع بأن شأن أهل اللغة ذكر لغات الكلمة وإن كان بعضها فرعا من بعض فتأمل .

(قوله بمعنى افترق) كذا أطلقه الجمهور وقيده الرخشرى بكون الافتراق في المعاني والأحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا تستعمل في غير ذلك فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم ويطلب فاعلا دالا على اثنين نحو شتان لزيدان وقد تزايد بينهما فيقال شتان ما زيد وعمرو وقد تزايد ما بين بينهما كقوله :

* فشتان ما بين اليزيدين في الندى *

ولم تجعل ما موصولة على معنى افترق الحالتان اللتان بينهما لأنه لا يقال بين زيد وعمرو حالتان

[٩٧٥] البيت من الطويل ، وهو لجبير بن الأضبط .

[٩٧٦] البيت من البسيط ، وهو للمجنون في ديوانه .

[٩٧٧] الرجز بلا نسبة .

بعد ، وما هو بمعنى المضارع كأَوْه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر ، ووا ووى وواها
بمعنى أعجب ، كقوله تعالى : ﴿ وَى كَأَنهٗ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ ﴾ [القصص : ٨٢] أى
اعجب لعدم فلاح الكافرين وقول الشاعر :

* وَابْأَى أَلْتِ وَلَوْكِ الْأَشْنَبُ * [٩٧٨]

على معنى أى إحداهما مختصة بأحدهما والأخرى بالآخر بل لا يقال إلا إذا كانا مشتركين في الحالتين
فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افرق الحالتان اللتان بينهما لكانا مشتركين في كل واحدة
وهو ضد المقصود وخرّج بعضهم ذلك على أن شتان بمعنى بعد لأنه لا يستلزم اثنين وما واقعة على المسافة
أفاده الدماميني قال في شرح الشذور وأما قول بعض المحدثين :

جاز يتمولى بالوصل قطيعة شتان بين صنيكم وصنيعى

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على إضمار ما موصولة بين اه وذهب الأصمعي إلى أن شتان
مثنى شت بمعنى مفترق وهو خبر لما بعده واحتج بأميرين : أحدهما كسر نونه في لغة . والثاني أن المرفوع
بعده لا يكون إلا مثنى أو بمعناه ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افرق لجاز كون فاعله جمعا ورد مذهبه
بشيئين : أحدهما فتح نونه في اللغة الفصحى والثاني أنه لو كان خبرا لجاز تأخره عن المبتدأ ولم يسمع
كذا في الدماميني (قوله وهيات بمعنى بعد) فإذا وقع بعدها لام كانت زائدة كما في قوله تعالى : ﴿ هِيَاتِ
هِيَاتِ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ (قوله وما هو بمعنى المضارع) لم يثبت ابن الحاجب وعليه فأف بمعنى تضجرت
وأوه بمعنى توجعت وهكذا كما قاله الجامي والإنصاف أن المذهبين محتملان (قوله كأَوْه) فيها لغات أشهرها
فتح الهمزة وتشديد الواو وسكون الهاء ، ومنها أوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وآه بقلب
الواو ألفا وأوه بفتح الهمزة ممدودة وكسر الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء بفتح وأوه بفتح الهمزة
وفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد تمد الهمزة في هذه كذا في الدماميني (قوله وأف) ذكر صاحب
القاموس فيها أربعين لغة منها تثليث الفاء المشددة مع التنوين وعدمه وأف بتثليث الهمزة مع سكون الفاء
وأف بضم الهمزة وتخفيف الفاء مثلثة مع التنوين وعدمه وأف بضم الهمزة وكسرها مع تثليث الفاء مشددة
وأفى كحبل وذكرى وإفى بكسر الهمزة والفاء مشددة وبفتح الهمزة (قوله أى اعجب لعدم فلاح الكافرين)
أشار إلى أن وى بمعنى أعجب وأن الكاف بمعنى لام التعليل وأن أن مصدرية مؤكدة . وحاصل ما ذكره
الشارح في وى كأن أربعة أقوال (قوله وابأى إلخ) خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر أى أنت

[٧٣٦] قاله راجز من رجاز تميم . وقامه :

كَأَكْمَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْبُ أَوْ زَنْجِيلٌ وَهُوَ عِنْدِي أَطْيَبُ

والشاهد في وا بأى حيث جاءت فيه وا بمعنى التجب . وأنت مبتدأ ، والأشنب صفته : من الشنب - بفتحيتين - وهو
حدة الأسنان ، وخبره كأنما ذر من ذورت الحب ، والزرنب : ضرب من النبت طيب الرائحة .

وقول الآخر :

* وَاهَا لِسَلَمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا * [٩٧٩]

(تنبيهان) : الأول : تلحق وى كاف الخطاب كقوله :

[٩٨٠] وَلَقَدْ شَفَا نَفْسِي وَأَبْرَأُ فَاَعْمَلُ الثَّانِي وَأَضْمُرُ فِي الْأَوَّلِ (١) وَعَتَّرَ مَنَادَى مَرْحَمَ

قيل والآية المذكورة وقوله تعالى : ﴿ وَيَكُنَّ اللَّهُ يَسْطُرُ الرُّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [القصص : ٨٢] من ذلك . وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن الأصل ويلك فحذفت

مفداة بأى وفوك مبتدأ والأشنب صفتة من الشنب وهو حدة الأسنان وقيل البرودة والعذوبة والخبر قوله كأنما ذر عليه الزرنب وهو نبت طيب الرائحة (قوله قيل الفوارس) أى قول الفوارس ويروى هكذا وهو الأصح وقد تنازع فيه شفى وأبرأ فاعمل الثانى وأضمر فى الأول (١) وعتر منادى مرخم أصله با عترة واقدم أمر من قدم يقدم بالضم فهما كذا فى بعض نسخ العينى وفيه أن قدم يقدم بالضم فهما ضد حدث يحدث وهو لا يناسب هنا ولو قال من قدم يقدم كنصر ينصر بمعنى تقدم كما فى القاموس لناسب هنا ولا مانع من قراءته أقدم بقطع الهمزة وكسر الدال من الإقدام كما فى بعض آخر من نسخ العينى وهو الشجاعة والتقدم بل هذا أوفق بالوزن إلا أن ثبت الرواية بخلافه والشاهد فى وىك حيث ألحق بوى بمعنى أعجب كاف الخطاب والمعنى كل فارس أعجب من شجاعتك يا عترة فقول البعض الظاهر أن الأصل فى البيت ويلك ولا يظهر كونه فيه اسم فعل ممنوع . وقد ذكر العينى أن الكسائى استشهد به على أن وىك مختصر ويلك والكاف مجرورة بالإضافة وأنه أجيب عن استشهاده بأن وى بمعنى أعجب والكاف للخطاب (قوله من ذلك) وعليه ففتح همزة أن لإضمار اللام قبلها كما فى المغنى عن أبى الحسن الأنخفش أو لكونها معمولة لمخذوف تقديره اعلم كما يؤخذ من التصريح . وقد يجعل قول الشارح وفتح أن إلخ راجعا لهذا القول أيضا . واعلم فى كلامه بصيغة الأمر على الأظهر .

[٩٧٩] ذكر مستوفى فى شواهد العرب والمبنى . والشاهد فى واهَا فإنها بمعنى أعجب .

[٩٨٠] قاله عترة العيسى من قصيدته المشهورة فى المعلقات . قوله قيل بكسر القاف : أى قول الفوارس : ويروى هكذا وهو الأصح . وقد تنازع فيه شفا وأبرأ فاعمل الثانى وأضمر الأول . والشاهد فى وىك حيث دخل على كلمة وى كاف الخطاب . وذهب الكسائى إلى أنها مخلوطة من ويلك فالكاف عنده مجرورة بالإضافة : وأجيب بأن وى كلمة تعجب والكاف اللاحقة به للخطاب ، والمعنى أتعجب وعتر منادى مرخم أصله با عترة . وقدم أى قدم الفرس . ويروى أقدم أى تقدم . والإقدام الشجاعة . وأما قدم يقدم بالضم فهما فهو من قدم الشيء فهو قديم .

(١) أجمل التالى لقرنه ومنهم من يعمل الأول لسبقه .

اللام لكثرة الاستعمال وفتح أن بفعل مضمر كأنه قال ويك اعلم أن . وقال قطرب : قبلها لام مضمر والتقدير ويك لأن والصحيح الأول . قال سيبويه سألت الخليل عن الآيتين فزعم أنها وى مفصولة من كأن ، ويدل على ما قاله قول الشاعر :

[٩٨١] وَفِي كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ سَبَبٌ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعْشَ عَيْشَ ضُرٍّ

الثاني : ما ذكره في هيات هو المشهور . وذهب أبو إسحاق إلى أنها اسم بمعنى البعد وأنها في موضع رفع في قوله تعالى : ﴿ هَيَاتَ هَيَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون : ٣٦] ،

(قوله وقال قطرب إن) لم يتعرض الشارح لكون ويك على قول قطرب اسم فعل بمعنى أعجب لحقه كاف الخطاب أو مختصر. ويلك فالكاف اسم مضاف إليه ويل ولعل الثاني أقرب وفي كلام البعض على قول الشارح أى اعجب لعدم فلاح الكافرين الجزم بالثاني فعليك بالتثبت . (قوله والصحيح الأول) أى كون وى اسم فعل بمعنى اعجب والكاف للتعليل بقرينة تقويته بكلام سيبويه فإن هذا المذهب مذهبه ومذهب الخليل كما في التصريح ولأن كلام سيبويه إنما يدل لهذا القول لأن الكاف إنما تكون مفصولة من وى إذا كانت للتعليل بخلاف ما إذا كانت حرف خطاب أو اسما مضافا إليه كذا قال شيخنا . قال البعض وقد يقال كون الكاف مفصولة من وى لا يعين كونها تعليلية لاحتمال أن يكون كأن للتحقيق فلا ينهض فصلها مصححا للأول اهـ ملخصا . ولك دفعه بأن التعيين إضافي بالنسبة لبقية الأقوال المتقدمة فينهض فصل الكاف مصححا للأول على ما عداه من تلك الأقوال فلا ينافي احتمال أن كأن للتحقيق وما أبداه شيخنا وتبعه البعض من احتمال أن قصد الشارح حكاية قول آخر يرده أمران الأول ما مر عن التصريح أن القول الأول مذهب سيبويه والخليل الثاني أن ما نقله عن سيبويه لا يقابل القول الأول فكيف يكون قولاً آخر مقابلاً للأقوال المتقدمة . نعم نقل في المغنى عن الخليل خلاف ما نقله عن المصريح ، وعبارته : وقال الخليل وى وحدها وكان للتحقيق فاعرف ذلك .

(قوله ويدل على ما قاله إن) فيه أن المذاهب المتقدمة في الآيتين واحتمال التحقيق متأنية في البيت أيضا غاية الأمر أن النون فيه مخففة من تثقيل فلا دلالة فيه على ما صححه . واسم أن أو كأن في البيت ضمير الشأن والخبر جملة من يكن إن والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال . (قوله وأنها في موضع رفع إن) واللام على هذا أصلية أى البعد ثابت للذى توعده ولم أر من علل البناء على هذا القول ويظهر لى أنه تضمن معنى حرف التعريف .

وذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن وبني لإبهامه ، وتأويله عنده في البعد ، ويفتح الحجازيون تاء هيات ويقفون بالهاء ، ويكسرهما تيم ويقفون بالتاء ، وبعضهم يضمها ، وإذا ضمت فمذهب أى على أنها تكتب بالتاء ومذهب ابن جنى أنها تكتب بالهاء . وحكى الصغاني^(١) فيها ستاً وثلاثين لغة : هيهاء وأيهاء وهيات وأيهات وهيهان وأيهان ، وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحة ومكسورة ، وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون . وحكى غيره هيهاك وأيهاك ، وأيهاء وأيهاء وهيهاء وهيهاء اهـ . (وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ * وَهَكَذَا ذُونُكَ مَعَ إِلْيَاكَ) الفعل مبتدأ ومن أسمائه عليك جملة اسمية في موضع الخبر . ودونك أيضاً مبتدأ خبره هكذا . بمعنى أن اسم الفعل على

(قوله غير متمكن) أى غير منصرف كما قاله شيخنا والبعض ويحتمل أن مراده بغير المتمكن غير المعرب كما هو اصطلاحهم (قوله وبني لإبهامه) أورد عليه شيخنا أن الإبهام لا يقتضى البناء نعم قالوا المبهم المضاف لمبنى يجوز بناؤه (قوله وتأويله) أى معناه عنده في البعد فهو خبر مقدم وما توعدون مبتدأ مؤخر واللام زائدة أى ما توعدون كائن في البعد أى متلبس به (قوله ويفتح الحجازيون إلخ) قال بعضهم إن المفتوحة التاء مفردة وأصلها هيبية كترزلة قلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتأنيث فالوقف عليها بالهاء وأما المكسورة التاء فجمع كمسلمات فالوقف عليها بالتاء ، وكان القياس هيات لأن الجمع يرد الأشياء إلى أصولها ، إلا أنهم حذفوا الألف المنقلبة عن الياء لكون الكلمة غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا وياء الذى في التثنية للفرق بين المتمكن وغيره . وأما المضمومة التاء فتحتمل الأفراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء قال الرضى وهذا تخمين ولا مانع من كون الألف والتاء زائدين في جميع الأحوال ولا كون الزائد التاء فقط وأصلها هيبية في جميع الأحوال وإنما وقف عليها في هذا الوجه بالتاء كما هو الأكثر تنبيها على التحاقها بقسم الأفعال من حيث المعنى فكان تأوها مثل تاء قامت وهذا الوجه أولى كذا في الدماميني ولعل وجه الوقف عليها بالهاء على الأول احتيالى الرضى الفرق بين زيادة الألف والتاء في المتمكن وزيادتهما في غيره (قوله وحكى غيره) أى زيادة على ما ذكره الصغاني فجملة اللغات اثنتان وأربعون (قوله وأيهاء) أى بالمد وأيهاء أى بهاء السكت الساكنة كاللغة الأخيرة وبذلك غايرا أيها وهيهاء المعدودتين في اللغات السابقة فإن الهاء فيهما للتأنيث بدل عن التاء وحركة . وقوله وهيهاء أى بالمد أيضاً ولم يبين الشارح حركة الآخر على الثلاث الأولى والخامسة من هذه اللغات الست ولعلها الفتحة . وزاد في القاموس ثلاث عشرة أخرى هيات وآيهات وهيهان وآيهان بزيادة ألف بين الهاء أو الهمزة والياء المكسورة لالتقاء الساكنين مثلثات الآخر وآيات بإبدال الهاءين همزتين (قوله والفعل) أى فعل الأمر (قوله يعنى أن اسم الفعل إلخ) اعلم أن كلامهم في تقسيم اسم الفعل

(١) هو الحسن بن محمد العمري حامل لواء العربية أصله من غزة ثم دخل بغداد له كتاب مجمع البحرين والتكملة على الصحاح

ضريين : أحدهما : ما وضع من أول الأمر كذلك كشتان وصه ، والثاني : ما نقل عن غيره وهو نوعان : الأول : منقول عن ظرف أو جار ومجرور نحو عليك بمعنى الزم ومنه ﴿عليكم أنفسكم﴾ [المائدة : ١٠٥] أى الزموا شأن أنفسكم ، ودونك زيذا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت ، وأمامك بمعنى تقدّم ، ووراءك بمعنى تأخر ، وإليك بمعنى تنح .

مجموع الجار والمجرور وكلامهم على موضع الكاف من الإعراب يخالف هذا ويقتضى أن اسم الفعل هو الجار فقط اهـ يسّ وتوقف البعض في دلالة كلامهم في التقسيم على ما سبق وهو في غير محل بعد قولهم منقول من ظرف أو جار ومجرور (قوله ما وضع من أول الأمر كذلك) أى اسم فعل (قوله نحو عليك بمعنى الزم) وقد يتعدى بالباء نحو «عليك بذات الدين»^(١) فيكون بمعنى فعل مناسب متعد بها . وصرح الرضى بأن الباء في مثله زائدة قال والباء تزداد كثيرا في مفعول أسماء الأفعال لضعفها في العمل اهـ دماميني (قوله ومنه عليكم أنفسكم) قيل ومنه عليكم في قوله تعالى : ﴿قل تعالوا أتلى ما حرم ربكم .. عليكم ألا تشركوا به شيئا﴾ [الأنعام : ١٥١] والوقف على قوله ربكم والذي أحوج القائل إلى ذلك إشكال ظاهر الآية لأن إن ان جعلت مصدرية بدلا من ما أو من العائد المحذوف ورد أن المحرم الإشراف لانهية وأن الأوامر الآتية بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه عطف الطلب على الخبر وجعل المأمور به محرما فيحتاج إلى تكلفات مثل جعل لا زائدة وعطف الأوامر على المحرم باعتبار حرمة أضدادها وتضمن الخبر معنى الطلب وإن جعلت أن مفسرة على أن لا ناهية أشكل عطف الأوامر المذكورة على النهي لأنها لا تصلح بيانا للمحرم بل الواجب وعطف أن هذا صراطى مستقيما على ألا تشركوا إذ لا معنى لعطفه على أن المفسرة والفعل واختار الزمخشري كونها مفسرة لقريضة عطف الأوامر ، وأجاب عن الأول بأن عطف الأوامر على النهي باعتبار لوازمها من النهي عن أضدادها والثاني بمنع عطف أن هذا صراطى مستقيما على ألا تشركوا بل هو تعليل لا تبعوا على حذف اللام وجاز عود ضمير اتبعوه إلى الصراط لتقدمه في اللفظ . فإن قيل فعلى هذا يكون اتبعوه عطفا على ألا تشركوا ويصير التقدير فاتبعوا صراطى لأنه مستقيم وفيه جمع بين حرفي عطف الواو والفاء وليس بمستقيم وكذا إن جعلنا الواو استئنافية قلنا ورود الواو مع الفاء عند تقديم المعمول فصلا بينهما سائغ في الكلام مثل ﴿وربك فكبر﴾ ﴿وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا﴾ [الجن : ١٨] ، فإن أبيت الجمع فاجعل الفاء زائدة فإن أبيت فاجعل المعمول متعلقا بمحذوف والعامل المقرون بالفاء عطفا عليه مثل عظم فكبر ، وادعوا الله فلا تدعوا ، وآثروه فاتبعوه تفتازانى على الكشف باختصار (قوله ومكانك بمعنى اثبت) فيكون لازما وحكى الكوفيون تعديته وأنه يقال مكانك زيذا أى انتظره قال الدماميني ولا أدري أى حاجة إلى جعل مثل هذا الظرف اسم فعل وهلا جعلوه ظرفا على بابه وإنما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين ذلك وذلك الفعل نحو صه وعلبك وإليك وأما إذا أمكن فلا ، فإنه يصح أن يقال اثبت مكانك وتقدم أمامك ولا تقول اسكت صه إلخ .

(٢) من حديث شريف أوله : « تنكح المرأة لأربع » وفيه : « ... فليكن بذات الدين تربت يداك » . راجع مفاتيح القارى لأبواب فتح البارى بشرح صحيح البخارى من تأليفنا .

(تنبيهات)*: الأول : قال في شرح الكافية : ولا يقاس على هذه الظروف غيرها إلا عند الكسائي أى لا يقتصر فيها على السماع ، بل يقيس على ما سمع ما لم يسمع .
الثاني : قال فيه أيضاً : لا يستعمل هذا النوع أيضاً إلا متصلاً بضمير المخاطب . وشذ قولهم عليه رجلاً بمعنى ليلزم ، وعلى الشيء بمعنى أولنيه ، وإلى بمعنى أتحنى . وكلامه

(قوله ولا يقاس على هذه الظروف) أى المسموعة غيرها مما لم يسمع لخروجها عن أصلها وما خرج عن أصله لا يقاس عليه والمراد بالظروف ما يعم الجار والمجرور كما صرح به الدماميني (قوله بل يقيس إلخ) بشرط كونه على أكثر من حرف احترازاً من نحو بك ولك اهـ دماميني (قوله وشذ قولهم عليه رجلاً بمعنى ليلزم) ولشذوذه رد في المغنى قول بعضهم في ﴿ فلا جناح عليه أن يطوف بهما ﴾ أن الوقف على فلا جناح وأن عليه بمعنى ليلزم ليفيد صريحاً وجوب التطوف بالصفة والمروة على أنه ليس المقصود من الآية إيجاب التطوف بهما بل إبطال ما كانت الأنصار تعتقده في الجاهلية من تخرج التطوف بهما حتى سألوه عليه الصلاة والسلام عن ذلك وقالوا يا رسول الله إنا كنا نتخرج أن نطوف بالصفة والمروة فأنزل الله تعالى إن الصفا والمروة الآية كما في صحيح البخارى عن عائشة في قصة ردها على ابن أختها أسماء عروة بن الزبير في زعمه أن الآية لرفع الجناح عمن لم يتطوف بهما لأنها لو كانت كما زعم لكانت فلا جناح عليه ألا يطوف بهما وإنما هي لإبطال معتقد الأنصار^(١) قال في المغنى مع أن الإيجاب لا يتوقف على كون على اسم فعل بل كلمة تقتضى ذلك مطلقاً اهـ وأما قوله عليه الصلاة والسلام يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد حسنه الخطاب وقال ابن عصفور إن عليه خبر والصوم مبتدأ والباء زائدة اهـ فارضى . وقوله فقد حسنه الخطاب عبارة عن بعضهم فقد حسنه كون ضمير الغائب فيه واقعا على مخاطب لأنه بعض المخاطبين أولاً بقوله : من استطاع منكم (قوله بمعنى أولنيه) فيه نظر لأن أول متعد لاثنين وعلى لم يتعد إلا لمفعول واحد فكيف يكون هو ومسماه مختلفين وقد يقال إنه مثل آمين واستجب والظاهر أنه اسم لقولك لازم أى لفعل مضارع مقرون بلام الأمر فإنه متعد لواحد لأن عليك اسمان لفعل اللزوم فكذا الآخر . فإن قلت يلزم دخول لام الأمر على فعل المتكلم قلت لزومه غير ضار . ففى التنزيل ﴿ ولنحمل خطاياكم ﴾ [العنكبوت : ١٢] ، وفى الحديث : ﴿ قوموا فلأصل لكم ﴾ اهـ دماميني وقوله وقد يقال إنه مثل آمين واستجب أى في اختلاف الاسم والمسمى فإن آمين لازم واستجب متعد كما سيأتى في الشرح وقوله والظاهر إلخ يؤخذ منه ومن تفسير الشارح عليه رجلاً بليلىزم أن المراد بفعل الأمر الذى جعل الظرف إسماله ولو شذوذاً ما يشمل المضارع المقرون بلام الأمر وبهذا يسقط استشكل البعض تفسير الشارح المذكور (قوله بمعنى أتحنى) قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للمعنى أن يؤتى بالأمر فيقال بمعنى نحنى وفى نسخة

(١) راجع فتح البارى كتاب الحج من تحقيقنا بطبعاته الثلاث : الكليات الأزهرية ، ودار الفد / مصر ، وعالم الكتب / بيروت .

في التسهيل يقتضى أن ذلك غير شاذ . الثالث : قال فيه أيضا : اختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات فموضعه رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وجر عند البصريين وهو الصحيح ، لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء : على عبد الله زيدا بجر عبد الله ، فتبين أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه ، ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية ، فلك في التوكيد أن تقول : عليكم كلكم زيدا بالجر توكيدا للموجود المجرور ، وبالرفع توكيدا للمستكن المرفوع . والنوع الثانى منقول من مصدر وهو على قسمين : مصدر استعمل فعله ومصدر أهمل فعله ، وإلى

تنح بالأمر وعليها لا إشكال فيه اهـ زكريا وقوله لا إشكال فيه أن هذه النسخة أيضا لا تناسب المعنى والذي في التسهيل وشرحه للدماميني أتحنى بلفظ المضارع كما في النسخة الأولى فتأمل (قوله اختلف في الضمير إلخ) كون الكاف في عليك وأخواته ضميرا هو مذهب الجمهور وذهب ابن بابشاذ إلى أنها حرف خطاب كالكاف في ذلك ويرده عدم استعمال الجار وحده وقولهم على وعليه فإن الياء والهاء ضميران اتفاقا وحكاية الأخفش على عبد الله زيدا دما ميني (قوله فموضعه رفع) أى على الفاعلية عند الفراء ويرده أن الكاف ليست من ضمائر الرفع اهـ دما ميني ويجاب بأنه من استعارة ضمير غير الرفع له اهـ يس . واعلم أن القول بأن موضع الضمير رفع والقول بأن موضعه نصب منظور فيهما إلى ما بعد النقل إلى اسم الفعل والقول بأن موضعه جر منظور فيه إلى ما قبل النقل لأن اسم الفعل لا يعمل الجر كما هو مصرح به عند قول المصنف : وما لما تنوب عنه من عمل . لها وحيث فلا يتوارد الخلاف على جهة واحدة . (قوله ونصب عند الكسائي) أى على المفعولية والفاعل مستتر والتقدير ألزم أنت نفسك من الإلزام . قال الدماميني : ويرده قولهم عليك زيدا بمعنى خذ ، وخذ إنما يتعدى لواحد اهـ وللکسائي أن يمنع كون عليك زيدا بمعنى خذ ويقول معناه ألزم نفسك زيدا من الإلزام وأظهر منه في الرد قولهم مكانك بمعنى اثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر فإن ما ذكر لازم ويرد عليه أيضا أنه يلزمه عمل الفعل في ضميرى مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها . (قوله وجر عند البصريين) على الأصل بالإضافة في نحو دونك وبالحرف في نحو عليك . سم . (قوله على عبد الله زيدا) بتشديد الياء على أن على جارة لياء المتكلم وزيدا مفعول به لاسم الفعل وقوله بجر عبد الله أى بدل كل من الياء وهذا شاذ عند الجماعة لأنه بدل ظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للإحاطة وجواز ذلك رأى الأخفش ، والأقرب جعله عطف بيان كذا قال الدماميني وقال شيخ الإسلام زكريا وهم من فهم أن على فى على عبد الله جارة لياء المتكلم لا لعبد الله حتى بنى عليه أن عبد الله عطف بيان أو بدل من الياء اهـ وعليه يقرأ على بالألف وعبد مجرور بها . (قوله ومع ذلك) أى مع كون الكاف في موضع جر بقرينة قوله بعد بالجر توكيدا للموجود المجرور ومثل ذلك ما إذا قلنا إنها في موضع نصب فيجوز عليه أيضا في التوكيد عليكم كلكم زيدا بنصب كل توكيدا للموجود المنصوب ويرفعه توكيدا للمستكن المرفوع بخلاف ما إذا قلنا إنها في موضع رفع لأنها حيثذا الفاعل .

هذا النوع بقسميه الإشارة بقوله (كَذَا رُوِيَ بَلَّة ناصبين) أى ناصبين ما بعدهما نحو :
رويد زيدًا وبله عمرا . فأما رويد زيدا فأصله أرود زيدا إروادا بمعنى أمهله إمهالا ، ثم
صغروا الإرواد تصغير الترخيم وأقاموه مقام فعله واستعملوه تارة مضافا إلى مفعوله فقالوا :
رويد زيد ، وتارة متونا ناصبا للمفعول فقالوا : رويدا زيدا . ثم إنهم نقلوه وسموا به فعله
فقالوا رويد زيدا . ومنه قوله :

[٩٨٢] رُوِيَ عَلِيًّا جَد مَا ثَدَى أُمِّهِمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَعْضُهُمْ مُتَبَايِنٌ

أنشده سيبويه . والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيا . والدليل على بنائه عدم
تنوينه . وأما بله فهو في الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لدع وترك ، فقليل فيه بله
زيد بالإضافة إلى مفعوله كما يقال ترك زيد ، ثم قيل بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله

(قوله ناصبين) أى مع عدم تنوينهما وإلا كانا مصدرين كما سيأتى . (قوله ثم صغروا الإرواء تصغير
الترخيم) أى حذفوا الهمزة والألف الزائدتين وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويد وسمى تصغير ترخيم لما فيه
من حذف الزوائد والترخيم حذف ا هـ تصریح . قال سم : والأحسن أن يكون تصغير مرود لأن اسم الفاعل
يصغر فأما المصدر فلا يجوز تصغيره قبل التسمية به^(١) ا هـ وفيه أنه لو كان تصغير مرود لم يكن مصدرا والقرض
أنه مصدر فتأمل ا هـ . (قوله مضافا إلى مفعوله) وسيأتى أنه يضاف للفاعل أيضا وقوله فقالوا رويد زيد أى
إمهال زيد . (قوله فقالوا رويد زيد) أى أمهل والفتحة على هذا بنائية بخلافها على ما قبله . (قوله رويدا عليا
إلخ) لم أر من تكلم على هذا البيت^(٢) . (قوله والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيا) اعترضه الحفيد وأقره
شيخنا والبعض بأنه لا يلزم من بنائه كونه اسم فعل لبناء كثير من الأسماء وليست أسماء أفعال^(٣) ولا يقال معلوم
انحصار رويد بين كونه اسم فعل وكونه مصدرا والمقصود إثبات كونه اسم فعل ونفى كونه مصدرا فقوله
والدليل على أن هذا اسم فعل أى لا مصدر وبعد ملاحظة هذا الانحصار يستلزم كونه مبنيا كونه اسم فعل لا
مصدرا لأن البناء ينفي المصدرية^(٤) فثبتت اسمية الفعل فتأمل . (قوله والدليل على بنائه عدم تنوينه) اعترضه
الحفيد بأنه لا يلزم من عدم تنوينه أن يكون مبنيا^(٥) فكان ينبغي أن يقول الدليل على بنائها أنها أشبهت الحرف
في كونها أبدا عاملة غير معمولة ولك أن تقول المراد عدم تنوينه مع عدم موجبات عدم التنوين غير البناء فلم يبق
إلا البناء فاندفع الاعتراض وهذا أولى مما أجاب به البعض فتأمل .

[٩٨٢] البيت من الطويل ، وهو لمالك بن خالد الهذلي .

(١) أن أن يسمى بالمصدر .

(٢) والدليل على ذلك أن الإمام العيني لم يذكر له أصلا .

(٣) راجع الشارح عند قول الناظم : * والاسم منه معرب ومبنى * وما بعده .

(٤) إذ المصدر أصل المشتقات كما ذهب إلى ذلك البصريون .

(٥) فالممتون من الصرف لا يبنون مع كونه معربا .

على أنه اسم فعل . ومنه قوله :

* بَلَّهَ الْأُكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ *

[٩٨٣]

بنصب الأُكْفِ . وأشار إلى استعمالهما الأصلي بقوله : (وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ

(قوله ومنه قوله بله الأُكْفِ إلخ) صدره :

* تَذَرُ الْجَمَاجِمُ ضَاحِيَا هَامَاتِهَا *

قاله كعب بن مالك شاعر رسول الله ﷺ من قصيدة قالها في وقعة الأحزاب وضمير تذر يرجع إلى السيوف ويروى فترى الجماجم إلخ ، والجماجم جمع جمجمة . قال صاحب الصحاح : هي عظم الرأس المشتمل على الدماغ وربما أطلقت على الإنسان فيقال خذ من كل جمجمة درهما كما يقال خذ من كل رأس بهذا المعنى . وقال أيضا : الهامة من الشخص رأسه فالمناسب هنا أن يفسر الجمجمة بالإنسان ولفظ الزجاج بين الجمجمة والهامة يجعل الهامة بعضا من الجمجمة فقال : عظم الرأس الذي فيه الدماغ يقال له جمجمة ، والهامة وسط الرأس ومعظمه وقوله : ضاحيا حال سببية من الجماجم وهاماتها فاعل ضاحيا من ضحا يضحو إذا ظهر وبرز عن محله وقوله : كأنها لم تخلق متعلق بقوله ضاحيا هاماتها أى كأنها لم تخلق متصلة بمحالتها ومعنى بله الأُكْفِ على رواية نصب الأُكْفِ دع ذكر الأُكْفِ فإن قطعها من الأيدي أهون من قطع هامات الجماجم بتلك السيوف فبله على هذا اسم فعل وعلى الجر ترك ذكر الأُكْفِ أى اترك ذكرها تركا فإنها بالنسبة إلى الهامات سهلة فبله على هذا مصدر مضاف لمفعوله وعلى الرفع كيف الأُكْفِ لا تقطعها تلك السيوف مع قطعها ما هو أعظم منها وهي الهامات أى إذا أزيلت هذه السيوف تلك الهامات عن الأبدان فلا عجب أن تزيل الأُكْفِ عن الأيدي فبله على هذا بمعنى كيف للاستفهام التعجبي فبله الأُكْفِ على الأول والثالث جملة اسمية وفتحة بله بنائية وعلى الثاني جملة فعلية حذف صدرها وفتحة بله إعرابية اهـ ملخصا من شرح شواهد الرضى لعبد القادر أفندي^(١) وفي شرح الدماميني على المغنى أن المعنى على الجر أن السيوف تترك الجماجم منفصلة هاماتها ترك الأُكْفِ منفصلة عن محالتها كأنها لم تخلق متصلة بها اهـ وعلى هذا يكون بله منصوبا بتذر ويكون قوله كأنها لم تخلق إلخ متعلقا بقوله بله الأُكْفِ أو بقوله ضاحيا هاماتها . (قوله ويعملان الخفض) أى والنصب منونين وسكت عنه لأنه الأصل وقوله دالين على الطلب أيضا أى لنيابتها عن فعل الأمر كما ذكره الشارح .

[٩٨٣] البيت من الكامل ، وهو لكعب بن مالك .

(١) راجع أيضا خزنة الأدب .

مَصْدَرَيْنِ) أى معربين بالنصب دالين على الطلب أيضا ، لكن لا على أنهما اسما فعل ، بل على أن كلا منهما بدل من اللفظ بفعله نحو : رويد زيد وبله عمرو : أى إمهال زيد وترك عمرو ، وقد روى قوله بله الأكف بالجر على الإضافة فرويد مضاف إلى المفعول كما مر ، وإلى الفاعل نحو رويد زيد عمرا . وأما بله فإضافتها إلى المفعول كما مر . وقال أبو على إلى الفاعل . ويجوز فيها حيثنذ القلب ، نحو بهل زيد ، رواه أبو زيد ، ويجوز فيهما حيثنذ التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الأصل في المصدر المضاف ، نحو : رويدا زيدا وبلها عمرا ، ومنع المبرد النصب برويد لكونه مصغرا .

(تنبيهات):* : الأول : الضمير في يعملان عائد على رويد وبله في اللفظ لا في المعنى ، فإن رويد وبله إذا كانا اسمي فعل غير رويد وبله المصدرين في المعنى . الثاني : إذا قلت رويدا وبله الفتى احتمل أن يكونا اسمي فعل ففتحتهما فتحة بناء ، والكاف من

(قوله فرويد تضاف إلى المفعول كما مر) فيه أن ما مر وهو نحو رويد زيد يحتمل الإضافة إلى المفعول والإضافة إلى الفاعل . (قوله نحو رويد زيد عمرا) ولا يرد على ذلك قولهم المصدر النائب عن فعله لا يرفع الظاهر بل فاعله ضمير مستتر وجوبا دائما لأنه محمول على المنون كما يدل عليه تمثيلهم . (قوله فإضافتها) مبتدأ وقوله إلى المفعول خبر كما يشعر بذلك مقابله بقوله وقال أبو على إلى الفاعل وفي قوله كما مر ما أسلفناه . (قوله وقال أبو على إلى الفاعل) ظاهر صنيعة أن الأول يعين إضافتها إلى المفعول والثاني يعين إضافتها إلى الفاعل وكذا صنيع الفارضى يقتضى ذلك ويقتضى جريان الخلاف في رويد أيضا وعبارته ويكونان مصدرين إذا انجر ما بعدهما كرويد زيد وبله عمرو أى إمهال زيد وترك عمرو فكلاهما مصدر مضاف للمفعول وقيل للفاعل اهـ . (قوله ويجوز فيها حيثنذ القلب) أى حين إذا كانت مصدرا وقوله نحو بهل زيد أى بفتح الهاء وسكونها . (قوله ويجوز فيهما) أى في رويد وبله حيثنذ أى حين إذ كانتا مصدرين لكن تنوين رويدا ونصب ما بعده تقدم ذكره هنا توطئة لقوله ومنع المبرد ولك أن تقول هلا ذكر منع المبرد سابقا واستغنى عن إعادة تنوين رويدا ونصب ما بعده . (قوله وهو الأصل في المصدر المضاف) أى المصدر المنون الناصب لما بعده أصل للمصدر المضاف لما بعده يعنى أن المضاف محمول عن المنون كما قاله سم . (قوله ومنع المبرد النصب) وهو الموافق لما جزموا به في إعمال المصدر من اشتراط كونه مكبرا فكيف أجازوا إعمال هذا المصغر إلى أن يكون هذا مستثنى بناء على ورود نصبه المفعول في كلام العرب على خلاف القياس . سم . (قوله في اللفظ لا في المعنى) أى ففى كلامه استخدام كذا قيل وفيه نظر لأن المراد من الضمير ومرجعه لفظ رويد ولفظ بله فلا استخدام ومعنى قوله في اللفظ لا في المعنى باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى . (قوله حرف خطاب) وإنما لم تجعل اسما فاعلا لأن الكاف ليست ضمير رفع واستعارتها للرفع خلاف الأصل ، ولا مفعولا لئلا يلزم عمل اسم الفعل في

رويدك حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب ، مثلها في ذلك ، وأن يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب وحيث أن فالكاف في رويدك تحتل الوجهين : أن تكون فاعلا وأن تكون مفعولا . الثالث : تخرج رويد وبله عن الطلب : فأما بله فتكون اسما بمعنى كيف فيكون ما بعدها مرفوعا ، وقد روى بله الأكف بالرفع أيضا ، ومن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن ، وأنكر أبو على الرفع بعدها . وفي الحديث : « يقول الله تبارك وتعالى أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما أطلعتم عليه »^(١) ، ف وقعت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعاني المذكورة ، وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر ، وبهذا يتقوى من بعدها من ألفاظ الاستثناء وهو مذهب لبعض الكوفيين . وأما رويد فتكون حالا نحو ساروا رويدا فقل هو حال من الفاعل أي مرودين . وقيل من ضمير المصدر المحذوف أي ساروه أي السير رويدا . وتكون نعتا لمصدر إما مذكور نحو ساروا سيرا رويدا أو محذوف نحو ساروا رويدا أي سيرا رويدا (وَمَا لِمَا تُثَوِّبُ عَنْهُ مِنَ عَمَلٍ * لَهُمَا) ما مبتدأ موصول صلته لما . وما من لما موصول أيضا صلته تنوب ، وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب ، ولها خبر المبتدأ ، والعائد على ما الأولى ضمير

ضميرى مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها ، ولا مجرورا لأن اسم الفعل لا يعمل الجر . (قوله ذخرا) بذال معجمة مضمومة . (قوله من بله) بفتح بله وكسرهما فوجه الكسر ما ذكره الشارح وأما وجه الفتح فقال الرضى إذا كانت بله بمعنى كيف جاز أن تدخله من . حكى أبو زيد أن فلانا لا يطيق حمل الفهر فمن بله أن يأتي بالصخرة أي كيف ومن أين وعليه تخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التي للاستبعاد وما مصدرية في محل رفع بالابتداء والخبر من بله والضمير المجرور على عائد على الذخر اهـ دماميني وشمى . والمعنى على هذا من كيف أي من أين اطلاعكم على هذا الذخر أي المدخر ولا يخفى ما في جعلها على هذه الرواية بمعنى كيف من الركافة ولو جعلت فيها من أول الأمر بمعنى أين لكان أحسن . (قوله ما أطلعتم) بضم الهزة وكسر اللام . (قوله وخارجة عن المعاني المذكورة) قال الشمى : يجوز أن تكون مصدرا بمعنى ترك ومن تعليلية أي من أجل تركهم ما علمتموه من المعاصي فلا تكون خارجة . (قوله من ضمير المصدر) يعنى المصدر الذى دل عليه الفعل وقوله المحذوف صفة لضمير بقرينة قول الشارح أي ساروه . (قوله سيرا رويدا) أي مرودا فيه . (قوله أو محذوف نحو ساروا رويدا) مذهب سيبويه أن نصب هذا على الحال ولا يكون نعت مصدر محذوف لأن رويدا صفة غير خاصة بالموصوف فلا يحذف إلا على قبح . قلت : ليس الغرض باشتراط الخصوص بالموصوف إلا ليكون ذلك قرينة يعلم بها المحذوف فإذا حصل العلم بدون كون الصفة خاصة بالموصوف لم يمتنع الحذف كما هنا للحصول العلم بأن الموصوف هو السير للقرينة الدالة عليه فلا ضمير في حذفه . دماميني .

(١) راجع كتاب التذكرة لى أحوال الموتى وأمور الآخرة من تحقيقنا ط دار إحياء الكتب العربية / مصر .

مستتر في الاستقرار الذي هو متعلق اللام من لما والعائد على ما الثانية الهاء من عنه يعنى أن العمل الذي استقر للأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء مستقر لها أى لهذه الأسماء ، فترفع الفاعل ظاهرا في نحو : هيات نجد وشتان زيد وعمرو ، لأنك تقول بعدت نجد وافترق زيد وعمرو . ومضمرا في نحو نزال . وينصب منها المفعول ما ناب عن متعدّ نحو دراك زيدا ، لأنك تقول أدرك زيدا ، ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف ، ومن ثم عدى حيل بنفسه لما ناب عن ائت في نحو حيل الثريد . وبالباء لما ناب عن عجل في نحو إذا ذكر الصالحون فحيلا بعمر : أى فعجلوا بذكر عمر . وبلى لما ناب عن أقبل في نحو حيل على كذا .

(تنبيهات):* الأول : قال في التسهيل : وحكمها يعنى أسماء الأفعال غالبا في التعدى وال لزوم حكم الأفعال ، واحترز بقوله غالبا عن أمين فإنها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول . **الثاني :** مذهب الناظم جواز إعمال اسم الفعل مضمرا قال في شرح الكافية : إن إضمار اسم الفعل مقدما لدلالة متأخر عليه جائز عند سيويه . **الثالث :**

(قوله وعنه ومن عمل متعلقان بتوب) على جعل من عمل متعلقا بتوب تكون من بمعنى . والمعنى والعمل الذي ثبت للفعل الذي تنوب هي عنه في العمل ثابت لها وفيه من الركافة ما لا يخفى وإن خفيت على البعض فأقر هذا الوجه ، ولهذا قال سم : الوجه أن من عمل بيان للفظ ما المبتدأ اهـ وقال الشيخ خالد ، عنه : متعلق بتوب ومن عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحال محذوفة من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبرها اهـ وقوله في الجار والمجرور الواقع خبرها : أى أو في الجار والمجرور الواقع صلتها بل هذا أحسن ، لما يلزم على الأول من تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو نادر كما تقدم في قوله « ونذر نحو سعيد » إلخ ، ولم تجعل الحال من ما لمنع الجمهور الحال من المبتدأ . (قوله مستتر في الاستقرار) أى بحسب الأصل أى قبل حذفه وإلا فالضمير بعد حذف المتعلق مستتر في الظرف لانتقاله إليه من المتعلق على الراجح . (قوله دراك زيدا) في بعض النسخ تراك زيدا بالفوقية والراء والكاف وهذا مقيس ودراك شاذ لأنه من أدرك . (قوله في نحو حيل الثريد) قيل هو الخبز المغمر بمرق اللحم وقيل الخبز المأكول باللحم . (قوله إذا ذكر الصالحون فحيلا بعمر) هذا أثر يروى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه والمراد عمر بن الخطاب رضى الله عنه . تصریح . (قوله عن أمين) مثلها إيه فإنه لم يحفظ لها أيضا مفعول ومساها وهو زد يتعدى . كذا في التصريح . (قوله مضمرا) أى محذوفا . (قوله جائز عند سيويه) وخرج عليه الناظم :

★ يأيها المائح دلوى دونكنا ★

فجعل دلوى منصوبا بدون مضمرا لدلالة ما بعده عليه وسينبه على ذلك الشارح ، فعلم بطلان

قال في التسهيل : ولا علامة للمضمر المرتفع بها يعني بأسماء الأفعال ، ثم قال : وبروزه مع شبهها في عدم التصرف دليل على فعليته يعني كما في هات وتعال فإن بعض النحويين غلط فعدهما من أسماء الأفعال وليسا منها بل هما فعلاان غير متصرفين^(١) لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للأنثى هاتي وتعالى ، وللأثنين والاثنتين هاتيا وتعاليا ، وللجماعتين هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين ، وهكذا حكم هلم عند بني تميم فإنهم يقولون : هلم هلمى هلمما هلموا هلممن ، فهي عندهم فعل لا اسم فعل ، ويدل على ذلك أنهم يؤكدونها بالنون نحو هلمن . قال سيبويه : وقد تدخل الخفيفة والثقيلة يعني على هلم ، قال لأنها عندهم بمنزلة رد وردا وردى وردوا وارددن ، وقد استعمل لها مضارعا من قيل

جعل بعضهم نصب نحو (باب) كذا بهاك مقدرا لأن من يجوز عمل اسم الفعل محذوفا يشترط تأخر دال عليه كما في البيت . (قوله ولا علامة للمضمر المرتفع بها) أى لا يبرز معها ضمير بل يستكن معها مطلقا بخلاف الفعل فتقول صه للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ا هـ مع . فأراد بنفى علامة المضمر نفى ظهوره من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم . (قوله دليل فعليته) أى فعلية شبهها . (قوله كما في هات) بكسر التاء مبنى على حذف الياء كآرم وتعال بفتح اللام مبنى على حذف الألف كآخش . (قوله غلط فعدهما إلخ) قال الدماميني : لا وجه للتغليط فإن الذهاب إلى هذا لا يلتزم ما قاله المصنف من أن لحق الضمائر البارزة لا يكون إلا في الأفعال بل من عدهما من أسماء الأفعال يجوز لحوقها بما قوى شبهه بالأفعال ويعتذر عن لحق الضمائر بهما بقوة مشابهتهما للأفعال فعوملا معاملتها في ذلك ا هـ ملخصا . (قوله هاتي وتعالى) بالبناء على حذف النون وأصل هاتي هاتى ياءين استثقلت الكسرة على الياء الأولى التى هى لام الفعل فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت تلك الياء لالتقاء الساكنين وأصل تعالى تعالى فقلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين . (قوله هاتوا وتعالوا) أصلهما هاتوا وتعالوا فعل بهما ما مر مع ضم هاتوا لمناسبة الراو . (قوله وهكذا حكم هلم) نقل بعضهم الإجماع على تركيبها وفي كيفية خلاف قال البصريون مركبة من هاء التنبيه ولم التى هى فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أى جمعه كأنه قيل اجمع نفسك إلينا فحذفت ألفها تخفيفا ونظرا إلى أن أصل اللام السكون : وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام فحذفت الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت . وقال الفراء : مركبة من هل التى للزجر وأم بمعنى اقصد فحفت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم . قال ابن مالك في شرح الكافية : وقول البصريين أقرب إلى الصواب قال في البسيط : ويدل على صحته أنهم نطقوا به فقالوا هالم ، ا هـ مع . (قوله فهى عندهم فعل) أى لبروز الضمائر معها . (قوله بمنزلة رد إلخ) أى في كون كل فعل أمر .

(١) لا يأل منها غير الماضى .

له هلم فقال لا أهلم . وأما أهل الحجاز فيقولون هلم في الأحوال كلها كغيرها من أسماء الأفعال . وقال الله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ هُمْ شُهَدَاءُكُمْ ﴾ [الأنعام : ١٥٠] ، ﴿ والقائلين لإخوانهم هلم إلينا ﴾ [الأحزاب : ١٨] ، وهى عند الحجازيين بمعنى احضر وتأق عندهم بمعنى أقبل (وَأُخْرَ مَا لِيذَى) الأسماء (فِيهِ الْعَمَلُ) وجوبا فلا يجوز زيدا دراك خلافا للكسائى . قال الناظم : ولا حجة له في قول الراجز :

[٩٨٤] يَا أَيُّهَا الْمَائِحِ دَلْوَى دُونَكَا إِلَى رَأَيْتِ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

لصحة تقدير دلوى مبتدأ أو مفعولا بدونك مضمر . ثم ذكر ما تقدم عن سيويه

(قوله لا أهلم) بفتح الهزة والهاء وضم اللام . (قوله هلم شهداءكم) أى أحضروا . (قوله هلم إلينا) أى أقبلوا كذا قال شيخنا وتبعه البعض وفيه أن اسم الفعل المتعدى بحرف يتعدى بذلك الحرف مثل فعله وأقبل يتعدى بعل كما مر في الشرح قبيل التنبيهات وكما في غيره فالمناسب أن هلم في الآية بمعنى ائت لأنها ترد بمعنى ائت أيضا والإتيان يتعدى بإلى كما يتعدى بنفسه . (قوله وهى عند الحجازيين إلخ) إن قلت هى بمعنى احضر أو أقبل عند التميميين أيضا . قلت كأنه أراد أنها دالة على لفظ احضر أو لفظ أقبل فلهذا خص الحجازيين بالذكر . (قوله بمعنى أقبل) أى وبمعنى ائت نحو هلم الثريد .

(فائدة)*: توقف ابن هشام فى عريية قول الناس هلم جرا قال : والذي ظهر لنا فى توجيهه أن هلم هى التى بمعنى ائت إلا أن فيها تجوزين أحدهما أنه ليس المراد بالإتيان المجيئ الحسى بل الاستمرار على الشيء وملازمته . والثانى أنه ليس المراد الطلب حقيقة بل الخبر كما فى قوله : ﴿ فليمدد له الرحمن مدا ﴾ وجرا مصدر جره يجره إذا سحبه وليس المراد الجر الحسى بل التعميم فإذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكأنه قيل واستمر ذلك فى بقية الأعوام استمرارا أو استمر مستمرا على الحال المؤكدة وبهذا التأويل ارتفع إشكال اختلاف المتعاطفين بالخبر والطلب وهو ممتنع أو ضعيف وإشكال التزام أفراد الضمير إذ فاعل هلم هذه مفرد أبدا هـ أى مع أن بنى تميم لا يلتزمون به فى غير هلم هذه .

(قوله وأخر ما لى فيه العمل) أى لضعفها بعدم تصرفها . (قوله يا أيها المائح) بهزة قبل الحاء المهملة وهو الذى ينزل البشر فيملأ الدلو إذا قلّ ماؤها أى البشر . (قوله لصحة تقدير دلوى مبتدأ)

[٩٨٤] قالته جارية من بنى مازن ذكرت قصته فى الأصل . والمائح - بالحاء المهملة - الذى ينزل البشر فيملأ الدلو إذا قلّ ماؤها . والشاهد فى دلوى دونكا حيث استدلل به الكسائى على جراز تقديم معمول اسم الفعل عليه . فإن دونك اسم فعل . ودلوى معموله مقدما . وأجيب بأنه مبتدأ ودونكا خبره . أو هو منصوب بفعل محذوف : أى تناول دلوى .

ويأتى هذا التأويل الثانى فى قوله تعالى : ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ [النساء : ٢٤] .
(تنبيهات) : الأول : ادعى الناظم وولده^(١) أنه لم يخالف فى هذه المسألة سوى الكسائى ، ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين . **الثانى :** توهم المكودى أن لذى اسم موصول فقال : والظاهر أن ما فى قوله ما لذى فيه العمل زائدة لا يجوز أن تكون موصولة ، لأن لذى بعدها موصولة . وليس كذلك بل ما موصولة ، ولذى جار ومجرور فى موضع رفع خبر مقدم ، والعمل مبتدأ مؤخر ، والجملة صلة ما . **الثالث :** ليس فى قوله العمل مع قوله عمل إبطاء لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة ، وقد وقع ذلك للناظم فى مواضع من هذا الكتاب (وَأَحْكُمُ بِتَشْكِيرِ الَّذِي يُتَوَّنُ * مِنْهَا) أى من أسماء الأفعال (وَتَغْرِيفُ سِوَاهُ) أى سوى المتون (يَبِينُ) قال الناظم فى شرح الكافية : لما كانت هذه الكلمات من قبل

أى خبره دونك بمعنى قدامك أى ويكون الكلام حينئذ كناية عن طلب ملء الدلو كأننا عطشان كناية عن طلب سقى الماء فاندفع نظير الشيخ خالد وسكت عليه شيخنا والبعض بأن المعنى ليس على الإخبار المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه بل المقصود طلب ملء الدلو على أنه لا يصح على تقدير دلوى مبتدأ خبره دونك أن يكون دونك اسم فعل والخبر جملة اسم الفعل مع فاعله والرابط محذوف أى دونكه فاعرفه . (قوله ويأتى هذا التأويل الثانى فى قوله تعالى : كتاب الله عليكم) أى بناء على أن عليكم فيه اسم فعل وقال فى شرح القطر^(٢) : كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله على حد ﴿ صبغة الله ﴾ ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم ﴾ لأن التحريم يستلزم الكتابة اهـ ومثل ذلك للحفيد حيث قال : والصحيح أن كتاب الله مصدر مؤكد لنفسه لأن ما قبله وهو ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ يدل على أن ذلك مكتوب فكأنه قال كتب الله عليكم ذلك كتابا . (قوله إن لذى اسم موصول) بناء على كون لذى بفتح اللام إحدى لغات الذى . (قوله واحكم بتشكير إلخ) قال الرضى : ليس المراد بتشكيره أى اسم الفعل الذى هو بمعناه لأن الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا بل التشكير راجع إلى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل فصبه منونا بمعنى اسكت سكوتا أى افعل مطلق السكوت عن كل كلام إذ لا تعيين فيه ، وصه مجردا من التنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود المعين عن هذا الحديث الخاص مع جواز التكلم بغيره هكذا حقق المقام ودع الأوهام اهـ سندونى . وقد يؤخذ منه أنها فى حال تعريفها من قبيل المعرف بأل العهدية وهو أظهر من قول بعضهم إنها حينئذ من قبيل المعرف بأل الجنسية ومن قول بعضهم إنها حينئذ من قبيل علم الجنس ولنا فى هذا المقام تحقيق أسلفناه أول الكتاب فى الكلام على التنوين فارجع إليه .

(١) بدر الدين راجع له شرحه لألفية والده / من تحقيقنا .

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى .

المعنى أفعالا ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير ، فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين ، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله متونا . ولما كان من الأسماء المحضة ما يلزم التعريف كالمضمرات وأسماء الإشارات وما يلزم التنكير كأحد وعريب وديار ، وما يعرف وقتا وينكر وقتا كرجل وفرس جعلوا هذه الأسماء كذلك فألزموا بعضها التعريف كنزال وبله وآمين ، وألزموا بعضها التنكير كواها وويها ، واستعملوا بعضها بوجهين فنون مقصودا تنكيره وجرد مقصودا تعريفه كصه وصيه وأف وأف انتهى .

(تنبيه) : ما ذكره الناظم هو المشهور . وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون تعريف علم الجنس (وَمَا بِهِ خُوِطَبَ مَا لَا يَنْقَلُ * مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ . كَذَا الَّذِي أُجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ) أى أسماء الأصوات

(قوله من قبل المعنى أفعالا) ذكره تنميما للفائدة ، وإلا فقوله جعل لها تعريف إلخ إنما يبنى على كونها من قبيل اللفظ أسماء . (قوله كأحد) أطلق أحد وله استعمالات أربعة . أحدها : مرادف الأول وهو المستعمل في العدد نحو أحد عشر . والثاني : مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ . الثالث : مرادف إنسان نحو : ﴿ وإن أحد من المشركين ﴾ . الرابع : يكون اسما عاما في جميع من يعقل فما منكم من أحد وهو المراد هنا فإنه الملازم للتنكير ونذر تعريفه ، قاله الموضح في الحواشي تصریح . (قوله وبله) لا ينافيه ما مر في شرح قوله ويعملان الخفض من قوله بلها عمرا لأن ذاك على المصدرية . سم . (قوله تعريف علم الجنس) يعنى أن مسماها حقيقة لفظ الفعل المتحدة في الذهن . (قوله من مشبه اسم الفعل) قال البعض أى في الاكتفاء به وعدم احتياجه في إفادة المراد إلى شيء آخر اه وفيه أن اسم الفعل لا يفيد المراد وحده بل بضميمة فاعله الظاهر كما في هيات نجد أو المستر كما في صه فوجه الشبه المذكور لم يوجد في المشبه به اللهم إلا أن يجعل المشبه به اسم الفعل الرفع للمستتر ويراد الاكتفاء به بحسب الظاهر وقطع النظر عن الضمير المستتر فتأمل ، ثم قوله من مشبه اسم الفعل بيان لما حال من الضمير المجرور بالباء على قاعدة من البيانية ومجرورها من كونها في موضع الحال وبهذا يعلم اختلال قول البعض تبعا للفارضى الجار والمجرور بيان لما أو حال من الضمير في به فتنبه .

(قوله صوتا يجعل) أى يجعل اسم صوت . (قوله كذا الذى أجدى حكاية) أى أفادها وصرح بها أنها ليست نفس الحكاية بل مفيدة ومفهمة لها وهو كذلك لأن من شروط الحكاية أن تكون مثل المحكى وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة وليس المحكى كذلك إذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الإفصاح بالحروف لكنهم لما احتاجوا إلى حكاية تلك الأصوات وتعذرت أو تعسرت عليهم أوردوا صورتها بأدنى ما أمكنهم من ألفاظ مركبة من الحروف شبيهة بتلك الأصوات في الجملة فصار الواقع

ما وضع لخطاب ما لا يعقل ، أو ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين ، أو لحكاية الأصوات كذا في شرح الكافية . فالنوع الأول إما زجر كهلا للخيل . ومنه قوله :

★ وأئى جَوَادٍ لا يُقَالُ لَهُ هَلَا ★

وعدس للبغل ومنه قوله :

★ عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ ★

[٩٨٥]

وكخ للطفل . وفي الحديث : « كخ كخ فإنها من الصدقة » وهيد وهاد وده وجه

في كلامهم كالحكاية . فإن قلت : بقى عليه الأصوات الدالة على معنى في النفس كأح لذي السعال . قلت : هذه ليست موضوعة أصلا فلا تكون اسما بل لا تكون كلمة لأنها إنما تدل بالطبع لا بالوضع اه دمايني ملخصا .

(قوله كهلا) في القاموس : هلا وهال زجران للخيل أى اقرى اه والكلمتان منونتان بالقلم في نسخة العلامة أى العز العجمي المصححة بخطه لكن في الجمع هلا بوزن ألا لزجر الخيل عن البطء اه ومنه يعلم أن قول القاموس أى اقرى تفسير باللازم^(١) . (قوله للخيل) على حذف مضاف أى لزجرها وقد يستحث بها العاقل لتنزيله منزلة غيره كقوله :

★ ألا حيا ليل وقولا لها هلا ★

اه زكريا ، وكذا يقدر المضاف في نظائره الآتية . (قوله للبغل) أى لزجره عن الإبطاء . دمايني . (قوله وكخ) بكسر الكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة اه سم . وفي القاموس جواز تخفيف الخاء وجواز تنوينها وجواز فتح الكاف . (قوله للطفل) أى لزجره عن تناول شيء كما في القاموس . (قوله وفي الحديث إلخ) هو أن الحسن رضى الله عنه أخذ ثمرة من تمر الصدقة وجعلها في فيه فقال له عليه الصلاة والسلام : « كخ كخ فإنها من الصدقة » فألقاها من فيه^(٢) . (قوله وهيد) بفتح الهاء وكسرهما وفتح الدال فيهما زكريا ، والتحتية بينهما ساكنة .

[٩٨٥] ذكر مستوفى في شواهد الموصول . والشاهد فيه مهنا في عدس ، فإنه في الأصل صوت يزجر به البغل ، وقد سمي به البغل مهنا^(٣) .

(١) أى لازم عدم البطء .

(٢) راجع فهارس فتح الباري المسمى مفاتيح القارى لأبواب فتح البارى بشرح صحيح البخارى من وضعنا .

(٣) فقد ناداه قائلا عدس أى يا عدس .

وعاه وعيه للإبل وعاج وهج وحل للناقة . وإس وهس وهج وقاع للغنم . وهجا وهج للكلب . وسع للضأن . ووح للبقر . وعز وعيز للعنز . وحر للحمار . وجاه للبع . وإما دعاء كأو للفرس . ودوه للربيع . وعوه للجحش . وبس للغنم . وجوت وجىء للإبل

(قوله وهاد) بكسر الدال على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وده وجه بفتح الدال المهملة من الأول والجيم من الثاني وإسكان الهاء منهما وعاه وعيه بعين مهملة فيهما مكسورة من الثاني وهاء مكسورة فيهما وعاج بعين مهملة وجيم بعد الألف مكسورة وهج بفتح الهاء وكسرها مع كسر الجيم وسكونها وحل بحاء مهملة مفتوحة فلام ساكنة ويقال في زجر البعير حل بفتح الحاء المهملة وكسر اللام منونة وإس بكسر الهمزة وتشديد السين المهملة مفتوحة وهس مثلها إلا أن أولها هاء . وقال الرضى إس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس مكسورة الهاء ساكنة السين وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة اهـ دماميني . وقال زكريا : إس وهس بكسر أولهما مع فتح آخرهما أو كسره وتشديده فيهما اهـ وفي القاموس : هس بالضم زجر للغنم ولا يكسر اهـ وقوله بالضم أى ضم الهاء وأما السين فمضبوطة بالقلم بالسكون مشددة في نسخة أى العز المعجمي المصححة بخطه وفي غيرها من النسخ والله أعلم . (قوله وهج) بهاء مفتوحة فجيم ساكنة وقاع بقاف فالف فعين مهملة مكسورة وهجا بهاء مفتوحة فجيم فالف مقصورة اهـ دماميني . (قوله وهج للكلب) بفتح الهاء وسكون الجيم أو كسرها منونة قاله الدماميني . وفي القاموس ما يوافقه وأما هج السابقة التى للغنم فاقصر شيخنا السيد في ضبطها تبعا للدماميني والقاموس على فتح الهاء وسكون الجيم كما مر وكتب شيخ الإسلام على هج الأولى ما نصه : قوله وهج بفتح أوله مع كسر ثانيه وإسكانه وتشديده فيهما وأما هج الآتى فهو بفتح أوله مع إسكان ثانيه وكسره مع تنوينه وتخفيفه فيهما اهـ وملخصه أن الأولى فيها لغتان كسر الثانى وإسكانه مع التشديد فيهما والثانية فيهما لغتان كسر الثانى منونا وإسكانه مع التخفيف فيهما . (قوله وسع) بسين مفتوحة وعين ساكنة مهملتين ووح بواو مفتوحة وحاء مهملة ساكنة وعز بعين مهملة فزاي ساكنة اهـ دماميني . والعين من عز مفتوحة كما يفيد صنيع القاموس وذكره البعض . (قوله وعيز) بفتح أوله وكسره مع آخره وكسره اهـ زكريا . وقال الدماميني بعين مهملة مفتوحة فمشاة تحتية ساكنة فزاي مكسورة والذى فى القاموس أن العين بالكسر والفتح والزاي بالفتح وأنه لزجر الضأن . (قوله وحر) بالحاء المهملة بخط الشارح وفى بعض النسخ وهر قال الدماميني بفتح الهاء وكسر الراء المشددة . (قوله وجاه) بجيم فالف فهاء مكسورة ويكون لزجر البعير أيضا فهو مشترك . دماميني . (قوله وإما دعاء) أى طلب كأو ضبطه المرادى والدماميني بأنه بوزن أو العاطفة وقيل بمد الهمزة وضم الواو . (قوله ودوه) بفتح الدال المهملة أكثر من ضمها وسكون الواو وكسر الهاء كما فى الدماميني وزكريا . (قوله للربيع) بضم الراء وفتح الموحدة وبعدها عين مهملة وهو الفصل .

الموردة . وتؤوتاً للتيس المنزى . ونخ مخففاً ومشدداً للبعير المناخ . وهدع لصغار الإبل المسكنة . وسأ وتشؤ للحمار الموردة . ودج للدجاج . وقوس للكلب والنوع الثاني كغاق للغراب . وماء بالإمالة اللظية . وشيب لشرب الإبل . وعيط للمتلاعبين . وطبخ

دمايني . (قوله وعوه) بعين مهملة فواو ساكنة فهاء مكسورة اهـ دمايني . والعين مفتوحة على ما ذكره البعض . (قوله وبس) بضم الباء وتثليث السين مع تشديدها . زكريا وضبطه بعضهم بسكون السين وصدر به الدمايني . (قوله وجوت) بجيم مضمومة فواو ساكنة فمشناة فوقية مفتوحة اهـ دمايني . وفي القاموس^(١) في فصل الجيم من باب التاء الفوقية أن جوت مثلثة الآخر دعاء للإبل إلى الماء وصنيعه يفيد أن الجيم مفتوحة وكذا ضبطت بالقلم بالفتح في نسخه الصحيحة . (قوله وجيء) بجيم مكسورة فهززة ساكنة اهـ دمايني . وأما حى بكسر الحاء المهملة وسكون الهززة فدعاء للحمار إلى الماء كما في القاموس . (قوله للإبل الموردة) أى لدعائها لشرب . زكريا . (قوله وتؤ) بمشناة فوقية مضمومة فهززة ساكنة وتأ بمشناة فوقية مفتوحة فهززة ساكنة . دمايني . (قوله المنزى) أى على الإناث . (قوله ونخ) بكسر النون وإسكان الحاء المعجمة مخففة ومشددة اهـ زكريا ، وضبطه بعضهم بفتح النون وصدر به الدمايني^(٢) . (قوله المناخ) أى الذى تراد إناخته . زكريا . (قوله وهدع) بكسر الهاء وفتح الدال وإسكان العين المهملة اهـ دمايني . وزاد في القاموس لغة ثانية سكون الدال مع كسر العين . (قوله المسكنة) أى التى يراد تسكينها من نفاها . زكريا . (قوله وسأ) بفتح السين المهملة وسكون الهززة وتشؤ بمشناة فوقية مضمومة فشين معجمة مضمومة فهززة ساكنة اهـ دمايني وزاد زكريا جواز فتح الشين . (قوله ودج) بفتح الدال المهملة وسكون الجيم مخففة . وقوس بضم القاف وسكون الواو وكسر السين المهملة اهـ دمايني وزكريا . (قوله كغاق) بغين معجمة وقاف مكسورة اهـ مع . وقوله للغراب أى لحكاية صوته . (قوله وماء بالإمالة)^(٣) قال الرضى أن ميمه بمالة وهزته مكسورة أو ساكنة بعد الألف . زكريا . (قوله للظية) أى لحكاية صوتها إذا دعت ولدها . زكريا . (قوله وشيب) بكسر الشين المعجمة وسكون التحتية وكسر الموحدة كما في زكريا ، وقوله لشرب الإبل أى لحكاية صوت شربها . (قوله وعيط) بعين مهملة مكسورة فمشناة تحتية ساكنة فطاء مهملة مكسورة اهـ دمايني . زاد زكريا جواز فتح آخره وقوله للمتلاعبين أى لحكاية أصواتهم الموجودة عند اللعب ومن هنا أخذ الناس العياط كما في الدمايني . (قوله وطبخ) بكسر الطاء المهملة وسكون التحتية وكسر الحاء المعجمة أو فتحها كما في زكريا ، وقوله للضاحك أى لحكاية صوت ضحكه قال الدمايني : أفردته لأن الضحك يأتي من الواحد بخلاف ما قبله اهـ وفيه نظر ظاهر . (قوله وطاق) بطاء مهملة مفتوحة فألف فقاق مكسورة ، وقوله للضرب أى للصوت الحادث عنده وكذا يقال فيما بعده . وطق بطاء مهملة مفتوحة فقاق ساكنة . وقف بقاق مفتوحة فموحدة ساكنة . وخاق

(١) ويلاحظ أن القاموس يجعل الباب من الحرف الأخير من الفعل والفصل هو الحرف الأول .

(٢) صدر به هذه الكلمات .

(٣) الإمالة نطق الألف بين الألف والياء والفتحة كالكسرة .

للمضاحك . وطاق للضرب . وطق لوقع الحجارة . وقب لوقع السيف . وخاق باق للنكاح . وقاش ماش للقماش .

(تنبيهه) : قوله من مشبه اسم الفعل كذا عبر به أيضا في الكافية ، ولم يذكر في شرحها ما احترز به عنه ، قال ابن هشام في التوضيح : وهو احتراز من نحو قوله :
[٩٨٦] * يَا دَارَ مِيةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسُّنْدِ *

وقوله :

[٩٨٧] * أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا النِّجْلَى *

باق بكسر القاف فيهما وأول الأول خاء معجمة قبل ألف وأول الثاني باء موحدة قبل ألف اه دماميني . وخاق باق اسمان جملا اسما واحدا وبنيا على الكسر وكذا قاش ماش اه زكريا . وقوله للنكاح أى للصوت الحادث من اصطكاك الأجرام عند النكاح كما في الدماميني .

(قوله وقاش ماش) بشين معجمة مكسورة آخر كل منهما كما في الدماميني . وقوله للقماش قال زكريا أى لصوته إذا طوى اه هكذا ينبغي التكلم على هذه الألفاظ التى ساقها الشارح وبه يعلم ما في تكلم البعض عليها من التقصير في بعضها والخطأ في بعضها والله الموفق . (قوله وهو احتراز من نحو قوله يا دار مية إلخ) فإن قوله يا دارمية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به لكونه غير مكتمل به ولهذا احتاج إلى قوله انجلى كذا في التصريح . قال سم : وفي الاحتراز عن ذلك نظر لأنه يكتفى به بدليل أن حقيقة النداء كلام اصطلاحى أو نائب عنه اه وأشار البعض إلى دفعه بأن المراد غير مكتمل به في أداء المعنى المقصود للمتكلم وإن كان كلاما تاما عند النحاة . (قوله يا دار مية إلخ) تمامه :
* أقوت وطال عليها سالف الأمد *

والعلياء ما ارتفع من الأرض . وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه أى يصعد . وأقوت خلت . والسالف الماضى . والأمد الدهر والفاء بمعنى الواو . عني وتصريح وفي القاموس : السند محرقة ما يهلك من الجبل وعلا عن السفح اه وهو واضح . (قوله ألا أيها إلخ) تمامه :

[٩٨٦] تمامه :

* أقوت وطال عليها سالف الأمد *

قاله النابغة الذبياني من قصيدة من البسيط يمدح بها النعمان بن المنذر ، خاطب الدار توجعا منه لما رأى من تغيرها . والعلياء ما ارتفع من الأرض . والسند سند الجبل وهو ارتفاعه حيث يسند فيه أى يصعد . والفاء بمعنى الواو . وأقوت : أى خلت . حال بتقدير قد . والسالف الماضى . والأبد الدهر . وذكره ابن هشام للاحتراز في قوله اسم الصوت ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل فإن قوله مما يشبه اسم الفعل احتراز من نحو دارمية ، فإنه خطاب لما لا يعقل لكنه لا يشابه العقل ولم يذكره للاستشهاد . [٩٨٧] قاله امرؤ القيس الكندى وتمامه :

* بَصَّحَ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ *

من قصيدته المشهورة^(١) التى أولها : قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل . والكلام فيه مثل الكلام في الأول حيث احترز بقوله مما يشبه اسم الفعل عن مثل ألا انجلى لأنه خطاب لما لا يعقل . ولكن بالقيد المذكور خرج هذا ونحوه .

(١) وهى المعلنة الأولى من المعلقات السبع التى شرحها الزوزنى .

(وَأَلْزَمَ بِنَا التَّوَعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبَ) يحتمل أن يريد بالتنوعين أسماء الأفعال والأصوات وهو ما صرح به في شرح الكافية . ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات وهو أولى لأنه قد تقدّم الكلام على أسماء الأفعال في أول الكتاب . وعلة بناء الأصوات مشابهتها للحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة فهي أحق بالبناء من أسماء الأفعال .
(تنبيهه)*: هذه الأصوات لا ضمير فيها بخلاف أسماء الأفعال فهي من قبيل المفردات ، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات .

(خاتمة)*: قد يعرب بعض الأصوات لوقوعه موقع متمكن كقوله :
[٩٨٨] قَدْ أَقْبَلْتُ عَزَّةً مِنْ عِرَاقِهَا مُلْصَقَةً السَّرَجِ بِخَاقٍ بَاقِهَا

* بصبح وما الإصباح منك بأمثل *

أى ليس الإصباح أمثل منك لأنى أفاسى فيه أيضا الموم وهذا قاله بعد تنبيهه والأول في حال غفلته . (قوله فهو قد وجب) قال الغزى : وهو تنميص لصحة الاستغناء عنه بقوله والزم اهـ وقال سم : قد يقال الأمر بملازمة البناء لا يستوجب وجوبه فقد يؤمر بملازمة الجائز وحينئذ فقوله فهو قد وجب لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط . (قوله نوعي الأصوات) أى ما خوطب به ما لا يعقل وما أجدى حكاية . (قوله في أول الكتاب) أى في قوله وكتيابة عن الفعل^(١) إلخ . قال سم : قد يقال لم يصرح بها في أول الكتاب غاية الأمر أنه أدخلها في قوله وكتيابة عن الفعل إلخ فيجوز أن يريد مهنا لدفع توهم عدم إرادتها هناك . (قوله فهي أحق بالبناء من أسماء الأفعال) أى لأن علة بناء أسماء الأفعال مشابهتها للحروف العاملة في أنها عاملة غير معمولة فوجه الشبه في أسماء الأصوات وهو كونها لا عاملة ولا معمولة نادر في غير نوع الحرف إذ لا يوجد في غير نوعه إلا في أسماء الأصوات فيكون الحرف أخص به فتكون مشابهة أسماء الأصوات للحروف في ذلك الوجه أقوى بخلاف وجه الشبه في أسماء الأفعال وهو كونها عاملة غير معمولة فإنه موجود في الأنواع الثلاثة الاسم والفعل والحرف فلا يقوى وجوده في الحرف قوة وجود وجه الشبه في أسماء الأصوات فتكون مشابهة أسماء الأفعال للحرف دون مشابهة أسماء الأصوات له هكذا ينبغي تقرير وجه الأولوية . (قوله قد يعرب بعض الأصوات) أى وجوبا كما في الدماميني وقوله لوقوعه موقع متمكن أى بأن تخرج عن معانيها الأصلية وتستعمل في معنى ذلك المتمكن الذى وقعت موقعه فإن خاق باق في البيت غير مستعمل في معناه الأصلي لأنه لم يحك به صوت الجماع بل استعمل في معنى اسم متمكن وهو الفرج وترك الشارح ذكر جواز إعرابها وبنائها فيما إذا أريد لفظها كما في قوله :

* وأى جواد لا يقال له هلا *

[٩٨٨] الرجز بلا نسبة في لسان العرب .

(١) أى قول الناظم محمد بن مالك :

وكتيابة عن الفعل بلا تأثر وكافضار أصلا .

- أى بفرجها . وقوله :
 [٩٨٩] * إِذْ لِمَتْنِي مِثْلُ جَنَاحِ غَاقٍ *
 أى غراب . ومنه قول ذى الرمة :
 [٩٩٠] تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَكَلِّمٍ جَوَائِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ
 وقوله أيضا :
 [٩٩١] لَا يَنْعِشُ الطَّرْفُ إِلَّا مَا يُخَوِّنُهُ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْغُومٍ
 فالشيب صوت شرب الإبل . والماء صوت الظبية كما مرّ اهـ والله أعلم .

(قوله إذ لمتي) بكسر اللام يعنى شعر رأسى . (قوله تداعين) أى الإبل باسم الشيب أى بمسمى باسم هو الشيب أى بالصوت المعهود أى دعا بعضهن بعضا بذلك الصوت فالشيب هنا مستعمل فى نفس الصوت لا محكى به الصوت وقوله « فى متكلم » أى حوض ماء مثلم أى متكسر وقوله « من بصرة وسلام » بكسر السين المهملة هما نوعان من الحجارة قاله شيخنا السيد . وعبرة القاموس فى باب الرءاء . البصرة بلد معروف إلى أن قال : وحجارة رخوة فيها يياض وفى باب الميم السلمة كفرحة الحجارة والجمع ككتاب . (قوله لا ينعش الطرف) بالشين المعجمة أى لا يرفعه قال فى القاموس : نعشه الله كمنعه رفع كأنعشه ونعشه اهـ ومنه سمي النعش نعشا لارتفاعه وما فاعل ينعش واقعة على أم الظبى وقوله يخونه بضم التحتية وفتح الحاء المعجمة وكسر الواو المشددة آخره نون أى يتعهده . قال فى القاموس : خونه تعهده كتخونه اهـ وقوله داع بدل من ما أو عطف بيان أو خير لمخدوف . والمبغوم بالموحدة فالغين المعجمة من البغم وهو عدم الإفصاح . والمعنى لا يرفع طرف الظبى إلا سماعه أمه التى تعهده تقول عند تعهدها له ماء .

[٩٨٩] الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه .

[٩٩٠] البيت من الطويل ، وهو لذى الرمة فى ديوانه .

[٩٩١] البيت من البسيط ، وهو لذى الرمة فى ديوانه .

[نونا التوكيد]

(للفعل توكيد بنونين هـما) الثقيلة والخفيفة (كنوني آذهبن وأقصدهنهما) وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُونَا﴾ [يوسف : ٣٢] وقد تقدم أول الكتاب أن قوله :
[٩٩٢] * أَقَاتِلْنِ أَخْضِرُوا الشُّهُودَا *

ضرورة .

(تنبيه) : ذهب البصريون إلى أن كلا منهما أصل لتخالف بعض أحكامهما . وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة . وقيل بالعكس . وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة (يؤكدان أفعل) أي فعل الأمر مطلقا نحو اضربن زيدا ، ومثله

[نونا التوكيد]

(قوله للفعل) قدمه للاختصاص . سم . (قوله بنونين) أي بكل منهما سم أي على انفراده . (قوله ضرورة) أي وسهلها شبه الوصف بالفعل . (قوله لتخالف بعض أحكامهما) كإبدال الخفيفة ألفا وقفا في نحو : ﴿وليكونا﴾ وحذفها في نحو : لا تهن الفقير وهما ممتنعان في الثقيلة وكقوع الشديدة بعد الألف وهو ممتنع في الخفيفة وعورض التعليل بأن الفرع قد يختص بأحكام ليست في الأصل كما في المفتوحة فإنها فرع المكسورة ولها أحكام تخصها . تصريح مع زيادة وحذف . (قوله فرع الثقيلة) لاختصارها منها ولأن التأكيد في الثقيلة أبلغ . سم . (قوله وقيل بالعكس) يؤيده أن الخفيفة بسيطة والثقيلة مركبة فالخفيفة أحق بالأصالة والثقيلة أحق بالفرعية . (قوله أشد من الخفيفة) أي من التوكيد بالخفيفة ويؤيده أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى وقوله تعالى : ﴿لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ فإن امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه من كونه صاغرا لأنها كانت تتوقع حبسه في بيتها فتقرب منه وتراه كلما أرادت .

(قوله ويؤكدان الفعل) أي جوازا كما سيأتي . (قوله أي فعل الأمر) قال البعض تبعا لشيخنا الأولى فعل الطلب ليشمل الدعاء اهـ ويدفع بأن المراد فعل الأمر الاصطلاحي وهو يشمل فعل الدعاء

[٩٩٢] قبله :

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَفْلُودَا مُرَجَّلَا وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا
ذكر مستوفى في شواهد الكلام . والشاهد في أقاتلن حيث أدخلت فيه نون التأكيد وهي مختصة بفعل الأمر والمستقبل طلبا أو شرطا وهذا اسم الفاعل .

الدعاء كقوله :

* فأنزلن سكينه علينا *

(ويفعل) أى المضارع بالشرط الآتى ذكره ولا يؤكدان الماضى مطلقا . وأما قوله :

* دامن سعادك إن رحمت متيما *

[٩٩٣]

فضرورة شاذة سهلها كونه بمعنى الاستقبال . وإنما يؤكد بهما المضارع حال كونه (آتيا * ذا طلب) بأن يأتى أمرا نحو : ليقومن زيد ، أو نهيا نحو : ﴿ ولا تحسن الله

مع أنه لو قال فعل الطلب لشغل المضارع المقرون بلام الأمر مع أنه سيذكره المصنف ، ولا ينافى كون المراد بفعل الأمر ما ذكر ، قوله ومثله الدعاء لإمكان حمله على الاستخدام بأن يجعل الضمير عائدا على فعل الأمر لا بالمعنى الأعم المتقدم بل بالمعنى الخاص المقابل للدعاء أو على جعل الضمير عائدا على اضربن زيدا لا على فعل الأمر فتأمل . (قوله مطلقا) أى من غير شرط لأنه مستقبل دائما اهـ تصریح . ويرشد إلى تفسير الإطلاق بذلك قوله بعد أى المضارع بالشرط الآتى فهو أحسن من قول البعض أى سواء كان على زنة افعل أو غيرها كأنفعل وافتعل . (قوله فأنزلن سكينه علينا) تمامه :

* وثبت الأقدام إن لاقينا *

وهو من كلامه ﷺ الموافق لوزن الرجز^(١) . (قوله بالشرط الآتى) هو قوله آتيا ذا طلب إلخ . (قوله ولا يؤكدان الماضى) لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافى الماضى^(٢) اهـ تصریح . (قوله مطلقا) أى ولو كان ذلك الماضى بمعنى المستقبل طردا للباب . (قوله دامن سعادك) بكسر الكاف إن رحمت متيما من تيمه الحب أى استعبده وذلكه وتمامه :

* لولاك لم يك للصبابة جانحا *

أى مائلا والصبابة رقة الشوق . (قوله ضرورة شاذة) أى ليس للمولدين ارتكابها فى شعرهم وكذا أقائلن إلخ وإن أوهم صنيعه خلافه . (قوله سهلها كونه بمعنى الاستقبال) لأن الدوام إنما يتحقق فى الاستقبال اهـ سم . وقال الدمامينى : سهلها ما فيه من معنى الطلب فعومل معاملة الأمر . (قوله آتيا ذا طلب إلخ) عبارة التوضيح : وأما المضارع فله حالات أى خمس : إحداها أن يكون توكيده بهما واجبا وذلك إذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لاه^(٣) بفاصل نحو : ﴿ وتالله لأكيدن أصنامكم ﴾ [الأنبياء : ٥٧] ، ثم قال : والثانية أن يكون قريبا من الواجب وذلك إذا كان شرطا لأن المؤكدة بها نحو : ﴿ وإما تخافن ﴾ [الأنفال : ٥٨] . ثم قال : الثالثة أن يكون كثيرا

[٩٩٣] ذكر مستوى فى شواهد الكلام . والشاهد فى إدخال النون فى الماضى وهو شاذ .

(١) راجع فهارس الشعر للسيرة النبوية لابن هشام / من وضعنا .

(٢) فالماضى وقد انتهى لا داعى لتأكيد .

(٣) أى لام القسم .

غافلا ﴿ [إبراهيم : ٤٢] ، أو عرضا نحو : ألا تنزلن عندنا ، أو تحضيضا كقوله :
[٩٩٤] هَلَا تَمُنُّنَ بِوَعْدِ غَيْرِ مُخْلَفَةٍ كَمَا عَاهَدْتُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ
أو تمنا كقوله :

[٩٩٥] فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرِيْنِي لَكِنِّي تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكَ هَائِمٌ
أو استفهاما كقوله :

وذلك إذا وقع بعد أداة طلب كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا ﴾ [إبراهيم : ٤٢] . ثم قال :
والرابعة أن يكون قليلا وذلك إذا وقع بعد لا النافية أو ما الزائدة التي لم تسبق بأن . ثم قال : والخامسة
أن يكون أقل وذلك بعد لم وبعد أداة جزاء غير إما ا هـ . قال شيخنا : وينبغي أن تزداد سادسة وهي
امتناع التوكيد كالمضارع المنفى الواقع جوابا لقسم نحو : والله لا تفعل كذا والمضارع الحال نحو :
والله يقوم زيد الآن والمضارع المفصول من لام القسم كما سيذكره الشارح قال في النكت : أورد
على الناظم نحو قولك للعاطس : يرحمكم الله وقوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة :
٢٢٨] ، ونحو ذلك مما أوقع فيه الخبر موقع الطلب فإنه يصدق عليه أنه يفعل آتيا ذا طلب ولا يجوز
توكيده فلو قال يفعل المقترن بنهى أو استفهام إنخ لكان أولى ا هـ . ويجاب بأننا لا نسلم أن الطلب فيما
أورده بالفعل وحده كما هو فرض الكلام بل بالجملة لأنها من الجمل الخبرية المستعملة في الإنشاء ولئن
سلم أن الطلب فيه بالفعل وحده فالمراد ذا طلب بأداة كلام الأمر ولا الناهية والطلب فيما أورده
ليس كذلك فاعرفه وذا طلب حال من ضمير آتيا .

(قوله هَلَا تَمُنُّنَ) أصله تمنين فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع تخفيفا فالتقى ساكنان الياء والنون
فحذفت الياء . وذى سلم موضع بالحجاز ا هـ زكريا . وغير مخلفة حال من الياء المحذوفة . (قوله
تَرِيْنِي) فيه الشاهد وأصله قبل نون التوكيد ترأين بقلب حركة الهزمة إلى الراء ثم حذفت الهزمة فصار
ترين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار ترين فلما أكد بالنون
حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال وكسرت الياء للتخلص من الساكنين ولم تحذف لعدم ما يدل عليها
فلما أتى بياء المتكلم لحقت نون الوقاية فصار تريننى ويوم ظرف لغو متعلق بتريننى . (قوله أو استفهاما)
أى بجميع أدواته اسمية كانت أو حرفية خلافا لمن خصه بالهزمة وهل ا هـ دمايني ولذا عدد الشارح
الأمثلة .

[٩٩٤] هو من البسيط . والشاهد في هَلَا تَمُنُّنَ حيث أكد الفعل بنون التأكيد الخفيفة بعد حرف التحضيض . وأصله تمنين خطاب
للمؤنث ، فلما دخلت عليه هلا التي للطلب سقطت النون وصار هَلَا تَمُنِي ، ثم لما دخلت عليه نون التأكيد الخفيفة وهي ساكنة
التقى ساكنان وهما النون والياء ، فحذفت الياء فصار هَلَا تَمُنُنِ . وغير نصب على الحال . وذى سلم اسم موضع بالحجاز . وقيل
اسم واد بها ، فكأنها قد وافته في الأيام التي كانوا مريعين في ذى سلم ، ثم شرعت تخلف ، فلذلك خاطبها بهذا الخطاب .
[٩٩٥] هو من الطويل . والشاهد في تريننى حيث أكده بالنون الثقيلة لوقوع الفعل بعد التمني ، وهو خبر ليت واللام في لَكِنِّي
للتعليل . وكى بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا ، وليست بحرف تعليل ، إذ لو كانت كذلك لما دخلها حرف تعليل . والهام :
المتحير في العشق .

[٩٩٦] وَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَادَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي

وقوله :

[٩٩٧] * أَقْبَعَدَ كِنْدَةً تُمَدِّحُنْ قَبِيلًا *

وقوله :

[٩٩٨] فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ تَبْتَحْ مَسَاعِينَا حَتَّى تَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا

أو دعاء كقوله :

[٩٩٩] لَا يَتَعَدَّنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُو سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ

النَّارِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

(أو) آتيا (شرطاً إما ثالثاً) إما في موضع النصب مفعول به لتاليا ، أى شرطاً تابعا

(قوله وهل يمنعني ارتيادي البلاد) أى طوافي بها ومن حذر الموت تعليل لارتيادي ، وقوله أن يأتيني أى من إتيانه متعلق بيمنعني . (قوله أقبعد كندة) بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة وقبيلة ترخيم قبيلة للضرورة اهـ تصریح . وقال زكريا : قبيلة أى جماعة ثلاثة فأكثر اهـ . قال أرباب الحواشي : وهو أولى لأنه لا يلزم عليه ارتكاب ضرورة . (قوله فأقبل إلخ) الشاهد في نفعلنا حيث أكده بالنون الخفيفة لوجود الاستفهام ثم أبدلها ألفا للوقف . ونبتحت مساعينا جواب الأمر أى نفتش عن مآثرنا . أفاده زكريا . (قوله لا يبعدن) أى لا يهلكن وتقدم الكلام على البيت في النعت . (قوله إما في موضع النصب إلخ) ويصح أن يكون إما بدلا من شرطا وشرطا مفعول تاليا . والمعنى تاليا

[٩٩٦] قاله الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة من التقارب . والشاهد في هل يمنعني حيث أكده بنون التأكيد الثقيلة لوقوع الفعل بعد الاستفهام . وارتياذ البلاد : الطواف فيها وأصل أن يأتيني ، من أن يأتيني ، وإن مصدرية أى من إتيان الموت .

[٩٩٧] هذا شطر من الكامل . الحمزة للاستفهام والتقدير : أتمدحن قبيلة أى قبيلة بعد كندة : قبيلة في كهلان . والشاهد في إدخال النون في تمدحن لوقوع الفعل بعد الاستفهام .

[٩٩٨] هو من الطويل . والرهط : العصابة دون العشرة . ويقال بل إلى الأربعين . ونبتحت مجزوم لأنه جواب الأمر أن نفتش : والتقدير عن مساعينا ، لأنه لا يقال إلا بحث عنه : أى عن فضائلنا ومآثرنا . والشاهد في كيف نفعلنا ، أصله تفعلن بنون التأكيد الخفيفة ، أكده لوقوع الفعل بعد اسم الاستفهام ، فأبدل النون ألفا لأجل القافية .

[٩٩٩] البيتان من الكامل ، وهما للخرنق بنت هقان في ديوانها .

إن الشرطية المؤكدة بما ، نحو : ﴿ وإما تخافن ﴾ ، ﴿ فإما تذهبن ﴾ ، ﴿ فإما ترين ﴾ ، واحترز من الواقع شرطا بغير إما . فإن توكيده قليل كما سيأتى (أو) آتيا (مُتَّبِعًا فِي) جواب (قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا) غير مفصول من لامة بفاصل نحو : ﴿ تالله لأكيدن أصنامكم ﴾ [الأنبياء : ٥٧] . وقوله :

[١٠٠٠] فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثَّارٌ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَأَيُّ وَرَبِّ الرَّاغِبَاتِ لَأَثَارًا
ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفيًا نحو : ﴿ تالله تفتؤ تذكر يوسف ﴾ [يوسف : ٨٥] إذ التقدير لا تفتؤ . وأما قوله :

[١٠٠١] تالله لَا يُحْمَدُنُ المرءُ مُجْتَبِيًا فَعَلَّ الْكِرَامِ وَلَوْ فَاقَ الْوَرَى حَسَبًا
فشاذ أو ضرورة ، أو كان حالا كقراءة ابن كثير : « لأقسم بيوم القيامة » . وقوله :
[١٠٠٢] يَمِينًا لَأَبْغُضُ كُلَّ امْرِئٍ يُزْخَرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ
وقوله :

[١٠٠٣] لَئِنْ لَكَ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ يُبُوءُكُمْ لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ يَنْتَى وَاسِعُ

شرطا إما وشرطا على هذا بمعنى أداة شرط وعلى ما ذكره الشارح بمعنى فعل شرط . (قوله المؤكدة بما) أى الزائدة . (قوله فإما ترين) تقدم تصريحه لكن نون الرفع حذفت هنا للجازم وشذ ثبوتها في قراءة من قرأ ترين بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله لم يوفون بالجار كما في المعنى .
(قوله فإن توكيده قليل) عبر بالتوضيح بأقل كما مر . (قوله فمن يك لم يثار بأعراض قومه) أى لم ينتصر لها وهو يسكون المثلثة وفتح الهمة والأعراض جمع عرض وهو ما يحميه الإنسان من أن يعاب فيه وأراد بالراقصات إبل الحجيح التي تهتز أطرافها في مشيها كأنها ترقص والشاهد في لأثارا فإنه أكده بالنون الخفيفة ثم أبدلها ألفا للوقف . أفاده زكريا . (قوله أو كان حالا) منع البصريون الإقسام على فعل الحال فلا يجوزون والله لأفعل الآن كما سيأتى في التنبيه الثاني ويؤولون القراءة والبيتين بأنها على إضمار مبتدأ . (قوله يمينًا لأبغض) مضارع من باب نصر وأما أبغض يبغض بالضم فلغة رديئة ذكره شيخنا السيد وقوله يزخرف قولًا إلخ أى يزين قوله بالوعد ولا يفعل ما يعد به . (قوله أو

[١٠٠٠] قاله النابغة الجعدي الصحابي رضى الله عنه من الطويل : أى فمن لم ينتصر لأعراض قومه بالهجو والذب عنهم فإن قد هجوت من هجاهم وانتصرت لهم حفظا لأعراضهم . وهو جمع عرض ، وهو ما يحميه الرجل من أن يثلب فيه . وأراد بالراقصات إبل الحجيح التي تهتز أطرافها في مشيها كأنها ترقص . الفاء في فإني جواب الشرط . والواو في ورب للقسم . والشاهد في لأثارا أصلها لأثارن ، فلما وقف عليها أبدلها ألفا كما في (لنسفا) .

[١٠٠١] من البسيط . تالله قسم بمعنى والله . والمرء مفعول تاب عن الفاعل . ومجتبيا حال . وفعل الكرام مفعوله وجواب لو محذوف تقديره ، ولو فاق الورى حسبا لا يحمد . وحسبا تمييز . والشاهد في قوله لا يحمدن فإنه منفي أكد بالنون .

[١٠٠٢] هو من المتقارب ومعناه حسن جدا . ويمينا نصب بفعل محذوف . أى أقسم يمينًا أو أحلف . ولأبغض جواب القسم وفيه الشاهد حيث لم يدخله نون التأکید وهو مضارع مثبت مقرون باللام وقع حالا . قوله يزخرف أى يزين أقواله بالمواعيد ثم لا يفعل .

[١٠٠٣] هو من الطويل . واللام في لئن للتأکید . ويك أصله يكن ، وهي زائدة ههنا فلا تعمل شيئا ، أو يكون تامة أى لئن يكن الشأن . والشاهد في ليعلم إذ أصله ليعلمن بنون التأکید فحذفها .

أو كان مفصولا من اللام مثل : ﴿ وَلئن مَعَم أَوْ قَتَلْتُمْ لِإِلى الله تَحْشَرُونَ ﴾ [آل عمران : ١٥٨] ، ونحو : ﴿ وَلسوف يعطيك ربك فترضى ﴾ [الضحى : ٥] .

(تنبيهان) : الأول : التوكيد في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة كما نص عليه في التسهيل وهو مذهب البصريين ، فلا بدّ عندهم من اللام والنون فإن خلا منهما قدر قبل حرف النفي ، فإذا قلت والله يقوم زيد كان المعنى نفى القيام عنه ، وأجاز الكوفيون تعاقبهما ، وقد ورد في الشعر ، وحكى سيويه : والله لأضربه . وأما التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقا . واختلفوا فيه بعد أما : فمذهب سيويه أنه ليس بلام ولكنه أحسن ولهذا لم يقع في القرآن إلا كذلك ، وإليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين وهو الصحيح ، وقد كثر في الشعر مجيئه غير مؤكد ، من ذلك قوله :

[١٠٠٤] يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ فَمَا تَتَخَلَّى عَنِ الْخِلَانِ مِنْ شَيْمَى

وقوله :

[١٠٠٥] فَأِمَّا تَرِنِي وَلِي لِمَّةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْذَى بِهَا

وقوله :

كان مفصولا من اللام) أى بعموله كالمثال الأول أو بحرف تنفيس كالمثال الثانى أو بقدر نحو : والله قد يقوم زيد كما في سم . (قوله التوكيد في هذا النوع) أى الواقع في جواب القسم واجب لأنهم كرهوا أن يؤكد الفعل بأمر منفصل وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له . جامى .

(قوله قدر قبل) وفي بعض النسخ قبله . (قوله كان المعنى نفى القيام عنه) به أخذ الحنفية فقالوا إذا قال الشخص والله أصوم حنث بالصوم والذي يقتضيه بناء الأيمان على العرف الحنث بعدم الصوم كما هو مذهب غيرهم^(١) . (قوله وأجاز الكوفيون تعاقبهما) أى اللام والنون فيكتفى بأحدهما . (قوله غير ذى جدّة) بكسر الجيم أى سعة في المال . (قوله فأما ترينى إلخ) اللمة بكسر اللام شعر الرأس . وأودى هلك وهو يتعدى بالباء فمعنى أودى بها أهلكها وإنما لم يقل أودت بها ليوافق تأسيس القافية

[١٠٠٤] هو من البسيط : أى يا صاحبي منادى مفرد^(٢) مرخم . والشاهد في إمامتجدنى حيث ترك فيه التوكيد بالنون بعد وقوع الفعل بعد إمام المركبة من إن وما : إما للضرورة وإما أنه قليل . وغير ذى جدّة مفعول ثان لتجدنى : من وجد في المال وجدا بتلث الواو . وجدّة أى استغنى . والخلان : جمع خليل . والفاء جواب الشرط . والشيم - بكسر الشين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف - : جمع شيمة وهو الخلق والطبيعة .

[١٠٠٥] ذكر مستوفى في شواهد الفاعل . والشاهد ههنا في فأما ترينى حيث ترك فيه نون التأكيد بعد إمام الشرطية ، وبه يرد على الزجاجى في اشتراطها بعد إمام الشرطية .

(١) والأيمان مبنية على العرف أيضا على بساطها والدافع إليها ، راجع من تحقيقنا (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) لابن رشد الحفيد المالكي - ط دار الجليل / بيروت .

(٢) ليس مضافا ولا شيئا بالمضاف .

- [١٠٠٦] فَأَمَّا ثَرْنِي كَابِنَةَ الرَّمْلِ ضَاحِيًا عَلَى رِقَّةٍ أَخْفَى وَلَا أُتَعَّلُ
 وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم النون بعد إما، وزعما أن حذفها ضرورة. الثاني:
 منع البصريون نحو: والله ليفعل زيد الآن، استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالمؤكد
 كقولك: والله إن زيدا ليفعل الآن، وأجازه الكوفيون. ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن
 كثير ﴿لَأَقْسِمَنَّ﴾، والبيتين اهـ (وَقُلْ) التوكيد (بَعْدَ مَا) الزائدة التي لم تسبق بأن، من ذلك
 قولهم: بعين ما أرينك، وبجهد ما تبلفن، وحيثما تكونن آتاك، ومتى ما تقعدن أقعد. وقوله:
 [١٠٠٧] إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ اثْنُهُ وَمِنْ عَصَةِ مَا يَنْبُتُنْ شَكِيرُهَا وَقَوْلُهُ:
 [١٠٠٨] قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُكَ وَارِثٌ *

وهو الألف الواقعة قبل حرف متحرك قبل حرف الروي، زكريا. (قوله كابنة الرمل) يعني الناقة ضاحيا يعني
 ملاقيا لحر الشمس على رقة يعني مع رقة جلد قدمي. (قوله منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الآن) أي من
 كل جواب قسم مضارع حالي مثبت ويظهر لي أن منعهم ذلك من لوازم قولهم السابق لا بد من اللام والنون فإن
 نحو المثال المذكور لم يجتمع فيه اللام والنون لمنافات النون للحال لاقتضائها الاستقبال. (قوله من قراءة ابن كثير
 لأقسم) ومن منع الإقسام على فعل الحال أول ذلك على إضمار مبتدأ أي لأنا أقسم اهـ زكريا. قال الدماميني:
 والذي يظهر مذهب الكوفيين إذ لا حاجة إلى الإضمار مع كون الحال لا ينافي القسم كما اعترف به البصريون
 في الجملة الاسمية اهـ وفيه أن علة منع البصريين ليست فيما يظهر منافاة القسم للحال حتى يرد عليهم أنه لا ينافي
 الحال كما قالوا به في الجملة الاسمية بل إنه لا بد عندهم من اجتماع اللام والنون، والنون لا تأتي هنا لمنافاتها الحال
 كما قدمناه، فعلم ما في كلام البعض (قوله التي لم تسبق بأن) سواء سبقت بأداة شرط أم لا كما مثل. (قوله بعين
 ما أرينك) تقوله لمن يخفى أمرا أنت به بصير. تصریح (قوله وبجهد ما تبلفن) تقوله لمن حملته فعلا فأباه أي لا بد
 لك من فعله مع مشقة. تصریح. (قوله إذا مات منكم شخص سرق ابنه صفاته فصار مثله. وقوله: ومن عصاة الخ قال الشارح في شرحه على التوضيح: العصة بالتاء واحدة العضاء بالهاء وهو كل شجر
 عظيم له شوك والتاء عوض من الهاء الأصلية كما في شفة. والشكير ما ينبت حول الشجرة من أصلها. قاله
 الجوهري اهـ. (قوله قليلا به) أي حمدا قليلا وضمير به للمال في بيت قبله. اهـ زكريا.

[١٠٠٦] البيت من الطويل.

[١٠٠٧] كل من ذكر هذا من الشراح قال: وقولهم أي وقول ضاربي الأمثال: ومن عصاة الخ وليس كذلك فإنه بيت شعر والدليل
 على ذلك قول الجوهري: الشكير ما ينبت حول الشجر من أصلها. قال الشاعر: ومن عصاة الخ وهذا مثل يضرب لمن كان أصلا
 ينزع منه ما يشبهه، والمعنى ههنا: إذا مات الأب يسرق الولد شخص والده كأنه هو، وأصل العصة عضه، فحذف منها الهاء
 وهو كل شجر عظيم شوكة. والشاهد فيه قوله لا ينبتن شكيرها حيث أكد لا ينبتن بالنون الثقيلة بعد كلمة لا.
 [١٠٠٨] قاله حاتم الطائي. ونعامة: * إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَعْنَاهُ * من الطويل. والضمير في به يرجع إلى المال
 في البيت الذي قبله:

أَهْنُ لِلَّذِي تَهْوَى التَّلَادَ قَالُهُ إِذَا مِتُّ كَانَ الْمَالُ نَيْبًا مُقْسَمًا

وقليلا منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف: أي حمدا قليلا يحمدنك وارثك بعد استيلائه على مالك. ووارث فاعل
 يحمدنك. والشاهد في تأكيد يحمدنك بالنون الثقيلة وهذا بعدما الزائدة قليل، ولا سيما إذا لم يسبق بأن.

(تنبيهان): الأول : مراد الناظم أن التوكيد بعد ما المذكورة قليل بالنسبة إلى ما تقدم ، لا قليل مطلقا ، فإنه كثير كما صرح به في غير هذا الكتاب ، بل ظاهر كلامه اطراده . وإنما كان كثيرا من قبل أن ما لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملة بعد اللام . نص على ذلك سيويه كما حكاه في شرح الكافية . الثاني : كلامه يشمل ما الواقعة بعد رب ، وصرح في الكافية بأن التوكيد بعدها شاذ ، وعلل ذلك بأن الفعل بعدها ماضى المعنى ، ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة ، وظاهر كلامه في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيويه فإنه حكى ربما يقولن ذلك . ومنه قوله :

[١٠٠٩] رَبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَالَاتٍ

(قوله لا قليل مطلقا) أى بالنسبة لما تقدم وفي نفسه . (قوله بل ظاهر كلامه اطراده) لكن في التصريح أنه لا يقاس على المواضع التي سمع فيها زيادة ما وأنه لا يحذف منها ما . (قوله لما لازمت هذه المواضع) يعنى بعد عين وجهد وحيث ومتى وعضة وقليل في التراكيب المتقدمة وما أشبهها ، وعندى في اللزوم بالنسبة إلى متى نظر للقطع بجواز متى أقعد فتأمل وإنما زيدت ما بعد النكرة لتوكيد الإبهام كما قاله شيخنا وقول البعض لزوال الإبهام سبق قلم . (قوله أشبهت) أى في اللزوم وأما قول شيخنا أى في التوكيد فيرد عليه أن المشابهة في التوكيد لا تتوقف على اللزوم لترتب التوكيد بما على مجرد حصولها . (قوله معاملة بعد اللام) أى في مطلق توكيده فلا يرد أن توكيده بعد اللام واجب عند البصريين وبعد ما هذه قليل .

(قوله ماضى المعنى) أى فلا يناسبه التوكيد بالنون المقتضية للاستقبال والمراد ماضى المعنى غالبا فلا يرد : ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾ . (قوله وظاهر كلامه في التسهيل إلخ) يصح تمثيته على أنه قليل وعلى أنه شاذ . (قوله ربما أوفيت إلخ) أى نزلت والعلم الجبل وفى بمعنى على والشاهد فى ترفعن وفاعله شمالات جمع شمال ريح من ناحية القطب ، زكريا .

[١٠٠٩] ذكر مستوفى في شواهد حروف الجر . والشاهد فى ترفعن حيث أكده بالنون الخفيفة وهذا نادر بعد تقدم رب على ما .

اهـ (وَلَمْ) أى وَقَلَّ التوكيد بعد لم كقوله :

[١٠١٠] يَخْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا

(تغيبه) : نص سيوييه على أنه ضرورة لأن الفعل بعدها ماضى المعنى كالواقع

بعد ربما . قال فى شرح الكافية : وهو بعد ربما أحسن (وَبَعْدَ لَا) أى وَقَلَّ التوكيد

بعد لا النافية . قال فى شرح الكافية : وقد يؤكد بإحدى النونين المضارع المنفى بلا تشبيها

بالنهي كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ [الأنفال :

٢٥] وقد زعم قوم أن هذا نهى وليس بصحيح . ومثله قول الشاعر :

[١٠١١] فَلَا الْجَارَةُ الدُّنْيَا بِهَا تُلْحِجُّنَهَا . وَلَا الضَّيْفُ فِيهَا إِنْ أَنَاخَ مُحَوَّلٌ

(قوله أى وَقَلَّ التوكيد بعد لم) القلة بالنسبة إلى التوكيد بعد لم بمعنى الدور كما فى ابن النازم

وغيره . (قوله يحسبه) أى الجبل الذى عمه الخصب وحفه النبات والشاهد فى ما لم يعلم اهـ عني

وهذا ما نقله السيوطى فى شرح شواهد المغنى عن الأعلام ثم قال : وقال ابن هشام اللخمي ليس كذلك

وإنما شبه اللبن فى القعب لما عليه من الرغوة حتى امتلأ بشيخ معمم فوق كرسي وما قبله من الآيات

يدل على ذلك اهـ . (قوله كالواقع بعد ربما) أى فى أنه ماضى المعنى . (قوله وهو بعد ربما أحسن)

قال شيخنا وتبعه البعض : لعله لأن لم تقلب المضارع إلى المضى أبدا بخلاف ربما فإنها قد تدخل على

المستقبل كما فى : ﴿ رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر : ٢] اهـ ويحتمل أن الأحسن

لوجود ما الزائدة التى يؤكد بعدها كثيرا فى غير ربما . (قوله وبعد لا) لم يحتج لتقييدها بالنافية لأنه

قد علم من قوله ذا طلب اطراد التوكيد بعد لا النافية ، نكت . (قوله وليس بصحيح) لعل وجهه أن

الجملة صفة فتنة والجملة الإنشائية لا تقع صفة اهـ سم ، أى والأصل عدم التأويلات الآتية من طرف

من جعل لا ناهية . (قوله فلا الجارة الدنيا) أى القرية لها أى لجمزة محبوبته وتلحينها خبر الجارة أن

[١٠١٠] قاله أبو حيان الفقهسى . والضمير فى يحسبه يرجع إلى الجبل لأنه يصف جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات . والشاهد

فى ما لم يعلم حيث أكد بنون التأكيد بعد مضى لم الجازمة ، وهذا نادر . وشيخا مفعول ثان ليحسبه ، ومعما صفته .

[١٠١١] قاله الثمر بن تولب العكل من قصيدة من الطويل . الفاء للعطف ، ولا للنفى والجارة مبتدأ ، والدنيا صفته : أى القرية

ولها حال أى لجمزة المذكورة فى أول القصيدة وهو :

ثَابِتٌ مِنْ أَطْلَالِ جَمْرَةٍ مَأْسَلٍ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا سَرَاءٌ قَيْذُبُلٌ

وجمزة بالجيم اسم محبوبته ، والأطلال جمع طلل : الدار وهو آثارها . ومأسل بفتح الميم اسم رملة . وأقفرت أى خلت . وسراء

بفتح السين المهملة وبالدال اسم بلد . ويذبل بفتح الياء آخر الحروف وسكون الذال المعجمة وضم الباء الموحدة اسم جبل . وتلحينها

جملة خبر مبتدأ من لحيتها ألحاه إذا ملته وفيه الشاهد حيث أدخل فيها النون بعد لا النافية تشبيها لها فى اللفظ بلا الناهية . قوله منها

أى من جمزة والتقدير ولا الضيف محول عنها إن أناخ : أى نزل ، لأن إناخته مركوبه تكون للنزول وذلك لحسن قيامها بالضيف .

إلا أن توكيد تصيين أحسن لاتصاله بلا فهو بذلك أشبه بالنهى كقوله تعالى : ﴿ لا يفتنكم الشيطان ﴾ [الأعراف : ٢٧] ، بخلاف قول الشاعر فإنه غير متصل بلا فيبعد شبهه بالنهى ، ومع ذلك فقد سوغت لا توكيده وإن كانت منفصلة فتوكيد تصيين لاتصاله أحق وأولى . هذا كلامه بحروفه .

(تنبيهان)*: ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جنى . والجمهور على المنع . ولهم فى الآية تأويلات : فقل لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنة فتكون نظير :

[١٠١٢] * جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطْ *

وقيل لا ناهية ، وتم الكلام عند قوله فتنة ، ثم ابتدأ بنهى الظلمة عن التعرض للظلم

ألغيت لا وخبر لا إن أعملت عمل ليس من لحيته ألحاه إذا ملته وفيها بمعنى عنها والضمير لجمرة ، وتقدير عجز البيت ولا الضيف محول عنها إن أناخ أى نزل . وجمرة بالجيم والزاي نقله شيخنا وقوله وخبر لا إن أعملت عمل ليس أى بناء على القول بجواز عملها فى المعرفة والذى فى المغنى بها بالباء بدل اللام وعليه فالباء ظرفية والضمير المجرور بها عائد إلى أرض المحبوبة وكذا الضمير فى فيها وفيها حال من الضيف صرح بذلك الدمامينى . (قوله ما اختاره الناظم) أى من جواز التوكيد بعد لا النافية على قلة . (قوله على المنع) أى منع التوكيد بالنون بعد لا النافية إلا فى الضرورة . (قوله بقول محذوف هو صفة فتنة) والتقدير واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيين إلح أى وفى لا تصيين إلح تحويل النهى الآتى بيانه فى الوجه الثانى ويحتمل عندى تنزيل الفتنة منزلة العاقل الذى ينهى فلا تحويل . (قوله فأخرج النهى عن إسناده للفتنة) يعنى أن النهى وإن كان باعتبار القصد الأصيل عن تعرض المخاطبين للظلم فتصيينهم الفتنة خاصة والأصل لا تتعرضوا للظلم فتصيينكم الفتنة خاصة لكنه حول فى العبارة عن إيقاعه على هذا التعرض إلى إيقاعه عن الإصابة المسببة عنه وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير خطاب جماعة الذكور تنبيهها على أنهم إن تعرضوا كانوا ظالمين فقول الشارح أخرج أى حول . وقوله عن إسناده أى إيقاعه وصلته محذوفة أى إسناده للتعرض للظلم وقوله للفتنة متعلق بأخرج واللام بمعنى إلى مع حذف أى إلى إسناده لإصابة الفتنة أى تنزيلا للمسبب منزلة السبب . وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين لأن مفعول الإصابة هو فاعل التعرض بخلاف الوجه الأول ومن فى منكم على هذا لبيان الجنس لا للتبويض لثلا ينقسم المتعرضون للظلم إلى ظالم وغير ظالم وليس كذلك بخلاف الوجه الأول فمن عليه للتبويض .

[١٠١٢] قدم هذا فى النعت . وأورد ههنا للتنظير ، وذلك أن مذهب الجمهور منع التوكيد بالنون بعد لا النافية إلا فى الضرورة ، وأجازه ابن مالك وابن جنى محتجين بقوله تعالى : ﴿ واتقوا فتنة لا تصيين الذين ظلموا ﴾ وأجابوا بأن لا فى الآية ناهية . والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنة كما فى قوله : جاءوا بمذق هل رأيت الذنوب قط^(١) . تقديره جاءوا بمذق مقول فيه هل رأيت الذنوب قط .

(١) وراجع البيت فى باب النعت وصدر البيت : * حتى إذا جن الظلام واختلط *

فتصيبهم الفتنة خاصة ، فأخرج النهي عن إسناده للفتنة فهو نهى محوّل ، كما قالوا لا أرينك ههنا ، وهذا تخريج الزجاج والمبرد والفراء . وقال الأخفش الصغير : لا تصيبن هو على معنى الدعاء . وقيل جواب قسم والجملة موجبة والأصل لتصيبين كقراءة ابن مسعود وغيره ، ثم أشبعت اللام وهو ضعيف لأن الإشباع بابه الشعر . وقيل جواب قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت في قوله :

[١٠١٣] تَالله لَا يُحْمَدَنَّ الْمَرْءُ مُجْتَبِئًا فِعْلَ الْكِرَامِ

وقال الفراء : الجملة جواب الأمر نحو قولك انزل عن الدابة لا تطرحنك ، ولا نافية ومن منع النون بعد لا النافية منع انزل عن الدابة لا تطرحنك . الثاني : إذا قلنا بما رآه الناظم فهل يطرد التوكيد بعد لا كلامه يشعر بالاطراد مطلقا ، لكن نص غيره على أنه

(قوله كما قالوا لا أرينك) هو نهى محوّل عن إسناده للمخاطب إلى إسناده للمتكلم والأصل لا تأت فحول النهي عن الإتيان الذي هو سبب لرؤيته إلى المسبب الذي هو الرؤية . سم . (قوله هو على معنى الدعاء) أى فلا دعائية لا نافية وحيث أنه إنشائية فلا تكون صفة فتنة فلا بد من تقدير القول أو الوقف على فتنة ولا يخفى أنه يلزم على هذا الوجه أن يكون الدعاء على الظالمين وغيرهم وأنه إنما يأتي إذا كان هذا الكلام مقولا عن لسان بعض الناس وفي ذلك ما لا يخفى فهذا الوجه عندي شديد الضعف فتأمل . (قوله وقيل جواب قسم ولا نافية) قال البعض : كان الصواب عدم ذكر هذا في التأويلات المذكورة لأنها على مذهب الجمهور المانعين جواز التوكيد بعد لا النافية اهـ وقد يدفع بحمل إنكارهم مجيء التوكيد بعد النفي بلا على النفي الذي ليس جواب قسم بدليل قولهم هنا بسماعه في النفي الذي هو جواب قسم . (قوله تشبيها بالموجب) أى بالجواب الموجب أى في التوكيد مع كونه سماعيا . (قوله جواب الأمر) يعنى اتقوا ، ومن ذكر هذا الوجه الزمخشري وهو فاسد لأن المعنى حيث أن تتقوها لا تصيب الظالم خاصة وقوله إن التقدير إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر لا من جنس الجواب ألا ترى أنك تقدر في اتنى أكرمك إن تأتنى أكرمك اهـ مغنى . وأجاب التفتازاني بأنه على رأى من يقدر ما يناسب الكلام ولا يلتزم كون المقدر من جنس الأمر ولا موافقا له نفيا وإثباتا فيصح في الآية تقدير إن لم تتقوا وتقدير إن أصابتكم كذا في الشمنى . (قوله مطلقا) أى سواء كانت لا مفصولة من المضارع بفاصل كما في قوله فلا الجارة الدنيا ... البيت المتقدم ، أو موصولة به .

[١٠١٣] البيت من البسيط وتامه :

تَالله لَا يُحْمَدَنَّ الْمَرْءُ مُجْتَبِئًا فِعْلَ الْكِرَامِ وَلَوْ فَاقَ الْوَزَى حَسَبًا

بعد المفصلة ضرورة (وَعَيَّرَ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَاءِ) أى وقل بعد غير إما الشرطية من طوالب الجزاء ، وذلك يشمل إن المجردة عن ما غيرها ، ويشمل الشرط والجزاء . فمن توكيد الشرط بعد غير إما قوله :

[١٠١٤] * مَنْ يَتَّقِنُ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ *

ومن توكيد الجزاء قوله :

[١٠١٥] فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَاةٌ تُعْطِكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَاةٌ تَمْنَعَا

وقوله :

[١٠١٦] تَبُّمُ ثَبَاتِ الْخَيْرَانِي فِي الْوَعَى حَدِيثًا مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا

(قوله على أنه بعد المفصلة ضرورة) الذى فى المغنى أنه بعد المفصلة والموصولة سماعى . (قوله وذلك يشمل إلخ) أى قولنا وقل بعد غير إما الشرطية لكن محط شمول إن وغيرها قوله غير إما ومحط شمول الشرط والجزاء قوله بعد غير . (قوله وغيرها) بالنصب عطفًا على إن . (قوله والجزاء) أى جزاء غير أما من طوالب الجزاء لعدم شمول كلام المصنف جزاء إما ويمكن أن يعمم فى الجزاء بناء على أن جزاء إما داخل فى كلام المصنف بمفهوم الموافقة الأولى فاعرفه . (قوله من يتقن) بالبناء للمجهول أى يوجدن يقال ثقفته من باب فهم^(١) أى وجدته . والآيب الراجع وتوهم البعض أن يتقن مبنى للفاعل بمعنى يوجدن فقال : يتقن مضارع ثقف من باب علم يعلم أى يوجدن اهـ وهو خطأ واضح ثم رأيت فى نسخة صحيحة من العينى ونسخة صحيحة من ابن الناظم تثقن بناء الخطاب مبنى للفاعل فيكون بمعنى تجدن وهو واضح . (قوله فمهما تشأ إلخ) منه متعلق بتعطكم وفزارة فاعل تشأ . (قوله حديثا) أى حدث حديثاً أى قل ذلك جهاراً فإن مسلم .

[١٠١٤] تمامه : * أَلْهَذَا وَقَتْلُ بَنِي قَتِيَّةٍ شَافٌ *

هو من الكامل . الشاهد فى يتقن حيث أكده بالنون الخفيفة وهو فعل واقع لغير إما ، وهو قليل . وهو من ثقف يتقف من باب علم يعلم : إذا وجد . والفاء جواب الشرط . والآيب الراجع . وبنو قتيبة من باهلة . وشاف خبر لقتل بنى قتيبة .

[١٠١٥] قاله الكميت بن معروف من قصيدة من الطويل ومهما اسم يتضمن معنى الشرط ولهذا جزم تشأ فى الموسعين . وفزارة بكسر الفاء فى غطفان . والشاهد فى تمنعا : أصله تمنعن مؤكداً بالنون الخفيفة ، أكدته لتأكيد الجزاء ثم أبدلها ألفاً للوقف .

[١٠١٦] قاله النجاشي . من الطويل . وحديثنا نصب بفعل محذوف تقديره حدث حديثاً . ومتى للشرط . وما زائدة . ويأتك الخير جملة فعل الشرط . وينفعا جوابه . وفيه الشاهد حيث دخلت فيه نون التوكيد وهو جواب الشرط .

(١) أى مضارعه : يفهم على وزن يفعل .

(تنبيهان) الأول: مقتضى كلامه أن ذلك جائز في الاختيار وبه صرح في التسهيل فقال: وقد تلحق جواب الشرط اختياراً، وذهب غيره إلى أن دخولها في غير شرط إما وجواب الشرط مطلقاً ضرورة. الثاني: جاء تأكيد المضارع في غير ما ذكر وهو في غاية الندرة ولذلك لم يتعرض له، ومنه قوله:

[١٠١٧] لَيْتَ شِعْرِي وَأُشْفِرَنَّ إِذَا مَا قَرَّبَهَا مَنشُورَةً وَدُعَيْتُ

وأشد من هذا تأكيد أفعل في التعجب كقوله:

[١٠١٨] وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ عَضْبِي^(١) صَرِيْمَةً فَأَخْرِي بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأُخْرِيَا

وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وإن اختلفا معنى. وأشد من هذا قوله:

أَقَائِلُنْ أُخْضِرُوا الشُّهُودَا

(وَأَخْرَجَ الْمُؤَكِّدُ أَفْعَجَ) لما عرفت أول الكتاب أنه تركب معها تركيب خمسة عشر، ولا فرق بين أن يكون صحيحاً (كَأَبْرُؤًا) إذ أصله ابرزن بالنون الخفيفة فأبدلت ألفاً في الوقف كما سيأتى، واضربن، أو معتلاً نحو: اخشين وارمين واغزون: أمراً كما مثل، أو مضارعاً نحو: هل تبرزن وهل ترمين. هذه لغة جميع العرب سوى فزارة فإنها تحذف آخر الفعل إذا كان ياء تلى كسرة، نحو: ترمين فتقول هل ترمين يا زيد، ومنه قوله:

(قوله وجواب الشرط) معطوف على غير. وقوله مطلقاً أى سواء كان جواب إما أو جواب غيرها. (قوله الثاني جاء) أى لضرورة الشعر كما قاله المرادى فمع كونه في غاية الندرة كما قال الشارح هو خاص بالضرورة. (قوله في غير ما ذكر) أى غير المواضع السبعة. (قوله لیت شعري) أى علمي أى ليتنى أعلم والضمير في قريوها لصحيفة الأعمال. (قوله وأشد من هذا تأكيد أفعل في التعجب) أى لأنه ماض معنى. (قوله ومستبدل من بعد عضبي صريمة) قال الشمني: عضبي معرفة لاتنون ولاتدخلها أل وهي مائة من الإبل. وصريمة تصغير صرمة بالكسرة وهي القطعة من الإبل نحو الثلاثين. وأخر بإيجاء مهملة فراء فتحتية. (قوله من تشبيه لفظ) وهو أفعل في التعجب بلفظ وهو أفعل في الأمر. سم. (قوله وآخر المؤكد الفتح) بيان لقاعدة وقوله واشكله إلى آخر البيت استثناء منها. (قوله فإنها تحذف آخر الفعل إلخ) الظاهر أن الفعل على هذه مبنى على فتحة الياء المحذوفة.

[١٠١٧] وبعده:

أَلَيْ الْقَوْرُ أَمْ عَلَيَّ إِذَا حُ — سَمِيتُ أَلَيَّ عَلَى الْحِسَابِ مُقْسِيَتْ

قالهما السموأل بن عاديال الغساني اليهودي من قصيدة من الخفيف: أى ليتنى أشعر فأشعر هو الخير، وناب شعري الذي هو المصدر عن أشعر ونابت الياء عن اسم ليت الذي في ليتنى. والشاهد في أشعرن حيث أكدته بالنون الخفيفة وهو مثبت عار عن معنى الطلب والشرط ونحوهما. وهذا في غاية الندرة. وما زائدة. والضمير في قريوها يرجع إلى الصحيفة في البيت الذي قبله. ومنشورة حال. وكذا دعيت بتقدير قد. والمهزة في ألي للاستفهام. والمقيت المقتدر. والحافظ الشاهد. وهو المراد ههنا.

(١) (قوله ومستبدل من بعد عضبي) بالعين المهملة بعد الضاد باء واحدة، هذا اللفظ على شهرته بين أهل العلم لم يوجد في القاموس، وإنما الذي فيه في فصل العين المعجمة من باب المثل غضبها كسلمى مائة من الإبل.

[١٠١٩] * وَلَا تُقَاسِنُ بَعْدِي الْهَمْ وَالْجَزَعَا *

هذا إذا كان الفعل مسندا لغير الألف والواو والياء ، فإن كان مسندا إليهن فحكمه ما أشار إليه بقوله (وَاشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا * جَانَسَ) أى بما جانس ذلك المضمّر (مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا) فيجانس الألف الفتح والواو الضم والياء الكسر (وَالْمُضْمَرُ) المسند إليه الفعل (أَخْلَفْتُهُ) لأجل التقاء الساكنين مبقيا حركته دالة عليه (إِلَّا آلِافٌ) أبقها لحقتها : تقول يا قوم هل تضربن بضم الباء . ويا هند هل تضربن بكسرهما ، فأصل يا قوم هل تضربن هل تضربونن فحذفت نون الرفع لكثرة الأمثال فصار تضربون فحذفت الواو لالتقاء

(قوله هذا) أى ما ذكر من فتح آخر المؤكد . (قوله واشكله) أى حرك آخر المؤكد حالة كون هذا الآخر قبل مضمّر لين بفتح اللام مخفف لين هذا هو المسموع والظاهر وإن جاز كسرهما على أنه من النعت بالمصدر وقوله من تحرك بيان لما وقول الشيخ خالد متعلق بجانس غير ظاهر . (قوله المسند إليه) قيد به نظرا إلى المتبادر من لفظ المضمّر وإلا فيصح أن يراد بالمضمّر ما يعم الحرف المجعول علامة للثنية والجمع مجازا على لغة أكلوني البراغيث نحو : هل يضربن الزيدون بضم الباء . (قوله احذفه لأجل التقاء الساكنين) أى لأنه ليس على حده الجائز إذ شرطه أن يكون الساكنان فى كلمة وهنا ليس كذلك بل النون كالكلمة المنفصلة كذا قاله سم . والصحيح الذى درج عليه الشارح فيما يأتى عدم اشتراط كونهما فى كلمة بدليل نحو : أحتاجونى وعلة الحذف عند من لا يشترط ذلك استئصال الكلمة واستطالتها لو أبقى المضمّر . فإن قلت : مقتضى الحذف على كلا القولين موجود فى اضربان فلم لم تحذف الألف . قلت : المانع وهو الالتباس بالمفرد لو حذفت الألف والمانع يغلب على المقتضى . فإن قلت : كسر النون يدفع اللبس . قلت : مقتضى لكسر النون مشابقتها نون الثنية فى الوقوع آخر الألف فإذا ذهبت الألف ذهب مقتضى الكسر . فإن قلت : كان ينبغي حيثئذ حذف الألف فى اضربان لعدم الالتباس . قلت : لو حذف لزال الغرض الذى أتى به لأجله وهو الفصل بين الأمثال . وما قدمناه من الخلاف فى كون التقاء الساكنين فيما مر على حده أولا إنما هو مع النون الثقيلة أما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا لعدم إدغام الساكن الثانى . (قوله لكثرة الأمثال) أى الزوائد فلا يرد نحو النسوة جنن ويجنن كما قدمناه أول الكتاب ثم ما ذكره لا يتأتى مع الخفيفة مع أن نون الرفع تحذف معها أيضا فيما ذكر إلا أن يقال حذفت مع الخفيفة

[١٠١٩] والشاهد فيه حذف الياء من ولا تقاسن ، لأن أصله لا تقاسين . وهذا لغة نزاره ، ولغة غيرهم لا تقاسين بإثبات الياء مفتوحة كما علم فى موضعه .

الساكنين . وأصل يا هند هل تضربن هل تضربين ، فعل به ما ذكر . وتقول : يا زيدان هل تضربان ، فأصل تضربان تضربانن فحذفت نون الرفع لما ذكر ، ولم تحذف الألف لحفتها ولئلا يلتبس بفعل الواحد ، ولم تحرك لأنها لا تقبل الحركة وكسرت نون التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية في زيادتها آخرها بعد ألف . هذا كله إذا كان الفعل صحيحاً ، فإن كان معتلاً نظرت إن كان بالواو والياء فكالصحيح : تقول : يا قوم هل تغزون وهل ترمين بضم ما قبل النون ، ويا هند هل تغزون وهل ترمين بكسره ، فتحذف مع نون الرفع الواو والياء . وتقول : هل تغزوان وترميان فتبقى الألف . فإن قلت ليس هذا كالصحيح^(١) لأنه حذف آخره وجعلت الحركة المجانسة^(٢) على ما قبل الآخر بخلاف الصحيح . قلت : حذف آخره إنما هو لإسناده إلى الواو والياء لا لتوكيده فهو مساو للصحيح في التغيير الناشئ عن التوكيد ، ولذلك لم يتعرض له الناظم . وإن كان بالألف فليس كالصحيح فيما ذكر ، بل له حكم آخر أشار إليه بقوله : (وإن يكن في آخر الفعل ألف * فاجعله) أى الألف (منه) أى من الفعل (زافعاً) حال من الفعل أى حال كون

حماً على حذفها مع الثقيلة طرداً هـ سم ، وتقدم تعليل الحذف بالتخفيف أيضاً في كلام زكريا . (قوله هذا كله) أى ما ذكر من شكل الآخر بالمجانسة وحذف المضمر إلا الألف . (قوله هل تغزون وهل ترمين) أصل الأول قبل التوكيد بالنون تغزرون استثقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت الضمة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ثم الواو لالتقاء الساكنين مع كون الضمة قبلها دليلاً عليها . وأصل الثاني قبل التوكيد بالنون ترميون استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم وإن شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم قلبت كسرة الميم ضمة لتناسب الواو ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم . (قوله ويا هند هل تغزون وهل ترمين بكسره) أصل الأول تغزوين استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ثم الياء لالتقاء الساكنين . إن شئت قلت استثقلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم قلبت ضمة الزاي كسرة لتناسب الياء ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم . وأصل الثاني ترمين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم . (قوله ليس هذا) أى المعتل بالواو والياء . (قوله لأنه حذف آخره) أى إذا رفع الواو والياء . (قوله إنما هو لإسناده إلى الواو والياء) بدليل أنه إذا لم يسند إليهما ثبت الآخر مفتوحاً نحو : هل تغزون يا زيد وهل ترمين يا عمرو . (قوله وإن كان بالألف) أى معتلاً بالألف . (قوله في آخر الفعل) فيه ظرفية الشيء في نفسه لأن الآخر هو الألف ، ويدفع بأن المراد بالآخر ما قابل الأول وحيث تكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل . (قوله منه) حال من الضمير في اجعله .

(١) راجع : باب الإعلال والإبدال في شرح الشالية لابن الحاجب ، وشذا العرف في فن الصرف للحملاوي .

(٢) أى الضمة للواو والكسرة للياء .

الفعل رافعا (غَيْرَ آليَا * وَالْوَاوِ) أى بأن رفع الألف أو النون أو ضميرا مستترا أو اسما ظاهرا (يَاءَ) مفعول ثانٍ لاجعل : أى اجعل الألف حيثذ ياء نحو : هل تخشيان وترضيان يا زيدان ، وهل تخشيان وترضيان يا نسوة ، ويا زيد هل تخشين وترضين ، وهل يخشين ويرضين زيد ، والأمر فى ذلك كالمضارع (كَاسَعَيْنِ سَعِيَا) يا زيد وكذا بقية الأمثلة .

(تنبيهه) : * : إنما وجب جعل الألف ياء لأن كلامه فى الفعل المؤكد بالنون وهو المضارع والأمر ، ولا تكون الألف فيهما إلا منقلبة عن ياء غير مبدلة كيسعى ، أو مبدلة من ياء والياء منقلبة عن واو كيرضى لأنها من الرضوان (وَأَخَذَفَهُ) أى الألف (مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ) أى الياء والواو وتبقى الفتحة قبلهما دليلا عليه . (وَفِي * وَآوِ يَا شَكْلَ مُجَانِسٍ قَفِي) أى تبع . يعنى أن الواو بعد حذف الألف تضم والياء تكسر . وإنما احتيج إلى تحريكهما ولم يحذف لأن قبلهما حركة غير مجانسة أعنى فتحة الألف المحذوفة ، فلو حذفنا لم يبق ما يدل عليهما (نَحْوُ أَحْشَيْنِ يَا هِنْدُ) وهل ترضين يا هند (بِالْكَسْرِ وَيَا * قَوْمُ أَحْشُونُ) وهل ترضون (وَأَضْمُمُ) الواو (وَقِسْ) على ذلك (مُسَوِّيَا) .

(تنبيهان) : * : الأول : أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو : اخشين

(قوله حال من الفعل) أى من ضمير الفعل أى من للضمير الراجع إلى الفعل . (قوله نحو هل تخشيان) نشر على ترتيب اللف ومثل بفعلين إشارة إلى أنه لا فرق بين كون الألف منقلبة عن ياء كخشي أو واو كيرضى لأنه من الرضوان . (قوله والأمر فى ذلك كالمضارع) أى فى التمثيل المذكور أى فى غالبه وإلا فالأمر لا يرفع الظاهر بخلاف المضارع . (قوله عن ياء غير مبدلة) أى عن ياء أصلية ليست مبدلة عن شيء . (قوله لأنه من الرضوان) فأصل يرضى يرضو قلبت الواو ياء لمجاوزتها متطرفة ثلاثة أحرف ثم الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها هذا ما يفيد كلام الشارح ولعلهم لم يقلبوا الواو من أول الأمر ألفا ليكون فى المضارع ما فى الماضى من قلب الواو ياء فإن أصل رضى رضو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة فاعرف ذلك . (قوله واحذفه أى الألف) إنما لم يقلب ياء كما تقدم لأنه لو كان هنا ياء لاجتمع ياءان فى نحو اخشين يا هند إذ كان يقال اخشين بفتح الياء الأولى المنقلبة عن الألف وكسر الثانية الفاعل وكذا فى نحو : هل ترضين يا دعد إذ كان يقال ترضين وكل ذلك ثقيل ولا يلزم ذلك فيما تقدم . وجعل شيخنا وتبعه البعض اللازم على قلب الألف ياء فى نحو : هل ترضين يا دعد اجتماع واو وياء إذ كان يقال ترضوين وهو أيضا ثقيل وهذا سهو منهما عن كون الملزوم قلب الألف ياء والله الموفق . (قوله دليلا عليه) أى الألف وذكره باعتبار أنه حرف مثلا موافقة للنظم . (قوله وفى واو ويا) من وضع الظاهر موضع المضمحل . (قوله أعنى فتحة الألف) فيه مسامحة والمراد فتحة ما قبل الألف . (قوله أجاز الكوفيون حذف الياء إلخ) وهل تبقى حركة ما قبلها حين حذفها أو يكسر دلالة على الياء قال بعضهم : وهذا الذى ينبغى .

يا هند ، فتقول اخشن . وحكى الفراء أنها لغة بطيء . الثاني : فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم الألف والواو اللذين هما علامة - أى بأن أسند الفعل إلى الظاهر على لغة أكلوني البراغيث - كحكم الضمير . وهذا واضح (وَلَمْ تَقْعْ) أى النون (خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلْفِ) أى سواء كانت الألف اسما بأن كان الفعل مسندا إليها ، أو حرفا بأن كان الفعل مسندا إلى ظاهر على لغة أكلوني البراغيث ، أو كانت التالية لنون جماعة النساء ، وفاقا لسيبويه والبصريين سوى يونس ، وخلافا ليونس والكوفيين لأن فيه التقاء الساكنين على غير حده (لَكِنَّ) تقع (شَدِيدَةً وَكَسْرُهَا) لالتقاء الساكنين (أَلْفٍ) لأنه على حده ، إذ الأول حرف لين والثاني مدغم . ويعضد ما ذهب إليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم : ﴿فَدَمَرْلَهُمْ تَدْمِيرًا﴾ حكاه ابن جنى . ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان : ﴿وَلَا تَتْبَعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس : ٨٩] .

(قوله وحكم الألف والواو اللذين هما علامة إلخ) لم يذكر الياء لأنها لا تكون إلا ضميرا . (قوله ولم تقع خفيفة إلخ) هذا شروع فيما تنفرد فيه الخفيفة عن الثقيلة وهو أربعة الأول ما ذكره في هذا البيت . (قوله أى النون) صريح في أن خفيفة بالنصب على الحال من ضمير تقع ويصح رفعها على الفاعلية والوجهان جريان في قوله شديدة أيضا . (قوله وفاقا لسيبويه والبصريين) هو وما عطف عليه راجعان لعدم وقوع الخفيفة بعد الألف بأقسامها الثلاثة . (قوله لأن فيه التقاء الساكنين) أى بالنظر إلى أصل الخفيفة وهو السكون وإلا فسأتى أن من أجاز وقوعها بعد الألف يكسرها . نعم روى عن يونس إبقاؤها ساكنة والالتقاء على هذا ظاهر . (قوله على غير حده) أى غير طريقه الجائز لأن الساكن الثاني غير مدغم . (قوله لالتقاء الساكنين) قال سم : فيه نظر لأن التقاء الساكنين متحقق مع الكسر ولا يزيله . وأجاب الإسقاطى بأنه ليس المراد بالتقاء الساكنين الألف والنون كما هو مبنى النظر بل النونين يعنى أن النون المشددة ذات نونين أو لهما ساكنة والثانية محركة بالكسر لئلا تلتقى ساكنة مع النون الأولى ويدل على أن هذا مراد الشارح قوله معللا وقوع الشديدة بعد الألف لأنه أى التقاء الساكنين بين الألف والنون على حده إلخ أى لأنه لو كان مراده بالساكنين الألف والنون لناقض قوله لالتقاء الساكنين قوله لأنه على حده لاقتضاء الأول زواله لأن معناه لدفع التقاء الساكنين والثاني بقاءه . قال شيخنا : وما ذكره بعيد إذ لو كان التحريك لالتقاء الساكنين بمعنى النونين لحركت الأولى كما هو الشأن في التقاء الساكنين ا هـ وعلل جماعة الكسر بمشابهتها نون المثني وهو ما قدمه الشارح آنفا . (قوله لأنه على حده) تعليل لقوله تقع شديدة واعترضه البعض بما علم اندفاعه من القولة السابقة ، ثم كون التقاء الساكنين هنا على حده مبنى على الصحيح من عدم اشتراط كونهما في كلمة كما مر بيانه . (قوله ولا تتبعان) فالواو للعطف ولا للنهي ونون الرفع محذوفة بها والنون مؤكدة ، وقال يمكن لجواز أن تكون الواو للحال ولا للنفي والموجود نون الرفع ا هـ تصریح وليس عن الآية الأولى جواب ا هـ سندونى .

(تنبيهان): الأول : ذكر الناظم أن من أجاز الخفيفة بعد الألف يكسرها ، وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين . وظاهر كلام سيويه وبه صرح الفارسي في الحجة أن يونس يبقى النون ساكنة ، ونظر ذلك بقراءة نافع ﴿محيى﴾ . والثاني : هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الألف إذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين نحو : اضربان نعمان . قال الشيخ أبو حيان : نص بعضهم على المنع ، ويمكن أن يقال يجوز ، وقد صرح سيويه بمنع ذلك (وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا) أى زد قبل نون التوكيد (مُؤَكِّدًا * فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاءِ أُسْنَدًا) لثلاث تنوالت الأمثال ، فتقول هل تضربان يا نسوة بنون مشددة مكسورة ، وفي جواز الخفيفة الخلاف السابق كما تقدم . ولا يجوز ترك الألف فلا تقول هل تضربن يا نسوة (وَأَخَذْتُ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدَفٍ) أى تحذف النون الخفيفة وهى مرادة لأمرين : الأول : أن يليها ساكن نحو اضرب الرجل تريد اضربن . ومنه قوله :
[١٠٢٠] لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ تَرَى كَعَّ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

(قوله بقراءة نافع محيى) وجهها الوصل بنية الوقف . (قوله نص بعضهم على المنع) هو ظاهر إطلاق الناظم . (قوله ويمكن أن يقال يجوز) لأن الساكن الثاني مدغم فيه . (قوله لثلاث تنوالت الأمثال) نظر إلى الصحيح من عدم جواز وقوع الخفيفة بعد الألف ، فعلى بهذا التعليل الذى لا يظهر بالنسبة للخفيفة على مذهب من أجاز وقوعها بعد الألف ، لأن اللازم بالنسبة إليها تنوالت مثلين فقط ، ولو نظر إلى المذهبين لعل بقصد التخفيف كما علل غيره ، وكلا المسلكين صحيح .
(قوله الخلاف السابق) أى بين يونس والكوفيين وبين غيرهم ، وقوله : كما تقدم أى على ما تقدم من كسرها عند من أجاز الوقوع أو سكونها . (قوله واحذف خفيفة إلخ) وإنما لم تحرك عند ملاقاتها ساكناً كما يحرك التنوين عند ملاقاته ساكناً فى الأكثر لقصصها عنه فى الفضل بكونها فى الفعل وهو فى الاسم ، فقصدوا بحذفها وإبقائه محرراً لإظهار شرف الاسم بتشريف ما يختص به على ما يختص بالفعل الذى هو دونه . (قوله لساكناً ردف) أى لها سواء تلت فتحة كاضرب الرجل يا زيد أو ضمة كاضرب الرجل يا قوم ، أو كسرة كاضرب الرجل يا هند . دماينى . (قوله لا تهين الفقير) أصله لا تهين بحذف الياء لالتقاء الساكنين فلما أكد الفعل ردت لزوال الالتقاء كذا فى مطالع السعد . وما ذكره من دخول الجازم قبل النون هو الموافق لقوله وبفعل آتياً ذا طلب وينقدح أن هذا

[١٠٢٠] قاله الأضبط بن قريع من قصيدة من الحفيف (كذا) . والشاهد فى لا تهين : بكسر الهاء وسكون الياء آخر الحروف وبالنون ، وأصله لا تهين بنونين أولاهما مفتوحة ، فحذفت النون الخفيفة لما استقبلها ساكن . قوله علك أى لعلك . وإن تركع خبره . وأراد بالركوع الانعطاف من الرتبة والسقوط من المرة . والدهر قد رفعه جملة حاله . ويروى لا تعادى الفقير ، فعل هذا لا استشهاد فيه .

لأنها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد فحذفت لالتقاء الساكنين ، وإذا وليها ساكن وهي بعد ألف على مذهب المجيز فقال يونس إنها تبدل همزة وتفتح فتقول : اضرباء الغلام ، واضربناء الغلام . قال سيبويه : وهذا لم تقله العرب ، والقياس اضرب الغلام واضطربن الغلام يعنى بحذف الألف والنون . والثاني : أن يوقف عليها تالية ضمة أو كسرة ، وإلى ذلك أشار بقوله (وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفَ) فتقول يا هؤلاء اخرجوا ،

الفعل معرب تقديرا لأن النون لم تدخل إلا بعد استيفاء الجازم مقتضاه ، وليس هو كالفعل المتصل بنون الإناث إذا دخل عليه الجازم لأن اتصال نون الإناث سابق على الجازم ، قاله شيخنا السيد ، والذي ذكره هو كغيره في باب إعراب الفعل أنه في محل نصب أو جزم مع نون التوكيد أو نون الإناث إذا دخل عليه ناصب أو جازم ، وتقدم هذا أيضا في باب المعرب والمبني . وقوله : علك ، أى لعلك ، وحمل لعل على عسى فقرن خبرها بأن وهو قليل ، وأراد بالركوع انحطاط الرتبة . والبيت من المنسرح لكن دخل في مستفعلن أوله الخزم^(١) بالراء بعد خبئه فصار فاعلن كما قاله الدماميني والشعني ويدل له بقية القصيدة ومنها بعد هذا البيت :

وصل حبال البعيد إن وصل الحب — وأقص القريب إن قطعه

وارض من الدهر ما أتاك به — من قرعيا بعيشه نفعه

فقول العيني ومن تبعه إنه من الخفيف خطأ . (قوله فقال يونس إلخ) ثم قوله والقياس إلخ هل يأتيان على ما قاله المصنف كما تقدم أن من يلحق الخفيفة بعد الألف يكسرها وحينئذ يفرق بين ما وليه ساكن وغيره أو خاص بما تقدم عن ظاهر كلام سيبويه أن من يلحقها بعد الألف يقيها ساكنة اهـ سم . والظاهر الثاني لأن سيبويه المعارض ليونس فيما ذكر ظاهر كلامه كما مر أن يونس يسكنها بل جزم البعض بالثاني واستدل بما لا يدل .

(قوله فتقول اضرباء الغلام) أى يا زيدان واضربناء الغلام أى يا نسوة . (قوله والقياس) أى على ما إذا وليها ساكن ولم تكن بعد الألف .

(قوله بحذف الألف) قال شيخنا : أى ألف التثنية من اضربا الغلام والألف الفاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد في اضربن الغلام وقوله والنون أى نون التوكيد الخفيفة في المثالين اهـ والمتبادر من كلام الشارح حذف الألف لفظا وخطا حتى من المثال الأول وهو الموافق لما في النسخ والقياس إثباتها خطأ في المثال الأول كما لا يخفى على العارف .

(١) الحين إسقاط النال الساكن من التفعيلة والحزم حذف الفاء من فعولن أو الميم من مفاعلتين أو مفاعيلن .

ويا هذه اخرجى ، تريد اخرجن واخرجن . أما إذا وقعت بعد فتحة فسيأتى (وَأَرْدُدْ إِذَا حَدَّثَهَا فِي الْوَقْفِ مَا) أى الذى (مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدَمًا) فتقول فى اضرين يا قوم واضربن يا هند إذا وقفت عليهما : اضربوا واضربى برد واو الضمير ويائه كما مر . وتقول فى هل تضربن وهل تضربن إذا وقفت عليهما : هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف (وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفَا * وَقَفَا) أى واقفا ، ويحتمل أن يكون مفعولا له أى لأجل الوقف ، وذلك لشبهها بالتثوين (كَمَا تُقُولُ فِي قَفَا قَفَا) ومنه ﴿لَنَسْفَعًا﴾ ﴿وَلِيَكُونَا﴾ وقوله :
 * وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا * [١٠٢١]

(قوله واردد إلخ) فإن قلت لم رد المحذوف هنا فى الوقف ولم يرد فيه فى نحو هذا قاض مع زوال العلة قلت يرد فيه أيضا وإن كان الأكثر خلافه . وعليه فالفرق أن المحذوف هنا وهو الفاعل كلمة وثم جزء كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها . زكريا . والذى يظهر لى فى معنى كلام المصنف والشارح أنه إذا ورد عليك فعل مؤكد سابقا بالنون الخفيفة لكونه فى حال توكيده بها وصل مما بعده واتفق لك الوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لأجلها ، وليس المراد أنه إذا صدر منك فعل تريد توكيده والوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لأجلها ، حتى يرد قول أى حيان ما معناه الذى يظهر لى أن توكيد الفعل الموقوف عليه بالنون الخفيفة خطأ لأنها تحذف فى الوقف من غير دليل عليها فلا يظهر للإتيان بها ثم حذفها بلا دليل فائدة . (قوله فى الوقف) تنازعه اردد وحذفها . (قوله كما مر) أى فى قوله فتقول يا هؤلاء اخرجوا ويا هند اخرجى . (قوله لزوال سبب الحذف) هو فى النون اجتماع المثلين وفى الواو والياء التقاء الساكنين . دمامنى . (قوله أَلِفَا) ولذلك رسمت بالألف نظرا إلى حالتها عند الوقف كما هو قاعدة الرسم . (قوله أى واقفا) ضعف بأن مجيء المصدر حالا سماعى وضعف الاحتمال الثانى بكون الوقف غير قلبى فالأولى كونه ظرفا بتقدير وقت . (قوله وذلك لشبهها بالتثوين) قال شيخنا : اسم الإشارة راجع إلى حذفها بعد الضم والكسر وقلبها أَلِفَا بعد الفتح اه وهو وجيه .

[١٠٢١] قاله الأعشى ميمون . وصدره : * وَإِيَّاكَ وَالْمِثَّاتِ لَا تُقَرَّبَتْهَا *
 من قصيدة من الطويل . والشاهد فى فاعبدا ، إذ أصله فاعبدن بالنون الخفيفة ، فأبدلت أَلِفَا للوقف . واختلف فى الفاء فيه : فقليل جواب لإما مقدرة ، وقيل زائدة ، وقيل عاطفة : أى تنبه فاعبد الله ، فحذف تنبه وقدم المنصوب على الفاء إصلاحا للفظ كى لا يقع الفاء صدرا .

وقوله :

[١٠٢٢] فَمَنْ يَكْ لَمْ يَثَّارْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَأَلَى وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لَأَثَّارْ

وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف كقولها :

[١٠٢٣] * اضْرِبْ عَنْكَ الهموم طَارِقَهَا *

وقوله :

[١٠٢٤] * كَمَا قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَالَفَ تُذَكِّرَا *

وحمل على ذلك قراءة من قرأ : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح : ١] .

(خاتمة) : أجاز يونس للواقف إبدال الخفيفة ياء أو واو في نحو : اخشين

واخشون ، فتقول : اخشيت واخشوا وغيره يقول : اخشي واخشوا وقد نقل عنه إبدالها واوا بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقا ، وكلام سيبويه يدل على أن يونس إنما قال بذلك

(قوله كقولها إلخ) إن قلت لعل المحذوف في البيتين والآية النون الثقيلة قلت تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أول ، قاله في المغنى . (قوله اضرب عنك) ضمنه معنى اطرده فعدها بعن وطارقها بدل من الهموم . (قوله وحمل على ذلك قراءة إلخ) وحملها بعضهم على أنها من النصب بلم كما جزم بلن مقارضة بين الحرفين . دمايني . (قوله مطلقا) أى في المعتل والصحيح بدليل ما بعده ، لكن يلزم على الإبدال في الصحيح لبس لأنك إذا قلت اضربني في اضربن التبتت الياء المبدلة من النون بياء الضمير وكذا يقال إذا قلت اضربوا في اضربن بخلاف المعتل لأنك تنطق بياءين في اخشيت وبواوين في اخشوا ولو لم ترد التوكيد لم تنطق إلا بياء واحدة وواو واحدة .

[١٠٢٢] البيت من الطويل ، وهو للباغة الجعدي .

[١٠٢٣] تمامه : * ضَرَبْتُكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ *

قاله طرفة بن العبد البكري . وقال ابن بري : مصنوع عليه . من الوافر . والشاهد في اضرب بفتح الباء لأن أصله اضربن بالنون الخفيفة ، فحذفت النون وبقيت الفتحة قبلها للضرورة . وهذا من الشاذ لأن نون التأكيد لا تحذف إلا إذا لقيها ساكن . قوله طارقتها بالنصب بدل من الهموم ، وضربك نصب بنزع الخافض . والقونس بفتح القاف وسكون الواو وفتح النون وفي آخره سين مهملة ، وهو العظم الناقى بين أذنى الفرس ، وأعلى البيضة أيضا .

[١٠٢٤] من الطويل وصدره :

* خَلَا فَا لِقَوْلِي مِنْ فَيَالِ رَأْيِهِ *

أى خالف خلافا لقولي من ضعف رأيه . يقال رجل فال رأى بالفاء أى ضعيف رأى مخطيء الفراسة ، والكاف للتعليل ، وما مصدرية أى خالف لأجل القول الذى قيل له قبل اليوم . والشاهد في خالف بفتح الفاء إذ أصله : خالفن فحذف منه نون التأكيد ، ودلت الفاء عليها ، أى خالف أهل رأى السديد لضعف رأيك حتى تذكر ذلك ، يعنى حتى يظهر لك سوء عاقبته . وهذا أمر تهديد ووعيد . وإذا سكن الفاء لا يكون فيه شاهد ، ولكن ينبغى تشديد الكاف من تذكر ، فعلى هذا أصل تذكر تذكر لأنه مضارع تذكر من باب تفعل ، فحذف إحدى التاءين كما في ﴿ نَارًا تَلْقَى ﴾ وتحقيقه في الأصل .

في المعتل فإنه قال : وأما يونس فيقول : اخشوا واخشى يزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة ، وهو ما نقله الناظم في التسهيل ، وإذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الألف على مذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفا ، نص على ذلك سيويه ومن وافقه ثم قيل : يجمع بين الألفين فيمتد بمقدارهما ، وقيل : بل ينبغي أن تحذف إحداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الأولى . وفي الغرة : إذا وقفت على ضربان على مذهب يونس زدت ألفا عوض النون فاجتمع ألفان فهزمت الثانية فقلت اضرباء انتهى . وقياسه في اضربنان اضربناء والله أعلم .

[مَا لَا يَنْصَرَفُ]

قد مر في أول الكتاب أن الأصل في الاسم أن يكون معربا منصرفا ، وإنما يخرج منه عن أصله شبهه بالفعل أو بالحرف ، فإن شابه الحرف بلا معاند بُنى ، وإن شابه الفعل بكونه فرعاً بوجه من الوجوه الآتية منع الصرف . ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال (الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا * مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمْكِنًا) فقوله : تنوين : جنس يشمل أنواع التنوين ، وقد تقدّمت أول الكتاب ، وقوله أتى مبينا إلخ مخرج لما سوى المعبر عنه بالصرف ، والمراد بالمعنى الذى يكون به الاسم أمكن ، أى زائداً في

(قوله يجمع بين الألفين) أى في النطق وفيه أن الجمع بينهما محال لتعذر التقاء الساكنين سكونا ذاتيا ومن صرح باستحالة اجتماع الألفين شيخ الإسلام زكريا كما سيأتى عنه في مبحث ألف التأنيث من باب ما لا ينصرف ، اللهم إلا أن يراد الجمع بينهما صورة لأن مد الألف بقدر أربع حركات في صورة الجمع بين ألفين ، وعلى هذا يكون قول الشارح فيمد بمقدارهما عطفاً تفسيرا ، وقوله بمقدارهما نائب فاعل يمد .

[مَا لَا يَنْصَرَفُ]

ذكره عقب نونى التوكيد لأن فيه شبه الفعل فله تعلق به ، كما أن لهما تعلقا به ، ولأن نونى التوكيد ثقيلة وخفيفة وهذا الباب مشتمل على الثقيل وهو ما لا ينصرف ، والخفيف وهو المنصرف ، وإن لم يكن مقصودا من الباب بالذات . (قوله بلا معاند) أى معارض لشبه الحرف . (قوله بوجه) الباء سببية متعلقة بفرعا . (قوله أمكنا) اسم تفضيل من مكن مكانة إذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافا لأبى حيان ومن وافقه لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد^(١) شاذ ، تصرّح . (قوله والمراد إلخ) يرد عليه أنه حينئذ يلزم الدور لأن معرفة هذا المعنى تتوقف على معرفة أنه لم يشبه الفعل فيمنع الصرف لأخذه في تفسيره ومعرفة ذلك تتوقف على معرفة الصرف . لا يقال هذا تعريف لفظى خوطب به من يعلم المعرف والتعريف ويجهل

(١) بناء اسم التفضيل من الثلاثي التام المثلث الذى ليس الوصف منه على أفعل فعلاء قابلا للتفاوت كما سبق وذكر الناظم والشارح واخفى .

التمكن : بقاؤه على أصله أى أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف .
(تنبيهات)*: الأول : ما ذكره الناظم من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين ، وقيل الصرف هو الجرّ والتنوين معا . **الثاني :** تخصيص تنوين التمكن بالصرف هو المشهور ، وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة . **الثالث :** يستثنى من كلامه نحو مسلمات فإنه منصرف مع أنه فاقد للتنوين المذكور إذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أول الكتاب . **الرابع :** اختلف في اشتقاق المنصرف : ف قيل من الصريف وهو

وضع لفظ المعرفة للتعريف ، لأننا نقول : لو كان المخاطب هنا عالما بهذا التعريف لكان عالما بالصرف لأنه مذكور فيه فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له . وقد يقال إنه ليس لفظيا ويمنع لزوم الدور بأن يقال المعتبر في التعريف عدم مشابهة الفعل ويمكن ذلك بدون ملاحظة الانصراف وعدمه وأما قول الشارح فيمنع الصرف فليس المراد أن ذلك ملاحظ في التعريف بل المراد بيان أمر واقعي ، أفاده سم . **(قوله هو التنوين)** أى وحده وأما الجرّ بالكسرة فتابع له فسقوطه بتبعية التنوين لما أسلفه الشارح عند قول المصنف : * وجر بالفتحة ما لا ينصرف * وقوله هو مذهب المحققين لوجوه : منها أنه مطابق للاشتقاق من الصريف الذى بمعنى الصوت إذ لا صوت فى آخر الاسم إلا التنوين ، ومنها أنه متى اضطرّ شاعر إلى صرف المرفوع أو المنصوب نونه وقيل صرفه للضرورة مع أنه لا جرّ فيه اهـ . **يسـ .** وقوله : وقيل صرفه أى قالوا فيه حينئذ إنه صرفه للضرورة فأطلقوا على مجرد تنوينه صرفا . **(قوله تخصيص تنوين التمكن بالصرف)** الباء داخلة على المقصور . **(قوله يستثنى من كلامه)** أى من مفهوم كلامه فإن مفهومه أن فاقد التنوين المذكور المسمى صرفا غير منصرف وهذا يشمل نحو مسلمات مع أنه منصرف فيكون مستثنى واستشكله سم بأن المنصرف هو الذى قام به الصرف وإذا كان حقيقة الصرف هو التنوين المذكور وهو غير قائم بجمع المؤنث السالم فكيف يكون منصرفا . قال : وقد يجاب بأن المراد أن التنوين علامة الصرف لا نفسه والعلامة لا يجب انعكاسها اهـ . قال شيخ الإسلام زكريا : وظاهر كلامه أن المتصف بالانصراف وعدمه إنما هو الاسم المعرب بالحركات وإلا فينبغى أن يستثنى أيضا ما يعرب بالحروف إذ يصدق عليه أنه فاقد لتنوين الصرف مع أنه فى الواقع منصرف حيث لا مانع اهـ . **(قوله نحو مسلمات)** أراد جمع المؤنث السالم ومحل ذلك قبل التسمية به أما ما سمي به منه نحو عرفات فإنه غير منصرف ولا كلام فيه . **حفيد .** **(قوله إذ تنوينه للمقابلة)** هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم إلى أن تنوينه للصرف وإنما لم يحذف إذا سمي به لأنه لو حذف لتبعه الجرّ فى السقوط فينعكس إعراب جمع المؤنث السالم فيبقى لأجل الضرورة اهـ زكريا ويرده أنه خرج بالتسمية به عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا بعد فى انعكاس إعرابه . **(قوله فى اشتقاق المنصرف)** المراد بالاشتقاق هنا الأخذ من المناسب فى المعنى .

الصوت ، لأن في آخره التنوين وهو صوت ، قال النابغة :
 [١٠٢٥] * لَهُ صَرِيْفٌ صَرِيْفٌ الْقَعْوُ بِالْمَسَدِ *

أى صوت صوت البكرة بالحبل ، وقيل من الانصراف في جهات الحركات . وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل . وقال في شرح الكافية : سمي منصرفا لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين ، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره اهـ . واعلم أن المعتبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم إما فيه فرعيتان مختلفتان مرجع إحداهما اللفظ ومرجع الأخرى المعنى ، وإما فرعية تقوم مقام الفرعيتين ، وذلك لأن في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ وهى اشتقاقه من المصدر^(١) ، وفرعية في المعنى وهى احتياجه إليه ، لأنه يحتاج إلى فاعل والفاعل لا يكون

(قوله ففيل من الصريف إلخ) وقيل من الصرف وهو الفضل لأن له فضلا على غير المنصرف . (قوله من الانصراف) أى الجريان وقوله في جهات الحركات لو حذف لفظ الحركات لكان أولى لأنه بصدد المعنى اللغوي المأخوذ منه الاصطلاحى وابن إياز تنبه لذلك فحذفها اهـ دنوشرى . (قوله فكأنه انصرف عن شبه الفعل) إنما قال كأنه لأنه لم يكن أشبه الفعل حتى يرجع عن شبهه به حقيقة . (قوله إلى ما يصرفه إلخ) كالتركيز فنحو الرجل منصرف لأنك تقول فيه رجل . قال شيخنا : والظاهر أن القول الأول والثالث مفرعان على أن الصرف هو التنوين وحده والثانى والرابع على أنه التنوين والجر . (قوله وعن وجه من وجوه الإعراب) أى حركة من حركاته . (قوله إما فيه فرعيتان إلخ) إنما لم يقتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لأن المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في إثباتها إلى تكلف وكذا إثبات الفرعية في هذه الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر فلم يكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنتين وكان إعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع أن الاسم إذا شابه الفعل فقد شابه الفعل لأن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وإنما لم يبين الاسم بمشابهة الفعل فيما ذكر لضعفها إذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البناء ولم يعط بها عمل الفعل لأنه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول اهـ . وعلّم أن معنى فرعية الشيء كونه فرعا عن غيره لكنها هنا تارة يراد منها الكون فرعا وتارة يراد منها سبب الكون فرعا وقد استعمل الشارح الأمرين فتنبه .

[١٠٢٥] البيت من البسيط ، للنابغة الذبياني .

(١) هذا على رأى المدرسة البصرية أما أهل الكوفة فإنهم يجعلون الفعل الماضى أصلا للمشتقات راجع من تحقيقنا ما اختلف فيه البصريون والكوفيون في الأشباه والنظائر النحوية للإمام السيوطى .

إلا اسماً ، ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعتان كما في الفعل ، ومن ثم صرف من الأسماء ما جاء على الأصل كالمفرد الجامد النكرة كرجل وفرس ، لأنه خف فاحتل زيادة التنوين وألحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدريهم ، وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ كأجيمال ، أو من جهة المعنى كحائض وطامث ، لأنه لم يصير بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل ، ولم يصرف نحو أحمد لأن فيه فرعيتين مختلفتين مرجع إحداهما اللفظ وهى وزن الفعل ومرجع الأخرى المعنى وهو التعريف ، فلما كمل شبهه بالفعل ثقل ثقل الفعل فلم يدخله التنوين وكان في موضع الجر مفتوحاً . والعلل المانعة من الصرف تسع يجمعها قوله :

عَدَلٌ وَوَصَفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيْبٌ

(قوله وهى اشتقاقه من المصدر) وعلى القول بأن المصدر مشتق من الفعل تكون فرعية اللفظ التركيب في معناه كذا قال بعضهم وفيه تأمل ؛ لأن التركيب جاء للفعل من حيث المعنى كما اعترف به لا من حيث اللفظ ، على أن كثيراً من الأسماء يدل على شيئين بل أشياء كضارب وأكرم ا هـ دنوشرى . (قوله احتياجه) أى الفعل إليه أى الاسم . (قوله ولا يكمل إلخ) من تمام التعليل . (قوله فى الحكم) وهو منع التنوين الدال على الأمكنية . (قوله ما جاء على الأصل) أى عدم المشابهة . (قوله من فرعية اللفظ والمعنى فيه) أى ما الفرعية التى مرجعها اللفظ والفرعية التى مرجعها المعنى فيه إلخ . (قوله كدريهم) فإن فرعية اللفظ فيه صيغة فاعيل فدريهم فرع من درهم وفرعية المعنى التحقير ا هـ يس . أى والتحقيق فرع عن عدمه أى وهاتان الفرعتان من جهة واحدة وهى التصغير بمعنى أن كلا منهما نشأ عن التصغير الذى هو فعل الفاعل . (قوله كأجيمال) تصغير أجمال جمع جمل فإن فيه فرعيتين التصغير الذى هو فرع التكبير والجمع الذى هو فرع الإفراد وهما من جهة اللفظ . (قوله كحائض وطامث) بمعنى حائض فإن فيهما فرعيتين التأنيث الذى هو فرع التذكير والوصف الذى هو فرع الموصوف وجهتهما المعنى كذا قال البعض تبعاً لذكرى . قال شيخنا : لكن فيه أنه سيأتى أن التأنيث من العلل الراجعة إلى اللفظ والأحسن أن يقال لزوم التأنيث ا هـ وسيصرح هذا البعض فى الكلام على قول المصنف كذا مؤنث إلخ بأن التأنيث مطلقاً من العلل اللفظية ووجهه أن المؤنث تأنيثاً معنوياً مقدر فيه تاء التأنيث كما سيأتى . لا يقال هلا منع حينئذ صرف نحو حائض للفرعتين اللفظية والمعنوية لأننا نقول سيأتى أنه لا عبرة بالتأنيث بالتاء مع الوصفية لصحة تجريد الوصف عنها بخلاف العلم . (قوله ولم يصرف نحو أحمد) عطف على قوله صرف من الأسماء ما جاء على الأصل إلخ . (قوله تسع) حصرها فى التسع استقرائى . (قوله عدل) أى تقديرى أو تحقيقى وقوله وتأنيث أى لفظى أو معنوى وقوله ومعرفة أى علمية وقوله ثم تركيب أى مزجى وقوله زائدة حال من النون وقوله من قبلها ألف أى زائدة وقوله وهذا القول تقريب أى لأنه

والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب

المعنوية منها : العلمية والوصفية ، وباقيها لفظي ، فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء :
العدل كمثنى وثلاث ، ووزن الفعل كأحمر ، وزيادة الألف والنون كسكران ، ويمنع مع
العلمية هذه الثلاثة : كعمر ويزيد ومروان ، وأربعة أخرى وهي : العجمة كإبراهيم ،
والتأنيث كطلحة وزينب^(١) ، والتركيب كمعديكرب ، وألف الإلحاق كأرطى ، وسترى
ذلك كله مفصلاً وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعاً : خمسة لا تنصرف في تعريف
ولا تنكير ، وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير . ولما شرع في بيان الموانع
بدأ بما يمنع في الحالتين لأنه أمكن في المنع فقال : (فألف التأنيث مطلقاً منع * صرّف
الذي حواه كيفما وقع) أى ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة ، وهو المراد بقوله
مطلقاً تمنع صرف ما هي فيه كيفما وقع ، أى سواء وقع نكرة كذكرى وصحراء ، أم
معرفة كرضوى وزكرياء ، مفرداً كما مر ، أو جمعا كجرحي وأصدقاء ، اسماً كما مر ، أم
صفة كحبلى وحمراء . وإنما استقلت بالمنع لأنها قائمة مقام شيئين وذلك لأنها لازمة لما
هي فيه ، بخلاف التاء فإنها في الغالب مقدرة الانفصال ، ففي المؤنث بالألف فرعية من
جهة التأنيث وفرعية من جهة لزوم علامته ، بخلاف المؤنث بالتاء . وإنما قلت في الغالب

ليس فيه تعيين ما يستقل بالمنع وتعيين ما يمنع مع الوصفية ولا بيان الشروط المعتبرة في بعضها . (قوله كعمر ويزيد
ومروان) نشر على ترتيب اللف^(٢) . (قوله كأرطى) اسم شجر وألفه للإلحاق بجعفر . (قوله وسبعة) وهي ما
كانت إحدى عتية العلمية . (قوله فألف التأنيث) خرج غيرها كالألف الأصلية في نحو مرمى وألف الإلحاق
في نحو أرطى وعلباء . وألف التكثير في نحو قبعثرى نعم ألف الإلحاق المقصورة وألف التكثير بمنعان الصرف مع
العلمية كما سيأتى . (قوله مطلقاً) حال من الضمير في منع العائد على المبتدأ لا من المبتدأ لأنه ممنوع عند الجمهور
وإن جوزه سيويه . (قوله كيفما) اسم شرط على مذهب الكوفيين من عده من أسماء الشروط ووقع فعل الشرط
والجواب محذوف دل عليه قوله مع والتقدير كيفما وقع ألف التأنيث منع الصرف الذي حواه كذا في الفارضى
وخالد ، لكن مقتضى كلام الشارح أن ضمير وقع للاسم الذي حوى ألف التأنيث وتقدير الجواب على هذا
كيفما وقع امتنع صرفه أو نحو ذلك ، ووقع في كلام البعض ما لا ينبغي . (قوله كذكرى) مصدر ذكر وقوله
كرضوى بفتح الراء علم على جبل بالمدينة . (قوله اسماً كما مر) قد يقال إن جرحى وأصدقاء وصفان إلا أن يقال
إنهما غلبت عليهما الاسمية . (قوله لأنها لازمة لما هي فيه) هذا مسلم بالنسبة لألف التأنيث المقصورة دون
الممدودة لأنها على تقدير الانفصال كالتاء كما سيذكره المصنف بقوله :

وألف التأنيث حيث مدا وتاؤه منفصلين عدا

(١) أى وفاطمة لتكمل أنواع التأنيث لفظاً ومعنى . (٢) أى لف ونشر مرتب .

لأن من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالاً ، ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير كهَمْزَة فإن التاء ملازمة له استعمالاً ولو قدر انفكاكه عنها لكان همز كحطم لكن حطم مستعمل وهمز غير مستعمل . ومن المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالاً ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحِذْرِيَّة وعَرْقُوقَة ، فلو قدر سقوط تاء حذرية وتاء عرقوة لزم وجدان ما لا نظير له ، إذ ليس في كلام العرب فعلى ولا فعلو ، إلا أن وجود التاء هكذا قليل فلا اعتداد به ، بخلاف الألف فإنها لا تكون إلا هكذا ولذلك عوملت خامسة في التصغير معاملة خامس أصلي ، فقليل في قرقرى : قريقر كما قيل في سفرجل سفيرج . وعوملت التاء معاملة عجز المركب فلم ينلها تغير التصغير كما لا ينال عجز المركب فقليل في زجاجة زجيعة .

(فرعان): الأول : إذا سميت بكلتا من قولك قامت كلتا جاريتيك : منعت الصرف ، لأن ألفها للتأنيث وإن سميت بها من قولك رأيت كلتيهما أو كلتي المرأتين في لغة كنانة صرفت ، لأن ألفها حينئذ منقلبة فليست للتأنيث . **الثاني :** إذا رخصت حبلوى

فتأمل . (قوله ففي المؤنث بالألف إلخ) أى ففيه في الحقيقة فرعتان إحداهما من جهة اللفظ وهي الأولى والثانية من جهة المعنى وهي الثانية . (قوله كحذرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء بعدها تحتية وهي القطعة الغليظة من الأرض كما في القاموس . (قوله وعرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف إحدى الخشبتين المعترضتين على الدلو كالصليب وهما عرقوتان . قاله الجوهري . (قوله هكذا) أى لازمة وكذا الآتى . (قوله في التصغير) متعلق بعوملت . (قوله معاملة خامس أصلي) أى فناها تغيير التصغير حيث حذفت لمراعاة حصول صيغة فاعيل ويدل على أن ذلك مقصوده مقابله بما ذكره بعده من حكم التاء . سم . (قوله زجيعة) بتشديد الياء لأن زجاجة رباعى وتصغير الرباعى يكون على فاعيل كما يأتى . (قوله إذا سميت بكلتا) قال الإسقاطى يريد كلتا المرفوعة اهـ قال شيخنا ولعله أخذ هذا القيد من قول الشارح من قولك قامت إلخ لكن فيه أن التقليل يقتضى أن المراد كلتا بالألف سواء المرفوعة كما في مثاله أو المنصوبة كما في رأيت كلتا جاريتيك على اللغة الفصحى^(١) اهـ أى أو المجرورة كما في مررت بكلتا جاريتيك على اللغة الفصحى أيضاً وهذا هو المتجه وبه جزم البعض وإنما اقتضى التعليل ذلك لأنه يقتضى أن المدار على كون الألف للتأنيث . (قوله وإن سميت بها من قولك إلخ) قال الإسقاطى يريد كلتا المنصوبة بالياء اهـ قال شيخنا وفيه أن التعليل يقتضى أن المجرورة مثلها اهـ أى لأنه يقتضى أن المدار على كون الألف منقلبة عن الياء . (قوله في لغة كنانة) أى الذين يعاملون كلا وكلتا معاملة المثنى وإن أضيفا إلى ظاهر فقوله في لغة كنانة راجع لقوله أو كلتي المرأتين فقط .

(١) إذا لا تنصب وتجر بالياء إلا المضافة إلى الضمير .

على لغة الاستقلال عند من أجازاه فقلت يا حبلى ثم سميت به صرفت لما ذكرت فى كلتا (وزائدا فعلاً) رفع بالعطف على الضمير فى منع أى ومنع صرف الاسم أيضاً زائدا فعلاً وهما الألف والنون (فى وصف سليم * من أن يرى بتاء تأنيث ختم) إما لأن مؤنثه فعلى كسكران وغضبان وندمان من الندم ، وهذا متفق على منع صرفه . وإما لأنه لا مؤنث له نحو لحيان لكبير اللحية ، وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه أيضاً لأنه وإن لم يكن

(قوله عند من أجازاه) تقديم أن الراجح منع ترخيمه على لغة الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظر إذ ليس لهم فعلى ألفه منقلبة . (قوله فقلت يا حبلى) أى بحذف ياء النسب للترخيم ثم قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . (قوله لما ذكرت فى كلتا) أى من أن الألف منقلبة فليست للتأنيث لكن انقلابها هنا عن واو وثم عن ياء . (قوله فعلاً) مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية على الوزن وزيادة الألف والنون اهـ خالده . وفعلاً بفتح الفاء فخرج غيره كخمصان كما يأتى وفى حاشية الجامى للعصام الألف والنون فى الصفة لا تكون على فعلاً بكسر الفاء وبضم الفاء لا تكون إلا مع فعلاً بخلاف الألف والنون فى الاسم فإنه يكون على الأوزان الثلاثة . (قوله بالعطف على الضمير فى منع) وجاز العطف عليه لوجود الفصل بالمفعول ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أى وزائدا فعلاً كذلك فى منع الصرف . (قوله أى ومنع صرف الاسم) هكذا فيما رأيناه من النسخ وكان النسخة التى وقعت للبعض فيها ويمنع بصيغة المضارع فاعتراض بأن المناسب لعبارة المصنف السابقة أن يقول هنا وفيما يأتى ومنع بصيغة الماضى نعم عبر الشارح فيما يأتى بالمضارع فالاعتراض عليه فيما يأتى فى محله . (قوله فى وصف) حال من زائدا . (قوله سلم إلخ) شرط فيه فى العمدة وشرحها شرطاً ثانياً وهو أصالة الوصفية ويمكن أن يرجع قول المصنف الآتى وألغى عارض الوصفية إلى هذا أيضاً فيفيد هذا الشرط ولا ينافى رجوعه إلى هذا ما فرعه بقوله فالأدهم إلخ لأن تفريع بعض الأمثلة والأوزان الخاصة لا يقتضى التخصيص اهـ سم والاحتراز بهذا الشرط عما عرضت فيه الوصفية نحو : مررت برجل صفوان قلبه أى قاس . (قوله من أن يرى) إما علمية فجملة بتاء تأنيث ختم مفعول ثان أو بصرية فهى حال بناء على مذهب الناظم من جواز وقوع الماضى حالاً خالياً من قد كما فى قوله تعالى : ﴿ أو جاءوكم حصرت صدورهم ﴾ . (قوله وندمان من الندم) وأما ندمان من المنادمة فمصرف لأن مؤنثه ندمانة كما يأتى . (قوله وهذا متفق على منع صرفه) أى بين النحاة على غير لغة بنى أسد وليس المراد متفق عليه بين العرب حتى يرد اعتراض شيخنا والبعض بأنه ينافى ما سيأتى فى الشارح من أن بنى أسد تصرف كل ما كان على فعلاً لالتزامهم فى مؤنثه فعلاً بالتاء فاحفظ ذلك . (قوله نحو لحيان) أى كرحمن . (قوله وهذا فيه خلاف) فمن لم يشترط لمنع صرف فعلاً إلا انتفاء فعلاً منعه من الصرف وهو ما مشى عليه فى النظم ومن اشترط وجود فعل تحقيقاً صرفه .

له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا ، لأننا لو فرضنا له مؤثنا لكان فعلى أولى به من فعلاثة لأن باب فعلان فعلى أوسع من باب فعلان فعلاثة ، والتقدير في حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف أكرم وآدر مع أنه لا مؤث له ، ولو فرض له مؤث لأمكن أن يكون كمؤث أرمل وأن يكون كمؤث أكرم ، لكن حملة على أكرم أولى لكثرة نظائره . واحترز من فعلان الذى مؤثته فعلاثة فإنه مصروف نحو ندمان من المنادمة وندمانة وسيفان وسيفانة . وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومؤثته فعلاثة في قوله :

أَجَزُ فَعْلَى لِفَعْلَانَا	إِذَا اسْتَنْثَيْتَ حَبْلَانَا
وَدُخْنَانَا وَسَخْنَانَا	وَسَيْفَانَا وَصَحْيَانَا
وَصَوَّجَانَا وَغَلَّانَا	وَقَشَوَانَا وَمَصَّانَا
وَمَوْتَانَا وَنَدْمَانَا	وَأَبْغَهُنَّ نَصْرَانَا

(قوله والصحيح منع صرفه) يخالف قول أبى حيان أن الصحيح فيه صرفه لأننا جهلنا النقل فيه عن العرب والأصل في الاسم الصرف فوجب العمل به اهـ فهذه المسألة مما تعارض فيها الأصل والغالب فتنبه . (قوله أكرم) لعظيم الكمرة بفتح الميم وهى الحشفة وآدر بالمد لكبير الأنثيين^(١) . (قوله كمؤث أرمل) وهو أرملة والأرمل الفقير . (قوله ندمان من المنادمة) وهو الموافق للشارب في فعله واحترز بقوله من المنادمة عن ندمان من الندم فإن مؤثته ندمى وفعله ندم وفعل الأول نادى . (قوله أجز) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا يرد أن ما عدا الألفاظ المستثناة يجب في مؤثتها فعلى أو يقال عبر بأجز دون أوجب نظرا للغة بنى أسد الآتية . وهذه الأبيات التى للمصنف بقطع النظر عن تذييل المرادى يحتمل أن تكون من الوافر المجزؤ وأن تكون من المخرج لكن التذييل يعين الأول لتعين كونه من الأول لأن قوله فيه على لغة بوزن مفاعلتن لا بوزن مفاعيلن هذا ، وقد نظم الألفاظ الاثني عشر التى في نظم المصنف الشارح الأندلسى مع زيادة تفسيرها فقال :

كل فعلان فهو أنشاه فعلى	غير وصف النديم بالندمان
ولذى البطن جاء حبلان أيضا	ثم دخان للكثير الدخان
ثم سيفان للطويل وصوجا	ن لذى قوّة على الحملان
ثم صحيان إن حوى اليوم صحوا	ثم سخنان وهو سخن الزمان
ثم موتان للضعيف فزادا	ثم علان وهو ذو النسيان
ثم قشوان للذى قل لحما	ثم نصران جاء فى النصرانى

(١) هر كبر مرض لا كبرا طبعيا ويقصد بهما الحميتين .

واستدرك عليه لفظان وهما خمصان لعة في خمصان وأليان في كبش أليان أى كبير الألية فذيل الشارح المرادى أبياته بقوله :

وَزِدْ فِيهِنَّ خَمَصَانًا عَلَى لُعَةٍ وَأَلْيَانًا

فالخبلان الكبير البطن وقيل الممتلىء غيظا . والدخنان اليوم المظلم . والسخنان اليوم الحار . والسيقان الرجل الطويل . والصحيان اليوم الذى لا غيم فيه . والصوجان البعير اليابس الظهر . والعلان الكثير النسيان . وقيل الرجل الحقيير . والقشوان الرقيق الساقين . والمصان اللثيم . والموتان البليد الميت القلب . والندمان المنادم . أما ندمان من الندم فغير مصروف إذ مؤنثه ندمى وقد مرّ . والنصران واحد النصارى .

(تنبيهات):* الأول : إنما منع نحو : سكران من الصرف لتحقيق الفرعيتين فيه : أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية وهى فرع عن الجمود لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه والجامد لا يحتاج إلى ذلك . وأما فرعية اللفظ فلأن فيه الزيادتين المضارعين لألفى التأنيث في نحو حمراء في أنهما في بناء يخص المذكر كما أن ألقى حمراء

ثم مصان في اللثيم وفي الحـ يان رحن يفقد النوعان

ونظمت ما زاده المرادى مع التفسير في بيت ينبغي وضعه قبل البيت الأخير فقلت :

ولذى ألية كبيرة إليا ن وخمصان جاء في الخمصان

(قوله واستدرك) أى زيد وقوله فذيل الشارح أبياته بقوله أى جعل قوله المذكور ذيلًا لأبيات المصنف . (قوله خمصان) يقال رجل خمصان البطن وخميصه أى ضامره . (قوله والصوجان البعير اليابس الظهر) في القاموس في فصل الصاد المهملة في باب الجيم الصوجان كل يابس الصلب من الدواب والناس ونخلة صوجانة يابسة اهـ وقال في فصل الضاد المعجمة من باب الجيم الصوجان الصوجان اهـ فعلم أنه بالصاد المهملة والضاد المعجمة وبالجيم وعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور . (قوله والعلان) أى بعين مهملة كما في القاموس . (قوله وقيل الرجل الحقيير) وفي القاموس امرأة علانة جاملة وهو علان . (قوله والقشوان) بقاف وشين معجمة . (قوله الرقيق الساقين) الذى في خط الشارح الدقيق بالدال وفي القاموس القشوان الدقيق الضعيف وهى بهاء اهـ . (قوله والمصان) بالصاد المهملة كما في القاموس . (قوله والجامد لا يحتاج إلى ذلك) أى وما يحتاج فرع عما لا يحتاج . (قوله المضارعين لألفى التأنيث في نحو حمراء) بناء على أن الهمزة تسمى ألفا وهو صحيح وعلى أنها مع الألف قبلها للتأنيث ولا نظير له إذ ليس لنا علامة تأنيث بحرفين ، والمنقول عن سيبويه وغيره أن الهمزة بدل من ألف التأنيث وأن الأصل حمرى بوزن سكرى فلما قصدوا مده زادوا قبلها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف إحداهما

في بناء يخص المؤنث ، وأنهما لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراء مع أن الأول من كل من الزيادتين ألف . والثاني حرف يعبر به عن المتكلم في أفعل ونفعل ، فلما اجتمع في نحو سكران المذكور الفرعتان امتنع من الصرف . وإنما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة مع أن في الصفة فرعية في المعنى كما سبق وفرعية في اللفظ وهي الاشتقاق من المصدر لضعف فرعية اللفظ في الصفة لأنها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتذكير ، ولم يخرجها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها إلى الموصوف والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في رجل عدل ودرهم ضرب الأمير ، فلم يكن اشتقاقها من المصدر مبعدا لها عن معناه ، فكان كالمفقود فلم يؤثر ، ومن ثم كان نحو عالم وشريف مصروفا مع تحقق ذلك فيه ، وكذا إنما صرف نحو ندمان مع وجود الفرعتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكور وتلحقه التاء في المؤنث نحو ندمانة فأشبهت الزيادة فيه بعض الأصول في لزومها في حالتى التذكير والتأنيث وقبول علامته ، فلم يعتد بها . ويشهد لذلك أن قوما من العرب وهم بنو أسد يصرفون كل صفة على إعلان لأنهم يؤنثونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلائة عن فعلى ، فيقولون سكرانة وغضبانة وعطشانة ، فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفى حمراء فلم تمنع من الصرف . الثاني : فهم من قوله زائدة إعلان أنهما لا يمنعان في غيره من الأوزان كفعلان بضم الفاء نحو تحمصان لعدم شبيههما في غيره

يناقض الغرض المطلوب إذ لو حذفوا الأولى لفات المد أو الثانية لفات الدلالة على التأنيث وقلب الأولى محل بالمد فقلبوا الثانية همزة وقيل إن الأولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث إعلان ورد بأنه يفضى إلى وقوع علامة التأنيث حشوا هـ زكريا ، ويمكن دفع الاعتراض بجعل الإضافة في قوله لألفى التأنيث بالنسبة إلى الألف الأولى لأدنى ملاسة . (قوله والثاني) أى من كل منهما وذلك الثاني هو الهمزة في نحو حمراء والنون في نحو سكران . (قوله كما سبق) أى من أن الصفة فرع الجامد . (قوله والمصدر بالجملة صالح لذلك) أى لما ذكر من نسبة الحدث إلى الموصوف إذا وقع نعتا أو حالا أو خيرا وإنما قال بالجملة لأن المصدر لا يصلح لذلك إلا بالتأويل . (قوله عن معناه) أى المصدر وقوله فكان أى اشتقاق الصفة . (قوله ومن ثم) أى من أجل كون الاشتقاق فيما ذكر غير مؤثر لضعفه المتقدم بيانه كان نحو إلخ . (قوله مع تحقق ذلك) أى ما ذكر من فرعية اللفظ وفرعية المعنى . (قوله إنما صرف نحو ندمان) بمعنى المنادم . (قوله لا تخص المذكور) لوجودها مع المؤنث كندمانة . (قوله في لزومها إلخ) فيه نشر على ترتيب اللف^(١) لأن اللزوم راجع إلى قوله لا تخص المذكور وقبول علامة التأنيث راجع إلى قوله وتلحقه التاء في المؤنث . (قوله ويشهد لذلك) أى لكون صرف نحو ندمان لضعف فرعية اللفظ فيه من الجهة المتقدمة وهذا أوضح مما ذكره شيخنا والبعض . (قوله فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفى حمراء) أى في الاختصاص بواحد من المذكور والمؤنث وفي عدم لحوق التاء .

(١) أى لك ونشر مرتب .

بألفى التأنيث . الثالث : ما تقدم من أن المنع بزائدى فعلا لشيبهما بألفى التأنيث فى نحو حمراء هو مذهب سيويه ، وزعم المبرد أنه امتنع لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث . ومذهب الكوفيين أنهما منعاً لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء لا للتشبيه بألفى التأنيث (ووصف أصلي ووزن أفعلاً * ممنوع) بالنصب على الحال من وزن أفعلاً أى حال كونه ممنوع (تأنيث يتا كأشهل) أى ويمنع الصرف أيضاً اجتماع الوصف الأصلي ووزن أفعال بشرط ألا يقبل التأنيث بالتاء : إما لأن مؤنثه فعلاء كأشهل ، أو فعلى كأفضل ، أو لأنه لا مؤنث له كأكرم^(١) وآدر ، فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ووزن أفعال ، فإن وزن الفعل به أولى ، لأن فى أوله زيادة تدل على معنى

(قوله لشيبهما بألفى التأنيث) إن قلت هلا اكتفى فى المنع بزيادتهما كألفى التأنيث قلت المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه^(٢) وقال فى المغنى إنما شرطت العلمية أو الوصفية لأن الشبه بألفى التأنيث إنما يتقوم بإحداهما هـ أى لا يتحقق فى الواقع إلا فى علم أو صفة . (قوله امتنع) أى فعلا لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث فكما لا ينصرف حمراء لا ينصرف سكران واستدل على الإبدال بقولهم بهرائى وصنعانى فى النسب إلى بهراء وصنعاء . وأجيب بأن النون بدل من الواو والأصل بهراوى وصنعاوى وأيضاً المذكور سابق عن المؤنث لا العكس . (قوله لكونهما زائدتين إلخ) إن أرادوا مطلق الزيادة ورد عليهم عفريت وإن أرادوا خصوص الألف والنون سألتهم عن علة الخصوصية فلا يجدون معدلاً عن التعليل بأنهما لا يقبلان الهاء فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون كذا فى المغنى . لا يقال هلا اكتفى فى علة المنع بالزيادة كما اكتفى بألف التأنيث لأننا نقول المشبه به من كل وجه على أن فى المغنى أن تعليل منع صرف نحو سكران بالوصفية والزيادة اشترى بين المعريين مع أنه مذهب الكوفيين أما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لألفى التأنيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي أن تعدّ مواعى الصرف ثمانية لا تسعة . (قوله لا للتشبيه بألفى التأنيث) أى وإن استلزم كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء شيبهما بألفى التأنيث فى الزيادة وعدم قبول الهاء إذ فرق بين اعتبار الشئ وحصوله بدون اعتبار ولهذا عبر صاحب الهمع فى علة منعهما عند الكوفيين بقوله كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء من غير ملاحظة الشبه بألفى التأنيث هـ . (قوله ووصف) معطوف على الضمير فى منع أو مبتدأ خبره محذوف على وزان ما مر فى زائدا ، وقول خالد إنه معطوف على زائدا لا يجرى على الصحيح من أن المعطوفات بحرف غير مرتب على الأول . (قوله على الحال من وزن) وقال خالد من أفعال قال الفارضى لأنه علم على اللفظ هـ وشرط مجيء الحال من المضاف إليه موجود لصحة الاستغناء عن المضاف بأن يقال ووصف أصلى وأفعال أى هذا الوزن (قوله كأشهل) الشهلة فى العين أن يشوب سوادها زرقة . (قوله فإن وزن الفعل به أولى) علة لما يفيد سابقه من مدخلية وزن أفعال

(١) كما سبق وقلنا إنهما من الصفات الخاصة بالرجال .

(٢) ولذلك يقولون فى التشبيه إنه يتكون من مشبه ومشبه به ووجه التشبيه فحينئذ نقول فلان كالأسد فإننا قصد الشجاعة وإلا فى الأسد خصال مذمومة كثيرة .

في الفعل دون الاسم ، فكان ذلك أصلا في الفعل لأن ما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى ، فإن أنث بالتاء انصرف نحو أرمل بمعنى فقير ، فإن مؤنثه أرملة لضعف شبهه بلفظ المضارع ، لأن تاء التأنيث لا تلحقه ، وأجاز الأنخفش منعه لجريه مجرى أحمر لأنه صفة وعلى وزنه . نعم قولهم عام أرمل غير مصروف لأن يعقوب حكى فيه سنة رملاء . واحترز بالأصلي عن العارض فإنه لا يعتد به كما سيأتي .

(تغبيهان):* الأول : مثل الشارح لما تلحقه التاء بأرمل وأباتر وهو القاطع رحمه ، وأدابر وهو الذي لا يقبل نصحا فإن مؤنثها أرملة وأباترة وأدابرة : أما أرمل فواضح ، وأما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما إذ لم يدخل في كلام الناظم ، فإنه علق المنع على وزن أفعل ، وإنما ذكرهما في شرح الكافية لأنه علق المنع على وزن أصلي في الفعل أي الفعل به أولى ، ولم يخصه بأفعل . ولفظه فيها :

ووصف أصلي ووزن أصلا في الفعل ثا أثني به لن توصلا

ولهذا احترز أيضا من يعمل ومؤنثه يعمل وهو الجمل السريع . الثاني : الأولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى لا على وزن أفعل ولا الفعل مجردا ليشمل نحو أحيمر وأبيض من المصغر فإنه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور نحو أبيض . ولا يرد نحو بطل وجدل وندس فإن كل واحد منها وإن كان أصلا في الوصفية وعلى وزن

في منع صرف الوصف المذكور لكن لو حذف لفظ وزن لكان أوضح وأما قول البعض علة لمحذوف تقديره وإنما نسب هذا الوزن للفعل لأن إلخ ففيه أنه لم يتقدم منه نسبة هذا الوزن إلى الفعل حتى يقال وإنما نسب إلخ وفي بعض النسخ فإنه وزن الفعل به أولى وهو أوضح فتأمل . (قوله لأن في أوله) اعترضه شيخنا والبعض فإن فيه ظرفة الشيء في نفسه فكان الأولى إسقاط في ويمكن دفعه بأن المراد بالأول ما قابل الآخر فيكون من ظرفية الجزء في الكل . (قوله على معنى في الفعل) وهو التكلم . (قوله فكان ذلك) أي وزن أفعل . (قوله فإن أنث بالتاء إلخ) محترز قوله ممنوع تأنيث بنا . (قوله لضعف إلخ) علة لانصرف . (قوله لأن تاء التأنيث) أي المتحركة بحركة إعرابية فلا يرد المتحركة بحركة بنية في نحو هند تقوم . (قوله وأجاز الأنخفش منعه) أي نحو أرمل . (قوله نعم إلخ) استدراك على قوله نحو أرمل . (قوله عام أرمل) أي قليل المطر والنفع كما في القاموس وحيث قد يقال الكلام في أرمل بمعنى فقير إلا أن يجاب بأن تقارب المعنيين كاتحادهما فتأمل . (قوله وأباتر) من البتر وهو القطع وأدابر من الإدبار ضد الإقبال . (قوله من يعمل) بوزن يفرح الجمل النجيب المطبوع ويقال للناقة النجبية المطبوعة يعمل كما في القاموس . (قوله الذي هو) أي الفعل به أي الوزن . (قوله لكونه على الوزن المذكور) أي الذي الفعل به أولى وإن لم يكن في حال التصغير على وزن أفعل . (قوله أبيض مضارع يبطر إذا عالج الدواب . قاموس .

فعل لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم فلا اعتداد به ا هـ (وَالْغَيْنُ عَارِضٌ
الْوَصْفِيَّةُ * كَأَرْبَعٍ) في نحو مررت بنسوة أربع فإنه اسم من أسماء العدد لكن العرب
وصفت به فهو منصرف نظرا للأصل ، ولا نظر لما عرض له من الوصفية ، وأيضا فهو
يقبل التاء فهو أحق بالصرف من أرمل لأن فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية ،
وكذلك أرنب من قولهم رجل أرنب أى ذليل فإنه منصرف لعروض الوصفية إذ أصله
الأرنب المعروف (وعارض الإسمية) أى وألغ عارض الإسمية على الوصف ، فتكون الكلمة
باقية على منع الصرف للوصف الأصلي ، ولا ينظر إلى ما عرض لها من الإسمية (فَالْأُدْهَمُ
الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِيعٌ * فِي الْأَصْلِ وَضَفًا أَنْصَرَفَهُ مُنِغٌ) نظرا إلى الأصل وطرحا لما عرض
من الإسمية .

(تغبييه) *: مثل أدهم في ذلك أسود للحية العظيمة ، وأرقم لحية فيها نقط كالرقم
نظرا إلى الأصل وطرحا لما عرض من الإسمية (وَأَجْدَلٌ) للصقر (وَأُحْيَلٌ) لطائر ذى نقط
كالخيلان يقال له الشقراق (وَأَفْعَى) للحية (مَصْرُوفَةٌ) لأنها أسماء مجردة عن الوصفية في

(قوله وجدل) بفتح الدال وتكسر : الصلب الشديد وندس كعضد وكتف السريع الاستماع لصوت
خفى والفهم كذا في القاموس . (قوله والغين عارض الوصفية) هذا تصريح بمفهوم قوله أصلى ا هـ مرادى .
وإضافة عارض الوصفية من إضافة الصفة للموصوف أو بمعنى من ومثلها إضافة عارض الإسمية . (قوله
وصفت به) أى في قولهم مررت بنسوة أربع . (قوله كونه عارض الوصفية) بخلاف أرمل بمعنى فقير
فإنه متأصل الوصفية . (قوله وكذلك أرنب) انظر هل تلحقه تاء التانيث أو لا وقد يؤخذ الثانى من
اقتصاره في علة انصرافه على عروض الوصفية فحرره . (قوله فالأدهم) إلى آخره البيت تفريع على قوله
وعارض الإسمية وما قاله البعض غير مستقيم . (قوله القيد) عطف بيان على الأدهم من تفسير الأخرى
بالأجلى كما تقول البرّ القمح والعقار الخمر . سندوى . (قوله وأرقم) مثله أبطح وهو مسيل واسع فيه
دقاق الحصى . وأجرع وهو المكان المستوى . وأبرق وهو أرض خشنة فيها حجارة ورمل وطين مختلطة .
وذكر سيبويه أن العرب لم تختلف في منع صرف هذه الستة أعنى أدهم وأسود وأرقم وأبطح وأجرع
وأبرق ا هـ مرادى ، ويخالفه ما سيأتى في الشرح من أن بعض العرب يصرف الثلاثة الأخيرة . (قوله
كالخيلان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن . خالد . (قوله
الشقراق) فيه لغات ذكرها في القاموس منها الشقراق كقرطاس والشرقرق كسفرجل قال : وهو طائر
معروف مرقط بخضرة وحمرة وبياض ويكون بأرض الحرم . (قوله لأنها أسماء مجردة عن الوصفية في
أصل الوضع) أى وفي الحال وإنما اقتصر الشارح على نفى وصفيتها في الأصل لأنه المعتبر فهى أسماء في
الأصل والحال كما في التوضيح .

أصل الوضع ولا أثر لما يلحق في أجدل من الجدل وهو الشدة ، ولا في أخيل من الخيول وهو كثرة الخيلان ، ولا في أفعى من الإيذاء لعروضه عليهن (وقد ينلن المنعاً) من الصرف لذلك وهو في أفعى أبعد منه في أجدل وأخيل لأنهما من الجدل ومن الخيول كما مر . وأما أفعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارنه تصور إيذائها فأشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة . ومما استعمل فيه أجدل وأخيل غير مصروفين قوله :
 [١٠٢٦] كَأَنَّ الْعَقِيلِينَ يَوْمَ لَقِيَتْهُمْ فِرَاحُ الْقَطَا لَاقِينَ أَجْدَلُ بَارِيزَا
 وقول الآخر :

قال شيخنا وتبعه البعض : وبهذا فارتقت نحو أربع فإن أربع اسم في الأصل وصف في الحال وهذه أسماء لم تعرض لها الوصفية ولكن يتخيل فيها الوصفية ، وكان منع صرف أربع أحق من منع صرفها إلا أنه لم يرد فيه ، وورد فيها فقبل اهـ وعلى هذا يكون قول المصنف وأجدل إلخ كلاماً مستقلاً لا مفرعاً على قوله : * وألغين عارض الوصفية * لأن هذه الأسماء لم تعرض لها الوصفية غاية الأمر أن الوصفية تتخيل فيها ، فالعارض لها تخيل الوصفية لا نفس الوصفية ، إذ لا يلزم من تخيل شيء تحققه ، وحينئذ كان الأولى للشارح في تعليل صرفها أن يقول بدل قوله لعروضه أى لمح الوصفية عليهن لتجردها عن الوصفية رأساً وإن تخيلت فيها ثم ما مر عن شيخنا والبعض من توجيه عدم منع صرف أربع^(١) مع أنها أحق بالمنع من نحو أجدل لا يصح توجيهها بل هو تقرير للسؤال فتأمل . (قوله لما يلحق) عبارة الفارضى وغيره لما يتخيل . (قوله من الجدل) بسكون الدال . (قوله وقد ينلن) أى يعطين . (قوله لذلك) أى للوصفية الملموحة المنضمة إلى وزن أفعل فيكون أجدل بمعنى شديد وأخيل بمعنى متلون وأفعى بمعنى مؤذ كل ذلك على سبيل التخيل . (قوله فلا مادة لها في الاشتقاق) أى ليس لها مادة يتأق اشتقاقها منها وقيل من فوعان السّم أى حرارته فأصل أفعى أفوع فدخله القلب المكاني ثم قلبت الواو ألفاً وقيل من فعوة السّم أى شدته وعليه فلا قلب مكانيا . (قوله كأن العقيلين) بضم العين وقوله لاقين بنون الإناث أى فراخ القطا وقوله أجدل أى صقرا . وبازيا صفته من بزي عليه إذا تطاول عليه ويجوز أن يريد بالبارزي الطير المشهور ويكون عطفاً على أجدل بحذف العاطف للضرورة . قاله العيني وزكريا .

[١٠٢٦] قاله القطامي من الطويل . ويرى :

كَأَنَّ تَنَسَّى الدُّعْمَاءِ إِذْ لَجِفُوا بِهَا فِرَاحُ إلخ

والشاهد لى أجدل حيث منع الصرف لوزن الفعل ولمح الصفة ، لأنه مأخوذ من الجدل وهو الشد . وأكثر العرب يصرفه لخلوه عن أصالة الوصفية وهو الصقر . وبازيا صفته : من بزا عليه إذا تطاول عليه . ويجوز أن يكون بازيا هو الطير المشهور ، ويكون عطفاً على أجدل ، وحذف العاطف للضرورة .

(١) فقد قال الشارح منذ قليل إن هذا اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظراً للأصل ولا نظر لما عرض له من الوصفية .

[١٠٢٧] ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالْأُمُورِ وَشَيْمَتِي فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأُخْيَلَا
وكما شذ الاعتداد بعروض الوصفية في أجدل وأخيل وأفعى كذلك شذ الاعتداد
بعروض الإسمية في أبطح وأجرع وأبرق فصرفها بعض العرب ، واللغة المشهورة منعها من
الصرف لأنها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات فيستصحب منع صرفها كما
استصحب صرف أرنب وأكلب حين أجرى مجرى الصفات ، إلا أن الصرف لكونه الأصل
ربما رجع إليه بسبب ضعيف بخلاف منع الصرف فإنه خروج عن الأصل فلا يصار إليه
إلا بسبب قوى (وَمَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٌ * فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَأُخْرٍ) منع مبتدأ
وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو عدل ، والمفعول محذوف وهو الصرف ومعتبر خبره ،
وفي لفظ متعلق به : أى مما يمنع الصرف اجتماع العدل والوصف وذلك في موضعين :
أحدهما : المعدول في العدد إلى مفعل نحو مثنى أو فعال نحو ثلاث والثانى : فى آخر المقابل
لآخرين . أما المعدول فى العدد فللمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف : فأحاد

(قوله بعروض الوصفية إلخ) أى بعروض تخيل الوصفية ليوافق ما قدمناه فتفطن . (قوله وأكلب)
مقتضى سياقه أنه اسم جنس جامد لىكر قد يوصف به عروضاً لا أصالة مثل أرنب ولم أقف على الجنس
المسمى به بعد مراجعة القاموس وغيره فانظره . (قوله إلا أن الصرف إلخ) يعنى أن صرف نحو أبطح ومنع
صرف نحو أجدل وإن كانا شاذين لكن شذوذ صرف نحو أبطح أخف من شذوذ منع صرف نحو أجدل .
(قوله ومنع عدل) العدل إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية لغير قلب أو تخفيف أو إلحاق أو معنى زائد
فخرج نحو أيس مقلوب يئس وفخذ بإسكان الخاء مخفف فخذ بكسرها وكوثر بزيادة الواو إلحاقاً له بجعفر
ورجيل بالتصغير لزيادة معنى التحقير وفائدته تخفيف اللفظ ، وتمحضه للعلمية فى نحو عمر وزفر لاحتماله
قبل العدل للوصفية وهو تحقيقى إن دل عليه غير منع الصرف وتقديرى إن لم يدل عليه إلا منع الصرف
قاله الحفيد ، ثم هو باعتبار محله أربعة أقسام لأنه إما بتغيير الشكل فقط كجمع عند من قال لأنه معدول عن
جمع أو بالنقص فقط فيما عدل عن ذى أل وهو سحر وأمس وكذا آخر فى قول أو بالنقص وتغيير الشكل
كعمر أو بالزيادة والنقص وتغيير الشكل كحذام ومثلث . (قوله مع وصف) متعلق بمحذوف نعت عدل .
(قوله والثانى فى آخر) الأولى إسقاط فى لأن الموضع الثانى نفس آخر وقوله المقابل آخرين سياقى محترزه فى
التنبية الأول وهو صريح فى أن آخر وصف لجماعة الإناث لأن آخر جمع أخرى وأنه ضد آخرين الذى هو
وصف لجماعة الذكور لأن آخرين جمع آخر وأما نحو ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ فلتأوله بالجماعات .

[١٠٢٧] قاله حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه من قصيدة من الطويل : أى دعينى . والواو بمعنى مع . والشيمة :
الطبيعة . وبأخيلا خبر ما التى بمعنى ليس ، والهاء زائدة ، وفيه الشاهد حيث منع الصرف لوزن الفعل ولمح الصفة لأنه مأخوذ
من الخيول وهو الكثير الخيلان . والأخيل الشقراق ؛ والعرب تشاءم به : يقال هو أشأم من أخيل . ويجمع على أخايل .

وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وكذلك سائرهما ، وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات إما نعتا نحو : ﴿أولى أجنحة مشى وثلاث ورباع﴾ [فاطر : ١] ، وإما حالا نحو قوله تعالى : ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء مشى وثلاث ورباع﴾ [النساء : ٣] ، وإما خبرا نحو : صلاة الليل مشى مشى . وإنما كرر لقصد التأكيد لا لإفادة التكرير . ولا تدخلها أل . قال في الارتشاف : وإضافتها قليلة . وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى : أما في اللفظ فظاهر وأما في المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها في الأصل إلى إفادة معنى التضعيف . وردّ بأنه لو كان المانع من صرف أحاد مثلا عدله عن لفظ واحد وعن معناه إلى معنى التضعيف للزم أحد أمرين : إما منع صرف كل اسم يتغير عن أصله لتجدد معنى فيه كأبنية المبالغة وأسماء الجموع ، وإما ترجيح أحد المتساويين على الآخر واللازم منتف باتفاق ،

(قوله معدولان عن واحد واحد) أى لأن المقصود التقسيم ولفظ المقصود مكرر أبدا نحو : جاء القوم رجلا رجلا فلما وجدنا أحاد غير مكرر لفظا مع أن المقصود التقسيم كما علمت حكمنا بأن أصله لفظ مكرر ولم يأت بمعناه إلا واحد واحد فحكم بأنه أصله وكذا يقال في الباقي . أفاده الدماميني . (قوله وأما الوصف إلخ) مقابل لقوله فأحاد وموحد معدولان إلخ لأنه في قوة أن يقال أما العدل فلأن أحاد إلخ أى أما بيان العدل فأحاد إلخ وأما بيان الوصف إلخ ولو قال الوصفية لكان أوضح . (قوله لم تستعمل إلا نكرات إما نعتا إلخ) أى فتكون أوصافا أصالة . قال السيد : الوصفية في ثلاث مثلا أصلية لأنه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل إلا وصفا فكذا المعدول إليه وهو ثلاث وإن لم تكن الوصفية في أسماء العدد واحد اثنان إلخ أصلية . (قوله إما نعتا إلخ) علم منه ما صرح به الفارضى من أنه لا بد أن يتقدمها شيء . (قوله وإنما كرر إلخ) أى فلا يرد أن مثنى يفيد التكرير فأى فائدة في إعادته وقوله لا لإفادة التكرير أى لا لتأسيس معنى زائد هو التكرير لحصوله بمثنى الأول . (قوله ولا تدخلها أل) وادعى الزمخشري أنها تعرف فقال يقال فلان ينكح المثنى والثلاث قال أبو حيان : ولم يذهب إليه أحد وكما لا تعرف لا تؤنث فلا يقال مشاة مثلا . قاله الفارضى . (قوله وذهب الزجاج إلخ) المعدول عنه على مذهبه إلى أحاد وموحد واحد وإلى ثناء ومثنى اثنان وهكذا كما سيشير إليه الشارح بخلافه على المذهب الأول فواحد واحد واثنان اثنان وهكذا . (قوله كأبنية المبالغة) نحو ضربا فإنه تغير عن ضارب لإفادة معنى جديد وهو التكرير . (قوله وأسماء الجموع) ليس المراد بها أسماء الجموع المعروفة كقوم ورهط إذ لا تغيير فيها بل المراد الجموع نفسها فالإضافة للبيان ، أفاده زكريا . فالجمع تغير عن الواحد لإفادة معنى جديد وهو التعدد . (قوله ترجيح أحد المتساويين) أى في التغيير لإفادة معنى جديد على الآخر ومراده بأحدهما المعدود في العدد وبالأخر غيره كأبنية المبالغة والجموع .

وأيضاً كل ممنوع من الصرف لابد أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى ، ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل ، ولا يتأتى ذلك في أحاد إلا أن تكون فرعيتها في اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار ، وفي المعنى بلزومه الوصفية وكذا القول في أخواته ، وأما آخر فهو جمع أخرى أنثى آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير فالمانع له أيضاً العدل والوصف : أما الوصف فظاهر وأما العدل فقال أكثر النحويين إنه معدول عن الألف واللام لأنه من باب أفعل التفضيل فحقه ألا يجمع إلا مقروناً بأل ، والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكور بدون تغير معناه ، وذلك أن آخر من باب أفعل التفضيل فحقه ألا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث إلا مع الألف واللام أو الإضافة فعدل في تجرده منها واستعماله لغير الواحد المذكور عن

(قوله ولا يتأتى ذلك) أى الشرط المذكور للفرعية في المعنى وهو كونها من غير جهة الفرعية في اللفظ وقوله إلا أن تكون إلخ أى لأن الجهة على ما ذكره الزجاج واحدة وهى العدل . (قوله واحد المضمن معنى التكرار) يعنى واحداً المكرر أى عن واحد واحد . زكريا . (قوله بمعنى مغاير) أى باعتبار الحال وإلا فمعنى آخر فى الأصل أشد تأخراً وكان فى الأصل معنى جاء زيد ورجل آخر جاء زيد ورجل أشد تأخراً فى معنى من المعانى ثم نقل إلى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد . دمامينى . (قوله أما الوصف فظاهر) لأنه اسم تفضيل بمعنى مغاير باعتبار الحال وبمعنى أشد تأخراً باعتبار الأصل كما مر وعلى كل فهو وصف والظاهر أن صوغه من تأخر فهو اسم تفضيل مصوغ من خماسى شذوذا . (قوله عن الألف واللام) أى عن ذى الألف واللام ولا ينافى ذلك أنه نكرة فكيف يكون معدولاً عن معرفة لأنه لا يلزم فى المعدول عن الشيء أن يكون بمعناه من كل وجه خلافاً للفارسي . دمامينى . (قوله إلا مقروناً بأل) أى أو مضافاً إلى معرفة . (قوله والتحقيق إلخ) فأخر على الأول معدول عن الآخر وعلى هذا عن آخر بالافراد والتذكير ولعل وجه كون هذا القول هو التحقيق تطابق المعدول والمعدول عنه عليه تنكيراً فتدبر . (قوله عما كان يستحقه) أى عن استعمال كان يستحقه بدليل قوله من استعماله إلخ وقوله بلفظ ما للواحد المذكور الإضافة للبيان أى بلفظ هو اللفظ الذى للواحد المذكور هكذا ينبغى تقرير عبارته لا كما قررنا البعض ، وكلامه صريح فى أن المعدول عنه الاستعمال المذكور مع أنه لفظ الواحد المذكور فلو قال : والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من لفظ الواحد المذكور لكان أخصر وأولى وقوله بدون تغير معناه حال من لفظ أو من ما أى حالة كون لفظ الواحد المذكور لم يغير معناه الذى هو الواحد المذكور . (قوله وذلك) أى وبيان ذلك . (قوله أو الإضافة) أى إلى معرفة . (قوله فعدل فى تجرده) أى فى حالة هى تجرده إلخ فإن قلت يجوز أن يكون بتقدير الإضافة قلت لا لأن المضاف إليه لا يحذف إلا إذا جاز إظهاره ولا يجوز إظهاره هنا نقله الدمامينى عن الرضى . وانظر وجه عدم جواز

لفظ آخر إلى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى، فقل عند رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة أخرى ونساء آخر، فكل من هذه الأمثلة صفة معدولة عن آخر إلا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلا في آخر لأنه معرب بالحركات بخلاف آخران وآخرون^(١)، وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف أخرى فإن فيها أيضا ألف التأنيث فلذلك خص آخر بنسبة اجتماع الوصفية والعدل إليه وإحالة منع الصرف عليه، فظهر أن المانع من صرف آخر كونه صفة معدولة عن آخر مراداً به جمع المؤنث لأن حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فعل لتجرده من أل كما يستغنى بأكبر عن كبر في قولهم رأيتها مع نساء أكبر منها.

(تنبيهان) الأول: قد يكون آخر جمع أخرى بمعنى آخرة فيصرف لانتفاء العدل لأن مذكرها آخر بالكسر بدليل: ﴿وَأَنْ عَلَيْهِ النِّشَاءُ الْآخَرَى﴾ [النجم: ٤٧]، ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النِّشَاءَ الْآخَرَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، فليست من باب أفعل التفضيل والفرق بين أخرى أنثى آخر، وأخرى بمعنى آخرة أن تلك لا تدل على الانتهاء ويعطف عليها مثلها من جنسها، نحو: جاءت امرأة أخرى وأخرى، وأما أخرى بمعنى آخرة فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد وهي المقابلة لأولى في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ أُولَاهُمْ لِأَخْرَاهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٩]، إذا عرفت ذلك فكان ينبغي أن يحتز عن هذه كما فعل في الكافية فقال:

إظهاره ولعله كونه يؤدي إلى وصف النكرة بالمعرفة في نحو: مررت بنساء ونساء آخر لكن يرد أنه بمعنى مغايرات فلا تفيده الإضافة تعريفاً، إلا أن يقال كونه بمعناه لا يقتضى أنه في حكمه من كل وجه فتأمل. (قوله عن لفظ آخر) فيه إقامة الظاهر مقام المضمر إذ المعنى عدل في مجرد آخر عن لفظه إلى لفظ المثني والجمع والمؤنث. زكريا. ولعل نكتة الإظهار طول الفصل. (قوله لم يظهر أثر إلخ) فيه دلالة ظاهرة على أن جميع هذه الصيغ توصف بمنع الصرف وإن لم يظهر أثره إلا في المعرب بالحركات فمنع الصرف عنده لا يختص بالمعرب بالحركات بل المختص به ظهور أثره. كذا في سم. (قوله فإن فيها ألف التأنيث) أي وهي تستقل بالمنع فاعتبرت لأنها أوضح من الوصفية والعدل كما في زكريا. (قوله مراداً به جمع المؤنث) حال من آخر بفتح الهمزة وفي هذا القيد دفع لما أورد من أن آخر يصلح للواحد والمثنى والجمع وآخر لا يصلح إلا للجمع فكيف يكون معدولاً عنه، ووجه الدفع أنه معدول عن آخر بمعنى الجماعة لا مطلقاً. (قوله بدليل وأن عليه إلخ) مرتبط بقوله بمعنى آخرة ووجه الدلالة أنه وصف النشأة في هذه الآية بالأخرى وبالآخرة في الآية الثانية وذلك يدل على أن معناهما واحد. (قوله والفرق) أي من جهة المعنى. (قوله مثلها من جنسها) فلا يقال عند رجل وجمار آخر ولا امرأة أخرى كذا قال شيخنا فالمراد بالجنس الصنف. (قوله ولا يعطف عليها مثلها) لأن الانتهاء الحقيقي لا يتعدد بخلاف معنى المغايرة فيتعدد. سم.

(١) إذا ما معربان بالحروف.

وَمَنْعُ الْوَصْفِ وَعَدْلُ أُخْرَا مُقَابِلًا لِآخَرِينَ فَاحْصُرَا

الثاني : إذا سمي بشيء من هذه الأنواع الثلاثة - وهي ذو الزياتين وذو الوزن وذو العدل - بقي على منع الصرف لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية (ووزنٌ مثنى وثلاثٌ كهُمَا * مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيَعْلَمَا) يعني ما وازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول من واحد إلى أربع فهو مثلهما في امتناع الصرف للعدل والوصف تقول مررت بقوم موحد وأحاد ، ومثنى وثناء ، ومثلث وثلاث ، ومربع ورباع ، وهذه الألفاظ الثمانية متفق عليها ولهذا اقتصر عليها . قال في شرح الكافية : وروى عن بعض العرب خمس وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك . وظاهر كلامه في التسهيل أنه سمع فيها خمس أيضا واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب : أحدها : أنه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم الناظم في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها . الثاني : لا يقاس بل يقتصر على المسموع وهو مذهب جمهور البصريين . الثالث : أنه يقال على فعال لكثرتة لا على مفعول . قال الشيخ أبو حيان : والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة^(١) ، وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني ، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

(قوله مقابلا لآخرين) بفتح الحاء بمعنى مغايرين ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ ﴾ واحترز به عن آخر مقابل آخرين بكسر الحاء في نحو : يجمع الله الأولين والآخرين وقوله : فاحصرا أى احصر منع صرف آخر في آخر المقابل لآخرين بفتح الحاء . (قوله خلفتها العلمية) فإذا نكر بعد أن سمي به فذهب الخليل وسيبويه إلى أنه لا ينصرف لأنك رددته إلى حال كان لا ينصرف فيها وذهب الأخفش إلى أنه ينصرف لأن الوصفية قد انتقلت عنه بالعلمية وسيأتى ذلك . (قوله ووزن) أى موازن كما أشار إليه الشارح وقوله كهُمَا فيه جر الكاف للضمير وتقدم أنه شاذ فالأولى جعلها اسما بمعنى مثل مضافا إلى الضمير وقوله من واحد متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر أى حالة كونه مأخوذا من واحد وقول شيخنا إنه بيان لوزن بمعنى موازن غير صحيح . (قوله متفق عليها) أى على ورودها عن العرب بدليل ما يأتى . (قوله إلى عشرة) الغاية داخلية بقرينة ما سبق وما يأتى وقولهم الصحيح إن الغاية بإلى خارجة محله إذا لم تقم قرينة على دخولها وأما قول شيخنا السيد الغاية خارجة ولذا عبر بإلى وأما العشرة فغير مسموع صوغ فعال ومفعول منها كما قاله العصام فهو مخالف لما في الشرح . (قوله) وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار) ولم يتعرضا لسماع موحد إلى معشر ولهذا أخر حكايتهما عن حكاية أبي عمرو الشيباني .

(١) كما تقول القاعدة . أيضا من رأى حجة على من لم ير .

(تنبيه): قال في التسهيل : ولا يجوز صرفها يعنى آخر مقابل آخرين وفعال ومفعل فى العدد مذهباً بها مذهب الأسماء خلافاً للفراء ولا مسمى بها خلافاً لأبى على وابن برهان ، ولا منكراً بعد التسمية بها خلافاً لبعضهم اهـ . أما المسألة الأولى : فالمعنى أن الفراء أجاز ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثاً ثلاثاً وخالفه غيره وهو الصحيح . وأما الثانية : فقد تقدم التنبيه عليها (وَكُنْ لِجَمْعٍ مُّشَبِّهِ مَفَاعِلًا * أَوْ الْمَفَاعِيلَ يَمْنَعُ كَافِلًا)

(قوله مذهباً بها مذهب الأسماء) أى المنكرة أو الجامدة على الوجهين الآتين عاجلاً فى كلام الدمامينى وعلى الأول اقتصر فى الجمع . (قوله خلافاً للفراء) أى فإنه زعم أن هذه الألفاظ منعت الصرف للعدل والتعريف بنية الـ وأنه يجوز جعلها نكرة ويذهب بها مذهب الأسماء المنصرفه وظاهر تقريرهم المذكور عن الفراء أن يقال إنها تصرف بناء على كونها أسماء نكرات وأنها فى حالة المنع معارف وكلام المصنف يقتضى أن الفراء يرى أنها حال منع الصرف صفات وحال الصرف أسماء وأنها على حالة واحدة بالنسبة إلى التعريف والتنكير . دمامينى . ورد قول الفراء بمجيئها أحوالاً وصفات للنكرات . (قوله ولا مسمى بها خلافاً لأبى على وابن برهان) أى لأن الصفة لما ذهبت خلقتها العلمية وما نقله عن أبى على وابن برهان نقله فى التصريح عن الأخفش وأبى العباس وغيرهما وعبارته وقال الأخفش فى المعانى وأبو العباس إنه لو سمي بمثنى أو أحد أخواته انصرف لأنه إذا كان اسماً فليس فى معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه إلا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور ورد بأن هذا مذهب لا نظير له إذ لا يوجد بناء ينصرف فى المعرفة ولا ينصرف فى النكرة وإنما المعروف العكس وعبرة الفارسي فى التذكرة تخالف هذا فإنه قال : الوصف يزول فيخلفه التعريف الذى للعلم والعدل قائم فى الحالين جميعاً اهـ وحجة الجمهور أن شبه الأصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف اهـ . (قوله فالمعنى أن الفراء إلخ) مراد الشارح تصوير الذهاب بها مذهب الأسماء وأما ما نقله البعض عن البهوتى وأقره من أنه لما كان كلام التسهيل يقتضى أن الفراء يوجب صرفها لكونه جوازاً مقابل المنع وهو يقتضى الوجوب مع أن مذهب الفراء فى الواقع جواز كل من الصرف وعدمه احتاج الشارح إلى بيانه بقوله فالمعنى إلخ فبرّد بأن الجواز الذى قالوا إنه يقتضى الوجوب هو جواز الشيء شرعاً بعد امتناعه شرعاً ، لا مطلق الجواز فى مقابلة مطلق المنع كما فى هذا المقام ألا ترى أنه لا يفهم من مقابلة منع الصرف بجوازه وجوبه ، فدعوى اقتضاء كلام التسهيل إيجاب الفراء صرفها غير مسلمة . (قوله فقد تقدم التنبيه عليها) أى فى قوله إذا سمي بشيء من هذه الأنواع إلخ . (قوله لجمع) اعترض بأن الجمعية ليست شرطاً كما صرح به السيوطى وغيره بل كل ما كان على هذين الوزنين واستوفى الشروط المذكورة فى الشرح منع صرفه وإن فقدت الجمعية ، فكان الأولى أن يقول للفظ ، ويجاب بأن الجمع فى كلامه تمثيل لا تقييد ، بدليل قوله : ولسراويل إلخ ، وإنما أثر الجمع بالتمثيل لأنه الغالب فى الوزنين .

كافلا خبر كن ، ويمنع متعلق بكافلا ، وكذا الجمع ، ومفاعل مفعول بمشبهه : يعنى أن مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل أى فى كون أوله مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض يليها كسر غير عارض ملفوظ أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوى به وبما بعده الانفصال ، فإن الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق منع الصرف . ووجه خروجه عن صيغ الآحاد العربية أنك لا تجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعذافر ، أو ألفه عوض من إحدى ياءى النسب إما تحقيقا كيما وشام فإن أصلهما يمينى وشامى ، فحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف ، أو تقديرا نحو تها وثمان فإن ألفهما موجودة قبل ، وكأنهم نسبوا إلى فعل أو فعل ثم حذفوا إحدى الياءين وعوضوا عنها الألف أو ما يلى الألف غير مكسور بالأصالة بل إما

(قوله مشبه مفاعلا) أى فى الحال كمساجد ، أو فى الأصل كعذارى ، إذ أصله عذارى بكسر الراء وتحريك الياء قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كما يأتى . (قوله يمنع) أى لصرفه فصلة منع محذوفة لدلالة المقام عليها . (قوله أى فى كون أوله مفتوحا) خرج به نحو عذافر بقوله ثالثه ألفا غير عوض أى من إحدى ياءى النسب تحقيقا أو تقديرا نحو : يمان وشام ، ونحو : تها وثمان . وبقوله يليها كسر خرج نحو : براكاء وتدارك وبقوله غير عارض خرج نحو : تدان وتوان . وبقوله أوسطها ساكن خرج ملائكة . وبقوله غير منوى به وبما بعده الانفصال أى بأن يكونا غير ياءى النسب بأن يكون الثالث غير ياء كمصاييح . أو ياء من بنية الكلمة بأن يكون سابقا على ألف التكسير ككرسى وكراسى ، خرج نحو : رباحى وجوارى وجملة الشروط ستة كذا قال شيخنا وتبعه البعض . وفيه أن هذه الأمور المخرجة لم تدخل فى موضوع المسألة حتى تخرج بهذه القيود ، لأن موضوع المسألة الجمع ، والأمور المخرجة مفردات . والجواب ما علم مما مر أن الجمع مثال لا قيد والمراد الجمع ، وكل لفظ على أحد الوزنين . (قوله فإن الجمع متى كان إلخ) تعليل لقوله مما يمنع من الصرف الجمع إلخ ، ولا حاجة لجعله تعليلًا محذوف كما زعم البعض . (قوله كعذافر) هو بمهملة فمعجمة الجمل الشديد واسم من أسماء الأسد . (قوله كيما وشام) بحذف الياء المخففة الساكنة لالتقاء الساكنين هى والتنوين . (قوله فحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف) أى وفتحت همزة شام لتناسب الألف . (قوله أو تقديرا) قال شيخنا : هو مسلم فى تهاى أما ثمان ففيه أن الجوهري قال إنه منسوب حقيقة كما يأتى اهـ . قال الدمامينى : والذى دعاهم إلى تقدير نسب نحو تها سماعه مصروفا فإنهم قالوا رأيت تهاىا بتخفيف الياء والتنوين فلولا أنه على تقدير النسب لمنع الصرف وإن كان مفردا كما منع سراويل ولم يجعلوه كجوار فى منع الصرف وجعل التنوين عوضا لأنه ليس من المنقوص . (قوله موجودة قبل) أى قبل ياء النسب . (قوله وكأنهم نسبوا إلخ) أى فليس هو على النسب حقيقة كما صرح به

مفتوح كبراء ، أو مضموم كندارك ، أو عارض الكسر لأجل الاعتلال كندان وتوان ، ومن ثم صرف نحو عبال جمع عبالة لأن الساكن الذى يلي الألف فيه لا حظ له فى الحركة . والعبالة الثقل يقال ألقى عبالته أى ثقله ، أو يكون ثانى الثلاثة متحرك الوسط كطواعية وكراهية ، ومن ثم صرف نحو ملائكة وصيارفة ، أو هو والثالث عارضان للنسب منوى بهما الانفصال ، وضابطه ألا يسبقا الألف فى الوجود سواء كانا مسبوقين بها كرباحى وظفارى ، أو غير منفكين كحوارى وهو الناصر وحوالى وهو المحتال بخلاف نحو قمارى

ابن الناطم^(١) لكن فى كلام الجوهري ما يخالفه حيث قال وهو يعنى ثمان فى الأصل منسوب إلى الثمن لأنه الجزء الذى صير السبعة ثمانية فهو ثمنها ثم فتحوا أوله لأنهم يغيرون فى النسب كما قالوا دهرى وسهلى وحذفوا منه إحدى ياءى النسب وعوضوا منها الألف كما فعلوا فى المنسوب إلى اليمن فتثبت ياءه عند الإضافة كما ثبتت ياء القاضى فتقول ثمانى نسوة وثمانى مائة كما تقول قاضى عبد الله وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لأنه ليس بجمع فيجرى مجرى جوار وسوار فى ترك الصرف وما جاء فى الشعر غير مصروف فهو على التوهم . اهـ عبد القادر المكي ، وقوله فيجرى إلخ تفرع على المنفى بالميم . (قوله إلى فعل) أى بفتح العين كما نسبوا إلى يمن أو فعل أى بسكونها كما نسبوا إلى شأم . (قوله أو ما يلي الألف إلخ) عطف على قوله وأوله مضموم وكذا ما يأتى . (قوله كبرا كاء) بالمد والمهمز الثبات فى الحرب اهـ زكريا . ومراده أنه ليس مما منع صرفه لكونه على وزن منتهى الجموع وإن كان مما منع صرفه لألف التأنيث الممدودة . (قوله كندان وتوان) أصلهما تدانى وتوانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء وأعلا إعلال قاض . (قوله ومن ثم إلخ) أى من أجل وجود غير كسر تالى الألف أصالة فى غير وزن منتهى الجموع . (قوله لا حظ له فى الحركة) أى لأنه ليس له أصل يرجع إليه فى ذلك بخلاف نحو دواب فإنه من دب والماضى أصل عينه التحريك . (قوله متحرك الوسط) ينبغى حذف الوسط كما فى عبارة التصريح لأن الثانى هو الوسط لا شئ له وسط كما هو ظاهر . (قوله ومن ثم) أى من أجل وجود تحرك ثانى الثلاثة فى غير وزن منتهى الجموع . (قوله أو هو) أى الثانى وقوله للنسب أى تحقيقا كما فى رباحى وظفارى أو تقديرا كما فى جوارى وحوالى فالياء فيهما ملحقة بياء النسب لأنهما سمعا مصروفين فقدر فيهما النسب وإن لم يكونا منسوين حقيقة وقوله منوى بهما الانفصال صفة لازمة لعارضان للنسب . (قوله وضابطه) أى العروض للنسب ألا يسبقا الألف فى الوجود بأن سبقتهما الألف أو قارناها لبناء الكلمة على الجميع فالأول ما أشار إليه بقوله مسبوقين بها والثانى ما أشار إليه بقوله : أو غير منفكين . (قوله كرباحى) نسبة إلى رباح بلد يجلب منه الكافور . وظفارى نسبة إلى ظفار بوزن قطام مدينة باليمن . اهـ زكريا .

(١) راجع له : شرح الألفية / من تحقيقنا .

وبخاتى فإنه بمنزلة مصاييح ، وقد ظهر من هذا أن زنة مفاعل ومفاعيل ليست إلا لجمع أو منقول من جمع كما سيأتى . وقد دخل بذكر التقدير نحو دواب فإنه غير منصرف لأنه أصله دواب فهو على وزن مفاعل تقديرا .

(تنبيهات):* الأول : لا فرق في منع ما جاء على أحد الوزنين المذكورين بين أن يكون أوله ميما نحو : مساجد ومصاييح أو لم يكن نحو : دراهم ودنانير . **الثانى :** اشتراط كسر ما بعد الألف مذهب سيويه والجمهور . قال فى الارتشاف : وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك فأجاز فى تكسير هَبَّيْ أن يقال هباى بالإدغام أى ممنوعا من الصرف . قال : وأصل الياء عندى السكون ولولا ذلك لأظهرتها . **الثالث :** اتفقوا على أن إحدى علتين هى الجمع واختلفوا فى العلة الثانية : فقال أبو على هى خروجه عن صيغ الآحاد وهذا رأى هو الراجح وهو معنى قولهم إن هذه الجمعية قائمة مقام علتين . وقال

(قوله بخلاف قمارى وبخاتى) أى ونحوهما ككراسى فالياء المشددة فى نحو قمارى موجودة قبل ألف الجمع لأنها وجدت فى المفرد نحو قمرى وهو سابق على الجمع . (فائدة)* : لو نسبت إلى نحو قمارى صرفت المنسوب لأن هذه الياء الموجودة فى المنسوب إليه تحذف ويؤتى بياء النسب وهى لا تؤثر المنع كما قاله الدمامينى . **(قوله فإنه بمنزلة مصاييح) أى فى سبق الثانى والثالث على الألف .** لا يقال ياء مصاييح لم تكن فى المفرد حتى تكون سابقة على ألف الجمع لأننا نقول هى بدل ألف مصباح وللبدل حكم المبدل . **(قوله وقد ظهر من هذا) أى من عدم وجود مفرد عربى على زنة مفاعل أو مفاعيل بالشروط المذكورة وقوله أو منقول من جمع فيه أنه لم يتعرض فيما مر للمنقول من جمع فكيف قال :** وقد ظهر من هذا إلخ إلا أن يقال : المراد من قوله سابقا أنك لا تجد مفردا أى أصالة فيكون فيه إشارة إلى وجود المفرد بالنقل فتأمل ، وقوله كما سيأتى أى فى قوله وإن به سمي إلخ فهو راجع للثانى فقط . **(قوله وقد دخل بذكر التقدير) أى فى قوله نعتا لكسر ملفوظ أو مقدر . (قوله هبى) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد التحتية :** الصبى الصغير والأنثى هبية . كذا فى القاموس . **(قوله ولولا ذلك لأظهرتها) أى بالفك لكونها متحركة حيثئذ فكان يقال هباى واعترضه سم بأن اجتماع المثلين فى كلمة يوجب الإدغام وإن كان أولهما متحركا كما فى دواب ونحوه وأجاب يسّ بأن الياء لو ظهرت لقل هبايا لما ستعرفه من قول المصنف :**

والمد زيد ثالثا فى الواحد همزا يرى فى مثل كالقلائد

وافتح ورد الهمز يا فيما أعل .

وإذا قيل هبايا لم يحصل الإدغام وفيه عندى نظر وإن أقره غيره لعدم دخول نحو هبى فى قول المصنف والمد إلخ لأن ثالثه ليس مدا وإن كان لنا .

قوم : العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا فالتحقيق نحو : أكالب وأراھط إذ هما جمع أكلب وأرھط ، والتقدير نحو مساجد ومنابر فإنه وإن كان جمعا من أول وهلة لكنه بزنة ذلك المكرر أعنى أكالب وأراھط فكأنه أيضا جمع جمع ، وهذا اختيار ابن الحاجب . واستضعف تعليل أى على بأن أفعالا وأفعلا نحو : أفراس وأفلس جمعان ولا نظير لهما في الآحاد وهما مصروفان ، والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه : الأول : أن أفعالا وأفعلا يجمعان نحو : أكالب وأناعم في أكلب وأنعام . وأما مفاعل ومفاعيل فلا يجمعان ، فقد جرى أفعال وأفعال مجرى الآحاد في جواز الجمع ، وقد نص الزمخشري على أنه مقيس فيهما . الثاني : أنهما يصغران على لفظهما كآحاد نحو : أكيلب وأنيعام ، وأما مفاعل ومفاعيل فإنهما إذا صغرا ردا إلى الواحد أو إلى جمع القلة ثم بعد ذلك يصغران . الثالث : أن كلا من أفعال وأفعال له نظير من الآحاد يوازنه في الهيئة وعدة الحروف ، فأفعال نظيره - في فتح أوله وزيادة الألف رابعة - تفعال نحو : تجوال وتطواف ، وفاعال نحو : ساباط وخاتام ، وفعلال نحو : صلصال وخزعال . وأفعال نظيره في فتح أوله وضم ثلثه تفعال

(قوله وهو معنى قولهم إلخ) أى الخروج أى مع الدلالة على الجماعة معنى قولهم إلخ ولك أن تقول يحتمل قولهم المذكور أن العلة الثانية تكرار الجمع كما هو اختيار ابن الحاجب . (قوله من أول وهلة) قال في المصباح : يقال لقيته أول وهلة أى أول كل شيء . (قوله ولا نظير لهما في الآحاد) أى فلو كانت العلة الثانية الخروج عن صيغ الآحاد لمنعا من الصرف . (قوله فلا يجمعان) أى جمع تكسير وإلا فقد يجمعان جمع تصحيح كقولهم في نواكس نواكسون وفي أيامن أيامنون وكقولهم في حدائد حدائدات وفي صواحب صواحبات ، قاله الشارح في آخر باب التكمير . (قوله فقد جرى أفعال وأفعال إلخ) فإن قلت هذا لا يدفع الاعتراض لأن هذا لا يقتضى أن لهما نظيرا في الآحاد قلت حاصل الجواب أن مرادنا بالخروج عن صيغ الآحاد الخروج عن صيغها لفظا وحكما ، وأفعال وأفعال لم يخرجنا عن حكم الآحاد لجواز جمعهما كآحاد وكذا يقال في الجواب الثاني . ١ هـ هندی . (قوله وقد نص الزمخشري إلخ) أى فليس في جمع أكلب وأنعام على أكالب وأناعم شذوذ حتى يضعف به الوجه الأول . (قوله على أنه) أى الجمع على مفاعل . (قوله وأنيعام) بالألف لما سيأتى في قول الناظم :

★ كذاك ما مدة أفعال سبق ★

إلخ فلا يقال أنيعم بقلب الألف ياء بل تبقى الألف . (قوله أو إلى جمع القلة) قال شيخنا لعله أراد ما يشمل جمعى التصحيح فإنهما من جموع القلة فتقول في تصغير مساجد مسيجدات . (قوله الثالث) محصله عدم تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظا بإثبات نظائر لهما من الآحاد في الهيئة وعدة الحروف وإن لم تكن مبدوءة بالهمزة مثلهما فكان الأولى تقديمه على الجوايين الأولين لأن محصلهما تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظا وعدم إثبات خروجهما عنها حكما . (قوله تجوال وتطواف) مصدران لجال وطاف وقيل لتجول وتطوف .

نحو : تتفل وتنضب ، ومفعل نحو : مكرم ومهلك ، على أن ابن الحاجب لو سئل عن ملائكة لما أمكنه أن يعلل صرفه إلا بأن له في الآحاد نظيرا نحو : طواعية وكراهية (وَذَا أَعْتَلِلَ مِنْهُ كَالْجَوَازِي * رَفَعًا وَجَرًّا أَجْرَهُ كَسَارِي) يعني ما كان من الجمع الموازن مفاعل معتلا فله حالتان : إحداهما أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو : جوار وغواش والأخرى أن تقلب ياءه ألفا نحو عذارى ومدارى ، فالأول يجرى في رفعه وجره يجرى قاض وسار في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو : ﴿ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ [الأعراف : ٤١] ، ﴿ وَالْفَجَر * وَلِيَالٍ عَشْر ﴾ [الفجر : ١] ، وفي النصب يجرى دراهم في سلامة آخره

(قوله ساباط) هو سقيفة بين دارين تحتها طريق . قاموس . (قوله وخاتام) لغة في الخاتم . (قوله نحو صلصال) هو الطين ما لم يجعل خزفا . وخرعال بالخاء المعجمة فالزاي فالعين المهملة هو العرج يقال ناقة بها خرعال أى عرج . (قوله نحو تتفل) بفوقيتين وفاء ولد الثعلب وتنضب بفوقية فنون فضاء معجمة شجر يتخذ منه السهام . (قوله نحو مكرم ومهلك) مصدر أكرم وهلك ويجوز في لام مهلك الفتح والكسر أيضا فتكون مثلثة^(١) . (قوله على أن ابن الحاجب لو سئل إلخ) قد يقال يمكنه أن يعلل صرفه بأنه لم يتكرر لا تحقيا وهو ظاهر إذ هو جمع ملك من أول وهلة ولا تقديرا لأنه ليس على وزن المكرر الذى هو مفاعل أو مفاعيل لتحرك الوسط في الثلاثة التى بعد الألف . سم بإيضاح . (قوله منه) صفة لذا أو حال منه وكذا قوله كالجوارى وضمير منه للجمع المتقدم وقوله كسارى أى إجراؤه كإجراء سارى أو حالة كونه كسارى . (قوله يعنى ما كان إلخ) لما كان مفهوم قول المصنف كالجوارى أن ما كان من معتل منتهى الجموع كالعذارى لا يجرى كسار في حذف حرف العلة وثبوت التنوين بل يبقى فيه حرف العلة ولا يثبت التنوين . قال الشارح يعنى فإتيانه بالعناية المقتضية تضمن كلام المصنف حكم نحو جوار وحكم نحو العذارى بالنظر إلى المنطوق والمفهوم وهذا لا ينافى ما سيذكره الشارح من خروج نحو العذارى عن حكم نحو جوار بقول المصنف كالجوارى كما لا يخفى على ذى بصيرة ولغفلة البعض عما ذكرنا زعم أن فى كلام الشارح تناقضا لاقتضاء أول كلامه دخول القسمين فى النظم واقتضاء آخر كلامه خروج الثانى منه وأنه كان الأولى حذف يعنى . (قوله أن تقلب ياءه ألفا) أى بعد قلب الكسرة قبلها فتحة كما يأتى . (قوله نحو عذارى) جمع عذراء بالمد وهى البكر . ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك به المرأة رأسها وأصلهما عذارى ومدارى بالكسرة ثم أبدلت الكسرة فتحة أى اتباعا لفتحة ما قبل الألف فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . اهـ تصریح . والذى فى شرح الشارح على التوضيح أن مدارى جمع مدراء أى كحمراء وهى المنتفخة الجنين وفى القاموس ما يوافقه . وذكر أن الفعل مدر كفرح فهو أمدر وهى مدراء ودالها مهملة . (قوله فى حذف يائه إلخ) أى لا فى جميع الوجوه فإن جره بفتحة مقدرة وتنوينه تنوين عوض بخلاف نحو قاض فإنه بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين صرف كما سينبه عليه الشارح .

(١) أى بالحركات الثلاث .

وظهور فتحته نحو : ﴿سَيَرُوا فِيهَا لِيَالِي﴾ [سبأ : ١٨] . والثاني : يقدر إعرابه ولا ينون بحال ، ولا خلاف في ذلك ، وهذا خرج من كلامه بقوله كالجواري .

(تنبيهات) : الأول : اختلف في تنوين جوار ونحوه : فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف ، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين . وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف لأن الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة مفاعل وبقي اللفظ كجناح فانصرف ، والصحيح مذهب سيبويه . وأما جعله عوضا عن الحركة فضعيف لأنه لو كان عوضا عن الحركة لكان التعويض عن حركة الألف في نحو موسى وعيسى أولى لأن حاجة المتعذر إلى التعويض

(قوله والفجر وليال) فليال مجرور بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع تقديرا أي بحسب الأصل . (قوله في سلامة آخره) أي من الحذف . (قوله وهذا خرج من كلامه) أي من منطوق كلامه فلا ينافي دخوله في كلامه مفهوما أعني أن حكمه مستفادا من كلامه بطريق المفهوم ولهذا قال الشارح في أول عبارته يعني كما أوضحناه سابقا . (قوله فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة) خرجه الأكثر على أن الإعلال مقدم على منع الصرف لكون سببه وهو الثقل أمرا ظاهرا محسوسا بخلاف منع الصرف فإن سببه مشابهة الاسم الفعل وهي خفية فأصل جوار على هذا جوارئ بالتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما ثم حذفت التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديرا لأن المحذوف لعله كالثابت ثم خيف رجوع الياء فأق بالتنوين عوضا عنها وخرجه بعضهم على أن منع الصرف مقدم فأصل جوار على هذا جوارئ بترك التنوين لصيغة منتهى الجمع فحذفت ضمة الياء للثقل ثم الياء تخفيفا ثم أتى بالتنوين عوضا عنها فعلم أن سبب الحذف على الأول التقاء الساكنين وعلى الثاني التخفيف وعليه بنى الشارح السؤال والجواب الآتين . (قوله عوض عن حركة الياء) أي وحصل التعويض قبل حذف الياء بدليل قوله ثم حذفت الياء وهذا بناء على أن منع الصرف مقدم على الإعلال فأصله على مذهب المبرد جوارئ بترك التنوين حذف ضمة الياء لثقلها وأق بالتنوين عوضا عنها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما . (قوله لأن الياء لما حذفت تخفيفا) أي لا لالتقاء الساكنين فهو مبني على تقديم منع الصرف على الإعلال . (قوله لأن حاجة المتعذر إلخ) وجهه أن العامل في كل من المنقوص والمقصور طالب أثرا وقد ظهر الأثر مع المنقوص في الجملة لظهوره حالة النصب ولم يظهر في المقصور أثر بالكلية فكان أولى بالتعويض

أشد من حاجة المتعسر ، ولألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترم واللازم منتف فيهما فكذا الملزوم . وأما كونه للصرف فضعيف أيضا إذ المحذوف في قوة الموجود وإلا لكان آخر ما بقى حرف إعراب واللازم كما لا يخفى منتف . فإن قلت إذا جعل عوضا عن الياء فما سبب حذفها أولا ؟ قلت : قال في شرح الكافية : لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التي قبلها وكان المنقوص الذي لا ينصرف أثقل التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا في الأدنى ثقلا ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر ، إذ ليس بعد الجواز إلا اللزوم . انتهى . واعلم أن ما تقدم عن المبرد من أن التنوين عوض عن الحركة هو المشهور عنه كما نقل الناظم في شرح الكافية . وقال الشارح : ذهب المبرد إلى أن فيما

وبهذا سقط ما يقال كان الظاهر عكس الأولوية لأن التعويض يقتضى حذف شيء وإقامة غيره مقامه ، والمقصود لم يظهر فيه أثر حتى يقال حذف وعوض عنه التنوين ، بخلاف المنقوص فإن الحركات تظهر في لفظه لكن ثقل بعضها فترك وعوض عنه التنوين . أفاده البهوتي . (قوله ولألحق مع الألف واللام كما ألحق إلخ) أى بجامع أن كلا من تنوين الترم وتنوين نحو جوار على مذهب المبرد عوض عن شئ فتنبين الترم عوض عن مدة الإطلاق وتنوين نحو جوار عوض عن حركة الياء قال البعض تبعا لشيخنا : كان الأولى أن يقول الشارح ولألحق مع الألف واللام لأنه عنده عوض عن الحركة والحركة تجماع الألف واللام اهـ ولعل وجهه أن قياس العوض على المعوض عنه أقرب من قياسه على تنوين الترم فتأمل ، ثم قال البعض : وقد يقال هذا اللازم جار على القول بأنه عوض عن الياء بل هو أظهر فيه بأن يقال لو كان عوضا عن الياء لألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترم بجامع أن كلا منهما عوض عن حرف اهـ وقد يجاب بأن التنوين هنا ليس لمحض العوض عن الياء بل للعوض عن غيرها ومنع عودها لأنه لا يجمع بين العوض والمعووض عنه فكان كضد الياء التي تجماع الألف واللام فناسب ألا يجمع الألف واللام فاحفظه فإنه دقيق . (قوله واللازم) يعنى أولوية التعويض عن حركة الألف في نحو موسى وعيسى وإلحاق التنوين مع الألف واللام وقوله فيهما مرتبط باللازم والضمير للقضيتين المتقدمتين أعنى قوله لكان التعويض إلخ وقوله ولألحق إلخ . (قوله إذ المحذوف) وهو الياء في قوة الموجود أى فصيغة منتهى الجمع موجودة تقديرا . (قوله فإن قلت إلخ) مبنى السؤال والجواب على أن منع الصرف مقدم على الإعلال كما مر . (قوله فما سبب حذفها) أى على سبيل الوجوب بقرينة أن الجواب يفيد تعليل حذفها على سبيل الوجوب . (قوله قد تحذف تخفيفا) يفيد أن حذف ياء المنقوص غير واجب ويصرح بذلك قوله ما كان جائزا في الأدنى وفيه نظر فإن أراد المقرون بأل فليس الكلام فيه اهـ سم على أن المقرون بأل يستوى فيه المنصرف وغيره . (قوله وقال الشارح ذهب المبرد إلخ) على هذا يكون المبرد مخالفا لسيبويه في الساكن الذي ردف الياء فسيبويه يقول هو التنوين الموجود قبل حذفه والمبرد يقول هو التنوين المقدر في كل

لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع إليه في الشعر ، وحكموا له في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لأجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين وهو بعيد ، لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله . الثاني : ما ذكر من تنوين جوار ونحوه في الرفع والجر متفق عليه ، نص على ذلك الناظم وغيره . وما ذكره أبو علي من أن يونس ومن وافقه ذهبوا إلى أنه لا ينون ولا تحذف ياؤه وأنه يجز بفتحة ظاهرة وهم ، وإنما قالوا ذلك في العلم وسيأتي بيانه . الثالث : إذا قلت مررت بجوار فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء لأنه غير منصرف ، وإنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل ، وقد ظهر أن قوله كسار إنما هو في اللفظ فقط دون التقدير ، لأن سار جره بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين التمكين لا العوض لأنه منصرف . وقد تقدم أول الكلام (ولسراويل بهذا الجمع * شبه اقضى عموم المنع) اعلم أن سراويل اسم مفرد أعجمي جاء على وزن مفاعيل فمنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة لما عرفت أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب إلا لجمع أو منقول من جمع ، فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبه بهما ، وذلك بأن لا تكون

ممنوع من الصرف وموافقا له في أن الموضع عنه الياء المحذوفة . (قوله وحذفوا لأجله الياء) أى بعد حذف حركتها المقدرة استثقالا . زكريا . (قوله ساكن متوهم الوجود) هو التنوين المقدر . (قوله وأنه يجز بفتحة ظاهرة) أى ويرفع بضمة مقدرة على الياء الموجودة فيقال جاء جوارى ياء ساكنة وقوله وإنما قالوا ذلك في العلم أى في المنقوص العلم كقاض علم امرأة وقوله وسيأتي بيانه أى في شرح قول المصنف وما يكون منه منقوصا إلخ . (قوله مع خفة الفتحة) لم يضم لأنه لو أضمر لرجع الضمير إلى خصوص الفتحة المقدرة على الياء نيابة عن الكسرة فيتدافع مع قوله فاستثقلت إلخ فالمراد بالفتحة جنسها فليس في قوله مع خفة الفتحة إظهار في مقام الإضمار . (قوله ولسراويل) خبر شبه وبهذا متعلق بشبه وفيه تقديم معمول المصدر عليه للوزن . كذا قال خالد وتبعه شيخنا والبعض وفيه مسامحة لأن الظاهر أن شبه اسم مصدر لا مصدر . (قوله اسم مفرد أعجمي) زاد الفارسي نكرة مؤنث وقال في القاموس : السراويل فارسية معربة وقد تذكر ثم قال : والسراويل بالنون ، والشروال بالشين أى المعجمة لغة . (قوله لما عرفت إلخ) أى وإنما كان أعجميا لما عرفت إلخ . (قوله أو منقول من جمع) وهو ما سمي به من هذا الجمع . (قوله فحق ما وازنهما) أى فحق اسم الجنس الذي وازن مفاعل أو مفاعيل وكأنه تفریع على قوله منع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة صرح به توطئة لقوله إذا تم شبه بهما . (قوله وذلك) أى تمام شبه بهما بالأ لا يكون إلخ .

ألفه عوضا من إحدى ياءى النسب ولا كسرة ما يلي ألفه عارضة ، ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة ، ولم يوجد ذلك في مفرد عربى كما مر . ولما وجد في مفرد أعجمى وهو سراويل لم يكن إلا منعه من الصرف وجهها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين : الصرف ومنعه ، وإلى التنبيه على ذلك أشار بقوله :

*** شَبَّهَ اقْتَضَى عَمُومَ الْمَنْعِ ***

أى عموم منع الصرف في جميع الاستعمال خلافا لمن زعم غير ذلك . ومن النحويين من زعم أن سراويل عربى وأنه في التقدير جمع سرولة سمى به المفرد ، وردّ بأن سرولة لم يسمع . وأما قوله :

*** عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ *** [١٠٢٨]

(قوله ولم يوجد ذلك إلخ) مرتبط بقوله فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبه بهما واسم الإشارة يرجع إلى تمام شبه بهما وكذا الضمير في قوله ولما وجد . (قوله خلافا لمن زعم إلخ) هو ابن الحاجب حيث قال في الكافية : وسراويل إذا لم يصرف وهو الأكثر فقد قيل إنه أعجمى حمل على موازنه وقيل عربى جمع سرولة وإذا صرف فلا إشكال اهـ . وفي التوضيح : ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه وأنكر ابن مالك عليه ذلك اهـ . قال الحفيد : لا وجه لإنكاره لأن ابن الحاجب ثقة وقد نقله . (قوله وأنه في التقدير إلخ) أى يقدر أن سراويل كان جمع سرولة فنقل من الجمعية إلى تسمية المفرد به وسيأتى وجه آخر في معنى العبارة . (قوله سمى به المفرد) أى أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة كما عبر بذلك المرادى . (قوله ورد بأن سرولة لم يسمع) اعترض بأنه لا يصلح ردا للقول بأنه جمع سرولة تقديرا لأن تقدير كونه جمعا لسرولة لا يستلزم سماع سرولة وإنما يصلح ردا للقول بأنه جمع سرولة تحقيقا كما حكاه السندوى وغيره عبارة السندوى : وقيل إنه جمع سرولة تقديرا أو تحقيقا بناء على سماع سرولة كما نقل عن أهل اللغة اهـ ويمكن حمل كلام الشارح على هذا القول بأن يراد بقوله في التقدير بحسب الأصل . (قوله عليه من اللؤم سرولة) تمامه :

*** فَلَيْسَ يَرْقُ لِمُسْتَعْطَف ***

والضمير في عليه للمذموم واللؤم الدناءة في الأصل والخساسة في الفعل . زكريا .

[١٠٢٨] تمامه : *** فَلَيْسَ يَرْقُ لِمُسْتَعْطَف ***

قائله مجهول . وقيل مصنوع . من المتقارب : أى على ذاك المذموم . من اللؤم بالضم وهو الدناءة في الأصل والخساسة في الفعل . والشاهد في سرولة حيث احتج به من قال إن سراويل جمع سرولة ، وإن سراويل منع الصرف لكونها جمعا ، والفاء للتعليل . والمستعطف طالب العطف .

فمصنوع لا حجة فيه . وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول سروالة . ويرد هذا القول أمران : أحدهما : أن سروالة لغة في سراويل لأنها بمعناه فليس جمعاً لها كما ذكره في شرح الكافية ، والآخر : أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس وإنما ثبت في الأعلام .

(تفبيهان) الأول : قال في شرح الكافية : وينبغي أن يعلم أن سراويل اسم مؤنث فلو سمي به مذكر ثم صغر لقليل فيه سرييل غير مصروف للتأنيث والتعريف ، ولولا التأنيث لصرف كما يصرف شراويل إذا صغر فقليل شرييل لزوال صيغة منتهى التكسير . الثاني : شذ منع صرف ثمان تشبيهاً له بجوار نظراً لما فيه من معنى الجمع وأن ألفه غير عوض في الحقيقة . قال في شرح الكافية : ولقد شبه ثمانياً بجوار من قال :

[١٠٢٩] يَحْدُو ثَمَانِي مَوْلَعًا بِلِقَاحِهَا حَتَّى هَمَمْنَ بِزَيْفَةِ الْإِرْتَاكِ

(قوله فمصنوع) أى من كلام المولدين . (قوله وذكر الأخفش) رد للرد ولرده له احتاج إلى رد آخر فقال : ويرد هذا القول أى القول بأن سراويل جمع سروالة في التقدير أمران إلخ وحاصل الأول أنا لا نسلم أن سروالة وإن كانت مسموعة مفرد سراويل بل هي لغة فيه فلا يصح كونه في التقدير جمع سروالة . وحاصل الثاني أنه لو كان في التقدير جمعاً فسمى به المفرد لاستلزم ذلك نقل الجمع إلى اسم الجنس وهو منتف ؛ لأن الثابت إنما هو نقل الجمع إلى العلم كما في مدائن وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم وهو أنه كان في التقدير جمعاً فسمى به المفرد هذا هو اللائق في تقرير كلامه وبه يعلم أن دعوى البعض أن الأمر الثاني مبنى على تسليم أنه جمع سروالة غير مسموعة وأن تبججه بما لا ينبغي على من لولاه ما راح ولا جاء لم يتم نسأل الله العافية . وكيف يليق تسليم كونه جمع سروالة ومنع تسمية المفرد به مع أن الغرض ليس إلا منع كونه جمع سروالة لأنه المنازع فيه لا منع تسمية المفرد به لأن مجرد تسمية المفرد به محل اتفاق فلا يصح منعها فتدبر . بقى أنه قد يبحث في الأمر الأول بمنع أن سروالة بمعنى سراويل بل هي بمعنى قطعة خرقه كما في الرضى وفي الثاني بأن اختصاص النقل بالأعلام دون أسماء الأجناس مسلم في النقل التحقيقى دون التقديرى الذى كلامنا فيه إلا أن يجاب بأن معنى قوله في التقدير بحسب الأصل كما مر إيضاحه فتنبه . (قوله اسم مؤنث) وإنما لم تلحقه تاء التأنيث عند تصغيره لأن من شرط لحاقها المؤنث تأنيثاً معنوياً عند تصغيره أن يكون ثلاثياً كما سيأتى في قول المصنف :

واختم بتا التأنيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي كسسن

(قوله سرييل) أصله سريويل فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون . (قوله للتأنيث) أى لكون اللفظ مؤنثاً وضعاً كزنب . (قوله لزوال صيغة منتهى التكسير) أى مع عدم ما يخلفها في المنع بخلاف الأول . (قوله يحدو ثمانى إلخ) الحدو سوق الإبل والغناء لها ومولعا بفتح اللام حال من الضمير في يحدو من أولع بالشىء

[١٠٢٩] هو من الكامل . ويحدو من الحدو وهو سوق الإبل والغناء لها . والشاهد في ثمانى حيث منع صرفه للضرورة تشبيهاً له بمساجد . ومولعا بفتح اللام حال من الضمير الذى في يحدو : من أولع بالشىء إذا غرم به . واللقاح بفتح اللام وهو ماء الفحل وهو المراد ههنا . وأما اللقاح بكسر اللام فهو جمع لقوح وهي الناقة التي تحلب . والزيفة بفتح الزاى المعجمة : الميلة . والإرتاج بالكسر : من ارتحت الناقة إذا أغلقت رحمها على الماء . والمعنى من شدة طربين في الحدو . وهمن أى قصدن بالميل عن الإرتاج وتحقيقه في الأصل .

والمعروف فيه الصرف لما تقدم . وقيل هما لغتان (وإن به سُمِّيَ أو بما لَحِقَ) *
به فالانصراف مَنَعُهُ يَحِقُّ) يعنى أن ما سُمِّيَ به من متال مفاعل أو مفاعيل فحقه منع الصرف
سواء كان منقولاً من جمع محقق كمساجد اسم رجل أو مما لحق به من لفظ أعجمى مثل
سراويل وشراويل ، أو لفظ ارتجل للعلمية مثل هوازن . قال الشارح : والعلة في منع صرفه
ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها ، فلو طرأ تنكيره انصرف على

أغرى به واللقاح بفتح اللام ماء الفحل وأما بكسرها فجمع لقحة وهى الناقة التى تحلب وليس
مراداً هنا والزيفة بفتح الزاى الميلة والإرتاج بالكسر من ارتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على الماء .
والمعنى من شدة طربهن من الحدو همن بميلهن عن الإرتاج . كذا فى العينية . (قوله من لفظ أعجمى)
بيان لما لحق أى من اسم جنس مفرد أعجمى . (قوله وشراويل) مقتضى سياقه أنه اسم جنس
مثل سراويل لا علم ولم يذكر فى القاموس إلا أنه علم فتدبر . (قوله أو لفظ) هكذا فى النسخ
بالجر عطفاً على لفظ الأول أو على جمع قال البعض : والصواب النصب عطفاً على « منقولاً » لأن
العلم المرتجل مقابل للعلم المنقول لا أن الثانى منقول عن الأول اهـ بإيضاح وهو تصويب فى غير
محلّه لإمكان تصحيح عبارة الشارح بجعل قوله أو مما لحق به عطفاً على منقولاً وجعل من فيه تبعية
لا صلة النقل وجعل قوله أو لفظ عطفاً على لفظ الأول . والمعنى أو كان ما سُمِّيَ به من مثال
مفاعل أو مفاعيل بعض ما لحق بالجمع من اسم جنس أعجمى أو لفظ ارتجل للعلمية ويرجح هذا
أنه عليه يكون اللفظ المرتجل للعلمية داخلاً فيما لحق بالجمع فيكون مما شمله قول المصنف وإن به
سمى أو بما لحق بخلافه على نصب لفظاً عطفاً على منقولاً فإنه يكون هذا القسم زائداً على كلام
المصنف فينافى تصدير الشارح العبارة بالعناية فعضّ على هذا التحقيق والله والحلمُ العناية . ثم لا بد
من كون هذا اللفظ المرتجل للعلمية أعجمياً لئلا ينافى ما أسلفه الشارح من أن الوزن لا يكون
فى العربية إلا جمعا أو منقولاً عن الجمع . لا يقال يدخل هذا القسم حيثئذ فى قوله من لفظ أعجمى
لأننا نقول قد أسلفنا أن المراد باللفظ الأعجمى اسم الجنس المفرد الأعجمى . (قوله مثل هوازن)
كذا فى نسخ وهى ظاهرة وفى نسخ أخرى مثل كشاجم بشين معجمة ثم جيم واعترض عليها بأن
كشاجم بضم الكاف اسم الشاعر المعروف . وأجيب بأنه يحتمل أن مراد الشارح اسم آخر مفتوح
الكاف غير اسم الشاعر . (قوله والعلة فى منع صرفه) أى ما سُمِّيَ به من ذلك . (قوله ما فيه
من الصيغة مع أصالة الجمعية) هذه العلة الأولى قاصرة على ما سُمِّيَ به من الجمع كمساجد علم
رجل ولا تشمل نحو سراويل وشراويل ولا نحو هوازن وكشاجم ولعل العلة فى هذين القسمين
ما قاله البعض من وجود صيغة منتهى الجمع قبل العلمية وبعدها .

مقتضى التعليل الثاني دون الأول اهـ . قال المرادى : قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله . ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية ، وعن الأخفش القولان ، والصحيح قول سيبويه لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح اهـ (والعلم آمنع صرفه مركبا * تركيب مزج نحو معدى كريا) قد تقدم أن ما لا ينصرف على ضربين : أحدهما ما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير ، والثاني ما لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير ، وقد فرغ من الكلام على الضرب الأول . وهذا شروع في الثاني وهو سبعة أقسام كما مر : الأول المركب تركيب المزج نحو : بعلبك وحضرموت ومعديكرب لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب ، والمراد بتركيب المزج أن يجعل الاسمان اسما واحدا لا بإضافة ولا بإسناد بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر إلا إذا كان معتلا فإنه يسكن نحو معديكرب ، لأن ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث ، فجعلوا المزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكنوا ياء معديكرب ونحوه ، وإن كان مثلها قبل تاء التأنيث يفتح نحو رامية وعارية ، وقد يضاف أول جزءى المركب إلى ثانيهما فيستصحب سكون ياء معديكرب ونحوه تشبيها بياء

(قوله أو قيام العلمية مقامها) أى أو ما فيه من الصيغة مع قيام علميته مقام جمعيته التى كانت له أو جمعية غيره . (قوله التعليل الثانى) هو ما فيه من الصيغة مع قيام العلمية مقام الجمعية وقوله دون الأول هو ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية . (قوله لذهاب الجمعية) أى بالعلمية التى خلفت الجمعية ثم زالت بلا خلف عنها . (قوله لأنهم منعوا سراويل إلخ) فيه رد لتعليل المبرد الصرف بذهاب الجمعية . (قوله والعلم) مفعول محذوف يفسره المذكور بالزوم أى اقصد العلم امنع صرفه فهو على حد زيدا أكرم أخاه . (قوله مركبا تركيب مزج) أى غير عددى وغير مختوم بويه كما يؤخذ من قوله نحو معديكربا على ما يأتى . (قوله ما لا ينصرف فى تعريف ولا تنكير) هو ما إحدى علتيه الوصفية وهو ثلاثة وما منع صرفه لعله واحدة وهو اثنان . (قوله والثانى ما لا ينصرف إلخ) ضابطه ما إحدى علتيه العلمية . (قوله بل ينزل عجزه إلخ) التعريف للمركب المزجى المركب فلا اعتراض بأن المركب العددى والمختوم بويه والمركب من الأحوال والظروف مركبات مزجية مع أن التعريف لا يصدق عليها . أفاده شيخنا السيد . (قوله منزلة تاء التأنيث) أى فى أن الإعراب على العجز وما قبله ملازم لحالة واحدة وهى الفتح إلا نحو معديكرب كما سيذكره الشارح . (قوله ولذلك) أى للتزليل المذكور وقوله فإنه يسكن أى يبقى على سكونه . (قوله بأن سكنوا) الباء سببية متعلقة بمزيد تخفيف أو تصويرية للجعل المذكور وقوله ونحوه كقالتى قلا اسم موضع وقوله وإن كان مثلها أى الياء . (قوله وقد يضاف أول جزءى المركب) أى المزجى سواء كان آخر صدره ياء أو لا فال للعهد الذكرى لكنه بعد الإضافة لا يسمى

درديس ، فيقال رأيت معديكرب ، ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الباء في النصب مع الأفراد تشبيها بالألف فالتزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الأفراد ، ويعامل الجزء الثاني معاملته لو كان منفردا ، فإن كان فيه مع التعريف سبب مؤثر امتنع صرفه كهرمز من رام هرمز لأن فيه مع التعريف عجمة مؤثرة فيجر بالفتحة ويعرب الأول بما تقتضيه العوامل نحو جاء رام هرمز ورأيت رام هرمز ومررت برام هرمز . ويقال في حضر موت هذه حضر موت ورأيت حضر موت ومررت بحضر موت لأن موتا ليس فيه من التعريف سبب ثان ، وكذلك كرب في اللغة المشهورة . وبعض العرب لا يصرفه حيثئذ ،

مركباً مزجياً لأن الإضافي قسم المزجي فتسميته مزجياً باعتبار حالته الأخرى أعنى حالة مزجه . واعلم أن هذه الإضافة لفظية لا معنوية لأن بكا مثلاً ليس اسماً لشيء أضيف إليه بل حتى تظهر ثمة الإضافة المعنوية بل هو بمنزلة الراء من جعفر فلا فرق في المعنى بين الإضافة وعدمها ولا فائدة لها إلا التنبيه على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما لأن المتضايقين كالشيء الواحد . ولا ينافيه حصول هذه الفائدة بالمزج لأن فائدة الشيء قد تحصل بغيره أيضاً . (قوله فيستصحب سكون إلخ) أى فى الأحوال الثلاثة وقيل تفتح فى النصب وتسكن فى الرفع والجر . (قوله تشبيها بياء درديس) أى بجامع أن كلا من الباءين وسط وإن كان درديس كلمة تحقيقاً ومعديكرب كلمة تنزيلاً . ودرديس اسم للداهية والعجوز الفانية وخرزة للحب . قاله فى القاموس . (قوله ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الباء إلخ) المتبادر أن ذلك على سبيل الجواز لا الوجوب وإن نقله البعض عن البهوتى وأقره . وقوله مع الأفراد أى عدم التركيب كقوله : * ولو أن واش بالجمامة داره * وقوله تشبيها بالألف فى نحو الفتى بجامع أن كلا حرف علة . وقوله ما كان جائزاً فى الأفراد معنى جوازه فى الأفراد أن بعض العرب يميز التسكين والفتح حال النصب وإن كان البعض الآخر يوجب الفتح ، أو أن اللفظ فى حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيها حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو أحد وجهين جائزين عند بعض آخر ، وعلى فرض أن من يسكن يوجب التسكين معنى جوازه فى الأفراد أن اللفظ فى حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض آخر . (قوله ويعامل الجزء الثانى إلخ) معطوف على يضاف فمعاملة الجزء الثانى المذكور على لغة إضافة صدره إلى عجزه كما قاله المرادى ، وقوله معاملته أى معاملة نفسه فى الصرف وعدمه . (قوله فإن كان فيه مع التعريف) إنما قال مع التعريف لأن المركب لم يخرج عن العلمية بهذا الإعراب فهو معرفة وجزء المعرفة هنا كالمعرفة . سم . (قوله وبعض العرب لا يصرفه) أى كربا ، حيثئذ أى حين إذا أضيف إليه معدى قال الخبيصى

فيقول في الإضافة : هذا معديكرب فيجعله مؤنثا . وقد بينان معا على الفتح ما لم يعتل الأول فيسكن تشبيها بخمسة عشر . وأنكر بعضهم هذه اللغة وقد نقلها الأثبات . وقد سبق الكلام على ذلك في باب العلم .

(تنبيهان): الأول : أخرج بقوله معديكربا ما ختم بويه لأنه مبنى على الأشهر ، ويجوز أن يكون لمجرد التمثيل وكلامه على عمومته ليدخل على لغة من يعربه ، ولا يرد على لغة من بناه لأن باب الصرف إنما وضع للمعربات ، وقد تقدم ذكره في باب العلم . الثاني : احترز بقوله تركيب مزج عن تركيبى الإضافة والإسناد وقد تقدم حكمهما في باب العلم . وأما تركيب العدد نحو خمسة عشر فمتحتم البناء عند البصريين ، وأجاز فيه الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه وسيأتي في بابيه ، فإن سمي به ففيه ثلاثة أوجه : أن يقر على حاله ، وأن يعرب إعراب ما لا ينصرف ، وأن يضاف صدره إلى عجزه . وأما تركيب الأحوال

من قدر كربا اسما للكربة منع صرفه ومن قدره اسما للحزن صرفه ومن قدر بكاء وقلا في بعلبك وقلى قلا ونحو ذلك اسما للبقعة منعه من الصرف ومن قدره اسما لموضع أو مكان صرفه . دماميني . (قوله فيجعله مؤنثا) لو قال كابين الناظم بجعله مؤنثا لكان أولى لأن جعله مؤنثا لا يتفرع على ما قبله بل هو سبب لما قبله . (قوله تشبيها بخمسة عشر) تعليل لبناء الجزئين على الفتح والمعنى تشبيها للنوع المتكلم فيه من المزجى وهذا النوع منه هو المعرب بنوع آخر منه ليس الكلام فيه وهو المبنى فلا ينافى كلامه أن المركب العددي من المزجى . (قوله وقد نقلها الأثبات) جمع ثبت بفتح المثلثة وسكون الموحدة^(١) وهو الثقة . (قوله أخرج بقوله معديكربا إلخ) فيه أن المثال لا يخصص اسم . وأجاب شيخنا بأن الناظم كثيرا ما يستغنى بالتمثيل عن التقييد أى وقولهم المثال لا يخصص معناه أنه ليس نصا في التخصيص فلا ينافى أنه راجع فيه لقريئة كعادة الناظم فافهم . (قوله لأنه مبنى) أى على الكسر أما البناء فلأن وبه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين . (قوله ليدخل على لغة من يعربه) اعلم أن سيبويه لا يجوز فيه إلا البناء على الكسر وأما الجرعى فجوز إعرابه إعراب ما لا ينصرف . قال أبو حيان وهو مشكل إلا أن يستند إلى سماع وإلا لم يقبل لأن القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا . (قوله وقد تقدم ذكره في باب العلم) أى ذكر المختوم بويه بما فيه من اللغات بعضها في المتن وبعضها في الشرح أى فلا حاجة إلى استقصائها هنا حتى يرد أنه لم يذكر فيه جواز الإضافة كغير المختوم بويه . (قوله شجر بغير) بغين معجمة مفتوحة فيهما مع فتح أول كل وكسره يقال ذهب القوم شجر بغير أى متفرقين من أشجر في البدل أبعد وبغير النجم سقط لأنهم بتفرقهم تباعد بعضهم عن بعض وسقطوا إلى الأماكن التى تفرقوا إليها . أفاده الدماميني وهذا المثال والمثال الثاني لما ركب من الأحوال وأما الثالث فلما ركب من الظروف الزمانية .

(١) الذى لى كتب اللغة الثبت - بمعنى الثقة - بفتح الموحدة لا غير .

والظروف نحو شجر بقر بيت بيت وصباح مساء إذا سمي به أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب . هذا رأى سيبويه . وقيل يجوز فيه التركيب والبناء (كذلك حاوى زائدى **فَعَلَانَا * كَغَطْفَانٍ وَكَأَصْبِهَانَا**) يعنى أن زائدى فعلان يمنعان مع العلمية في وزن فعلان وفي غيره نحو حمدان وعثمان وعمران وغطفان وأصبهان . وقد نبه على التعميم بالتمثيل .
(تنبيهات): الأول : علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصارييف كسقوطهما في رد نسيان وكفران إلى نسي وكفر ، فإن كانا فيما لا ينصرف فعلامة

(قوله بيت بيت) تقول هو جارى بيت بيت وأصله بيتا ملاصقا لبيت فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما في قوله جارى من معنى الفعل فإنه في معنى مجاورى وجوزوا أن يكون الجار المقدر إلى ألا يقدر جار أصلا بل العاطف . شرح الشذور^(١) . (قوله وصباح مساء) تقول فلان يأتينا صباح مساء أى كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف ولو أضفت فقلت صباح مساء لجاز أى صباحا مقترنا بمساء اهـ الشذور ، وظاهره أن العاطف الذى تضمنه التركيب الواو ، وفي الرضى أنه الفاء لأن الفاء للتعقيب فتفيد العموم إذ المعنى يأتينا صباحا فمساء عقبه بلا فصل إلى ما لا يتناهى فليراجع الرضى ومثال الظروف المكانية قولهم سهلت الهمزة بين بين وأصله بينها وبين حرف حركتها فحذف ما أضيف إليه بين الأولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان . يس . (قوله وقيل يجوز فيه التركيب والبناء) أى كحاله قبل التسمية به فالتركيب والبناء وجه واحد . هذا هو المتبادر ويؤيده أن المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت عينا فيكون المراد التركيب المذكور في قوله وزال التركيب وفي قوله وأما تركيب الأحوال والظروف ومن ادعى غير ذلك كالبعض والبهوتى فعليه الإثبات . (قوله كذلك حاوى) أى علم حاوى زائدى فعلانا . (فائدة): قال أبو الفتح إذا سميت رجلا ذان صرفته لأن ألفه وإن كانت زائدة فإنها لما عاقبت ألف ذا التى هى عين جرت مجرى الأصل وأما زيدان المسمى به رجل فإنه لا ينصرف لأنه يبقى بعد إسقاط زائديه ثلاثة أحرف وهذا شئ يكون وضع الأسماء المعربة عليه وأما ذان فإنه يبقى بعد الحذف على حرف واحد . نقله سم . (قوله كَغَطْفَانٍ) بفتح الغين المعجمة والطاء المهملة اسم قبيلة من العرب سميت باسم أبيها . تصریح . (قوله وكأَصْبِهَانَا) بفتح الهمزة وكسرهما وفتح الباء الموحدة عند أهل المغرب والفاء عند أهل المشرق اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها . وأصبه اسم فرس . كذا في التصريح قال في القاموس : وهى كلمة أعجمية وأصلها أسباهاً أى الأجناد لأنهم سكنوها وفي كلامه ما يفيد أن فتح الهمزة أكثر من كسرهما وأن الموحدة أكثر من الفاء .

(قوله فعلامة الزيادة إلخ) فإذا جهل كل من زيادة الألف والنون وأصلتهما فسيبويه والخليل يمنعان الصرف لحوقا بالأكثر وغيرهما لا يحتم الزيادة إلا بدليل . اهـ حفيد .

(١) راجع هنا شرح شذور الذهب .

الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا ، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران : إن قدرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان ، وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية . مثال ذلك حسان إن جعل من الحس فوزن فعلان ، وحكمه ألا ينصرف وهو الأكثر فيه ، ومن شعره :

[١٠٣٠] مَا هَاجَ حَسَانَ رُسُومَ الْمَدَامِ وَمَظَنُّ الْحَيِّ وَمَبْنَى الْحِيَامِ

وإن جعل من الحسن فوزنه فعال ، وحكمه أن ينصرف . وشيطان إن جعل من شاط يشيط إذا احترق امتنع صرفه ، وإن جعل من شطن انصرف . ولو سميت برمان فذهب سيبويه والخليل إلى المنع لكثرة زيادة النون في نحو ذلك ، وذهب الأنخفش إلى صرفه لأن فعالا في النبات أكثر ، ويؤيده قول بعضهم أرض مرمنة . الثاني : إذا أبدل من النون

(قوله فإن كان قبلهما حرفان إلخ) يتبادر إلى الوجود أن هذا مفهوم قوله أكثر من حرفين أصولا وليس كذلك لأنه يلزم عليه أن يكون قوله فإن كان قبلهما حرفان إلخ من صور ما إذا كانا فيما لا ينصرف وليس كذلك بدليل التمثيل بحسان وحيث أنه كلام مستقل . (قوله إن قدرت أصالة التضعيف) أى أصالة ما حصل به التضعيف وهو الحرف الثاني . قيل لبعضهم أتصرف عفان قال إن هجوته أى لأنه حيث من العفونة لا إن مدحته أى لأنه حيث من العفة . (قوله إن جعل من الحس إلخ) عبارة مستقيمة مناسبة واعتراض البعض عليها بأن المناسب لقوله إن قدرت إلخ أن يقول إن جعل وزنه فعلان إلخ وإن جعل وزنه فعال إلخ بإسقاط من الحس ومن الحسن غير ناهض كما لا يخفى ، ودعواه أن الكلام فيما لا ينصرف فلا يلائمه قوله من الحس ومن الحسن ، قد عرفت منعه وما يتبادر من العبارة أن المتكلم بنحو حسان مخير في الصرف وعدمه نظرا للاعتبارين مسلم ، ولا ينافيه ما سيأتى في رمان من الخلاف لأن فيه وجد المرجح لأحد الاعتبارين عند القائل بصرفه والقائل بمنع صرفه بخلاف نحو حسان . (قوله وشيطان إلخ) استطراد لأنه صفة والكلام في الأعلام ولأنه غير مضاعف وكلام الشارح في المضاعف وقد يبحث في العلة الأولى بأن المراد شيطان المسمى به . (قوله من شطن) أى بعد عن الحق وبابه قعد . مصباح . (قوله لأن فعالا في النبات أكثر) أى من فعلان بالضم . (قوله مرمنة) كذا بخط الشارح وفي بعض النسخ رمنة والمعنى كثيرة الرمان^(١) كذا قال شيخنا وغيره وسها البعض فعكس وضبط شيخنا السيد مرمنة بفتح الميم أى الأولى والثانية ويؤيده ضبطه بالقلم هكذا في النسخ الصحيحة من القاموس . (قوله إذا أبدل من النون الزائدة لام إلخ) حاصله أن النظر للأصل لا للطارئ اهـ سم أى في صورتين اللتين ذكرهما الشارح .

(١) كما يقال أرضى معشبة : كثيرة العشب .

الزائدة لام منع الصرف إعطاء للبديل حكم المبدل ، مثال ذلك أصيلا ل فإن أصله أصيلا ن ، فلو سمي به منع . ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف بعكس أصيلا ل . ومثال ذلك حنان في حناء أبدلت همزته نونا . الثالث : ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية تشبيها لها بالزائدة نحو سنان وبيان ، والصحيح صرف ذلك (كذا مؤنث بهاء مطلقا * وشرط منع العار كونه ارتقى . فوق الثلاث أو كجور أو سقر * أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر وجهان في العادم تذكيرا سبق * وعجمة كهند والمنع أحق) مما يمنع الصرف اجتماع العلمية والتأنيث بالتاء لفظا أو تقديرا : أما لفظا فنحو فاطمة وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه ، فإن العلم المؤنث لا تفارقه العلامة ، فالتاء فيه بمنزلة الألف في حبل وصحراء فأثرت في منع الصرف بخلافها في الصفة . وأما تقديرا ففي المؤنث المسمى في الحال كسعاد وزينب أو في الأصل ، كعناق

(قوله أصيلا ن) تصغير أصيل على غير قياس اهـ تصریح والأصيل العشى كما في القاموس . (قوله صرف) لأصالة النون حينئذ لأنها بدل من أصلي . (قوله حنان) أي مسمى به لأن الكلام في العلم . (قوله كذا مؤنث) أي علم مؤنث وكذا جزء علم مؤنث كما في أبي هريرة وأبي قحافة . سم . (قوله مطلقا) حال من الضمير في الخبر . (قوله وشرط منع العار) أي المؤنث العاري من الهاء . (قوله فوق الثلاث) على حذف مضاف أي فوق ذي الثلاث لأن الاسم لا يرتقى فوق الأحرف الثلاثة وإنما يرتقى فوق اسم آخر ذي أحرف ثلاثة . كذا في الشاطبي . (قوله أو كجور) عطف على محل ارتقى وقوله أو سقر أو زيد عطفتان على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد . (قوله وجهان) مبتدأ والمسوغ كونه في معرض التقسيم وفي العادم خبر وتذكيرا مفعول العادم وسبق جملة في محل نصب نعت تذكيرا وعجمة عطف على تذكيرا وكان عليه أن يزيد : وتحرك الوسط إلا أن يقال هو مأخوذ من قوله كهند . (قوله في معناه) أي فيه باعتبار وضعه لمعناه المشخص ففيه مسامحة . (قوله ولزوم علامة التأنيث في لفظه) اعترضه سم بأنه مناف لما تقدم من الفرق بين ألف التأنيث وتائه حيث استقلت الأولى بالمنع دون الثانية بأن الأولى لازمة لما هي فيه دون الثانية . وأجيب بأن الألف لازمة مطلقا أي في العلم وغيره كالصفة والتاء ليست كذلك بل إنما تلزم في العلم وكلامنا الآن في العلم . (قوله بخلافها في الصفة) أي بخلاف التاء حالة كونها في الصفة كقائمة وقاعدة فإنها لا تؤثر فيها لأنها في حكم الانفصال فإنها تارة تجرد منها وتارة تقترب بها . تصریح . (قوله ففي المؤنث المسمى) من إضافة الوصف إلى مرفوعه أي المؤنث مسماه وقول البعض أي المسمى به لأن الكلام في اللفظ غفلة ناشئة عن توهم أن المسمى صفة للمؤنث

اسم رجل أقاموا في ذلك كله تقدير التاء مقام ظهورها . إذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظاً ممنوع من الصرف مطلقاً : أى سواء كان مؤنثاً في المعنى أم لا ، زائداً على ثلاثة أحرف أم لا ، ساكن الوسط أم لا إلى غير ذلك مما سيأتى : نحو عائشة وطلحة وهبة . وأما المؤنث المعنوى فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث أو محرك الوسط كسقر ولظى لأن الحركة قامت مقام الرابع خلافاً لابن الأنبارى فإنه جعله ذا وجهين . وما ذكره في البسيط من أن سقر ممنوع الصرف باتفاق ليس كذلك ، أو يكون أعجمياً كجور وماه اسمى بلدين لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع ، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف وإنما أثرت تحتم المنع . وحكى بعضهم فيه خلافاً : فقيل إنه كهند في جواز الوجهين أو منقولاً من مذكر نحو زيد إذا سمي به امرأة لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ . هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب

وليس كذلك كما علمت بدليل قوله في الحال كسعاد وزينب أو في الأصل إلخ فلا تكن من الغافلين . (قوله وهبة) أى علماً . (قوله وأما المؤنث المعنوى) أى ما ليس علامته لفظية^(١) وإلا فالتأنيث مطلقاً راجع للفظ كما تقدم لأن علامته الملفوظة أو المقدرة لفظية اهـ يس . وأراد باللفظية أولاً الظاهرة وثانياً الأعم فلا تناقض ، ومعنى كون المقدرة لفظية أنها ترجع للفظ والمراد المؤنث المعنوى من الأعلام لأنها موضع الكلام . (قوله لأن الحركة قامت مقام الرابع) لأن الاسم بالحركة خرج عن أعدل الأسماء وهو الثلاثي الساكن الوسط فصار كالرباعي في النقل ولأنها في النسب كالحرف الخامس فلو نسبت إلى جمزى لقلت جمزى يحذف الألف لا غير ولو كان الوسط ساكناً لجاز فيه الحذف والقلب واوا تقول في النسب إلى حبل حبل أو حبلوى كما سيأتى . دنو شرى . (قوله اسمى بلدين) ينبغى أن يقول اسمى بلدين ليكون جور وماه مما نحن فيه وأما إذا جعل اسمى بلدين كانا مذكرين فيكونان مثل نوح ولوط في الصرف^(٢) . (قوله أو منقولاً من مذكر إلخ) لى ههنا بحث وهو أنه كيف يتحتم منع نحو زيد إذا سمي به مؤنث عند سيبويه والجمهور ولا يتحتم عندهم منع نحو هند مع عروض تأنيث الأول وأصالة تأنيث الثاني ومع استوائهما في عدد الحروف وفي الهيئة وهلا جاز الوجهان في الأول كالثاني أو تحتم منع الثاني كالأول ومن هنا تظهر قوة مذهب عيسى بن عمر والجرمى والمبرد فتأمل . (قوله وذهب عيسى إلخ) استدلوا بقوله تعالى : ﴿ اهبطوا مصرًا ﴾ مع قوله : ﴿ وقال ادخلوا مصر ﴾ فإن مصر في الأصل اسم المذكر وهو ابن نوح ثم نقل وجعل علماً على البلدة وهي مؤنثة فصار كزيد المذكور وجوابه أنا لا نسلم علمية المنصرف سلماً لكن لا نسلم أنه مؤنث بل يجوز أن يكون قد لحظ فيه المكان^(٣) . دما ميني .

(١) كالتاء وألف التأنيث بنوعها . (٢) والبلد نذكر وتؤنث .

(٣) وقيل إن مصر الأولى ليست علماً بل يقصد مصرًا من الأمصار ، أما مصر الثانية فهي الدولة المعروفة فيها العلمية والتأنيث .

عيسى بن عمر والجرمى والمبرد إلى أنه ذو وجهين . واختلف النقل عن يونس ، وأشار بقوله وجهان في العادم تذكيرا إلى آخر البيت إلى أن الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا منقولا من مذكر كهند ودعد يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع أحق ، فمن صرفه نظر إلى خفة السكون وأنها قاومت أحد السبيين ، ومن منع نظر إلى وجود السبيين ولم يعتبر الخفة ، وقد جمع بينهما الشاعر في قوله :

[١٠٣١] لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مِثْرِيهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ

(تنبيهات):* الأول : ما ذكره من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور . وقال أبو علي : الصرف أفصح . قال ابن هشام وهو غلط جلّى . وذهب الزجاج قيل والأخفش إلى أنه متحتم المنع . قال الزجاج لأن السكون لا يغير حكما أوجه اجتماع علتين يمنعان الصرف . وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو فيد لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها فلم يكثر في الكلام بخلاف هند . الثاني : لا فرق بين ما سكونه أصلى كهند أو عارض بعد التسمية كفخذ أو الإعلال كدار . الثالث : قال في شرح الكافية : وإذا سميت امرأة بيد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز في هند ، ذكر ذلك سيبويه ، هذا لفظه . وظاهره جواز الوجهين وأن الأجود المنع وبه صرح في التسهيل ، فقول صاحب البسيط في يد : صرفت بلا خلاف ليس بصحيح . الرابع : إذا صغر نحو هند ويد تحتم منعه لظهور التاء نحو هندية ويديّة فإن صغر بغير تاء نحو حريب

(قوله كهند ودعد) مثلها بنت وأخت علمي مؤنث كما سيأتى . (قوله والمنع أحق) أى لوجود السبيين . (قوله لم تتلفع إلخ) يعنى أنها ليست من البدو حتى يكون لها ذلك بل هى حضرية قاله شيخنا السيد . (قوله الصرف أفصح) لمقاومة الخفة أحد السبيين مع كون الصرف هو الأصل فيرجع إليه بأدنى سبب فدعوى ابن هشام أنه غلط جلى غير ظاهرة . (قوله لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها) أى لا يوقعون فيه الاشتراك اللفظى أى غالبا بخلاف أسماء الأناسى فإنهم يوقعونه فيها كثيرا فاحتاجت إلى التخفيف وإنما قلنا أى غالبا لأنهم قد يوقعونه في اسم البلدة . (قوله أو الإعلال كدار) لأن أصله دور فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . (قوله وبه صرح في التسهيل) وهو ظاهر كلامه هنا أيضا إذ يد وإن كان ثنائيا لفظا فهو ثلاثى تقديرا ساكن الوسط إذ أصله يدى بالإسكان كما في الصحاح . زكريا . (قوله نحو حريب) تصغير حرب وحرب مؤنثة وقوله وهى أى حريب ونحوها مما سيأتى في التصغير .

وهي ألفاظ مسموعة انصرف . الخامس : إذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء فإن كان ثلاثيا صرف مطلقا خلافا للفراء وتعلب إذ ذهبوا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فيخذ أم سكن نحو حُزب . ولابن خروف في المتحرك الوسط وإن كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد أو تقديرا كاللفظ نحو جيل مخفف جبال اسم للضبع بالنقل منع

(قوله انصرف) قال الإسقاطي وتبعه غيره : لعل المراد جوازا فيجوز المنع أيضا كهنداه وهو متجه ويستفاد من كلام الشارح أن ياء التصغير لم يعتدوا بها في تصديره رباعيا وإلا كان متحتم المنع اتفاقا . (قوله مطلقا) أي تحرك وسطه أم لا كما يأخذ مما ذكره في القولين بعده وسكت عن كونه أعجميا أولا واستظهر البعض أنه لا فرق . قال يس : فإن قلت لم لم يكتفوا هنا بتحريك الوسط لأن حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلت لأنه لما كان المسمى مذكرا ضعف هنا معنى التأنيث جدا لكون اللفظ والمعنى مذكرين فاحتاجوا لتقوية معنى التأنيث بأقوى الأمور القائمة مقام التاء وهو الحرف الزائد على الثلاثة ، فإنه في قيامه مقام التاء أقوى من تحرك الوسط اهـ . (قوله وإن كان زائدا على الثلاثة إلخ) شرط في التسهيل لمنع صرفه ثلاثة شروط : ألا يسبق له تذكير انفرد به محققا أو مقدرا . وألا يحتاج تأنيثه إلى تأويل لا يلزم . وألا يغلب استعماله قبل العلمية في المذكر . قال الدماميني فيصرف إن سبق له تذكير انفرد به محققا تدلّ على علم مذكر منقولاً من مؤنث لأنه في الأصل مصدر أو مقدرا كحائض علم مذكر لسبق التذكير تقدير إذ المعنى شخص حائض بدليل أنهم إذا صغروه لم يأتوا بالتاء وقال الكوفيون : إذا سمي بنحو حائض مذكر لم يصرف بناء على أن قولهم إن نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء إنما تدخله بفرق ويرد عليهم أنهم إذا أرادوا بنحو حائض معنى الفعل وهو الحدث أدخلوا التاء فقالوا حائضة ومرضعة واحترز المصنف بقوله انفرد به من نحو ظلوم علم مذكر منقولاً من مؤنث فهو ممنوع من الصرف لأنه قبل التسمية به يطلق على المذكر والمؤنث تقول مررت برجل ظلوم وامرأة ظلوم وكذا يصرف المؤنث الزائد على ثلاثة المسمى به مذكر إن احتاج تأنيثه إلى تأويل لا يلزم كرجال علم مذكر لأن تأويله بالجماعة لا يلزم لجواز تأويله بالجمع وكذا يصرف إن غلب استعماله قبل العلمية في المذكر كذراع علم مذكر فهو في الأصل مؤنث لكن غلب في أعلام المذكرين ووصف به المذكر فقالوا ثوب ذراع أي قصير اهـ باختصار . (قوله كاللفظ) صفة تقدير أي تقدير كائنا كاللفظ وبمنزلة بأن يكون الحذف قياسيا فإن حذف الهمزة بعد نقل حركتها قياسيا ومنه شمل تخفيف شمال واحترز به مما هو على غير قياس كأي في أي فليس المحذوف من هذا كالمفوض به اهـ يس . وعبرة الدماميني فإن الحرف المقدر بمنزلة المفوض به أما أولا فلأنه قد ينطق به وأما ثانيا فلأن حركة الهمزة مشعرة به ولهذا قال كاللفظ . واحترز به عن نحو كتف فإن هاء التأنيث مقدرة فيه بدليل ظهورها في التصغير ومع ذلك فهو مصروف وإن سمي به مذكر إذ لا يلفظ بها وليس في اللفظ مشعر بها اهـ . (قوله اسم للضبع) أي الأنثى ويقال للمذكر ضبعان وقوله بالنقل متعلق بمخفف .

من الصرف . السادس : إذا سمي رجل بنت أو أخت صرف عند سيويوه وأكثر النحويين لأن تاءه قد بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها فأشبهت تاء جبت وسحت . قال ابن السراج : ومن أصحابنا من قال إن تاء بنت وأخت للتأنيث وإن كان الاسم مبنيًا عليها فيمنعونهما الصرف في المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء . قلت : وقياس قول سيويوه إنه إذا سمي بهما مؤنث أن يكون على الوجهين في هند . السابع : كان الأولى أن يقول بتاء بدل قوله بهاء فإن مذهب سيويوه والبصريين أن علامة التأنيث التاء والهاء بدل عندهم عنها في الوقف ، وقد عبر بالتاء في باب التأنيث فقال علامة التأنيث تاء أو ألف ، وكأنه إنما فعل ذلك للاحتراز من تاء بنت وأخت وكذا فعل في التسهيل . الثامن : مراده بالعار في قوله وشرط منع العار : العارى من التاء لفظًا ، وإلا فما من مؤنث بغير الألف إلا وفيه التاء إما ملفوظة أو مقدرة (والعجمي الوضع والتعريف مع * زيد على الثلاث قوله إذا سمي رجل بنت أو أخت إلخ) .

(فائدتان) : الأولى : قال الدماميني : لو سمي مذكر بما هو اسم مؤنث على لغة وصفة لمؤنث على لغة - نحو : جنوب ودبور وشمال^(١) بفتح أوله فإنها عند بعض العرب أسماء للريح وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهي مؤنثة - ففيه وجهان المنع كزيب والصرف كباب حائض اه الثانية قال في التسهيل : صرف أسماء القبائل والأرضين والكلم ومنعه مبنيان على المعنى فإن كان أبا أو حيا أو مكانا أو لفظا صرف أو قبيلة أو بقعة أو كلمة أو سورة لم يصرف وقد يتعين اعتبار القبيلة نحو يهود ومجوس علمين أو البقعة نحو دمشق أو المكان نحو بدر اه وكذا حروف الهجاء تذكر باعتبار الحرف وتؤنث باعتبار الكلمة قال الدماميني : وإطلاقهم القول بجواز الأمرين محمول على ما إذا لم يتحقق مانعان من الصرف فإن تحققا فمنع الصرف بكل حال نحو : تغلب وباهلة وخولان . وقوله : وقد يتعين إلخ يعني أن جواز الصرف وعدمه بحسب الاعتبارين إنما هو فيما لم يقتصر فيه العرب على أحدهما أما هو فلا تتجاوز فيه ما سمع . زاد في الهمع : وقد يتعين اعتبار الحى ككلب . (قوله فأشبهت تاء جبت وسحت) فيه نشر على ترتيب اللف والجبت في الأصل اسم للصنم ثم استعمل في كل ما يُعبد من دون الله عز وجل . والسحت هو الحرام . (قوله وقياس قول سيويوه) أى قوله أن بنتا وأختا إذا سمي بهما رجل يصرفان كما في زكريا . (قوله أن يكون على الوجهين) جزم غير الشارح بنقل ذلك عن سيويوه . اه سم لأنهما حيثئذ كهند وفي عبارة الشارح ركافة ظاهرة وكان ينبغي أن يقول إنهما إذا سمي به مؤنث كانا على الوجهين . (قوله للاحتراز من تاء بنت وأخت) إنما يصح هذا الاحتراز على القول بأن تاءهما ليست للتأنيث أما على أن تاءهما للتأنيث فلا لوجوب منع صرفهما حيثئذ مع العلمية . (قوله وكذا فعل في التسهيل) أى عبر هنا بالهاء وفي باب التأنيث بالتاء كما عليه . (قوله والعجمي الوضع والتعريف) إضافته لفظية فليست على معنى حرف كما سلف أى العجمي وضعه وتعريفه

(١) نوع من أنواع الرياح وليس هو الطرف المعهود .

صرفه أمتنع) أى مما لا ينصرف ما فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الأوضاع العجمية لكن بشرطين : أن يكون عجمى التعريف أى يكون علما فى لغتهم ، وأن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، وذلك نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحق فإن كان الاسم عجمى الوضع غير عجمى التعريف انصرف كلجاء إذا سمي به رجل لأنه قد تصرف فيه بنقله عما وضعته العجم له فألحق بالأمثلة العربية ، وذهب قوم منهم الشلوين وابن عصفور إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك إلى العلمية ابتداء كبندار وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسم علما فى لغة العجم ، وكذا ينصرف العلم فى العجمة إذا لم يزد على الثلاثة بأن يكون على ثلاثة أحرف لضعف فرعية اللفظ فيه لجيئه على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربية ، ولا فرق فى ذلك بين الساكن الوسط نحو نوح ولوط والمتحرك نحو شتر وملك . قال فى شرح الكافية قولاً واحداً فى لغة جميع العرب ، ولا التفات إلى

وقوله مع زيد حال من الضمير فى العجمى وغير هذا لا يخلو عن شئ والمراد الزيادة على الثلاثة بغير ياء التصغير كما سيأتى وإنما لم يرق تحرك الوسط هنا مقام الزيادة كما قام فى المؤنث لضعف العجمة بعدم علامة لها كعلامة التأنيث عن التقوى بمجرد تحرك الوسط الذى هو مقو صغيف وهذا أوجه مما ذكره البعض . (قوله من الأوضاع) أى الموضوعات . (قوله أى يكون علما فى لغتهم) وإن نقلته العرب إلى علمية أخرى كأن سمت بإسماعيل شخصا آخر . (قوله كلجاء) بالجمع وضعه العجم اسم جنس للآلة التى تجعل فى فم الفرس ، ومثله الفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون كما فى القاموس وغيره ، وضعه العجم اسم جنس للسيف وقول البعض وفتح الراء سهو . (قوله إلى العلمية ابتداء) بأن لم تستعمله اسم جنس قبل أن تستعمله علما . (قوله كبندار) بضم الموحدة وهو فى لغة العجم اسم جنس للتاجر الذى يلزم المعادن ولم يخزن البضائع للغلاء وجمعه بنادرة . (قوله لا يشترطون أن يكون إلخ) بل الشرط عندهم أن يكون أول استعمال العرب له فى العلمية . (قوله لجيئه على أصل ما تبنى إلخ) إضافة أصل إلى ما على معنى فى وذلك الأصل هو عدم الزيادة على الثلاثة ، لأن العرب يراعون فى كلامهم التخفيف وأما الآحاد العجمية فالأصل فيها الزيادة ، لأن العجم يراعون فى كلامهم الطول . (قوله نحو نوح ولوط) أى من كل علم ثلاثى ساكن الوسط أعجمى مذكر أما المؤنث كاه وجور فممنوع الصرف لتقوى العجمة بالتأنيث ، وإنما لم يجر فى نوح ولوط الوجهان كما جاز فى هند ودعد مع أن كلا وجد فيه سببان لأن التأنيث سبب قوى فيمكن اعتباره مع سكون الوسط بخلاف العجمة قاله ابن هشام . واعلم أن أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة الصرف إلا ستة : محمد وشعيب وصالح وهود ونوح ولوط لحفة الأخيرين وكون الأربعة الأول عربية وقيل هود كنوح لأن سبويه قره معه فهو أعجمى وصرفه للخفة ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد إسماعيل وما كان قبل ذلك فليس بعربى وهود قبل إسماعيل فكان

من جعله ذا وجهين مع السكون ، ومتحتم المنع مع الحركة لأن العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة . قال : ومن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقا السيرافي وابن برهان وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا ، ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزا لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة اهـ . قلت : الذي جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني . ويتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال : أحدها : أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح . الثاني : أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان . الثالث : أن ما تحرك وسطه

كنوح . كذا في الجامي . قال العصام : ويرد على الحصر في الستة شيث وعزير . وقال البيضاوي : تنوين عزير بناء على أنه عري وترك تنوينه بناء على أنه أعجمي اهـ واستشكله سم بأن ثبوت التنوين وتركه في القرآن كما هو قضية القراءة بهما يوجب جوازا فكيف يكون أحدهما مبنيا على أنه عري والآخر على أنه أعجمي مع أنه في الواقع لا يكون عربيا وعجميا بل أحدهما فقط . وأجيب بأنه يكفي في تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوي وإن لم يوافق توجيه القراءة الأخرى وقد قرئ (ترى) لتنوين على أن الألف للإلحاق وتركه على أنها للتأنيث ولا يمكن أن تكون في الواقع هما والياء على أعجمي ليست للتصغير لأن الظاهر أن الكلمة وضعت عليها في لغة العجم فلا تكون للتصغير لاختصاص لغة العرب بياء التصغير ولأنها لو كانت للتصغير لم تؤثر عجمته منع الصرف لما مر من أن الأعجمي إذا كان رباعيا بياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء فعلم ما في كلام البعض على قول الشارح ولا يعتد بالياء فتأمل . (قوله نحو شتر) بفتح الشين المعجمة والتاء الفوقية اسم قلعة فهو مؤنث فيشكل على ما سلف أن العجمة إذا انضمت إلى تأنيث الثلاثي الساكن الوسط تحتم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه إلا أن يقال اعتبار التأنيث فيه غير متعين لجواز إرادة المكان . يس . (قوله وملك) فسرده شيخنا والبعض بما في القاموس من أنه جلاء يكتحل به وهو غير مناسب لأن الكلام في العلم وملك بهذا المعنى اسم جنس ونقل شيخنا السيد عن السيد في شرح اللباب أن ملك بفتح اللام والميم هو ابن متوشلخ بن نوح والأمر عليه ظاهر^(١) . (قوله لأن العجمة سبب ضعيف) علة لقوله ولا فرق في ذلك إلخ . (قوله مطلقا) أي ساكن الوسط أو متحركه . (قوله جائزا) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب في متحرك الوسط . وقوله لوجد في بعض الشواذ المناسب لمذهب من يجعل ساكن الوسط ذا وجهين ومتحركه متحتم المنع أن يقول لوجد في بعض كلامهم لأن صاحب هذا المذهب لا يقول بشذوذ المنع إلا أن يقال المراد المبالغة في عدم وجوده في كلامهم رأسا فالمعنى لوجد ولو في بعض الشواذ فتفطن . (قوله ويتحصل) أي من كلام النحاة لا مما تقدم إذا القول الثالث لم يتقدم .

(١) راجع في النسب الشريف السيرة النبوية لابن هشام من تحقيقنا في ستة أجزاء مع الدراسة المتسلسلة والفهارس الشاملة . ط دار الجليل - بيروت .

لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب .

(تنبيهات) : الأول : قوله زيد هو مصدر زاد يزيد وزيادة وزيدانا . الثاني : المراد بالعجمي ما نقل من لسان غير العرب ولا يختص بلغة الفرس . الثالث : إذا كان الأعجمي رباعيا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء . الرابع : تعرف عجمة الاسم بوجوه : أحدها نقل الأئمة ، ثانيها خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم ، ثالثها عروؤه من حروف الدلالة وهو خماسي أو رباعي فإن كان في الرباعي السين فقد يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل وحروف الدلالة ستة يجمعها قولك مر بنفل ، رابعها أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق ، والصاد والجيم نحو صولجان ، والكاف والجيم نحو أسكرجة ، وتبعية الراء للنون أو كلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز (كذلك ذو وزن يخص الفعلا أو غالب

(قوله وما سكن وسطه ينصرف) أي وجوبا ليغاير الثاني . (قوله مصدر زاد يزيد إلخ) الأحسن أن يقول مصدر زاد يقال زاد يزيد إلخ . (قوله عروؤه من حروف الدلالة) اعلم أن العلامة يلزم اطرادها ولا يلزم انعكاسها أي يلزم من وجودها وجود المعلم ولا يلزم من عدمها عدمه فيلزم من وجود الخلو في الخماسي أو الرباعي وجود العجمة ولا يلزم من عدم الخلو فيما ذكر عدم العجمة فلا يرد أن يوسف أعجمي وقد وجد فيه حرف من حروف الدلالة وهو الفاء . إذا علمت أن ما فرعه يسّ وتبعه شيخنا والبعض على هذه العلامة بقول فما فيه حرف من حروف الدلالة عربى وينبغى أن يقال حيث لم تنقل عجمته ولم يكن فيه سبب آخر ناشئ عن الغفلة عن حكم العلامة فتدبر . (قوله فإن كان في الرباعي السين) أي ما ذكر من عجمة الرباعي العارى عن حروف الدلالة إذا لم يكن فيه السين فإن كان إلخ . (قوله نحو عسجد) هو الذهب والجوهر والبعر الضخم . قاموس . (قوله بغير فاصل) لم يشترط ذلك بعضهم ومثل لما فيه الفاصل بالجرموق . (قوله نحو قج وجق) الأول بقاف مفتوحة وجيم مشوبة بالشين ساكنة لغة تركية بمعنى اهرب وبمعنى كم الاستفهامية وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل والثاني بكسر الجيم وسكون القاف بمعنى اخرج وقال في القاموس : الجقة بالكسر الناقة الهرمة وجق الطائر ذرق اهـ ولم يذكر قج ويؤخذ من صنيع شيخنا السيد أن مراد الشارح التمثيل بقج وجق التركيتين وحيث يرد على الشارح أن كلامه في الأسماء وجق ليس في اللغة التركبية اسما اللهم إلا أن يراد بالأسماء مطلق الكلمات فتأمل . (قوله نحو صولجان) بفتح الصاد واللام المحجن وجمعه صوالجة . قاموس ، ومثله الجص والصنجة . (قوله نحو أسكرجة) قال البعض بسكون السين وضم الكاف وضم الراء المشددة اسم لوعاء مخصوص اهـ وانظر ما حركة الهمزة . (قوله والزاي بعد الدال) أي وكالزاي بعد الدال ولو قال والزاي للدال أي وتبعية الزاي للدال لكان أخصر وقيد في الجمع تبعية الزاي للدال بكونها في آخر الكلمة وقوله نحو مهندز قال يسّ : وقد تبدل زا به سينا .

كأحمد ويعلى) أى مما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل بشرط أن يكون مختصا به أو غالبا فيه . والمراد بالمختص ما لا يوجد في غير فعل إلا في نادر أو علم أو أعجمي كصيغة الماضي المفتوح بقاء المطاوعة كتعلم أو بهمزة وصل كأنطلق ، وما سوى أفعل وتفعل وتفعّل ويفعل من أوزان المضارع وما سلجت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله وبناء فعل ، وما صيغ للأمر من غير فاعل ، والثلاثي نحو أنطلق ودحرج فإذا سمي بهما مجردين عن الضمير قيل هذا أنطلق ودحرج ورأيت أنطلق ودحرج ومررت بأنطلق ودحرج ، وهكذا كل وزن من الأوزان المبنية على أنها تختص بالفعل والاحتراز بالنادر من نحو دثّل

(قوله كذاك ذو وزن) أى علم ذو وزن وفي البيت عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والأحسن هنا ارجاع الأولى إلى الثانى لأن الأصل في الوصف الافراد . (قوله كأحمد) منقول من فعل ماض أو مضارع أو من اسم تفضيل ، اهـ سم . (قوله إلا في نادر) أى لفظ نادر عرى غير علم بقرينة عطف العلم والعجمي عليه والعطف يقتضى المغايرة وقوله كصيغة الماضي إلخ تمثيل للمختص وعطف عليه قوله وما سوى إلخ وقوله وما سلمت إلخ وقوله وبناء فعل وقوله وما صيغ إلخ . (قوله أو بهمزة وصل) وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لأن المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظائره من الأسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاعتقاد فإن الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لأن المنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له . تصريح . (قوله وما سوى أفعل وتفعل وتفعّل ويفعل) أى لأن هذه من الغالب كما يعلم مما يأتي اهـ سم ، ومثال ما سواها يدحرج ويستخرج . (قوله وما سلمت إلخ) احتراز بالسلامة عن المغير كرد وقيل وسيأتى وقوله من مصوغ بيان لما سلمت إلخ وقوله وبناء فعل أى بالتشديد . (قوله من غير فاعل) أما ما صيغ للأمر من فاعل كضارب بكسر الراء أمر من ضارب بفتحها فليس من المختص ولا من الغالب بل هو بالاسم أولى فلا يؤثر . تصريح . (قوله والثلاثي) أى وغير الثلاثي لأن ما صيغ من الثلاثي من الغالب كما يأتي . سم . (قوله نحو انطلق ودحرج) تمثيل لما صيغ للأمر من غير فاعل وغير الثلاثي . (قوله مجردين عن الضمير) إذ لو اقترنا به لكانا من المحكى لا من الممنوع الصرف لأن العلم حينئذ منقول من الجملة لا من الفعل وحده لكن هذا القيد لا يخص هذين المثالين كما لا يخفى . (قوله قيل هذا أنطلق) بقطع الهمزة لما مر . (قوله وهكذا) أى كالمذكور من صيغة الماضي المفتوح بقاء المطاوعة وغيره مما مرّ وقوله المبنية أى الموضوعة . (قوله والاحتراز بالنادر من نحو دثّل) أى من خروج وزن نحو دثّل بصيغة الماضي المجهول وينجلب وتبشر عن ضابط المختص بالفعل وقوله لدوية أى شبيهة بابن عرس أى اسم لهذا النوع وكذا يقال في قوله لخرزة وقوله لطائر فدثّل وينجلب وتبشر أسماء أجناس فلو جعلت أعلاما منعت الصرف وكذا بقم

لدوية وينجلب لخرزة وتبشر لطائر ، وبالعلم من نحو خضم بالمعجمتين لرجل وشمر لفرس وبالأعجمي من بقم وإستبرق فلا يمنع وجدان هذه الأسماء اختصاص أوزانها بالفعل لأن النادر والعجمي لا حكم لهما ، ولأن العلم منقول من فعل فالاختصاص باق ، والمراد بالغالب ما كان الفعل به أولى إما لكثرة فيه كإثمد وأصبح وأبلم فإن أوزانها تقل في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي ، وأما لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم كأفكل وأكلب فإن نظائرها تكثر في الأسماء والأفعال ، لكن الهمزة من أفعل وأفعل تدل على معنى في الفعل نحو : أذهب وأكتب ولا تدل على معنى في الاسم فكان المفتتح بأحدهما

وإستبرق . كذا قال سم . وفي التوضيح ما يؤيده وينجلب بجيم بعد النون وتبشر بضم التاء وفتح الباء وكسر الشين مشددة كما في سم وغيره وصدر في القاموس بضم الباء الموحدة ثم حكى فتحها . (قوله من نحو خضم) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الضاد المعجمة مفتوحة كما في القاموس . (قوله من بقم وإستبرق) البقم بفتح الموحدة وتشديد القاف مفتوحة صبغ معروف وهو العندم والاستبرق : الديباج الغليظ . (قوله إما لكثرة فيه) يرد عليه أن وزن فاعل بفتح العين كضارب وقاتل أكثر في الأفعال مع أن ما على وزنه من الأسماء كخاتم بالفتح مصروف إلا أن يكون أطلق بناء على أن الغالب أن أكثرية الوزن في الفعل تقتضي المنع ومن غير الغالب قد لا تقتضيه . (قوله كإثمد) بكسر الهمزة والميم وسكون المثناة وبالذال المهملة وإصبع بكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة واحدة الأصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء الموحدة واحدة الأصابع وأبلم بضم الهمزة واللام بينهما موحدة ساكنة سعة المقل . اهـ تصریح . ونقل البعض عن البهوتي فتح الهمزة واللام وكسرها أيضا . (قوله وإما لأن أوله) احترز بقوله أوله من وزن فاعل بالفتح فإنه وإن اشتمل على زيادة تدل في الفعل كضارب دون الاسم كخاتم وهي ألف المفاعلة لكن ليست أوله فليس الفعل أولى به من الاسم وإن كان أكثر في الفعل فتفطن . (قوله زيادة إلخ) احترز بزيادة عما لو كان أوله أصليا فلا أثر له وإن مائل حروف المضارعة كما في نرجس ونهشل . واعلم أنه يدخل في كلامه نحو ينجلب وتبشر فلم جعل ذلك من المختص وهلا جعله من الغالب . اهـ سم . قلت : إنما جعل ذلك من المختص نظرا إلى الصيغة بتامها وهو أولى من جعله من الغالب نظرا إلى جزئها فتأمل اهـ اسقاطي والعجب من البعض حيث ذكر السؤال بلا عزو والجواب بلا عزو كما هو عادته ولم يحذف لفظ . قلت : فأوهم أن الجواب له وليس كذلك كما علمت . (قوله كأفكل) وهو الرعدة وأكلب جمع كلب وقوله فإن نظائرها إلخ فمن نظائر أفكل من الأسماء أبيض وأسود وأفضل ومن الأفعال أذهب وأعلم وأسمع ومن نظائر أكلب من الأسماء أبحر وأوجه وأعين ومن الأفعال أنصر وأدخل وأخرج .

من الأفعال أصلا للمفتتح بأحدهما من الأسماء ، وقد يجتمع الأمران نحو : يرمغ وتنضب فإنهما كائما في كونه على وزن يكثر في الأفعال ويقل في الأسماء وكأفكل في كونه مفتحا بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم .

(تنبيهات):* الأول : قد اتضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بأن يقال أو ما أصله للفعل كما فعل في الكافية ، أو ما هو به أولى كما في شرحها والتسهيل أجود من التعبير عنه بالغالب . الثاني : قد فهم من قوله يخص الفعل أو غالب أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه تمسكا بقوله :

(قوله بأحدهما) أى بهمزة أحدهما أى أفعل وأفعل . (قوله وقد يجتمع الأمران) أى المعلن بهما الأولوية وهما الأكثرية والافتتاح بزيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم هذا ما يدل عليه كلامه بعد وأما ما قاله سم وتبعه شيخنا والبعض من أنهما الأكثرية والأولوية فلا يناسب كلامه بعد . فافهم . (قوله نحو يرمغ) بتحتية فراء فميم فغين معجمة بوزن يضرب اسم لحجارة بيض دقاق تلمع وتنضب بفوقية فنون فضاد معجمة فموحدة بوزن تنصر اسم شجر فلو قال بدل قوله فإنهما كائما فإنهما كاصبع وأصبع لكان أنسب نعم يرد على الشارح أن وزن أفعل بضم العين كثير في الأسماء أيضا كما قدمه فتأمل . (قوله قد اتضح بما ذكر إلخ) يجوز أن يحمل قول المصنف أو غالب على الغالب حقيقة لكثرة في الفعل أو حكما بأن يكون القياس يقتضى كثرته في الفعل لأنه أنسب به لأن أوله زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم اهـ سم . ويدل على هذا الحمل تمثيله بأحمد ويعلى للغالب لأنهما من الغالب حكما . (قوله عن هذا النوع) أى المعبر عنه هنا بالغالب . (قوله أجود إلخ) أى لأنه قد بان أن هذا النوع قسمان ما يغلب في الفعل وما الفعل به أولى وإن لم يغلب وقول الناظم أو غالب لا يشمل القسم الثانى بدون تأويل . (قوله الثانى قد فهم من قوله إلخ) عبارة السندوني وفهم من كلامه أن الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه أو المستوى فيه هو والفعل لا يؤثر وهو كذلك وخالف عيسى بن عمر في المنقول من الفعل اهـ فقول الشارح المشترك أى وكذا المختص بالاسم وقوله غير الغالب أى في الفعل فيصدق بالغالب في الاسم والمستوى فيه هو والفعل . (قوله لعيسى بن عمر) هو شيخ سيبويه وشيخ الخليل . دمايني . (قوله فيما نقل من فعل) أى من موازن فعل بفتحتين يعنى من الفعل الماضى مطلقا أى لا بقيد صيغة مخصوصة كما يدل عليه كلام عيسى بن عمر فإنه قال كما في الشاطبي : كل فعل ماض إذا سمي به فإنه لا يتصرف ، وبديل الرد عليه بعد بأن العرب أجمعوا على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كعسب إذا أسرع إذ لو كانت مخالفة لعيسى في خصوص الماضى الذى على وزن فعل كأفكل وضرب لم يصح الرد عليه بصرف كعسب إجماعا لأن وزن كعسب فعلل وكلامه في موازن فعل .

[١٠٣٢] * أنا ابنُ جَلَا وطلَّاعُ الثَّنايا *

ولا حجة فيه لأنه محمول على إرادة أنا ابن رجل جلا الأمور وجربها ، فجلا جملة من فعل وفاعل فهو محكى لا ممنوع من الصرف كقوله :

[١٠٣٣] * بُنِيتُ أحوالى بنى يزيد *

والذى يدل على ذلك إجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كَعَسَبَ إذا أسرع . وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يحكى مسمى به وإن كان

(قوله أنا ابن رجل جلا إلخ) فجملة جلا في موضع خفض صفة محذوف واعتراض بأن الموصوف بالجملة لا يحذف إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في كما مر في النعت لكن نقل يس عن بعضهم عدم اعتبار هذا الشرط ونقل شيخنا السيد أن اعتباره خاص بما إذا كان الموصوف مرفوعا . (قوله فهو محكى) نظر في تفريع هذا على سابقه بأنه إنما يتفرع كون الجملة محكية على جعلها مسمى بها لا على أنها صفة محذوف لأن الجملة الموصوف بها لا تسمى محكية بل هما احتمالان كما تصرح به عبارة التوضيح ، وهى : وأجيب بأنه يحتمل أن يكون سمي بجلا من فولك زيد جلا ففيه ضمير وهو من باب المحكيات كقوله : * بُنِيتُ أحوالى بنى يزيد * وأن يكون ليس بعلم بل صفة محذوف أى أنا ابن رجل جلا الأمور اهـ فكان الظاهر أن يقول أو هو محكى (قوله بنى يزيد) فيزيد مسمى به وفيه ضمير مستتر بدليل رفعه على الحكاية ولو كان مجردا عن الضمير لجرّ بالفتحة تصریح . (قوله والذى يدل على ذلك) أى الصرف فيما نقل عن الفعل الماضي خلافا لعيسى وما ذكره البعض من المناقشة في الدلالة المذكورة علم رده مما كتبناه على قوله فيما نقل من فعل . (قوله إلى أن الفعل قد يحكى مسمى به) أى فعلى تسليم أن جلا مجرد عن الضمير مسمى به لا نسلم دلالة على منع الصرف الذى ادعاه عيسى لاحتمال أن يكون محكيا بناء على هذا المذهب وقوله بهذا البيت أى أنا ابن جلا إلخ .

[١٠٣٢] تمامه : * متى أضعُ العِمَامَةَ فغرفونى *

قاله سحيم . وقيل المثقب العبدى أبو يزيد . ونسبته إلى الحجاج غير صحيحة ، وإنما كان تمثل به . والشاهد فى : أنا ابن جلا فإن عيسى بن عمر استدل به على أنه إذا سمي بنحو ضرب ودحرج منع الصرف ، وأنه ليس من باب الحكاية ، وليس فيه ضمير . ورد بأنه سمي بجلا من قولك : زيد جلا ففيه ضمير مستتر فهو من التسمية بالفعل المحكى . وأيضاً فلا نسلم أنه اسم بالكلية بل هو صفة محذوف تقديره : أنا ابن رجل جلا . ويقال : طلاع الثنايا إذا كان ساميا لمعالى الأمور .

[١٠٣٣] ذكر مستوفى فى شواهد العلم . والشاهد فى : بنى يزيد فإنه من باب المحكيات .

غير مسند إلى ضمير متمسكا بهذا البيت . ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى ، قال : في الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غلبت للأفعال فلا تُجره في المعرفة نحو رجل اسمه ضرب فإن هذا اللفظ وإن كان اسما للعسل الأبيض هو أشهر في الفعل ، وإن غلب في الاسم فأجره في المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحجر لأنه يكون فعلا تقول حجر عليه القاضي ولكنه أشهر في الاسم . الثالث : يشترط في الوزن المانع للصرف شرطان : أحدهما : أن يكون لازما . الثاني : ألا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم ، فخرج بالأول نحو امرئ فإنه لو سمي به انصرف وإن كان في النصب شيئا بالأمر من علم وفي

(قوله ما يقرب من مذهب عيسى) إنما قال يقرب لمخالفته مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسما وإن وافقه فيما غلب استعماله فعلا ولأن نظر عيسى إلى الوزن بقطع النظر عن المادة ونظر الفراء إلى المادة ذات الوزن . (قوله الأمثلة التي تكون إلخ) أي الكلمات التي تارة تكون أسماء وتارة أفعالا إن غلب استعمالها أفعالا إلخ ولم ينقل الشارح حكما ما استعمل اسما وفعلا على السواء عند الفراء ولعله يجوز الوجهين في المعرفة فراجع . (قوله فلا تجره) أي بالكسرة والضمير البارز للأمثلة لتأولها بالمذكور . (قوله أن يكون لازما) أي للكلمة فنحو إثمذ لازم له وزن اضرب ونحو إصبع لازم له على إحدى لغاته وزن اقطع ونحو أبلم لازم له وزن اكتب . قال الحفيد : اعلم أن الوزن إذا كان مختصا تجب الموازنة في اللفظ والتقدير وإن كان غالبا لكونه مبدوءا بزيادة هي بالفعل أولى من الاسم فلا تشترط الموازنة في اللفظ لأن أوله مما ينبت على الوزن ولهذا امتنع صرف أهب وأشد علمين إذا علمت هذا علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما إلخ اهـ وقوله إذا كان مختصا أي أو غالبا لكثرته في الفعل دون الاسم بدليل بقية كلامه واللائق كتابة هذا الكلام على الشرط الثاني وإبدال قوله علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما بقوله علمت عدم عموم قوله ألا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم ومع كون البعض تبعه في كتابة ذلك على الشرط الأول تصرف في عبارته واختصارها تصرفا واختصارا مخلين . (قوله الثاني ألا يخرج إلخ) اعترضه البعض بأنه لا حاجة إلى هذا الشرط فإن ما أخرجه به من نحو رد وقيل خارج من الضابط السابق للوزن المختص وخارج أيضا بقيد السلامة في قولنا سابقا وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله لأن المراد بالسالم عندهم ما سلم من الاعتلال والتضعيف ويمكن أن يدفع بأن خروجه من ضابط الوزن المختص لا يستلزم خروجه من مطلق الوزن المانع الصرف وكلامه الآن في شرط مطلق الوزن المانع ، وقوله وما سلمت إلخ من مدخول كاف التمثيل والمثال لا يخص فتدبر .

الجر شبيها بالأمر من ضرب وفي الرفع شبيها بالأمر من خرج ، لأنه خالف الأفعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة ، وخرج الثاني نحو رد وقيل فإن أصلهما ردد وقول ، ولكن الإدغام والإعلال أخرجهما إلى مشابهة برد وقيل فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلي . ولو سميت رجلا بألبب بالضم جمع لب لم تصرفه لأنه لم يخرج بفك الإدغام إلى وزن ليس للفعل . وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه لأنه باين الفعل بالفك . وشمل قولنا إلى مثال هو للاسم قسمين : أحدهما ما خرج إلى مثال غير نادر ولا إشكال في صرفه نحو رد وقيل ، والآخر ما خرج إلى مثال نادر نحو انطلق إذا سكنت لامه ، فإنه خرج إلى بناء انتحل وهو نادر ، وهذا فيه خلاف ، وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع . وقد فهم من ذلك أن ما دخله الإعلال ولم يخرج إلى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه .

(قوله نحو امرىء) أى على لغة الاتباع فيه فإن سمي به على لغة من يلتزم فتح عينه منع من الصرف لكون الوزن لازما حينئذ وكذا الكلام في ابنم على اللغتين . دمايني بحذف . (قوله وفي الرفع شبيها بالأمر من خرج) رد بأن همزته مكسورة كما كانت قبل التسمية وهمزة اخرج مضمومة فلا مشابهة وحينئذ فصرفه في هذه الحالة أقوى من صرفه في الحالين الأولين . (قوله ولكن الإدغام) أى في رد والإعلال أى في قيل بالنقل والقلب . (قوله ولو سميت إلخ) محترز قوله إلى مثال هو للاسم . (قوله بالضم) أى ضم الباء الأولى وأما الهمزة فمفتوحة كما في الفارضى . قال الدمايني : واحترز عن ألبب بفتح الباء الأولى فإنه لا خلاف في منع صرفه لأنه اسم تفضيل بمعنى أعقل فيستحق منع صرفه مطلقا للصفة والوزن . (قوله جمع لب) بضم اللام وتشديد الموحدة وهو العقل وجمع لب على ألبب قليل والأكثر أن يجمع على أبواب . تصریح . (قوله لأنه باين الفعل) أى فعله الذى هو لب لا الفعل مطلقا فإنه بوزن اكتب واقتل . اهـ زكريا . والظاهر أنه لا حاجة إلى ذلك لأن الشارح لم يدع انتفاء كونه بوزن الفعل وإنما ادعى كونه مباينا للفعل بالفك لأن الفعل الذى على وزنه مدغم نحو أشد وأرد أى فضعف اعتبار الوزن . قال في الهمع : والأصح وعليه سيويه منعه ولا مبالاة بفكه لأنه رجوع إلى أصل متروك فهو كصحيح مثل استحوذ وذلك لا يمنع اعتبار الوزن إجماعا فكذا الفك ولأن وقوع الفك في الأفعال معهود كاشدد في التعجب ولم يردد وألل السقاء فلم يباينه . (قوله إلى مثال نادر) ليس المراد أنه نادر في الاسم وكثير في الفعل وإلا كان من أوزان الفعل بل المراد أنه من أوزان الاسم الخاصة به إلا أنه نادر فيه . سم . (قوله إلى بناء انتحل) قال شيخنا : بالحاء المهملة الساكنة اهـ ولم أجده في القاموس . (قوله ما دخله الإعلال ولم يخرج إلخ) نحو يزيد فإنه أعل إذ أصله يزيد كيضرب ولم يخرج بالإعلال إلى مثال الاسم فمنع من الصرف فإن قيل يزيد على وزن بريد ، أجيب بأنه وإن كان على وزنه لكن يزيد مفتتح بياء تدل على الفعل على معنى هو الغيبة بخلاف بريد فلم يخرج يزيد عن كونه من أوزان الفعل .

الرابع : اختلف في سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضرب بسكون العين مخففا من ضرب المجهول : فمذهب سيويه أنه كالسكون اللازم فينصرف وهو اختيار المصنف ، وذهب المازني والمبرد ومن وافقهما إلى أنه ممتنع الصرف ، فلو خفف قبل التسمية انصرف قولاً واحداً (وما يصير علماً من ذي ألف * زيدت لإلحاق فليس ينصرف) أى ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية لشبهها بألف التأنيث من وجهين : الأول : أنها زائدة ليست مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء . والثاني : أنها تقع

(قوله وهو اختيار المصنف) لأن الوزن قد زال والأصل الصرف ولصرفهم جندل بعد حذف الألف وإن كان حذفاً عارضاً مع أن فيه ما يدل على تقديرها وهو توالى أربع متحركات . دماميني . (قوله ممتنع الصرف) أى لعروض السكون كما لا ينصرف جيل المخفف من جبال . وأجيب عن هذا بأن الفتحة باقية فهي بمنزلة الهمزة . دماميني . قال في الجمع : ويجرى القولان في يعفر علماً إذا ضم ياءه اتباعاً فالأصح صرفه وعليه سيويه لورود السماع به فيما حكاه أبو زيد وخروجه إلى شبه الاسم والثاني منعه وعليه الأخفش لعروض الضمة فلا اعتداد بها ويجريان أيضاً في بدل همزة أفعل كهراق أصله أراق^(١) علماً والأصح فيه المنع ولا مبالاة بهذا الإبدال . (قوله فلو خفف) أى بالسكون . (قوله لإلحاق) هو جعله كلمة على مثال أخرى رباعية الأصول أو خماسيتها كجعل أرطى وعلقى على مثال جعفر وعزهي وذفرى على مثال درهم وجلبب جلبيبة وجلبابا على مثال دحرج دحرجة ودحراجا وحلتيت وحلاتيت وعفريت وعفاريت على مثال قنديل وقناديل . (قوله المقصورة) خرج به ألف الإلحاق الممدودة كما سيأتى . (قوله مع العلمية) ولم تستقل ألف الإلحاق بالمنع كألف التأنيث لأن الملحق بغيره أحط رتبة منه . سم . (قوله لشبهها بألف التأنيث) أى المقصورة وقوله من وجهين أى لا من كل وجه فإنه تفارقها من حيث إن ألف التأنيث لا يقبل ما هي فيه التنوين ولا تاء التأنيث وما فيه ألف الإلحاق يقبلهما وقد استعمل بعض الأسماء منونا بجعل ألفه للإلحاق وغير منون بجعل ألفه للتأنيث نحو تترى وبالوجهين قرىء في السبع . (قوله بخلاف الممدودة) أى ألف الإلحاق الممدودة فإنها لا تؤثر منع الصرف لعدم شبهها بألف التأنيث الممدودة لأن همزة الإلحاق منقلبة عن ياء وهمزة التأنيث منقلبة عن ألف وأيضاً همزة التأنيث منقلبة عن مانع وهو الألف فتمنع وهمزة الإلحاق منقلبة عن غير مانع وهو الياء فلا تمنع . أفاده في التصريح . (قوله فإنها مبدلة من ياء) أى فلم تشبه ألف التأنيث الممدودة لأنها مبدلة من ألف ثانية وظاهر هذا الجرى على أن ألف الإلحاق الممدودة الهمزة بعد الألف وألف التأنيث الممدودة الهمزة بعد الألف وفيه خلاف سيأتى في باب التأنيث . (قوله في مثال) أى وزن وقوله نحو أرطى اسم شجر وألفه للإلحاق بجعفر على الراجح وقيل إن أرطى أفعل فمانعه العلمية ووزن الفعل . قال الفارسي : ولا يجوز أن تكون ألف أرطى

(١) أبدلنا الهمزة من الماء .

في مثال صالح لألف التأنيث نحو أرطى فإنه على مثال سكرى وعزهى فهو على مثال ذكرى بخلاف الممدودة نحو علباء ، وشبه الشيء بالشيء كثيرا ما يلحقه به كحاميم اسم رجل ، فإنه عند سيبويه ممنوع من الصرف لشبهه بهائيل في الوزن والامتناع من الألف واللام ، وكحمدون عند أنى ع لى حيث يمنع صرفه للتعريف والعجمة ، ويرى أن حمدون وشبهه من الأعلام المزيد في آخرها واو بعد ضمة ونون لغير جمعية لا يوجد في استعمال عربى مجبول على العربية ، بل في استعمال عجمى حقيقة أو حكما ، فألحق بما منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة .

(تنبيهان): الأول : مكان ينبغي أن يقيد الألف بالمقصورة صريحا أو بالمثل أو بهما كما فعل في الكافية فقال :

وَأَلْفُ الْإِلْحَاقِ مَقْصُورًا مَنَعَ كَعَلَقَى إِنْ ذَا عِلْمِيَّةٍ وَقَعَ

الثاني : حكم ألف التثنية كحكم ألف الإلحاق في أنها تمنع مع العلمية نحو قبعثرى . ذكره بعضهم (والعلم آمنغ صرفه إِنْ غَدَلَا * كَفَعَلِ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَعَلَا . وَالْعَدْلُ

وعلقى للتأنيث لأنهم قالوا أرطاة وعلقاء فلو كانت للتأنيث لاجتمع تأنيثان في الكلمة اهـ . (قوله وعزهى فهو على مثال ذكرى) كذا زيد في نسخ والعزهى بعين مهملة فزاي اسم للرجل الذى لا يلهو كما سيأتى في الشرح في باب التأنيث وألفه للإلحاق بدرهم وترك مثال الضم لعدم ألف الإلحاق في فعل بالضم بل هي ألف تأنيث كخنتى . (قوله بخلاف الممدودة) أى ألف الإلحاق الممدودة فإنها لا تقع في مثال صالح لألف التأنيث . (قوله نحو علباء) بعين مهملة فلام فموحدة اسم لعصبة العنق وألفه الممدودة للإلحاق بقرطاس وإنما لم تكن ألفه للتأنيث . قال الفارضى : لأن علباء لا يوازنه شيء من أوزان ألف التأنيث الممدودة كما سيأتى إن شاء الله تعالى في علامة التأنيث . (قوله وشبه الشيء) بتحريك شبه . (قوله لشبهه بهائيل) فيكون مانعه من الصرف العلمية وشبه العلمية . (قوله للتعريف والعجمة) أى الحكمية بقرينة ما بعده ويعبر عنها بشبه العجمة . (قوله في استعمال عربى) أى في استعمال شخص عربى مجبول على العربية أى فصيح سوثوق بعريته . (قوله والعجمة المحضة) يعنى الحقيقية . (قوله حكم ألف التثنية) أى التى أتى بها لأجل تكثير حروف الكلمة وتلحقها تاء التأنيث كألف الإلحاق فيقال قبعثرة . (قوله نحو قبعثرى) ومن أدخلها في ألف الإلحاق فقد سها إذ ليس في أصول الاسم سداسى فيلحق به . اهـ تصريح . والقبعثرى الجمل العظيم والفصيل المهزول . قاموس . (قوله والعلم) أى حقيقة أو حكما بقرينة التمثيل بفعل التوكيد فإنه ليس بعلم حقيقة عند الناظم كما في شرح الكافية وتصحيح بعضهم إبقاء العلمية على ظاهرها بجعل الكاف للتنظير لا للتمثيل يمنع العطف في قوله أو كَعَلَا لأن فعل مثال قطعاً فالمناسب

والتعريف مانعاً سحر * إذا به التعيين قصداً يُعتبر أى يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل في ثلاثة أشياء : أحدها : فعل في التوكيد وهو جمع وكتع وبضع وبتع فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية . هذا ما مشى عليه في شرح الكافية ، وهو ظاهر مذهب سيويه ، واختاره ابن عصفور . وقيل بالعلمية وهو ظاهر كلامه هنا ورده في شرح الكافية وأبطله . وقال في التسهيل : يشبه العلمية أو الوصفية . قال أبو حيان وتجويزه أن العدل يمنع مع شبه الصفة في باب جمع لا أعرف له فيه سلفاً ، ومعدولة عن فعلاوات فإن مفرداتها جمعاء

أن يكون ما قبله كذلك نعم يصح ذلك الإبقاء بإجراء كلامه هنا على القول بأن فعل التوكيد علم حقيقة لمعنى هو الإحاطة وإن كان خلاف ما مشى عليه في الكافية . (قوله كفعل التوكيد) الإضافة على معنى اللام أوفى وكلام الشارح يشير إلى هذا . (قوله كفعلاً) هو علم جنس للثعلب . (قوله إذا به) الباء بمعنى في متعلقة بيعتبر وقصداً أى مقصوداً حال مؤكدة من نائب الفاعل وفي كلامه إدخال إذا على المضارع وهو جائز وإن كان قليلاً . (قوله بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد) والأصل في رأيت النساء جمع جمعهن فحذف الضمير للعلم به واستغنى بنية الإضافة وضعف هذا القول بأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف . وأجيب بأن عدم اعتباره إذا وجد المضاف إليه لأن حكم منع الصرف لا يتبين معه وأما مع حذفه فما المانع من اعتباره . (قوله فشابهت بذلك العلم إلخ) فإن سمي به أعنى بفعل المؤكد به فمذهب سيويه بقاؤه على المنع وعن الأخفش صرفه لأن العدل إنما كان حال التوكيد وقد ذهب فإن نكر بعد التسمية صرف وفاقاً لذهب العلمية بلا عوض عنها بخلاف آخر لأنه في الأصل صفة . أفاده السيوطي . (قوله وقيل بالعلمية) أى لمعنى الإحاطة اهـ تصریح ، فهي علم جنس للمعنى كسبحان . (قوله وهو ظاهر كلامه هنا) لأنه مثل للعلم المعدول بفعل التوكيد وإنما قال ظاهر

لإمكان حمل العلم في كلامه على ما يشمل العلم حكماً وهو ما يشبه العلم الحقيقي في كون تعريفه بغير أداة ظاهرة . (قوله ورده في شرح الكافية وأبطله) فقال وليس - يعنى جمع - بعلم لأن العلم إما شخصي أو جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل اهـ قلت : علم الإحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسييح وفي ارتكابه توفية بالقاعدة وهي أنه لا يعتبر في منع الصرف من المعارف إلا العلمية . تصریح . (قوله بشبه العلمية) أى نظراً لكونه معرفاً بغير أداة ظاهرة وقوله أو الوصفية أى وشبه الوصفية أى نظراً لكونه مذكراً أفعلاً ومؤنثه فعلاً كما هو شأن الصفات . (قوله ومعدولة عن فعلاوات) عطف على معارف في قوله السابق فإنها معارف بنية الإضافة . سم .

وكتعاء وبصعاء وبتعاء ، وإنما قياس فعلاء إذا كان اسما أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات لأن مذكره جمع بالواو والنون فحق مؤنثه أن يجمع بالالف والتاء ، وهذا اختيار الناظم . وقيل معدولة عن فعل لأن قياس أفعل فعلاء أن يجمع مذكره ومؤنثه على فُعَل نحو حُمِر في أحمر وحمراء وهو قول الأخفش والسيرافي واختاره ابن عصفور . وقيل إنه معدول عن فعالي كصحراء وصحاري ، والصحيح الأول لأن فعلاء لا يجمع على فعل إلا إذا كان مؤنثا لأفعل صفة كحمراء وصفراء ، ولا على فعالي إلا إذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء ، وجمعاء ليس كذلك . الثاني : علم المذكر المعدول إلى فعل نحو : عمر وزفر وزحل ومضر وثعل وهبل وجشم وقثم وجمع وقزح ودلف : فعمر معدول عن عامر وزفر معدول عن زافر ، وكذا باقيا . قيل : وبعضها عن أفعل وهو ثعل ، وطريق العلم يعدل هذا النوع سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع ، وإنما جعل هذا النوع معدولا لأمرين : أحدهما أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية . والآخر أن الأعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا ، وكذا باقيا . وذكر بعضهم لعدله فائدتين : إحداهما لفظية وهي التخفيف ، والأخرى معنوية وهي تمحيض العلمية إذ لو قيل عامر لتوهم أنه صفة ، فإن ورد فعل مصروفا وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول ،

(قوله لأن مذكره جمع إلخ) كان ينبغي أن يقول ولأن مذكره إلخ لأن هذا تعليل آخر للناظم وابنه غير تعليل ابن هشام السابق في قوله فإن مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وإنما قياس فعلاء إلخ ولأن صنيعة يوهم أن صحراء له مذكر وليس كذلك كما سيصرح به الشارح . أفاده البهوتي . (قوله عن فعل) أى بضم الفاء وسكون العين . (قوله وقيل إنه معدول عن فعالي) أى لأن فعلاء الذى ليس بصفة قياسه أن يجمع على فعالي . دمايني . (قوله صفة) حال من أفعل وقوله لا مذكر له بيان لقوله محضا كما تدل عليه عبارة الدمايني . (قوله وجمعاء ليس كذلك) لأنه ليس بصفة وله مذكر فبطل القولان الأخيران . (قوله نحو عمر إلخ) دخل تحت نحو هذل وعصم وبلع وحجى فجملة الأعلام الموازنة فعل خمسة عشر . (قوله وزفر عن زافر) بمعنى ناصر أو حامل كما في الفارضى قال : وأما زفر بمعنى كثير العطاء فيصرف لأنه نكرة بدليل دخول أل عليه اهـ . (قوله وهو ثعل) قال أبو حيان لأن ثاعلا غير مستعمل وأثعل مستعمل قال في الصحاح : الثعل بالتحريك زوائد في الأسنان واختلاف منابتها ، رجل أثعل وامرأة ثعلاء اهـ . (قوله عاريا من سائر الموانع) أى غير العلمية لأن الكلام في العلم . (قوله لو لم يقدر عدله إلخ) وإنما قدر العدل دون غيره لإمكانه دون غيره . دمايني . (قوله عن عامر العلم المنقول من الصفة) صريح في أن المعدول عنه العلم لا الصفة . (قوله وهي التخفيف) أى بحذف الألف . (قوله فإن ورد فعل مصروفا إلخ) وما لم يسمع صرفه ولا عدمه فسيبويه يصرفه حملا على الأصل في الأسماء وغيره يمنع صرفه حملا للغالب في فعل علما وليس بجيد قاله الخضر اوى اهـ تصريح .

وذلك نحو أدد وهو عند سيبويه من الود فهمزته عن واو ، وعند غيره من الإد وهو العظيم فهمزته أصلية ، فإن وجد في فعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طوى فإن منعه للتأنيث والعلمية ، ونحو تتل اسم أعجمي فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثي للعجمة إذا لا وجه لتكلف تقدير العدل مع إمكان غيره . ويلتحق بهذا النوع ما جعل علما من المعدول إلى فعل في النداء كغدر وفسق فحكمه حكم عمر . قال المصنف : وهو أحق من عمر بمنع الصرف لأن عدله محقق وعدل عمر مقدر اهـ ، وهو مذهب سيبويه . وذهب الأخفش وتبعه ابن السيد إلى صرفه . الثالث : سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه فالأصل أن يعرف بأل أو بالإضافة ، فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حيثئذ ظرف لا يتصرف ولا ينصرف نحو جئت يوم الجمعة سحر والمانع له من الصرف العدل

وعبارة الأشباه للسيوطي قال في البسيط لو سمي بفعل مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أقوال : أحدها الأولى منع صرفه حملا له على الأكثر . والثاني الأولى صرفه نظرا إلى الأصل لأن تقدير العدل على خلاف القياس . والثالث إن كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملا على الأكثر وإلا صرف وهو فحوى كلام سيبويه اهـ . (قوله وهو علم) يظهر لي أن هذا قيد لكون الكلام في الأعلام وأن ما ورد مصروفا وهو وصف كحطم ولبد ليس أيضا معدولا وإلا استحق منع الصرف . (قوله من الود) أى مشتق من الود وقوله من الإد أى مأخوذ من الإد لأن الإد بكسر الهمزة بمعنى العظيم ليس مصدرا . (قوله فإن منعه للتأنيث) أى المعنوي باعتبار البقعة وتنوينه باعتبار المكان لغة فيه قرىء بها في السبع . (قوله ونحو تتل) بفوقيتين اسم لبعض عظماء الترك وقوله عند من يرى إلخ أما عند من يرى عدم منعه فمانع تتل العلمية والعدل وقوله إذا لا وجه إلخ علة لقوله لم يجعل معدولا . (قوله بهذا النوع) أى الثاني . (قوله حكم عمر) فإن نكر زال المنع . سيوطي . (قوله لأن عدله محقق) فغدر معدول عن غادر وفسق معدول عن فاسق وهذا محقق له قبل التسمية وأما بعدها فبقى لفظ المعدول على ما هو عليه فاعتبر فمانعه العلمية وبقاء لفظ العدل . دماميني . (قوله سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه فالأصل إلخ) كان يكفي أن يقول سحر إذا أراد به سحر يوم بعينه فهو حيثئذ ظرف إلخ وكأنه إنما زاد قوله فالأصل إلخ لبيان وجه العدل لكن يرد عليه أنه قد بينه في قوله أما العدل إلخ وإن لم يذكر ثم الإضافة فتأمل . وقوله إذا أريد به سحر يوم بعينه أى وجعل ظرفا كما سيأتى . (قوله نحو جئت يوم الجمعة سحر) قال في مبحث (إذا) من المغنى وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز إذا كان أحدهما أعم نحو آتيتك يوم الجمعة سحر اهـ واستشكل بأن السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل وضبطه بعضهم بالسدس الأخير من الليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والغروب فلم يصدق أحد الطرفين على الآخر فلا عموم .

والتعريف : أما العدل فعن اللفظ بأل فإنه كان الأصل أن يعرف بها ، وأما التعريف فقليل بالعلمية لأنه جعل علما لهذا الوقت وهذا ما صرح به في التسهيل . وقيل بشبهه العلمية لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور . وقوله هنا . والتعريف يومئذ إليه إذ لم يقل والعلمية . وذهب صدر الأفاضل وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي إلى أنه مبنى لتضمنه معنى حرف التعريف . قال في شرح الكافية : وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه : أحدها أن ما ادعاه ممكن وما ادعيناه ممكن لكن ما ادعيناه أولى ، لأنه خروج

وأجيب بحمل السحر على أول الفجر لقربه منه^(١) أو حمل اليوم على ما يشمل ما قبل الفجر . (قوله فعن اللفظ بأل) أي عن لفظ سحر المقرون بأل أي العهدية كما في الدماميني وذلك لأنه اسم جنس أريد به معين كرجل إذا أريد به معين فحقه أن يكون مع الإضافة أو أل لكنهم عدلوا عن قرنه بأل إلى جعله علما على هذا الوقت . فإن قلت كما يجوز أن يكون معدولا عن ذي أل يجوز أن يكون معدولا عن المضاف فلم حكمت بأنه معدول عن ذي اللام دون المضاف ؟ فالجواب أن التعريف بأل أخصر من التعريف الإضافي والضرورة داعية إلى اعتبار التعريف ومعها^(٢) إنما يرتكب قدر الحاجة فلهذا لم يقل الشارح أو الإضافة مع أنه المطابق لقوله سابقا فالأصل أن يعرف بأل أو الإضافة . واعلم أن عدل سحر تحقيق لا تقديري لما عرفت من أنه يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو أنه اسم جنس أريد به معين فحقه أن يعرف بأل بخلاف التقديري فإنه لا دليل عليه إلا منع الصرف وليس المراد بالتحقيق ما نطقوا بأصله . (قوله بالعلمية) قال الحفيد : أي الشخصية اهـ . قال سم : ويلزم عليه تعدد الأوضاع بتعدد الأسحار المعينة أي والأصل عدم تعدد الوضع فالأقرب جعله علم جنس . (قوله وهذا ما صرح به في التسهيل) استشكله أبو حيان بأن المعدول له يشتمل على معنى المعدول عنه كاشتغال مثنى وفسق على معنى اثنين اثنين وفاسق وكيف يشتمل سحر على معنى السحر ويكون علما مع أن تعريف العلمية لا يجمع تعريف اللام فلا يجمع علمية سحر اشتغاله على معنى السحر . هـ باختصار . (قوله إلى أنه مبنى) هذا ثاني أربعة أقوال فيه ذكرها الفارضي ، ثالثها أنه معرب منصرف وسينقله الشارح عن السهيلي والشلوبين الصغير . رابعها أنه لا معرب ولا مبنى وهي مفروضة في سحر المراد به معين المجعول ظرفا فإن نكر صرف وإن أريد به معين ولم يجعل ظرفا قرن بأل أو أضيف وجوبا كما صرح به الدماميني . (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) الفرق بين العدل والتضمن أن العدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه الأصلي ، والتضمن إشراب اللفظ معنى زائدا على أصل معناه من غير تغييره عن صيغته الأصلية فسحر المذكور عند الجمهور مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الأفاضل وارد على صيغته الأصلية مع إشرابه معنى زائدا على أصل معناه وهو التعيين . أفاده في التصريح بالتغيير على العدل في اللفظ دون المعنى وعلى التضمن بالعكس . (قوله ما ادعاه) أي من البناء وتضمن معنى حرف التعريف فالمصنف إنما سلم إمكان التضمن الذي علل به صدر الأفاضل البناء لا وجوده وإنما لم يحكم بعدمه لأن ما سلكه أسلم له فسقط ما نقله البعض عن

(١) فيكون في اللام مجاز .

(٢) أي أن الضرورة تقدر بقدرها فلا يتجاوز بها كما يقول علماء أصول الفقه . راجع : تنقيح الفصول للقراي وإرشاد الفحول للشوكاني من تحقيقنا .

عن الأصل بوجه دون وجه لأن الممنوع الصرف باق على الإعراب ، بخلاف ما ادعاه فإنه خروج عن الأصل بكل وجه . الثاني : أنه لو كان مبنيا لكان غير الفتح أولى به لأنه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الإعراب كما اجتنبت في قبل وبعد والمنادى المبني . الثالث : أنه لو كان مبنيا لكان جائز الإعراب جواز إعراب حين في قوله :

* عَلَى حِينَ عَائِثُ الْمَشِيبِ عَلَى الصَّبَا * [١٠٣٤]

لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضا ، وكان يكون علامة إعرابه تنوينه في بعض المواضع ، وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته إعرائية ، وأن عدم

البهوت وأقره من الاعتراض . (قوله لأنه خروج عن الأصل بوجه إلخ) إيضاحه أن أصل الاسم الإعراب والانصراف فالمنع من الصرف عدول عن وجه والبناء عدول عن وجهين معا .

(قوله لكان غير الفتح إلخ) قد ينقض باسم لا التبرئة المبني لأن بناءه على الفتح مع أنه في موضع نصب فلعل كلامه باعتبار الغالب .

(قوله فيجب اجتناب الفتحة) أى يتأكد ليوافق قوله قبل لكان غير الفتح أولى به .

(قوله جائز الإعراب) جوازا وقوعيا كما يؤخذ من بقية كلامه . (قوله جواز إعراب حين) أى إذا أضيف إلى جملة واللازم باطل عند صدر الأفاضل لأنه مبني عنده مطلقا . زكريا .

(قوله في ضعف إلخ) وفي كون كل منهما ظرفا زمانيا . (قوله بكونه عارضا) اعترضه البعض بأن الفرق بين سحر وحين ظاهر لأن سبب بناء حين إضافته لمبني وهو مجوزة للبناء لا موجبة وسبب بناء سحر تضمنه معنى الحرف وهو موجب لا يجوز كما لا يخفى أى ومجرد اشتراكهما في عروض البناء لا يقتضى جواز البناء فقد يكون البناء العارض واجبا كبناء المنادى واسم لا .

(قوله وكان يكون إلخ) عطف على لكان جائز الإعراب .

(قوله وفي عدم ذلك) أى التنوين دليل على عدم البناء لأن انتفاء اللازم وهو جواز الإعراب مع التنوين يوجب انتفاء الملزوم وهو البناء فثبت وجوب الإعراب مع عدم الصرف .

[١٠٣٤] ذكر مستوفى في شواهد الإضافة . والشاهد فيه ههنا في على حين حيث يجوز فيه الإعراب والبناء على الفتح .

التنوين وإنما كان من أجل منع الصرف فلو نكر سحر وجب التصرف والانصراف كقوله تعالى : ﴿ نَجِّنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ نعمة من عندنا ﴿ [القمر : ٣٤] ١ هـ . وذهب السهيلي إلى أنه معرب وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة . وذهب الشلوبيين الصغير إلى أنه معرب ، وإحذف تنوينه لنية أل ، وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف ، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور .

(تنبيه) : نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم ، فإن منهم من يعربه في الرفع غير منصرف وبينه على الكسر في النصب والجر ، ومنهم من يعربه إعراد ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث خلافا لما أنكر ذلك ، وغير بني تميم بينونه على الكسر وحكى ابن أبي الربيع أن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط . وزعم الزجاج أن من العرب من بينه على الفتح ، واستشهد بقول الرازي [١٠٣٥] * إَلَى رَأَيْتُ عَجَبًا مَذْ أَمَسًا *

قال في شرح التسهيل : ومدّاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع ، ولأن

(قوله فلو نكر سحر) هذا مقابل قوله إذا أريد به سحر يوم بعينه واعلم أن هذا من تنمة كلام المصنف في شرح الكافية فلا يعترض بأن الأولى تأخيره عن جملة الأقوال في سحر المعرفة . (قوله إلى أنه معرب) : ومنصرف كما يؤخذ من قوله وإنما حذف تنوينه إلخ والخلاف بين السهيلي والشلوبيين إنما هو في علة حذف التنوين كما هو ظاهر من سياقه . (قوله نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس إلخ) مثل ذلك أيضا رجب وصفر فأ كلا منهما علم جنس على الشهر الخصوص ومعدول عن ذي أل . (قوله من يعربه في الرفع إلخ) قال البعض انظر ما وجه التفرقة بين حالة الرفع وغيرها ١ هـ . وأقول : قد توجه بأن الرفع شأن العمد فلم يخرج فيه عن الأصل في الأسماء بالكلية بخلاف النصب والجر فإنهما شأن الفضلات فيقبلان الخروج عن الأصل بالكلية . فاعرفه (قوله وبينه على الكسر) أي لما يأتي قريبا . (قوله بينونه على الكسر) أي بالشروط الخمسة المأخوذة من قوا فيما يأتي ولا خلاف في إعراب أمس وهي ألا يكسر ولا يصغر ولا ينكر ولا يضاف ولا يحل بال وإنما بنى لتضم معنى حرف التعريف وعلى حركة للتخلص من التقاء الساكنين وكانت كسرة لأنها الأصل في التخلص . (قوا إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط) أي وبينونه على الكسر في غير ذلك ولعل وجه تخصيص مذ ومنذ كثرة جر أمس بهما . (قوله لامتناع الفتح في موضع الرفع) قال البعض : أي لعدم وجدان الفتح في لسانهم في موضع الرفع

[١٠٣٥] تمامه : * عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خُمْسًا * (١)

قائله مجهول . والشاهد في مذ أمسا حيث أعرب إعراب ما لا ينصرف على لعه بعض تميم ، ولهذا جر بالفتحة ، والألف للإطلاق ومذ حرف بمنزلة في : كأنه قال في أمس . والسعالى : جمع سعال - بالكسر - وهي أخبث الغيلان . وخمسا صفة لعجائز أو بد أو عطف بيان .

(١) وبعده :

يَا كَلْبَنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمَا لَا جَعَلَ اللَّهُ لهنَّ ضَرَا
وَلَا آتَيْنَ الدَّهْرَ إِلَّا تَمَا

سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في أمسا فتح إعراب ، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه ، فقط غلط فيما ذهب إليه واستحق ألا يعول عليه اهـ . ويدل للإعراب قوله :

[١٠٣٦] اَعْتَصِم بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بَأْسٌ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ

وأجاز الخليل في لقيته أمس أن يكون التقدير بالأمس ، فحذف الباء وأل ، فتكون الكسرة كسرة إعراب . قال في شرح الكافية : ولا خلاف في إعراب أمس إذا أضيف ، أو لفظ معه بالألف واللام ، أو نكر ، أو صغر ، أو كسر (وآبني على الكسر فعَالٍ عَلَمًا

فقالوا : مضى أمس بالرفع ولم يفتحوه ولو كان مبنيًا على الفتح في الأحوال كلها أى عند بعض العرب لسمع مضى أمس بالفتح اهـ وفيه تصريح بأن منقول الزجاج البناء على الفتح في كل الأحوال وحينئذ يتم التعليل أما إن كان منقوله البناء على الفتح في الجر فقط فلا . (قوله ولأن سيبويه استشهد بالرجز إلخ) هذا التعليل غير ناهض إذ لا ضرر في تخرج إنسان بيتا على خلاف تخرج من نقل هذا البيت عن العرب فتدبر . (قوله فتح إعراب) أى نائب عن الكسر كما هو شأن الممنوع من الصرف وزعم بعضهم أن أمسا فيه فعل ماض فاعله ضمير مستتر أى أمسى هو أى المساء . (قوله وأبو القاسم) أى الزجاج . (قوله ويدل للإعراب إلخ) إن كان مقصوده الرد بذلك على الزجاج لم يتم لأن الزجاج لم يدع البناء على الفتح عند جميع العرب بل البناء على الفتح عند بعضهم فيجوز أن يكون قائل البيت من غير هذا البعض فانهم . (قوله اعتصم) أى تمسك . وعن ظهر . (قوله ولا خلاف إلخ) نظر فيه بعضهم بأن من العرب من يستصحب البناء مع أل كقوله :

وإلى وقفت اليوم والأمس قبله يبابك حتى كادت الشمس تغرب

بكسر سين الأمس وهو في موضع نصب عطفا على اليوم وخرج على أن أل زائدة لغير تعريف واستصحب معنى المعرفة فاستديم البناء أو أنها المعرفة وجر على إضمار الباء فالكسر إعراب لا بناء . (قوله أو نكر) أى أريد به يوم من الأيام الماضية مبهم كما في التوضيح . بقى ما إذا أريد به معين من الأيام الماضية غير اليوم الذى يليه يومك كأن يراد به اليوم الذى يليه أول الشهر الماضي ولا يبعد أن يكون حكمه حكم ما لو أريد به اليوم الذى يليه يومك ويكون التقييد باليوم الذى يليه يومك لأنه الغالب في إرادة المعنى اهـ سم وربما يشير إلى ذلك قول التوضيح مبهم فما يتبادر من كلام البعض من أن حكم هذا حكم المنكر غير صحيح . (قوله أو صغر) أى على مذهب من يميز تصغيره كالمبرد وابن برهان ونص سيبويه على أنه لا يصغر وكذا غد استغناء بتصغير ما هو أشد تمكنا وهو اليوم واليلة . قاله أبو حيان . (قوله أو كسر) أى جمع جمع تكسير على أمس . كأفلس وأموس كفلس وآماس كأوقات فعلم ما في قول البعض بأن قيل أموس من القصور .

[١٠٣٦] هو من الخفيف . وعن إذا عرض : من عن يعن ويعنن - بضم عين الغابر وكسرها - عنا . ويروى أن عز أى غلب . وتناس : أمر من التناسى وهو أن يرى من نفسه أنه نسيه . والشاهد في أمس حيث جاء معربا حالة الرفع إعراب ما لا يصرف . هذه لغة بني تميم .

* مؤنثا) أى مطلقا فى لغة الحجازيين لشبهه بنزال وزنا وتعريفا وتأنيثا وعدلا . وقيل لتضمنه معنى هاء التأنيث . قاله الربعى . وقيل لتوالى العلل وليس بعد منع الصرف إلا البناء . قاله المبرد ، والأول هو المشهور : تقول هذه حذام ووبار ، ورأيت حذام ووبار ، ومررت بحذام ووبار ، ومنه قوله :

[١٠٣٧] إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقْوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ

(وهو نظير جشما) وعمر وزفر (عند تميم) أى ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة ، وهذا رأى سيويه . وقال المبرد : للعلمية والتأنيث المعنوى كزيب ، وهو أقوى على ما لا يخفى . وهذا فيما ليس آخره راء : فأما نحو : وبار وظفار وسفار فأكثرهم

(قوله مطلقا) أى سواء ختم براء أولا . والحاصل أن فيه ثلاث لغات ، بناؤه على الكسر مطلقا وإعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقا والتفصيل بين ما آخره راء فيبنى وما لا فيمنع من الصرف . (قوله لشبهه بنزال) علة لابن ولا ينافى ما سبق من حصر سبب البناء فى شبه الحرف لأن الشبه بالحرف صادق بالشبه بلا واسطة وبها كما هنا لأن نزال تشبه الحرف وقوله وتعريفا لما مر من أن اسم الفعل الغير المنون معرفة وقوله وتأنيثا لعله فى نزال باعتبار أنه اسم لكلمة انزل وهو جاز على مذهب المبرد أن نزال بمعنى النزلة وعبرة الهمع^(١) لشبهه بفعال الواقع موقع الأمر كنزال فى الوزن والعدل والتعريف فأسقط التأنيث . (قوله لتضمنه معنى هاء التأنيث) أى التى فى المعدول عنه . (قوله لتوالى العلل) أى العلمية والتأنيث والعدل ورد بأذريجان فيه خمسة أسباب وهو مع ذلك معرب اه حفيد ويجاب بأنهم نبهوا بإعرابه على أن اجتماع الأسباب مجوز للبناء لا موجب . سم . والخمسة هى العلمية والعجمة وزيادة الألف والنون والتأنيث لأنه علم بلدة والتركيب . (قوله حذام) معدول عن حاذمة من الحذم وهو القطع ومن هذا الباب صلاح اسما لمكة وسكاب اسما لفرس (قوله جشما) معدول عن جاشم أى عظيم كما فى سم . (قوله وهذا رأى سيويه) وهو مقتضى قول المصنف وهو نظير جشما . (قوله وهو أقوى على ما لا يخفى) أى لأن التأنيث متحقق فلا حاجة إلى تقدير العدل لأنه إنما يقدر إذا لم يتحقق غيره وأجاب الدمامينى بأن الغالب على الأعلام النقل فلذا جعلها

[١٠٣٧] قاله الجيم بن صعب . وكانت حذام امرأته . والشاهد فى حذام فإنه فاعل فى الموضعين ، وحقه الرفع ولكن بنى على الكسر على مذهب أهل الحجاز .

(١) كتاب مع الفواعل شرح جمع الجوامع للسيوطى .

يبنيه على الكسر كأهل الحجاز لأن لغتهم الإمالة ، فإذا كسروا توصلوا إليها ، ولو منعوه الصرف لامتنعت . وقد جمع الأعشى بين اللغتين في قوله :

[١٠٣٨] وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٌ

(تنبيهان)*: الأول : أفهم قوله مؤثنا أن حذام وبابه لو سمي به مذكر لم يين ، وهو كذلك ، بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كغيره ، ويجوز

سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة كما تقدم في عمر ، وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة وأجيب بغير ذلك أيضا كما ذكره شيخنا . (قوله نحو وبار) اسم لأرض كانت لعاد وظفار اسم مدينة . وسفار اسم ماء وكل معدول عن فاعلة وقولنا سفار اسم ماء تبعا فيه التوضيح قال شارحه : من مياه العرب ملحوظ فيه معنى التأنيث ولهذا قال سيبويه : اسم لماءة . وقال الجوهري : اسم لبئر وهو المناسب لأن الكلام في أعلام المؤنث والماء مذكرا هـ . (قوله لأن لغتهم الإمالة) أى لغة جميعهم كما صرحوا به واعترض بأن التوصل للإمالة ليس من أسباب البناء ولو سلم فمقتضى إمالة جميعهم أن جميعهم يبنون على الكسر لا أكثرهم فقط ويدفع بأن سبب البناء ليس التوصل للإمالة بل الشبه بنزال على ما تقدم لكن أكثرهم اعتبر هذا الشبه لتقويه بترتب الإمالة التي هي لغتهم عليه وبعضهم لم يعتبره لكونه لا يقتضى البناء عنده ولم يعتبر ترتب الإمالة عليه لكونه لا ينجح إلى الإمالة إلا عند تحقق مقتضى الكسر فاعرف ذلك . (قوله وقد جمع الأعشى إلخ) أى حيث كسر الأول بلا تنوين كما في الفارضى ورفع الثانى بالضممة . قال الدنوشرى : فيه إشكال لأن الأعشى إن كان غير تميمى فليس عنده إلا البناء على الكسر وكذا إن كان من أكثر بنى تميم وإن كان من القليل فليس عنده إلا الإعراب وقول بعضهم يجوز للعرب أن يتكلم بغير لغته مردودا هـ والتحقيق كما أوضحناه سابقا أن العربى قادر على التكلم بغير لغته وحيث لا إشكال . نعم قال فى شرح الشذور وقيل إن وبار الثانى ليس باسم كوبر الذى فى حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماضى وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال أولا هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة وثانيا باروا بالتذكير على معنى الحى وعلى هذا القول يكتب باروا بالواو والألف كما يكتب ساروا هـ فعلى هذا القول لا جمع بين اللغتين . (قوله والنقل عن مؤنث) لو قال : والتأنيث بحسب الأصل لكان أحسن لأن النقل نفسه ليس من أسباب منع الصرف .

[١٠٣٨] قبله :

أَلَمْ تَرَوْا إِزْمًا وَعَاذًا أُوذَى بِهَا أَلْيَلُ وَآلْتَهَارُ

قالهما الأعشى ميمون من قصيدة من البسيط . وإزم اسم قبيلة . وعاد اسم بلدتهم . وأودى بها : أى بأهلها . والشاهد فى وبار حيث جمع فيه بين اللغتين : إحداهما فى البناء على الكسر وذلك على وبار ، والأخرى هى الإعراب كإعراب ما لا ينصرف ، وذلك فى وبار الأخير ، فرفعه بهلكت وهو على وزن قطام : أرض كانت لعاد . وحجرة : حال .

صرفه لأنه إنما كان مؤنثا لإرادتك به ما عدل عنه ، فلما زال العدل زال التأنيث بزواله .
 الثانى : فعال يكون معدولا وغير معدول : فالمعدول إما علم مؤنث كحذام وتقدم حكمه ،
 وإما أمر نحو نزال ، وإما مصدر نحو حماد : وإما حال نحو :
 [١٠٣٩] * والخيل تعدو في الصعيد بداد *

وإما صفة جارية مجرى الأعلام نحو : حلاق للمنية . وإما صفة ملازمة للنداء نحو
 فساق ، فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث ، فإن سمي ببعضها
 مذكر فهو كعناق وقد يجعل كصباح ، وإن سمي به مؤنث فهو كحذام ولا يجوز البناء

(قوله لأنه إنما كان مؤنثا إلخ) أى لأن حذام إنما كان مؤنثا لأنك أردت به فى حالة كونه
 اسما لأنثى مدلول المؤنث الذى عدل عنه وهو حاذمة فلما زال العدل يجعلها اسما للمذكر وعدم إرادة
 مدلول حاذمة زال التأنيث فانتفى سبب منع الصرف وإنما زال العدل بذلك لأنه لا يصح أن يكون
 فى حالة كونه اسما للمذكر معدولا عن حاذمة لامتناع إطلاق حاذمة على المذكر مع أن شأن العدل
 صحة إطلاق المعدول عنه على مسمى المعدول ولو قال الشارح بدل قوله فلما زال العدل إلخ فلما
 لم ترد ذلك زال التأنيث فزال العدل بزواله لكان واضحا فتأمل . (قوله وإما أمر) إن حمل على
 الأمر الاصطلاحي كان التقدير اسم فعل أمر وإن حمل على الأمر اللغوي وهو الطلب كان التقدير
 دال أمر . قال فى التسهيل : وفتح فعال أمرا لغة أسدية . قال الدمامينى : فيقولون نزال بفتح الآخر
 إشارا للتخفيف . (قوله نحو حماد) معدول عن محمدة بفتح الميم الثانية وكسرها . (قوله فى الصعيد)
 قال فى القاموس : الصعيد التراب أو وجه الأرض أو الطريق وبلاد بمصر مسيرة خمسة عشر يوما
 طولا وموضع قرب وادى القرى به مسجد للنبي ﷺ هـ . وقوله بداد معدول عن متبددة . (قوله
 جارية مجرى الأعلام) أى فى استعمالها غير تابعة لموصوف وقوله حلاق بالحاء المهملة معدول عن
 حالقة والمنية الموت . (قوله معدولة عن مؤنث) هذا فى الأمر ظاهر على رأى المبرد أنه معدول عن
 مصدر مؤنث معرفة أما على ظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن الفعل كما فى الجمع فتأنيث الفعل
 باعتبار أنه كلمة أو لفظة . (قوله فهو كعناق) أى فى الإعراب والمنع من الصرف كما مر وقوله
 كصباح فى الإعراب والصرف .

[١٠٣٩] قاله عرف بن عطية يخاطب لقيط بن زرارة حين فر يوم رحران وأسر أخوه معبد . وصدره :

* وذكرث من لبن الخلق شربة *

والخلق - بكسر اللام - شاة مهزولة . وبداد بفتح الباء الموحدة ، يقال جاءت الخيل بداد : أى متبددة ، وبنى على
 الكسر لأنه معدول عن المصدر وهو البدد ، وفيه الشاهد ، وقد وقع حالا ههنا على وزن فعال .

خلافًا لابن بابشاذ . وغير المعدول يكون اسما كجناح ، ومصدرا نحو ذهاب ، وصفة نحو جواد ، وجنسا نحو سحاب ، فلو سمي بشيء من هذه مذكر انصرف قولاً واحداً إلا ما كان مؤنثاً كعناق (واصرِفْنِ مَا تُكْرَا * مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا) وذلك الأنواع السبعة المتأخرة وهي : ما امتنع للعلمية والتركيب ، أو الألف والنون الزائدتين ، أو التأنيث بغير الألف ، أو العجمية ، أو وزن الفعل ، أو ألف الإلحاق ، أو العدل : تقول رب معديكرب وعمران وفاطمة وزينب وإبراهيم وأحمد وأرطى وعمر لقيتهم ، لذهاب أحد السببين وهو العلمية . وأما الخمسة المتقدمة وهي : ما امتنع لألف التأنيث ، أو للوصف والزيادتين ، أو للوصف ووزن الفعل ، أو للوصف والعدل ، أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فإنها لا تنصرف نكرة ، فلو سمي بشيء منها لم ينصرف أيضاً . أما ما فيه ألف التأنيث فلأنها كافية في منع الصرف ووهم من قال في حواء امتنع للتأنيث والعلمية . وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فعلان أو وزن أفعل فلأن العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين أو للعلمية ووزن أفعل . وأما ما فيه الوصف والعدل وذلك آخر وفعال ومفعول نحو : أحاد وموحد فمذهب سيوييه أنها إذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل . قال في شرح الكافية : وكل معدول سمي به فعده باق إلا سحر وأمس في لغة بني تميم فإن عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان ، بخلاف غيرهما من المعدولات فإنه عدله

(قوله وإن سمي به مؤنث إلخ) أتى به تسميماً للتقسيم وإلا فهو مما دخل تحت قول المصنف وابن على الكسر فعال علماً مؤنثاً وهذا أولى مما ذكره البعض لما يلزم عليه من قصور النظم فتدبر . (قوله فهو كحذام) فتنبه على لغة الحجاز وتعربه غير منصرف على لغة تميم وإن كان آخره راء فعلى ما تقدم أيضاً نحو : حذار ويسار . اهـ دماميني . (قوله ولا يجوز البناء) قال الدماميني : أى فيما سمي به مذكراً هـ أى لا فيما سمي به مؤنث حتى يعترض بأن في كلامه تناقضاً لأن قضية التشبيه بحذام جواز البناء فينافى قوله ولا يجوز البناء لكن لو ذكره قبل قوله وإن سمي به مؤنث إلخ لسلم من الإيهام . (قوله من كل إلخ) حال من ما بيان لها . (قوله من كل ما التعريف فيه أثراً) أى مما يمكن تنكيهه فلا يرد أن فعل في التوكيد مما يؤثر فيه التعريف مع أنه لا ينكر لوجوب إضافته ولو نية إلى ضمير المؤكد (قوله ووهم من قال إلخ) أى لأن ألف التأنيث كافية في المنع فلا وجه لاعتبار غيرها . (قوله وكل معدول إلخ) حاصل ما فرق به بين ما يبقى فيه العدل بعد التسمية وما يزول فيه بعدها أن الأول فيه ما يشعر بالعدل وهو تغيير الحركات بخلاف الثانى اهـ زكريا . ووجه بعضهم زوال عدل سحر وأمس بالتسمية بأن أل لا تجامع العلمية . (قوله في لغة بني تميم) راجع لأمس فقط أى وأما في لغة الحجازيين فمبنى على الكسر .

بالتسمية باق فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عددا كان أو غيره . هذا هو مذهب سيوييه ومن عزا إليه غير ذلك فقد أخطأ ، وقوله ما لم يقل ، وإلى هذا أشرت بقولي :

وَعَدْلٌ غَيْرُ سَحَرٍ وَأَمْسٍ فِي تَسْمِيَةٍ تُعْرِضُ غَيْرُ مُنْتَفِي

وزهد الأخفش وأبو علي وابن برهان إلى صرف العدد المعدول مسمى به ، وهو خلاف مذهب سيوييه رحمه الله تعالى هذا كلامه بلفظه . وأما الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فقد تقدم الكلام على التسمية به ، وإذا نكر شيء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضا . أما ذو ألف التأنيث فللألف ، وأما ذو الوصف مع زيادتي فعنان أو مع وزن أفعل أو مع العدل إلى فعال أو مفعول فلأنها لما نكرت شابته حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل . هذا مذهب سيوييه . وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه . وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب : الأول : منع الصرف وهو الصحيح . والثاني الصرف وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه ثم

(قوله فإن عدله بالتسمية باق) الباء بمعنى مع متعلقة بياق . (قوله عددا كان) أى غير سحر وأمس وتسمية نحو ثلاث مسمى به عددا باعتبار ما كان . (قوله هذا كلامه بلفظه) يحتمل أنه قاله تقوية لنقله ويحتمل أنه قاله تبريرا من التكرار الذى فيه لأن قوله وهو خلاف مذهب سيوييه يغنى عنه التنصيص على مذهبه أول العبارة . (قوله أو مع العدل إلى فعال أو مفعول) لا يشمل آخر مع أن حكمه حكم معدول العدد ولو أسقط قوله إلى فعال أو مفعول لشملة . (قوله شابهت حالها قبل التسمية) لم يقل عاد الوصف لأن معنى أحمر مثلا قبل التسمية ذات ما اتصفت بالحمرة وبعد التسمية الذات المعنية بلا قصد وصفية بالحمرة وبعد التنكير ذات ما سماه بأحمر بلا قصد وصفية بالحمرة ولما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المهمة بالتسمية بأحمر أشبه أحمر بعد التنكير حاله قبل التسمية في إيهام الذات وملاحظة مطلق الاتصاف ولم يجعل وصفا بالتسمية حقيقيا لعدم التعبير بقولنا مسمى بأحمر . (قوله لشبه الوصف) القياس على مواضع تقدمت أن يقال للوصف بحسب الأصل لكن كل صحيح . (قوله وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه) أى عند قصد تنكيره . (قوله وأما باب أحمر) أى عند قصد تنكيره ففيه أربعة مذاهب إلخ لو قال وخالف المبرد والأخفش في أحد قوليه في باب أحمر فصرفاه ثم قال : والفراء وابن الأباري فقالا إن سمي بأحمر رجل أحمر إلخ . ثم قال : والفارسي في بعض كتبه فجوز الصرف وتركه لكان أخضر وأولى لتقدم ذكر باب أحمر وذكر المذهب الأول فيه وأنسب بقوله وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه . (قوله الأول منع الصرف) أى لشبه الوصفية ووزن الفعل . (قوله والثاني الصرف) أى لأن الوصفية زالت بالعلمية بلا عود بعد التنكير . (قوله والأخفش في أحد قوليه) حكى أن أبا عثمان المازني سأل الأخفش لم صرفت أربع في نحو : مررت بنسوة أربع فقال لأنه في الأصل اسم للعدد والوصف به عارض فلم يعتد به فقال هلا اعتبرت أحمر إذا نكرته يعنى في كونه وصفا في الأصل

وافق سيبويه في كتابه الأوسط . قال في شرح الكافية : وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته ، وذكر موافقته أولى لأنها آخر قولي . والثالث : إن سمي بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير ، وإن سمي به أسود أو نحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الأنباري . والرابع : أنه يجوز صرفه وترك صرفه . قاله الفارسي في بعض كتبه . وأما المعدول إلى فُعال أو مفعَل فمن صرف أحمر بعد التسمية صرفه وقد تقدم الخلاف في الجمع إذا نكر بعد التسمية .

(تنبيه)*: إذا سمي بأفعل التفضيل مجردا مِنْ مِنْ ثم نكر بعد التسمية انصرف بإجماع كما قاله في شرح الكافية . قال : لأنه لا يعود إلى مثل الحال التي كان عليها

والتسمية به عارضة فلم يأت بمقنع ولعل موافقته سيبويه آخر من أجل ذلك . كذا في الفارسي . (قوله لم ينصرف بعد التنكير) أي لمشابهة حال التنكير حال الوصفية في وجود المشتق منه وهو الحمرة في المدلول فكأن الوصفية باقية بعد التنكير وهذا أحسن مما علل به البعض . (قوله يجوز صرفه وترك صرفه) فالصرف نظرا إلى زوال الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير وتركه نظرا إلى شبه الوصفية ووزن الفعل . (قوله فمن صرف أحمر بعد التسمية) أي بعد زوالها بالتنكير^(١) . (قوله مجردا من من) أي لفظا وتقديرا كما يؤخذ مما بعده كأن سمي شخص بأكرم . (قوله لأنه لا يعود إلى مثل الحال إلخ) أي لأن أفعل من إذا كان وصفا معناه ذات معينة ثبت لها الزيادة على ذات أخرى معينة وإذا سمي به صار دالا على الذات فقط وإذا نكر صار دالا على ذات ما ثبت لها الزيادة ولم ينظر إلى كون الزيادة على ذات أخرى فلم ترجع الحالة الأولى ولا شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه وإن كانا مبهمين نقله البعض عن البهوتي وأقره وأنا أقول فيه نظر من وجوه : الأول أن ما ادعاه من كون معنى أفعل من إذا كان وصفا ذاتا معينة إلخ غير مسلم لتصريحهم بأن مدلول الصفات ذات مبهم لا معينة والتعيين إذا وجد يكون بقرينة لا بالوضع وتصريحهم بأن المفضل عليه قد يكون معينا وقد يكون مبهما . الثاني أن ما ادعاه من كون معناه إذا نكر بعد التسمية ذاتا ما ثبت لها الزيادة غير مسلم بل معناه ذات ما ثبت لها التسمية بكذا ومن صرح بهذا ويكون مدلول الصفة ذاتا مبهم ذلك البعض قبل هذه القولة بنحو نصف صفحة . الثالث أن ما ادعاه من عدم رجوع شبه الحالة الأولى ينازع فيه ما تقدم في الكلام على قول الشارح لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية من توجيه المشابهة بأن معنى أحمر مثلا بعد التنكير ذات ما مسماة بأحمر فلما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهم بالتسمية بأحمر أشبه أحمر بعد التنكير حاله قبل التسمية في الإبهام وملاحظة مطلق الانصاف ووجه المنازعة أن هذا التوجيه بعينه جار في أفعل من بعد التنكير وهذا يدل على رجوعه لشبه الحالة الأولى وأما ما ادعاه من كون شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه ففي محل المنع لأن ذلك غير لازم وحيثئذ يقال هلا منع من الصرف وأما

(١) إذ قد سمي بما فصارت كالعلم .

إذا كان صفة ، فإن وصفيته مشروطة بمصاحبة من لفظاً أو تقديراً اهـ . فإن سمي به مع من ثم نكر امتنع صرفه قولاً واحداً ، وكلام الكافية وشرحها يقتضى إجراء الخلاف في نحو أحمر فيه (وما يكون منه منقوصاً ففى * إعرابه نهج جوار يقتضى) يعنى أن ما كان منقوصاً من الأسماء التى لا تنصرف سواء كان من الأنواع السبعة التى إحدى علتها العلمية أو من الأنواع الخمسة التى قبلها فإنه يجرى مجرى جوار وغواش ، وقد تقدم أن نحو جوار يلحقه التنوين رفعا وجرا فلا وجه لما حمل عليه المرادى كلام الناظم من أنه أشار إلى الأنواع السبعة دون الخمسة ، لأن حكم المنقوص فيهما واحد : فمثاله في غير التعريف أعيم تصغير أعيم فإنه غير منصرف للوصف والوزن ، ويلحقه التنوين رفعا وجرا نحو هذا أعيم ومررت بأعيم ورأيت أعيمى ، والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو جوار ، وهذا لا خلاف فيه . ومثاله في التعريف قاض اسم امرأة فإنه غير منصرف للتأنيث والعلمية ويعيل تصغير يعلى ويؤم مسمى به فإنه غير منصرف للوزن والعلمية ، والتنوين فيهما في الرفع والجور عوض من الياء المحذوفة . وذهب يونس وعيسى بن عمر

ما في الشرح من تعليل عدم العود بأن الوصفية مشروطة بمصاحبة من فلا يدل إلا على عدم عود الوصفية لا على عدم عود شبيهها فيما مر على أن الوصفية المشروطة بمصاحبة من الوصفية بالزيادة لا مطلق الوصفية فتأمل . (قوله وما يكون منه منقوصاً إلخ) أى والذى يكون مما لا ينصرف منقوصاً فهو يقتضى نهج جوار في إعرابه فلو سميت يرمى ويقضى أعللته إعلال جوار ولو سميت ييغزو ويدعو ورجعت بالواو للياء أجريته مجرى جوار وتقول في النصب رأيت يرمى ويغزى قال بعضهم ووجه الرجوع بالواو للياء ما ثبت أن الأسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها وإذا سميت يرمى من لم يرم^(١) رددت إليه ما حذف منه ومنعته من الصرف تقول هذا يرمى ومررت يرمى والتنوين للعوض ورأيت يرمى وإذا سميت ييغز من لم ييغز . قلت : هذا ييغز ومررت ييغز ورأيت ييغز إلا أن هذا ترد إليه الواو وتقلب ياء لما تقدم ثم يستعمل استعمال جوار . سم . (قوله من الأسماء التى لا تنصرف) يشير إلى أن الهاء في منه لما لا ينصرف أعم من المعرفة والنكرة ليشمل محل الخلاف والوفاق كما سيذكره . (قوله فلا وجه لما حمل إلخ) اعتذر عنه بأن الباعث له على ذلك أن أقرب مذكور إلى الضمير في وما يكون منه ما التعريف فيه أثرا وبأن العلم منقوص محل الخلاف فيعتنى به . (قوله وهذا لا خلاف فيه) أى لا خلاف في حذف الياء ولحق التنوين رفعا وجرا في نحو أعيم بخلاف قاض ويعيل ويرم أعلما ففى حذف يائه ولحق التنوين له رفعا وجرا خلاف به عليه بقوله الآتى وذهب يونس إلخ . (قوله إلى أن نحو قاض إلخ) أى من كل علم منقوص وجد فيه مقتضى منع الصرف . قال سم : يمكن الفرق من جهة المعنى على قولهم بخفة العلم فاحتملت الحركة على الياء .

(١) أى باعتباره مجزوما بلم .

والكسائي إلى نحو قاض اسم امرأة ، ويعيل ويرمى مجرى مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة ، فيقولون هذا يعيل ويرمى وقاضى ، ورأيت يعيل ويرمى وقاضى ، ومررت بيعيل ويرمى وقاضى ، واحتجوا بقوله :

[١٠٤٠] قَدْ عَجِبْتُ مِئِي وَمِنْ يُعِيلًا لَمَّا رَأَيْتُ خَلْقًا مُقْلَوِيًا

وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمول على الضرورة كقوله :

[١٠٤١] * وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا *

(وَلَا ضِطْرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ * ذُو الْمَنْعِ) بلا خلاف مثال الضرورة قوله :

[١٠٤٢] وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذْرَ خِذْرَ عُتَيْزَةٍ فَقَالَتْ : لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي

(قوله يجرى مجرى الصحيح إلخ) حاصل مذهبهم أن المعرف تثبت يأؤه مطلقا وتسكن رفعا لثقل الضمة وتفتح جرا ونصبا لخفة الفتحة . (قوله خلقا) بفتح المعجمة واللام أى عتيقا جدا وأراد به الضعيف رث الهيئة وقوله مقلوليا بضم الميم لأنه اسم فاعل اقلول أى تجافى وانكمش كما فى القاموس فقول التصريح بفتح الميم غير ظاهر ولعل المراد بالمقلول هنا دميم الخلقة . (قوله مولى مواليا) بإضافة مولى إلى مواليا جمع مولى . (قوله أو تناسب) هو قسمان تناسب لكلمات منصرفة انضم إليها غير منصرفة نحو سلاسل وأغللا وتناسب لرعوس الآى كقوارير الأول فإنه رأس آية فنون ليناسب بقية رعوس الآى فى التنوين أو بدله وهو الألف فى الوقف وأما قوارير الثانى فنون ليشاكل قوارير الأول . كذا قال شيخنا وهو الصواب الموافق لما فى التصريح وغيره وأما ما فى كلام البعض من العكس فخطأ . (قوله صرف) أى وجوبا فى الضرورة وجوازا فى التناسب . (قوله ويوم دخلت الخدر) بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال أى الهودج وقوله أنك مرجلي أى مصيري راجلة أى ماشية لعترك ظهر بعيري تصريح .

[١٠٤٠] هو من أبيات الكتاب من الرجز . والشاهد فى يعيليا حيث حرك الياء للضرورة ، ولم ينونه لأنه لا ينصرف . وهو مصغر يعلى اسم رجل . وخلقاً - بفتح الخاء المعجمة واللام - وهو العتيق جدا ، وأراد به رث الهيئة ودماثة الخلقة . والمقلول : المتجافى المنكمش ، وأصله ومقلوليا فحذف العاطف للضرورة .

[١٠٤١] قاله الفرزدق . وصدره : * فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ *

من الطويل . هجا به عبد الله بن أبى إسحق الحضرمى النحوى لكونه قد طعن فى شعره . والشاهد فى مولى مواليا إذ أصله مولى موال ، ولكن نصبه للضرورة ، ولم ينونه لأنه جعله بمنزلة غير المعتل الذى لا ينصرف .

[١٠٤٢] قاله امرؤ القيس الكندى من قصيدته المشهورة التى أولها قفا نيك . والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال : هو الستر . وقال الأعلام هو الهودج . وهو من مراكب النساء . قوله خدر عتيزة بالنصب بدل من الخدر . والشاهد فى عتيزة حيث صرفه مع أنه غير منصرف للعلمية والتأنيث للضرورة ، وهو اسم امرأة . والويلات مبتدأ . ولك مقدما خبره . وهى معترضة بين القول ومقوله . ومرجلى : أى تاركى راجلة أمشى .

وقوله :

[١٠٤٣] وَأَتَاهَا أُخَيْرُ كَأَخِي السَّهْمِ — بِمِ بَعْضِ فَقَالَ كَوْنِي عَقِيرًا

وقوله :

[١٠٤٤] * بُصِّرَ حَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنِ *

وهو كثير . نعم اختلف في نوعين : أحدهما : ما فيه ألف التانيث المقصورة فمنع بعضهم صرفه للضرورة ، قال لأنه لا فائدة فيه إذ يزيد بقدر ما ينقص ، ورد بقوله : [١٠٤٥] إِي مَقْسَمٌ مَا مَلَكَتْ فِجَاعِلٌ جُزْءًا لَأَخْرِتِي وَدُنْيَا تُنْفَعُ أنشده ابن الأعرابي بتنوين دنيا . وثانيهما : أفعل من ، منع الكوفيون صرفه

(قوله وأتاها) أى ناقة صالح عليه الصلاة والسلام أحيمر هو الذى عقرها وكان أحمر أزرق أصهب كأخى السهم أى كمثل السهم . والعضب السيف . وعقيرا فعيل يستوى فيه المذكر والمؤنث . اهـ عني . وقال الدماميني : كأخى السهم من إضافة الملقى إلى المعتبر . (قوله أحدهما ما فيه ألف التانيث المقصورة) مقتضى التعليل الآتى أن تكون ألف الإلحاق المقصورة كألف التانيث المقصورة . (قوله إذ يزيد بقدر ما ينقص) لأنه إذا نون سقطت الألف لالتقاء الساكنين والتنوين قدر الألف المحذوفة وكل ساكن . وأجيب بأنه قد يكون فيه فائدة بأن تلتقى الألف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر إلى كسر الأول فينون ثم يكسر . ومقتضى هذا أنه إذا لم يحتاج إلى تنوينه لم ينون . اهـ مرادى ، وهو مبنى على أن الضرورة ما لا مندوحة عنه لا مطلق ما وقع في الشعر اهـ سم أى مما لا يقع مثله في النثر . (قوله ورد بقوله إلخ) قال الصفوى : وضعف الرد بمنع الدليل لأن تنوين المؤنث بالألف كدنيا لغة فيه فلعل الشاعر من أهل هذه اللغة . (قوله ودنيا) منه جزءاً لآخرتي وجاعل منه دنيا تنفع .

[١٠٤٣] قاله أمية بن أبى الصلت الثقفى من الخفيف . والضمير فى أتاها يرجع إلى ناقة صالح عليه الصلاة والسلام . وأراد بأحيمر الذى عقر الناقة . واسمه قدار بن سالف ، وكان أحمر أزرق أصهب . وفيه الشاهد حيث نونه للضرورة مع كونه مستحقاً للمنع . قوله كأخى السهم أى كمثل السهم . والعضب : السيف . وكوني : خطاب للناقة . وعقيرا خير كان . وهو فعل يستوى فيه المذكر والمؤنث .

[١٠٤٤] قاله امرؤ القيس الكندى . وتماه : * سَوَالِكُ ثَقْبًا بَيْنَ حَزْمِي شَعْبٍ * من قصيدة من الطويل . الشاهد فى ظعائن حيث صرفه وهو غير مصروف للضرورة . وتبصر بمعنى انظر . وخليلى منادى مضاف حذف حرف ندائه . وسوالك صفة للظعائن . ونقبا مفعوله وهو الطريق إلى الجبل . والحزم - بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى المعجمة - : ما غلظ من الأرض . وشعيب : اسم ماء .

[١٠٤٥] قاله المثلث بن رياح المرى من قصيدة من الكامل . والفاء لعطف الفصل على الجمل . وارتفاع جاعل بالابتداء . وخبره محذوف : أى فمنه جاعل أجرا . والشاهد فى دنيا حيث نونه ، وهو عطف على أجرا . وفيه حذف تقديره : ومنه جاعل دنيا . وتنفع - فى محل النصب - صفة دنيا .

للضرورة . قالوا لأن حذف تنوينه لأجل من فلا يجمع بينهما . ومذهب البصريين جوازه لأن المانع له إنما هو الوزن والوصف كأحمر لا من ، بدليل صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن . ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي : ﴿ سلاسل وأغللا وسعيرا ﴾ [الإنسان : ٤] ، ﴿ قواريرا قواريرا ﴾ [الإنسان : ١٦] ، وقراءة الأعمش بن مهران : ﴿ ولا يغوثا ويعوقا ونسرا ﴾ [نوح : ٢٣] .

(تنبيه) : أجاز قوم صرف الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد اختيارا . وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة . قال الأخفش : وكأن هذه لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه فى الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام (والمصروف قد لا ينصرف) أى للضرورة ، أجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسي ، وأباه سائر البصريين . والصحيح الجواز . واختاره الناظم لثبوت سماعه ، من ذلك قوله :

[١٠٤٦] وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ

وقوله :

[١٠٤٧] وَقَائِلَةٌ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ

(قوله لأجل من) أى لقيامها مقام المضاف إليه فالمانع قوى لكونه كلمة مستقلة بخلاف سائر موانع الصرف وقوله فلا يجمع بينهما أى بين التنوين ومن ملفوظة أو مقدرة لا اختيارا ولا ضرورة . (قوله ومذهب البصريين جوازه) ويدل له قول امرئ القيس :

* وما الإصباح منك بأمثل *

فصرف أمثل للضرورة مع وجود من المقدمة عليه فى قوله منك . قاله الدمامينى . (قوله إنما هو الوزن والوصف) أى فيجوز الجمع بينهما وبين التنوين ضرورة لعدم قوتها قوة من . (قوله صرف الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد) كسلاسل وسبيه جمعهم له جمع السلامة ، نحو صواحبات فأشبه الآحاد . اهـ دمامينى . (قوله فى الكلام) أى النثر . (قوله وأباه) أى منعه سائر البصريين لكونه خروجاً عن الأصل بخلاف صرف ما لا ينصرف فإنه رجوع إلى الأصل فاحتمل فى الضرورة

[١٠٤٦] قاله العباس بن مرداس الصحابى رضى الله عنه من قصيدة من المقارب . والشاهد فى مرداس حيث معه من الصرف ، وهو اسم مصروف للضرورة . وحسن والد عينة . وحابس والد الأقرع .

[١٠٤٧] قاله دوسر بن دهيل القرينى من الطويل : أى رب قائلة . والشاهد فى دوسر حيث منعه من الصرف وهو مصروف للضرورة . ولفظة آل مقحمة يقال صحا عن هواه إذا تركه ، صحا من سكره صحوا .

وقوله :

[١٠٤٨] طَلَبَ الْأَزَارِقُ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبِ غَائِلَةِ النَّفُوسِ غُدُورُ
وأبيات آخر .

(تفنيه)*: فصل بعض المتأخرين بين ما فيه علمية ، فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين ، وبين ما ليس كذلك فصرفه ، ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا في العلم . وأجاز قوم منهم ثعلب ، وأحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارا .

(خاتمة)*: قال في شرح الكافية : ما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام : ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا ، وما لا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا ، وما لا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا ، وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم منعه مصغرا فالأول : نحو بعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران وإسحق وأحمر ويزيد مما

وللكوفيين ومن وافقهم أن يمنعوا عدم تجويز الضرورة الخروج عن الأصل . (قوله طلب الأزارق) أصله الأزارقة فحذف الهاء للضرورة جمع أزرق بتقديم الزاي على الراء قوم من الخوارج نسبوا إلى نافع بن الأزرق وهو مفعول طلب وفاعله ضمير يعود على سفيان نائب الحجاج وزوج ابنته . والكتائب جمع سبية بفوقية بعد الكاف وهي الجيش وإذ ظرف زمان . وهوت من هوى به الأمر إذا أطمعه وغره وغائلة النفوس فاعل هوت أى شرها . وغدور مبالغة غادرة خبر لمخذوف أو بدل من غائلة والشاهد في شبيب بشين معجمة مفتوحة فموحدة مكسورة فتحية فموحدة وهو شبيب بن زيد رأس الأزارقة كذا في العيني وشيخ الإسلام فقول البعض في هوت أى سقطت فيه شيء . (قوله بين ما فيه علمية) اقتضاه على العلمية يقتضى أن غيرها كالوصفية في نحو قائم ليس مثلها ولعله لمزية العلمية على غيرها لأن لها من القوة ما ليس لغيرها ولورود السماع فيها دون غيرها . كذا في حاشية شيخنا وعليه كان المناسب للشارح أن يعلل بما ذكر لا بوجود إحدى العلتين لأنه يقتضى أن غير العلمية من العلل مثلها فليتم . (قوله فأجاز منعه) أى في الضرورة فهذا التفصيل خاص بالضرورة كما هو ظاهر كلام الشارح لكن ظاهر صنيع التصريح عدم اختصاصه بالضرورة وعبارته في منع المصروف أربعة مذاهب أحدها الجواز مطلقا . الثاني المنع مطلقا . الثالث وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار . الرابع يجوز في العلم خاصة . (قوله أربعة أقسام) هى مبنية على قاعدة وهى أن كل مصغر لم يذهب تصغيره أحد سببيه فهو غير منصرف وإلا فهو منصرف . دمايني .

(٧٩٢) قاله الأخطل من قصيدة من الكامل يذكر فيها ما جرى بين سفيان بن الأبرد نائب الحجاج وزوج ابنته وبين شبيب ابن يزيد رأس الخوارج الأزارقة الذى كان ادعى الخلافة وتسمى بأمر المؤمنين ، وكانت زوجته غزالة أيضا خارجية ، وكانت شديدة البأس ، وكان الحجاج مع هيئته يخاف منها . وأصل الأزارق الأزارقة بالهاء فحذفها للضرورة . والكتائب جمع سبية وهى الجيش . وإذ ظرف بمعنى حين . وهوت من هوى به الأمر إذا أطمعه وغره . وغائلة النفوس فاعله : أى شرها . والشاهد في شبيب حيث منعه من الصرف وهو اسم مصروف للضرورة . وغدور خبر مبتدأ مخذوف : أى هو غدور . والأولى أن يكون بدلا من غائلة فافهم .

لا يعدم سبب المنع في تكبير أو تصغير . والثاني : نحو عمر وشمر وسرحان وعلقى وجنادل أعلاما مما يزول بتصغيره سبب المنع ، فإن تصغيرها عمير وشمير وسريحين وعلق وجنيدل بزوال مثال العدل ووزن الفعل وألقى سرحان وعلقى وصيغة منتهى التكسير ، والثالث : نحو تحلىء وتوسط وترتب وتهبط أعلاما مما يتكامل فيه بالتصغير سبب المنع فإن تصغيرها تحيلء وتويسط وترتيب وتهيط على وزن مضارع يبطر ، فالتصغير كمل لها سبب المنع فمنعت من الصرف فيه دون التكبير ، فلو جىء في التصغير بياء معوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل . الرابع : نحو هند وهنيدة فلك فيه مكبرا وجهان وليس لك فيه مصغرا إلا منع الصرف . والله أعلم .

[إعراب الفعل]

(ارفع مضارعا إذا يجرؤ * من ناصب وجازم كسغف) يعني أنه يجب رفع المضارع حيثئذ ، والرافع له التجرد المذكور كما ذهب إليه حذاق الكوفيين منهم الفراء ، لا وقوعه

(قوله وسرحان) بخلاف سكران لأنك تقول في تصغيره سكيران فتبقى الزيادتان بحالهما ا هـ دمايني وهو بكسر السين كما في القاموس وفسره بمعان منها الذئب والأسد والمراد المجعول علما . (قوله وعلقى) هو في الأصل اسم نبت . (قوله وجنادل) هو في الأصل جمع جندل والجندل قال في القاموس كجعفر ما يقله الرجل من الحجارة وتكسر الدال (١) ا هـ . (قوله بزوال مثال العدل) إذ العدل في عمر تقديرى فلا يصار إليه إلا عند سماع الاسم ممنوعا من الصرف وما سمع من أفواههم عمير إلا مصروفا فصار ادعاء العدل فيه مناقضا لكلامهم وإذا حكمتنا في أدب بأنه غير معدول مع مجيئه على صيغة عمر لكونه مصروفا فهذا أجدر . دمايني . (قوله نحو تحلىء) ضبطه في التصريح بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وباهمزة آخره . قال الشارح في شرحه على التوضيح : هو شعر وجه الأديم ووسخه وسواده وما أفسده السكين من الجلد إذا قشر . والتهيط بكسرات مشددة الباء طائر . والترتب كقنفذ وجندب الشيء المقيم الثابت ا هـ . والتوسط مصدر توسط . (قوله مما حذف) وهو أحد المثليين في توسط وتهيط بأن يقال تويسط وتهيط أما تحلىء وترتب فلم يحذف منهما شيء فكلامه بالنظر للبعض . (قوله إلا منع الصرف) أى لوجود التاء لفظا ،

[إعراب الفعل]

(قوله حيثئذ) أى حين إذ جرد من ناصب وجازم . (قوله والرافع له التجرد) لأن الرفع دائر معه وجودا وعدما والدوران مشعر بالعلية ا هـ دمايني لأن الدوران من مسالكها .

(١) أى عند الجمع .

موقع الاسم كما قال البصريون^(١) ، ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ، ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي ، واختار المصنف الأول . قال في شرح الكافية : لسلامته من النقض ، بخلاف الثاني فإنه ينتقض بنحو هـ لا تفعل وجعلت أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذى تفعل ، فإن الفعل فى هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها ، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان فى هذه المواضع مرفوعا بلا رافع ، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم ، وصح القول بأن رافعه التجرد اهـ . ورد الأول بأن التجرد عدمى والرفع وجودى والعدمى لا يكون علة للوجودى ، وأجاب الشارح بأن لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمى ، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على

(قوله ولا نفس المضارعة) لأنها إنما اقتضت مطلق الإعراب لا خصوص الرفع لكن هذا لا يأتي على قول الكوفيين إن إعراب المضارع بالأصالة لا بالجمل على الاسم ومضارعه إياه . (قوله ولا حروف المضارعة) لأن جزء الشيء لا يعمل فيه . (قوله كما نسب للكسائي) قال وإنما لم تعمل مع عامل النصب والجزم لقوتها عنها . (قوله فإنه ينتقض إلخ) جوابه أن المراد الحلول فى الجملة اهـ حفيد . وأيضا فالرفع استقر قبل حرف التحضيض ونحوه فلم يغيره إذ أثر العامل لا يغير إلا بعامل آخر . اهـ تصریح . (قوله بنحو هـ لا تفعل) لأن أداة التحضيض مختصة بالفعل ومن نحو المذكورات سيقوم زيد وسوف يقوم زيد . (قوله وجعلت أفعل) لأن أفعال الشروع لا يكون خبرها اسما مفردا إلا شذوذا كما مر . (قوله ومالك لا تفعل) قال شيخنا : لعله لأنه لم يسمع الاسم بعد مالك وإن كانت الجملة فى تأويله لأنها حال أى أتت شئ ثبت لك حالة كونك غير فاعل . (قوله ورأيت الذى تفعل) لأن الصلة لا تكون اسما مفردا . (قوله فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم) أى الذى هو أقوى من القول الثالث والرابع لكونه قول البصريين مع ظهور بطلانها بما تقدم فاندفع اعتراض البعض على قوله وصح القول بأن رافعه التجرد بأن مجرد إبطال أن الرفع وقوعه موقع الاسم لا يقتضى صحة أن الرفع التجرد وإنما يقتضيها إبطال الأقوال الثلاثة . (قوله وأجاب الشارح بأن لا نسلم إلخ) هذا جواب بمنع أن التجرد عدمى وتسليم أن العدمى لا يكون علة للوجودى ولك أن تقول سلمنا أنه عدمى لكن لا نسلم أن العدمى لا يكون علة للوجودى على الإطلاق بل ذاك فى الأعدام المطلقة أما العدم المضاف كالعدمى فيجوز كونه علة للوجودى . (قوله لأنه عبارة عن استعمال المضارع إلخ) الاستعمال هنا مصدر المبنى للمجهول ليكون وصفا للفعل فيصح تفسير التجرد الذى هو وصف للفعل به .

(١) راجع ما اختلف فيه البصريون والكوفيون فى الأشباه والنظائر التحوية للإمام السيوطى من تحقيقنا .

أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره ، واستعمال الشيء والمجىء به على صفة ما ليس بعدمى .

(تنبيه): * إنما لم يقيد المضارع هنا بالذى لم تباشره نون توكيد ولا نون إناث اكتفاء بتقدم ذلك فى باب الإعراب (وبَلَنِ أَنْصِبْهُ وَكِي) أى الأدوات التى تنصب المضارع أربع : وهى لن وكى وأن وإذن ، وسيأتى الكلام على الأخيرتين : فأما لن فحرف نفى تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال وتنصبه كما تنصب لا الاسم ، نحو لن أضرب ولن أقوم ، فتنفى ما أثبت بحرف التنفيس ولا تفيد تأييد النفى ولا تأكيده ، خلافا للزمنخرى : الأول : فى أنموذجه والثانى : فى كشافه ، وليس أصلها لا فأبدلت الألف نونا خلافا للفراء ، ولا لا أن فحذفت الهمزة تخفيفا والألف للساكين^(١) خلافا للخليل والكسائى .

(تنبيهات): * الأول : الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا

(قوله اكتفاء بتقدم ذلك فى باب الإعراب) قال يس : لا حاجة إلى ذلك لأن رفع المضارع أعم من كونه لفظيا أو محليا كالمضارع المؤكد بالنون والذى فاعله نون الإناث اه وهو تابع فى ذلك لشيخه سم . قال شيخنا : وفيه نظر إذ المضارع مع إحدى النونين ليس له محل رفع أبدا وله محل الناصب والجازم . صرح به القليوبى وغيره . (قوله وبلن أنصبه) ولا يجوز الفصل بين لن والفعل اختيارا عند البصريين وهشام وأجاز الكسائى الفصل بالقسم ومعمول الفصل وواقفه الفراء على القسم وزاد الفصل بأظن والشرط . كذا فى السيوطى . (قوله أى الأدوات إلخ) تفسير لقوله وبلن أنصبه وكى مع ملاحظة قوله كذا بأن وقوله ونصبوا بإذن المستقبلا فافهم . (قوله ما أثبت بحرف التنفيس) أى معه وخصه بالذكر لمشاركته لن فى تخليص الفعل للاستقبال . (قوله خلافا للزمنخرى إلخ) واقفه على التأكيد كثيرون ورد ادعائه التأييد بأنه لا دليل عليه وبأنها لو كانت للتأييد للزم التناقض بذكر اليوم فى ﴿ فلن أكلم اليوم إنسيا ﴾ والتكرار بذكر أبدا فى ﴿ ولن يتمنونه أبدا ﴾ وأما التأييد فى ﴿ لن يخلقوا ذبابا ﴾ فلا أمر خارجى لا من مقتضيات لن وبجواب عن التناقض بأن القائل بالتأييد إنما يقول به عند إطلاق منفيا وخلوه عن مقيداته وعن التكرار بأن هذا ليس تكررا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لأن الاسم لا يرادف الحرف ولأن التأييد نفس معنى أبدا وجزء معنى لن فلا يكون تكرارا وإنما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتضمن . كذا فى الشمنى وحاصله أنه ليس من التكرار بل من توكيد معنى تضمنى لكلمة سابقة بلفظ دل على هذا المعنى مطابقة . (قوله خلافا للفراء) لأن المعهود إبدال النون ألفا كنسفا لا العكس . (قوله خلافا للخليل والكسائى) لأن دعوى التركيب إنما تصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب كلولا والظاهر هنا جزء كل منهما .

(١) أى لالتقاء الساكنين .

لن أضرب ، وبه استدل سيويه على بساطتها ، ومنع ذلك الأخفش الصغير . الثاني : تأتي
لن للدعاء كما أتت لا كذلك وفاقا لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور ، من ذلك قوله :
[١٠٤٩] لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكَ ثُمَّ لَا زِلْ سَتَ لَكُمْ خَالِدًا حُلُودَ الْجِبَالِ
وأما : ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ [القصص : ١٧] فقليل ليس منه لأن فعل
الدعاء لا يسند إلى المتكلم بل إلى المخاطب أو الغائب ، ويرده قوله : ثم لا زلت لكم .
الثالث : زعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله :
* فَلَنْ يَخْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنَظَرٌ * [١٠٥٠]

وقوله :

[١٠٥١] لَنْ يَخِبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَزَّ رَكَ دُونَ بَابِكَ الْحَلَقَةُ

(قوله الجمهور على جواز إلخ) استثنى أبو حيان التمييز فلا يجوز : عرقا لن يتصبب زيد .
قال الدماميني : إنما يمتنع ذلك عند الجمهور لمنعهم تقديم التمييز على عامله فلا يقال عندهم عرقا
تصبب زيد فهو ممتنع قبل مجيء لن وأما ابن مالك فلا يسلم هذا الاستثناء لأنه يجوز تقديم التمييز
على عامله المتصرف بقلة كما تقدم فيجوز عنده قليلا عرقا لن يتصبب زيدا . اهـ ملخصا .
(قوله وبه استدل سيويه على بساطتها) وجه الاستدلال أنه يمتنع تقديم معمول معمول أن
عليها ونوقش في الدليل بأنه يجوز أن يتغير حكم الشيء بالتركيب . دماميني .
(قوله ومنع ذلك الأخفش)^(١) لأن النفي صدر الكلام ورد بأن ذلك خاص بما بخلاف لن
بدليل قول الشاعر :

* مه عاذلي فهائما لن أبرحا *

(قوله لن تزالوا كذلككم) الدليل على أنه دعاء لا إخبار عطف الدعاء عليه وهو ثم لازلت
إلخ . أفاده سم .

(قوله فلن يحل) بفتح اللام من حليت المرأة في عيني بالكسر تحلى بالفتح وأما حلا الشيء
في فمي فمضارعه يحلوا . شمنى والكاف في قوله بعدك مكسورة والمنظر بفتح الظاء .

[١٠٤٩] البيت من الخفيف ، وهو للأعشى .

[١٠٥٠] البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة .

[١٠٥١] البيت من المنسرح ، وهو لأعرابي .

(١) يقصد الأخفش الصغير .

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة . وأما كى فعلى ثلاثة أوجه :
 أحدها : أن تكون اسما مختصرا من كيف كقوله :
 [١٠٥٢] كَي تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا تُثَرِّثُ قَتْلَكُمْ وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرُّمُ
 الثانى : أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهى الداخلة على ما الاستفهامية فى
 قولهم فى السؤال عن العلة : كيمه بمعنى له ، وعلى ما المصدرية كما فى قوله :
 [١٠٥٣] إِذَا أَلَّتْ لَمْ تَنْفَعْ فَضْرٌ فَإِنَّمَا يُرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعُ
 وقيل ما كافة^(١) ، وعلى أن المصدرية مضمرة نحو جئت كى تكرمنى إذا قدرت
 النصب بأن ، ولا يجوز إظهار أن بعدها . وأما قوله :
 [١٠٥٤] * كَيْمَا أَنْ تُغَرَّ وَتُخْدَعَا *

(قوله لن يجب الآن إلخ) البيت من المنسرح إلا أنه سقط من قلم الناسخ لفظ من بعد حرك والحلقة
 بتسكين اللام سواء حلقة الحديد وحلقة القوم وجوز بعضهم الفتح كما فى البيت . (قوله اسما مختصرا من كيف)
 فتكون بمعنى كيف ويلها الاسم والماضى والمضارع مرفوعا ونظيرها فى الاختصار سوأفعل أى سوف أفعل .
 وحكى الكوفيون سف أقوم . كذا فى الفارضى . (قوله كى تجنحون إلخ) أى كيف تميلون . والسلم بكسر السين
 وفتحها الصلح . وثمرت بالمثلثة فى أوله مبنى للمفعول من تأثرت القتل وبالقتيل قتلت قاتله . واللظى النار .
 والهيجاء الحرب تمد كما فى البيت وتقصر . وتضطرم تلتهب والجملةتان حالان من فاعل تجنحون أو الثانية حال من
 قتلكم . شمنى . (قوله كيما يضر وينفع) أى للضر والنفع . (قوله وقيل ما كافة) أى كفت كى المصدرية عن
 نصب المضارع . (قوله مضمرة) أى وجوبا كما يشير إليه وهو منصوب على الحالية من أن . (قوله ولا يجوز
 إظهار أن بعدها إلخ) جعل فى التسهيل إظهار أن بعد كى قليلا ونقل فى الجمع عن الكوفيين جواز إظهارها
 اختيارا . (قوله كيما أن تغر وتخدعا) العطف تفسيرى^(٢) كما قاله الشمنى ويظهر لى أن ما زائدة بين الجار

[١٠٥٢] هو من أبيات الكتاب من البسيط . الشاهد فى كى فإنه بمعنى كيف ، كما يقال سوفى سوف : أى كيف تجنحون أى تميلون
 إلى سلم بالكسر والفتح : أى صلح . قوله : وما ثمرت قتلا كما جملة حالية . وثمرت مجهول من تأثرت القتل وبالقتيل ثارا وثورة :
 أى قتلت قاتله . قوله : ولظى الهيجاء : مبتدأ ، وتضطرم خبره ، والجملة حال أيضا : أى ونار الحرب تشتعل .
 [١٠٥٣] ذكر مستوفى فى شواهد حروف الجر . والشاهد ههنا فى كيما حيث دخلت عليها ما المصدرية . والمعنى إنما يرجى الفتى
 للنفع والضر .

[١٠٥٤] فَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا يَخَا لِسَانُكَ كَيْمَا أَنْ تُغَرَّ وَتُخْدَعَا
 ذكر مستوفى فى شواهد حروف الجر . والشاهد ههنا فى كيما جمع فيه بين كى وأن ، ولا يجوز ذلك إلا فى الضرورة .

(٢) يقصد أن الخداع هو نفس الغرر .

(١) أى كفت العامل عن العمل .

فضرورة^(١) . الثالث : أن تكون بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا وهو مراد الناظم ، ويتعين ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن كما في نحو : ﴿ لَكَيْلًا تَأْسُوا ﴾ [الحديد : ٢٣] ، ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها ، فإن وقع بعدها أن كقوله :

* أَرَدْتُ لَكَيْمًا أَنْ تُطِيرَ بِقُرْبَتِي *

احتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن ، وأن تكون تعليلية مؤكدة للام ، ويترجح

ومجروره نحو : ﴿ فَبِهَا رَحْمَةٌ مِنْ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ ﴾ وصدر البيت :

فَقَالَتْ أَكَلِ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَا نَحَا *

لسانك كيما إلخ ويتعين كونها جارة إذا جاءت قبل اللام . سيوطي . (قوله لدخول حرف الجر عليها) أى ولا يجمع بين حرف جر في الفصحى ولك أن تقول هلا جاز ذلك ويكون الثاني مؤكدا كما لو وقع بعدها أن وكما لو جاءت قبل نحو كى لأقرأ إلا أن يقال الضرورة داعية إلى التوكيد هناك أى فيما إذا توسطت كى بين اللام وأن أو تقدمت على اللام بخلاف ما هنا وفيه نظر . اهـ سم ببعض تغيير . ولعل وجه النظر أن الضرورة لا تدعو في صورة التوسط إلى كون خصوص كى تأكيدا للام لاندفاعها بكون أن تأكيدا لكى ويمكن دفعه بأن المراد الضرورة المتخلص منها على وجه وجهه وسيأتى أن جعل كى تأكيدا للام أولى من جعل أن تأكيدا لكى من ثلاثة أوجه فتأمل . (قوله أردت لكيما أن تطير بقربتي) تمامه :

* وَتَرَكَهَا شَنَا بَيْدَاءَ بَلْقَعِ *

تطير تذهب سريعا مستعار من طيران الطير . والشَّنَّ بفتح الشين المعجمة القرية الخلقية . والبيداء بفتح الموحدة والمد الأرض التى يبد أى يهلك من يدخل فيها . والبلقع الأرض القفر التى لا شئ فيها . شمنى .

[١٠٥٥] تمامه : * وَتَرَكَهَا شَنَا بَيْدَاءَ بَلْقَعِ *

هو من الطويل . الشاهد لى لكيما أن تطير حيث يجوز فيها الوجهان : أحدهما أن تكون تعليلية مؤكدة للام . والآخر أن تكون مصدرية مؤكدة بأن زائدة غير عاملة ، لأن كيما تنصب الفعل بنفسها ، ولا يجوز إدخال ناصب على ناصب . يقال طار به إذا ذهب سريعا ، وتركها بالنصب عطفا على أن تطير ، وشنا حال وهو القرية البالية ، وانتصابه بتأويل متشنا من الشئن وهو اليس من الجلد . والبيداء المفازة . وبلقع الذى لا شئ فيه . قال الجوهري : البلقة الأرض القفراء التى لا شئ بها .

(١) أي ضرورة شعرية .

هذا الثاني بأمور : الأول : أن أن الباب فلو جعلت مؤكدة لكى لكانت كى هى الناصبة فيلزم تقديم الفرع على الأصل : الثاني : ما كان أصلا فى بابہ لا يكون مؤكداً لغيره . الثالث : أن أن لاصقت الفعل فترجح أن تكون هى العاملة ، ويجوز الأمران فى نحو جئت كى تفعل ﴿ كى لا يكون دولة ﴾ [الحشر : ٧] ، فإن جعلت جارة كانت أن مقدرة بعدها وإن جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها .

(تنبيهات)*: الأول : ما سبق من أن كى تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيويه وجمهور البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل دائما وتأولوا كيمه على تقدير كى تفعل ماذا ، ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر ، وحذف ألفها فى غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت . ومما يرد قولهم قوله :

* فَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيُصَرَّ ضَوْؤُهَا * [١٠٥٦]

وقوله :

[١٠٥٧] كَيْ لَتَقْضِيَنِي رُقِيَّةٌ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلَسٍ

(قوله لا يكون مؤكدا لغيره) أى لا يليق أن يكون مؤكدا لغيره وليس المراد لا يجوز أن يكون مؤكدا لغيره لأن مقتضى ما قدمه جوازه برجوحية . (قوله تنبيهات) أى تتعلق بكى وأما التنبيهات قبل فتعلق بلن . والحاصل أنه أفرد كلا تنبيهات ذكرها فى مبحثه وهذا يغنيك عما للبعض من التكلف البارد . (قوله على تقدير كى تفعل ماذا) أى لكى تفعل أى شىء والمتبادر من عبارته أن أداة الاستفهام فى هذا التركيب بحسب أصله ماذا لا ما وحدها وحينئذ لا يظهر قوله وإخراج ما إلخ لما يأتى قريبا ولا قوله فى غير الجر لأن ألف ماذا الاستفهامية لا تحذف لا فى الجر ولا فى غيره فالمناسب جعل تعبيره بماذا مجرد بيان أن ما فى كيمه استفهامية لا لأن الأصل ماذا . (قوله وإخراج ما إلخ) ذهب بعضهم إلى أنها لا يلزم صدرتها وفى الصحيح أقول ماذا قال ابن مالك فيه شاهد على أن ما الاستفهامية إذا ركبت مع ذا تفارق وجود التصدير . شمني .

(قوله كى لتقضىنى) بإسكان الياء آخر الفعل للضرورة لأن البيت من المديد كما قاله العينى قال : ومختلس

[١٠٥٦] قاله حاتم الطائى . وتماه : * وَأَخْرَجْتُ كُلِّي وَهُوَ فِي الْبَيْتِ دَاخِلُهُ *

والشاهد فى كى ليصير ضوؤها ، فإن كى ههنا يتعين حرفا جارا للتعليل بمعنى اللام لظهور اللام بعدها ، وإنما جمع بينهما للتأكيد . وهذا تركيب نادر . والروا فى وهو للحال .

[١٠٥٧] قاله عبد الله بن قيس الرقيات من قصيدة من المديد . والشاهد فى كى لتقضىنى ، فإن كى فيه تعليلية لتأخر اللام عنها . وغير مختلس بالنصب صفة لمصدر محذوف : أى لتقضىنى ما وعدتني قضاء غير مختلس ، وهو بفتح اللام مصدر ميمي بمعنى الاختلاس .

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه . وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائما ، ونقل عن الأخفش . الثاني : أجاز الكسائي تقديم معمول معموها عليها نحو جئت النحو كى أتعلم ، ومنعه الجمهور . الثالث : إذا فصل بين كى والفعل لم يطلها عملها خلافا للكسائي نحو جئت كى فيك أرغب ، والكسائي يميزه بالرفع لا بالنصب . قيل والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار . الرابع : زعم الفارسي أن أصل كما في قوله :

[١٠٥٨] وَطَرَفَكَ إِمَّا جِئْنَا فَاحْبِسْنَهُ كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

بفتح اللام مصدر ميمي بمعنى الاختلاس هـ وأقره شيخنا والبعض ولا حاجة إلى جعله مصدرا ميميا بل الظاهر أنه اسم مفعول حال من ما . (قوله لأن لام الجر لا تفصل إلخ) أى فليس النصب بكى بل بأن المضمر بعد اللام المؤكدة لكى الجارة فبطل القول بأنها مصدرية ناصبة للفعل دائما . (قوله حرف جر دائما) أى والنصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى : ﴿ لَكَيْلًا تَأْسُوا ﴾ فإن زعم أن كى تأكيد للام كقوله : * ولا للما بهم أبدا دواء * رد بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ . نصريح . (قوله ومنعه الجمهور) لأن كى من الموصولات الحرفية ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وإن كانت جارة فأن مضمرة بعدها وهى موصولة . سم . (قوله إذا فصل بين كى إلخ) قال أبو حيان : وأجمعوا على جواز الفصل بينها وبين معموها بلا النافية وبما الزائدة وبهما معا وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار مطلقا سواء رفع الفعل أو نصب وجوزه الكسائي بمعمول الفعل الذى دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها فيرفع الفعل واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر من العمل فينصب الفعل فتلخص في الفصل ثلاثة أقوال . ١ هـ سيوطي . وبه يعلم ما في كلام الشارح من الإجمال والإبهام . (قوله بالرفع لا بالنصب) أى مع الرفع لا مع النصب . (قوله وطرفك إلخ) الطرف العين ولا يجمع لأنه في الأصل مصدر بل يطلق على الواحد والجماعة . قال تعالى : ﴿ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرَفُهُمْ ﴾ وهو مبتدأ خبره جملة الشرط والجزاء ولا يجوز نصبه بمحذوف يفسره احبسنه لأن فعل الجزاء لا يعمل في متقدم على شرطه فلا يفسر عاملا فيه هـ ثمنى . وقوله فاحبسنه أى عن النظر إلينا وقوله كما يحسبوا قال شيخنا السيد : أى يظنوا من حسب كما في نسخة قديمة

[١٠٥٨] قاله لبيد العامري من قصيدة من الطويل . وطرفك كلام إضافي متدأ . وإما أصله أن وما زائدة ، وجئتنا فعل الشرط . قوله فاصرفنه جوابه ، والجملة كلها في محل الرفع على الخبرية . والشاهد في كما يحسبوا حيث استدلت به الكوفية والمبرد على أن كما تنصب بنفسها بمعنى كيما ، وعلامة النصب سقوط النون من يحسبوا . وأجيب بأنه لا يثبت حرف ناصب باحتمال . ويحتمل أن يكون النون حذفت للضرورة . أو الأصل كيما فحذفت الباء لذلك . وقال ابن مالك : الكاف فيه للتشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت ، وذلك قليل .

كما فحذفت الياء ونصب بها . وذهب المصنف إلى أنها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت ، وذلك قليل . وقد جاء الفعل بعدها مرفوعا في قوله :
 [١٠٥٩] * لَا تُشْتَمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ *

الخامس : إذا قيل جئت لتكرمنى فالنصب بأن مضمرة ، وجوز أبو سعيد كون المضمرة كى ، والأول أولى لأن أن أمكن في عمل النصب من غيرها فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة و(كذا بأن) أى من نواصب المضارع أن المصدرية نحو : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا ﴾ [البقرة : ١٨٤] ، ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي ﴾ [الشعراء : ٨٢] ،

يبدى من شرح الكافية ضبط قلم وتنظر بناء الخطاب اهـ . والمعنى إذا جئتنا فلا تجعل نظرك إلينا بل إلى غيرنا ليظنوا أن هواك للشيء الذى تنظر إليه لا لمحبتك فيستتر أمرك . (قوله ولصب بها) فتكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها . (قوله كاف التشبيه إلخ) عبارة المغنى : وقال ابن مالك هى كاف التعليل وما الكافة اهـ وهى تفيد أن كونها كاف التشبيه بحسب الأصل . (قوله فنصبت) يلزم عليه عمل عامل الاسم المختص به في الفعل وهو ممتنع . وأجيب بأن نسبة نصب الفعل إلى الكاف التعليلية كنسبته إلى اللام التعليلية وهى نسبة مجازية باعتبار أن النصب بأن مضمرة بعدها ولا يخفى أن التكلف فيما قاله ابن مالك وأن رواية لكى يحسبوا مؤيدة لقول الفارسي وأنه يمكن أن يقال إن ما في البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بها حملا على أن أختها كما قيل في كما تكونوا يولى عليكم . كذا في الشمنى . وأنا أقول : لا يخفى أن ادعاءه التكلف فيما قاله ابن مالك غير ظاهر وإن تبعه البعض وإن أسهل مما قاله وما قاله ابن مالك وما قاله الفارسي أن تكون الكاف تعليلية وما مصدرية كما في قوله تعالى : ﴿ وَادْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ والفعل مرفوع بالنون المحذوفة تخفيفا كما في قوله : * أبيت أسرى وتيتى قد لكى * فاحفظه . (قوله وذلك قليل) أى النصب بكاف التشبيه المضمنة معنى التعليل كذا قال شيخنا وهو صريح في بقائها على إفادة التشبيه مع زيادة التعليل والظاهر أنها في مثل ذلك للتعليل فقط وتسمية المصنف لها كاف التشبيه باعتبار الأصل كما مر فتدبر . (قوله وجوز أبو سعيد) أى السيراى ووافقه ابن كيسان وحملهما على ذلك أن العرب أظهرت بعد لام كى أن تارة وكى تارة . مع . (قوله كذا بأن) هى أم الباب لأنها تعمل ظاهرة ومقدرة وإنما أخرها عن لن وكى لطول الكلام عليها عنهما قال في الهمع ويقال فيها عن بإبدال الهمزة عينا .

[١٠٥٩] قاله رؤية . قاله النحاس . المعنى لعلك لا تشتم . وما كافة ، ولما كفت غيرت المعنى ، كما أن كى لما كفت بما تغيرت عما كانت عليه . والمعنى أنك إن شتمت شتمت ، وإذا لم تشتم لا تشتم ، ولعلك إن لم تشتم لم تشتم . والشاهد في كما لا تشتم حيث رفع الفعل بعد كما ولم ينصب . فقالت الكوفية : لم يكن بمعنى كى فلم ينصب . وقالت البصرية : هذا على أصله لأن كما ليست من النواصب .

(لَا بَعْدَ عِلْمٍ) أى ونحوه من أفعال اليقين فإنها لا تنصبه لأنها حينئذ المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَا يَرْجِعُ﴾ [طه: ٨٩]، أى أنه سيكون وأنه لا يرجع. وأما قراءة بعضهم أَلَا يرجع بالنصب وقوله: [١٠٦٠] نَرْضَى عَنْ اللَّهِ أَنْ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا. أَلَا يُدَانِينَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ فمما شذ. نعم إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده، ولذلك أجاز سيويه ما علمت إلا أن تقوم بالنصب، قال لأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك أن تقوم. وقيل يجوز بلا تأويل. ذهب إليه الفراء وابن الأنبارى. والجمهور

(قوله أى ونحوه) حمل كلام المصنف على أن المعنى لا بعد مادة علم فاحتاج إلى قوله ونحوه والأولى حمله على أن المعنى لا بعد مفيد علم كراى وتحقق وتيقن وتبين وظن مستعملا في العلم وحينئذ لا يحتاج إلى ذلك ومثل هذا يقال في قوله والتى من بعد ظن. (قوله نرضى عن الله) يعنى نثنى عليه ونشكره وقوله إن الناس إنخ استئناف بياني مسوق للتعليل وقوله أَلَا يدانينا أى يقاربنا في المفاخر. (قوله إذا أول العلم بغيره) من ذلك ما إذا أريد به الظن. (قوله ولذلك أجاز سيويه إنخ) ومنع المبرد النصب بعد العلم مطلقا باقيا على حقيقته أو مؤولا كما في الهمع. (قوله خرج مخرج الإشارة) أى وقع موقع الكلام الدال على الإشارة فمعنى ما علمت إنخ ما أشير عليك إلا بأن تقوم وقوله فجرى إنخ أى فعومل معاملة قولك أشير إنخ في نصب الفعل. (قوله والجمهور على المنع) أى منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل قال الدماميني: هو الصواب لأن الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لأنها تلخص المضارع للاستقبال فلا تقع بعد أفعال التحقيق بخلاف المخففة فإنها تقتضى تأكيد الشيء وثبوته واستقراره اهـ وفيه عندى نظر لأنه إن أريد بعدم استقرار مدخولها وثبوته عدم تيقنه فممنوع وتعليله باستقبال مدخولها لا يفيد فقد يكون المستقبل متيقنا وحينئذ لم يضر تلو أن أفعال اليقين وإن أريد به عدم حصوله وقت التكلم فمسلم لكن لا يلزم من ذلك عدم تيقن حصوله في المستقبل فإذا كان كذلك لم يضر تلو أن أفعال اليقين فكيف التصويب الذى ارتكبه. وقال الفارضى: إنما وجب كونها مخففة لأن العلم لا يناسبه إلا التوكيد وأن المثقلة كالمخففة في التوكيد وأما أن المصدرية فإنها للرجاء والطمع فلا يناسبان العلم اهـ ثم ما ذكرناه من أن المراد بالمنع في قول الشارح والجمهور على المنع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل لا مطلقا هو المتبادر من عبارة التصريح والهمع والذى ترجاه شيخنا ويدل له تعليل الدماميني الذى قدمناه فقول البعض بعد العلم مطلقا غير ظاهر وقد تلخص أن الأقوال ثلاثة: قول المبرد بالمنع مطلقا ولم يذكره الشارح، وقول الفراء وابن الأنبارى بالجواز مطلقا، وقول سيويه والجمهور بالتفصيل فاعرف ذلك.

على المنع (والتي من بعد ظن) ونحوه من أفعال الرجحان (فأنصب بها) المضارع إن شئت بناء على أنها الناصبة له (والرفع صحح واعتقد) حيثئذ (تخفيفها من أن) الثقيلة (فهو مطرود) وقد قرئ بالوجهين : ﴿ وحسبوا ألا تكون فتنة ﴾ [المائدة : ٧١] ، قرأ أبو عمرو وحمة والكسائي برفع تكون والباقون بنصبه . نعم النصب هو الأرجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل ، ولهذا اتفقوا عليه في قوله تعالى : ﴿ أحسب الناس أن يتركوا ﴾ [العنكبوت : ٢] .

(تنبيهات) : الأول : أجرى سيبويه والأخفش أن بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن الخوف نحو : خفت ألا تفعل وخشيت أن تقوم ، ومنه قوله :
 * أخاف إذا ما ميت ألا أدوقها * [١٠٦١]

(قوله والتي من بعد ظن إلخ) أى لأن الناصبة للمضارع أكثر وقوعاً من الخففة . أما عند الفصل فالأرجح الرفع لأن الفصل بين الخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها كذا قال البعض وقد يقال أكثرية الفصل بين الخففة ومدخولها معارض بأكثرية وقوع الناصبة للمضارع ومقتضى ذلك استواء الوجهين عند الفصل ويؤيده اختلاف القراء عند الفصل في قوله تعالى : ﴿ وحسبوا ألا تكون فتنة ﴾ ولو كان راجحاً لاتفقوا عليه كما اتفقوا على النصب لرجحانه في قوله تعالى : ﴿ أحسب الناس أن يتركوا ﴾ كما سيذكره الشارح . نعم ذكر بعضهم أن السبعة^(١) قد يتفقون على المرجوح فافهم . (قوله عند عدم الفصل) أى بلا فقط لأنها التي يحتمل معها كون أن مخففة أو ناصبة لجواز الفصل بها بين الخففة والفعل أو الناصبة والفعل بخلاف غيرها مما يفصل به بين الخففة والفعل كان وقد ولو وحرف التنفيس لأن غيرها ما يفصل به بين الناصبة والفعل فمعه يتعين كون أن مخففة فيجب الرفع لا أنه يترجح فقط . فقول شيخنا عند عدم الفصل أى بلا أو لن أو ما أشبههما من الحروف التي تفصل بين أن الخففة والفعل غير صحيح . (قوله بعد الخوف) أى الذى لم يستعمل بمعنى العلم وإلا كان من بابه . سم . (قوله لتيقن الخوف) أى عند تيقنه . قال سم : ويفهم منه وجوب النصب عند عدم التيقن وهو شامل لظن الخوف فظاهره أنه حيثئذ

[١٠٦١] إذا ميت فاذننى إلى جنب كرمة تروى عظامى في الممات غروقتها
 ولا تذلتنى في الفلاة فإننى أخاف إذا ما ميت ألا أدوقها

قالهما أبو محجن بن حبيب الثقفى الصحابى رضى الله عنه . فاذننى جواب الشرط ، وتروى مع فاعله - وهو عروقتها - جملة في عمل الجر صفة كرمة . والفاء في فإننى : للتعليل وما زائدة . والشاهد في أن حيث أهملت ولم تعمل في لا أدوقها ، هكذا زعم بعضهم ، والصحيح أن أن ههنا مخففة من الثقيلة ، والتقدير : أنه لا أدوقها .

(١) يقصد القراء السبعة أصحاب القراءات .

ومنع ذلك الفراء. الثاني: أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستشهدا بقوله: [١٠٦٢] رَيْبُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائُ بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

قال في التسهيل: ولا حجة فيما استشهد به لندوره أو إمكان تقدير عامل مضمرة. الثالث: أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختياراً^(١) نحو أريد أن عندك أقعد، وقد ورد ذلك مع غيرها اضطراباً كقوله:

[١٠٦٣] لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدْعَى الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

لا يلحق بالظن كما ألحق بالعلم عند التيقن فليراجع اهـ وقد يقال الذي يفهم من قوله لتيقن الخوف أنه لا يجب الرفع عند عدم التيقن وعدم وجوب الرفع صادق بوجوب النصب وبجواز الوجهين فتأمل. (قوله ألا أدوقها) أى برفع أدوق كبقية القوافي والضمير للخمرة. (قوله ومنع ذلك الفراء) أى فأوجب النصب في تلك الصورة ونقله في الجمع عن المبرد. (قوله أجاز الفراء إلخ) ومذهب البصريين المنع لأن معمول الصلة من تمامها فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها. مع. (قوله تمعددا) أى قويت معدته كناية عن كبره. (قوله أو إمكان تقدير عامل مضمرة) أى كان جزائ أن أجلد بالعصا أن أجلد فالجار والمجرور متعلق بأجلد المحذوف لا المذكور. دمايني. (قوله أجاز بعضهم إلخ) أما الجمهور ومنهم سيبويه فيمنعون في الاختيار الفصل مطلقاً. (قوله بالظرف إلخ) وأجازه الكوفيون بالشرط نحو أردت أن إن تررنى أزورك بالنصب. مع. (قوله وشبهه) هو الجار والمجرور. (قوله لما رأيت إلخ) يلغز به فيقال أين جواب لما وجم انتصب أدع. والجواب أن الأصل لن ما فادغمت النون في الميم للتقارب وحققهما أن يكتب منفصلين لكن وصلاً خطأ في بعض النسخ للإلغاز وما ظرفيه مصدرية وقد فصل بها وبصلتها بين لن والفعل وأشهد ليس معطوفاً على أدع لمنافاته قوله لن أدع القتال بل منصوب بأن مضمرة وأن والفعل عطوف على القتال أى لن أدع القتال وشهود الهيجاء فهو من عطف الفعل على المصدر الصريح ونظيره في الإلغاز قوله:

عَافَتْ الْمَاءَ فِي الشِّتَاءِ فَقَلْنَا بِرَدِيهِ تَصَادِفُهُ سَخِينَا

فيقال كيف يكون التبريد سبباً لمصادفته سخينا. وجوابه أن الأصل بل رديه بوزن عديه من الورد أى اشريبه تجديه سخينا.

[١٠٦٢] رجز لم أعلم راجزه. أى ربيت ابني حتى إذا غلظ وشب. وحتى حرف ابتداء بعدها الجملة الفعلية الماضية. وإذا في موضع نصب بشرطها أو جوابها. وتمعدد في موضع الشرط. وكان جزائ في موضع الجواب. والشاهد في: بالعصا أن أجلدا، فإن بالعصا يتعلق بأجلدا، وأجلد معمول أن وصلتها، وبالعصا معمول إن فاستدل به الفراء على جواز تقديم معمول معمول إن عليها. وأجيب بأنه نادر لا يقاس عليه، أو تؤول بأن التقدير: كان جزائ أن، أجلد بالعصا أن أجلد، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه.

[١٠٦٣] البيت من الكامل، وهو بلا نسبة.

(١) أى لا ضرورة.

والتقدير لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبي يزيد . الرابع : أجاز بعض الكوفيين الجزم بها ، ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة ، وأنشدوا :
[١٠٦٤] إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانُ أَهْلِنَا نَعَالُوا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَيْدُ نَحْطِبُ
وقوله :

[١٠٦٥] أَحَازِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتُرَدُّهَا فَتُرْكَهَا ثِقَلًا عَلَى كَمَا هِيَ
وفي هذا نظر لأن عطف المنصوب - وهو فتركها - عليه يدل على أنه سكن للضرورة لا مجزوم . الخامس : تأتي أن مفسرة وزائدة فلا تنصب المضارع . فالمفسرة

(قوله اللحياني) بكسر اللام وسكون الحاء المهملة . ولحيان أبو قبيلة . وصباح بفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة وآخره حاء مهملة . أبو بطن من ضبة وضبة بمعجمة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة . شمنى مع زيادة قولي أبو بطن من ضبة . واللحياني من البصريين كما في الجمع . (قوله إذا ما غدونا) أى بكرنا ونحطب بحاء مهملة فطاء مهملة مكسورة مضارع حطب أى جمع الحطب وهو جواب الأمر . (قوله أن تعلم بها) الضمير المستتر في تعلم يرجع إلى بثينة محبوبة الشاعر الذى هو جميل والضمير البارز في بها يرجع إلى الحاجة المذكورة في البيت قبله . والثقل بكسر فسكون واحد الأثقال وهى الأشياء الثقيلة . (قوله وهو فتركها) حصر المنصوب في فتركها لأنه المنصوب نصبا بخلاف فتردها إذ قد يدعى أنه مجزوم وحرك تخلصا من التقاء الساكنين وكانت حركته فتحة للخفة . (قوله تأتي أن مفسرة إلخ) وضميرا للمتكلم في قول بعض العرب أن فعلت وضميرا للمخاطب فى نحو أنت وأنت إلخ . قال الكوفيون : شرطية كان المكسورة كما فى قوله :

أبا خراشة إما أنت ذا نفر فإن قومى لم تأكلهم الضبيع

ورجح فى المغنى بأمور منها مجيء الفاء بعدها كثيرا كما فى البيت وتقدم تخريجه على غير قولهم فى باب كان وأخواتها قيل ونافية كان للمكسورة كما فى قوله تعالى حكاية عن طائفة من أهل الكتاب : ﴿أَوْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران : ٧٣] وخرجه الزمخشري^(١) وغيره عن معنى صدر منكم ما صدر كراهة أن يؤتى إلخ أى حملكم على ذلك الحسد فىكون متعلقا بمحذوف من مقول قل أو على معنى ولا تظهروا الإيمان بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيت من الكتاب إلا لمن تبع دينكم فىكون متعلقا بقوله ولا تؤمنوا وجملة قل إن الهدى هدى الله اعتراض ونوقش بأن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعدها إلا المستثنى والمستثنى منه وتابع أحدهما .

[١٠٦٤] البيت من الطويل ، وهو لامرىء القيس .

[١٠٦٥] البيت من الطويل ، وهو لجميل بثينة .

هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو: ﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفلك﴾ [المؤمنون: ٢٧]، ﴿وانطلق الملائكة منهم أن امشوا﴾ [ص: ٦] والزائدة هي التالية للما نحو: ﴿فلما أن جاء البشير﴾ [يوسف: ٩٦] والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله:

وأجيب باحتمال أن الزمخشري لا يرى ذلك في الظرف والجار والمجرور لتوسعهم فيهما . (قوله مفسرة) أي لمتعلق فعل قبلها . قال الرضى : وأن لا تفسر إلا مفعولا مقدرا نحو : كتبت إليه أن قم أي كتبت إليه شيئا هو قم أو ظاهرا نحو : ﴿إذ أوحينا إلى أمك ما يوحي * أن اقلديه﴾ . دماميني . (قوله المسبوقة بجملة إلخ) بقى قيدان وهما أن يتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار فخرج من التعريف ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله﴾ لعدم تقدم الجملة فإن فيه مخففة من الثقيلة كما في الفارضى وغيره وإنما لم تكن المسبوقة بمفرد مفسرة لأن المفسرة ليس ما بعدها من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المجهول فيه وما بعد المسبوقة بمفرد ليس كذلك فإن أن الحمد لله خبر آخر دعواهم . قاله الرضى وقلت له أن افعل لوجود حروف القول فلا يقال هذا التركيب لعدم وجوده في كلامهم لأن الجملة تقع مفعولا لصريح القول وعلى تسليم أنه يقال لا تجعل أن فيه تفسيرية بل زائدة وجوز الزمخشري في أن اعبدوا الله أن تكون أن مفسرة على تأويل قلت بأمرت واستحسنه في المغنى . قال : وعلى هذا فمعنى شرطهم ألا يكون في الجملة قبلها حروف القول أى باقيا على حقيقته غير مؤول بغيره وجوز ابن عصفور أن يفسر بها صريح القول ولا يقال أخذت عسجدا أن ذهبا لعدم تأخر الجملة فلا يؤتى بأن بل تحذف أو يؤتى بدلا بأى وكتبت إليه بأن افعل أو كتبت إليه أن افعل إذا قدر معها الباء لاقتنائها بالجار فهي مصدرية في الموضعين لأن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم صريح أو مؤول . (قوله أن اصنع الفلك) قيل الجملة مفسرة فلا محل لها كما في المغنى وفيه عندى نظر لأنه إنما يظهر في المفسرة التى ليست في معنى المفرد كما في زيدا ضربته لا في المفسرة بعد أن للمفعول لأن الظاهر أن هذه في محل نصب تبعا لما فسرتة لأنها في معنى هذا اللفظ فيحل المفرد محلها وفي كلام الكافيجي ما نصه : الظاهر أن الإيحاء متعلق بالجملة تعلق مفعولية فتكون منصوبة محلها وهو يؤيد ما قلنا إن أراد المفعولية في المعنى مع بقاء أن على كونها مفسرة فإن أراد المفعولية في اللفظ مع كون أن زائدة فشئ آخر فتدبر . (قوله وانطلق الملائكة إلخ) ليس المراد بالانطلاق المشى بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشى في أن امشوا المشى المتعارف بل الاستمرار على الشئ . (فائدة) : إذا ولى أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو أشرت إليه ألا يفعل جاز رفعه على تقدير لا نافية وجزمه على تقديرها ناهية وعليهما فإن مفسرة ونصبه على تقديرها نافية وأن مصدرية فإن فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب اهـ مغنى . أقول : يصح على الجزم بلا ناهية أن تكون أن مصدرية بناء على الأصح من كونها توصل بالأمر والنهى .

[١٠٦٦] * كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُوا إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ *

في رواية الجر . وبين القسم ولو كقوله :

[١٠٦٧] فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلَمٌ .

وأجاز الأخفش إعمال الزائدة ، واستدل بالسمع كقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَا أَنْ لَا

(قوله التالية للما) أى التوقيتية كما في المعنى احترازا عن النافية وهى الجازمة والموجبة وهى التى بمعنى إلا فما يقتضيه كلام البعض من مغايرة الجازمة للنافية فاسد .

(قوله نحو فلما أن جاء البشير) وتقول أكرمك لما أن يقوم زيد بالرفع . فاضى .

(قوله لكان لكم إلخ) جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه بناء على أن الشرط الامتناعى كغيره فى كون الجواب له عند تقدمه أو جواب لو وجواب القسم محذوف بناء على أن الجواب للامتناعى تقدم على القسم أو تأخر أو جواب لو ولو وما دخلت عليه جواب القسم . وسياق هذا الخلاف فى بحث عوامل الجزم .

(قوله وما لنا ألا نقاتل) إن قلت : ليست هذه من مواضع الزيادة المتقدمة . قلت : الأخفش لا يخص الزيادة بما تقدم بل زعم أنها تزداد فى غير ذلك . ا هـ تصريح . ووجه زيادتها فى الآية أن مالنا ونحوه كما لك لا يقع بعده عند الأخفش إلا الفعل الصريح عن أن الجملة حالية نحو : ﴿ مَا لِي لَا أَرَى الْمُهْدَدَةَ ﴾ [التمل : ٢٠] ، أو الاسم الصريح على أنه حال نحو مالك قائما دون المؤول بالاسم ولا يرد أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال لأن دليل الاستقبال أن غير الزائدة لا الزائدة . كذا فى الدمامينى .

(قوله لتأوله بما منعنا) أى فأن لا نقاتل مفعول ثان للجار والمجرور لتأوله بفعل يتعدى لاثنتين .

[١٠٦٦] ذكر مستوفى فى شواهد إن وأخواتها . والشاهد فى كأن ظبية - على رواية من جر ظبية - حيث وقع

فيه أن زائدة بين الكاف ومجرورها وهو ظبية ، فلم تعمل شيئا . فافهم .

[١٠٦٧] هو من الطويل . والشاهد فى زيادة أن بين القسم ولو . وأنتم عطف على الضمير المرفوع فى التقينا وهذا

فى غير الضرورة قبيح . والتقدير : لو التقينا نحن وأنتم . وفيه خلاف مشهور . ولكان جواب الشرط . ومظلم بالرفع

صفة يوم .

نقاتل ﴿ [البقرة : ٢٤٦] ، وبالقياص على حرف الجر الزائد ، ولا حجة في ذلك لأنها في الآية مصدرية ، ف قيل : دخلت بعد ما لنا لتأوله بما منعنا ، وفيه نظر لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول ، ولأن الأصل ألا تكون لا زائدة ، والصواب قول بعضهم : أن الأصل وما لنا في ألا نقاتل ، والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باق مع الزيارة بخلافها فإنها قد وليها الاسم في البيت الأول والحرف في الثاني (وبعضهم) أى بعض العرب (أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى * مَا أُحْتِهَا) أى المصدرية (حيثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا) أى واجبا ، وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن كقراءة ابن محيصن : ﴿ لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةُ ﴾^(١) [البقرة : ٢٣٣] ، وقوله :

[١٠٦٨] أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ - وَيَحْكُمَا - مِثْنَى السَّلَامِ وَأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدًا

(قوله إعمال الجار والمجرور) وهو لنا في المفعول وهو ألا نقاتل . ا هـ سم . قال الدماميني : قد يقال إنما يرد ذلك لو كان ألا نقاتل عند هذا القائل مفعولا مصرحا وليس في كلامه ما يقتضيه لاحتمال أن يكون عنده على نزع الخافض وهو عن فإنه يقال منعه عن كذا كما في الصحاح وغيره والمحل نصب أو خفض على الخلاف . (قوله ألا تكون لا زائدة) أى كما لزم على هذا القول إذ المعنى عليه وما منعنا أن نقاتل . سم . (قوله والصواب قول بعضهم إلخ) هذا مقابل القيل السابق كما هو صريح المعنى لا قول الأخفش كما زعم البعض لأنه قابل قول الأخفش بقوله لأنها في الآية مصدرية ثم ذكر قولين على أنها مصدرية . (قوله في ألا نقاتل) فتكون أن مصدرية منسبقة مع ما بعدها بمصدر مجرور بجار محذوف متعلق بما تعلق به لنا . (قوله والفرق بينها إلخ) هذا رد لقياس الأخفش أن الزائدة على حرف الجر الزائد . (قوله حملا) أى بالحمل على ما بجامع أن كلا منهما حرف مصدرى ثنائى وبعضهم أعمل ما المصدرية حملا على أن المصدرية نحو : كما تكونوا يولى عليكم ا هـ مغنى . قال الدماميني : ولا حاجة إلى جعل ما هنا ناصبة فإن في ذلك إثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نثرا ونظما ا هـ . (قوله حيث استحققت) أى أن عملا أى واجبا كما يفيد كلام الشارح والظرف متعلق بأهمل . (قوله وذلك) أى استحقاق أن العمل . (قوله لمن أراد أن يتم) أى بالرفع والقول بأن أصله يتمون فهو منصوب

[١٠٦٨] هو من البسيط . والشاهد في أن تقرأ حيث أهملت أن عن العمل . فإن قلت : ما محل أن هذه ؟ قلت : بدل من حاجة في قوله قبله :

إِنْ تَقْضِيَا حَاجَةً لِيْ خُفِّ مَخْمَلُهَا تَسْتَوْجِبَانِيْ عِنْدِيْ لَهَا وَيَسْدَا
أو رفع على أنه خير مبتدأ محذوف أى هي أن تقرأ . وويحكما : كلمة ترحم وألا تشعرا : عطف على أن الأولى . فافهم .

(١) أى برفع الفعل بهم وهو في قرأتها (خلص عن عاصم) بالنصب .

هذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فهي عندهم مخففة من الثقيلة .
(تنبيهه) : ظاهر كلام المصنف أن إهمالها مقيس (ونصبوا بإذن المُستقبلاً *
 إن صُدِّرَتْ والفعلُ بعْدُ مُوصَلاً . أو قَبْلَهُ اليمينُ) أى شروط النصب بإذن ثلاثة : الأول :
 أن يكون الفعل مستقبلاً ، فيجب الرفع في إذن تصديق جواباً لمن قال : أنا أحبك . الثاني :
 أن تكون مصدرية ، فإن تأخرت نحو أكرمك إذن أهملت ، وكذا إن وقعت حشوا كقوله :

بحذف النون وحذفت الواو للساكنين واستصحب ذلك خطأ والجمع باعتبار معنى من تكلف . تصريح .
 (قوله أن تقرأن إلخ) إما في محل نصب بدل من حاجة في قوله قبله :

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيتما كتما لاقيتما رشدا

أن تحملا حاجة لي خف محملها وتصنعا نعمة عندي بها ويدا

أو من أن تحملا المنصوب بمحذوف تقديره أسألكما وإما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد إلى
 حاجة أى هي أن تقرأن . والشاهد في أن الأولى وليست مخففة من الثقيلة خلافاً للكوفيين قيل بدليل أن المعطوفة
 عليها واعترض بأنه لا مانع من عطف أن الناصبة وصلتها على أن المخففة وصلتها إذ هو عطف مصدر على
 مصدر . اهـ يس مع زيادة . وقد يجاب بأن مراده أن عطف أن الناصبة مرجح لكون أن المعطوف عليها ناصبة
 للتناسب والترجيح كاف في الاستشهاد ولا يلزم التعيين ولك أن تستدل على كونها ليست المخففة بعدم وقوعها
 بعد دال علم أو ظن فاحفظه . (قوله ظاهر كلام المصنف إلخ) وظاهره أيضاً اختصاصها بالإهمال ووجهه
 أنهم يتوسعون في الأمهات وضعفها من جهة أنها قد تهمل لا ينافي كونها أما إذ لا يلزم في الأم قوتها من كل
 وجه فاندفع اعتراض البعض . (قوله ونصبوا) اعلم أن أكثر العرب يلتزم إعمال إذن عند استيفاء شروطه
 والقليل منهم يلتزم إهمالها عند ذلك كما سيذكره الشارح . إذا علمت ذلك فالضمير في نصبوا لأكثر العرب
 وهو على الوجوب فقول البعض تبعاً لشيخنا ونصبوا أى جوازاً كما سينبه الشارح عليه غير ظاهر فتأمل والواو
 في والفعل بعد حالة وموصلاً حال من الضمير المستكن في الخبر أعنى بعد . وقوله أو قبله اليمين إما معطوف
 على بعد واليمين فاعل الظرف لاعتماده على المبتدأ أو مبتدأ مؤخر وقوله خبر مقدم وإما معطوف على موصلاً
 على الوجهين المذكورين في العطف على بعد والمراد بالبعدية على هذا ما يشمل البعدية مع الانفصال . (قوله
 أن يكون الفعل مستقبلاً) إجراء لها مجرى سائر النواصب وإنما لم تعمل النواصب في فعل الحال لأن له تحقفاً
 في الوجود كالأسماء فلا يعمل فيه عوامل الأفعال . دمايني . (قوله فيجب الرفع في إذن تصديق إلخ) أى
 لأنه حال ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال . مع . (قوله أن تكون مصدرية) أى في جملتها
 بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعدها وإنما لم تعمل غير مصدرية لضعفها بعدم تصدرها عن العمل . هـ .
 دمايني . وفي الشمني : أن ترك تصديرها داخلية على المضارع إنما يكون في ثلاثة مواضع بالاستقراء أن يكون
 ما بعدها خبراً لما قبلها نحو : أنا إذن أكرمك أو جواباً لشرط قبلها نحو : إن ترزني إذن أكرمك . أو لقسم
 قبلها نحو : والله إذن لأخرجن انتهى وفي الموضع الأول خلاف كما في الجمع فأجاز هشام النصب بعد مبتدأ كالمثال

[١٠٦٩] لَيْنَ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكَّنِي مِنْهَا إِذَا لَا أَقِيلُهَا
فَأَمَّا قَوْلُهُ :

[١٠٧٠] لَا تُتْرَكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِلَى إِذَا أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا

وأجازه الكسائي بعد اسم إن نحو : إني إذن أهلك أو أطير أو اسم كان نحو : كان زيد إذن يكرمك . قال أبو حيان : وقياس قوله جواز النصب بعد ظن نحو ظننت زيدا إذن يكرمك . (قوله أهملت) أي وجوبا بلا خلاف لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه . مع . (قوله بمثلها) أي بمثل مقالته سابقا تمن علي وقوله لا أقيلها أي لا أترك مقالتي سابقا أتمنى عليك أن أكون كاتباً عندك وعبد العزيز هذا والد عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه وأخو عبد الملك بن مروان تولى إمارة مصر لا الخلافة العظمى كما في الشمني وغيره كان الشاعر وهو كثير عزة امتدحه بقصيدة أعجبه فقال له تمن علي فقال له أتمنى عليك أن أكون كاتبك فقال له : ويحك أنت لا تحسن الكتابة وأعطاه جائزة فصمم على أنه إن قال له عبد العزيز ثانياً تمن علي لا يتمنى إلا كونه كاتبه وقد عد هذا من حمقه وإرجاع الضمير للمقالة هو ما قاله الدماميني والعيني وأرجعه الشمني لخطبة الرشد في قوله قبل :

عجبت لتركي خطبة الرشد بعدما بدا لي من عبد العزيز قبولها
والشاهد في قوله لا أقيلها حيث رفعه لعدم تصدر إذن لكونها جواب قسم سابق عليها في قوله :
* حلفت برب الراقصات^(١) إلى مني *

[١٠٦٩] قاله كثير عزة من قصيدة من الطويل يمدح بها عبد العزيز بن مروان . واللام لام الإيذان بالقسم . ولا أقيلها في موضع جزم على جواب الشرط . والشاهد في إذن حيث ألغيت عن العمل لوقوعها بين القسم والجواب . فالقسم قوله في البيت الذي قبله :

خَلَفْتُ بَرَبَ الرَّاقِصَاتِ إِلَى مَنِي نَعُولُ الْفَيَافِي نَصْهَا وَذَمِيلُهَا
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها لا أقيلها إذن أي لا أتركها : من أقال إقالة . والراقصات إبل الحجيج التي تتبخترن في مشبهن كأنهن يرقصن . ونعول أي تقطع . والنص السير الشديد . والذميل بفتح الذال المعجمة نوع من السير . والضمير في بمثلها ولا أقيلها يرجع إلى خطبة الرشد المذكورة فيما قبله :

عَجِبْتُ لِتُرْكِي خِطَّةَ الرُّشْدِ بَعْدَمَا بَدَأَ لِي مِنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَبُولُهَا
[١٠٧٠] هذا رجز لم يعلم راجزه . والشطير البعيد . قاله الأصمعي : وقال غيره الغريب وانتصابه على الحال . والشاهد في إذن حيث أعملها مع أنها معترضة بين أن وخبرها ، وهو ضرورة خلافا للفراء ، وخرج على حذف خبر إن : أي لا أقدر على ذلك ثم استأنف ما بعده .

(١) أي الإبل الراقصات والرقص نوع من سير الإبل .

فضرورة أو الخبر محذوف : أى إلى لا أستطيع ذلك ، ثم استأنف : إذن أهلك ، فإن كان المتقدم عليها حرف عطف فسيأتى . الثالث : ألا يفصل بينها وبين الفعل بخير القسم ، فيجب الرفع فى نحو : إذا أنا أكرمك ويغفر الفصل بالقسم كقوله :

[١٠٧١] إذن والله نرميهم بحرب يشيب الطفل من قبل المشيب

وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء ، وابن عصفور الفصل بالظرف ، والصحيح المنع إذ لم يسمع شيء من ذلك. وأجاز الكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل ، والاختيار حينئذ عند الكسائى النصب وعند هشام الرفع ((النصب وازفعا * إذا إذن من

إلخ وجواب الشرط محذوف فعلم ما فى كلام الحواشي من الخلل . (قوله شطيرا) بفتح الشين المعجمة أى غريبا . وأهلك بكسر اللام ويجوز فتحها على ما فى القاموس . (قوله ألا يفصل إلخ) لضعفها مع الفصل عن العمل . اهـ تصريح . (قوله بالقسم) كذا بلا النافية لأن القسم تأكيد لربط إذن ولا لم يعتد بها فاصلة فى أن فكذا فى إذن . سيوطى . (قوله والدعاء) نحو : إذن غفر الله لكم أكرمك . (قوله بمعمول الفعل) فلو قدم معمول الفعل على إذن نحو زيد إذن أكرم فذهب الفراء إلى أنه يطل عملها وأجاز الكسائى الرفع والنصب . قال أبو حيان : ولا نص أحفظه عن البصريين فى ذلك ومقتضى اشتراطهم فى عملها التصدير ألا تعمل حينئذ لأنها غير مصدرة ويحتمل أن يقال تعمل لأنها وإن لم تصدر لفظا فهى مصدرة فى النية لأن النية بالمعمول التأخير . اهـ سيوطى . قال سم : ويؤخذ من كلامه عدم العمل قطعا فى نحو : يا زيد إذن أكرمك لأن المتقدم عليها معمول اهـ وفيه عندى نظر لتصدرها فى جملتها ولأن نحو هذا المثال ليس من المواضع الثلاثة المحصور فيها عدم تصدرها داخلة على المضارع كما مر . (قوله عند الكسائى النصب) فيه أنه تقدم عن الكسائى فى الفصل بين كى والفعل بمعموله أنه يطل عملها ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كى المصدرية الاتصال بالفعل لأنهما فى تأويل اسم واحد . سم . (قوله وعند هشام الرفع) لضعف عملها بالفصل وكان القياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحا . (قوله وانصب وارفعا) وقد يجزم إن اقتضاه الحال كما سيأتى فى الشرح وإنما جاز النصب والرفع لأنك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون إذن فى ابتداء جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط والغاؤها أجود كما فى الرضى^(١) لأنها غير متصدرة فى الظاهر . اهـ سم . ويشير إلى رجحانه قوله وارفعا بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا ومقتضى التعليل المذكور تعيين النصب إذا كانت الواو أو الفاء استثنائية كما إذا قيل لك آتيك غدا فقلت مستأنفا وإذن أكرمك^(٢) .

[١٠٧١] قاله حسان فيما زعم بعضهم ولم أجده فى ديوانه . من الوافر . والشاهد فى إذن والله نرميهم ، حيث فصل بينها وبين إذن بالقسم ، وهذا لا يضر كما لا يضر الفصل بين المضاف والمضاف إليه كما فى قول بعض العرب : هذا غلام والله زيد . ويشيب الطفل جملة فى محل الجر لأنها صفة لجر .

(١) راجع شرح الكافية لابن الحاجب .

(٢) أى استأنفت الكلام بالواو .

بَعْدِ عَطْفٍ) بالواو والفاء (وَقَعًا) وقد قرئ شاذًا «وإذا لا يلبثوا خلفك» ﴿فإذا لا يؤتوا الناس نقيرا﴾ [النساء: ٥٣]، على الإعمال نعم الغالب الرفع على الإهمال وبه قرأ السبعة.

(تنبيهات): الأول: أطلق العطف والتحقيق أنه إذا كان العطف على ما له محل ألغيت، فإذا قيل أن تترنى أزرِك وإذن أحسن إليك فإن قدرت العطف على الجواب جزميت وأهملت إذن لوقوعها حشوا، أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب. وقيل يتعين النصب لأن ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف على الأول أول. ومثل ذلك زيد يقوم وإذن أحسن إليه إن عطفت على الفعلية رفعت، أو على الاسمية فالمذهبان. الثاني: الصحيح الذي عليه الجمهور أن إذن حرف، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم والأصل في إذن أكرمك إذا جئتني أكرمك، ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين وأضمرت أن. وعلى

(قوله على ما له محل) قال البعض كان الأولى أن يقول على ما له إعراب ليشمل اللفظي والمحلّي بقرينة التمثيل اهـ ويدفع بأن ما له محل شامل لما إعرابه لفظي لأنه معرب لفظًا ومحلًا فهو مما له محل فندبر. (قوله ألغيت) أي وجوبا لوقوعها حشوا كما سيذكره الشارح. (قوله لوقوعها حشوا) أي بين جزءي الجواب وإن شئت قلت بين الشرط والجواب لأن المعطوف على الجواب جواب. (قوله أو على الجملتين معا) أي جملتني الشرط والجواب. (قوله وقيل يتعين النصب) ليس المراد وقيل إن قدرت العطف على الجملتين معا يتعين النصب لأنه ينافيه قوله لأن ما بعدها مستأنف بل المراد وقيل إن لم تعطف عن الجواب أعم من أن تقدر الواو عاطفة أو استثنائية ثم المراد تعين النصب على لغة أكثر العرب الملتزمين إعمال إذن عند استيفاء الشروط فلا ينافي جواز الرفع على لغة بعضهم الملقى لها عند استيفاء الشروط فاندفع ما أطل به البعض. (قوله لأن ما بعدها مستأنف) أي بناء على أن الواو استثنائية وقوله لأن المعطوف إنلج أي بناء على أنها عاطفة. (قوله فالمذهبان) أي القول بجواز الأمرين والقول بتعين النصب. (قوله إلى أنها اسم) أي غير ناصب للنعْل وإنما الناصب له أن مضمرة بعده كما سيذكره. (قوله وعوض عنها التنوين) أي وحذفت الألف لالتقاء الساكنين. (قوله وأضمرت أن) ولعل المفرد المؤول به أن ومدخولها عند صاحب هذا القول فاعل أي إذا جئتني وقع إكرامك لا مبتدأ خبره محذوف أي حاصل وإلا وجبت الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية الواقعة جوابا. قاله الدماميني. وذهب الرضوي إلى أنها اسم وأصلها إذا حذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين وفتح ليكون في صورة ظرف منصوب وقصد جعله صالحا لجميع الأزمنة بعدما كان مختصا بالماضي وضمن معنى الشرط غالبا قال: وإنما قلنا غالبا لأنه لا معنى للشرط في نحو: ﴿قال لعلتها إذن وأنا من الضالين﴾ [الشعراء: ٢٠]، ثم قال: وإذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز إجراؤه مجرى لو في قرن جوابه باللام نحو: ﴿إذا لأذقناك﴾ أي لو ركنت شيئا قليلا لأذقناك وإذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز قرن جوابها بالفاء كقوله:

الأول فصحيح أنها بسيطة لا مركبة من إذ وأن وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة لا أن مضمرة بعدها كما أفهمه كلامه . الثالث : معناها عند سيويه الجواب والجزاء فقال الشلوين في كل موضع . وقال الفارسي في الأكثر . وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال

ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذا فلا رفعت سوطا إلى يدي

أى إن أتيت فلا إلخ وقد تستعمل بعد لو وإن توكيدا لهما نحو : لو زرتنى إذن لأكرمتك وإن جئتني إذا أزرك ثم قال : ولما احتمل إذن التى يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع مستقبل واحتمل معنى مجرد الزمان فالمضارع حال وقصد التنصيص على معنى الجزاء فى إذن نصب المضارع بأن المقدرة لأنها تخلصه للاستقبال فتحمل إذن على الغالب فيها من الجزاء لانتفاء الحالية المانعة من الجزاء بسبب النصب بأن . ثم قال : وإنما ادعينا أن إذن زمانية لظهور معنى الزمان فيها فى جميع استعمالاتها وقلب نونها فى الوقف ألفا يرجح جانب اسميتها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم ونحوه يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كأن ولن إذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله اهـ ولا يخفى أن أكثر ما قاله متأث على أن أصلها إذا وفى حاشية السيوطى على المغنى عن بعضهم أن إذن تأتى على وجهين حرف ناصب للمضارع مختص به واسم أصله إذا أو إذ حذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين وهذه تدخل على غير المضارع وعلى المضارع فيرفع فيجوز أن تقول لمن قال أنا أتيتك إذن أكرمك بالرفع على أن الأصل إذا أتيتنى أكرمك وبالنصب على أنها الحرفية اهـ . (قوله وعلى الأول) أى على أنها حرف أما على الثانى فبسيطة قطعاً وقوله لا مركبة من إذ وإن نقلت حركة الهمزة إلى الدال ثم حذفت اهـ سم أى وغلب عليها وحكم الحرفية وهذا قول الخليل قال : فإذا قال القائل أزورك فقلت إذن أكرمك فكأنك قلت حيثذا إكرامى واقع اهـ أى ولا من إذا وإن حذفت همزة أن ثم ألف إذ لالتقاء الساكنين كما يقول الرندى مستدلاً بأنها تعطى الربط كما إذا والنصب كأن أفاد كل ذلك فى الجمع . (قوله وعلى البساطة) قيد بذلك لأن القائل بالتركيب يجعل النصب بأن المشتملة عليها إذن كما فى حاشية السيوطى على المغنى . (قوله لا أن مضمرة بعدها) كما ذهب إليه الخليل فى أحد قوليه لأن أن لا تغنم إلا بعد عاطف أو جار . اهـ دماينى واعتل الخليل بعدم اختصاصها لدخولها على الجملة الاسمية نحو إذن عبد الله يأتيتك . مع . (قوله كما أفهمه كلامه) يعنى قوله ونصبوا بإذن المستقبلا . (قوله الجواب) أى لكلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت فى الصدر أو الحشو أو الآخر وقوله والجزاء أى المجازاة لمضمون كلام آخر وفى كلامه مسامحة أى ربط الجواب إلخ .

(قوله فقال الشلوين فى كل موضع) وتكلف تخرىج نحو ﴿ قال فعلتها إذا وأنا من الضالين ﴾^(١) على الشرط والجزاء أى إن كنت فعلت الكرة كافراً لأنعمك كما زعمت يا فرعون فأنا من الضالين بل فعلتها غير قاصد القتل وغير كافر لأنعمك .

(١) هو قول موسى عليه السلام لما عاتبه فرعون لعنه الله على قتل الرجل القبطي .

أحبك فتقول إذن أظنك صادقا إذ لا مجازاة هنا . الرابع : اختلف في لفظها عند الوقف عليها والصحيح أن نونها تبدل ألفا تشبيها لها بتنوين المنصوب . وقيل يوقف بالنون لأنها كنون لن وأن . روى ذلك عن المازني والمبرد ، وينبنى على هذا الخلاف خلاف في كتابتها ، والجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت في المصاحف ، والمازني والمبرد بالنون ، وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا ، وتبعه ابن خروف . الخامس : حكى سيويو وعيسى بن عمر أن من العرب من يلغيا مع استيفاء الشروط وهي لغة نادرة ، ولكنها القياس لأنها غير مختصة ، وإنما أعملها الأكثرون حملا على ظن أنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزءيها ، كما حملت ما على ليس لأنها مثلها في نفي الحال اهـ (وينبى لا ولام جر التزم * إظهار أن ناصبة) نحو : ﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة﴾ [البقرة : ١٥] ، ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾ [الحديد : ٢٩] ، لا في الآية الأولى نافية وفي الثانية مؤكدة زائدة (وإن غُدم . لا فأن أعمل مظهرا أو مضمرا) لا في موضع الرفع بعدم ، وأن في موضع النصب باعمل ، ومظهرا ومضمرا نصب على الحال : إما من أن إن كانا اسمي مفعول ، أو من فاعل اعمل المستتر إن كانا اسمي فاعل ، أى يجوز إظهار أن وإضمارها بعد اللام إذا لم

(قوله إذا أظنك صادقا) برفع أظن لأنه للحال كما يفيد ما سننقله عن الرضى . (قوله إذ لا مجازاة هنا) قال الرضى : لأن الشرط والجزاء إما في الاستقبال أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال اهـ ولأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة . (قوله اختلف في لفظها إلخ) أى في غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالألف إجماعا كما في الإتقان اتباعا للمصحف العثماني . قال السيوطي في حاشية المغنى : ينبغى أن يكون الخلاف في الوقف عليها مبنا على الخلاف في حقيقتها فعلى أنها حرف يوقف عليها بالنون وعلى أنها اسم منون يوقف عليها بالألف . (قوله والجمهور يكتبونها إلخ) المناسب فالجمهور بالفاء كما في عبارة المغنى . (قوله والمازني والمبرد بالنون) وعزاه أبو حيان إلى الجمهور . (قوله وعن الفراء إلخ) ونقل السيوطي قولاً بالعكس لضعفها في الإهمال وقوتها في العمل . (قوله إن عملت كتبت بالألف) لمنع العمل التباسها بإذا الظرفية ويرد عليه أن العمل في اللفظ وليس الشكل لازما فالفرق في الكتابة محتاج له على العمل أيضا . (قوله وهي لغة نادرة) تلقاها البصريون بالقبول فلا التفات إلى قول من أنكراها . دمايني . (قوله وبين لا) أى سواء كانت نافية أو زائدة ولهذا مثل بمثالين . (قوله ناصبة) أتى به مع علمه من كون الكلام في أن الناصبة دفعا لتوهم إهمالها لفصلها من الفعل بلا . (قوله فإن أعمل) أى أن الواقعة بعد لام الجر سواء كانت للتعليل كما مثل أو للعاقبة نحو : ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا﴾ أو للتوكيد وهي الآتية بعد فعل متعد نحو : ﴿وأمرنا لنسلم لرب العالمين﴾ . قاله الفاكهي أى أو للتعدية نحو : أعددت زيدا ليقاتل .

يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا فالإضمار نحو : ﴿ وأمرنا لنسلم لرب العالمين ﴾ [الأنعام : ٧١] والإظهار نحو : ﴿ وأمرت لأن أكون أول المسلمين ﴾ [الزمر : ١٢] فإن سبقها كون ناقص ماض منفي وجب إضمار أن بعدها وهذا أشار إليه بقوله (وبعد نفى كان حتماً أضمر) أى نحو : ﴿ وما كان الله ليظلمهم ﴾ [العنكبوت : ٤٠] ﴿ لم يكن الله ليغفر لهم ﴾ [النساء : ١٣٧] ، وتسمى هذه اللام لام الجحود ، سماها النحاس لام النفي وهو الصواب ، والتي قبلها لام كي لأنها للسبب كما أن كي للسبب . وحاصل كلامه أن لأن بعد لام الجحود ثلاثة أحوال : وجوب إظهارها مع المقرون بلا ، ووجوب إضمارها بعد نفى كان ، وجواز الأمرين فيما عدا ذلك . ولا يجب الإضمار بعد كان التامة^(١) لأن اللام بعدها ليست لام الجحود ، وإنما

(قوله إذا لم يسبقها إلخ) أخذه من قوله الآتي وبعد نفى كان. إلخ . (قوله ماض) أى لفظاً ومعنى أو معنى فقط . (قوله نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين إلخ) اختلف في اللام في نحو الآيتين ف قيل زائدة وقيل للتعليل والمفعول محذوف أى وأمرنا بما أمرنا به لنسلم لرب العالمين وقيل للتعليل ولا مفعول بل الفعل في معنى مصدر مرفوع بالابتداء واللام ومجرورها خبر عنه لأن الفعل إذا جرد عن الزمان وأريد به الحدث فقط كان كالاسم في صحة الإضافة والإسناد إليه . كذا في المغنى والشمى . (قوله وبعد نفى كان إلخ) يعنى ما لم ينتقض النفي نحو ما كان زيد إلا ليضرب عمرا ويجوز ذلك مع لام كي نحو : ما جاء زيد إلا ليضرب عمرا . قاله أبو حيان وظاهر قوله ويجوز ذلك مع لام كي أن المراد بقوله ما لم ينتقض النفي أنه لا يجوز انتقاض النفي مع لام الجحود فتأمل . قال : والفرق أن النفي مسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذى تتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفى ما بعدها وفى لام كي يتسلط على ما بعدها نحو : ما جاء زيد ليضرب فينتفى الضرب خاصة ولا ينتفى الجىء إلا بقرينة تدل على انتفائه هـ وحاصل الفرق كما قاله شيخنا أن النفي مع لام الجحود مسلط على الكلام بتمامه أعنى ما قبلها وما بعدها ومع لام كي مسلط على ما بعدها فقط أى فاغتفر الانتقاض معها بخلاف لام الجحود . (قوله لام الجحود) من تسمية العام بالخاص لأن الجحود إنكار الحق لا مطلق النفي والنحويون أطلقوه وأرادوا الثانى . ا هـ تصريح وبهذا يندفع تصويب قول النحاس . (قوله والتي قبلها لام كي) وحكمها الكسر وفتحها لغة تميم . مع . (قوله لأنها للسبب) أى فى الجملة وإلا فلام كي قد تكون لغير السبب كالتى للعاقبة والزائدة والمعدية . (قوله وجوب إظهارها مع المقرون بلا) كراهة اجتماع اللامين . سم . (قوله ووجوب إضمارها إلخ) علل بأن إثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل جعلت اللام معادلة للسین فكما لا يجمع بين أن والسين لا يجمع بين أل واللام . زكريا . (قوله ليست لام الجحود) بل هى لام كي نحو ما كان زيد ليلعب أى ما وجد للعب .

(١) أى التى لا ترفع الفاعل لا الناقصة التى ترفع المبتدأ وتصب الخبر .

لم يقيد كلامه بالناقصة اكتفاء بأنها المفهومة عند إطلاق كان لشهرتها وكثرتها في أبواب النحو . ودخل في قوله نفى كان نحو لم يكن أى المضارع المنفى بلم كما رأيت لأن لم تنفى المضارع . وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان خلافا لمن أجازوه في أخواتها قياسا ولمن أجازوه في ظننت .

(تنبيهات): الأول : ما ذكره من أن اللام التى ينصب الفعل بعدها هى لام الجر والنصب بأن مضمرة هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة بنفسها ، وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن ، والخلاف فى اللامين أعنى لام الجحود ولام كى . الثانى : اختلف فى الفعل الواقع بعد اللام : فذهب الكوفيون إلى أنه خبر كان واللام للتوكيد . وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف واللام متعلقة

(قوله لأن لم تنفى المضارع) لو قال لأن لم تقلب المضارع إلى المضى لأنتج مطلوبه وفى بعض النسخ لأن لم تنفى الماضى أى الماضى معنى وهو المضارع لفظا ولا إشكال عليها فتأمل . (قوله لمن أجازوه فى أخواتها) نحو ما أصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وقوله ولمن أجازوه فى ظننت أى قياسا نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم أظن زيدا ليضرب عمرا . قال أبو حيان : وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه اهـ فما يتبادر من قول البعض والحق أن اللام فيما ذكر لام كى لا لام الجحود كما يظهر بالنظر فى المعنى اهـ من جواز هذه التراكيب ممنوع مع أن دعواه أن اللام فيها لام كى وأن النظر فى المعنى يرشد إلى ذلك باطلة قال فى التصريح : وبعضهم أجازوه فى كل فعل تقدمه نفى نحو ما جاء زيد ليفعل اهـ . قال يسـ : وهو فاسد لأن هذه معنى اللام فى نحو ما جاء زيد ليفعل لام كى . (قوله ما ذكره من أن اللام إلخ) لأن كلامه فى أن الواقعة بعد لام الجر لقوله وبين لا ولام جر إلخ . (قوله والنصب بأن مضمرة) إنما قال مضمرة مع أن النصب عند البصريين بعد اللام بأن مظهرة أو مضمرة وعند الكوفيين باللام أظهرت أن أو أضمرت كما سيصرح به الشارح عند شرح قول المصنف وبعد حتى إلخ لأجل قول ثعلب لأنه إنما يأتى عند إضمار أن فتأمل . (قوله ناصبة بنفسها) أى بطريق الأصالة بدليل ما بعده واحتجوا بقوله :

لقد عدلتى أم عمرو ولم أكن مقالها ما كنت حيا لأسمعها

إذ لو كانت أن الناصبة للزم تقدم معمول صلتها عليها وهو ممتنع ورد بأن مقالها معمول لمحذوف يفسره المذكور نظير ما مر فى قوله كان جزائى بالعصا أن أجلدا وقوله ما كنت أى مدة وجودى حيا . (قوله لقيامها مقام أن) أى نيابة عن أن . (قوله اختلف فى الفعل إلخ) الظاهر أن هذا الاختلاف مبنى على الاختلاف فى الناصب هل هو اللام أو أن المضمرة . (قوله إلى أنه) أى الفعل وفيه مسامحة لأن الخبر جملة الفعل والفاعل . (قوله واللام للتوكيد) أى زائدة لتوكيد النفى كالباء فى ما زيد بقاءم واعترض

بذلك الخبر المحذوف ، وقدروه ما كان زيد مريدا ليفعل ، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم ، وما بعدها في تأويل مصدر^(١) . وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفى الخبر إلا أن الناصب عنده أن مضمرة ، فهو قول ثالث . قال الشيخ أبو حيان : ليس بقول بصرى ولا كوفى . ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة ، وبه صرح الشارح ، لكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لأنها زائدة ، إذ

قولهم بأن اللام الزائدة تعمل الجر في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال . وأجيب بأنهم لعلمهم لا يسلمون هذه الكلية . اهـ دمامنى . قال الحفيد : وتظهر فائدة الخلاف في قولك ما كان محمد طعامك ليأكل فإنه لا يجوز على رأى البصريين لأن ما في حيز أن لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأى الكوفيين لأن اللام لا تمنع العمل فيما قبلها . (قوله واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف) قال المرادى : قولهم متعلقة بالخبر يقتضى أنها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضى أنها زائدة تقوية للعامل اهـ وفى المغنى أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما اهـ فزيادتها عند الكوفيين محضة وعند البصريين غير محضة . (قوله وقدروه إلخ) تقدير مريدا غير لازم فيما يظهر بل قد يقدر غيره إذا اقتضاه المقام كما قدر فى قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِلتَّرْوَلِ مِنْهُ الْجِبَالِ ﴾ وإن كان مكرهم أهلا لتزول إلخ ويدل لما قلناه ما يأتى عن شرح التسهيل . (قوله لأن اللام جارة عندهم) أى جارة غير زائدة زياد محضة أى والجار غير الزائد زيادة محضة لا بد له من متعلق . (قوله إلا أن الناصب عنده أن مضمرة) اعترض بأنه يلزمه الإخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز . وأجيب بما قاله بعضهم من أن الإخبار بالفعل المؤول بالمصدر عن الجثة جائز كما فى زيد إما أن يعيش وإما أن يموت وإن لم يحجز الإخبار بالمصدر الصريح عنها لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر الصريح لا سيما وقد التزم إضمار أن فصار منخرطا فى سلك الفعل على أنه يخلط أن يكون فى الكلام حذف . (قوله ومقتضى قوله مؤكدة) أى مع قوله لنفى الخبر إذ لولاه لأمكن حمل قوله مؤكدة على أنها مقوية للعامل فيوافق ما يأتى عن شرح التسهيل ويكون نفس قول البصريين ولا يرد عليه لزوم الإخبار بالمصدر عن الجثة وقوله إنها زائدة أى محضة . (قوله لكن قال) أى الناظم فى شرحه إلخ كذا قال شيخنا وشيخنا السيد وهو الظاهر وأرجع البعض الضمير للشارح ابن الناظم فإنه له شرح على التسهيل كما فى الجمع ثم رأيت فى بعض النسخ لكن قال المصنف فى شرحه إلخ وهو نص فى الأول ورأيت بخط بعض الفضلاء بهامش الجمع عزو العبارة التى فى الشرح إلى شرح التسهيل لابن الناظم وهو نص فى الثانى والجمع ممكن والله أعلم .

(قوله لصحة الكلام بدونها) هذا ظاهر على تقدير ما يتعدى بنفسه كمريدا دون ما يتعدى باللام كمستعدا إلا أن يراد أن اللام يصح حذفها لفظا لا طراد حذف الجار مع أن هذا وقال فى المغنى وجه

(١) أى ليكون الاسم .

لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدراً أو هاماً أو مستعداً لأن يفعل . الثالث : قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله :

[١٠٧٢] فَمَا جَمَعَ لِيَغْلِبَ جَمَعَ قَوْمِي مُقَاوِمَةً وَلَا فَرْدٌ لِفِرْدٍ

أى فما كان جمع . ومنه قول أبى الدرداء فى الركعتين بعد العصر : ما أنا لأدعهما . الرابع : أطلق النافى ومراده ما ينفى الماضى وذلك ما ولم دون لن ، لأنها تختص بالمستقبل ، وكذلك لا لأن نفى غير المستقبل بها قليل . وأما لما فإنها وإن كانت تنفى الماضى لكن تدل على اتصال نفيه بالحال . وأما إن فهى بمعنى ما وإطلاقه يشملها . وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِلتَّزْوُلِ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ [إبراهيم : ٤٦] ، فى قراءة غير الكسائى أنها لام الجحود ، لكن يعبده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا

كونها مؤكدة على رأى البصريين أن الأصل ما كان قاصداً للفعل ونفى قصد الفعل أبلغ من نفيه . (قوله لا لأنها زائدة) أى محضة بأن يكون دخولها فى الكلام كخروجها . وقوله إذ لو كانت زائدة أى محضة وإلا فلام التقوية زائدة لكن زيادتها غير محضة كما مر . (قوله لم يكن لنصب الفعل إلخ) إذ يلزم عليه الإخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز أى إلا بتكلف فلا ينافى ما مر فقوله وجه صحيح خال عن التكلف . (قوله لام اختصاص) أى دلت على اختصاص الإرادة المنفية بالفعل وهذا لا ينافى كونها لتقوية العامل أو للتعدية لجواز كونها لهما باعتبارين . (قوله أو هاما) هو بمعنى قول البصريين مریدا . (قوله أى فما كان جمع) قال سم : أى ضرورة إلى هذا التقدير هـ أى لصحة فما جمع مرید ليغلب إلخ وقد يقال الداعى إليه موافقة النظائر وعبرة الدمامين والشمى ليس ما ذكره فى البيت وقول أبى الدرداء متعينا لجواز أن يكون المعنى فى البيت فما جمع متأهلاً لغلب قومى وفى قول أبى الدرداء أو ما أنا مریدا لتركهما . (قوله ما أنا لأدعهما) أى ما كنت فلما حذف الفعل انفصل الضمير . (قوله أطلق النافى) أى الذى تضمنه قوله ونفى كان . (قوله وإن كانت تنفى الماضى) أى فى المعنى وقوله لكن تدل على اتصال نفيه بالحال أى وشرط النافى هنا أن يكون نافياً للحدث فى الماضى فقط . (قوله وأما أن) ألحقها السيوطى وغيره بلن قال فلا يجوز إن كان زيد ليخرج . (قوله فى قراءة غير الكسائى) أما فى قراءته بفتح اللام ورفع الفعل فأن مخففة من الثقيلة واللام للفصل أى وإن مكرهم لتزول منه الأمور المشبهة فى عظمها بالجبال كبأس أعدائهم الكثيرين . (قوله أنها لام الجحود) أى ليس مكرهم أهلاً لتزول منه الجبال أى ما هو كالجبال ثباتاً وتمكناً من آيات الله تعالى وشرائعه وباختلاف المشبه بالجبال على وجهى النفى والإثبات يندفع التنافى بينهما .

ضمير الاسم السابق ، والذي يظهر أنها لام كى وأن إن شرطية ، أى وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإن مكرهم لشدته معدا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال ، كما يقال أنا أشجع من فلان وإن كان معدا للنوازل . الخامس : أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار أن مستدلا بقوله تعالى : ﴿ وما كان هذا القرآن أن يفترى ﴾ [يونس : ٣٧] ، والصحيح المنع ، ولا حجة في الآية لأن أن يفترى في تأويل مصدر هو الخير (كذاك بعد أو إذا يصلح في * موضعها حتى أو ألا أن خفي) أن مبتدأ وخفي خبره وكذاك وبعد متعلقان بخفي ، وحتى فاعل يصلح ، وإلا عطف عليه : أى كذا يجب إضمار أن بعد أو إذا صلح في موضعها حتى ، نحو لألزمك أو تقضيني

(قوله أن الفعل بعد لام الجحود) أما بعد لام كى فيرفع غير ضمير الاسم السابق وقوله لا يرفع إلا ضمير إلخ لعل هذا أغلب لا واجب بدليل تعبيره ببيعه دون يمنعه^(١) وأنه يبعد جدا امتناع ما كان زيد ليضربه أبوه ثم رأيت الدماميني ذكر أن المخرجين للآية على النفي لا يشترطون رفع الفعل ضمير الاسم السابق وقوله الاسم السابق أى المرفوع بفعل الكون . (قوله شرطية) أى حذف جوابها لعلمه مما قبلها . وقوله وجزاء مكرهم إشارة إلى تقدير مضاف في الآية وقوله وهو أى جزاء مكرهم وقوله الاسم السابق أى المرفوع بفعل الكون . (قوله معدا لأجل زوال إلخ) كان الأظهر إسقاط أجل وجعل اللام للتعدية صلة معدا أى مهيا ولا ينافيه أن الفرض كون اللام كى لأن المراد بلام كى ما هو أعم من لام التعليل كما مر وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض . (قوله الأمور العظام) كبأس الجيش الكثير من أعدائهم . (قوله لأن أن يفترى في تأويل مصدر) أى وهذا المصدر بمعنى اسم المفعول كما أن القرآن مصدر بمعنى اسم المفعول فحصل التطابق^(٢) . (قوله كذاك) الإشارة راجعة إلى أن بعد نفي كان . (قوله إذا يصلح) أى من حيث المعنى كما سينبه الشارح عليه وقوله حتى هو فيما يتناول وقوله أو إلا هو فيما لا يتناول . (قوله متعلقان بخفي) لكن تعلق بعد على وجه الظرفية لخفي وتعلق كذاك على وجه الحالية من فاعل خفي أو الوصفية لمفعول مطلق لخفي أى خفاء كذاك أى كخفاء ذاك . (قوله أى كذا يجب إلخ) هذا بيان لحاصل المعنى وإلا فالتقدير أن خفي بعد أو إذا يصلح في موضعها حتى أو لإحالة كونه كان بعد نفي كان في وجوب الخفاء أو خفاء كخفاء أن بعد نفي كان في الوجوب وإنما وجب ليتجانس المتعاطفان صورة بخلاف ما لو قيل لأطيعن الله أو أن يغفر لي فلا تجانس في الصورة لذكر أن في المعطوف دون المعطوف عليه وقال الجامي : وأما الفاء والواو وأو فلأنها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيب على معنى السببية والجمعية والانتفاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر النصب بعدها قال ابن الناظم : وإنما نصب المضارع بعد أو هذه ليفرقوا بين أو التي مجرد العطف المفيدة مساواة ما بعدها لما قبلها في الشك مثلا وأو التي تقتضى مخالفة ما بعدها لما قبلها في ذلك فإن ما قبلها محقق الوقوع حتى يحصل ما بعدها وكان النصب بعد هذه بأن مضمرة لا بها نفسها لعدم اختصاصها .

(١) والفرق واضح جدا بين المعنيين . (٢) أى مقترن .

حقى ، وقوله :

[١٠٧٣] لَا تُسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبُ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا الْقَادَتِ الْآمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

أو إلا كقولك : لأقتلن الكافر أو يسلم . وقوله :

[١٠٧٤] وَكَنتَ إِذَا غَمَزْتَ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتَ كُعُوبَهَا أَوْ تُسْتَقِيمَا

ويحتمل الوجهين قوله :

[١٠٧٥] فَقُلْتُ لَهُ لَا تُبَكِّ عَيْنَكَ إِنَّمَا تُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتُ فَنَعْدِرَا

(قوله نحو لألزمك إلخ) لا يتعين في هذا المثال تقدير حتى بل هو صالح للتقديرات الثلاثة التعليل والغاية والاستثناء من الأزمان كما قاله الشارح في شرحه على التوضيح قال : ويتعين الأول في نحو : لأطيعن الله أو يغفر لي والثاني في نحو : لأنتظرنه أو يجيء والثالث في نحو : لأقتلن الكافر أو يسلم اهـ وقد يقال لأنتظرنه أو يجيء صالح للاستثناء فتأمل وأما لأستسهلن إلخ فصالح للتعليل والغاية وجوز أبو حيان أن تكون أو فيه للاستثناء قال الدماميني وليس بشيء اهـ وفيه نظر .

(قوله المنى) جمع منية ما يتمنى والمراد بالآمال المأمولات وبانقيادها حصولها . قاله الشمني .

(قوله وكنت إذا غمزت إلخ) بالغين والزاي المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح . والكعوب النواشز في أطراف الأنابيب وهذه استعارة تيميلية شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم اهـ تصریح ويظهر صحة تقدير حتى بمعنيها أيضا في هذا البيت فتدبر .

[١٠٧٣] هو من الطويل . يقال استسهل أمره : أى عده سهلا . والشاهد في : أو أدرك المنى ، حيث جاءت أو فيه بمعنى حتى التي بمعنى إلى . وانتصب الفعل بعدها بأن مضمرة كما في : لألزمك أو تقضينى حتى : أى إلى أن تقضينى . والمنى بالضم : جمع منية . والآمال : جمع أمل .

[١٠٧٤] قاله زياد الأعجم . من الوافر . والقناة : الرمح . وكعوب الرمح : النواشز في أطراف الأنابيب . والشاهد في أو تستقيما حيث جاءت فيه أو بمعنى إلا في الاستثناء ، فانتصب المضارع بعدها بإضمار أن ، كما في لأقتلنه أو يسلم . والمعنى : إلا أن تستقيما .

[١٠٧٥] البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس .

واحترز بقوله إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا من التي لا يصلح في موضعها أحد الحرفين ، فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوبا جاز إظهار أن كقوله :

[١٠٧٦] وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَأَلٌ سَيِّعٌ أَوْ أَسْوَعُكَ عَلَقَمًا

(تنبيهات): الأول : قال في شرح الكافية : وتقدير إلا وحتى - في موضع أو -

تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب ، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن ناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها ، فتقدير لانتظرنه أو يقدم : ليكون انتظار أو قدوم^(١) ، وتقدير لأقتلن الكافر أو يسلم : ليكون قتله أو إسلامه ، وكذلك العمل في غيرهما . الثاني : ذهب الكسائي إلى أن أو

(فائدة) قال شارح أبيات الإيضاح : وقع هذا البيت في قصيدة لزياد الأعجم غالبها مرفوع القوافي وبعضها مجرورها^(١) وقال الزمخشري في شرح أبيات الكتاب : أبيات القصيدة غير منصوبة وإنما أنشده سيوبه منصوبا لأنه سمعه كذلك ممن يستشهد بقوله وإنشاد الأبيات على الوقف مذهب لبعض العرب فإن أنشد بيت منها أنشد على حقه من الإعراب وإن أنشد جميعها أنشد على الوقف من شرح شواهد المعنى للسيوطي . (قوله إذا ورد بعدها منصوبا) فيه إشارة إلى جواز ورودها بعدها مرفوعا لعدم تقدير ناصب . (قوله ولولا رجال إلخ) رزام براء مكسورة فزاي حى من تميم . وأعزة صفة ثانية لرجال . وآل سبيع بالتصغير حى أيضا وهو معطوف على رجال لا رزام فيما يظهر لئلا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأجنبي وهو أعزة والشاهد في أو أسوءك فإنه منصوب بأن مضمرة جوازا لعدم صحة تقدير أو بأحد الحرفين إذ المعنى لولا رجال وإساءتك وعلقم . قال العيني : منادى مرخم أى يا علقمة وبهذا التقدير يعلم ما في كلام البعض من الإيهام . (قوله المرتب على اللفظ) أى الذى يقتضيه لفظ الفعل المنصوب بعد أو بأن المقدرة ولفظ أو التى لأحد الشيئين لاقتضاء الأول كون ما بعد أو مصدرا مؤولا والثانى كون المعطوف عليه مصدرا كالمعطوف ليتجانس الشيطان اللذان أو لأحدهما . (قوله أن يقدر قبل أو مصدر) أى يتوهم ويلحظ قبلها مصدر متصيد من الفعل السابق فلا ينافى قوله الآتى ولكن عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم وإنما قدر لأن الفعل بعد أو مؤول بمصدر ولا يصح عطف الاسم على الفعل إلا فى نحو : ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام : ٩٥] ، على ما سبق فى آخر العطف فلا بد أن يكون المعطوف عليه هنا اسما والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم .

[١٠٧٦] قاله الحصين بن حمام المرى ، من الطويل . ورجال : مبتدأ تخلص بالصفة ، وهى من رزام : حى من تميم . وأعزة : صفة أخرى . والخبر محذوف : أى موجودون . والشاهد فى أو أسوءك : حيث نصب بتقدير أن بعد أو العاطفة . قوله علقما : منادى مرخم : أى يا علقمة .

(١) أى واحد من الأمرين .

المذكورة ناصبة بنفسها ، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة ، والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها لأن أو حرف عطف فلا عمل لها ، ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ، ومن ثم لزم إضمار أن بعدها . الثالث : قوله إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا أحسن من قوله في التسهيل بعد أو الواقعة موقع إلى أن أو إلا أن لأن لحتى معنيين كلاهما يصح هنا : الأول الغاية مثل إلى . والثاني التعليل مثل كي ، فيشمل كلامه هنا نحو : لأرضين الله أو يغفر لي بخلاف كلام التسهيل لأن المعنى حتى يغفر لي بمعنى كي يغفر لي . وقد بان لك أن قول الشارح يريد حتى بمعنى إلى لا التي بمعنى كي لا وجه له . وكلتا العبارتين خير من قول الشارح بعد أو بمعنى إلى أو إلا فإنه يوهم أن أو ترادف الحرفين وليس كذلك ، بل هي أو العاطفة كما مر (وبعد

(قوله ليكونن) بفتح اللام . (قوله في غيرهما) أي غير المثالين المذكورين . (قوله انتصب بالمخالفة) أي مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه . اهـ مع ونقض بنحو : ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فإن الثاني خالف الأول في المعنى ولم يختلف في الإعراب إلا أن يخص ذلك بالفعل لضعفه عن الاسم في الإعراب . (قوله أن النصب بأن إلخ) ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف وجوز الأخفش الفصل بينهما بالشرط نحو : لأكرمك أو إن شاء الله تقضييني حقى . سيوطى . (قوله ولكنها عطفت) لعل الاستدراك لرفع ما يتوهم من قوله حرف عطف من ظهور المتعاطفين كما هو الغالب . (قوله متوهم) إنما كان متوهما لعدم آلة السبك لفظاً وتقديراً . (قوله ومن ثم) أي من أجل أنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم لزم إضمار أن بعدها وفيه أنه لا يتسبب عن عطفها مصدرا مقدرا على مصدر متوهم لزوم إضمار أن ولا إضمارها إذ لو ظهرت لم تخرج عن عطفها مصدرا مقدرا أي من أن والفعل على مصدر متوهم فكان عليه أن يعلل اللزوم بتجانس المتعاطفين في الصورة كما مر وبهذا علم ما في قول البعض تبعاً لشيخنا الأولى أن يقال ومن ثم أضمرت أن بعدها لأن عطفها ما ذكر لا يقتضى لزوم إضمار أن . (قوله موقع إلى أن أو إلا أن) الصواب حذف أن فإن أو إنما وقعت موقع إلى وحدها أو إلا وحدها اهـ دماميني أي لأنها لو كانت بمعنى إلى أن أو إلا أن لزم التكرار إذ النصب بأن مضمرة بعدها على الراجح وقد يجاب بأن المراد الواقعة مع المضمرة بعدها موقع إلى أن أو إلا أن . (قوله لأن لحتى معنيين إلخ) وجه الشارح الأحسن بما حاصله عموم كلامه هنا وتوجه أيضاً بسلامته من الاعتراض على كلامه في التسهيل بما مر عن الدماميني . (قوله بمعنى كي يغفر لي) ولا يناسب هنا معنى إلى ولا معنى إلا لأنه يوهم انقطاع الإرضاء إذا حصل الغفران . سم . (قوله فإنه يوهم إلخ) أي إيهاماً قوياً إذ أصل الإيهام موجود في العبارتين أيضاً . أفاده سم . (قوله وبعد حتى) الجارة ومن أحكامها أنها لا يفصل بينها وبين الفعل شيء وأجازه بعضهم بالظرف والشرط الماضي والقسم والجار والمجرور والمفعول . اهـ سيوطى .

حتى هكذا إضمار أن * حتم أي واجب . والغالب في حتى حيث أن تكون للغاية نحو : ﴿ لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى ﴾ وعلامتها أن يصلح في موضعها إلى وقد تكون للتعليل (كجُد حتى تسرّ ذا حزن) وعلامتها أن يصلح في موضعها كي ، وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى إلا أن كقوله :

[١٠٧٧] ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

وهذا المعنى على غرابته ظاهر من قول سيبويه في تفسيره قولهم : والله لا أفعل إلا أن تفعل المعنى حتى أن تفعل . وصرّح به ابن هشام الخضراوي ، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في : ﴿ وما يعلمان من أحد حتى يقولاً ﴾ [البقرة : ١٠٢] والظاهر في هذه

والظرف متعلق بإضمار الذي هو مبتدأ وهكذا إما متعلق أيضا بإضمار والخبر حتم فيكون قوله هكذا تأكيداً لأن معناه كالإضمار السابق في الوجوب والوجوب مستفاد من قوله حتم وعلى هذا اقتصروا فحكموا بأن قول المصنف هكذا حشو وإما خبر وقوله حتم خبر ثان جيء به لبيان وجه الشبه وعلى هذا فلا يكون في كلامه تأكيد لعدم استفادة التحتم من التشبيه لاحتمال أنه قد نصب المضارع بها فقط . (قوله والغالب في حتى حيث) أي حين إذ أضمرت أن بعدها أن تكون للغاية هذا مخالف لقول الجامي الأغلب فيها أن تستعمل بمعنى كي اهـ وإنما تكون للغاية إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها وللتعليل إذا كان مسبباً عما قبلها . كذا في التصريح واحترز بقوله حيث عن حتى الابتدائية فإنها بمعنى الفاء . (قوله كجد حتى تسر) الغاية هنا ممكنة أيضاً . سم . (قوله بمعنى إلا أن) الصواب إسقاط أن لما تقدم قيل إلا التي حتى تكون بمعناها للاستثناء المنقطع وقال الدماميني : سواء كان الاستثناء متصلاً أو منقطعاً وجعل الاستثناء في والله لا أفعل حتى تفعل أي إلا أن تفعل متصلاً مفرغاً للظرف إذ المعنى لا أفعل وقتاً من الأوقات إلا وقت فعلك ويظهر أن الغاية ممكنة فيه وفي البيت الآتي منقطعاً إذ المعنى ليس العطاء في حال الغنى سماحة لكن في حال الفقر والغاية ممكنة فيه كما قاله الفاكهي تبعاً للدماميني وابن الناظم لكن نظر فيه سم بأن النفي قبل حتى لا ينقطع عما بعدها بل هو ثابت مع ثبوته فكيف تكون غائية فتأمل ولا تنافي بين كونها جارة وكونها بمعنى إلا لأن عمل الجر ثبت مع إفادة الاستثناء كخلا وحاشا إذا جر بهما . (قوله من الفضول) جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهي ما لا يحتاج إليه منه . دماميني . (قوله على غرابته) أي مع غرابته . (قوله حتى أن تفعل) ففسر إلا بجحتى فاقتضى أن حتى تكون بمعنى إلا .

[١٠٧٧] هو من الكامل . وأراد بالفضول : المال الزائد . والسماحة : الجود . والشاهد في حتى تجود : فإن حتى بمعنى الاستثناء ، والواو في وما لديك : للحال .

الآية خلافه وأن المراد معنى الغاية . نعم هو ظاهر في قوله :
 [١٠٧٨] **وَاللّٰهُ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا حَتَّىٰ أُيِّرَ مَالِكًا وَكَاهِلًا**
 لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه .

(تنبيهه)*: ذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا إظهار أن بعدها
 توكيدا كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود **(وَيَلَوْ حَتَّىٰ حَالًا أَوْ مُؤَوَّلًا * به)** أى بالحال

(قوله حتى يقول) أى إلا أن يقولوا والاستثناء مفرغ للظرف والمعنى : وما يعلمان أحدا في وقت إلا
 وقت أن يقولوا إلخ . **(قوله وأن المراد معنى الغاية)** أى يمتد انتفاء تعليمهما إلى وقت قولهما ذلك واعترضه
 الدماميني بأن هذا وإن أمكن لكن لا مرجح له حتى يكون هو الظاهر دون الاستثناء . **(قوله نعم هو)**
 أى كون حتى بمعنى إلا ظاهر في قوله والله إلخ . والمعنى لا أترك الأخذ بثأر شيخى أى الحسين بن
 على إلا أن أقتل هذين الحيين أى لكن أقتل هذين الحيين فالاستثناء منقطع كما قاله الدماميني ونقله في
 الهمع عن ابن هشام الخضراوي مقتصرًا عليه وتصحيح البعض تبعا لشيخنا كونه متصلا لأن قتل الحيين
 أخذ بالثأر باطل لأن المعنى حيث لا أترك أخذ ثأر شيخى إلا قتل الحيين فأثره وهو فاسد ولا يصح
 كونها للغاية لأن المعنى عليه يمتد انتفاء ترك الأخذ بالثأر إلى قتل الحيين فينقطع الانتفاء ويوجد الترك
 وهو فاسد وأما كونها للتعليل أى ينتفى الترك المذكور لكوني أقتل الحيين فصحيح لولا ما أفاده الشارح
 وصرح به الشيخ خالد^(١) من أن حتى التعليلية هى التى ما بعدها مسبب عما قبلها لأن ما بعد حتى
 فى البيت ليس مسببا عما قبلها كما قاله الشارح بل هو سبب لما قبلها فعلم ما فى تجويز الشمنى وتبعه
 شيخنا والبعض كونها للغاية وكونها للتعليل فكأن من يعرف الرجال بالحق^(٢) . وما مر من أن المراد بشيخ
 الشاعر الحسين بن على هو ما ذكره بعضهم والذي قاله الدماميني والشمنى والسيوطى أن قائل البيت
 امرؤ القيس بن حجر حين بلغه أن بنى أسد قتلت أباه وأن المراد بشيخه أبوه . **(قوله حتى أير)** بهمة
 مضمومة فموحدة فراء أو دال مهملة من أباره الله أو أباده أهلكه ومالك وكاهل قبيلتان من بنى أسد .
 قاله الشمنى . **(قوله لأن ما بعدها)** وهو قتل الحيين ليس غاية لما قبلها وهو انتفاء ترك الأخذ بالثأر
 ولا مسببا عما قبلها بل هو سبب له أى فلم يصح كونها غائية ولا تعليلية فثبت كونها استثنائية إذ لا
 تخرج حتى فى البيت عن المعانى الثلاثة فإذا انتفى اثنان تعين الثالث فلا غبار على التعليل خلافا للبعض
 وقول شيخنا هذا يعنى النفى فى كلام الشارح بحسب الظاهر وإن كانت الغاية والتعليل محتملين احتمالا
 مرجوحا علم رده مما أسلفنا فتنبه .

[١٠٧٨] البيت من الرجز ، وهو لامرؤ القيس .

(١) يقصد الشيخ خالد الأزهرى . (٢) أى ولا تعرف الحق بالرجال .

(أرفعن) حتماً (وانصب المُستقبلاً) أى لا ينصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلاً : ثم إن كان استقباله حقيقياً بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم فالنصب واجب نحو : لأسيرن حتى أدخل المدينة وكالآية السابقة . وإن كان غير حقيقى بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة بالنصب جائز لا واجب نحو : ﴿ وزلزلوا حتى يقول الرسول ﴾ [البقرة : ٢٤١] ، فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا . فالرفع - وبه قرأ نافع - على تأويله بالحال ، والنصب - وبه قرأ غيره - على

(قوله أو مؤولاً به) أى أو غير حال من ماضٍ أو مستقبل مؤولاً به . (قوله ارفعن حتماً) لأن نصبه بتقدير أن وهى للاستقبال والحال ينافية . (قوله وانصب المستقبل) أى وجوباً إن كان الاستقبال حقيقياً بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم وجواز إن لم يكن حقيقياً بأن كان بالنسبة إلى ما قبل حتى والمراد المستقبل الذى لم يؤول بالحال كما قاله سم لجوب رفع المستقبل المؤول به وإنما شرط فى نصب المضارع استقباله لأن نصبه بأن المضمر وهى تخلصه للاستقبال . (قوله إلى زمن التكلم) أى بالكلام الذى وقع فيه حتى . (قوله وكالآية السابقة) وهى ﴿ لن نبرح عليه ﴾ إلخ وقد يقال إنها من القسم الثانى فإن العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة إلى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة إلى العكوف فهو على حد الزلزال وقول الرسول فى الآية الآتية والجواب أن قوله تعالى : ﴿ لن نبرح عليه عاكفين ﴾ إلخ فيه حكاية كلامهم وعبارتهم الصادرة فالمنظر فالمنظور إليه فيه هو المحكى لا الحكاية ورجوع موسى مستقبل بالنسبة إلى زمن التكلم بالمحكى لأنه المعتبر فى المحكى بخلاف ما فى الآية الآتية فإنه ليس حكاية لكلام آخر بل هو إخبار منه فينظر فيه لزمن النزول لأنه زمن التكلم بالنظر إليه . ١ هـ سم . والحاصل أن ما كان حكاية كلامهم ينظر فيه لزمن المحكى وهو وقت حصول الواقعة وما كان غير حكاية كلام ينظر فيه لزمن الإخبار لنا . (قوله بالنسبة إلى ما قبلها) أى لزمن الفعل قبلها . قال سم : أى ولم يكن للحال حقيقة بدليل ما يأتى أنه يجب رفع الحال حقيقة مع أنه قد يكون مستقبلاً بالنسبة لما قبلها نحو سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك حال الدخول ١ هـ وقوله خاصة أى لا بالنسبة إلى زمن التكلم . (قوله وزلزلوا) أزعجوا أزعاجاً شديداً شبيهاً بالزلزلة . (قوله الرسول) وهو اليسع أو شعيب . دمامينى . (قوله فإن قولهم) أى الرسول والذين آمنوا معه . (قوله إلى زمن قص ذلك علينا) أى زمن تكلم جبريل بالآية وهو زمن نزولها أى لأنه ماضٍ بالنظر إلى زمن القص . (قوله على تأويله بالحال) بأن يقدر القول الماضى واقعا فى الحال أى فى زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة فكأنه قيل حتى حالتهم الآن أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون . (قوله على تأويله بالمستقبل) بأن يقدر أنهم فى الحال عازمون على القول فيلزم استقبال القول على ما سيشير إليه الشارح . (قوله فالأول إلخ) عبارة الدمامينى : قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى إرادة الإخبار بوقوع شيئين الزلزال والقول لكن الخبر الأول على

تأويله بالمستقبل : فالأول : يقدر اتصاف المخبر عنه وهو الرسول والذين آمنوا معه بالدخول في القول فهو حال بالنسبة إلى تلك الحال . والثاني : يقدر اتصافه بالعزم عليه فهو مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال . ولا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط : الأول : أن يكون حالا ، إما حقيقة نحو : سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حال الدخول ، والرفع حينئذ واجب ، أو تأويلا نحو : ﴿ حتى يقول الرسول ﴾ [البقرة : ٢١٤] في قراءة نافع . والرفع حينئذ جائز كما مر الثاني : أن يكون مسببا عما قبلها فيمتنع الرفع في نحو :

وجه الحقيقة والثاني على حكاية الحال والمراد مع ذلك الإعلام بأمر ثالث وهو تسبب القول عن الزلزال ومن نصب فعلى إرادة الإخبار بوقوع شيء واحد وهو الزلزال وبأن شيئا آخر كان مترقبا وقوعه عند حصول الزلزال وهو القول وليس فيه إخبار بوقوع القول كما في قراءة الرفع وإن كان الوقوع ثابتا في نفس الأمر ولكن ثبوته بدليل آخر لا من هذه القراءة . قلت : وذلك الدليل هو قراءة الرفع لأن القراءتين كالأيتين وإنما قدر القول مترقبا في قراءة النصب ليكون مستقبلا إذ لو قدر واقعا لكان حالا على وجه الحكاية لأمر ماض فلم ينصب وعلى النصب يحتمل أن تكون حتى بمعنى إلى وأن تكون بمعنى كى وعلى الرفع حتى حرف ابتداء هـ . (قوله بالدخول في القول) أى زمن التكلم فالماضى فرض حاصلا في الحال ولو قال بالقول بدل بالدخول في القول لكان أوضح . (قوله فهو) أى القول حال بالنسبة إلى تلك الحال أى باعتبار تلك الحال وهى تقدير اتصافهم بالقول زمن التكلم . (قوله والثاني يقدر إلخ) فرض هذا التأويل فيما إذا كان الفعل قد مضى وهل يأتى فيما إذا كان الفعل حالا حقيقة وقد يقال إتيانه فيه أولوى وأقرب إلى اعتبار استقباليته من الماضى فيحتمل أن وجوب الرفع في الحال حقيقة ما لم يؤول بالمستقبل وفى كلام الرضى والجامى ما يوافق لكن يخالفه ظاهر ما فى المغنى وظاهر قول الدمامينى فى شرح التسهيل تلخيص مسألة حتى بأسهل طريق أن يقال إن صلح المضارع بعدها لوقوع الماضى موقعه نحو : ﴿ حتى يقول الرسول ﴾ جاز فيه الرفع والنصب وإلا فإن كان حاضرا فالرفع أو مستقبلا فالنصب هـ . أفاده سم . (قوله بالعزم عليه) أى القول فهو أى القول مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال أى باعتبار تلك الحال وهى تقدير اتصافهم بالعزم زمن التكلم على القول . (قوله والرفع حينئذ واجب) ما لم يؤول بالمستقبل التأويل السابق على ما فيه . (قوله أو تأويلا نحو حتى يقول إلخ) ونحو : سرت حتى أدخلها^(١) تريد فأنا الآن متمكن من الدخول . وحاصلهما أن يكون الماضى أو المستقبل قدر أنه موجود فى الحال هـ دمامينى فعلم أن من الحال المقدرة تقدير المستقبل حاضرا . سم . (قوله والرفع حينئذ جائز كما مر) فيه عندى نظر لأن رفع المؤول بالحال واجب كما قال المصنف والشارح سابقا وتلو حتى حالا أو مؤولا به أى بالحال ارفعن حتما هـ والذى مر إنما هو جواز الرفع والنصب إذا كان الاستقبال بالنسبة إلى زمن الفعل قبل حتى فالرفع على التأويل بالحال والنصب على التأويل بالمستقبل ثم رأيت فى المغنى وشرحه للدمامينى التصريح

(١) والضمير للبلدة مثلا .

لأسيرن حتى تطلع الشمس ، وما سرت حتى أدخلها ، وأسرت حتى تدخلها^(١) لانتفاء السببية : أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير . وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير . وأما الثالث : فلأن السبب لم يتحقق ، ويجوز الرفع في أيهم سار حتى يدخلها ، ومتى سرت حتى تدخلها لأن السير محقق وإنما الشك في عين الفاعل أو في عين الزمان ، وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة . ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وإنما منعه إذا كان النفي مسلطاً على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك . الثالث : أن يكون فضلة فيجب النصب في نحو سيري حتى أدخلها ، وكذا في كان سيري أمس حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة ولم تقدر الظرف خبراً اهـ .

بأن المضارع إذا كان للحال المحكية تحتم رفعه لأن النصب بأن يناقض قصد الحكاية وأن محل نصبه إذا لم تقصد الحكاية وهو يؤيد النظر هذا . وقال السيوطي : حكى الجرمي أن من العرب من ينصب بجتي في كل شيء قال أبو حيان وهي لغة شاذة .

(قوله أن يكون مسبباً عما قبلها) أي ليحصل الربط معنى ويؤخذ من كلامه بعد أنه لابد من وقوع السبب خارجاً . (قوله وما سرت حتى أدخلها) نعم إن انتقض النفي نحو : ما سرت إلا يوماً حتى أدخلها جاز الرفع لعدم انتفاء السببية وأما قلما سرت حتى أدخلها فإن أردت نفي السير وهو الأغلب في كلامهم وجب النصب وإن أردت التقليل جاز الرفع على ضعف . نقله شيخنا عن الرضوي ثم رأيت الدماميني ذكره . (قوله فلأن السبب لم يتحقق) أي للاستفهام عنه فلو رفع لزم تحقق وقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وذلك لا يصح . أفاده في التصريح . (قوله وأجاز الأخفش إلخ) قال الرضوي نقلاً عن الأخفش : إلا أن العرب لم تتكلم به . قال الدماميني : والذي يظهر إجراء ما قاله الأخفش في الاستفهام أيضاً بأن يقدر الكلام خالياً عن الاستفهام ثم أدخلت أدواته على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة كأن يقول شخص لآخر : سرت حتى تدخلها فشككت أنت في صدق الخبر فتقول أنت للمخاطب : هل سرت حتى تدخلها أي هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح اهـ . (قوله على الكلام بأسره) فيكون التقدير ما سرت فأنا لا أدخلها . (قوله لم يمنع الرفع فيها) أي لوجود الشرط لأن عدم السير يتسبب عنه عدم الدخول أي فلا خلاف في الحقيقة . (قوله أن يكون فضلة) لتلا يبقى المبتدأ بلا خبر لأنه إذا رفع الفعل كات حتى حرف ابتداء فالجملة بعدها مستأنفة . تصريح . (قوله فيجب النصب في نحو سيري إلخ) ينبغي ما لم يتم الكلام بتقدير مبتدأ أو خبر وإلا لم يجب اهـ سم أي وقامت قرينة على التقدير . (قوله إن قدرت إلخ) فإن قدرت كان تامة أو قدر الظرف وهو أمس خبراً جاز الرفع لأن ما بعد حتى فضلة .

(١) أي بالاستفهام .

(تنبيهات): الأول : تجيء حتى في الكلام على ثلاثة أضرب : جارة وعاطفة وقد مرتا ، وابتدائية أى حرف تبتدأ بعده الجمل أى تستأنف ، فتدخل على الجمل الاسمية كقوله :

[١٠٧٩] فما زالت القَتلى تُمَجِّ دِمَاءُهَا بِدَجَلَةٍ حَتَّى ماء دِجَلَةٍ أَشْكَلُ
وعلى الفعلية التى فعلها مضارع كقوله :

[١٠٨٠] * يُغَشَّوْنَ حَتَّى مَا تَهْرُ كِلَابُهُمْ *

وقراءة نافع : ﴿ حتى يقول الرسول ﴾ [البقرة : ٢١٤] ، وعلى الفعلية التى فعلها ماض نحو : ﴿ حتى عفوا وقالوا ﴾ [الأعراف : ١٩٥] وزعم المصنف أن حتى هذه جارة ونوزع في ذلك . الثانى : إذا كان الفعل حالا أو مؤولا به فحتى ابتدائية ، وإذا كان مستقبلا أو مؤولا به فهى الجارة وأن مضمرة بعدها كما تقدم . الثالث : علامة

(قوله على ثلاثة أضرب) أى كائنة على ثلاثة أقسام من كينونة الجمل على المفصل أو الجنس على الأنواع فإبدال جارة وعاطفة وابتدائية من ثلاثة أضرب صحيح وإن كان بحيث لو أسقط المبدل منه صار التركيب غير مألوف فتدبر . (قوله جارة) وهى ثلاثة أقسام : غائية وتعليلية واستثنائية كما تقدم . (قوله وابتدائية) قال شيخنا السيد : مقتضى كلامه هنا والتنبيه الثالث أن الابتدائية ليست غائية والذى في المعنى وشرح جمع الجوامع للمحلى أنها غائية أى غير جارة . (قوله أى حرف تبتدأ بعده الجمل) فالابتدائية هى الداخلة على الجمل اسمية أو فعلية . (قوله فما زالت القَتلى إلخ) تمج أى تقذف . ودجلة بكسر الدال نهر العراق . والأشكل : الأبيض الذى يخالطه حمرة . اهـ زكريا . وقوله بكسر الدال أى وفتحها .

(قوله يغشون) بغين معجمة مبنى للمجهول أى يؤتون ويهرمن هر من باب ضرب أى صوّت كذا في المصباح أى حتى ما تصوت على الضيوف لكثرتهم أو اشتغالها بآثار القرى يصف قوما بكثرة غشيان الضيوف لهم . (قوله أن حتى هذه) أى الداخلة على الماضى نحو حتى عفوا كما في حواشى زكريا وقوله جارة أى للمصدر المنسبك من أن مضمرة والفعل .

[١٠٧٩] قاله جرير بن الخطمى من قصيدة من الطويل يهجو بها الأخطل ، وتمج أى تقذف : خبر ما زالت . والباء في بدجلة : ظرفية وهو نهر العراق . وحتى حرف ابتداء . وفيه الشاهد حيث دخلت على الجملة الاسمية . والأشكال : الذى تخالطه حمرة ، وعين شكلاء : إذا خالط بياضها حمرة .

كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى ، ويجب حيث أن يكون ما بعدها فضلة مسببا عما قبلها هـ (وبعد فاء جواب نفى أو طلب * مخضين أن وسترها حتم نصب) أن مبتدأ ونصب خبرها ، وسترها حتم مبتدأ وخبر في موضع الحال من فاعل نصب ، وبعد متعلق بنصب . يعنى أن أن تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفى نحو : ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ﴾ [فاطر : ٣٦] ، أو جواب طلب وهو إما أمر أو نهي

(قوله وبعد فاء) هى فاء السببية أى التى قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها بقرينة العدول عن العطف على الفعل إلى النصب . وقوله جواب نفى أو طلب سمي جوابا لأن ما قبله من النفى والطلب المحضين لما كان غير ثابت المضمون أشبه الشرط الذى ليس بمتحقق الوقوع فيكون ما بعد الفاء كالجواب للشرط قال الحفيد : وسواء النفى بالحرف كما أو الفعل كليس أو الاسم كغير والتقليل المراد به النفى كالنفى نحو : قلما تأتينا فتحدثنا وربما نفى بقدر فنصب الجواب بعدها نحو : قد كنت فى خير فتعرفه . قاله السيوطى ويزاد خامس وهو التشبيه المراد به النفى كما سينبه عليه الشارح .

(قوله مخضين) اعترض ابن هشام تقييد النفى بالمحض بأنه يخرج تالى التقرير نحو : ﴿ أو لم يسيرا ﴾ فى الأرض فكون ﴿ لكن فى العمدة وشرحها أن تالى التقرير لا ينصب جوابه وفى التوضيح أن مما احترز عنه بتقييد النفى بالمحض النفى التالى تقريراً نحو : ألم تأتني فأحسن إليك إذا لم ترد الاستفهام الحقيقى قال خالد : فثبت أن الاستفهام التقريرى يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب جوابه لعدم تمحض النفى وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفى وإن كان تاليا تقريراً أو لأنه جواب الاستفهام هـ وقال فى المغنى : ولكون جواب الشئ مسببا عنه امتنع النصب جوابا للاستفهام فى قوله تعالى : ﴿ ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ﴾ لأن رؤية إنزال الماء ليست سبب اخضرار الأرض بل سببه نفس إنزال الماء بخلافه فى آية : ﴿ أو لم يسيرا ﴾ لأن السير فى الأرض سبب كمال العقل هذا هو الصواب هـ بإيضاح من الشمنى وعليه فيكون فى النفى التالى تقريراً تفصيل لكن تعليل خالد بمراعاة صورة النفى أو الاستفهام قد يقتضى جواز النصب فى آية : ﴿ ألم تر ﴾ فلعل المراد مراعاتهما شذوذاً أو هو موافقة لقول حكاه فى المغنى ورده بأن النصب فى الآية جائز عريية كما فى آية : ﴿ أو لم يسيرا ﴾ لكن قصد العطف على أنزل بتأويل تصبح بأصبحت ويوافق هذا القول قول الجمع لا فرق فى النفى بين كونه محضاً نحو : ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ﴾ أو لا بأن نقض بالإلا نحو : ما تأتينا فتحدثنا إلا بخير أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرى نحو : ألم تأتينا فتحدثنا ويجوز فى هذا الجزم والرفع أيضاً هـ ملخصاً فتأمل . واعتراض سم تقييد الطلب بالمحض بأنه يؤهم رجوعه لكل أنواعه مع أنه خاص منها بالأمر والنهى والدعاء ومعنى كون الثلاثة محضة أن تكون بفعل صريح فى ذلك . (قوله فى موضع الحال) أى أو معترضة . (قوله وبعد متعلق بنصب) وجعله ابن المصنف حالا من مفعوله المحذوف أى نصب الفعل واقعا بعدما ذكر .

أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمن . فالأمر نحو قوله :
 [١٠٨١] يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا
 والنهي نحو : ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ [طه : ٦١] ، وقوله :
 لَا يَخْذَعْنَكَ مَا تَوَرَّوْا مِنْهُ وَإِنْ قَدْ مَتَّ تِرَائُهُ فَيَحِقُّ الْحَزْنُ وَالنَّدَمُ
 والدعاء نحو : ﴿ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَذُوقُوا
 الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ [يونس : ٨٨] ، وقوله :

(قوله ﴿ لَا يَقْضَى عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا ﴾) أى لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا أى لا يكون قضاء عليهم
 فموت لهم لانتفاء المسبب بانتفاء سببه وهو القضاء به وإنما قدرنا هذا التقدير فيه وفيما يأتي لاقتضاء
 أن المقدرة كون ما بعد الفاء مصدرا ولا يصح عطف الاسم على الفعل إلا في نحو : ﴿ يَخْرُجُ الْحَيُّ
 مِنَ الْمَيِّتِ وَمَخْرَجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾^(١) كما تقدم فلا بد أن يكون المعطوف عليه اسما والمصدر هو المناسب
 من بين أنواع الاسم وهذا كما في المغنى من العطف المسمى بالعطف على المعنى والعطف على التوهم
 فاعرفه . وفي قول شيخنا : والبعض استرواحا بقول الشارح بعد على معنى ما تأتينا محدثا أى لا يقضى
 عليهم ميتين نظرا لتصريحهم بأن ما بعد الفاء مسبب عما قبلها فيكون متأخرا عنه والحالية تقتضى خلاف
 ذلك ويمكن دفع هذا بأن يراد بالقضاء بالموت تعلق الإرادة به تنجيذا فيما لا يزال والموت مقارن له
 وجودا متأخر رتبة فتدبر . (قوله إما أمر إلخ) أى أو ترج كما يأتي فالجملة مع النفي المتقدم تسعة مجموعة
 في قول بعضهم :

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم تمنّ وارج كذاك النفي قد كمالا

والفرق بين العرض والتحضيض أن الأول الطلب بلين ورفق والثاني الطلب بحث وإزعاج . (قوله أو
 استفهام) أى بأى أداة كانت وقد يحذف السبب بعد الاستفهام لوضوح المعنى نحو : متى فأسير معك
 أى متى تسير . (قوله يا ناق إلخ) ناق مرخم ناقة والعنق بفتحيتين ضرب من السير أى ليكن منك سير
 فاستراحة وكذا يقال فيما يأتي . (قوله فيسحطكم) بضم الياء وكسر الحاء أو بفتحهما أى يهلككم .
 (قوله لا يخذعنك مأثور إلخ) المأثور بالمثلثة المال المتروك والتراث الوارث فأبدلت الواو تاء ولعل معنى
 وإن قدمت تراثه رأى وإن تقادمت وارثوه من غيرهم وهو باق عنهم فإنه لا ينفع .

[١٠٨١] قاله أبو النجم العجلي . وناق منادى مرخم : أى يا ناقة . وعقا نصب على أنه نائب عن المصدر أو صفة
 مصدر محذوف : أى سيرا عنقا ، وهو ضرب من السير . والفسيح ، الواسع ، نعت . والشاهد في فستريحا حيث نصب
 لأنه جواب الأمر بالفاء . وهذا بلا خلاف إلا ما نقل عن العلاء بن شاذان أنه كان لا يميز ذلك ، وهو محجوج به .
 قلت : له أن يقول هذا ضرورة .

(١) أى عطف مخرج على يخرج .

[١٠٨٢] رَبِّ وَقْنَى فَلَا أُعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ

وقوله :

[١٠٨٣] يَا رَبِّ عَجِّلْ مَا أُؤْمَلُ مِنْهُمْ فَيَدْفَأُ مَقْرُورٌ وَيَشْبَعُ مَرْمِلٌ

والاستفهام نحو : ﴿ فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ﴾ [الأعراف : ٥٣] وقوله :

[١٠٨٤] هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ تُقْضَى فَيَرْثَهُ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ

والعرض نحو قوله :

[١٠٨٥] يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَذُنُّو قُتُبِي مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا

والتحضيض نحو : ﴿ لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكون من

الصالحين ﴾ [المنافقون : ١٠] وقوله :

[١٠٨٦] لَوْلَا تَعُوجِينَ يَا سَلْمَى عَلَى ذَنْفٍ فَتُخِمِدِي نَارَ وَجْدٍ كَاذٍ يُفْنِيهِ

(قوله سنن) بفتح السين أي طريق . (قوله فيدفأ مقرور إلخ) المقرور بالقاف البردان . والمرملة العادم للقوت .

(قوله لباناتي) جمع لبانة بضم

اللام وهي الحاجة وإنما قال بعض الروح لأن الارتداد مرتب على الرجاء وقد لا يتحقق المرجو . (قوله فأصدق وأكون من الصالحين) وقرئ وأكن بالجزم عطفا على محل فأصدق بناء على أن جواب الطلب المقرون بالفاء معها في محل جزم يجعل المصدر المسبوك من أن وصلتها مبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر أي إن أخرتني فتصدق ثابت وأكن وضعفه في المعنى قال : والتحقيق أنه عطف على فأصدق بتقدير سقوط الفاء وجزم أصدق ويسمى العطف على المعنى أي العطف الملحوظ فيه المعنى لأن المعنى أخرتني أصدق ثم قال ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم أي تأدبا وعلى الثاني مشى في الإتيان نقلا عن الخليل وسيبويه وفي التسهيل فقال : وقد يجزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم اهـ قال الدماميني كقراءة أبي عمرو لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن ثم قال : والجزم في ذلك على توهم وتقدير سقوط الفاء . (قوله لولا تعوجين) أي تعطفين .

[١٠٨٢] هو من الرمل . والشاهد في فلا أعدل حيث نصب ، لأنه جواب الدعاء . والفاء فاء السبب في الجواب عن الدعاء : أي

يارب وفقني حتى لا أميل عن طريقة الساعين في خير الطريقة . والسنن : بفتح السين والنون في الموضعين .

[١٠٨٣] البيت من الطويل .

[١٠٨٤] هو من البسيط . واللبنات جمع لبانة بضم اللام : الحاجة . والشاهد في أرجو حيث نصب لأنه جواب الاستفهام .

وأن تقضى في محل نصب مفعول أرجو . قوله فيرتد : عطف على أن تقضى . وبعض الروح ، كلام إضافي ، فاعله .

[١٠٨٥] هو أيضا من البسيط ، وألا للعرض . والشاهد في فتبصر حيث نصب لأنه جواب العرض . وعائد ما الموصول محذوف تقديره ما قد حدثك به . والفاء في فما للتعليل . وهو مبتدأ . وكنن سمعا خبره : أي كمن سمعه . وألفه للإطلاق .

[١٠٨٦] البيت من البسيط .

والتمنى نحو : ﴿ يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزًا عظيمًا ﴾ [النساء : ٧٣] وقوله : [١٠٨٧] يَا لَيْتَ أُمَّ لِحَلِيدٍ وَاعْدَتْ قَوْثَ وَدَامَ لِي وَلَهَا عُمَرُ فَنَصْطَحِبَا

واحترز بفاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف نحو : ما تأتينا فتحدثنا ، بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا ، فيكون الفعلان مقصودا نفيهما وبمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا على إضمار

(قوله لمجرد العطف) يفيد أن فاء الجواب عاطفة أيضا وهو كذلك على ما يأتي واحترز أيضا عن الفاء الاستثنائية كقوله :

ألم تسأل الربع القواء فينطق وهل يخبرنك اليوم يبداء سملق
فإنها في فينطق للاستئناف أي فهو ينطق وليست للعطف ولا للسببية إذ العطف يقتضي الجزم والسببية تقتضي النصب وهو مرفوع ولو نصب لجاز لكن القوافي مرفوعة كذا قيل وزيفه الدماميني بأن النصب مع السببية غالب لا لازم فقد ورد الرفع معها . كقوله تعالى : ﴿ ولا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾ ولعل مراده مع وجود السببية وإن لم تقصد بأن قصد مجرد العطف فلا ينافي لزوم النصب مع قصدها بدليل قول الشارح وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوبا إلخ فإن قوله أو على معنى إلخ إشارة إلى قصد السببية لكن قال في المغنى للرفع استئنافا وجه آخر وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثاني لانتفاء الأول وهو أحد وجهي النصب وهو قليل جدا وعليه قوله :

ولقد تركت صيغة مرحومة لم تدر ما جزع عليك فجزع
أي لم تعرف الجزع فلم تجزع وأجازه ابن خروف في قراءة عيسى بن عمر « فيموتون » والأعلم في قراءة السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله في فيموتوا لكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية بل إلى مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك النفي ولا يحسن حمل التنزيل على القليل جدا هـ باختصار . والقواء الخالي . والبيداء القفر . والسملق الأرض التي لا تنبت شيئا . (قوله بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا إلخ) قال شيخنا : ذكر على كل من الرفع والنصب وجهين فالرفع على العطف أو الاستئناف والنصب على الحالية أو ترتب انتفاء الثاني على انتفاء الأول فتأمل هـ وكون الفاء على ثاني وجهي الرفع للاستئناف غير متعين بل يصح كونها لعطف جملة على جملة بل يعين كون هذا مراد الشارح فرضه الكلام في الفاء التي لمجرد العطف حيث قال واحترز بفاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف فاعرفه وقوله على الحالية متابعة لقول الشارح على معنى ما تأتينا محدثا وفيه ما أسلفناه سابقا من النظر والتمحل عنه وكان الأولى للشارح أن يقول على معنى ما يكون منك إتيان يترتب عليه تحديث وحاصله جعل الثاني قيدا للأول فينصب عليه النفي لأن الغالب انصباب النفي على القيد فيصدق بثبوت القيد وانتفائه أيضا .

[١٠٨٧] هو أيضا من البسيط . ويا لمجرد التنبيه ، أو المنادي محذوف : أي يا قوم يا ليت . وواعدت جملة خبر ليت . وفوفت عطف عليها . والشاهد في فنصطحبا حيث نصب لأنه جواب التمني .

مبتدأ ، فيكون المقصود نفى الأول وإثبات الثاني ، وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوبا على معنى ما تأتينا محدثا ، فيكون المقصود نفى اجتماعهما أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفى الثاني لانتفاء الأول . واحتراز بمحضين عن النفي الذي ليس بمحض وهو المنتقض بإلا والمتلو بنفى نحو ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا ، ونحو ما تزال تأتينا فتحدثنا . ومن الطلب الذي ليس بمحض وهو الطلب باسم الفعل أو بالمصدر أو بما لفظه خبر نحو صه فأكرمك ، وحسبك الحديث فينام الناس ، ونحو سكوتا فينام الناس ،

(فائدة)*: إذا قلت ما يليق بالله الظلم فيظلمنا فالفعلان منفيان وانتفاء الثاني مسبب عن انتفاء الأول فيجوز رفع الثاني على مجرد العطف أى فما يظلمنا ونصبه على ترتب انتفاء الثاني على انتفاء الأول أى فكيف يظلمنا وإذا قلت ما يحكم الله تعالى بحكم فيجوز فالثاني فقط هو المنفى والنصب واجب على جعل الثاني قيدا للأول أى ما يكون منه حكم يترتب عليه جور . (قوله وبمعنى ما تأتينا) أى فى المستقبل فأنت تحدثنا أى الآن وإلا فظاهره مشكل إذ لا يمكن أن يحدثه مع عدم الإتيان اهـ زكريا . وصوره البعض بأن يكون أحدهما على شط نهر والآخر على شطه الآخر . (قوله فيكون المقصود نفى اجتماعهما) أى لانصباب النفي حيثنذ على المعطوف أى ما يكون منك إتيان يعقبه تحديث أعم من أن ينتفى أصل الإتيان أيضا أو يثبت هذا مقتضى عبارة الشارح . ومقتضى عبارة المغنى والرضى ثبوت أصل الإتيان على هذا المعنى وعبرة الثاني ومعنى النفي فى ما تأتينا فتحدثنا انتفى الإتيان فانتفى التحديث لانتفاء شرطه وهو الإتيان هذا هو القياس ثم قال : ويجوز أن يكون النفي راجعا إلى التحديث فى الحقيقة لا إلى الإتيان أى ما يكون منك إتيان بعده تحديث وإن حصل مطلق الإتيان وعلى هذا المعنى ليس فى الفاء معنى السببية لكن انتصب الفعل عليه تشبيها بفاء السببية اهـ . (قوله أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا) هذا المثال وإن صح فيه المعنيان المذكوران لكن ليس كل مثال كذلك فقد قال فى المغنى : وعلى المعنى الأول يعنى الثانى من وجهى قصد الجواب فى كلام الشارح جاء قوله سبحانه وتعالى : ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ﴾ أى فكيف يموتون ويمتنع أن يكون على الثانى يعنى الأول فى كلام الشارح إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتوا اهـ وهذا أيضا يعكر على ما سبق عن شيخنا والبعض من قولهما فى الآية أى لا يقضى عليهم ميتين . (قوله وهو الطلب باسم الفعل) إنما لم يكن محضا لأنه ليس موضوعا للطلب بناء على الصحيح أنه موضوع للفظ الفعل وكذا على أنه موضوع للحدث أما على أنه موضوع لمعنى الفعل فمشكل . أفاده سم . (قوله أو بالمصدر) أى الواقع بدلا من اللفظ بفعله قال ابن هشام : ألحق أن المصدر الصريح إذا كان للطلب ينصب ما بعده . سيوطى . (قوله وحسبك الحديث) مقتضاه أن حسب اسم فعل أمر وليس كذلك لأن حسب إما اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فضمته بناء وإما اسم فاعل بمعنى كاف فضمته إعراب فكان ينبغى تأخير هذا المثال عما بعده لأن حسبك الحديث جملة

ونحو رزقني الله مالا فأنفقه في الخير ، فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب . وسيأتي التنبيه على خلاف في بعض ذلك .

(تنبيهات):* الأول : مما مثل به في شرح الكافية لجواب النفي المنتقض ما قام فيأكل إلا طعامه ، قال : ومنه قول الشاعر :

[١٠٨٨] وما قام منا قائم في ندينا فينطق إلا بالتي هي أعرف

وتبعه الشارح في التمثيل بذلك ، واعترضهما المرادى وقال : إن النفي إذا انتقض بإلا بعد الفاء جاز النصب ، نص على ذلك سيويه . وعلى النصب أنشد :

* فينطق إلا بالتي هي أعرف *

الثاني : قد تضرر أن بعد الفاء الواقعة بين مجزومي أداة شرط أو بعدهما أو بعد حصر وإنما اختيارا نحو : إن تأتني فتحسن إلى أكافئك ، ونحو : متى زرتني أحسن إليك فأكرمك ، ونحو : ﴿ إذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون ﴾ [البقرة : ١١٧ ، آل عمران : ٤٧ ، مريم : ٣٥] ، في قراءة من نصب ، وبعد الحصر بإلا والخبر المثبت الخالي من الشرط اضطرارا نحو : ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا ونحو قوله :

خبرية بمعنى الأمر أي اكف فهو من قبيل رزقني الله مالا إلخ . (قوله في ندينا) الندي مجلس القوم ومتحدثهم . ومنا صلة قائم . زكريا . (قوله جاز النصب) أي والرفع كما في النكت وإنما جاز النصب لأن الانتقاض إنما جاء بعد استحقاق الفعل النصب ويتفرع على ذلك ما إذا قلت ما جاءني أحد إلا زيد فأكرمه فإن جعلت الهاء لأحد نصبت لتقدم الفعل في التقدير على انتقاض النفي وإن جعلتها لزيد رفعت لتأخره عنه في التقدير . (قوله قد تضرران إلخ) سيذكره المصنف في الجوازم بقوله :

* والفعل من بعد الجزاء إن يقترون * إلخ وهناك بسطه . (قوله ونحو إذا قضى أمرا إلخ) إنما لم يجعل منصوبا في جواب كن لأنه ليس هناك قول كن حقيقة بل هي كناية عن تعلق القدرة تنجيذا بوجود الشيء ولما سيأتي عن ابن هشام من أنه لا يجوز توافق الجواب والمجواب في الفعل والفاعل بل لا بد من اختلافهما فيهما أو في أحدهما فلا يقال قم قم وبعضهم جعله منصوبا في جوابه نظرا إلى وجود الصيغة في هذه الصورة ويرده ما ذكره عن ابن هشام . (قوله اضطرارا) راجع للأمريين قبله فقوله نحو ما أنت إلخ نظير للجائز في الشعر لا مثال .

[١٠٨٨] قاله المرزوق من قصيدة من الطويل . والندی : مجلس القوم ومتحدثهم . والشاهد في : فينطق حيث رفعه لأن من شرط النصب بعد النفي أن يكون النفي خالصا . وههنا ليس كذلك : ويروى وما قام منا قائل . ومنا : في عمل الرفع على أنه صفة لقائم ، أي وما قام قائم كائن منا . والأولى أن يكون حالا ، والاستثناء من النفي فيكون إثباتا . قوله بالتي : أي بالأشياء التي .

[١٠٨٩] سَأْتُرُكَ مَنَزَلِي لِيْنِي تَمِيْمٌ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا

الثالث : يلحق بالنفى التشبيه الواقع موقعه نحو : كأنك وال علينا فتشتمنا : أى ما أنت وال علينا ذكره فى التسهيل وقال فى شرح الكافية : إن غيرا قد تفيد نفيا فيكون لها جواب منصوب كالنفي الصريح ، فيقال غير قائم الزيدان فتكرمهما أشار إلى ذلك ابن السراج ، ثم قال : ولا يجوز هذا عندى . قلت : وهو عندى جائز والله أعلم . هذا كلامه بحروفه . الرابع : ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة وبعضهم إلى أن الفاء هى الناصبة كما تقدم فى أو . والصحيح مذهب البصريين لأن الفاء عاطفة فلا عمل لها لكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ، والتقدير فى نحو ما تأتينا

(قوله يلحق بالنفى التشبيه إلخ) وفى التسهيل وشرحه للدماميني ما نصه : وربما نفى بقدر فنصب الجواب بعدها ذكر ذلك ابن سيده صاحب المحكم . وحكى عن بعض الفصحاء قد كنت فى خير فتعرفه يريد ما كنت فى خير فتعرفه اهـ . (قوله غير قائم الزيدان) أى ما قائم الزيدان فليس المعتبر فى غير هنا مجرد المغايرة . (قوله بالمخالفة) قال الفارضى : لأن الثانى خبر والأول ليس بخبر لأنه إما نفى أو طلب فلما خالفه فى المعنى خالفه فى الإعراب ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فقد خالف الثانى الأول فى المعنى ولم يخالفه فى الإعراب اهـ ومراده بالخبر ما ليس نفيا ولا طلبا . (قوله إلى أن الفاء هى الناصبة) عبارة الفارضى وعن الجرمى النصب هنا بالفاء والواو وردّ بأنهما عاطفان وحرف العطف لا يعمل لعدم اختصاصه . (قوله لأن الفاء عاطفة إلخ) ولذا امتنع عندهم تقديم الجواب على سببه نحو ما زيد فنكرمه يأتينا وأجازه الكوفيون إذ الفاء عندهم ليست للعطف ومذهبهم جواز تقديم جواب الشرط على الشرط . دماميني . (قوله لكنها إلخ) استدراك على قوله عاطفة دفع به توهم أنها عطفت صريحا على صريح . (قوله عطفت مصدرا إلخ) استشكله الرضى بأن فاء العطف لا تكون للسببية إلا إذا عطفت جملة على جملة واختار هو جعلها للسببية فقط لا للعطف قال : وإنما نصبوا ما بعدها تنبيها على تسببه عما قبلها وعدم عطفه عليه إذ المضارع المنصوب بأن مفرد وما قبل الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا اهـ وقوله جملة على جملة أى أو صفة على صفة كما بيناه فى باب العطف وللجماعة دفع الاستشكال بمنع الحصر وإلحاق المصادر بالجمل والصفات .

[١٠٨٩] قاله المفيرة بن حنين التميمي الحنظلي من الوافر . والشاهد فى : فاستريحا حيث نصب بعد الفاء ، وليس بمسبوق بنفى أو طلب ، وهذا ضرورة .

فتحدثنا بما يكون منك إتيان فتحديث ، وكذا يقدر في جميع المواضع . الخامس : شرط في التسهيل في نصب جواب الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل احترازاً من نحو : لم ضربت زيدا فيجازيك لأن الضرب قد وقع فلم يكن سبك مصدر مستقبل منه ، وهو مذهب أبي علي ، ولم يشترط ذلك المغاربة . وحكى ابن كيسان أين ذهب زيد فتنبهه بالنصب مع أن الفعل في ذلك محقق الوقوع ، وإذا لم يكن سبك مصدر مستقبل من الجملة سبكتناه من لازمها ، فالتقدير ليكن منك إعلام بذهاب زيد فاتباع منا (وَالْوَاوُ كَالْفَا) في جميع ما تقدم (إِنْ تُفِيدَ مَفْهُومَ مَعٍ) أى يقصد بها المصاحبة (كَأَنَّ تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعُ)

(قوله وكذا يقدر في جميع المواضع) يؤخذ منه أنه يشترط في النصب أن يتقدم على الفاء ما يتصيد منه مصدر من فعل أو شبهه وهو كذلك فقد قال السيوطي : يشترط ألا يكون المتقدم جملة اسمية خبرها جامد فإن كان نحو ما أنت زيد فنكرمك امتنع النصب وتعين القطع أو العطف والقطع أحسن لأن العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث إنه عطف فعلية على اسمية اهـ ومراده بالقطع الاستئناف وقال في محل آخر : يتعين الرفع في نحو : هل أخوك زيد فنكرمه بخلاف نحو : أفى الدار زيد فنكرمه أو أزيد منا فنكرمه لنيابة الجار والمجرور مناب الفعل . (قوله وقوع الفعل) أى في الزمن الماضي . (قوله فالتقدير) أى في المثال الثاني وأما التقدير في الأول ليكن منك إعلام بسبب ضرب زيد فمجازاة لك منه . (قوله إعلام بذهاب زيد) أى بمكان ذهاب زيد لأن المكان هو المجهول المستول عنه . (قوله والواو كالفا) ألحق الكريون بهما (ثم) في قوله ﷺ : « لا يولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه » وضعف بأنه يصير المعنى على النصب النهى عن الجمع بين البول والاعتسال فيقتضى أن البول في الماء الدائم بلا غسل منه غير داخل تحت النهى وليس كذلك وأجاب في المغنى بأن اعتبار المفهوم محله إذا لم يصدر عنه دليل والدليل هنا قام على إلغائه وجوز ابن مالك وغيره في الحديث الرفع على الاستئناف لا العطف وإلا لزم عطف الخبر على الإنشاء ويؤخذ من هذا أن ثم تكون استئنافية وبه صرح صاحب رصف المباني . قاله الدماميني . (قوله إن تفقد مفهوم مع) أى مع العطف فلا ينافى ما صرحوا به من أنها عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر متوهم قال في المغنى : ويسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف اهـ وخالف الرضى في كون الواو التي ينصب المضارع بعدها عاطفة فقال : لما قصدوا في واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الأمر إلى أنها ليست للعطف فهى إذن إما واو الحال وأكثر دخولها على الاسم فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم وأقوم وقيامى ثابت أى في حال ثبوت قيامى وإما بمعنى مع أى قم مع قيامى كما قصدوا في

أى لا تجمع بين هذين^(١) ، وقد سمع النصب مع الواو في خمسة مما سمع مع الفاء :
الأول : النفى نحو : ﴿ ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ﴾ [آل عمران : ١٤٢] . الثاني : الأمر نحو قوله :

[١٠٩٠] فقلت أذعى وأذغو إن الذى لصوت أن ينادى داعيان

الثالث : النهى نحو قوله :

[١٠٩١] لا ثقة عن مخلوق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم^(٢)

المفعول مع مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النجاة أى ليكن قيام منك وقيام منى لم يكن فيه تنصيب على معنى الجمع اهـ واستظهره الدماميني ودفع استشكال وجوب حذف الخبر مع عدم سد شيء مسده بأن ذلك لكثرة الاستعمال . (قوله أى يقصد بها المصاحبة) أى لا التشريك بين الفعلين ويؤخذ من كلامه أن النصب بعدها ليس على معنى الجواب كما هو بعد الفاء وهو كذلك خلافا لمن زعمه وقولهم الواو تقع في جواب كذا فيه تجوز ظاهر . أفاده زكريا عن المرادى . (قوله جلدا) الجلد من الرجال الصلب القوى على الشيء . (قوله ولما يعلم الله إني) الخطاب بالآية لجماعة جاهدوا ولم يصبروا على ما أصابهم وطمعوا مع ذلك في دخول الجنة مع أن الطمع في ذلك إنما ينبغي إذا اجتمع مع الجهاد الصبر فالمعنى بل حسبتم أن تدخلوا الجنة ولم يكن لله علم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم أى ولم يجتمع علمه بجهادكم وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم وإذا لم يقع صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه لأن علم غير الواقع واقعا جهل وإذا انتفى عنه تعالى هذا العلم انتفى عنه العلم المصاحب له فلا ينافى هذا ما قرروه من تعلق علمه تعالى بالمعدوم لأن معنى تعلقه بالمعدوم أنه تعالى يعلم عدمه لا وقوعه . (قوله فقلت ادعى) أصله ادعوى بضم العين فلما حذفت الواو لالتقاء ساكنة مع الياء بعد حذف حركة

[١٠٩٠] قاله الأعشى أو الخطيئة فيما زعم ابن يعيش ، أو ربيعة بن جشم فيما زعم الرخشي ، أو دثار بن شيان النخري فيما زعم ابن برى . من الوافر . والشاهد في وأذغو حيث نصب الواو فيه بتقدير إن بعد واو الجمع : أى وإن ادعو . ويروى وأذع على الأمر بحذف اللام إذ أصله لادعى . وأندى - أفعل - : من النداء بفتح النون والذال مقصورا ، وهو بعد دهاب الصوت . والمعنى قلت لتلك المرأة ينبغي أن يجتمع دعائى ودعاؤك فإن ارفع صوت دعاء داعيين .

[١٠٩١] قاله أبو الأسود الدؤلى ، ومن نسه إلى الأخطل فقد أخطأ . وحكى أبو عبيد أنه للمتوكل الكتانى ، وفيه كلام كثير قررناه في الأصل . والشاهد في : وتأتى مثله حيث نصب الياء بعد الواو في جواب النهى ، والنصب في الحقيقة بأن المقدرة لأنه أراد لأن يجمع بين الإتيان والنهى أى لا يكن منك أن تنهى وتأتى ، وعار مرفوع لأنه خبر لمبتدأ محذوف : أى ذلك عار عليك وعظيم صفته وإذا فعلت معترض بينهما .

(١) بين كونك جلدا أى شديدا مع إظهارك الجزع .

(٢) أى عار عظيم عليك إن فعلت ذلك .

الرابع : الاستفهام نحو قوله :

[١٠٩٢] أَتَيْتُ رِيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَيْتُ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْمَسُوعِ

وقوله :

[١٠٩٣] أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِحْاءُ

الخامس : التمني نحو : ﴿ يَا لَيْتَا نَرِدَ وَلَا نَكْذِبَ بآيَاتِ رَبِّنا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنعام : ٢٧] في قراءة حمزة وحفص . وقس الباقي قال ابن السراج : الواو ينصب

الواو استغفالا لها كسرت العين لمناسبة الياء ويجوز في الهمزة الضم نظرا لضم العين في الأصل والكسر نظرا لكسرها الآن . أفاده الإسقاطي على ابن عقيل . وقوله إن أندى من الندى بفتح النون والدال مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت اهـ زكريا . واللام في لصوت زائدة بين المتضايفين على ما يؤخذ من العيني ولا حاجة إليه لصحة كون المعنى إن أبعد ذهاب لصوت كما قاله الدماميني والشمسي . (قوله أتيت إلخ) التاء في الفعلين لام الكلمة والخطاب في الأول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني من الهمزة فاستشكال من قال كيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب وفتحها من أبيت وهو للمتكلم غلط والكرى النوم وشبهه بالماء في أن بكل راحة النفس واستعارة له بالكناية . وريان تخيل والباء في بليلة الملسوع بمعنى في وليلة الملسوع كناية عن ليلة السهر .

(قوله ألم أك جاركم إلخ) الاستفهام للتقرير وتقدم ما فيه . (قوله في قراءة حمزة وحفص) ينصب نكذب ونكون ووافقهما ابن عامر في الثاني . (قوله وقس الباقي) وهو الدعاء والعرض والتحضيض والترجي وقال أبو حيان : لا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع .

(قوله لي غير الموجب) أي غير الخبر المثبت وغيره هو النفي والطلب وقوله من حيث إلخ . من بمعنى في وهو كما قاله شيخنا بدل من غير الموجب أي في الأمكنة التي ينتصب فيها ما بعد الفاء .

[١٠٩٢] للشريف الرضي ، والبيت من الكامل .

[١٠٩٣] قاله الخطيئة من قصيدة من الوافر . ووقع في ديوانه هكذا :

* ألم أك محرما فيكون بيني *

إلخ . والشاهد في ويكون حيث نصب بتقدير أن لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة الواقعة بعد الاستفهام ، والمحرم : المسلم الذي يحرم عليك دمه ، ودمك عليه ، ويروى ألم أك مسلما إلى آخره .

ما بعدها في غير الموجب من حيث انتصب ما بعد الفاء ، وإنما يكون كذلك إذا لم ترد الاشتراك بين الفعل والفعل ، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها كما كان في الفاء وأضمرت أن ، وتكون الواو في هذا بمعنى مع فقط ، ولا بد مع هذا الذي ذكره من رعاية ألا يكون الفعل بعد الواو مبنيًا على مبتدأ محذوف لأنه متى كان كذلك وجب رفعه ، ومن ثم جاز فيما بعد الواو من نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه : الجزم على التشريك بين الفعلين في النهي ، والنصب على النهي عن الجمع ، والرفع على ذلك المعنى ، ولكن على تقدير وأنت تشرب اللبن .

(قوله عطف الفعل) فيه تسمح إذ المعطوف أن والفعل المؤولان بالمصدر لكن لما كان الموجود في اللفظ الفعل فقط اقتصر عليه وبهذا يعلم ما في كلام البعض . (قوله بمعنى مع فقط) أي للمصاحبة دون الاشتراك بين الفعلين وإلا فهي للعطف أيضا كما سبق وكما يدل عليه قوله وأردت عطف الفعل إلخ . (قوله ولا بد مع هذا إلخ) هذا علم من قول ابن السراج : وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها اهـ زكريا أي فليس زائدا على كلام ابن السراج كما يقتضيه كلام الشارح بقي أن رفع ما بعد الواو استثناء لإباحته بعد النهي عما قبلها لا يتوقف على تقدير مبدأ فما الداعي إلى تقديره ثم رأيت في شرح الدماميني عند قول المغني أجرى ابن مالك ثم مجرى الفاء والواو بعد الطلب فأجاز في قوله عليه السلام : « لا يولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه » ثلاثة أوجه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل فيه وبه جاءت الرواية ، والجزم بالعطف على موضع فعل النهي والنصب بأن مضمرة ما نصه تقدير هو ليس لأجل كونه متعينا وإنما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفا كما جرت به عادة النحاة عند الاستئناف^(١) اهـ . (قوله على التشريك بين الفعلين في النهي) أي على النهي عن كل منهما كما عبر به في المغني وغيره . قال الدماميني : ولي فيه نظر إذ لا موجب لتعين أن يكون المراد النهي عن كل منهما بل يحتمل أن المراد النهي عن الجمع بينهما كما قالوا إذا قلت ما جاءني زيد وعمرو احتمل أن المراد نفى كل منهما على كل حال وأن المراد نفى اجتماعهما في وقت المجيء فإذا جيء بلا صار الكلام نصا في المعنى الأول فكذا إذا قلت لا تضرب زيدا وعمرا احتمل تعلق النهي بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع ولا يتعين الأول إلا بلا ولا فرق في ذلك بين الاسم والفعل . قال الشمني : يرتفع هذا النظر بأن معنى قولهم النهي عن كل منهما أي ظاهرا فلا ينافي احتمال النهي عن الجمع بينهما . (قوله على ذلك المعنى) أي بناء ما بعد الواو على مبتدأ محذوف ولا موقع للاستدراك بعد بل كان عليه أن يحذفه أو يبدله بقوله وهو تقدير إلخ ولا يصح رجوع الإشارة إلى النهي عن الجمع لأنه يمنع منه أن يكون الإشارة للبعيد وكون الرفع على النهي عن الأول وإباحة الثاني لا على النهي عن الجمع اللهم إلا أن يكون

(١) وليس لهم هنا إلا الرفع .

(تفنيه)*: الخلاف في الواو كالخلاف في الفاء وقد تقدم (وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا أَعْتَمِدَ) جزما مفعول به مقدم أى اعتمد الجزم (إِنْ تُسْقِطَ أَلْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ) أى انفردت الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء . وذلك بعد الطلب بأنواعه كقوله :

* قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَيْبٍ وَمَنْزِلِ [١٠٩٤]

وكذا بقية الأمثلة . أما النفي فلا يجزم جوابه لأنه يقتضى تحقق عدم الوقوع كما يقتضى الإيجاب تحقق الوقوع ، فلا يجزم بعده كما لا يجزم بعد الإيجاب ، ولذلك قال : وبعد غير النفي . واحترز بقوله والجزاء قد قصد عما إذا لم يقصد الجزاء فإنه لا يجزم

هذا توجيهها للرفع غير المشهور وعليه تكون الواو للحال لا للاستئناف ثم رأيت صاحب المغنى نقل هذا عن ابن النائم وبحث فيه وعبارته وإن رفعت فالمشهور أنه نهي عن الأول وإباحة للثاني وأن المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم يترجعه إليه حرف النهي . وقال بدر الدين بن مالك أن معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على تقدير لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن اهـ وكأنه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم إذ جعلوا لكل من أوجه الإعراب معنى اهـ بالحرف (٢) . (قوله وبعد غير النفي) قال السيوطي نقلا عن ابن هشام : ينبغي أن يستثنى أيضا لو التى للتمنى في نحو : ﴿ فُلُوْا أَنْ لَنَا كُرَّةٌ فَنَكُوْنَ ﴾ ووجهه أن إشرابها التمنى طارئ عليها فلذا لم يسمع الجزم بعدها اهـ وغير النفي هو الطلب . (قوله أن تسقط ألفا) أى لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعى سبق الوجود . (قوله والجزاء قد قصد) بأن قدره مسببا عن الطلب المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط اهـ تصريح . والواو في والجزاء قد قصد حالية . (قوله وكذا بقية الأمثلة) نحو : لا تعص الله يدخلك الجنة ويارب وفقني أطعك وهل تزورني أزرك وليت لي مالا أنفقته وألا تنزل تصب خيرا ولولا تجيء أكرمك ولعلك تقدم أحسن إليك . (قوله فلا يجزم جوابه) أى على الصحيح خلافا للزجاج كما في الجمع .

[١٠٩٤] قاله امرؤ القيس الكندي . وتماه : * بِسِقْطِ اللَّوْى بَيْنَ الدَّخُولِ فَخَوْمِلِ *

وهو أول قصيدته المشهورة من الطويل . والشاهد في نبك حيث جزم لأنه جواب الأمر ، وذلك لأنه خلا عن الفاء وقصد به الجزاء . وقفا خطاب للثنين . والمراد الواحد . وهذا من عادتهم . أو معناه قف قف ، فكرر للتأكيد . وسقط اللوى بكسر السين : منقطع الرمل . واللوى حيث ينقطع ويلتوى ويرق . والدخول وحومل : موضعان . والفاء بمعنى الواو .

(٢) أى بلفظه وعكسه عندما يقول معناه .

بل يرفع : إما مقصودا به الوصف نحو : ليت لي مالا أنفق منه ، أو الحال أو الاستئناف ،
ويحتملها قوله تعالى : ﴿ فاضرب لهم طريقا في البحر يسا لا تخاف دركا ﴾ [طه :
٧٧] ، وقوله :

[١٠٩٥] كُرُّوا إِلَىٰ حَرَّتَيْكُم تَعْمُرُونَهُمَا كَمَا تَكُرُّ إِلَىٰ أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ

(تفسيهان)*: الأول : قال في شرح الكافية : الجزم عند التعرى من الفاء جائز
بإجماع . الثاني : اختلف في جازم الفعل حيثئذ : فقيل إن لفظ الطلب ضمن معنى حرف
الشرط فجزم ، وإليه ذهب ابن خروف واختاره المصنف ونسبه إلى الخليل وسيبويه . وقيل
إن الأمر والنهي وباقيها نابت عن الشرط : أي حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه في العمل

(قوله كما لا يجزم إلخ) ففيه حمل الشيء على نقيضه . (قوله إما مقصودا به الوصف) يتعين إن كان
قبل الفعل نكرة لا تصلح لحيى الحال منها نحو : ﴿ فهب لي من لدنك وليا يرثني ﴾ في قراءة من رفع والمراد
إرث العلم والنبوة فلا اعتراض بتخلف الإرث بموت يحيى في حياة زكريا عليهما الصلاة والسلام^(١) وقوله
أو الحال يتعين إن كان قبله معرفة نحو : ﴿ ذرهم في خوضهم يلعبون ﴾ فإن كان قبله نكرة تصلح لحيى
الحال منها احتمل الوصفية والحالية نحو : أكرم شخصا من العلماء يقرأ وبهذا التقرير يعلم ما في كلام شيخنا
والبعض من الإيهام . (قوله ويحتملها) أي الحال والاستئناف ومما يحتملها قراءة ابن ذكوان : ﴿ وألق
ما في يمينك تلقف ﴾ بالرفع . قال الدماميني : وقوله تعالى : ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ﴾ يحتمل
الأميرين المذكورين والنعت أيضا . (قوله كروا إلى حرتيكم إلخ) الكَر الرجوع وبابه رد وحرثيكم تشية حرة
وهي أرض ذات حجارة سود . اهـ مختار . (قوله جائز بإجماع) أي وإنما الخلاف في عامله كما قال الثاني
اختلف إلخ . (قوله فقيل إن لفظ الطلب إلخ) حاصله أربعة أقوال على الأولين يكون العامل مذكورا وهو
لفظ الطلب إلا أنه على الأول لتضمنه معنى حرف الشرط وعلى الثاني لنيابته عنه وعلى الأخيرين يكون مقدرا .
(قوله ضمن معنى حرف الشرط) كما أن أسماء الشرط إنما جازمت لذلك اهـ تصريح ونوقش بأن تضمن
الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف وفي الجمع أن ابن عصفور
رد هذا القول بأنه يقتضى كون العامل جملة ولا يوجد عامل جملة وأبا حيان بأن في تضمين اثنتي مثلا معنى
إن تأتني تضمين معنيين معنى إن ومعنى تأتني ولا يوجد في لسانهم تضمين معنيين مع أن معنى إن تأتني
معنى غير طلبى فلو تضمنه فعل الطلب لكان الشيء الواحد طلبا غير طلب . اهـ باختصار . (قوله نابت
عن الشرط إلخ) كما أن النصب بضربا في ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه ورد بأن نابت

[١٠٩٥] البيت من البسيط ، وهو للأخطل .

(١) ثم إن الأنبياء لا تورث ديارا ولا درهما إنما تورث العلم .

منابها فجزمت ، وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور . وقيل الجزم بشرط مقدر دل على الطلب ، وإليه ذهب أكثر المتأخرين . وقيل الجزم بلام مقدرة فإذا قيل : ألا تنزل تصب خيرا فمعناه لتصب خيرا وهو ضعيف ، ولا يطرد إلا بتجاوز وتكلف واختار القول

الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط إذ لا تعليق في الطلب بخلاف الشرط والأرجح في ضربا زيدا أن زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا المصدر اهـ تصريح وقد يمنع ما ذكره من ترجيح نصب زيدا في ضربا زيدا بالفعل لا بالمصدر (قوله جملة الشرط) أي أداته وفعله . (قوله بشرط مقدر) أي هو وفعله بعد الطلب لدلالته على الشرط وفعله والظاهر أنه يتعين تقدير إن لأنها أم الأدوات^(١) بل صرحوا بأنه لا يحذف منه إلا هي . (قوله ولا يطرد إلا بتجاوز وتكلف) بمنزلة التعليل للضعف أي لأنه لا يستقيم من جهة المعنى في كل موضع إلا بتجاوز وتكلف في بعض المواضع نحو : أكرمني أكرمك أما التجوز فلما قيل من أن أمر المتكلم نفسه إنما هو على التجوز بتنزيل نفسه منزلة الأجنبي وأما التكلف فلأن دخول لام الأمر على فعل المتكلم قليل كما سيأتي فلا يحسن تخريج الكثير عليه ولا يرد على صاحب هذا القول ما سيأتي في الجوازم أن اللام إنما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول لأنه لا يسلم هذا الحصر بل يقول بجزمها محذوفة اختيارا قياسا في جواب الطلب أيضا ولم يفهم البعض مراد الشارح بالاطراد مع ظهوره فخطأه في قوله إلا بتجاوز وتكلف فقال قوله لا يطرد إلا بتجاوز وتكلف أي لا ينقاس في سائر المواضع لأن اللام إنما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول كما سيأتي في الجوازم وكان الصواب حذف قوله إلا بتجاوز وتكلف لأنه لا معنى له فتأمله اهـ وقد ظهر لك إن كان عندك أدنى تنبيه أنه لم يخطيء إلا ابن أخت خالته^(٢) . (قوله واختار القول الثالث) أبطله المصنف بقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ قال لأن تقدير أداة الشرط يستلزم ألا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال لكن التخلف واقع قال الدماميني : وهذا مبني على أن بين الشرط والجزاء ملازمة عقلية وهو ممنوع قال بعض المتأخرين يكفي الشرط في كونه شرطا توقف الجزاء عليه وإن كان متوقفا على أشياء أخرى نحو : إن توضأت صحت صلاتك وأجاب ابن المصنف^(٣) عن اعتراض والده بأن الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال لا إلى كل فرد فيحتمل أن يكون الأصل يقيم أكثرهم ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد المؤمنين مطلقهم بل المخلصون منهم وكل مخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها . وقال الميرد : التقدير قل لهم أقيموا يقيموا فالجزم في جواب أقيموا المقدر لا في جواب قل ورده في المعنى بأن الجواب لا بد أن يخالف الجواب إما في الفعل والفاعل نحو ائني أكرمك أو في الفعل نحو أسلم تدخل الجنة أو في الفاعل نحو قم أقم ولا يجوز أن يتوافقا فيهما بقى شي آخر يظهر لي وهو أن مقول قل في الآية على أن يقيموا مجزوم في جواب الأمر محذوف لدلالة الجواب عليه أي قل لهم أقيموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناكم يقيموا الخ إذ لا يصح أن يكون هو الجواب

(١) ويقولون أم الباب . (٢) وابن أخت خالة الشخص هو الشخص نفسه .

(٣) يقصد محمد بن محمد بن مالك والذي يقال له ابن الناظم .

الثالث لا ما ذهب إليه المصنف لأن الشرط لابد له من فعل ، ولا جائز أن يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمنا له مع معنى حرف الشرط لما فيه من زيادة مخالفة الأصل ، ولا مقدرا بعده لامتناع إظهاره بدون حرف الشرط بخلاف إظهاره معه ، ولأنه يستلزم أن يكون العامل جملة وذلك لا يوجد له نظير اهـ (وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ) فيما مر أن يصح (أَنْ تَضَعُ * إِنَّ) الشرطية (قَبْلَ لَا) النافية (دُونَ تَخَالُفٍ) في المعنى (يَقَعُ) ومن ثم جاز لا تدن من الأسد تسلم ، وامتنع لا تدن من الأسد يأكلك بالجزم خلافا للكسائي .

لأن مقول القول مفعول به للقول فلا يصح جوابا له لوجوب استقلال الجواب لكن هذا التقدير ظاهر على غير القول بأن جزم الجواب بلام أمر مقدرة أما عليه فيلزم تكرار الأمر بالإقامة والإنفاق لو قدرنا ذلك ويعجبني ما ارتضاه المصنف في هذه الآية أن يقيموا مجزوم بلام أمر مقدرة من غير أن يكون جوابا فيكون مقول القول إلا أنه محكى بالمعنى إذ لو حكاها بلفظه لقال لتقيموا بقاء الخطاب فاحفظ هذا التحقيق . (قوله لأن الشرط) أى أدواته لابد له إلخ أجيب بأن هذا الشرط التحقيقى لا التقديرى الذى كلام المصنف فيه لأن المصنف لم يجعله شرطا حقيقة بل مضمنا معناه . (قوله أن يكون هو) أى الفعل الطلب بنفسه لأن الطلب لا يصلح لمباشرته الأداة . (قوله ولا مضمنا) معطوف على الطلب أى ولا يجوز أن يكون هو أى الفعل مضمنا له أى للطلب أى مجعولا في ضمن الطلب فعلم أن ما تكلفه شيخنا والبعض لا حاجة إليه . (قوله لما فيه من زيادة مخالفة الأصل) وذلك لأن تضمن الطلب معنى الحرف مخالف للأصل فتضمنه مع ذلك فعل الشرط فيه زيادة مخالفة للأصل . (قوله بدون حرف الشرط) أى وإنما يجوز تقديره إذا جاز إظهاره مع حرف الشرط ولهذا قال بخلاف إظهاره معه وإنما يجوز إظهار حرف الشرط هنا لأن الطلب قد تضمن معناه فلا يصح إظهاره مع فعل الشرط . (قوله ولأنه) أى ما ذهب إليه المصنف يستلزم أن يكون العامل جملة أى جملة الطلب ويرد هذا على القول الثانى أيضا ولك أن تقول لا نسلم الاستلزام المذكور بل العامل على ما ذهب إليه المصنف وكذا على الثانى الفعل فقط لا الجملة فافهم . (قوله فيما مر) أى فيما إذا سقطت الفاء وقصد الجزاء . (قوله أن يصح) أشار به إلى أن الكلام على تقدير مضاف لأن الشرط صحة وضع ما ذكر لا وضعه بالفعل ولهذا الشرط أجمع السبعة^(١) على الرفع في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَمَنَّيَنَّ تَسْتَكْثِرُ﴾ وأما قراءة الحسن البصرى تستكثر بالجزم فعلى إبداله من تمن لا على الجواب أو على أن المعنى تستكثر من الثواب أى تزد من . (قوله قبل لا النافية) وفي بعض النسخ لا الناهية وكل صحيح لأنها قبل دخول إن ناهية وبعده نافية فتسميتها ناهية باعتبار الحالة الأولى وتسميتها نافية باعتبار الثانية . أفاده الفارضى . (قوله دون تخالف) حال من إن والمراد بالتخالف بطلان المعنى . (قوله خلافا للكسائي) فإنه لم يشترط صحة دخول إن على لا وجوز الجزم في نحو : لا تدن من الأسد يأكلك بتقدير

(١) يقصد القراء السبعة .

وأما قول الصحابي: يا رسول الله لا تشرف يصيبك سهم، وقوله عليه الصلاة والسلام: «من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثوم»، فجزمه على الإبدال من فعل النهي لا على الجواب، على أن الرواية المشهورة في الثاني يؤذينا بثبوت الياء. (تفبيهان) الأول: قال في شرح الكافية: لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي. وقال المرادى وقد نسب ذلك إلى الكوفيين. الثاني: شرط الجزم بعد الأمر صحة وضع إن تفعل، كما أن شرطه بعد النهي صحة وضع إن لا تفعل، فيمتنع الجزم في نحو: أحسن إلى لا أحسن إليك، فإنه لا يجوز إن تحسن إلى لا أحسن إليك لكونه غير مناسب وكلام التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائي فيه انتهى (وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ) بأن كان بلفظ الخبر أو باسم فعل أو باسم غيره (فَلَا * تَنْصِبُ جَوَابَهُ) مع الفاء كما تقدم (وَجَزْمُهُ أَقْبَلًا) عند حذفها. قال في شرح الكافية: بإجماع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ فِي الصِّفِّ: [١٢، ١١]، وقوله: اتقى الله امرؤ فعل خير يشب عليه. وقوله:

إن تدن بغير نفى واحتج بنحو الأثر والحديث الآتين وسياق الجواب عنهما وبالقياس على النصب فإنه يجوز لا تدن من الأسد فيأكلك ورد البصريون القياس بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياساً له على النصب. قال في التصريح: وفي الرد نظر فإن الكوفيين قائلون بجواز الجزم بعد النفي. (قوله بريح الثوم) بضم المثناة. (قوله على الإبدال) أي إبدال الاشتمال. تصريح. (قوله بعد الأمر) غير الأمر من أنواع الطلب غير النهي كالأمر في الشرط المذكور نحو: أين بيتك أزرع أي إن تعرفنيه أزرع بخلاف أين بيتك أضرب زيدا في السوق إذ لا معنى لقولك إن تعرفنيه أضرب زيدا في السوق وقس الباقي. نقله شيخنا عن بعضهم. (قوله يوهم إجراء إلخ) قال الدماميني: فيجوز عنده أي الكسائي أسلم تدخل النار بمعنى إن لم تسلم تدخل النار وبجریان خلاف الكسائي فيه أيضاً صرح صاحب المجمع والرضي مقيدا تجويزه في القسمين بقيام القرينة. (قوله فلا تنصب جوابه) أي عند الأكثرين كما سيذكره الشارح فلا نصب في نحو صه فأحسن إليك ونزال^(١) فتصيب خيراً بل يجب الرفع إذ لا يتصيد من اسم الفعل مصدر يعطف عليه ما بعد الفاء لو نصب لجمود اسم الفعل غالباً. (قوله مع الفاء) قيد بها مع أن الواو كذلك لأجل قوله وجزمه اقْبَلًا فإن الجزم خاص بما إذا كان الساقط الفاء كما مر في قوله: وجزما اعتمد * إن تسقط الفاء إلخ. (قوله يغفر لكم ذنوبكم إلخ) هذا هو صواب التلاوة وفي بعض النسخ زيادة من^(٢) وهي غير صواب والجزم في جواب تؤمنون وتجاهدون لأنهما بمعنى الأمر لا في جواب الاستفهام لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن الدلالة بل عن الإيمان والجهاد وقيل الجزم في جوابه تنزيلاً للسبب منزلة المسبب وهو الامتثال.

(١) اسم فعل أمر بمعنى انزل.

(٢) أي من ذنوبكم.

[١٠٩٦] * مَكَانِكَ تُحْمَدِي أَوْ تُسْتَرِيحِي *

وقولهم : حسبك الحديث ينم الناس ، فإن المعنى : آمنوا ، وليتق ، واثبتى ، واكفف .

(تنبيهان) : الأول : أجاز الكسائي النصب بعد الفاء المجاب بها اسم فعل أمر نحو صه ، أو خبر بمعنى الأمر نحو حسبك . وذكر في شرح الكافية أن الكسائي انفرد بجواز ذلك ، لكن أجازته ابن عصفور في جواب نزال ونحوه^(١) من اسم الفعل المشتق وحكاه ابن هشام عن ابن جنى ، فالذى انفرد به الكسائي ما سوى ذلك . الثالى : أجاز الكسائي أيضا نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو : غفر الله لزيد فيدخله الجنة (وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصْبٌ * كَتَبْتُ مَا إِلَى آتَمَنِّي يَنْتَسِبُ) وفاقا للفراء لثبوت ذلك سماعا كقراءة حفص عن عاصم : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ ﴾ [غافر : ٣٦ ، ٣٧] ، وكذلك : ﴿ لَعَلَّهُ يَزْكِي * أَوْ يَذْكَرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ﴾

(قوله مكانك) اسم فعل بمعنى اثبتى تحمدي أى بالشجاعة أو تستريحى أى بالقتل من آلام الدنيا والخطاب للنفس . (قوله حسبك الحديث ينم الناس) حسبك إما اسم فاعل بمعنى كافيك وإما اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فقول الشارح واكفف بيان للمراد من جملة المبتدأ والخبر أو من جملة اسم الفعل وفاعله لا معنى لفظ حسب . (قوله نحو حسبك) أى مع قولك الحديث لأن الخبر الذى بمعنى الأمر جملة حسبك الحديث . (قوله ونحوه من اسم الفعل المشتق) كضراب عمرا فيستقيم فخرج نحو صه فأحسن إليك . (قوله بعد الفاء) قيد بذلك لعدم سماع النصب بعد الواو فى الرجاء وكذا بعدها فى الدعاء والعرض والتحضيض كما مر عن أبى حيان . (قوله فى الرجاء) أفرد فى الذكر مع دخوله فى الطلب اهتماما بشأنه لكون البصريين خالفوا فيه . (قوله كقراءة حفص إلخ) لا حجة فيه لجواز نصب أطلع جوابا لقوله ابن أو عطفا على الأسباب على حد : * ولبس عباءة وتقر عيني *^(٢) أو عطفا على المعنى فى لعلى أبلغ فإن خبر لعل يقترن بأن كثيرا نحو : فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض . اهـ زكريا . والاحتمال الثالث يأتى فى الآية الثانية وفى الرجز وهذا معنى قول الشارح الآتى وتأولوا بما فيه بعد .

[١٠٩٦] قاله عمرو بن الإطناية الأنصارى ، وصدره : * وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَّاتُ وَجَاشْتُ *

من قصيدة من الوافر . والشاهد فى : تحمدي حيث جزم لوقوعه بعد الطلب باسم فعل ، وهو مكانك ، معناه : اثبتى وهو مقول القول . وجشأت بالجيم والشين المعجمة يقال جشأت نفسى جشوعا : إذا نهضت إليك - وهو مهموز اللام - وجاشت بالجيم والشين المعجمة أيضا : من الجيش يقال جاشت نفسى : بمعنى غشت .

(١) إدراك وأظاها .

(٢) صدرت وعجزه : * أحب إلى من ليس الشفوف * .

[عبس : ٣] ، وقول الراجز أنشدته الفراء :
 [١٠٩٧] عَلَّ صُرُوفُ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتُهَا ثِدْلَتْنَا اللَّمَّةُ مِنْ لَمَاتِهَا
 * فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا *

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب وتأولوا ذلك بما فيه بعد ،
 وقول أبي موسى : وقد أشربها معنى ليت من قرأ فأطلع نصبا : يقتضى تفصيلا .
 (تنبيهه) : القياس جواز جزم جواب الترجى إذا سقطت الفاء عند من أجاز
 النصب . وذكر في الارتشاف أنه قد سمع الجزم بعد الترجى ، وهو يدل على صحة
 ما ذهب إليه الفراء . انتهى (وإن على أسمٍ خالصر فعل غطف * ينصبه أن ثابتاً أو

(قوله عل صروف إلخ) أى لعل حوادث الدهر والدولات جمع دولة . قال أبو عبيدة : الدولة بالضم
 اسم الشيء الذى يتداول يكون مرة لهذا ومرة لهذا والدولة بالفتح الفعل . وقال أبو عمرو بن العلاء : الدولة
 بضم الدال فى المال وبفتحها فى الحرب وقيل هما واحد . كذا فى المختار . قال زكريا : وتدلنا من الإدالة
 وهى الغلبة والنصر . واللمة بالفتح الشدة وهى مفعول ثان لتدلنا . والشاهد فى فتستريح . والزفرات جمع
 زفرة وهى الشدة وسكنت الفاء للضرورة اهـ وقوله وهى مفعول ثان غير ظاهر وإن تبعه شيخنا والبعض .
 والظاهر أنه منصوب بنزع الخافض أى باللمة إن أريد بالإدالة الغلبة ولعل قصد الشاعر على هذا ترجى الموت
 ليستريح من مشقات الدنيا أو ترجى اشتداد الكرب ليعقبه الفرج فيستريح من الكرب كما قال تعالى : ﴿ فَإِنْ
 مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ أو على اللمة أو باللمة النازلة بالعدا إن أريد بالإدالة النصر والمعنى عليه ظاهر وقوله وهى
 الشدة فى كلام الدمامينى والشمى أنها إدخال النفس بشدة والشهيق إخراجها . (قوله يقتضى تفصيلا) وهو
 أن الترجى إن أشرب معنى التمنى نصب الفعل بعد الفاء فى جواب الترجى لأن الجزم فرع النصب . (قوله ينصبه أن) ينبى أن
 الفراء من نصب الفعل بعد الفاء فى جواب الترجى لأن الجزم فرع النصب . (قوله ينصبه أن) ينبى أن
 يضبط بالياء التحتية لأنه اعتبر تذكير أن لكونه حرفاً أو لفظاً بدليل قوله ثابتاً أو من حذف كذا ذكره شيخنا
 وتبعه البعض والظاهر أنه لا يتعين بل يجوز ضبطه بالتاء الفوقية على تأويل أن بالكلمة فيكون قوله ثابتاً أو
 من حذف على تذكير أن بعد تأنيثها . قال السيوطى : قال ابن هشام ظاهر كلام المصنف وجوب النصب
 ويشكل عليه القراءة بالرفع : ﴿ أَوْ يُرْسَلْ رَسُولًا ﴾ والجواب أنه حينئذ مستأنف لا معطوف على الاسم
 اهـ ويلزمه أن تكون أو للاستئناف .

[١٠٩٧] رجز لم يدر راجزه . أى لعل - وعمل لغة فيه - والدولات - بضم الدال - جمع دولة فى المال . وبالفتح فى الحرب ،
 وقيل : هما واحد . وتدلنا من الإدالة وهى الغلبة . واللمة - بالفتح - الشدة ، وهى مفعول ثان لتدلنا . والشاهد فى : فتستريح
 حيث نصب بعد لعل الذى هو أداة الترجى . قاله الفراء وهو الصحيح لثبوت ذلك فى القرآن : ﴿ لَعَلَّهُ يَرْكَبُ » أو يذكر
 فتفعه الذكرى ﴿ والزفرات جمع زفرة : وهى الشدة ، والأصل تحريك الفاء فى الجمع ، وسكنت هنا للضرورة .

مُنْحَذِفٌ فعل رفع بالنيابة بفعل مضمر يفسره الفعل بعده وينصبه جواب الشرط ، وأن بالفتح فاعل ينصبه ، وثابت حال من أن ، ومنحذف عطف عليه وقف عليه بالسكون للضرورة : أى ينصب الفعل بأن مضمرة جوازا في مواضع - وهى خمسة - كما ينصب بها مضمرة وجوبا في خمسة مواضع وقد مرت . فالأول من مواضع الجواز : بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا وقد سبق في قوله : وإن عدم * **لا فأن اعمل مظهرا أو مضمرا *** والأربعة الباقية هى المرادة بهذا البيت وهى أن تعطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الأربعة : الواو وأو والفاء وثم ، نحو قوله : [١٠٩٨] **لِّلْبَيْتِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشُّفُوفِ** ونحو : ﴿ أو يرسل رسولا ﴾ في قراءة غير نافع بالنصب عطفًا على وحيا ، ونحو قوله :

(قوله وينصبه جواب الشرط) ورفع لكون فعل الشرط ماضيا كما يأتى في قوله : * **وبعد ماض** رفعت الجزاء حسن * (قوله بالسكون للضرورة) أى عند غير ربيعة أما عندهم فالسكون لغة ويحتمل أن المصنف جرى عليها . (قوله على اسم خالص) أى من شائبة الفعلية ألا يكون في تأويل الفعل وهو الجامد . (قوله للبس عباءة إلخ) الصحيح ولبس بواو العطف . والشفوف بضم الشين المعجمة وبالفاءين الثياب الرقاق . اهـ عيني ومنه :

ولولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو أسوءك علقما

بنصب أسوءك فلا يشترط خصوص المصدر كما سيذكره . (قوله عطفًا على وحيا) استثناء الوحى والإرسال من التكليم منقطع لأنهما ليسا منه وقوله : ﴿ إلا وحيا ﴾ أى إلهاما كما وقع لأم موسى وقوله : ﴿ أو من وراء حجاب ﴾ أى أو تكليما من وراء حجاب كما وقع لموسى عليه الصلاة والسلام وقوله : ﴿ أو يرسل ﴾ أى إرسال كما هو عادة الأنبياء وجعل في المعنى الاستثناء مفرغًا فقال كان في الآية

[١٠٩٨] قالته ميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية رضى الله عنه ، من قصيدة - من الوافر - تذكر فيها ضيق نفسها واستيلاء الهم عليها حين تسرى عليها معاوية وعذلها وقال : أنت في ملك عظيم وما تدريين قدره فقالت :

لَبِيتُ تُخْفِي الْأَزْيَاحَ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُيَسِفٍ

إلى أن قالت : للبس عباءة إلى آخره . والصحيح : ولبس عباءة - بواو العطف - لأنها جملة معطوفة على جملة قبلها . والشاهد في : وتقر عيني حيث نصب الراء بأن مضمرة والتقدير : ولبس عباءة وقررة عيني ، ويجوز رفعها على تنزيل الفعل منزلة المصدر نحو : وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه . والشفوف بضم الشين المعجمة ، وبالفاءين : الثياب الرقاق .

[١٠٩٩] لَوْلَا تَوَقُّعٌ مُعْتَرٍ فَارْضِيَهُ مَا كُنْتُ أَوْثِرُ أَثْرَابًا عَلَى تَرْبٍ
وكقوله :

[١١٠٠] إِنِّي وَقَتْلِي سُنِّيكَ ثُمَّ أَغْقَلُهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا غَافَتْ الْبَقَرُ

والاحتراز بالخالص من الاسم الذي في تأويل الفعل نحو : الطائر فيغضب زيد
الذباب فيغضب واجب الرفع لأن الطائر في تأويل الذي يطير ومن العطف على المصدر
المتوهم فإنه يجب فيه إضمار أن كما مر .

(تنبيهات) : الأول : إنما قال على اسم ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم

تحتل النقصان والتمام والزيادة وهي أضعفها فعلى النقصان الخبر إما لبشر ووحيا استثناء مفرغ من الأحوال
فمعناه موحيا أو موحى إليه على كونه حالا من الفاعل أو المفعول وقوله : ﴿ أو من وراء حجاب ﴾ أى
أو مكلمنا من وراء حجاب وقوله : ﴿ أو يرسل رسولا ﴾ أى أو إرسال الملك الوحي إليه أو مرسلا أو مرسلا
وإما وحيا والتفريغ في الإخبار أى ما كان تكليمهم إلا إحياء أو تكليما من وراء حجاب أو إرسال وجعل
الإحياء والإرسال تكليما على حذف مضاف أى تكليم وحى أو تكليم إرسال ولبشر على هذا تبين فهو خبر
لمحذوف أى إرادنى لبشر أو مفعول لمحذوف أى لبشر أعنى وعلى التمام فالتفريغ في الأحوال من الفاعل أو
المفعول ولبشر تبين أو متعلق بكان التامة وعلى الزيادة فالتفريغ في الأحوال من الضمير المستتر في لبشر الواقع
خبرا لأن يكلمه الله . ١ هـ ملخصا مع تغيير وزيادة من الدمامينى والشمى وغيرهما . (قوله لولا توقع معتبر
إلخ) المعتبر بالعين المهملة المتعرض لسؤال المعروف . والأثراب جمع ترب بكسر الفوقية وهو الموافق في العمر .
(قوله إني وقتلي سليكا) أى لأجل تحصيل غرض غيرى . وسليكا بالتصغير اسم رجل . والشاهد في نصب
أعقله أى أعطى دينه . وعافت كرهت أى أن البقر كرهت شرب الماء وامتنعت منه لا تضرب لأنها ذات
لبن وإنما تضرب الثور لتفزع هى فتشرب ووج الشبه أن كلا حصل له ضرر لأجل نفع غيره . (قوله في
تأويل الذى يطير) لأنه صلة أل وصلتها في تأويل الفعل . (قوله ومن العطف على المصدر المتوهم) قد يقال
المصدر المتوهم يصدق عليه أنه اسم خالص فكيف يحترز عنه بالخالص ويجاب بأن المراد اسم خالص موجود
لأنه المتبادر من قولنا اسم خالص والمتوهم ليس بموجود فافهم .

[١٠٩٩] هو من البسيط . المعتبر : المتعرض للمعروف . والشاهد في : فارضيه حيث نصب بعد الفاء التى عطف بها على
اسم غير شبيه بالفعل . والأثراب : جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق وسكون الراء ، وترب الرجل : لدته وهو الذى
يولد في الوقت الذى ولد فيه .

[١١٠٠] قاله أنس بن مدركة الخثعمى . من البسيط . وسليكا - اسم رجل - مفعول المصدر المضاف إلى فاعله . والشاهد
في : ثم أعقله حيث نصب بعد ثم التى عطف بها على اسم غير شبيه بالفعل من عقلت القتيل : أعطيت دينه . قوله كالثور :
خبر إن . ولما بمعنى حين . وعافت : من غاف الرجل الطعام أو الشراب يعافه عافا ، إذا كرهه فلم يشربه . والمعنى : أن
البقر إذا امتنعت من شروعه في الماء لا تضرب لأنها ذات لبن وإنما يضرب الثور لتفزع هى فتشرب .

ليشمل غير المصدر فإن ذلك لا يختص به ، فتقول لولا زيد ويحسن إلى هلكتي . الثاني : تجوز في قوله : فعل - عطف فإن المعطوف في الحقيقة إنما هو المصدر . الثالث : أطلق العاطف ومراده الأحرف الأربعة إذ لم يسمع في غيرها (وَشَدَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصَبُ فِي سِوَى * مَا مَرَّ فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى) أى حذف أن مع النصب في غير المواضع العشرة المذكورة شاذ لا يقبل منه إلا ما نقله العدول كقولهم : خذ اللص قبل أن يأخذك ، ومره يحفرها ، وقول بعضهم : تسمع بالمعيدي خير من تراه ، وقراءة بعضهم : ﴿ بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه ﴾ [الأنبياء : ١٨] وقراءة الحسن : ﴿ قل أغير الله تأمروني أعبد ﴾ [الزمر : ٦٤] ومنه قوله :

[١١٠١] * وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَذْتُ أَفْعَلَةً *

(تنبيهات) *: الأول : أفهم كلامه أن ذلك مقصور على السماع لا يجوز القياس عليه وبه صرح في شرح الكافية وقال في التسهيل : وفي القياس عليه خلاف . الثاني : أجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم . الثالث : بأن حذف أن مع رفع الفعل ليس بشاذ ،

(قوله كما قال بعضهم) تبع الفارضى هذا البعض فاشتراط المصدرية . (قوله إنما هو المصدر) أى المؤول من أن والفعل . (قوله في سوى ما مر) أى وسوى ما يأتي في الباب الآتى من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط والجزاء اهـ زكريا وسينبه عليه الشارح بقوله الرابع إلخ . قال سم : أى وسوى الفعل بعد كى التعليلية فإن المصنف لم يتعرض لها فيما سبق . (قوله المواضع العشرة) هى مواضع وجوب إضمار أن الخمسة ومواضع جواز إضمارها الخمسة (قوله وقراءة بعضهم بل نقذف إلخ) أى بنصب يدمغه . اهـ فارضى . (قوله أعبد) أى أن أعبد وانتصاب غير في هذه القراءة من رفع أعبد لا يكون بأعبد لأن الحرف المصدرى محذوف إما مع بقاء أثره في قراءة النصب أو مع ذهابه في قراءة الرفع والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمرؤى وأن أعبد بدل اشتغال منه أى تأمرؤى غير الله عبادته . دمايى . (قوله ونهنت) أى زجرت وما في بعد ما كدت أفعله مصدرية أى بعد قرى من الفعل . وقال المبرد : أراد أفعلها برفع الفعل فنقل فتحة الهاء إلى اللام وحذف الألف وحيث لا شاهد فيه . (قوله الثانى أجاز ذلك) أى القياس عليه الكوفيون ومن وافقهم ولا وجه لإفراد هذا بتنبيه مع أنه من تنمة التنبيه قبله فكان ينبغى حذف قوله الثانى .

[١١٠١] صدره : * فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا خَبَاسَةً وَاحِدَةً *

قاله عامر بن حوین الطائى . من الطويل . الفاء للعطف . ولم أر إن كانت الرؤية من العلم كان مثلها في موضع المفعول الثانى ، وإن كانت من رؤية البصر ففيه وجهان : أحدهما أن تكون مثلها مفعولا ، وقوله خباسة واحد : كلام إضافى بدلا منه ، والآخر : أن يكون مثلها صفة خباسة واحد ، ولكنه لما تقدم عليها انتصب على الحال ، وهى بضم الخاء المعجمة : المغنم . ونهنت : زحت . وما في كدت : مصدرية ، والتقدير : بعد قرى من الفعل . والشاهد في : أفعله حيث نصب فيه اللام ، لأن أصله إن أفعله ، فحذفت إن وبقي عملها وهو النصب . قاله سيبويه .

وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل فإنه جعل منه قوله تعالى : ﴿ ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً ﴾ [الروم : ٢٤] ، قال : فيريكم صلة لأن حذف وبقي يريكم مرفوعاً ، وهذا هو القياس لأن الحرف عامل ضعيف فإذا حذف بطل عمله هذا كلامه ، هذا الذي قاله مذهب أبي الحسن أجاز حذف أن ورفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى : ﴿ قل أغير الله تأمروني أعبد ﴾ [الروم : ٦٤] ، وذهب قوم إلى أن حذف أن مقصور على السماع مطلقاً فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع ، وإليه ذهب متأخرو المغاربة ، قيل وهو الصحيح . الرابع : ما ذكره من أن حذف أن والنصب في غير ما مر شاذ ليس على إطلاقه لما ستعرفه في قوله في باب الجوازم : والفعل من بعد الجزأ إن يقترن . إلخ اهـ .

(قوله وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل) اعلم أن قوله في شرح التسهيل وهذا هو القياس يحتمل رجوعه إلى ما ذكر قبله من حذف أن ورفع الفعل فيفيد كلامه قياسية الحذف والرفع ويحتمل رجوعه إلى رفع الفعل فقط . ويؤيد هذا الاحتمال أمران قرب الرفع إلى اسم الإشارة والتعليل بقوله لأن الحرف عامل ضعيف إلخ وعلى هذا لا يفيد كلامه إلا قياسية الرفع دون قياسية الحذف لجواز أن يكون معنى قياسية الرفع كما قال سم أنه بعد ارتكاب الحذف الشاذ يكون القياس الرفع فلا تدل حينئذ قياسية الرفع على قياسية الحذف إذا عرفت ذلك عرفت أن قول الشارح ظاهر ممنوع . لأن ظاهر كلامه الاحتمال الثاني الذي لا يفيد الكلام عليه قياسية الحذف اللهم إلا أن يقال الظاهر فيما بنى عليه أمر قياسي أن يكون قياسياً هذا وفي الفارسي أن كون حذفها مع رفع الفعل ليس بشاذ مذهب الأنخفش فتفطن

(تم طبع الجزء الثالث ، من حاشية الصبان

ويليه الجزء الرابع ، وأوله : عوامل الجزم)

فهرس الجزء الثالث من كتاب شرح الأشموني على الألفية

الصفحة	الموضوع
٣	الصفة المشبهة باسم الفاعل
٢٢	التعجب
٣٨	نعم وبئس وما جرى مجراها
٦٢	أفعل التفضيل
٨٢	النعث
١٠٧	التوكيد
١٢٥	العطف
١٣١	عطف النسق
١٨٣	البدل
١٩٧	النداء
٢١٨	المنادي ذي الضم المضاف دون أل
٢٣٠	المنادي المضاف إلى ياء المتكلم
٢٣٦	أسماء لازمت النداء
٢٤١	الاستغاثة
٢٤٨	الندبة
٢٥٤	الترخيم
٢٧٤	الاختصاص
٢٧٨	التحذير والإغراء
٢٨٧	أسماء الأفعال والأصوات
٣١٤	نونا التوكيد
٣٣٥	ما لا ينصرف
٤٠٥	إعراب الفعل

فهرس شواهد العيني على الجزء الثالث من الأشموني

٨	شواهد الصفة المشبهة باسم الفاعل
٢٣	شواهد التعجب
٣٨	شواهد نعم وبئس
٦٦	شواهد أفعل التفضيل
٨٧	شواهد النعت

١٠٨	شواهد التأكيد
١٢٧	شواهد العطف البياني
١٣٨	شواهد عطف النسق
١٨٩	شواهد البدل
١٩٨	شواهد النداء
٢٣٧	شواهد أسماء لازمت النداء
٢٤٣	شواهد الاستغاثة
٢٤٨	شواهد الندبة
٢٥٤	شواهد الترخيم
٢٧٧	شواهد الاختصاص
٢٨٠	شواهد التحذير والاعراء
٢٩٢	شواهد أسماء الأفعال والأصوات
٣١٤	شواهد نونا التوكيد
٣٤٨	شواهد ما لا ينصرف
٤٠٩	شواهد إعراب الفعل